

—○— مرآة الاصول —○—



✽ ناشری ✽

شرکت صحافیہ عثمانیہ

✽ یوسف ضیاء الدین واحد نائلی و شرکاسی ✽



معارف لطارت جلیله سنك ۸ ذی القعدة سنه ۳۲۱ و فی ۱۲ كانون ثانی
سنه ۳۱۹ تاریخاً و ۲۰۳ و ۱۷۰ نومرولی رخصتنامه سیله طبع اولئمشدر



در سعادت

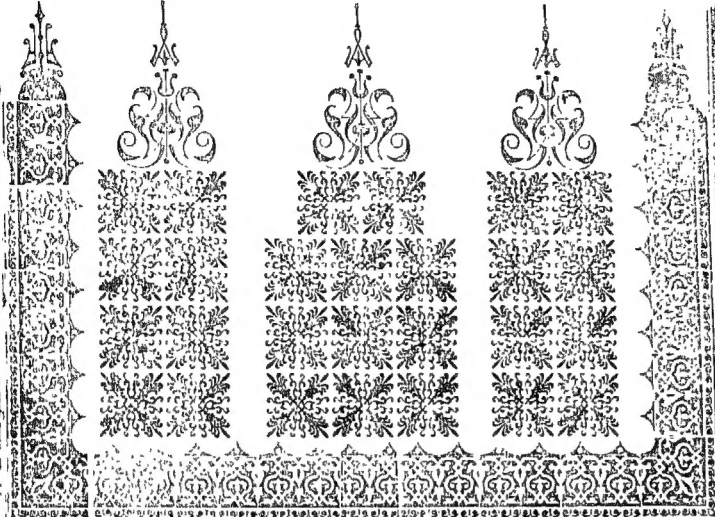
شرکت صحافیہ عثمانیہ مطبعہ سی — چنبرلی طابغی جوارند

نومرو — ۵۲

سنه

۱۳۶۱

قال المحققون قد
فسروا قوله تعالى
ولقد كرمنا بني
آدم باعطاء العقل
الذي صلحوه التكليف
(منه)
وانما فضل الفقرتين
الاخيرتين عن الاوليين
لانهما استئناف كانه
قبل كيف هداهم
فقال شرع لهم (منه)
اي الاحكام الاعتقادية
والعملية (منه)
ليخلوا عن المرديات
فيه اشارة الى ان
افعاله تعالى معللة
بحكمة ومصالح يعود
نفعها الى العباد لانها
ليست بمعللة اصلا كما
ذهب اليه الاشاعرة
ولامسلل بالعلل
الفائبة والاغراض
كما ذهب اليه المعتزلة
(منه)
القضيم بالمعجمة شعير
الدابة والقضيم بالصاد
المهملة جمع قضيمة
وهي الرملة (منه)
الاقتراح الاكتساب
القرايح جمع قريحة



مرآة الاصول شرح مرآة الوصول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي كرم بني آدم بالعقل القويم * وهداهم بنور توفيقه الى الصراط
المستقيم * شرع لهم الاحكام بطوله العميم * ووفق بعضهم لاستنباطها
بفضله الفخيم * ليخلوا عن المرديات فينجبوا عن عذاب الجحيم * ويحسوا
بالمنجيات فيخلوا بالنعيم المقيم * واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
شهادة عن الضمير الصميم * وتنفع يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله
بقلب سليم * والصلاة والسلام على من ايد من عنده بالكتاب الحكيم *
وسدد مناهج الحق بسننه القويم * محمد وآله وصحبه اجمعين على تميم
العصيم * والقاشعين بانوار الآراء ظم شبه كالطريم * ماجاد القمام بدمعه
على الغميم * ونبت القضيم من مهامه القصيم * اما بعد * فان اولى ما تترحه
القرايح ٧ القوارح * واعلى ما تنجح الى تحصيله الجوارح الجوارح *
ما يتوصل به الى وسيلة الغفران * ويتوصل به الى ذريعة الرضوان وهو علم
الاصول الذي به يعتق ٩ ذرى الحقائق الاسلامية * ومنه يحتل عرى
الدقائق الاحكامية * وقد صنف فيه العلماء العظام والفضلاء الكرام بؤاهم
الله تعالى دار السلام * كتبنا معتبرة مطولة ومختصرة كل منها يشفي ذا العلة
ويسقي ذا القلة لاسيما اصول الامام فخر الاسلام فانه قلاعة في بيدا اصول
لادرع هين الحصول * شهدت بحالة قدره كله الكلمة الفخول * وزهدت

في تنقيه
وتر
بالقطر
الى الاف
لساغ
ومر
ثم الى
قداسة
مخزونا
عليه د
ريق ا
المتأخر
فرايدنا
عناكب
الفساد
السداد
قد سلك
ان اك
امرت
واظهر
سهدا
فجاء
اضا
بها
اذا را
لئن
ومن
الهي

والقوارح جمع
قارحة أى صافية (منه)

الجوارح الاولى

جغ جارحة بمعنى

العضو والثانية جمع

جارحة بمعنى

الكاسبة (منه)

٩ جمع ذرة والمراد

بها الدلائل (منه)

القلاعة هى صخرة

عظيمة فى فضاء سهل

(منه)

الورع الصغير الذى

غناه فيه (منه)

اى اعرضت فان

الزهد اذا عدى بقى

يكون بمعنى

الاعراض (منه)

الترصيف وضع

البعض على البعض

(منه)

جمع الديعة وهى

المطر الدائم (منه)

جمع طريحة بمعنى

القطعة المطروحة

(منه)

الخارير جمع خوير

وهو المتقن (منه)

فى تنقيص شأنه اسنة السنة القسول * فالاقدام بعدها على تصنيف فى الاصول
* وترصيف ابواب وفصول * كالاغانة بالفرقة حين الاستعانة بالم * والافائة
بالقطرة عند الاستعانة بالديم * نعم ان قصد احد تهذيب الكلام وتقريبه
الى الافهام واستطلاع رأى رئيس فقام * والذب عنه بكشف المرام وتحقيق المقام
لساغ له العزم والاقدام * وان لم يعجب الحسنة الثام

ومن يقف آثار الهزبر ينل به * طرايح حر الوحش اذ هو راتع
ثم انى مع انى بالقصور معترف * ومن بحور نحور النخارير معترف *
قد استهوانى الشعور بمكنونات ضمائر الاخبار * واستهاهى العشر على
مخزونات سرائر الاخبار * ولم ار اليه سيلا غير الجمع والترتيب * ولم اجد
عليه دليلا سوى النقد والتهذيب * فتربت اولا عجالة انيق النظام بل محلة
ريق الانتظام منطوية على زبدة افكار المتقدمين * ومحتوية على عدة انظار
المتأخرين مع زوائد من فوائد اقتصتها سهام النظر الصائب * وقلائد من
فرائد نظمها ايدى الفكر الثاقب * ثم القيتها فى زوايا المهجران * ونسجت عليها
عناكب النسيان * لما نى فى زمان غلب فيه على الطباع الحسد والعناد * وظهر
الفساد فى البر والبحر بما كسبت ايدى العباد * افضل ديدنهم الجور عن سيل
السداد ومنهج الرشاد * وامثل هجيراهم تمزيق الادم باسنة شداد والسنة حداد *
قد سلكوا ترهات الضلال من غير ان يجدوا للحق هاديا ودليلا * ام تحسب
ان اكثرهم يسمعون او يعقلون انهم الا كالانعام بل هم اضل سبيلا * حتى
احمرت بلسان الالهام لا كوه من الاوهام ان اميط عن وجهها اللثام *
واظهرها بين ظهرائى الانام فثمرت عن ساق الجد فى الانتقاد * وامسيت
سهدا فى الاجتهاد * وسهرة فى الارتداد

فجاءت بحمد الله ذى الفضل والندى * وتوفيقه كالبدن من مشرق بدا
اضاءت بها سبل الفروع قويمة * وامسى بها نهج الاصول مسددا
بها نال اغصان الفروع نضارة * بها صار بنيان الاصول مشيدا
اذا رأت الخذاق غرة وجهها * تجلت لهم عقدا ودرا منضدا
لئن نظروا فيها بعقل مؤيد * يروا كل ما فيها بنقل مؤكدا
ومن جد فى تحصيلها حج خصمه * ولو كان عون الخصم سيفاهندا
الهى كا وفقت للجمع اعطها * قبولا لدى الاصحاب دهر مخلدا

لعل لسانا صانه الله عن اذى * يقول ويدعو الى الهام مجدا
جزى الله في اولاه خيرا بما سعى * واولاه في اخره عيشا مرغدا

ثم لما احسست فيها الاجاز وان لم يبلغ مرتبة الانجاز وانست فيها الاشكال وان لم
يحل حدا لخلال فشرحتها شرحا يتضمن بسط اجازها بكشف نكتها
وابرازها ويشتمل على حل اشكالها باماطة اعضائها وتفصيل اجالها مع تحقيق
للمرام وفق ما يراد وتديق في المقام فوق ما يعتاد * بعمان تتلذذ بدركم القلوب
وتنشرح الصدور * والقفاظ تتلاءم خلال السطور كأنها نور على نور
كأن الزيا علفت في جبينه * وفي انفه الشعرى وفي خده القمر

وسميت مرآة الاصول في شرح مرآة الوصول * متضرعا الى الله تعالى ان ينفع
بها المحصلين ويجعله سببا لنجاتي في يوم الدين * ثم المأمول من المأمون عن الاعتساف
والمرجو من المجبول على الانصاف * ان لا يبادر الى الرد والانكار ويقبل على
الاعمال الروية والاقتدار * لعله يونس من جانب الطور جذوة نار * وفي ظلمة
الليل البهيم غرة نهار * وان وقع فيه عثرة وزل * او وجد فيه هفوة وخل فلعل
الواقع ذي المرؤة ان يصلح ما يرى من الخطل * او يصنع ما يستوجب من اللوم
والعدل فان ترك الاساءة من اخوان الزمان نهاية مليت عندهم من الاحسان

لئن ادركت في نظمي فتورا * ووهنا في بيان المعاني
فلا تنسب لنقصي ان رقصي * على مقدار تنشيط الزمان

وها انا اشرع في شرح الكتاب * مستعينا بالملك الوهاب * وهو المجأ
في كل باب * واليه مرجع والمآب (بسم الله الرحمن الرحيم حامدا) الباء
للملابسة والظرف حال من ابتدئ وحامدا حال اخرى اما عن ذي
الحال الاولى او ضميرها على الترادف او التداخل والاول اوفق والمعنى
متبركا باسم الله ابتدئ الكتاب حامدا آثر هذه الطريقة على الطرق
التعارفة اشعارا بالتوفيق بين ما اخرج به ابو عوانة وابن حبان كل امر ذي
بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو اجذم وما اخرج به النسائي وابوداود
كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو اجذم ووجهه ان الابتداء يعتبر
في العرف تمتدا من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث
فيقارنه التبرك والتلبس بالتسمية والحمد والصلاة فلما قيده بالاحوال
علم انه اراد ابتداء تمتدا لا يوجد بدون شيء منها اذ لا وجود للمقيد
بدون القيد لكنه قدم التسمية صورة لان التعارض الظاهري

يعني ان المصنف آثر
في الحمد طريقة الحال
على ما هو المتعارف
من ابراده بالجملة
الاسمية او الفعلية نحو
الحمد لله او احمد الله
تسوية بين الحمد
والتسمية في كون كل
منهما قيما للعامل
وحالا عند حتى يتأتى
التوفيق بين الحديتين
(منه)

اي لا يتحقق ولا يتم
بحيث ينقطع ويتهى
وهو لا يتأني ان يحصل
الابتداء بكل واحد
من التسمية والتحميد
فيشأتى التوفيق
ونظيره الحركة من
مبدأ معين الى منتهى
معين فانها لا توجد
ولا تتم قبل الوصول الى
لمنتهى مع ثبوت الحركة
للجسم في كل جزء من
اجزاء المسافة فليتأمل
(منه)

بين النصين بناء على جل الابتداء على الآتى باقى بعد والجمع ممكن بان يحمل
احدهما على الحقيقى والآخر على الاضافى فتأسى بالكتاب الوارد بتتدويم
التسمية وعمل بالاجاع المتعقد عليه وترك العاطف لانبائه عن التبعية المحلة
بالتسوية (لن) يعنى الله تعالى آثر الموصول للتفخيم (شيد) اى احكم من الشيد
وهو الجص وفي الاساس شاد القصر واشاده وشيده رفعة (اصول الدين)
الاصل كما سأتى ما يبنى عليه غيره والدين لغة الطاعة وعرفا وضع الهى
سائق لدوى العقول باختيارهم المحمود الى ما هو خير بالذات والمراد باصول
الدين العقائد الكلامية (وايد) اى قوى (فروعه) اى الدين والمراد بها
ما يبنى على تلك العقائد من الاحكام الفرعية العملية (بالكتاب) متعلق بأيد
(المبين) اى الكاشف لما يخفى على الناس من الحق او الواضح الاعجاز
(ومصليا) عطف على حامدا (على مقوم) اى مسدد (سنن اليقين) بضم
السين جمع السنة بمعنى الطريقة والمراد بالمقوم سيدنا محمد عليه الصلاة
والسلام ابهمه للتعظيم قال الله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات
(والمجتمعين) اى المتفقين (على استحسان استحبابه) اى عدا اثار صحبه حسنا
(اجمعين) حال من مجموع المعطوف والمعطوف عليه قد ذكر الاصول
والفروع والكتاب والسنة والاجاع والاستحسان والاستحباب على الترتيب
لبراعة الاستهلال وذكر ثلاثة من الادلة المتفق عليها صريحا لانها مثبتة
للاحكام واصول مطلقة وواحدا منها اعنى القياس فى ضمن الاستحسان
الذى هو قياس خفى لانه مظهر لا مثبت ولانه فرع للثلاثة الاول وذكر
اثنين من المختلف فيها بيننا وبين الشافعية اعنى الاستحسان والاستحباب
لان النقي اما منا او منهم فلا بد من احسين وقدم الاستحسان لثبوته عندنا
وتضمنه القياس المتفق عليه لا يقال ما ذكرته مبنى على ان يكون المراد
بما ذكر معانيها العرفية وليس كذلك لانا نقول يكفى ذكر الالفاظ المستعملة
فى الاصطلاح ولو بمعنى آخر كما تحقق فى موضعه (وبعد) اى بعد الحمد لله
تعالى والصلاة على النبي وآله (فهذه) الفاء اما على توهم اما او على تقديرها
فى نظم الكلام والتأنيث باعتبار الخبر (مجلة) بفتح الميم والجيم وتشديد
اللام صحيحة فيها الحكمة (مشملة على غرر مسائل الاصول) الفرر
جمع غرة يقال فلا غرة قومه اى سيدهم وغرة كل شئ اوله واكرمه

او لان ذاته تعالى
مبهم لا يدرك كنهه
فأثر الموصول المبهم
ليناسب اللفظ معناه
(منه)

يدخل فيها اصول
الفقه ايضا لان
الفروع وقعت فى
مقابلة اصول الدين
(منه)

الاستحباب هو
الحكم بابقاء شئ كان
فى الزمان الاول ولم
يظن عدمه
(منه)

(ودر بحار المعقول والمنقول) الدرر جمع در والمعقول القياس والمنقول
 باقى الادلة فالمراد بالدرر خيار المسائل المتعلقة بالنوعين (خالية عن
 العبارات المدخولة) اى المعينة والدخل العيب (حالية) اى متزينة
 (بالاشارات) الى الدقائق والاسرار (المقبولة) عند اولى الابصار (تقويم)
 اى مقوم ومعدل (لميزان برهان الاصول نافع) صفة تقويم ولذا ذكره
 (فى الوصول الى مستصفي حقائق المحصول) المراد بالمحصول علم الاصول
 وبالحقائق مسائله وبالمستصفي المسائل الصافية عن شوائب الشكوك
 والاهوام فكان هذا الكتاب وسيلة الى تلخيص البراهين والدلائل
 وتحقيق القواعد والمسائل (نظمتمها) اى المجلة (بتهديه) اى بسبب
 كون ذلك النظم مهنذا منقحا (مع الاحكام) اى كونه محكما متقنا
 (من عن التقيج والاختصار) حتى لو اقدم احد على التقيج والايجاز
 لادى الى تعمية والغاز (وفحوها بغاية تبينه) اى بسبب كمال توضيحه
 (المرام) اى المطلب (منار) وهو علم الطريق (لتوضيح منهاج) اى طريق
 (كشف الاسرار) يعنى ان فحوها بسبب كمال توضيحها المطالب والمقاصد
 علامة منصوبة فى طريق كشف اسرار الاصول وامارة مرفوعة لارشاد
 سالكي صراطها الى النيل والوصول (رتبتمها) اى المجلة (معمولا) اى معتمدا
 (فى تقرير الكلام وتحقيقه على غناية الملك العلام وتوفيقه) العناية بتلخيص
 الشخص عن محنة توجهت اليه والتوفيق تهينة اسباب الخير وتعمية اسباب
 الشر (وسميتها مرقاة الوصول الى علم الاصول) لكونها وسيلة اليه
 فن يبع اسباب العلى فليصل بها * فلك الى نيل العلى خير سلم

اى لا بمعنى انه يقبل
 دعوة كل داع حتى
 يرد السؤال انه ليس
 كذلك لان بعض
 الداعي لا يقبل دعاؤه
 قطعا (منه)

(استل الله تعالى) حال من فاعل رتبتمها (كفاية من كثر الهداية) حتى استغنى فى تقرير
 الكلام ولا احتاج الى احد من الانام (و) استل الله تعالى (وقاية) اى حفظا لا اقدام
 العقل والفهم (عن الزلل) العارض بمعارضته من الوهم حتى اثبت فى تحقيق
 المراد ولا يزيغ عن منهج الرشاد (فى البداية والنهاية) متعلق بالزلل او الوقاية
 على اللغو او الاستقرار (انه) اى الله تعالى (قريب) تمثيل لاثبت فى تحقيق (محجب)
 اى سميع ٢ كذا نقل عن ابن الانبارى فى تفسير قوله تعالى واذ استلك عبادى
 عنى فاقى قريب اجيب دعوة الداع اذا دعان فلا يرد السؤال المشهور (وعليه)
 لا على غيره (توكلت) وهو تفويض الامر الى الغير (و اليه) اى لا الى غيره

(أي) ارجع اذ غيره لا يصلح لهذين الامرين حقيقة وقد اورد في هذه
الخطبة اربعة عشر اسما من اسماء كتب الاصول وهي القويم والميزان
والبرهان والمحصل والاحكام والمنفى والتقيع والتبيين والمار والتوضيح
والمنهاج وكشف الاسرار والتقرير والتحقيق واربعة عشر من كتب
الفروع وهي الدرر والبحار والنافع والمستصفي والحقائق والتهذيب والغاية
والغاية والكفاية والكنز والهداية والوقاية والبداية والنهاية بحث
لا يشوبها شائبة التكلف ولا يحوم حولها وصحة التعسف ~~مقدمة~~ مقدمة
اي هذه مقدمة في تبين ٩ حد العلم وتعين موضوعه وغاياته فان طالب كل كثرة
مضبوطة بجملة واحدة حققه ان يعرفها ليأمن من فوات ما يعني وضياح
وقته فيما لا يعني ولا شك ان انضباط مسائل العلم يحصل بتعريفه الذي
يتنازه عند الطالب وموضوعه الذي يتنازه في نفسه عن سائر المطالب
والعوارض الذاتية وان جاز اسناد التمييز اليها ايضا لكنه اختير ٧ عليها
ههنا لانه المشهور عند الجمهور ولانه يختلف في تعيينه فاريد بيان ماهو
الحق ٣ واما تعيين الفائدة فليجزم بان صحيحه ليس عبثا ولما اقضى المقام ٦
تقديم الاول قدمه فقال (اصول الفقه) وهو لقب لهذا العلم مشعر
بكونه مبنى الفقه الذي به ينال السعادة الدنيوية والدنيوية منقول عن مركب
اضافي فله بكل اعتبار تعريف قدم ابن الحاجب اللقي على وجه لازم منه
التكرار في تعريف الفقه وقدم صاحب التنقيح الاضافي فلزم تقديم غير
المقصود بالذات وقدم ههنا المقصود على وجه لم يلزم منه التكرار
باختيار تعريف راجع على المشهور حيث قيل (علم) اي ملكة يقدر بها
على ادراكات جزئية احاصلة من ادراك القواعد مرة بعد اخرى فلا يدخل
علم الله تعالى وعلم الرسول وجبريل عليهما السلام وان شمل الملكات
كلها او اصول وقواعد او ادراكها فتدخل علوم المذكورة ويخرج
بقوله (يعرف به) لان البناء للسياسة (احوال الادلة والاحكام
الشرعيتين) اي المنسوبتين الى شريعة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم
اما اتساب الادلة فيعني كونها منصوبة فيها للدلالة على الاحكام
لا الموقوفة على الشرع لان القرآن الذي هو بعضها ابهر المعجزات التي
التي يتوقف عليها الشرع فلا يليق جعله موقوفا على الشرع واما
اتساب الاحكام فيعني استفادتها من تلك الادلة (من حيث ان لها)

٩ في اختيار التبيين
في الحد والتعين
في الموضوع والغاية
اشارة الى ان الممدودة
من المقدمة تصور
العلم والتصديق
بموضوعية موضوعه
والتصديق بغاياته
(منه)
٧ بناء على كون
الموضوع بمنزلة
المادة وهي مأخذ
الجنس وكون
الاعراض الذاتية
بمنزلة الصورة
وهي مأخذ الفصل
الذي به كمال التمييز
(منه)
٣ وهو كون الموضوع
الادلة والاحكام
جميعا (منه)
٦ لان المقام مقام
التعليم وتمييز العلم
المشروع فيه للطالب
لا التمييز في نفسه (منه)

اي تلك الاحوال (دخلا في اثبات الثانية) اي الاحكام (بالاولى) اي الادلة قوله علم كالجنس والباقي كالفصل والمعرفة تطلق على التصور وادراك الجزئى والبسيط تصورا او تصديقا والادراك المسبوق بالعدم والاخير من الادراكين اذا تخلل بينهما عدم والمراد ههنا ادراك الاحوال الجزئية على وجه التصديق والدليل ما يمكن التوصل به صحيح النظر فيه الى مطلوب خبرى وهو اعم من النظر فيه نفسه والنظر في احواله وصفاته فيتناول المقدمات التى هى بحيث اذا رتب ادت الى المطلوب الخبرى والمفرد الذى من شأنه انه اذا نظر في احواله اوصل اليه كالعالم للصانع والثانى هو المراد ههنا اذ المراد بالدالة الشرعية الكتاب والسنة والاجماع والقياس والمراد باحوالهما اعراضهما الذاتية اللاحقة بهما باعتبار دلالة الادلة على الاحكام مطلقا وعند التعارض او باعتبار استنباط الاحكام منها وبالحكم ما ثبت بخطاب الشارع المتعلق بافعال العباد كالقرضية والوجوب والندب والاباحة والكراهة والحكمة والفساد والبطلان والانقضاء وعدمه والنفاذ وعدمه وال لزوم وعدمه وانواع الخطاب الوضعى كالركنية والشرطية والعلية والسببية والمالفة وبعض الشافعية يعرف الحكم بخطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين بالاقتضاء او التخيير ولا يجعلون غير الوجوب والندب والاباحة والكراهة والحكمة من الحكم وبعضهم زاد فى التعريف قيد الوضع فادرج الخطاب الوضعى فى الحكم وبعضهم جعل الاقتضاء اعم من التصريح فادرجه بهذا الاعتبار ويدخل الاحوال فى الاثبات كونها معتبرة فى كبرى الاقتضى او ملازمة الاستثنائى المنتهين للمطلوب الفقهى سواء كانت محولات واجزائهما او اوصافا وقيودا فيهما وسواء نشأت من الادلة ككونها مثبتة للاحكام وقطعية وظنية وخاصة وعامة ومشاركة وراجعة عند التعارض الى غير ذلك او نشأت من الاحكام كاحوال الحكم فانه يجب ان يعلم ان اى نوع من الاحكام يثبت باى نوع من الادلة فان القياس مثلا لا يثبت الفرضية والعلية و كاحوال المحكوم به فان بعض الاحوال كالعقوبة مثلا لا يثبت بالقياس و كاحوال المحكوم عليه فانها تختلف باختلافه وبالنظر الى وجود العوارض على الاهلية وعدمها فالكبريات والملازمات والمباحث المتعلقة بما فيهما من القيود والصفات

صاحب التقيج وتبعه صاحب التلويح وتبعهما ثم ظهر انه لا تكرار لان ابن الحاجب قال فى الاول اما حده لقباً فالعلم بالقواعد التى يتوصل بها الى استنباط الاحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها التفصيلية واما حده مضافاً فالاصول الادلة والفقهاء هو العلم بالاحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها التفصيلية بالاستدلال واراد به الاجتهاد واستنباط الاحكام عن الامارات فان مراده فى الاول بيان كون الاصول وسيلة الى استخراج الاحكام الشرعية عن ادلتها قطعية كانت او ظنية و مراده فى الثانى بيان المصطلح عنهم وهو كما عرفت عبارة عن العلم بالاحكام الظنية فقط (منه)

مسائل الاصول وهو المعنى بكونه معرفاً للاحوال وتلخيصه ان المسائل
 الفقهية مستندة الى ادله معينة تحتاج في استنباطها منها الى معرفة
 احوال الادلة والاحكام التي لا تنحصر في عدد يتمكن من ضبط تفاصيله
 فاحتيج الى معرفتها على وجه كلي اجمالي يرجع اليه عند قصد الاستنباط
 ويسمى العلم المنكفل بتعريفها على ذلك الوجه اصول الفقه وهذا المشهور
 في تعريفه العلم بالقواعد التي يتوصل بها الى استنباط الاحكام الشرعية
 الفرعية عن ادلتها التفصيلية وعدل عنه ههنا لوجهين * الاول ان المتبادر
 من القواعد بناء على ما تقرر عندهم ان اسم العلم لا يطلق حقيقة الا
 على القواعد او ادراكها او الملكة الحاصلة من ادراكها مرة بعد
 اخرى انما هو قواعد العلم على الاطلاق لكنه ليس بمستقيم ههنا اذ لا يتوصل
 بها مطلقا الى ما ذكر لان المراد بالتوصل كما صرحوا به ضم القاعدة
 الكلية الى صغرى سهلة الحصول عند الاستدلال على المطلوب الفقهي
 بالشكل الاول ليخرج ذلك المطلوب من القوة الى الفعل وكثير من قواعد
 الاصول كالقواعد المتعلقة بالقيود والشرائط لا يمكن وقوعها كبرى
 لما يتبع ذلك المطلوب وان اريد بالقواعد ما يصح ان يقع كبرى خاصة
 ويترجى علم سائر الاحوال تحت العلم بالقواعد بناء على ان تحصل القواعد
 الكلية يتوقف على سائر البحث عن احوال الادلة والاحكام وبيان
 شرائطهما وقيودها المعبرة في كلية القواعد فخلاص المعهود والمتعارف
 وكفى بهذا سببا للعدول * والثاني ان مفسرى التوصل بما ذكرنا صرحوا
 بان المراد به التوصل القريب بقرينة الباء السببية الظاهرة في السبب
 القريب واطلاق التوصل الى الفقه اذ في البعيد يتوصل الى الوساطة
 ومنها الى الفقه وليس بمستقيم لما تقرر في الكتب الميزانية ان الموصل القريب
 بمجموع المقدمتين لا الكبرى وحدها (والفقه) لما فرغ عن التعريف اللقبى
 فشرع في الاضافي ولما كان اصول الفقه باعتبار الاضافة مركبا وتعريف
 المركب موقوف على تعريف مفرداته الغير البينة عرف كلامنا الفقه
 والاصول وترك تعريف الاضافة وان كانت بمنزلة الجزء الصوري لاشتهار
 ان الاضافة ان كان مضافها اسم المعنى ٣ وهو ما دل على شئ باعتبار
 معنى هو المقصود سواء كان مشتقا اوفى معناه تفيد الاختصاص باعتبار
 ذلك المعنى والا فتفيده مطلقا فالمراد باصول الفقه ادلة تختص دلالتها

٣ اسم المعنى وهو
 ما دل على شئ باعتبار
 معنى هو المقصود
 سواء كان مشتقا اوفى
 معناه تفيد الاختصاص
 باعتبار ذلك المعنى
 وان كان اسم العين
 يفيد مطلقا فالمراد
 باصول الفقه ادلة
 تختص دلالتها بالفقه
 اختصاص اثبات ما
 لا يثبت له حتى يرد
 ان الاعتقادات
 والوجدانيات تثبت
 بالكتاب والسنة
 ايضا فان الاضافة
 لا تزيد على صريح
 الالام وهي لا تدل
 قطعا على الاول كما
 تحقق في موضعه
 (نسخه)

بالفقه ولما توقفت معرفة المضاف من حيث هو مضاف على معرفة المضاف
اليه قدم تعريف الفقه وان اخره القوم نظرا الى الظاهر فقال (معرفة
النفس مالها وما عليها عملا) هذا التعريف سوى القيد الاخير منقول
عن الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى وكأنه اراد بالمعرفة سبب المعرفة
الخاصة وهي ادراك الجزئيات عن دليل اعنى الملكة الحاصلة من تتبع
القواعد بقرينة تعليقها بامين بعدها اعنى مالها وما عليها فان العادة
قاضية باستناع معرفة كل مالها وما عليها لاعن دليل وقوة استنباط
وهذه الملكة لا ينافيها عدم معرفة من هو فقيه بالايجاع بعض الاحكام
كذلك رحمه الله تعالى سئل عن اربعين مسألة فقال في ست وثلاثين لا ادرى
لجواز ان يكون ذلك لعدم التمكن من الاجتهاد في الحال لاستدماؤه زمانا
اولا سر آخر واراد بالنفس النفس الانسانية مطلقا وبمالها وما عليها
احكام ما تنفع به او تتضرر دنيوية كانت او اخروية كالصحة والفساد
والوجوب والحرمة ونحوها لظهور ان الفقه ليس عبارة عن تصور
الصلاة ونحوها ولا عن التصديق بثبوتها في الواقع فكانه قال الفقه
ملكته تصدق بها النفس الانسانية بحكم كل ما تنفع به او تتضرر
تصديقا ناشيا عن الدليل فيخرج بقيد النفس علم الله تعالى ومعرفة جبريل
عليه السلام وبارادة الملكة علم الرسول والمقلد ومن يأخذ الحكم من النص
بمجرد العلم باللغة بلا ملكة الاستنباط * ثم لما كان هذا التعريف متاولا
للاعتقادات والوجدانيات وكان المقصود ههنا تعريف الفقه المأخوذ
في اصول الفقه زيد قيد عملا (فخرج بعملا الكلام والتصوف) اى علم
الكلام وعلم الاخلاق (ومن لم يزه) اى ذلك القيد كالامام (اراد الشمول)
لهمما لكونهما من الفقه عنده حتى سمي الكلام فقها اكبر ﴿ فان قيل ﴾
الم يخرج الوجدانيات بتقيد المعرفة بكونها عن دليل ﴿ قلنا ﴾ لا لان المراد
بالوجدانيات كما اشير اليه احكامها من الوجوب ونحوه وهي تدرك بالدليل
لا ثبوتها في الواقع حتى تحصل بالوجدان وتستغنى عن البرهان ﴿ فان
قيل ﴾ لا يبحث في الكلام عن الاحكام الاعلى النادرة مثل ان معرفة الله واجبة
والنظر فيها واجب فكيف يشملها التعريف ﴿ قلنا ﴾ المراد من معرفته
تعالى معرفة ذاته من حيث وجوده ووحدانيته ومعرفة صفاته وافعاله
فالواجب معرفته تعالى هكذا وهذا الواجب مطلق يتوقف على معرفة

فعرفة مالها وما عليها
من الاعتقادات هي
علم الكلام ومعرفة
مالها وما عليها
من الوجدانيات هي
علم الاخلاق
والتصوف ومعرفة
مالها وما عليها
من العمليات هي الفقه
المصطلح (منه)

احوال العالم من الجواهر والاعراض والامور المشتركة بينهما على القانون الاسلامي وما يتوقف عليه الواجب المطلق فهو واجب فيعتبر في جميع مسائل الالهيات والنبويات والاعراض والجواهر والامور العامة وجوب الاعتقاد وان لم يصرح به وهذا هو السر في جعل مباحث العلم والنظر من مسائل الكلام هكذا يجب ان يعلم هذا المقام (وقيل) قال الشافعية في تعريف الفقه (العلم) كالجنس (بالاحكام) خرج به التصورات لان المراد بالحكم ههنا النسبة الحكمية سواء كانت بين الاشياء الخمسة وافعال المكلفين او بين غيرها والعلم بها تصديق بمعنى الاعتقاد الراجح الشامل للظن والتقليد (الشرعية) اي الموقوفة على خطاب الشارع خرج به الاحكام العقلية كالحكم بالتماثل والاختلاف والحسية كالحكم بحرارة النار والاصطلاحية كالحكم برفع الفاعل (العملية) اي المتعلقة بكيفية العمل خرج به النظرية غير المتعلقة بها كوجوب الايمان ونحوه والوجدانيات كالاخلاق فانها ملكات نفسانية لاتعلق بالمباشرة (عن ادلتها) متعلق بالعلم دون الاحكام بمعنى انه ينظر في الادلة فيعلم منها الاحكام فخرج علم الله تعالى وعلم الرسول وعلم جبرائيل عليهما السلام وعلم المقلد وما علم ضرورة كونها من الدين فانه ليس من الفقه عندهم (التفصيلية) خرج به الاصول كالعلم بوجوب المأمور به مثلا واخلاف كالعلم عن مقتضى والثاني مثلا لما فرغ من بيان الفقه شرع في بيان الاصول فقال (الاصل) ههنا (مايتنى) على بناء المجهول يقال اثبتت الدار بمعنى بنيتها (عليه غيره) ابناء حسيا كابناء البناء على الاساس او عقليا كابناء العلول على العلة والمدلول على الدليل ونحو ذلك (قيل) ما ذكر انما هو معناه اللغوي (ونقل) في الاصطلاح (الى الدليل) كانقل الى الراجح والقاعدة الكلية والمستحب (والمختار) عند المحققين (عدمه) اي النقل لوجهين * الاول انه خلاف الاصل ولا ضرورة في العدول اليه لان البناء كما يشمل الحسى يشمل العقلى فيحمل على المعنى اللغوي الشامل ويقيد بالعقل بالاضافة الى الفقه الذى هو معنى عقلى فيكون اصول الفقه مايتنى هو عليه ولا معنى لمبتنى العلم الادلي او مايتوقف عليه دليله * الثانى ان اصول الفقه اذا جعل لقباً يكون متقولاً فاذا جعل على الاول لا يكون فيه الانتقال واحد وهو النقل

٦ اي العلم بوجوب الشيء لو جود مقتضى او بعدم وجوبه لوجود الثاني (منه)

قوله وما يتوقف كباحث الاستثناء والنسخ والتخصيص والمعارضة والترجيح ونحو ذلك فانه من مبنيات الفقه ومساائله وفيدرد على صاحب التقيح حيث ذهب الى ان الاصول ههنا بمعنى الادلة فقط (منه) قوله اذا جعل لقباً يكن منقولاً اعماً احتيج الى النقل لان اللغوى لاصول الفقه وهو مبنياته يتناول الادلة التفصيلية وفساده ظاهر فلا بد من المصير الى النقل لاجراجهما وهو بطريق الغلبة اذا تصرف اهل اصطلاح وهو قوله مايتنى عليه عليه غير (منه)

الى العلم واذا حل على الثاني يكون فيه تفلان نقل الى الادلة ونقل الى العلم
وتقليل خلاف الاصل بقدر الامكان هو الاصل * ثم لما فرغ من تعريف اصول
الفقه شرع في تعيين موضوعه فقال (وموضوعه) اعلم ان موضوع كل علم
ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية اى احواله التى تلحقه لذاته والجزء المساوى له
اول الخارج المساوى له في الصدق اوفى الوجود فان المبين للشيء اذا قام به
مساويا له ٩ في الوجود ووجدله عارض قد عرض له حقيقة لكن الموضوع
يوصف به ايضا كان ذلك العارض من الاحوال المطلوبة في ذلك العلم * الاول
كانتكم للانسان فان لكل جزء من جزئيه دخلا فيه * والثاني كادراك الامور
الغريبة له بجزءه الناطق * والثالث كالضحك له بالتعجب * والرابع كاللون للجسم
بالسطح المبين له في الصدق والمساوى له في الوجود ومساوى ذلك اعراض
غريبة لا يبحث عنها في العلم والمراد بالبحث عنها حملها على موضوع العلم
امامطلقا نحو الدليل السمعى يثبت الحكم الشرعى اومقيدا بعرض ذاتى
نحو الدليل المأول يفيد الظن اوعلى نوع الموضوع ٤ امامطلقا نحو الامر
يفيد الوجوب اومقيدا نحو الامر المقارن بقرينة الاباحة يفيد الاباحة
اوعلى عرض ذاتى له امامطلقا نحو الخاص يوجب الحكم قطعا اومقيدا نحو
الخاص المأول يفيد الظن اوعلى نوعه امامطلقا نحو المطلق يوجب الحكم
مطلقا اومقيدا نحو المطلق المقارن بما يوجب حله على المقيد يوجب الحكم
مقيدا وعلى هذا القياس ٣ في السنة والاجاع والقياس اذا عرفت هذا فاعلم انه
اختلف في موضوع الاصول فقل انه الادلة والاجتهاد والترجيح وقال الامام
حجة الاسلام في معيار العلوم موضوعه الاحكام من حيث ثبوتها بالادلة
وقال صاحب الاحكام انه الادلة من حيث تستنبط عنها الاحكام واختاره
المتأخرون لان تعدد الموضوع منعه بعض الاثمة وعند المجوزين الاصل
عدمه وتقليل خلاف الاصل بقدر الامكان هو الاصل كاسبق وقد امكن لان
احوال الاحكام من حيث الثبوت راجعة الى احوال الادلة من حيث الاثبات
ولم يعكس لان الادلة هى السابقة في الاعتبار والحق انه (الادلة) السمعية
لامطلقا بل من حيث تثبت بها الاحكام الشرعية (والاحكام) الشرعية
لامطلقا بل من حيث تثبت بالادلة السمعية (لاما اختاره صاحب الاحكام) خصه
بالرد لكونه اقوى الوجوه المذكورة وانما قلنا ان الحق ذلك لان موضوع
العلم اعماء يجوز تعدده اذا كان المبحوث عنه اى مرجع محمولات المسائل والعرض
الذاتى في الحقيقة اضافة مخصوصة بان تكون العوارض التى لها دخل

٩ بالوضع ففيه در
على المحقق عضد
الملة والدين حيث
قال ولو حل الاصول
على معناه اللغوى يعنى
بمعناه ما يستند اليه
الفقه يشمل الاقسام
فليخرج في الموضوع
الى النقل وقد حققناه
في المحاكات العضدية
(منه)

٤ فيه اشارة الى ان
نوع النوع في حكم
النوع فان الامر نوع
من الكتاب والسنة
ايضا وهما نوعان من
الدليل السمعى (منه)
٣ اى يبحث عن احوال
انواعها وعن انواع
انواعها وعن احوال
اعراضها وانواع
اعراضها وان كان
كل منها نوعا من
الدليل السمعى (منه)

في المبحوث عنه وراجعة في الحقيقة اليه بعضها ناشئا عن احد المضافين
 وبعضها عن الآخر قوضوه كلا المضافين وذلك لان حقيقة العلم انما
 هي المسائل فاتحاد العلم واختلافه انما هو باتحادها واختلافها ثم انها
 لما تركزت من جزئين موضوعات مرجعها موضوع العلم ومجولات مرجعها
 العرض الذاتي للموضوع كان المعتبر في اتحادها اتحاد كل من الجزئين بمعنى
 التناسب التام وعدم اختلافه لا بمعنى عدم تعدده وفي اختلافها اختلاف
 واحد منهما لان انتفاء التناسب يحصل بمجرد ذلك بخلاف ثبوته وذلك
 مما لا يخفى ثم ان المحمولات اذا كانت راجعة الى الاضافة المخصوصة
 يتعدد الموضوع البتة مع اتحاد العلم والا فلا يتعدد الموضوع وان تعدد
 فلا يتعدد العلم اما انها اذا رجعت الى تلك الاضافة يتعدد الموضوع
 فلان الاعراض اللازمة لاحد المضافين لما فايرت الاعراض اللازمة
 للمضاف الآخر بالنوع تغاير الملزومات بالضرورة ولا وجد لرجع احديهما
 الى اخرى بالتأويل كما قيل في احوال الاحكام انها راجعة الى احوال
 الادلة وقيل بالعكس لانه ترجيح بلا مرجح وما سبق من سبق الادلة في
 الاعتبار يرد عليها ان الاحكام لكونها مقصودة بالاثبات سابقة في
 الاعتبار فلا ترجيح واما اتحاد العلم على ذلك التقدير فلان مأخذا الفصل
 الداخلة في حقيقة المسائل وهو المبحوث عنه لما اتحد بالجنس وكان
 جامعا بين الموضوعين لكونه اضافة واحدة بينهما اتحد كل من الجزئين
 اما المحمول فظاهر واما الموضوع فلان المراد بالاتحاد التناسب
 التام وبالاختلاف عدمه لا مجرد تعدده ولا شك ان الاضافة الجامعة
 بينهما توجب تناسبهما المتأني للاختلاف فاذا اتحدت المسائل
 فيتحقق العلم ضرورة واما عدم تعدد الموضوع على انتفاء ذلك التقدير
 فلانه لو تعدد عليه فاما ان يتعدد بلا اشتراكها في الجامع او باشتراكها
 في جامع ذاتي او عرضي الاول باطل بالاجماع وكذا الثاني والثالث عند
 المحققين * اما الثاني فلان الامور المتعددة اذا اشتركت في جامع ذاتي كان
 الموضوع في الحقيقة ذلك الجامع كما قال ابن سينا في الشفاء ان التشكيلات
 المبحوث عنها في الهندسة من الثلاث والتربيع والخميس والتسدس ونحوها
 لما كانت امور تخيلية والمقدار المطلق الذي هو موضوع الهندسة معنى جنسي
 بعيد عن الخيال وادراك البرهان على حقوق الامور التخيلية للمعنى الجنسي البعيد

عن الخيال في غاية الاشكال وعلى حقوقها للنوعيات بناء على ان النوع اقرب من الجنس الى الخيال واسهل على البال اقاموا انواع موضوع الهندسة مقام موضوعها وقالوا موضوعها الخط والسطح والجسم التعليمي تسهيلا لامر الاستدلال * واما الثالث فلان اشتراك في العرضي المطلق لا يكفي في الاتحاد والا لاتحد الفقه والهندسة باعتبار كون موضوعهما فعل المكلف والمقدار المشتركين في العرضية والاشترك في العرضي الخاص بنوع كالهجة الخاصة ببدن الانسان مثلا لا يشترط والا لما وقع البحث في الطب عن احوال الادوية والاعذية ونحو ذلك لانها لا تشارك البدن فيها بل في الانتساب اليها واعتبار ما بينهما لا يفيد الانضباط لافضائه الى ان يتحد جميع العلوم العربية الباحثة عن احوال الالفاظ باعتبار اشتراك تلك الالفاظ في كون البحث عن احوالها والنظر فيها للاحتراز عن الخطأ في اللفظ واما عدم اتحاد العلم ان تعد الموضوع على انتفاء ذلك التقدير فلان تعدده حينئذ عين اختلافه الموجب لاختلاف المسائل الموجب لاختلاف العلم ولان تعدد الموضوع وتوعد يوجب تنوع الاعراض الذاتية وقد تقرر في موضعه ان مجرد تنوعها اذ لم يرجع الى الامر الواحد يكون سببا لتعدد العلم وان اتحد الموضوع فكيف اذا تعدد هذا تحقيق كلام صاحب التتبع بحيث يندفع عنه اعتراضات التلويح كالايجني على متأمل منصف وبالتجنب عن التعسف متصف * ثم لما فرغ عن تعيين الموضوع شرع في تعيين الفائدة فقال (وفائده) كل حكمة ومصلحة ترتب على فعل تسمى فاية من حيث انها على طرف الفعل ونهايته وفائدة من حيث ترتبها عليه واما الغرض ويسمى علة غائية ايضا فهو ما لاجله اقدام الفاعل على فعله والعلة لعلته فلا يوجد في افعال الله تعالى لاستلزامه استكمالها بالغير لان فاعليته تعالى حينئذ تكون معلولة لذلك الغرض اذا عرفت هذا فاعلم ان فائدة الاصول وغايته (معرفة الاحكام) الربانية بحسب الطاقة الانسانية لينال بالجريان على موجبها للسعادة الدينية والدنيوية وذلك لان هذا العلم هو المتكفل ببيان جهات دلالة الادلة على الاحكام اعني ما به يستلزم للمطلوب كالحدوث والامكان للعالم وبيان شرائط افادتها لها والامور المعتبرة في تلك الافادة ولواجلا فهذا احتيج الى علم آخر باحث عن خصوصيات الاحكام المستفادة من الادلة التفصيلية

(فانحصر) اى اذا كان بحث الاصولى عن احوال الادلة والاحكام
 انحصر (المقصود) اى فى الفن او من الكتاب لا المقصود من الفن او فى الكتاب
 لان الاول هو الغاية ولا وجه لانهما فيها ذكر والثانى يتناول المقدمة
 (فى مقصدين) لبيان احوال الادلة والاحكام (وخاتمة) لبيان احوال الاستنباط
 وما يتعلق به المقصد (الاول فى) بيان احوال (الادلة) الاربعة وهى الكتاب
 والسنة والاجاع والقياس وجه الضبط ان الدليل اما وحى او غيره والوحى اما
 متلوفا لكتاب والافالسنة وغير الوحي ان كان قول كل مجتهد فى عصر فالاجاع
 والافالقياس واما شرائع من قبلنا فلحقة بالكتاب والسنة والعرف والتعامل
 بالاجاع والاستصحاب والتحرى عمل بأحد الاربعة والعمل بالظاهر والاظهر
 عمل بالاستصحاب والاخذ بالاحتياط بقوله عليه الصلاة والسلام دع
 ما يريبك الى ما لا يريبك والقرعة تطيب القلب بالسنة والاجاع وآثار
 الصحابة وكبار التابعين بشبهة الحديث او بقوله عليه الصلاة والسلام
 اصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وقوله عليه الصلاة والسلام
 خير القرون قرنى الذين اتا فهم ثم الذين يلونهم * الحديث (وهو)
 اى المقصد الاول الذى فى الادلة مرتب (على اربعة اركان) لبيان احوال
 الادلة الاربعة الركن (الاول فى) بيان حال (الكتاب) قدمه لشرفه
 وافقار الباقي اليه * اعلم ان كلا من الكتاب والقرآن يطلق عند الاصوليين
 على الكل والكلى المشترك بينه وبين كل جزء منه يدل على المعنى لان
 بحثهم عنه من حيث كونه دليلا وهو الجزء فاحتج الى تحصيل صفات
 مشتركة بين الكل والجزء مختصة بهما فاعتبر بعضهم الاعجاز والانزال
 على الرسول والكتابة فى المصاحف والنقل بالتواتر قصدا الى زيادة
 التوضيح وبعضهم الانزال والاعجاز لان الكتابة والنقل بالتواتر ليسا من
 اللوازم لتحقيق القرآن بدونهما فى زمن النبي عليه الصلاة والسلام وبعضهم
 الانزال والكتابة والنقل لان المقصود تعريفه لمن لم يدركه بزمن النبوة والكتابة
 والنقل بالنسبة اليهم من ابين اللوازم بخلاف الاعجاز فانه مع كونه غير بين
 ليس شاملا لكل جزء اذ المعجز هو السورة او مقدارها كما بين فى موضعه
 واقتصر بعضهم على النقل فى المصاحف تواترا لانه يميز القرآن ٢ عن
 جميع ما عداه واورد انه ان خصص بالكل لا يوافق غرض الاصولى

٢ لان سائر الكتب
 السماوية وغيرها
 لم ينقل شئ منافي
 المصاحف لانه اسم
 لهذا المعهود المعلوم
 عند الناس حتى
 الصبيان (منه)

وان ابقى على عمومه يدخل فيه الحرف والكلمة ولا يسمى قرآنا في العرف
وان خص بالكلام التام يخرج عنه مركب ليس بتمام مع انه قرآن شرعا
حتى يجرى عليه احكام القرآن ﴿واقول﴾ اريد بعض منه دال على المعنى
قتصر حروف المباني وتدخل الكلمة ولا بد من دخولها لان بحث
الاصول عن احوال الكتاب والسنة وغيرهما ليس الا من حيث كونها
دليلا شرعيا والدليل عندهم ما يمكن التوصل بهمجم النظر فيه الى
مطلوب خبري وبالجملة هو ما يشمل على وجه الدلالة كالعلم للصانع وهو
ههنا قد يكون كلمة او كلمتين فصاعدا ولهذا يبحثون عن احوال الخاص
والعام والمشارك والمأول والحقيقة والمجاز والامر والنهي والمطلق
والمقيد وحروف المعاني وغير ذلك من المفردات وجعلوها من اقسام
النظم الذي هو عبارة عن الكتاب ولان بعض الاسماء من كلمات القرآن آية
بكدهامتان وكذا بعض الحروف عند البعض محقوق وصون كما صرحوا به
في كتب الفقه وان كان في كونها حروفا مناقشة لانها وان كانت حروفا
في الكتابة اسماء في العبارة كما صرح به صاحب الكشف فلم يحمل على
ما ذكرنا لم يصلح البحث والتقسيم ولا عدد الكلمة آية نعم لا يعطى حكم
القرآن كل كلمة او كلمتين فصاعدا ما لم يبلغ حد الآية عند اكثر الفقهاء
من حرمة مسه على المحدث وتلاوته على الجنب وان دلت على حكم
شرعي لكن ذلك امر آخر متعلق بنظر الفقيه لا الاصول وما يدل على
صحة ما قررنا ان الامام شمس الأئمة السرخسي بعد ما وافق الفقهاء
في كتبه الفقهية قال في اصوله ان مادون الآية والآية القصيرة ليست
بمعجز وهو قرآن يثبت به العلم قطعا فان مادون الآية والآية القصيرة
يشملان الكلمة وتلخيص المقام ان كل كلمة من القرآن قرآن حقيقة لاحكامها
ولا عرفا وكل آية قصيرة قرآن حقيقة وحكما لا عرفا وكل ثلاث آيات
قصار او مقدارها قرآن حقيقة وحكما وعرفا فاعتبر الاصوليون الاول
والامام الثاني في المشهور والامام الثالث هذا غاية تحقيق المقام
بعون الله الملك العلام هذا وقد اخير ههنا تعريف يوافق الفرض ويخرج
عنه الحرف وتدخل الكلمة قليل (وهو) اي الكتاب المرادف
للقرآن في العرف (النظم) وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفردا كان
او مركبا فان ترتيب الحروف او الكلمات المتبعة فيه الاستعارة اللطيفة

كيف لا يكون لمعى واماماهو على حرف واحد فكثور ومغلوب والعبرة في التسمية بالكثير القالب (المنزل) خرج به النظم الغير المنزل كالا حاديث الالهية والنبوية لان المراد بالمنزل المنزل بالزال حامله وهو جبرائيل عليه السلام (على رسولنا محمد) صلى الله تعالى عليه وسلم خرج به النظم المنزل على غيره (المنقول عنه تواترا) خرج به جميع ما سوى القرآن من منسوخ التلاوة والقراآت الشاذة سواء نقلت بطريق الشهرة كما اختص بمصحف ابن مسعود رضى الله تعالى عنه نحو فصيام ثلثة ايام متتابعات والاحاد كما اختص بمصحف ابي رضى الله تعالى عنه نحو فعدة من ايام اخر متتابعات (وله) اى للكتاب (مباحث خاصة) به غير مشتركة بينه وبين ماعده (و) مباحث (مشتركة) بينه وبين السنة (اما) المباحث (الخاصة) بالكتاب (فهى ان المنقول بلا تواتر) سواء نقل بطريق الشهرة والاحاد (ليس بقرآن) لانه مما يتوفر الدواعى على نقله تضمنه التحدى والاعجاز ولكونه اصل سائر الادلة والمادة تقتضى تواتر ما هو كذلك فالى ينقل متواترا علم انه ليس بقرآن قطعا (فهو) اى اذا لم يكن المنقول بلا تواتر قرآنا ظهر ان النقل بالتواتر (شرط) فى كون المنقول قرآنا لكنهم اختلفوا (قيل) يشترط التواتر (مطلقا) سواء كان فى جوهر اللفظ او فى هيئته (قيل) يشترط (فى الجوهر لا الهيئته) اعلم ان القراآت السبع منها ما يختلف به خطوط المصاحف وهو المسمى بجوهر اللفظ نحو مالك وملك ومنها ما لا يختلف به وهو المسمى بالهيئته وقبل الاداء كالمالة وتخفيف الهمزة والتخفيف ونحوها فقبل كلها متواترة لانها لو لم تكن متواترة يلزم ان يكون بعض القرآن غير متواتر واللازم باطل وقيل كلها مشهورة واختاره صاحب البدايع وظاهره مشكل وفصل بعضهم فقال ما هو من الجوهر متواتر وما هو من قبيل الاداء لا يشترط فيه التواتر لانه انما يشترط فيما بعد كونه بعضا من القرآن كالخرف والكلمة واما الهيئته المحضة فليست كذلك فلا يشترط تواترها واختاره ابن الحاجب واكثر المحققين (فالشاذ) اى اذا كان النقل بالتواتر شرط فى كون المنقول قرآنا ظهر ان الشاذ سواء نقل بطريق الشهرة والاحاد (لا يعطى) على البناء للمجهول (له حكم القرآن) من اكفار جاحده وجواز قراءته فى الصلاة وعدم جواز مس المحدث والجنب وافادة الحكم القطعى ونحو ذلك (وان جاز العمل بمشهوره) اى بما نقل عنه بطريق الشهرة من الشاذ لا بالاحاد لانه لا يخلو من ان يكون قرآنا او خبرا ورد بيانا

للكتاب فالحق به فان غير الخبر الوارد كذلك لا يحتمله وعلى التقديرين يجب
 العمل به ﴿فان قيل﴾ وجوب العمل بالخبر لا يتوقف على شهرته فواجهه
 اشتراطها ههنا وايضا الدعوى جواز العمل والدليل افاد الوجوب فلامطابقة
 بينهما ﴿قلنا﴾ عن الاول ان المراد بالعمل ههنا ما يؤدي الى الزيادة على النص
 وهو نسخ لا يجوز بخبر الواحد * وعن الثاني ان الوجوب مستلزم للجواز
 وافادة الملزوم افادة اللازم * ولما كان نزاع الخصم في الجواز عبره وقال
 مالك والشافعي رحمهما الله تعالى لا يجوز العمل به مطلقا لانه ليس بقرآن
 لعدم تواتره ولا خبر يصح العمل به اذ لم ينقل خبرا وهو شرط صحة العمل
 حتى قال الآمدي اجع المسلمون على ان كل خبر لم يصرح بكونه خبرا
 من النبي عليه السلام ليس بحجة ولا عبرة بكلام هو غيرهما ﴿واجب﴾
 بمنع اشتراط ذلك النقل ومنع انعقاد الاجماع عليه * ثم لما ورد ههنا اشكال
 وهو ان القرآن لو وجب تواتره وقطع بكون غير المتواتر غير قرآن لا كفرت
 احدى الطائفتين من المالكية والشافعية الاخرى في بسم الله الرحمن الرحيم
 الواقع في اوائل السور واللازم متفاما للملازمة فلانه ان تواتر فأنكاره
 نفى لقرآنية ما كونه قرآنا ضرورى والا فالقول به اثبات لقرآنية ما عدم
 كونه قرآنا ضرورى وكلاهما مظنة الاكفار واما انتفاء اللازم فلانه
 لو وقع النقل والاجماع على عدم الاكفار اراد ان يدفعه فقال (وقوة
 الشبهة) اراد بالشبهة ما يشبه الدليل وليس به ولو في اعتقاد الخصم
 وبقرتها خفاء فسادها بحيث لا يطلع عليه الا بامعان النظر حتى يعده
 صاحبها مأولا (في البسمة) اى قوة المشبهة الحاصلة في بسم الله الرحمن
 الرحيم الواقع (في اوائل السور) احتراز عن البسمة الواقعة في اثناء
 سورة النمل اعنى قوله تعالى حكاية انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم
 فانه بعض آية بالاتفاق حتى يكفر جاحده (تمنع الاكفار) المشهور
 التكفر والاكفار اصح وافصح (من الطرفين) اى طرفي الشافعية والمالكية
 فان الفرقة الاولى قائلون بقرآنيته والثانية ينقونها واما الحنفية فالمشهور
 من قدمائهم انه ليس بقرآن الا ان متأخريهم ذهبوا الى ان الصحيح من مذهب
 ابي حنيفة انها آية فذة من القرآن انزلت للفصل والتبرك بين السور
 وتلخيص الجواب ان الاكفار انما يصح لو لم يقر في كل من الطرفين
 شبهة قوية بالمعنى المذكور بحيث تخرج ذلك الطرف من حد

الوضوح الى حد الاشكال حتى يعد صاحب كل منهما مأولا عند الآخر
وقد قامت ههنا فلا اشكال وما يوضحه انا قد اكفرنا المجسمة المصرحين
بكونه تعالى جسما متصفا بصفات الاجسام دون المتسترين باللكفة لان
شبهة الاولى من الضعف بحيث لا ينجي فسادها على من لها دنى مسكة بخلاف
الثانية وهذا لتحقيق ما قاله المحقق عضد الملة والدين في شرح مختصر ابن
الحاجب الجواب لانسلم الملازمة وانما تصح لو كان كل من الطرفين لا يقوم
فيه شبهة قوية تخرجه عن حد الوضوح الى حد الاشكال واما اذا قوى
عند كل فرقة الشبهة من الطرف الآخر فلا يلزم التكفير به يندفع
ما قيل ﴿فان قيل﴾ اذنى درجات الشبهة القوية ان تورث شكاً او وهماً فلا
يبقى الطرف الآخر قطعياً ﴿قلنا﴾ هي قوية عند من تمسك بها واما عند
الخصم فن الضعف بحيث لا يفيد شيئاً ثم قيل هذا ولكن كلام الشارح
صرح في انه قد قوى عند كل فرقة الشبهة من الطرف الآخر (واما)
المباحث (المشتركة) بين الكتاب والسنة (فهي انه) اى الكتاب ههنا
(اسم) لا للنظم المجرد عن اعتبار المعنى ولا للمعنى المجرد عن اعتبار
اللفظ ولا للكلام بمعنى الصفة القديمة المنافية للسكوت والآفة لان شيئاً
منها لا يلازم غرض الاصولى ولا لمجموع النظم والمعنى لان كونه عربياً
مكتوباً فى المصاحف منقولاً بالتواتر ليس صفة للمجموع وايضاً الاعجاز
يتعلق بالبلاغة ولا يوصف بها الا اللفظ باعتبار افادته المعنى فظهر انه
اسم (للنظم الدال على المعنى) واما قول المشايخ انه اسم للنظم والمعنى
جميعاً فلدفع التوهم الناشئ من قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى تجوز اقراءة
بالفارسية فى الصلاة ان القرآن عنده اسم للمعنى خاصة ﴿فان قيل﴾ القول
بان اسم للنظم الدال على المعنى يدفعه ايضاً ﴿قلنا﴾ نعم الا انه مشعر بعدم كون
المعنى ركناً اصلياً فلا يلازم غرض ابى حنيفة رحمه الله تعالى والمقصود توجيه
كلامه ﴿فان قيل﴾ ان كان المعنى قرآناً يلزم عدم اعتبار النظم فى القرآن
وهو عينه على التحقيق او جزؤه على التسامح وعدم صدق الحد اعنى
النظم المنزل المتقول عليه مع كونه جامعاً كما عرفت والا يلزم عدم
فرضية قراءة القرآن فى الصلاة اذ النظم غير لازم عنده ﴿قلنا﴾ نختار
الاول وانما يلزم اللازمان اذا لم يعتبر للنظم خلف وليس كذلك فان الامام
اقام العبارة الفارسية مقام النظم المتقول فجعل النظم مرعياً تقديره

وان لم يكن تحقيقا او الثاني * وقوله يلزم عدم فرضية قراءة القرآن في الصلاة
﴿ قلنا ﴾ لانسلم ان جوازها متعلق بقراءة القرآن المحدود بل هو متعلق
بعمامة الامام جل فوله تعالى فاقرأ ما تيسر من القرآن على وجوب رعاية
المعنى دون اللفظ لدليل لاح له قال الامام فخر الاسلام في شرح المبسوط
ان نوح بن مريم روى رجوع ابي حنيفة الى قولهما رحمهما الله تعالى
قال وهو الاصح (وله) اى للنظم الدال على المعنى (اربعة اقسام) باربع
اعتبارات فان علماءنا اختاروا في النظم تقسيما يعظم نظره ويمجم ثمره
اما الاول فلعوممه المفرد والمركب كاسيأتى واما الثانى فلاحاطة الاعتبارات
من اول وضع الواضع الى آخر فهم السامع فان اداء المعنى باللفظ الجارى
على قانون الوضع يستدعى وضع الواضع ثم دلالاته اى كونه بحيث ينفهم
منه المعنى ثم استعماله ثم فهم المعنى فللفظ بتلك الاعتبارات الاربع اربعة
اقسام (بحسب احوال ترجع الى معرفة الاحكام) الشرعية فان الاصولى
لا يبحث عن احوال النظم مطلقا بل عن احوال اقسامه التى لها مدخل
في افادة تلك الاقسام الاحكام الشرعية وتلك الاحوال تنحصر بحكم
الاستقراء كما عرفت في احوال اربعة اقسام وهذا هو مراد فخر الاسلام
بقوله فيما يرجع الى معرفة احكام الشرع لا ما قال الشراح انه احتراز عما
لم يتعلق به معرفة الاحكام من القصص والامثال والحكم وغيرها لان فيه
التعرض لما يجب تركه وترك التعرض لما يجب دركه اما الاول فوجود
اقسام التقسيمات في القصص وغيرها واما الثانى فلان في ذكر مجرد الاقسام
تعرضا للموضوع وهو لا يكتفى بل يجب التعرض للاعراض الذاتية ايضا
لان النافع في معرفة احكام الشرع علم الاصول وهو انما يتحصل بهما
لالموضوع فقط ولا تعرض لهما الا بما ذكرنا ثم ان كلا من تلك
الاقسام الاربعة ينقسم الى اربعة اقسام بأحدى اربع تقسيمات الا الثانى فانه
مثنى كاسيأتى التقسيم (الاول) حاصل (باعتبار وضعه) اى اللفظ
(له) اى للمعنى قدمه لان السابق في الاعتبار انما هو الوضع والباقي متفرع
عليه (وهو) اى الاول والمراد به الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم اربعة
لان اللفظ ان كان موضوعا لواحد حقيق او اعتبارى على الانفراد
فهو (الخاص) وان كان موضوعا لواحد مشترك بين افراد غير محصورة
مستغرق لها فهو (العام) وان كان موضوعا لكثير بوضع كثيرة فهو

(المشترك) وإن كان موضوعا لكثير غير محصور بوضع واحد بالاستغراق فهو (الجمع المنكر) أورده بدل المأول لالان اطلاق المأول ليس باعتبار الوضع وإن بقي تناوله الوضعى واضيف الحكم الى الصيغة لان المحدود من اقسام الوضع ليس مطلق المأول بل المأول من المشترك الذى يرجح بعض معانيه بالتأمل فى نفس الصيغة وملاحظة الوضع كما اذا قيل القروء فى قوله تعالى ثلثة قروء بمعنى الحيض لا الاطهار لان هذه الصيغة تدل بالوضع على الاجتماع وهو يناسب الحيض لا الطهر بل لتكلف فيه وضرورة فى اعتبار الجمع المنكر لاستقلاله بالوضع وعدم اندارجه فى سائر الاقسام ثم المراد بالوضع اعم من الشخصى والنوعى فيدخل فى العام النكرة المنفية لان لها وضعاً نوعياً وكون عموماً عقلياً ضرورياً بمعنى ان انتفاء فرد مبهم لا يمكن الا بانتفاء كل فرد لا يتنافى ذلك وبالكثرة مقابل الوحدة فيشمل المعنيين فصاعداً ويكون الافراد غير محصورة ان لا يكون فى اللفظ دلالة على الانحصار فى عدد معين فيدخل فى العام السموات ونحوها

التقسيم (الثانى) حاصل (باعتبار دلالة) أى اللفظ (عليه) أى المعنى قدمه على التقسيم الحاصل باعتبار الاستعمال لان كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى مقدم على الاستعمال فيما يتعلق به يجب ان يقدم على ما يتعلق بالاستعمال (وضوحاً وخفاءً) أى من جهتهما (وهو) أى الثانى والمراد الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم ثمانية اربعة باعتبار الوضوح واربعة باعتبار الخفاء وقد يظن ان ذكر الاربعة الاخيرة لبيان الاولى اذ يضدها يتبين الاشياء وليس كذلك بل لان لها احكاماً خاصة بها كاسنيين فى موضعها ان شاء الله تعالى نعم فى عدد المتشابه من هذه الاقسام كلام يأتى فى موضعه ان شاء الله تعالى ووجه الضبط ان اللفظ ان ظهر معناه فاما ان يحتمل التأويل او التخصيص او لا فان احتمل فان كان ظهرو معناه لمجرد صيغته فهو (الظاهر) والافهرو (النص) وان لم يحتمل فان قبل النسخ فهو (المفسر) وان لم يقبل فهو (المحكم) ان خفى معناه فاما ان يكون خفاءؤه لغير الصيغة فهو (الخطي) واما لنفسها فان امكن ادراكه بالتأمل فهو (المشكل) والا فان كان بيانه مرجحاً فهو (المجمل) والافهرو (المتشابه) (التقسيم الثالث) حاصل (باعتبار استعماله) أى اللفظ (فيه) أى المعنى (وهو) أى الثالث والمراد اقسامه اربعة كالاول لان اللفظ ان استعمل فيما وضع له فهو

الحقيقة) والافهـو (الحجاز) وكل منهما ان ظهر مراده فهو (الصريح)
وان استرفهـو (الكناية) التقسيم (الرابع) حاصل (باعتبار الوقوف به)
اي باللفظ (عليه) اي المعنى (وهو) ايضا اربعة لان اللفظ ان دل على
المعنى بالنظم فان كان مسوقا له فهو (الدال بعبارة) والا فهو الدال (باشارة) و
ان لم يدل عليه بالنظم فان دل عليه بالمفهوم لغة فهو (الدال بدلالته) و
الافهـو (الدال باقتضائه) والعمدة في جميع ذلك الاستقراء وما ذكر
من وجه الضبط يقلل الانتشار ويسهل الاستقراء (فان قيل) من حق
الاقسام التباين والاختلاف وبعض هذه الاقسام يصدق على بعض
(قلنا) لا يلزم في كل تقسيم التباين الحقيقي بين الاقسام بل يكفي التقابل
بينها ولو بالحديث والاعتبارات لاسما في التقسيمات المتعددة بالاعتبارات
المختلفة كما في هذا المقام وكتقسيم الاسم تارة الى المعرب والمبني واخرى
الى المعرفة والنكرة مع التداخل بينهما (وبعدها) اي بعد هذه الاقسام
(امور) لم يقل اقسام لانها لا تصلح للاقسامية للفظ كما لا يخفى (تشمـل على
الكل) اي تعتبر في كل واحد من الاقسام السابقة (وهي) ايضا اربعة الاول
(معرفة مأخذها) اي معانيها الوضعية التي اخذت هي منها كالخاص
مثلا فانه مأخوذ من قولهم اختص فلان بكذا اي انفرد ولم يتعرض
لهذا الامر في المتن لقلة جدواه في نظر الاصولي مع كونه مستقصى
في المطولات (و) الثاني معرفة (معانيها) اي حقائقها الشرعية وحدودها
الاصطلاحية (و) الثالث معرفة (ترتيبها) اي تقديم بعضها على البعض
عند التعارض (و) الرابع معرفة (احكامها) اي الآثار الثابتة بها
من اثبات الحكم قطعاً او ظناً او نحو ذلك فاذا ضربت هذه الاربعة
الى الاقسام العشرين تبلغ الاعتبارات الى ثمانين وبعضهم قد امن
النظر فادعى انها تبلغ الى سبعمائة وثمانية وستين وذلك لان اقسام النظم
اربعة منها مختصة بالفرد وهي اقسام الوضع وثمانية منها مختصة بالمركب
وهي اقسام الظهور والخفاء واربعة مشتركة بينهما وهي اقسام
الاستعمال ولاشتراكها بينهما تعتبر في الاقسام الاثني عشر فتصير
الاقسام ثمانية واربعين ثم استفادة الاحكام الشرعية من كل واحد منها
اما بالعبارة او الاشارة او الدلالة او الاقتضاء فهذه معتبرة في كل واحد
من الثمانية والاربعين فيصير المبلغ مائة واثنين وتسعين قسماً وفي كل

٦ فان معنى اللفظ ما وضع له فوحده **٢٣** وكثرته انما يكون بوحدة الوضع وتعددته اذ ليس

المراد بالواحد مالا
جزء له وذلك ظاهر
ولاشك ان العام من
حيث هو عام متحد
الوضع فحينئذ يكون
معناه واحدا فان قيل
قد صرح صاحب
التفقيح بان كلامه
العام واسماء العدد
والمشترك موضوع
للكثير قلنا معنى كون
العام موضوعا للكثير
كونه موضوعا لاص
مشترك فيه وحدات
الكثير ومعنى كون
اسماء العدد موضوعا
له كونه موضوعا
للمجموع وحدات
الكثير من حيث هو
المجموع ومعنى كون
المشترك موضوعا له
كونه موضوعا لكل
واحد من وحدات
الكثير فيكون كل
من الوحدات جزئيا
من جزئيات الموضوع
له في العام وجزأ من
اجزائه في اسماء العدد
ونفسه في المشترك
كما صرح به في التلويح
(منه)

واحد منها الاعتبارات الاربع الاخيرة فيصير المبلغ سبعمائة وثمانية وستين
اما الخاص **٢٤** هذا شروع في تفصيل الاقسام (لفظ وضع) خرج به
الالفاظ الغير الموضوعية وان دلت عقلا (لمعنى واحد ٦) حقيقي او اعتباري
فيدخل فيه اسماء العدد ويخرج به المشترك دون العام (على الانفراد)
اي عدم المشاركة بين الافراد المتحدية نوعا او جنسا فيدخل فيه الثنائية ومنه
الفعل والحرف ما لم يشترك لفظا ويخرج العام والجمع المنكر فينطبق
الحد على المحدود (وهو) اي ذلك المعنى (في الاسم) قيد به لان التعيين
والنوعية والجنسية لا تتأني في الفعل والحرف (عين) اي معين مشخص
لا يقبل الاشتراك اصلا (كزيد) فان معناه جزئي حقيقي (او) ذلك المعنى
(نوع) ان اشترك بين الافراد في الجملة (كرجل ومائة) اورد مثالين
اشارة الى ان اسماء العدد من الواحد بالنوع (او) ذلك المعنى (جنس)
ان كثر شيوعه بالنسبة الى النوع (كإنسان) فانه اكثر شيوعا من الرجل
وهذه الاطلاقات على اصطلاح اهل الشرع دون الفلاسفة وانما اختار
هذا الترتيب مخالفا للتوم لانه المناسب للخاص كما لا يخفى (وحكمه) اي
اثر الخاص الثابت به (انه) اي الخاص (من حيث هو هو) مع قطع
النظر عن الامور الخارجية فانه قد يكون بحسب العوارض خفيا يوجب
الظنية (يفيد مدلوله قطعا) اي على وجه يقطع الاحتمال الناشئ عن
الدليل وسيأتي تمام توضيحه او المحتمل وهو ارادة الغير لا الاحتمال
بمعنى صلاحية اللفظ لان يراد به الغير لانه باق حتى لو انقطع ايضا يصير
اللفظ مفسرا فالقطع مجتمع مع هذا الاحتمال لا المحتمل اوبيان تفسير لانه
اما لاثبات الظهور وهو حقيقته او لازالة الخفاء وهو لازمه وكلاهما
باطل لان الخاص بين فيؤدي الى اثبات الثابت او ازالة المزال **٢٥** فان قيل
الخاص قد يكون مبهما يحتاج الى تبين المراد منه **٢٦** قلنا **٢٧** الخاص من حيث
هو خاص لا يكون مبهما وانما الابهام بحسب العوارض فنشأ الشبهة
الفظة عن قيد الحيثية ثم لما ذكر قطعية الخاص اراد ان يفرع عليه فروعا
فقال (ولذا) اي لافادة الخاص مدلوله قطعا (جعل الخلق طلاقا
لافسخا) فانك ستعرف ان المذكور في آية الخلق لفظ الطلاق وان علم
اعتباره في ذكر اقتدائها بطريق بيان الضرورة فبعدما اعتبر باى
طريق كان يفيد مدلوله قطعا لكونه خاصا فلا يكون بمعنى الفسخ كما

روى عن الشافعي ان فيه ابطالا لعمل الخصوص فاذا ظهر كونه
 من هذا الباب فلا عذر عن تركه بان كونه من هذا الباب ليس بظاهر ليس بظاهر
 (و) لذا ايضا (صح طلاق المختلعة) اى ايقاع صريح الطلاق على المرأة
 بعد الخلع وذلك لان الله تعالى ذكر الطلاق الذى يكون مرتين بقوله
 تعالى الطلاق مرتان ثم ذكر افتداء المرأة بقوله تعالى فان خفتم
 الا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به اى لا اثم على الرجل
 فيما اخذ ولا على المرأة فيما اقتدت به نفسها وفي تخصيص فعلها بالافتداء
 بعد جمعها فى ان لا يقيما تقرير فعل الزوج على ماسبق وهو الطلاق
 لانها لا تنخلص بالافتداء الا بذلك الفعل فكان هذا بيانا لنوعيه اعنى
 بمال وبدونه ثم قال فان طلقها اى بعد المراتين سواء كانتا بمال او لا فكأنه
 قال فان طلقها بعد الطلقتين اللتين كتباها او احدهما خلع فدل على
 مشروعية الطلاق بعد الخلع عملا بموجب الفاء فى تعليق الفاء بأول
 الكلام يجعل الخلع فسحا وذكره اعتراضا كاذبا اليه الشافعي ترك العمل
 بموجب الفاء وهو التعقيب (و) لذا ايضا (وجب) على الزوج (مهر المثل
 بالعقد) الصحيح بلا تسمية المهر (فى المفوضة) بكسر الواو وهى التى
 اذنت لوليها ان يزوجه من غير تسمية المهر او على ان لا مهر لها التى زوجت
 نفسها بلا مهر لانها لا تكون محلا للخلاف لفساد نكاحها عند الشافعي
 بخلاف الاول فان نكاحها صحيح بالاتفاق وانما الخلاف فى موجب المهر
 وهو الدخول عنده ومجرد العقد عندنا ولنا قوله تعالى واحل لكم ما وراء
 ذلكم ان يبتغوا باموالكم فان الباء خاص معناه اللصاق فيدل قطعا على
 امتناع الانفكاك الابتغاء وهو العقد الصحيح عن المال فالقول بالانفكاك كاذب
 اليه الشافعي ابطال لعمل الخاص وانما عدل فيه عن تقرير فخر الاسلام
 ومن تبعه ان الابتغاء لفظ خاص لان الذى يبطل فى المفوضة ليس هو الابتغاء
 بل اقتران المال والتصاقه به وههنا بحاث الاول ان الابتغاء ورد مطلقا
 عن اللصاق بالمال فى قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم والمطلق عندنا
 لا يحمل على المقيد الثانى ان ابطال موجب الخاص يلزمكم ايضا لانكم
 قيدتم وجوب مهر المثل بالدخول او الموت فلم يلصق وجوب المال بالعقد
 الثالث ان محصل الاستدلال هو ان الله تعالى احل الابتغاء الصحيح ملصقا بالمال
 فقتضى هذا ان لا يكون الابتغاء المنفك عن المال صحيحا لا ان يكون صحيحا

ومستوجبا لثبوت مانفي اوسكت عنه والجواب عن الاول لان المطلق
 يحمل على المقيد عندنا ايضا اذا اتحد الحكم والحادثة ودخل المطلق
 والمقيد على الحكم المثبت كما سيأتي وههنا كذلك وعن الثاني ان المقيد
 وجوب المهر بما ذكر بل الوجوب متمتع قبله بالعتد وانما المقيد بتقريره
 في الذمة وهو غير الوجوب وعن الثالث ان قوله تعالى لا جناح عليكم
 ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تقرضوهن فريضة دل على تحقق الطلاق
 بدون سبق فرض المهر وهو انما يترتب على النكاح الشرعي فاذا صح
 النكاح بدون تسمية المهر وجب ان تحمل الآية التي نحن فيها على
 ما حملناها عليه. (و) لذا ايضا (بطل تأويل القروء) جمع قرء بفتح
 القاف وضمها والاول افسح (بالاطهار) دون الحيض (في آية التبرص)
 وهي قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء وقد اولها
 الشافعي رحمه الله تعالى بالاطهار فابطل موجب خاس وهو الثلاثة بالرأى
 وذلك لان الطلاق المسنون ما يكون في الطهر والاطهر الواقع فيه
 اطلاق محسوب عنده فقطضي العدة بساق ذلك وطهرين بعده فينقص
 العدد عن الثلاثة لان بعض الطهر ليس بطهر لانه اسم لما تخلل بين
 الدمين بخلاف ما لو اوت بالحيض اذ يجب عليها التبرص بثلاث حيض
 كوامل (فان قيل) قد اوجبتم ثلاث حيض وبعضها فيما اذا طلقت في الحيض
 وموجب العدد كما يبطل بالنقصان يبطل بالزيادة (قلنا) لما وجب تكميل
 الحيضة الاولى بشئ من الرابعة حيث تمامها ضرورة ان الحيضة الواحدة
 لا تجزى حكما على ان الكلام في الطلاق المسنون وهو الواقع في الطهر
 كما اشرنا اليه (فان قيل) التاء في ثلاثة تدل على تذكير المضاف اليه فيحمل
 على الطهر لان الحيض مؤنث (قلنا) ذلك بالنظر الى لفظ القرء فانه مذكر
 * ثم لما فرغ مما فرغ اراد ان يدفع بعض ما ورد على الاصل فقال (ومحالية
 الزوج الثاني) اعلم ان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين اختلفوا
 في ان الزوج الثاني هل يهدم حكم ماضى من الطلاق واحدا كان او
 اكثر حتى اذا ملكها الزوج الاول ملكها بحل لا يزول الا بثلاث تطليقات
 او لا فذهب بعضهم الى الاول واختاره الامام وابو يوسف رحمه الله وبعضهم
 الثاني واختاره محمد والشافعي وزفر رحمه الله تعالى وجه الثاني انه لو هدمه لاثبت
 حلا جديدا واللازم باطل والملزوم مثله اما الملازمة فلان حكمه الحرمة

وهدمها لا يكون الاثبات الحل واما بطلان اللازم فلانه لو اثبت له ترك
 العمل بقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره لان حتى خاص في الغاية واثـر
 الغاية في انهاء ما قبلها لافي اثبات حكم لما بعدها فالزوج الثاني يكون غاية
 للحرمة السابقة لامثبات الحل جديد وانما يثبت الحل بالسبب السابق وهو كونها
 من بنات نبي آدم خالية عن المحرمات ولو سلم انها تثبت له لكنه بعد وجود
 المنيا وهو الثلاث لاقبله فلا يكون هادما لما دونها والمطلوب ذلك كما
 لم حلف لا يكلمه في رجب حتى يستشير اياه فاستشاره قبل رجب انت حتى
 لو كلفه في رجب قبلها حنث ونحن نقول في اثبات حقيقة اللازم عمالية
 الزوج الثاني اى اثباته الحل لم يثبت بقوله تعالى حتى تنكح ليلزم ما ذكر بل
 (بإشارة حديث المسيلة) روى ان امرأة رفاعة قالت لرسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ان رفاعة طلقني ثلاثا فتزوجت بعبد الرحمن بن الزبير فلم اجد
 معه الا مثل هذا واشارات الى هدبة ثوبا تتهمه بالعتة فقال عليه السلام
 أتريدن ان تعودى الى رفاعة فقالت نعم فقال لا حتى تذوق من عسلته
 ويذوق من عسلتك وهذا الحديث عبارة في اشتراط وطئه في التحليل لكونه
 مسوقا كما سيأتي وإشارة الى كونه محللا لانه عليه الصلاة والسلام غيا عدم
 العود وهو الرجوع الى الحالة الاولى بالذوق فاذا وجد الذوق انتهى عدم
 العود فاذا انتهى ثبت العود اذ لا واسطة وهو حل حادث قطعا ليس مثل الحل
 الثابت بالسبب السابق فيسند الى الذوق بالضرورة فظهر الفرق بين حتى في
 الآية وحتى في الحديث (و) بإشارة حديث (اللعن) وهو قوله عليه الصلاة
 والسلام لعن الله المحلل والمحلل له فانه عبارة في ذمهما واثبات خباسة لهما
 لانه عليه السلام ما بعث لعنا وإشارة الى انه مثبت للحل لان المحلل من يثبت وهو وان
 كان مدلول اللفظ لكن الكلام لم يسبق له فيكون إشارة فاذا حقق حقيقة اللازم
 اراد ان يحجب عن قوله ولو سلم حتى يثبت المطلوب فقال (وهدمه) اى
 هدم الزوج الثاني حكم (مادون) الطلقات (الثلاث بدلالة) الحديث (الثاني)
 فانه لما افاد بإشارته كون الزوج الثاني هادما للحرمة الغليظة فاذا كونه هادما
 للحرمة الخفيفة بطريق الاولى وهو معنى الدلالة فان قيل في حديثي زعم اثبات
 الثابت قلنا انما يلزم لو أثبت في المتنازع فيه الحل الكامل ابتداء وهو ممنوع
 بل يكمل الحال ويزيده كزيادة الحرمة في ظهار بعد ظهار وعين بعدين
 ولو سلم فانما يستحيل اذا اجتمع الاصل والزائد وليس كذلك فانه لما ثبت لما فيه

من القائمة ولم يمكن ازدياد الطلاق على الثلاث شرعا اقتضى ثبوت الثاني
 انتفاء الاول اذ لا فائدة فيه كتجديد البيع بثمن غير الاول وتقول تداخل الحلال
 تداخل العدنين وهذا الحديث وان كان من الآحاد لكنه لا يخالف مقتضى
 الكتاب فيجوز العمل به فيما سكت عنه (كما ان اشتراط دخوله) اى كون
 دخول الزوج الثاني شرطا في محليته (بعبارة) الحديث (الاول) بالاتفاق
 فان حديث المسيلة انما سيق لافادة اشتراط دخوله فيكون عبارة فيه وقد
 فهم التحليل من اشارته كما سبق وهذا الحديث لشهرته بزيادة على الكتاب
 والحاصل انا استدللنا على مطلوبنا باشارة حديث استدلل الخصم معنا
 بعبارة على مطلوب متفق عليه بيننا وبينه (لا بحثى تنكح) متعلق بجميع
 ما سبق اما ان المحلية والهدم ليسا به فظاهر مما سبق واما ان اشتراط دخوله
 ليس به فعل تقدير ان يكون النكاح في الآية بمعنى العقد كما اختاره المتأخرون
 بقرينة اسناده اليها فانها لا تسمى واطنة لا الوطىء كما اختاره القدماء
 استدلالا بانه حقيقة فيه والاسناد مجازى باعتبار معنى التمكين وارتكابه
 اولى من ارتكاب مجازين لتعيين في النكاح والزواج وذلك لانا لانسلم
 انه مجاز في العقد لجواز ان يكون حقيقة شرعية فيه ولو سلم فاسناد
 الوطىء اليها ولو باعتبار معنى التمكين لا يكاد يستعمل كيف ولو جاز
 ذلك لجاز الراكب في المركوب والضارب في المضروب بخلاف الزنا
 فانه اسم للتمكين المقارن بالوطىء الحرام فارتكابهما اولى من ارتكابه
 وتحقيق هذا البحث على هذا التحرير من عون لملك التقدير الحمد لله ملهم
 الصواب واليه المرجع والمآب (قل وبطلان عصمة) المال (المسروق باطلاق
 قوله تعالى جزاء لا) بقوله (فاقطعوا) قال الامام فخر الاسلام قال الشافعى القطع
 لفظ خاص بمعنى مخصوص فاني يكون ابطال عصمة المال عملا به فقد وقعت
 في الذى ايتهم والجواب ان ذلك ثبت بنص مقرون به عندنا وهو جزاء بما كسبا
 لان الجزاء المطلق اسم لما يجب لله تعالى على مقابلة فعل العبد وان ما يجب لله
 تعالى يدل على خلوص الجناية الداعية الى الجزاء واقعة على حقه تعالى
 ومن ضرورته تحول العصمة اليه وفيه بحث لان الاراد من قبل الشافعى
 ان كان هكذا لا يحتاج في دفعه الى مثل هذا التكليف بل تقول بجحوا قوله عليه
 السلام لا غرم على السارق بعد ما قطعت يمينه اذ اثبات حكم سكت عنه
 النص بخبر الواحد جائز بلا خلاف (فان قيل) النص جعل القطع جميع

الموجب فاذا اتقى الضمان بالحديث يكون بعضه وذا لا يجوز بخبر الواحد
 ﴿قلنا﴾ المناسب للوجبة هو الضمان فجعل انتقائه من موجب من فساد
 الوضع ولو سلم فان اريد بالنص قوله تعالى فاقطعوا كانت استفادته منه
 بالتخصيص بالذكر من غير تعلق بالخاص والكلام فيه وان اريد به قوله
 تعالى جزاء كان هذا كلاما آخر غير مانقل عن الشافعي والمقصود
 تصحيحه وبالجملة هذا الكلام لا يخلو عن اضطراب ولذا قال ﴿قل ومنه﴾
 اى من الخاص (الامر) قدمه على النهى لان المطلوب به وجودى
 وبالنهى عدمى والاول اشرف ولانه اول مرتبة ظهرت لتعلق الكلام
 الازلى اذ الموجودات كلها وجدت بخطاب كن على ما هو المختار فيكون
 مقدما على سائر المراتب وقدمهما على غيرها اذ بهما يثبت اكثر الاحكام
 وعليهما مدار الاسلام وبمعرفتهما يتميز الحلال عن الحرام (وهو لفظ)
 احتراز عن نحو الفعل والاشارة (طلب به) اى باستعانة ذلك اللفظ
 (الفعل) لم يقل اريد به لان ارادة الامر وقوع المأمور به ليست بشرط عند
 اهل السنة كاسيأتى ولم يقل يطلب به لتلايفهم منه ما من شأنه ان يطلب به
 الفعل ويدخل فيه الصيغ المستعملة في التهديد والتجيز والتسخير ونحو
 ذلك والصادرة عن النائم والساهى والحاكى (جزما) خرج به
 الصيغ المستعملة في النذب والاباحة فانها لا تسمى امرا كاسيأتى (بوضعه)
 حال من ضمير به اى ملتبسا ذلك اللفظ بوضعه (له) اى لطلب الفعل
 خرج به اللفظ الموضوع للاخبار عن طلب الفعل مثل اطلب منك
 الفعل (استعلاء) متعلق بطلب اى طلب به على جهة عد الطالب
 نفسه عاليا وان لم يكن في الواقع كذلك خرج به الدعاء والالتماس عما هو
 بطريق الخضوع والتساوى فانطبق التعريف على المعرف ولم يشترط
 العلو ليدخل فيه قول الادنى للاعلى على سبيل الاستعلاء افعل ولهذينسب
 الى سوء الادب فقول فرغون لقومه ماذا تأمرون مجاز بمعنى تشيرون
 او تشاورون او اظهار التواضع لهم لغاية دهشته من موسى عليه الصلاة
 والسلام هذا والمشهور في التعريف قول القائل لمن دونه او لغير استعلاء
 افعل وعدل عندهما الوجه * الاول انه ان اريد بالقول معناه المصدرى
 اعنى التكلم بالصيغ فلا يلايم غرض الاصولى لانه ليس من الادلة
 ولا يناسب جعله من اقسام الخاص لانه لفظ وان اريد بالقول لا يبق لقوله

افعل معنى معتد به لانه هو المقول * الثاني انه ان اريد الامر على اصطلاح العربية فالتعريف غير جامع لان صيغة افعل عندهم امر سواء كان على طريق الاستعلاء او لا وان اريد الامر على اصطلاح الاصولى فقير مانع لان صيغة افعل لغيره على سبيل الاستعلاء او ان دونه قد تكون للتهديد والتعجيز ونحو ذلك وتصدر عن التأم والساهى والمبالغ والحاكى وشئ منها لا يسمى امرا وان اعتبر معنى الطلب ليخرج الصيغ المذكورة فهو مع كونه عناية فى التعريف بحيث لا تساعد العبارة لا تخرج صيغ الندب والاباحة كاللايخفى وان اريد الطلب على سبيل الحزم كان تكلفا على تكلف * الثالث ان المراد بافضل مبهم لا يلىق بالتعريف ولهذا اختلفوا فيه فقل انه كناية عن كل ما يدل على الطلب من صيغة لغة كانت وقيل المراد به ما يكون مشتقا من مصدر اشتقاق افعل من فعل وقيل انه علم جنس للامر من لغة العرب كفعل يفعل لكل ما ينسب للمفعول من الفعلين (ويختص مراده) اى المراد بالامر معنى «امر» (وهو) اى ذلك المراد هو (الوجوب) لا التنب والاباحة وغير ذلك (لنص) اما الكتاب فقوله تعالى فليحذر الذين يخالفون على امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم فان المفهوم منه التهديد على مخالفة الامر والحق الوعيد بها فيجب ان يكون مخالفة الامر حراما وتركها لواجب ليلحق بها الوعيد والتهديد واما الحديث فقوله عليه الصلاة والسلام لولا ان اشق على امتى لامرتهم بالسواك وهو دليل على ان المراد بالامر هو الوجوب فان المشقة انما تلحق به لا بالنسب وغيره (بصيغة) متعلق بختص اى تقصر الصيغة على ذلك المراد بحيث لا يفهم منها التنب والاباحة وغيرها (خاصة به) اى بذلك المراد يعنى يكون المراد مقصورا على تلك الصيغة بحيث لا يفهم من غيرها واستدل على الاختصاص الاول بوجوه واشار الى الاول بقوله (لنص) وهو قوله تعالى واذا قيل لهم اركعوا لا يركعون ذمهم على ترك الامثال بالصيغة المطلقة فدل على كونها للوجوب فقط والى الثانى بقوله (والاجاع) يعنى الاتفاق على الاستدلال بصيغة الامر على الوجوب فقط فان العلماء لا يزالون يستدلون بصيغة الامر المطلق عن القرائن على الوجوب لا غير ولبس ذلك الا دليلا على اختصاصها بالوجوب والى الثالث بقوله

(والمعقول) يعنى الاستفادة من موارد اللغة لاثباتها بالقياس والترجيح
بالرأى فان المولى يعد عبده الغير الممثل لامره عاصيا وما ذلك الا بترك
الواجب واستدل على اختصاص الثانى بقوله (ولان الاصل وفاء
العبرة بالمقصود) يعنى ان اللفظ اذا وضع لمعنى وقصد به افادته
فالاصل وفاؤه به وعدم قصوره عنه كصنيع الماضى والحال والاستقبال
وهو انما يكون بانحصاره فيه حتى لو فهم من غيره ايضا لم يكن هو وافيابه
بل قاصرا عنه ولا يعدل عن ذلك الاصل الا للضرورة ولا ضرورة ههنا
فلا عدول * ثم لما فرغ على كون المراد بالامر هو الوجوب وعلى كل من
الاختصاصين فرعا اشار الى فرع الاول بقوله (فلا يكون المندوب مأمورا به)
اعلم انهم اختلفوا فى ان الندب هل هو ايضا مراد بالامر بان يكون مشتركا
بينه وبين الايجاب لفظا او معنى حتى يكون المندوب مأمورا به حقيقة وان
كانت الصيغة مجازا فيه اولا فذهب القاضى ابو بكر وجاعة الى الاول
لوجهين الاول ان المندوب طاعة اجاعا والطاعة فعل المأمور به الثانى
اتفاق اهل اللغة على ان الامر منقسم الى امر ايجاب وامر ندوب ومورد
القسمة مشترك والجواب عن الاول انه انما يتم على رأى من يجعل دام ربه
لطلب الجازم او الراجح واما على رأى من يخصه بالجازم فكيف يسلم ان كل
طاعة فعل المأمور به بل الطاعة عنده فعل المأمور به والمندوب اليه اعنى
ما تعلق به صيغة اقل للايجاب او الندب وعن الثانى انه انما يتم لو كان مراد
اهل اللغة تقسيم ما يطاق عليه لفظ الامر حقيقة وليس كذلك بل مرادهم
تقسيم صيغة تسمى امرا عند الحاجة فى اى معنى كانت بدليل تقسيمهم الامر
الى الايجاب والندب والاباحة وغيرها مما لا نزاع فى انه ليس بمأمور به حقيقة
وذهب الكرخى والجصاص وشمس الأئمة السرخسى وصدر الاسلام
ابو اليسر والمحققون من اصحاب الشافعى الى الثانى لانه لو كان مأمورا به
لكان تركه معصية قال الله تعالى أفصيت امرى فالمفروض مندوبا
يكون واجبا ولان السواك مندوب وليس بمأمور به لقوله عليه السلام
لولا ان اشدق على ابنى لامرهم بالسواك وايضا المندوب لامسقة فيه
وفى المأمور به مشقة بالحديث * واعلم ان الامام فخر الاسلام وان لم يصرح
بكون المندوب غير مأمور به لكنه فهم من كلامه فى مواضع يشهد به من تتبع
كلامه واشار الى فرع الاختصاص الاول بقوله (ولا يكون) (موجبها)

اي اثر الصيغة المطلقة عن القرائن الثابت بها (ندبا) كاذب اليه عامة المعتزلة
وجاعة من الفقهاء وهو احد قولي الشافعي استدلالا بانها لطلب الفعل
فلا بد من رجحان جانب على جانب الترك وادناه النذب (ولا) يكون موجبها
(اباحة) كاذب اليه بعض اصحاب مالك استدلالا بانها لطلب وجود الفعل
وادناه المتيقن اباحة (ولا) يكون ايضا موجبها (توقفا) كاذب اليه ابن
سريج من الشافعية استدلالا بانها تستعمل في معان كثيرة بعضها حقيقة
وبعضها مجاز اتفاقا فعند الاطلاق تكون محتملة لمعان كثيرة والاحتمال يوجب
التوقف الى ان يتبين المراد فالتوقف عنده في تعيين المراد عند الاستعمال وذهب
الغزالي وجاعة من المحققين الى ان التوقف في تعيين الموضوع لانه الوجوب
فقط او النذب فقط او هو مشترك بينهما لفظا ونحن نقول اذا ثبت انه موضوع
لمعناه المخصوص به كان الكمال اصلا فيه لان الناقص ثابت من وجهه دون وجه
فثبت اعلاه على احتمال الادنى اذ لا قصور في الصيغة ولا في ولاية المتكلم (ولو)
وردت (بعد الحظر) اي التحريم ولولو للوصل متعلق بقوله ولا اباحة ولا توقفا
* اعلم ان القائلين بان الامر للوجوب اختلفوا في وجوب الامر بشئ بعد حظه
وتحريمه فتوقف امام الحرمين واختار الامام الشافعي والشيخ ابو منصور
الاباحة لانه ورد بعد الحظر للاباحة في قوله تعالى واذا حلتم فاصطادوا فان
الاصطياد مباح وقوله تعالى وابتغوا من فضل الله فان المراد بالابتغاء كاقيل البيع
والتجارة وذلك غير واجب بعد الجمعة اجاعا والاصل في الاستعمال الحقيقة ولا
يكون حقيقة في غيرها لانفاء الاشتراك وجوابه انه لانسلم ان اباحتها بالامر
بل بقوله تعالى واحل الى البيع واحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح
مكليه ولو سلم فليس من محل النزاع لانه الامر المطلق عن القرينة
المانعة من الوجوب وعدمه وههنا قرينة دالة على عدم الوجوب وهي
ان منفعة الامر بالبيع والاصطياد تعود الى العباد فلو ثبت به الوجوب لماد
على موضوعه بالنقض ولهذا فهمت في الكتابة عند المدينة والاشهاد
عند المبيعة مع عدم تقدم الحظر والمختار عندنا الوجوب لان الادلة
المذكورة للايجاب لا تفرق بين الوارد بعد الحظر وغيره (فان قيل) تلك الادلة
انما هي في الامر المطلق والورد بعد الحظر قرينة على ان المقصود رفع
التحريم لانه المتبادر الى الفهم وهو حاصل بالاباحة والنذب والوجوب زيادة

لا بد لها من دليل ﴿قلنا﴾ الامر بعد الحظر ورد لا وجوب بدليل وجوب قتل شخص
 كان حرام القتل بارتكاب ما يوجب قتله ووجوب الحدود بسبب الجنائيات
 بعد حظرها ووجوب الصوم والصلاة على الحائض والنفساء والسكران
 بعد الطهارة وزوال السكر ووجوب الجهاد بعد انسلاخ الاشهر الحرم
 فلو كان ورود بعد الحظر قرينة مانعة من الحمل على الوجوب لما جازا الحمل
 في هذا الصور و اشار الى فرع الاختصاص الثاني بقوله (ولا يكون الفعل)
 اى فعل الرسول عليه الصلاة والسلام سوى فعل الطبع والزلة والخصوص به
 وبيان المجمل (موجبا) كاذهـب اليه ابن سريج والاصطخري وابن ابي بريدة
 والحنبلة وجاعة من المعتلة * اعلم ان علماء الاصول بعد اتفاقهم على ان لفظ
 الامر حقيقة في الصيغة اختلفوا في الفعل فاختر المذكورون كونه مشتركا
 بينهما لفظا حتى فرعوا عليه كونه موجبا كالصيغة وان ذكروا لاثبات
 ايجابه ادلة اخرى تنبها على انه مع اثباته عليه وثبوتها ثابت بدليل
 مستقل ودفع لما يردان الامر على تقدير كونه حقيقة في الفعل ايضا
 لا يدل على الايجاب الا القول احتجوا على الاصل بقوله تعالى وما امر
 فرعون برشيد اى فعله لانه الموصوف عندهم بالرشد وقوله تعالى
 وامرهم شورى بينهم فتنازعتم في الامر تعجيبين من امر الله وامثال
 ذلك والجواب بعد تسليم كون ما ذكر في هذه الآيات بمعنى الفعل ان
 تسميته امرا مجاز باعتبار اطلاق اسم السبب على المسبب بناء على ان الفعل يجب
 بالامر ويشتبه وعلى الفرع بقوله عليه الصلاة والسلام صلوا كما رأيتموني
 اصلى والجواب ان وجوب المتابعة انما استفيد بقوله عليه الصلاة والسلام
 صلوا بفعله واختار الآمدى كونه مشتركا معنويا حيث قال فاختار انما
 هو كون اسم الامر متواطئا في القول للخصوص والفعل لانه مشترك ولا مجاز
 في احدهما ورد بوجهين الاول انه قول حادث خارق للاجماع السابق
 والثاني انه لو كان متواطئا لما تبادر منه الصيغة بخصوصها عند الاطلاق
 اذ دلالة العام على الخاص اصلا (ثم) اى بعد الاتفاق على ان الصيغة
 حقيقة في الوجوب (اختلفوا في كونها) اى الصيغة لا الامر اذ لا تساعده
 الادلة من الطرفين كما سيظهر ان شاء الله تعالى قيل بعد ما ثبت فخر
 الاسلام كونها حقيقة في الوجوب خاصة ونفى الاشتراك اختار كون

الامر حقيقة في الندب والاباحة وقال هذا اصح وايضا قد استدل على كونه مجازا بصحة النفي مثل ما امرت بصلاة النخعي او صوم ايام البيض ولا دلالة فيه على كون صلوا او صوموا مجازا فدل كلامه على ان الخلاف « في امر » لا الصيغة ﴿ اقول ﴾ الجواب عن الاول ان اثبات كونها حقيقة مطلقة في الوجوب خاصة ونفي الاشتراك لا ينافي اختيار كونها حقيقة قاصرة في كل من الندب والاباحة كما لا يخفى وعن الثاني ان كون الامر مجازا في معنى يستلزم كون الصيغة ايضا مجازا فيه اذ لا قائل بكون الامر مجازا حيث تكون الصيغة حقيقة وان قيل بمكسسه ولا شك في صحة الاستدلال بثبوت الملزوم على ثبوت اللازم على انه انما احتار هذا القول بعد اختيار كون المراد بالامر بمعنى « امر » على ما صرح به الشراح واحدا هو الوجوب فكيف يصح حمل كلامه على ما ذكر فظهر ان الخلاف انما هو في كون الصيغة (حقيقة اذا اريد بها الندب او الاباحة) قليل مجاز لانهما غير الوجوب الذي هو المعنى الحقيقي واجيب بان الجزء ليس غير الكل لامتناع انفكاكه عنه والغيران موجودان يجوز وجود كل واحد منهما بدون الآخر واعترض عليه بانه يوجب ان لا يوجد مجازا صلا اذ لا بد فيه من اطلاق الملزوم على اللازم الغير المنفك ﴿ اقول ﴾ المتعبر في باب المجاز هو الملزوم بمعنى التبعية لامتناع الانفكاك كما صرح به ارباب البيان فمن اين يلزم انتفاء المجاز نعم يرد عليه انه يوجب ان يكون اللفظ المستعمل في الخارج اللازم بمعنى غير المنفك حقيقة لانه ليس غير الملزوم بهذا التفسير * وقيل حقيقة واختاره فخر الاسلام معناها بعض من الوجوب لانه عبارة عن عدم الحرج في الفعل مع الحرج في الترك والشئ في بعض معناه حقيقة وان كانت قاصرة كالانسان في الاعمى والجمع في بعض الافراد^١ ورد بوجهين * الاول ان اطلاق الكل على الجزء من مشاهير طرق المجاز * الثاني ان جواز الترك جزء منهما وبه يبينانه * الجواب عن الاول انه لا مشاحة في الاصطلاح فيجوز ان يصطلح على تسمية بعض ما يسميه القوم مجازا حقيقة قاصرة * واجاب صاحب التقيع عن الثاني بان الامر غير مستعمل في تمام الندب والاباحة بل في جواز الفعل الذي هو جزؤهما وجواز الترك انما ثبت بعدم دلالة الامر على حرمة الترك * واورد عليه ان معنى الامر حينئذ لا يكون ندبا ولا اباحة بل شيئا آخر ليس من معانيه وعلى تقدير ان يكون منها فليس الكلام فيه

بل فيهما * وجوابه ان النزاع اذا كان في الصيغة لا يمكن ان يكون معنى قولهم الامر للندب او الاباحة انها تدل على جواز الفعل وجواز الترك مرجوحا او مساويا للقطع بانها لطلب الفعل ولا دلالة لها على جواز الترك اصلا بل معناه انها تدل على الجزء الاول منهما اعني جواز الفعل الذي هو معتزلة الجنس لهما وللوجوب من غير دلالة على جواز الترك وانما ثبت ذلك الجواز بعدم الدليل على حرمة الترك ﴿فان قيل﴾ قد صرحوا بارادة الندب او الاباحة بالامر ولا ضرورة في حمل كلامهم على الجزء الاول منهما وما ذكر ان الامر لا يدل على الجزء الثاني ان اريد بحسب الحقيقة تغير مفيد او المجاز فمنوع لم لا يجوز ان يستعمل اللفظ الموضوع لطلب الفعل جزما في طلب الفعل مع اجازة الترك والاذن فيه مرجوحا او مساويا بجماع اشتراكهما في جواز الفعل ﴿قلنا﴾ لا سيال اليه بطريل المجاز ايضا لان ذلك التصريح كتحريمهم باستعمال الاسد في الانسان الشجاع وارادته منه فان ذلك من حيث انه من افراد الشجاع لان لفظ الاسد يدل على ذاتيات الانسان كالناطق فاذا كان الجماع ههنا هو جواز الفعل والاذن فيه كان استعمال صيغة الامر في الندب او الاباحة من حيث انهما من افراد جواز الفعل والاذن فيه ويثبت خصوصية كونه مع جواز الترك او بدونه بالقرينة كما ان الاسد يستعمل في الشجاع ويعلم كونه انسانا بالقرينة ﴿فان قيل﴾ غاية ما لزم مما ذكر ان يكون معنى صيغة الامر في الندب او الاباحة تجوز الفعل المقيد بتجوز الترك وهو يمتنع ان يكون جزءا من الوجوب ﴿قلنا﴾ لا امتناع لان المقيد خارج عن المقيد فيتحقق التجوز الذي في الندب و الاباحة والتجوز الذي في الوجوب ذاتا وان تقيرا اعتبارا ولهذا قال فخر الاسلام ان معنى الاباحة والندب اى المراد بصيغتهما من الوجوب بعضه في التقدير كانه قاصر لامغاير ولم يقل من الوجوب بعضه فيكون قاصرا لامغاير فليتأمل (واما اذا اريد) بصيغة الامر (الوجوب فنسخ) ذلك الوجوب (حتى بقي الجواز عند الشافعي) لا عندنا فان نسخ الوجوب يوجب نسخ الجواز عندنا كما سيأتي ان شاء الله تعالى (فلا مجاز) في الجواز (اي كالحقيقة فيه عنده لان دلالة امر الوجوب على جواز الفعل دلالة الحقيقة على مدلولها التضمني لادلالة المجاز على مدلوله المجازي لانتهاء الاستعمال

وها فرعه فملى تقدير نسخ الوجوب وبقاء الجواز لا يصير اللفظ مجازا
 او حقيقة قاصرة على اختلاف الرايين حتى يلزم انقلاب اللفظ عن الحقيقة
 الى المجاز فى اطلاق واحد (ومطلقه) عن قرينة العموم والتكرار
 والخصوص والمرة سواء وقت بوقت او علق بشرط او خصص بوصف
 او جرد عنها فان المراد بالمطلق ههنا هو المطلق عن تلك القرينة فلا
 ينفيه التقيد بما ذكر (لا يقتضى التكرار) اى تكرار الفعل وهو
 وقوعه مرة بعد اخرى فى اوقات متعددة واما عمومه فشموله افراد
 فيتلازمان فى مثل صلوا وصوموا لا متناع ايقاع الافراد فى زمان فيفترقان
 فى مثل طلق نفسك لجواز ان يقصد العموم لا التكرار وعامة او امر الشرع
 بما يستلزم فيه العموم التكرار فلهذا يقتصر فى تحرير المبحث على ذكر
 التكرار وقد يذكر العموم ايضا نظرا الى تغاير المفهومين وصحة
 افتراقهما فى الجملة وانما قال ومطلقه لان المقيد بما ذكر من القرينة يفيد
 ما دل عليه بالاتفاق وانما الخلاف فى الامر المطلق فيه اربعة مذاهب
 (الاول) انه يوجب العموم فى الافراد والتكرار فى الازمان اما العموم
 فلدلته على مصدر معرف باللام لان اضرب مختصر من اطلب منك
 الضرب على قصد الانشاء لا الاخبار * وجوابه ان التعريف زائد لا يثبت
 الا بدليل ولا دليل هنا واما التكرار فلان اقارع بن الحابس وهو من اهل
 اللسان فهم التكرار من الامر بالجمع حيث قال أكل عام يا رسول الله حين قال
 عليه السلام يا ايها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا * لا يقال لو فهم
 لما سأل * لانا نقول علم انه لا حرج فى الدين وان فى حل الامر بالجمع على
 موجب من التكرار حرجا عظيما فاشكل عليه فسال * وجوابه ان السؤال
 لا يدل على ذلك لجواز ان يكون لوجدانه بعض العبادات متكررا بتكرر
 سببه كالصلاة والصوم وبعضها غير متكرر كالإيمان فاشتبه عليه
 ان السبب ما لا يتكرر وهو اليت والوقت شرط لادائه (الثانى) وهو
 مذهب الشافعى انه لا يوجب العموم والتكرار لكنه يحتمله بمعنى انه لطلب
 الفعل مطلقا مرة او اكثر لما مر من سؤال الاقارع ولانه مختصر من
 اطلب منك ضربا او اقل ضربا مثلا لان التعريف زائد لا يثبت الا
 بدليل كما سبق والتكررة فى الاثبات تخص لكن يحتمل ان يقدر المصدر
 معرفة بدلالة القرينة فيفيد العموم فيخص بحسب الارادة وسببى جوابه

﴿الثالث﴾ وهو مذهب بعض علمائنا انه لا يحتمل التكرار الا اذا كان
 معلقا بشرط كقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا او مقيدا بثبوت
 وصف كقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس قيد الامر بالصلوة
 بتحقق وصف الدلوك وجوابه ان التكرار في امثال هذه الاوامر انما يلزم
 من تجدد السبب المقتضى لتجدد السبب لا من مطلق الامر او المعلق بشرط
 او المقيد بوصف ﴿واعترض﴾ بان اداء العبادات كالصوم والصلوة مثلا
 واجب على سبيل التكرار فلا يخلو اما ان يكون مضافا الى الاسباب او الى
 الاوامر والاول باطل لان وجوب الاداء لا يضاف الى السبب فتعين الثاني
 ﴿واجيب﴾ بان المراد بالاسباب ههنا العلل لا الاسباب المحضة كما ظن وكثيرا
 ما يطلق السبب على العلة فكانه قال وما تكرر من العبادات فتكرر
 عليها لا بالاوامر الموجبة لتلك العبادات وبين ذلك بأن الله تعالى
 لو قال ان كان زانيا فارجم فقد جعل الزنا علة وجوب الرجم ولا شك
 ان تكرر العلة يستلزم تكرر المعلول ﴿اقول﴾ هذا لا يدفع الاشكال
 لان حاصله ان السبب المتجدد في الصوم والصلوة هو الوقت وجوب
 الاداء المكرر لا يضاف الى الوقت حتى يكون تكرره بتكرره وانما يضاف
 الى الامر وهو ليس بتكرر فتعين اقتضائه التكرار ولا يدفعه العدول
 عن تسمية الوقت سببا الى تسميته علة فالصواب في الجواب ان يختار
 اضافة تكرار وجوب الاداء الى الامر لا بمعنى ان الامر الواحد يدل على
 التكرار او يحتمله بل بمعنى ان الامر يعتبر في اول الوقت في الصوم
 وآخره في الصلاة فتكرر الوقت يتكرر توجه الامر ويتكرر توجهه
 يتكرر وجوب الاداء وسيأتي لهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى ﴿الرابع﴾
 وهو مذهب عامة علمائنا انه لا يوجب التكرار (ولا يحتمله مطلقا) اى سواء
 علق بشرط او قيد بوصف او لا (بل يقع عن اقل الجنس) اى جنس الفعل
 وهو ادنى ما يعده به ممثلا لتعينه (ويحتمل كله) اى كل الجنس بدليله
 وهو النية لكونه كالالمسمى (تضمنه) علة لعدم اقتضائه التكرار وعدم
 احتماله له (مصدرا لا يحتمل محض العدد) كالاثنتين في طلاق الحرة
 والثلاثة وغيرها من الاعداد في سائر الاجناس وذلك لان المصدر مفرد
 والمفرد لا يقع على العدد بل على الواحد حقيقة لتعينه بتيقنه او اعتبارا
 اعنى المجموع من حيث هو مجموع فانه جنس واحد من الاجناس

فيحتمل لكونه كمال المسمى (وهنا بحث) الاول انه ان اريد بكون المصدر مفردا انه موضوع للمفرد فممنوع كيف وقد اجمع اهل العربية على كونه موضوعا للجنس من حيث هو هو وان اريد ان لفظه مفرد بمعنى انه ليس بتثنية ولا جمع فسلم لكنه لا ينافي احتمال العدد وانما ينافيه لو لم يكن موضوعا للجنس * الجواب ان المراد به مقابل المثنى والمجموع والمنع مكابرة لان المراد بالاحتمال ليس مجرد جواز اطلاقه عليه بل صحة استعماله فيه وارادته منه ولا يخفى على ذي مسكة ان الموضوع للطبيعة من حيث هي هي لادلالة له على العدد من حيث هو هو اذ لا دلالة للعام على الخاص اصلا ولا دليل خارجيا يدل عليه فلا يصح استعماله فيه قطعاً * الثاني لانسلم ان المفرد لا يقع على العدد فان المفرد المقترن بشئ من ادوات العموم والاستغراق يكون بمعنى كل فرد لا بمعنى مجموع الافراد فان زعمت انه ايضا واحد اعتباري فهو المطلوب اذ لا معنى باحتمال الامر للعموم والتكرار سوى انه يراد ايقاع كل فرد من افراد الفعل والجواب ان كون ذلك المفرد بمعنى كل فرد انما هو من اداة الاستغراق وكلامنا في المفرد العاري عنهما فين احدهما من الاخر الثالث انه لو لم يحتمل العدد لما صح تفسيره به مثل طلق نفسك مئين وصم ثلاثة ايام او كل يوم ونحو ذلك واجيب باننا لانسلم انه تفسير بل تغيير الى ما لا يحتمله مطلق اللفظ ولهذا قالوا اذا قرن بالصيغة ذكر العدد في الايقاع يكون الوقوع بلفظ العدد لا بالصيغة حتى لو قال لامراً ته طلقك ثلاثاً او واحدة وقدمت قبل ذكر العدد لم يقع شئ كذا قال شمس الانمعة واعترض عليه بان هذا بعد التسليم مشكل لان الواحد موجه فكيف يكون اقترانه به تغييرا بل يكون تقريراً وجوابه انه ليس المراد بكون الواحد موجه انه موضوع له في اللغة فانه مخالف لاجماع اهل العربية بل انه يستعمل عرفاً في الجنس من حيث تحققه في ضمن الواحد ضرورة ان الاحكام انما تجري عليه من حيث وجوده ولما كان الواحد ادنى ما يتحقق الجنس في ضمنه ولم يوجد دليل على ازيد منه صار موجه عرفاً متى اقتصر المتكلم على المصدر علم انه اراد موجه العرفي واما اذا زاد عليه العدد علم انه اراد معناه اللغوي المطلق ولا شك ان تقييد المطلق تغيير بل تبديل والى ما ذكرنا تشير عبارة المحجب حيث قال الى ما لا يحتمله مطلق اللفظ اي اللفظ المطلق عن دلالة المعرف وقرينة الاستعمال المحمول على معناه

الغوى (وكذا) اى كلامى فى عدم اقتضائه للتكرار وعدم احتماله له
 (كل اسم فاعل دل عليه) اى على مصدر قيد به احترازاً عن اسم فاعل
 جعل علماً كالحارث والقاسم فان الدلالة المتبعة عندهم هى المقارنة للارادة
 لا التفات الذهن فقط وذلك كالسارق فى آية السرقة فان المصدر الثابت
 بلفظ السارق للمحمول العدد اريد بها المرة ولا احتمال ههنا للواحد
 الاعتبارى اعنى كل السرقات التى توجد منه لانه يؤدى الى ان لا تقطع
 يده وان سرق الف مرة الا عند الموت وذلك باطل بالاجماع فى المرة الواحدة
 لا تقطع الا يد واحدة فهى اما اليمنى او اليسرى او اعم منهما والاولى متعينة
 بالاجماع وبالسنة قولاً وفعلاً وقراءة ابن مسعود رضى الله تعالى عنه فاقطعوا ايماهما
 اذا قرأت تفسر بعضها بعضاً فلا تكون اليسرى او الاعم مراداً ضرورة
 فقول الشافعى ان الآية تدل على قطع يسرى السارق فى الكرة الثانية يكون
 ضيقاً قيل مع ان الحكم واحد والحادثة واحدة وفيه يحمل المطلق على
 المقيد اتفاقاً (اقول) انما لم يحمل الشافعى المطلق على المقيد ههنا لما سبق انه على
 لا يعمل بالقراءة الغير المتواترة لانه لا يحمل فى مثل هذه الصورة (وهو) اى
 الامر (اما مطلق عن الوقت) وهو الذى لم يقيد المطلوب به بوقت يكون
 الايمان به بعده قضاء وقد يزداد او غير مشروع فعلى الاول يكون امر الحج
 مطلقاً وعلى الثانى موقفاً واما صيام الكفارات والنذور المطلقة وقضاء رمضان
 فلا يظهر انها من اقسام المطلق كما ذهب اليه صاحب الميزان لان التعلق
 بالنهار داخل فى مفهوم الصوم لا قيده وعدوها من الموقت تسامح مبنى على
 الظاهر (كلامى بالزكاة ونحوه) اى الامر بصدقة الفطر والعشر والكفارات
 (والصحيح) الذى عليه مشايخنا واكثر اصحاب الشافعى وعامة المتكلمين (انه)
 اى الامر المطلق (لا يوجب الفور) وهو لزوم الاداء فى اول اوقات الامكان
 بحيث يلحقه الذم بالتأخير عنه خلافاً للكرخى مناو بعض اصحاب الشافعى
 والقائلين بان موجب الامر التكرار لهم قوله تعالى ما منعك الا تسجد
 اذا امرتك حيث ذم ابليس على ترك السجود فى الحال مع كون الامر
 مطلقاً فلو لم يكن للفور لما توجه الذم اليه * واجيب باننا لانسلم ان الفور
 مستفاد من الامر بل من الفاء فى فقعه والله ساجدين (اقول) قد منع المحققون
 دلالة الفاء الجزائية على التعقيب للقطع بانه لا دلالة لقوله تعالى تعالى

اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا على انه يجب السعي عقيب النداء
بلا تراخ فلوجه ان يقال توجه الدم اليه يجوز ان يكون لظهور دليل العصيان
فيه حيث خالف الجمهور المتمثلين بالامر المتناول له ولهم او يقال ان ذلك
امر مقيد بوقت معين ولم يوجد فيه فلا دلالة فيه على المطلوب ولنا
ان الفور امر زائد بثبوت فيحتاج الى القرينة بخلاف التراخي بمعنى عدم التقيد
بالحال لا التقيد بالاستقبال فلا يحتاج الى القرينة وهو الاصل وايضا صرح ان
يقال افعل الساعة او بعد الساعة او بعد يوم فلو كان الامر المطلق للفور
لكان الثاني والثالث تناقضا والاول تكرارا **﴿ واعترض ﴾** بتجوز ان يكون الاول
بيان تقرير والاخيران بيان تغير **﴿ واجيب ﴾** عن بيان التقرير بأنه لو كان
كذلك لبقى على اطلاقه كما كان قبل التقيد بالساعة اذ ليس ببيان التقرير
الاتاكد السابق باللاحق وانعقاد الاجاع على ان افعل مطلق وافعل
الساعة مقيد مما يكذبه **﴿ واقول ﴾** ان اريد الاطلاق لفظا فسلم لكنه غير
مفيد وان اريد معنى فلا يسلمه القائل بالفور فكيف يصح دعوى الاجاع
(بلا خلاف بينهما) اى بين ابى يوسف ومحمد وذهب الكرخي وجاعة
من مشايخنا الى انه يجب الفور عند ابى يوسف خلا فالحمد والصحيح
انه لا خلاف بينهما ههنا (والخلاف) الواقع بينهما (في الحج) انه هل
يجب على الفور كما ذهب اليه ابو يوسف او على التراخي كما ذهب اليه
محمد (ابتدائي) كاسيائي بيانه وكونه ابتدائيا (اما لهذا الواقع) على
ان الامر المطلق للتراخي وامر الحج مطلق كما هو ظاهر كلام فخر الاسلام
ومن تبعه (او لعدم الاطلاق) بل لتقيده بالوقت كما ذهب اليه شمس
الائمة السرخسي حيث قال من اصحابنا من جعل هذا الخلاف على الخلاف
المعروف بين اصحابنا في الحج انه على الفور ام على التراخي ثم قال وعندي
ان هذا غلط من قائله فالامر باداء الحج ليس بمطلق بل هو موقت باشهر
الحج وهو شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة (واما مقيد به) اى بالوقت
وقدمر معناه ولما كان تقسيم المقيد من حيث هو مقيد الى الاقسام باعتبار
المقيد قسم المقيد الى ستة اقسام بعضها قيد حقيقة وبعضها تسامحا
فقال (هو) اى ذلك الوقت (اما ظرف للمؤدى) اى المراد به ما يفضل
عن المؤدى اذا اكتفى على القدر المفروض (وشرط للاداء) اى لا يكون
الفعل اداء لا قضاء **﴿ فان قيل ﴾** ظرفية الوقت للمؤدى تستلزم شرطية

للاداء فلاحاجة الى ذكرها ﴿ قلنا ﴾ ان اريد بالمؤدى نفس الفعل مع قطع
النظر عن وصف الاداء فلا استلزام قطعاً لتحقيقه بعد الوقت وان اريد
به المؤدى من حيث هو المؤدى فاللزوم مسلم لكنه غير بين حتى يستغنى
عن ذكره (وسبب) ظاهري (لنفس الوجوب) لا لوجوب الاداء فانه ثابت
بالخطاب كإسأني ان شاء الله تعالى (كوقت الصلاة) فانه ظرف لها لفضله
عنها اذا اكتفى بالقدر المفروض وشرط لادائها لتوقفه عليه مع عدم
دخوله فيه ولا تأثير في وجوده وسبب لوجوبها وقد ذكر له ادلة اقواها قوله
تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس فان الاصل في اللام كونها للتلميل
دون الوقية ومعنى سببته لها ان الموجب الحقيقي وهو الله تعالى رتب
الحكم عليه لظهوره مع كون العبادة شكراً للنعمة الوجود فيه ونعم اخرى
متوالية فيه كترتيب سائر الاحكام على امور ظاهرة مناسبة يسيرا كالملك
على الشراء والحل عن التكاح ونحو ذلك فيكون الحكم بالنسبة اليها مضافا
الى هذه الامور وهذه مؤثرة فيه يجعل الله تعالى كالنار في الاحراق ﴿ فان
قيل ﴾ الحكم قديم فلا يؤثر فيه الحادث ﴿ قلنا ﴾ القديم هو الايجاب الازلي
والوقت ليس بمؤثر فيه وانما يؤثر فيما ترتب عليه بنحسب التعلق كالوجوب
مثلا وهو حادث فلا اشكال قوله (ولمنافاة الظرفية للسببية) علة لقوله
قلنا قدمت عليه اى لكون ظرفية كل الوقت للمؤدى منافية لسببته
للاجوب (قلنا السبب) للوجوب (جزء) من الوقت لا كله ووجه المنافاة
ان ظرفية الوقت تقتضى الاحاطة وسببته التقدم وقد ثبت الاول لان
الكلام في الاداء لا القضاء فانتفى الثاني ﴿ فان قيل ﴾ المحاط غير المسبب فلا منافاة
﴿ قلنا ﴾ نعم لكنه يستلزمه اذا لاداء قبل الوجوب بلا خلاف ثم ذلك الجزء
لا يجوز ان يكون اول الوقت على التعيين سواء وليه الشروع اولا والا
لما وجبت على من صار اهلا لها بعده واللازم باطل بالايجاع ولا آخره على
التعيين والالاصح الاداء في الاول لامتناع التقدم على السبب وقد عرفت
انه لاداء قبل الوجوب واذا لم يتعين الجزء الاول ولا الآخر ظهر ان
السبب (هو) الجزء (الاول) وان لم يتعين للسببية لسلامته عن المزاحم
اذا المدوم لا يصح ان يكون معارضا للوجود ولصحة الاداء بعده ولولم يكن
سببا لاصح (ولانتفائها) اى المنافاة (في) حق (القضاء) بسبب
انتفاء ظرفية الوقت له (قلنا هو) اى السبب في حق القضاء (الكل) اى

كل الوقت (ثم) اى بعد ما كان السبب هو الجزء الاول (ان اوليه) اى ذلك
الجزء (الشروع) بان يقع اول الشروع بعد ذلك الجزء خلافا للشافعية فان
المقارنة به تعتبر عندهم فان فرضنا تقارن اول الصلاة باول جزء من الوقت
صححت عندهم لا اعتدنا لوجوب تقدم السبب على المسبب ﴿فان قيل﴾ التقديم
الذاتى كاف فى السببية ﴿قلنا﴾ بعد تسليم الرواية وامكان ان لا يتقدم جزء
لا يتجزأ ان معنى سببية الوقت كما عرفت كون العبادة شكرا لنعمة الوجود
فيه ومن لوازم الشكر سبق النعمة (تقررت) اى السببية (فيه) اى فى الجزء
الذى وليه الشروع (والا) اى وان لم يله الشروع (تنقل) اى السببية عن
ذلك الجزء ملتبسا ذلك الانتقال (بالترتيب) بان يكون الى الثانى ثم الى الثالث ثم
وتم ﴿فان قيل﴾ الانتقال من خواص الجواهر فلا يتصور فى الاعراض والامور
الاعتبارية ﴿قلنا﴾ قد ثبت فى قواعد الشرع ان الامور الشرعية لها حكم
الجواهر فيجوز فيها الانتقال ونحوه كمالك وغيره (الى جزء) متعلق
بشئ (يسع ما بعده) اى ما بعد ذلك الجزء (الحرمة) منصوب مفعول
يسع وانما اقتصر الانتقال على هذا الجزء الموصوف لياتى الشروع
فى الوقت اما لما ذكر فى طريقة الخلاف وغيره من ان المذهب هو انه لو شرع
فى الوقت واتم بعد خروجه كان ذلك اداء لاقضاء واما لما سأتى ان توهم
امتداد الوقت بوقف الشمس كاف فى ايجاب القضاء ولا شك ان توهم الامتداد
انما يكون بعد الشروع (خلافا لفر) رحمه الله تعالى فان الانتقال ينتهى
عنده الى جزء لا يسع ما بعده الا فرض الوقت لان الانتقال الى ما بعده
يؤدى الى التكليف بالمحال واجابوا عنه بانه انما يؤدى اليه لو كان المطلوب
عين ما كلف به وهو الاداء اما اذا كان المطلوب تحقيق الوجوب فى
الذمة ليلزم القضاء فلا * قال صاحب التنقيح ولئن سلمنا ان امكان القدرة
على الاداء غير كاف لوجوب القضاء بل يشترط لوجوب القضاء وجود
القدرة على الاداء فوجود القدرة على الاداء حاصل ههنا لان القدرة
التي تشترط لوجوب العبادات متقدمة وهى سلامة الاسباب والآلات
فقط وهى حاصلة ولا تشترط القدرة التامة الحقيقية لانها مقارنة للفعل
لان العلة التامة تكون مقارنة للمعلول اذ لو كانت سابقة زمانا يلزم تخلف
المعلول عن العلة التامة فيه بحث اما اولافلانه مناقض لما قال فى الفصل
الذى يلى هذا الكلام ان تضيق الوقت عن الواجب غير واقع لانه

تكليف بما لا يطاق الا لقرض القضاء وامائنا فلان الوقت لكونه شرطا
للاداء آله وسلامته ان تكون بحيث يمكن ان يتوصل به اليه بتأديته فيه
اذ لا معنى لسلامة الآلة الا صحة التوصل بها الى المطلوب ولا يخفى ان هذا
الوقت لسلامته بهذا المعنى فالطريق في التسليم ان يختار في التسليم ما ذكر
في الطريقة (فيعتبر) تفريع على انتقال السببية الى الجزء الأخير (حدوث
الاهلية) اى اهلية المكلف لاداء ما كلف به كالا سلام والبلوغ واقطاع
الحيض ونحو ذلك (فيه) اى ذلك الجزء من الوقت حتى اذا اسلم
او بلغ او طهرت فيه يجب عليه القضاء (و) يعتبر (زوالها) اى زوال
الاهلية فيه (ايضا) كمروض مقابلات ما ذكر حتى اذا كان المكلف اهلا
للاداء الى هذا الوقت فزالت بان جن او ارتد والعاذ بالله تعالى واحضنت
لا يجب عليه القضاء (خلافا له) اى لزفر (فى الاول) فان السببية لما تنقل
عندما الى هذا القدر لم يعتبر الاهلية الحادثة فيه فلم يحكم بوجوب القضاء
على الاهل فيه لان امتناع الاداء اوجب امتناع القضاء وقد عرفت جوابه
(و) خلافا (للشافعى فى الثانى) وكذا فى الاول على قول ودليله عين
دليل زفر رحمه الله تعالى واما وجه الخلاف فى الثانى فهو ان وجوب الاداء
فى العبادات البدنية لما لم ينفى عنه نفس الوجوب وقد وجدت فى اول
الوقت بالاتفاق وجد وجوب الاداء فيه ايضا فقرر الواجب فى الذمة
بتوجه الخطاب وبعد تقرر لا يزول بزوال الوقت بالاجاع وجوابه منع توجه
الخطاب ومنع تقرر الواجب فى الذمة فانه انما يتقرر بتقرر السببية فى الوقت
ثم لما بين اصل السبب اراد ان يبين ما تقرر عليه السببية فقال (ويتوقف
تقررها) اى تقرر السببية (فى الجزء) سواء كان هو الجزء الاول او الجزء
الذى لا يسع ما بعده الا التعمية او ما بينهما من الاجزاء (على اتصاله)
اى اتصال الشروع بذلك الجزء (و) ويتوقف (تقررها فى الكل على انتفاءه)
اى انتفاء الشروع فى الوقت فانك قد عرفت ان السبب الاصلى هو الكل
وانما انتقل الى الجزء لضرورة المناقاة فاذا خلا عن الشروع فيه ارتفعت
الضرورة وتقرر فيه السببية (وبعتبر فى كانه الواجب ونقصانه) وصف
(ما تقرر فيه السببية) وحاله فان كان كاملا كان الواجب كاملا وان كان
ناقصا كان ناقصا (ويتبعهما) اى كمال الواجب ونقصانه (التأدية)
اى تأدية الواجب كالا ونقصانا يعنى ان ما وجب كاملا لا يؤدى ناقصا

وماوجب ناقصا يؤدي ناقصا (فلا يقضى) تفرغ على ان ماوجب كاملا
لا يؤدي ناقصا اي اذا لم يؤدي ناقصا ماوجب كاملا فلا يقضى (المصرفي)
الوقت (الناقص) من الاوقات الثلاثة وقت الطلوع والغروب والاستواء
لان وقت العصر اذا خرج خاليا عن الشروع فيه كان السبب كله لما سبق
وهو كامل لانقصان في نفسه لانه ليس الا من التشبه بمدة الشمس فان عيبتها
يسدونها في هذه الاوقات فاذا خرج بلا عبادة فيه يحصل ذلك النقصان
فا يجب به يجب كاملا فلا يؤدي ناقصا فلا يقضى العصر في واحد منها
كالا يقضى غيره ايضا فيه فاندفع بهذا التقرير ما يقال ان السبب وهو كل
الوقت ناقص لثقصان البعض فينبغي ان يجوز القضاء في الناقص ولا حاجة
الى ان يقال ان الاجزاء الصحيحة اكثر فيجب القضاء كاملا ترجيح الاكثر
الصحيح على الاقل الفاسد (فيفسد الفجر بالطلوع) تفرغ ثان على ما ذكر
والفرق بينهما ان السبب الكامل في الاول كل الوقت وهما بعضه يعني
ان ماوجب كاملا اذا لم يؤدي ناقصا يفسد اصل الفجر عند محمد وفرضته
عندها بطلوع الشمس لان ما قبل الطلوع وقت كامل لانقصان فيه
اصلا فالشروع فيه يجب الاداء كاملا فاذا طلعت في اثناء الاداء خرج
الوقت الكامل ودخل الناقص فلم يصح الاداء لان ماوجب كاملا لا يؤدي
ناقصا (لا عصر بدى به في) وقت (الاجرار بالغروب) تفرغ على
ان ماوجب ناقصا يؤدي ناقصا يعني ان ماوجب ناقصا اذا أدى ناقصا
لا يفسد عصر بدى به في وقت اجرار الشمس ثم طرأ على الاداء غروبها
لانها لم بدى به في الوقت الناقص وجب ناقصا فيؤدي كذلك فقوله بالغروب
متعلق بلا يفسد المقدّر (الشافعي لم يفسد الاول) اي لم يحكم بفساد الفجر الذي
طرأ عليه الطلوع (بالقياس) اي بسبب قياسه الفجر (على الثاني) اي العصر
(وحديث ابى هريرة) وهو قوله عليه الصلاة والسلام من ادرك ركعة
من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر
قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر (قلنا) في الجواب عن دليل الشافعي
(الاول) اي قياس الفجر على العصر (قياس مع الفارق) من وجوه الاول
ان قيل الطلوع خلط العبادة فيه عن التشبه كامل فيفسد ما اترتم فيه
باعراض الفساد عليه وقيل الغروب ناقص فلا يفسد ما اترتم فيه
بعروض مثله الثاني ان العصر يخرج الى ما هو وقت الصلاة في الجملة

بمخالف الفجر الثالث ان في الطلوع دخولا في الكراهية وفي الغروب
خروجا عنها (والثاني) اي حديث ابي هريرة (قبل النهي) عن الصلاة
في الاوقات الثلاثة صرح به الامام الطحاوي في معاني الآثار (ونقض)
ما فهم من قولنا ويتبعهما التأدية ان ما وجب كاملا لا يؤدي ناقصا (بالممدود)
اي بالعصر المشروع فيه في اول الوقت الممدود منه (الى ما بعد الغروب)
فانه وجب كاملا وقد أدى ناقصا مع صحته اتفاقا (ورد) هذا النقض (بان الفساد
المبني على مثله) اراد بالفساد المبني الفساد الحاصل بمقارنة الغروب وبمثله
الفساد الحاصل بالاجرار (اللازم) صفة مثله (للزعة) فان شغل كل
الوقت بالعبادة عزيمة ولا شك ان الآتي بها لا يتخلص عن فساد الاجرار
وكراهته وهو معنى الزوم (عفو) خبران (بمخالف) الفساد (الطاري
على الكمال كافي الفجر) فان جمع اجزاء وقته كامل لافساد فيه اصلا حتى
يثبت حكما للزعة ويتبني عليها الفساد بالطلوع فيعني (و) اقول (هذا) الرد
(لا يدفع النقض) بالعصر على تلك المقدمة كالايجزي بل يقويه لانه يفيد وجه
صحته العصر الواجب كاملا المؤدى ناقصا (وقيل) في رد النقض ليس معنى
سببية الجزء المتصل بالاداء ان السبب للكل هو الجزء الذي قيل الشروع فيه
(بل كل) اي كل جزء من الوقت (سبب لكل) اي لكل جزء من الصلاة يلاقيه
فالجزء الذي طرأ عليه الفساد بالغروب وجب بسبب ناقص (واجيب)
عن هذا الرد (بانه) وان دفع النقض بالعصر لكنه (لا يدفع الاشكال) بالفجر
الفساد فانه يقتضى صحته ايضا ويمكن دفعه بان الجزء الذي طرأ عليه
الفساد بالطلوع وجب بسبب كامل فلا يؤدي ناقصا بمخالف العصر كما
سبق (واورد) على ما فهم ايضا من قولنا ويتبعهما التأدية ان ما وجب
ناقصا يؤدي ناقصا (ان الادل في) الجزء (الاخير) من وقت العصر كن
اسلم فيه مثلا (لا يقضيه) اي العصر (ناقصا) اي في الوقت الناقص وقد
وجب فيه فلو كان ما وجب ناقصا يؤدي ناقصا لجاز ادائه كذلك وليس فليس
(ورد) هذا الايراد (بانه) اي عدم قضائه ناقصا (بعد تسليمه لذات الوقت)
يعني اننا لا نسلم ولا عدم قضائه ناقصا فان جواب المسئلة غير مروى عن السلف
فيحتمل ان يكون جائزا سلمناه لكن صورة النقض ليست مما وجب ناقصا حتى
يجوز قضائه ناقصا بل هي مما وجب كاملا لما سبق ان ذات الوقت
لا تقصان فيه وانما هو من التشبه وقد عرى عنه هذا الوقت فلا نقصان

فيه ولا في مسيبه فلا يقضى ناقصا (والشرطية كالسببية الا في الانتقال الى الكل) يعنى ان البحث المذكور في الجزء والكل باعتبار السببية آت فيهما باعتبار الشرطية لان الوقت شرط للاداء لما عرفت ولا يجوز ان يكون كل الوقت والالكان الاداء في الوقت تقديمًا للمشروط على الشرط وذلك باطل فلا بد ان يجعل الشرط بعضه منه والجزء الاول متعين لعدم المزاح ثم ينتقل الى الثاني وهم جرا الى الجزء الاخير كما في السبب الا انه لا ينتقل منه الى الكل لانه شرط للاداء وقدرات فلم يتبق حاجة الى اعتباره (واما وجوب الاداء) تفصيل للمجمل الواقع في ذهن السامع من قوله في اول البحث وسبب لنفس الوجوب ان سبب وجوب الاداء ماذا وازالة لتردده في ذلك (فسيبها الخطاب) اى اللفظ الدال على تعلق الطلب بالفعل * فان قيل * ما الفرق بين نفس الوجوب ووجوب الاداء * قلنا * قد اضطرر في تحقيقه كلام القوم والاقرب ما افاده بعض الافاضل ان نفس الوجوب هو لزوم ايقاع الفعل او اداء المال في زمان ما بعد وجود السبب ووجوب الاداء لزومه في زمان مخصوص بعد وجوده فان المذخور يلزمه في حال قيام العذر بعد وجود السبب ان يوقع الفعل بعد زوال العذر لو ادركه والمشتري يلزمه قبل المطالبة ان يؤدي الثمن عند المطالبة ولا يلزمهما الايقاع والاداء في الحال * واعلم ان جمهور مشايخنا ذهبوا الى ان الصلاة تجب باول جزء من الوقت وجوبا موسعا وهو مذهب الشافعي والجبائين من المعتزلة خلافا لما يقوله شاذلية من الشافعية ان الوجوب متعلق باول الوقت وفي الآخر قضاء والعراقيون من اصحابنا ان الصلاة تجب باخر الوقت وفي الاول موقوف او نقل يسقط به القرض لكن الخلاف بيننا وبين الشافعية والمعتزلة بوجه آخر وهو ان صحة الصلاة في اول الوقت عندهم لكون الخطاب متوجها فيه الى المصلى على سبيل التوسعة والتخير كان الشارع قال له اد الصلاة في هذا الوقت اما في اوله او وسطه او آخره كيف شئت وعند علمائنا صحة الصلاة لانعقاد سبب وجوبها لا توجه الخطاب لانه انما يتوجه عندهم في آخر الوقت ان لم يوجد الشروع لانه الآن يأثم بالترك لاقبله حتى اذامات في الوقت لاشئ عليه وفي حال الشروع ان وجد صرح به في التلويح وغيره ولذا قلت (المتوجه عندما) اى في آخر وقت (يسع) ذلك الآخر من الوقت (افرض) ولا يزيد عليه

(او) الخطاب المتوجه عند (الشروع) في اى جزء كان من الوقت
 ﴿ قيل فان ﴾ هل يتوجه الخطاب اذا تضيق الوقت بحيث لايسع الاقصر التحريمه
 بان حصلت الاهلية فيه ﴿ قلنا ﴾ قد اختلف فيه فقيل لا يتوجه لانه تكلف
 بما لا يطاق فلا وجوب اداء وان وجد نفس الوجوب وقيل يتوجه لان
 وجوب القضاء مبنى على وجوب الاداء الا ان المطلوب قد يكون نفس
 الفعل فيأثم بتركه ويفتقر الى القدرة بمعنى سلامة الاسباب والالات
 وقد يكون ثبوت خلفه وبكفى توهم ثبوت القدرة فههنا يتحقق وجوب
 الاداء على وجه يكون وسيلة الى وجوب القضاء بتوهم امتداد الوقت
 بتوقف الشمس كما يتحقق في حق النائم بتوهم حدوث الانتباه صرح به
 فخر الاسلام في شرح المبسوط ويمكن ان يقال يتوجه الخطاب للاداء
 حقيقة بناء على ما ذكر في الطريقة كما سبق (وحكمه) اى حكم هذا القسم
 من المقيد بالوقت (اشترط التعيين في النية) فان الوقت لما كان متسما
 شرع فيه غير ماوجب فيه فلا بد من تعيينه ليمتاز عما عاده ولا يسقط
 ذلك التعيين (وان ضاق) الوقت بحيث لايسع الاقرضه لان ما ثبت حكما
 اصليا اعنى وجوب التعيين بناء على سعة الوقت لا يسقط بالعوارض وتقصير
 العباد كذا قال فخر الاسلام وشمس الائمة قيل عليه القول بتقصير العبد
 بالتأخير الى حيث يسع فرض الوقت مع ان له ولاية ذلك شرعا مشكل
 اللهم الا ان يقال فيه نوع تقصير بواسطة ترك العزيمة ولا يخفى ان عدم
 سقوط التعيين عند ضيق الوقت لا يحتاج الى هذا التكلف لان المعنى
 الموجب للتعين عند السعة تعدد المشروع وذلك باق عند الضيق ﴿ اقول ﴾
 ان اريد بالولاية الشرعية جواز الاداء على وجه الكمال فممنوع وان
 اريد مطلق الجواز فسلم لكنه لا ينافي التقصير كالصلاة منفردا في وقت
 الاجرار * وقوله اللهم الا ان يقال الى آخره ضعيف لانه يقتضى ان يعد
 من ادى المكتوبة في اول الوقت او وسطه واكتفى على القدر المفروض
 مقصرا بسبب ترك العزيمة وهو باطل بالاجاع * وقوله ولا يخفى الى آخره
 اضعف منه لان المقصود بهذا الكلام دفع ما يتوهم ان الوقت اذا ضاق
 يكون معيارا فينبغى ان يتنقى صحة العرفيه ولا يحتاج الى التعيين كايام رمضان
 فالقول في دفعه ان المعنى الموجب للتعين عند السعة تعدد المشروع
 وذلك باق عند الضيق مضادة على المطلوب فالصواب ان المراد

بتقصير العبد تضييقه الواسع بحيث يحتمل ان يقع بعض الفرض خارج الوقت احتمالا راجحا فان مراعاة وقت لايسع الاالفرض كالحال عادة اوالتقصير بالنظر الى العصر فان التضييق مطلقا لوكان سببا لسقوط التعيين لكان سببا في العصر ايضا والتأخير فيه الى ذلك الوقت مكروه بالاجماع فيكون تقصيرا (و) حكمه ايضا (عدم التعيين) اى عدم تعيين المؤدى (الابالاداء) اى لا بالقول حتى لو قال عينت هذا الجزء ولم يشغل بالاداء لايعين بل له الاداء في غيره لان الشارع لم يعين جزءا بل خير العبد فلوثبت له ولاية التعيين قولا لشارك الشارع وضع المشروعات لان تقيد المطلق بنسخ بخلاف التعيين بالاداء لانه من ضرورة الامتثال بالامر وفي ضمنه فلافساد فيه ﴿فان قيل﴾ ما الفرق بينه وبين ما اذا جنى العبد جناتية يخبر فيها المولى بين الدفع والقضاء فاختر القضاء وعينه قولاً حيث يجوز ﴿قلنا﴾ المقصود في حقوق الله تعالى هو الفعل والمحل تابع له وفي حقوق العباد هو تعيين المحل حتى يتمكن صاحب الحق من الاستيفاء والتعيين يحصل بالقول كما يحصل بالفعل فكان القول محققا غرض صاحب الحق كالفعل ولذا جاز التعيين به * ثم لما فرغ من النوع الاول من الوقت شرع في الثاني فقال (واما) ذلك الوقت (معيارله) اى للمؤدى لانه قدر به حتى ازداد بازدياده وانتقص بانقصائه وعرف به كما يعرف مقادير الاشياء بالمعيار (وشرط لادائه) كاسبق في الظرف (وسبب لوجوبه كايام رمضان عند الاكثر) من علماء الاصول فانها معيار للصوم وشرط لادائه وذلك ظاهر وسبب لوجوبه لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه فان الاخبار عن الموصول مشعر بعلية الصلة للخبر عند صلاحها لها على ان الاظهر ان من ههنا شرطية فتكون ادل على السببية ولنسبة الصوم اليها وصحة الاداء فيها للمسافر ونحوه مع عدم الخطاب وفي هذه الوجوه من الانظار ما لا يخفى على اولى الابصار (والشهر عند البعض) وهو شمس الاثثة السرخسى فانه ذهب الى ان المعيار والشرط والسبب هو الشهر مطلقا لا الايام خاصة اما شرطيته وسببته فستظهران ماسياتى واما معياريته فلانها عبارة عن كون الوقت بحيث لايفضل عن اجزائه شئ يسع غير الواجب من جنسه وهو معنى عدم الزيادة والنقصان فلا ضرر في بقاء بعض الاجزاء وهو الليل فاضلا لانه ليس بمحل للصوم وانما ذهب

إليه (لظاهر الآية) السابقة اعنى قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه
فان دلالتها على سببية الشهر مطلقا اظهر من دلالتها على سببية الايام
(و) ظاهر (الحديث) وهو قوله عليه الصلاة والسلام صوموا لرؤيته
فان المراد بها شهود الشهر بمعنى الحضور فيه لاحقيقتها اجابا (ولذا)
اي لسببية الشهر مطلقا (جازت النية) للصوم (في الليلة الاولى) من شهر
رمضان ولو كان السبب اليوم^١ لما جازت فيها لامتناع تقدم النية على السبب
(و) لذا ايضا (قضى) تمام رمضان (من جن فيها) اي من صار مجنونا
في الليلة الاولى منه (وامتد) جنته (الى العيد) ولو كان السبب اليوم لما وجب
القضاء لانه يقتضى سبق الوجوب في الذمة فلو كان السبب اليوم يلزم
تقديم الوجوب على السبب وهو باطل وكل من هذه الوجوه وان امكن
دفعه الا انها امارات تفيد بمجموعها رجحان سببية شهود الشهر مطلقا
ثم لما ورد ان الشهر مطلقا لو كان هو السبب لزم جواز اداء الصوم في الليل
وهو باطل اراد ان يدفعه فقال بطريق الوصل (وان لم يجز) الصوم
(ليلا) اي في الليل (كما خروقت الصلاة) فانه سبب عندنا وان لم يصلح
للاداء فيه بل لا يسع الا التحريم * ولقائل ان يفرق بينهما بان آخر الوقت
لا ينافي الصلاة بالذات فانه جزء من وقتها بل انما لم يجز فيه بسبب قلته
العارضة بخلاف الليل فانه ينافي الصوم بالذات فلا يلزم من جواز كونه
سياحوا كون الليل ايضا سببا * اعلم ان القائل بسببية الايام يقول الجزء
الاول من كل يوم سبب لصومه والقائل بسببية الشهر يقول السبب هو
الجزء الاول منه كما في الظرف وقد بين الفرق بينه وبين الظرف بقوله
(و) (الجزء) (الاول ههنا) اي في المعيار (متعين) للسببية من غير اشتراط
اتصاله بالاداء (بخلاف) الجزء الاول من (الطرف) كما سبق تمام بيانه
وهذا ما قاله في الهداية ان السبب في الصلاة الجزء المتصل بالاداء وفي
الصوم الجزء الاول (وحكمه) اي حكم هذا القسم (نفي صحة التغير)
اي غير ما وجب في ذلك الوقت فيه (و) حكمه ايضا (عدم اشتراطه) اي
التعين في النية خلافا للشافعي وان وجب اصل النية خلافا لزمفر
وسأتي بيان خلاف كل منهما (فيؤدى) تفريع على النفي والعدم اي
فحينئذ يؤدى صوم رمضان من الصحيح المقيم (بمطلق الاسم) بان ينوى
مطلق الصوم (و) مع (الخطأ في الوصف) اي وصف الصوم بان ينوى

صوم القضاء أو النذر أو الكفارة أو النقل (إلا في مسافر ينوي واجبا آخر) استثناء من قوله والخطأ في الوصف يعني أن هذا الصوم لا يؤدي في حق المسافر مع الخطأ في الوصف بل يقع عما نوى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما المسافر كالمقيم في هذا الحكم لأن وجوب الصوم بشهود الشهر وهو ثابت في حقهما ولذا صح منه بالإجماع إلا أن الشرع أثبت له الترخص بالفطر دفعا للشقة عنه وإذا لا يعمل غير المشروع مشروعا فإذا ترك الترخص صار هو والمقيم سواء ولا يبيح حنيفة فيه طريقان الأول أن المسافر لما كان غير مطالب بالأداء فيه صار شهر رمضان في حقه كشعبان فقبل سائر الصيامات والثاني أن المسافر لم يترك ترخص الإفطار وصرف أمساكه إلى مصالح دينه بأن صرفه إلى المنذورات والكفارات والقضاء صرفه إلى ما هو أهم عنده لأنه مدام في السفر مؤاخذا بما ذكر دون صوم رمضان فإذا جاز الترخص لحاجة البدن فلان يجوز لحاجة الدين وهو قضاء الدين أولى (و) على هذين الطريقين يكون (في النقل روايتان) فعلى الطريق الأول إذا نوى النقل يقع عنه وعلى الثاني عن الفرض وأما إذا أطلق النية فالصحيح أنه يقع عن الفرض بلا اختلاف رواية لأن ترك العزيمة لم يتحقق بهذه النية فصرفه إلى رمضان لكونه العزيمة أحق من صرفه إلى النقل (بخلاف المريض في الصحيح) إشارة إلى الفرق بين المسافر والمريض على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن الفقهاء اختلفوا في أن المريض إذا صام في رمضان بنية واجب آخر أو نقل هل يقع عن رمضان أو عما نوى فقليل يقع عما نوى مطلقا لأن رمضان بالنسبة إليه كشعبان وقيل عن رمضان مطلقا وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد اختاره فخر الإسلام وشمس الأئمة لأن رخصته إنما تعلقت بحقيقة العجز فإذا صام ظهر فوات شرط الرخصة (قال زفر تعينه يعني عن النية) يعني أن الوقت لما تعين للصوم كان كل أمساك يقع فيه حقا لله تعالى مستحقا على الفاعل كمن استأجر خياطاً ليخيط له يديه ثوبا بعينه فخاط على قصد الإعانة يقع عن الإجارة فكذا الإمساك يقع عن الفرض وإن لم ينو كعبية كل النصاب إلى فقير بلانية (قلنا) في جوابه (فيكون جبرا) أي إذا لم تستطع النية يكون الفعل جبرا فلا يكون قربا إذا لقربة

بدون القصد والشرع لم يعين لصوم رمضان الا الامساك الذى هو
قربة بخلاف الهبة من الفقير فان قوله وهبت مجاز عن تصدقت وهو عين
النية (وقال الشافعى دفع الجبر) الذى اعتبرتم (اوجب التعيين) فان
وصف العبادة ايضا عبادة ولهذا يختلف ثوابا فكما لا بد لصيرورة الفعل قربة
من النية فكذا لا بد لصيرورة القربة فرضا او نفلا منها احترازا عن الجبر
(قلنا) فى جوابه على طريق القول ٢ بموجب العلة (الاطلاق فى المتعين
تعيين) اى سلمنا ان تعيين الصوم واجب لكن الاطلاق فى المتعين تعيين فانه
اذ كان فى الدار زيد وحده قليل له يا انسان ينصرف النداء اليه قطعاً
بخلاف اصل الامساك فانه لما احتمل العبادة والعادة لم يصب بالاطلاق
فاحتج الى التمييز بالنية (ولا يضر الخطاء فى الوصف) بان نوى الصحيح
المقيم النفل او واجبا آخر (اذ الخطاء لبطالانه اطلاق) يعنى ان الوصف
المذكور خطأ لما لم يكن مشروعا بطل ولما لم يكن لازما بقي الاطلاق
وقد عرفت انه تعيين (ثم) الشافعى (اوجه) اى التعيين (من الاول)
اى اول اليوم حتى شرط التبيت ٣ (لشيوع الفساد) يعنى ان كل جزء
يفتقر الى النية فاذا عدمت فى جزء فسد ذلك الجزء فشاع الفساد الى
الكل لعدم التجزى صحة وفسادا ولا يمكن اعتبار تقدم النية المتأخرة
(لانقضاء الاستناد) ههنا واعتبار التقدم لا يتصور الابنه والاستناد ان ثبت
الحكم فى الزمان المتأخر ويرجع القهقرى حتى يحكم بثبوته فى الزمان
المقدم وانما قلنا بانتفاء الاستناد ههنا لانه انما يمكن فى الامور الشرعية
كالمالك فى المغصوب ونحوه واما فى الامور الحسية والعقلية فلا يمكن وههنا
صحة الصوم متعلقة بحقيقة النية وهى امر وجدانى فاذا حصلت فى وقت
لا تحصل فى آخر قبله كانية بعد الزوال وقبله فى القضاء (قلنا) فى جوابه لانا نقول
ان النية المعترضة تثبت فى الزمان المتقدم بطريق الاستناد بل نقول (انها
موجودة فى الزمان المتقدم تقديرا) كما ان النية المتقدمة التى لاتقارن شيئا
من اجزاء اليوم تصير مقارنة لها تقديرا وايضا للاكثر حكم الكل فى كثير
من الاحكام فيجعل اقتران الاكثر بالنية بمنزلة اقتران الكل بها تقديرا
(والتقدير) الذى اعتبرناه (غير الاستناد) الذى نفاه (وهو) اى التقدير
والمراد النية التقديرية (كفى فى الطاعة القاصرة) وهى الصوم فى اول
النهار وقصوره باعتبار قصور ميل النفس الى المفطرات فظهر ان الجزء

(٢) وهو تسليم دليل
المطل مع بقاء الخلاف
وتفصيله ان يقال انا
نسلم وجوب التعيين
لكن لانسلم عدم
حصوله باطلاق النية
لان الاطلاق فى المتعين
تعيين كما اذا كان
فى الدار زيد وحده
وقيل يا انسان يتعين
هو الاحضار وطلب
الاقبال فكذلك
ههنا لما لم يكن غير صوم
رمضان مشروعا
واطلاق الصوم فى
النية يعين صوم
رمضان للايجاب
وطلب الحصول
(منه)

٣ حتى شروط وجود
النية فى الليل حتى
يستوى جميع اوقات
الصوم فليتأمل (منه)

الاول من الصوم اذا خلا عن النية لم يفسد بل حاله موقوفة فاذا وجدت
 النية في الاكثر يقدر وجودها فيه ايضا فيصح لوجود النية التقديرية
 والايفسد لانتهاء النية اصلا * ثم لما فرغ من النوع الثاني من الوقت شرع
 في الثالث منه فقال (واما) ذلك الوقت (ظرف له) اي للمؤدى (وشرط
 لادائه) لاي معنى امتناع تقدم الاداء عليه لما عرفت انه لا يمتنع عند ابي حنيفة
 وابي يوسف اصلا بل (بمعنى فوته) اي فوت الاداء (بفوته) اي فوت
 الوقت (وسبب) ايضا (لوجوب ادائه كعين) اي ذلك الوقت كوقت
 معين (نذريه الصلاة والصدقة وامانفسه) اي نفس الوجوب (فبالنذر)
 قال في شرح الجامع الكبير السليماني يجوز تعجيل ما اوجبه الله تعالى
 مضافا الى الوقت كالزكاة وصدقة الفطر وكذا ما اوجبه العبد مضافا
 اليه فكما ان في الزكاة نفس الوجوب بالنصاب ووجوب الاداء عند تمام
 الحول تيسيرا فكذا نفس وجوب المنذور بالنذر ووجوب الاداء بالوقت المعين
 فاذا عجله كان بعد الوجوب فجاز (فحكمه) اي حكم هذا النوع (جواز
 التقديم) اي تقديم الاداء (عليه) اي على الوقت لانه لما كان سببا لوجوب
 الاداء جاز تقديمه عليه اذا الفساد في تقديم الاداء على سبب نفس الوجوب
 (واما) ذلك الوقت (ميار) للمؤدى هذا شروع في بيان النوع الرابع
 من الوقت (وشرط للاداء) بمعنى فوته بفوته كاسر (وسبب له) اي لوجوب
 الاداء لا لنفس الوجوب كاسبق (كعين نذريه الصوم والاعتكاف) فانه
 ميار للمؤدى وشرط للاداء وسبب لوجوبه واما نفس الوجوب فبالنذر
 (ويلحق به) اي بهذا الوقت (سنة نذر فيها الحج) فانها تشبه الميعار
 وشرط للاداء بالمعنى السابق وسبب لوجوب الاداء (وحكمه في النفل)
 لمعياريته (لا) نفى (واجب آخر) لان التعيين بولاية الناذر يؤثر في حقه
 ولا يعدو الى حق الشارع كمن سلم مريدا لقطع الصلاة وعليه سجدة السهو
 لا عبرة لارادته (فيؤدى بالمطلق) تفريع على نفى النفل للمعيارية والشرطية
 اي اذا كان كذلك يؤدى المنذور من الصوم والاعتكاف بمطلق الاسم
 (و) مع (الخطاء) في الوصف بان نوى النفل لا واجبا آخر لما عرفت
 ان نية الواجب صحيحة (و) يؤدى ايضا مع (نية قبل الزوال) كافي رمضان
 (واما) ذلك الوقت (ميار فقط) هذا شروع في النوع الخامس (كوقت
 صوم الكفارة وصوم النذر المطلق و) صوم (القضاء) فان وقت كل منها

معياري للصوم وهو ظاهر لا شرط للاداء اذ لا قضاها ولا سبب لوجوب الاداء لعدم تعيينه، لالتفاس الوجوب لانها بالحنث والنذر ٢ والموجب في الاداء (وحكمه وجوب تبين النية وتعيينها) اما وجوب النية فلكونه عبادة واما وجوب التبين فلان الموضوع الاصل في غير المعين النقل فاذا لم يبينها يقع الامساك منه فلا ينتقل واما وجوب التعيين فلعدم تعيينه (و حكمه ايضا) (عدم القوات) الى آخر العمر اذ ليس له وقت معين (و حكمه ايضا) (ان لا يضيق) وقته بمعنى الوجوب فورا ذكره فخر الاسلام في شرح التوقييم (هو الصحيح) لا ما روي عن الكرخي انه يضيق عند ابي يوسف كالحج (واما) ذلك الوقت (مشكل) في الزيادة والمساواة هذا شروع في النوع السادس (يشبه المعيار والظرف كوقت الحج) وذلك من وجهين الاول بالنسبة الى سنة الحج فانها تشبه المعيار من جهة انها لاتسع الاجا واحدا كالنهار للصوم وتشبه الظرف من جهة ان اركان الحج لاتستغرق جميع اجزاء وقت الحج كوقت الصلاة الثاني بالنسبة الى سني العمر فان محمد ارجه الله يوسع مع التأثم بالموت بعد التأخير فلا يكون كالصلاة و ابا يوسف رجه الله يضيق مع القول بالاداء متى فعل فلا يكون كالصوم فثبت الاشكال (وحكمه الصحة في العمر) ولو بعد السنين نظرا الى جهة الظرفية (والاثم بالتفويت) نظرا الى جهة المعيارية ولما ورد انه لما تضيق ولم يجز التأخير كما قال ابو يوسف رجه الله تعين ان وقته العام الاول فكيف يكون اداء في العام الثاني ولما توسع وجاز التأخير كما قال محمد تعين ان وقته جميع العمر فكيف يأثم بالموت في العام الثاني والحكمان متنافيان اراد ان يدفعه فقال (ابو يوسف رجه الله رجع المعيارية) احتياط لان الحياة الى العام القابل مشكوك لا انه نفى الظرفية بالكلية (فأثم بالتأخير) اي حكم بأثم من اخره عن العام الاول حتى ابطال عدالته اما اذا اداه بالاخرة فيحكم بارتقاع الاثم لزوال الشك (وان قال بالاداء بعده) اي وان اعترف بكون الحج الآتي بعد العام الاول اداء نظرا الى جهة الظرفية ﴿فان قيل﴾ لما رجع المعيارية احتياط لكون الحياة الى العام القابل مشكوك وجب ان لا يلاحظ جهة الظرفية بل يجزم بكون الحج الآتي في العام القابل قضاء كما اذا نذر ان يعتكف شهر رمضان فصام ولم يعتكف حيث يجب قضاء الاعتكاف بصوم مستقل ولا يجوز في رمضان الثاني لكون الحياة اليه مشكوك ﴿قلنا﴾

(٣) والموجب في
الاداء هو الايام و
الشهر مطلقا لا الايام
خاصة
(منه)

انما لم يحز القضاء في رمضان الثاني لان جهة اصالة الصوم المستقل ترجحت
بكون الحياة الى العام القابل مشكوكه فوجب الجزم بعدم اجزائه في ضمن
رمضان الثاني وان بلغه والحكم بالشيء اذا وقع بجهة الاصالة لا يبطل
بعده كما سيأتى وليس ههنا جهة اصالة للمعارية حتى يترجح باذكري ترجحا
يؤدى الى الجزم بانتفاء جهة الظرفية (ومجد رحمة الله) (رجح) (الظرفية)
نظرا الى ظاهر الحال لانه نفي جهة المعيارية قطعاً (بحجوزه) اى التأخير
لكن لا مطلقاً بل (ان لم يفوت) قال فخر الاسلام وشمس الأئمة بسعة التأخير
عند محمد رحمة الله تعالى من السنة الاولى لكن جواز التأخير مشروط بعدم
التفويت مطلقاً حتى لو فوته بعد التمكن في السنة الاولى يأثم (وقيل ان لم تمت)
اى المكلف (بعد الظن به) اى بالموت قال الشيخ ابو الفضل في اشارات
الاسرار قال محمد والشافعي الحجة يجب موسعاً يحل فيه التأخير الا اذا
غلب على ظنه انه اذا اخرج يفوت ثم ذكر في آخر كلام محمد انه اذا مات قبل ان
يحجج فان كان فجأة لم يلحقه اثم وان كان بعد ظهور أمارات يشهد معها
قلبه بانه لو اخرج يفوت لم يحل له التأخير ويصير مضيقاً عليه لقيام الدليل
فان العمل بدليل القلب عند عدم دليل فوقه واجب وقال صاحب
الكشف ما ذهب اليه محمد من تجويز التأخير بشرط سلامة العاقبة على
ما ذكره الشيخان وغيرها مشكل لانه العاقبة مستورة فلا يمكن بناء الامر
عليها فالصحيح من قول محمد ما ذكره ابو الفضل ﴿اقول﴾ فيه بحث * اما اولاً
فلان ما ذكره انما هو حكم الموسع الذى ليس فيه جهة المعيارية اصلاً
والكلام في المشكل المشتل على جهتي الظرفية والمعارية فيجب ان يكون
حكمه ما ذكره الشيخان ليظهر فائدة جهة المعيارية * واما ثانياً فلان كون
العاقبة مستورة لا ينافي بناء الامر عليها كيف وقد قال صاحب الهداية
لاغرو ان يكون الفعل مباحاً او مندوباً اليه وهو مقيد بشرط السلامة ولا شك
ان السلامة مستورة وقد بنى الندب والاباحة عليها (ولذا) اى ولصحة
في العمر بالاتفاق (صح تطوع من عليه الفرض) يعنى ان من وجب عليه
حجة الاسلام ولم يحجج عنها بل احرم بنية التطوع يصح لما ذكر (و) قال
(الشافعي) لا يصح التطوع بل (يقع) ذلك التطوع (عن فرضه لانه
يحجج) لكونه سفيهاً فان من نوع التطوع وعليه حجة الاسلام يكون سفيهاً
والسفيه يحجج عندى صيانة لاله فحججه صيانة لدينه اولى (فيلغوا الوصف)

اى تجمل نية النفل منه لغوا (ويبقى الاطلاق) وهو اصل النية (وبه) اى
 باطلاق النية (يؤدى) اى الحجج (بالاتفاق) بل (و) يؤدى (بدونها)
 اى بدون النية اصلا (كغنى عليه) اى كحج من اغنى عليه (يحرم عنه)
 صفة مغنى عليه (الرقاق) جمع رقيقة بالضم والكسر بمعنى جماعة يرافق
 بعضهم بعضا فى السفر يعنى ان حج المنسب عليه الذى يحرم رفقائه عنه
 يصح مع انتفاء نيته (قلنا) فى جوابه (الوصف) اى وصف العبادة
 (عندك كالاصل) فى كون كل منهما عبادة محتاجة الى النية كما
 سبق (فاذا لانية) فى الوصف لان النية الاولى التى كانت للنفل قد
 بطلت بالحجر فلم توجد نية اخرى للفرض (لاصحة) للوصف فلا
 يفع ما دام عن الفرض لانتهاء شرطه (ودعوى الاستحسان) التى
 ادعاها الشافعى حيث قال فخر الاسلام قال الشافعى لما عظم امر الحج
 استحسانا فيه الحجة عن التطوع صيانته واشفاقا عليه (غير ممنوعة) لانه
 ان اراد بالاستحسان معناه العرفى فلا وجه له لانه لا يقول به حتى بالغ فى انكاره
 فقال من استحسنت فقد شرع وان اراد معنى آخر فلا بد من بيانه حتى تشكل
 عليه ثم ان ما ذكرنا من الجواب هو الجواب الصواب (والجواب)
 المشهور المذكور فى الكتب (بان الحجر ينافى العبادة) لانه ينافى شرطها
 وهو القصد والاختيار فينافىها بالضرورة (ضعيف) لان الحجر عنده
 اتمامه بالنظر الى وصف العبادة لاصلها فان ارادوا بمنافاة الحجر للعبادة
 منافاته لاصل العبادة فلا نسلم وجود الحجر بالنظر اليه حتى ينافيه وان
 ارادوا منافاته لوصف العبادة اعنى الثقيلة سلمنا لكنه لا يضر بل هو
 المقصود (وفى الاطلاق دلالة التعيين) جواب عن قوله وبه يؤدى
 بالاتفاق وتقريره ان جوازه باطلاق النية ليس لسقوط التعيين بل لوجوده
 بدلالة معنى فى المؤدى وهو ان المسلم لا يتحمل اعباء تلك المشاق للنفل
 وعليه حجة الاسلام بخلاف ما اذا نوى النفل صريحا فان الدلالة لا تعارض
 الصريح ولا يرد النقص بنية النفل فى رمضان لان وقوعه عن رمضان
 لتعيينه فى نفسه بسبب كونه معيارا للدلالة معنى فى المؤدى والكلام فيه
 (والاحرام غير مقصود) جواب عن قوله وبدونها الحج يعنى انا لانسلم ان النية
 منه معدومة بل موجودة تقديرا فان اختيار كل باب بما يليق به والاحرام عندنا
 شرط كالوضوء للصلاة (فصح بفعل النير) بالامر دلالة فان عقد الرقعة

انما يكون ليعين بعضهم بعضا عند العجز فلما عاقدتهم عند الرقعة استعان بهم في كل ما يعجز واذن لهم بذلك والاذن دلالة كالاذن صريحاً كما في شرب ماء السقاية فقامت نيته كما لو امرهم بذلك نصاً وهذا النوع من الاختيار كاف في شرط العبادة كالو وضأ غيره (والمأمور به) لما فرغ من الامر وما يتعلق به شرع في تقسيم المأمور به ولهذا اخر هذا البحث عن مباحث المطلق والمقيد وهو (نوعان) الاول (اداء) لاتزاع في اطلاق الاداء والقضاء بحسب اللفظة على الاتيان بالمؤقتات وغيرها مثل اداء الزكاة والامانة وقضاء الحقوق وقضاء الحج للاتيان به ثانياً بعد فساد الاول ونحو ذلك واما بحسب الاصطلاح فعند الشافعي يختصان بالعبادات المؤقتة ولا يتصور الاداء الا فيما يتصور فيه القضاء وعندنا هو من اقسام المأمور به موقفاً كان الامر او غيره ولهذا لم يعتبر في التعريف التقييد بالوقت حيث قال (وهو) اى الاداء (تسليم عن الواجب بالامر) ليس المراد بالامر الخطاب الذى يكون سبباً لوجوب الاداء على التبيين والا يخرج عنه كثير من افراد الاداء كصوم المسافر وجعة المندور ونحو ذلك مما يسلم بدون وجوب الاداء بل النص الدال على الوجوب في الجملة سواء كان امراً صريحاً نحو اقيموا الصلاة او ماثراً في معناه نحو والله على الناس حج البيت والمراد بالواجب بالامر هو الفعل بمعنى الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى اذ لا يتصور فيه التسليم والا يلزم ان يكون للايقاع ايقاع ومعنى وجوبه بالامر لزوم ايقاعه به والمراد بتسليمه ايجاده والاتيان به كأن العبادة حق الله تعالى والعبد يؤديها ويسلمها اليه والافتحيمية التسليم لا تتصور الا في الاعيان ولم يقل عين الثابت بالامر حتى يشمل النقل كما قال صاحب التنقيح لما عرفت ان المذهب هو ان المندوب ليس بمأمور به ولهذا قال فخر الاسلام وقد يدخل في الاداء قسم آخر وهو النقل على قول من جعل الامر حقيقة في الاباحة والندب واما قوله في شرح التوقيم الاداء على نوعين واجب ونقل وكلاهما موجب الامر وقول ابى زيد فيه الاداء نوعان واجب كالقروض في وقته وغير واجب كالنفل فاما على طريق الحكاية من غير ان يكون مختاراً للحاكم او بالنظر الى ما بعد الشروع فان النقل بعد الشروع لا يبق نفلاً بل يكون واجباً ومأموراً به واداء وان لم يكن قبله كذلك (و) النوع الثانى (قضاء وهو تسليم مثله) اى مثل الواجب بالامر

بالمعنى السابق فيدخل فيه قضاء اصحاب الرخصة وارباب العذر قال في
الميزان ليس من شرط القضاء وجوب الاداء في حق من عليه ولكن الشرط
وجوب الاداء في الجملة لعموم دليله وفواته عن الوقت في حقه مع ادراك
وقت القضاء وانقضاء الحرج عند (من عنده) اى من عند المسلم قيده احترازا
عن صرف دراحم الغير الى دينه وصرف العصر الى الظهر او ظهر اليوم
الى ظهر الامس فان شيئا منها لا يكون قضاء وان كان المسلم مثالا للواجب لانه
ليس من عند من وجب عليه ومقدور اليه (ويستعمل كل منهما) اى من الاداء
والقضاء (في الآخر) مجازا شرعيا لتباين المعنيين كما عرفت واشترأكما
في تسليم ما في الذمة الى مستحقه كقوله تعالى اذا قضيتم مناسكتكم اى اديتم
وقولك نوبت اداء ظهر الامس واما في اللغة فتعالموا ان القضاء حقيقة في تسليم
العين او المثل لان معناه الاسقاط والاتمام والاداء مجاز في تسليم المثل
لانتباهه عن شدة الرعاية والاستقصاء في الخروج عما لزمه وذلك بتسليم
العين لا المثل (ويجب القضاء ان عقل المثل) قيد به لان القضاء بمثل
غير معقول يجب بسبب جديد بالاتفاق (بموجب الاداء) وهو النص
الدال على وجوب الاداء في الجملة كما صرح به فخر الاسلام في شرح التوقيف
وصاحب الميزان في الميزان فلا يرد النقض بصوم الحائض وانما يرد لو كان
المراد به الامر الذي هو سبب لوجوب الاداء على التعيين فظهر بهذا التقرير
بطلان ما قيل في الجواب عنه ان صومها خارج عن محل النزاع لان
النزاع في ان القضاء بمثل معقول هل يتوقف وجوبه على امر جديد
لاحق ام يثبت ذلك بالامر السابق فلما لم يتحقق في حق الحائض الامر
خرج صومها عن محل النزاع على ان القائل قد فسر السبب الموجب
في قول صاحب المعنى الاداء تسليم عين الواجب بسببه نفس الوجوب
كالوقت للصلاة والشهر للصوم كما هو رأى بعض مشايخنا فكيف يستقيم
بعده جعل الموجب للاداء الامر (خلافا للبعض) وهو صاحب الميزان
وابو اليسر والعراقيون منا وعامة الشافعية وعامة المعتزلة (قالوا)
في الاستدلال على مطلوبهم (لامثل للعبادة الا بالنص) يعنى ان الفائت
عبادة عرفت قربة في وقتها فلا يقتضى الا بمثلها لان الضمان يعتمد
المماثلة فاذا فات شرف الوقت لا يعرف لها مثل الا بالنص الجديد
﴿فان قيل﴾ الواجب بالنص الجديد لا يكون قضاء بل واجبا مبتدأ

(واجب عند) بانه سمي قضاء لكونه استدراكا لوجوب سابق بخلاف الواجب
 ابتداء * اعلم ان المفهوم من هذا الدليل انهم لا يجعلون سبب القضاء
 الا النص وقد نقل عنهم انهم يجعلون سببه تارة التفويت وتارة الفوات
 ايضا كما سيأتي (قلنا) في الاستدلال على المختار بحيث يفهم منه الجواب
 عن استدلال المخالفين (لما عقل مافي) قضاء (الصوم) المكتوب (و) مافي
 قضاء (الصلاة) المكتوبة (من) النص (الدال على بقاء الوجوب) في
 الذمة بعد خروج الوقت * اما مافي الصوم فقوله تعالى فمن شهد منكم
 الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر * واما
 مافي الصلاة فقوله عليه الصلاة والسلام من نام عن صلاة او نسيها
 فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها اى وقت قضائها ووجه دلالتها
 على بقاء الوجوب اما الآية فلانها تفيد ان ما يفعل المريض او المسافر
 في عدة من ايام اخر هو الذى وجب عليه في الشهر واما الحديث فلان
 الضمائر في نسيها وفليصلها وذكرها ووقتها راجعة الى الصلاة السابقة
 الواجبة ووجه كونهما معقولين ان الواجب اذا ثبت في الذمة لا يسقط
 الا بالاداء او اسقاط صاحب الحق او العجز ولم يوجد الاولان وهو ظاهر
 ولا الثالث في حق اصله الذى هو المقصود لقدرته على صرف ماله من
 النقل المشروع من جنسه الى ما عليه ليفيد رفع الاثم وان لم يقد احراز
 الفضيلة واما سقوط شرف الوقت للعجز لا الى مثل من جنسه لعدمه
 فغير مؤثر في سقوط اصله كضمان المتلف المثل بالقيمة للعجز ولذا سمي
 قضاء وسره ان خصوصية الوقت ليست مقصودة بالذات وانما نصبت
 امارا للوجوب والمقصود ما فيها من العبادة فلما عقل النصان (قيس
 بهما) اى بقضاء الصوم والصلاة المكتوبين (النظائر) من الصوم
 والصلاة والاعتكاف والحج المنذورة في وقت معين بجامع ان كل واحد
 منها عبادة وجبت بسببها وعرف لها مثل فوجب قضاؤها عندنا بالقياس
 لانعندهم اصلا في رواية وبالتفويت لا القوات في اخرى وبالقوات ايضا
 في ثالثة فلا عبرة على هذه الرواية في الاحكام واتماهى في التخرج فاعترض
 بأن ما ذكرتم اعتراف بكلام الخصم فان وجوب قضاء الصوم والصلاة
 المكتوبين ثبت بنص الكتاب والسنة ووجوب قضاء غيرهما من الواجبات
 بالقياس (واجب) باننا لانسلم ان النص لا يجاب القضاء بل للاعلام ببقاء

الواجب وسقوط شرف الوقت لا الى مثل وضمن فيما اذا كان اخراج
الواجب عن الوقت بعذر والقياس مظهر لاثبت فيكون بقاء وجوب المنذور
ثابت بالنص الوارد في بقاء وجوب المكتوب ويكون الوجوب في الكل
بالسبب السابق * ثم لما ورد ان القضاء لو وجب بسبب الاداء لازم فيما
اذا نذر ان يعتكف شهر رمضان فصام فلم يعتكف ان يجوز قضاء
الاعتكاف في رمضان الثاني ولا يقتضى صوما مقصودا فلما يجزى اقتضاء
علم انه بسبب جديد موجب للصوم المقصود اجاب عنه بقوله (ووجوب
قضاء الاعتكاف بصوم مقصود) بالاعتكاف لا فرض مستبد (اذا نذره)
اي الاعتكاف (في رمضان) متعلق بالضمير الراجع الى الاعتكاف (فصامه)
اي رمضان (بدونه) اي بدون الاعتكاف حتى لو تركه ما ماعا يخرج عن
المهدة بالاعتكاف في قضاء هذا الصوم لبقاء الاتصال بصوم الشهر
حكما صرح به في الجامع الكبير واصول شمس الأئمة (لعود) خبر وجوب
(شرطه) اي شرط الاعتكاف وهو الصوم لقوله عليه الصلاة والسلام
لا اعتكاف الا بالصوم (الى الكمال) الاصل وهو ان يجب مستقلا مقصودا
بالنذر الموجب للاعتكاف وذلك لان الاعتكاف بصوم رمضان انما جاز
لشرفه واتصال الاعتكاف به فلما انفصل عنه زال الشرف بحيث لا يمكن
دركه الا بوقت يستوى فيه الحياة والممات ولم يبق قضاء الصوم حتى
يبقى الاتصال بصوم الشهر حكما كما سبق فعاد الشرط الى الكمال وهو
الاستقلال ومن البين ان وجوب القضاء مع سقوط شرف الوقت احوط
من وجوبه مع شرف الوقت لان سقوطه يوجب صوما مقصودا وفضيلة
الصوم المقصود احوط من فضيلة شرف الوقت لان شرف الوقت
بعدما زال لا يدرك الا بوقت يستوى فيه الحياة والممات مع ان العبادة
ما محتاط في اثباته فظهر ان وجوب قضائه بما ذكر انما هو لعود شرطه
الى الكمال الاصل (لا لوجوبه) اي القضاء (بآخر) اي بسبب آخر غير
سبب الاداء كما توهمه المخالفون انه واجب بالتفويت الجاري مجرى النص
ونحوه (الاداء) اعلم ان الاداء ينقسم الى اداء محض والى اداء يشبه القضاء
والمحض ينقسم الى كامل وقاصر وكذا القضاء ينقسم الى قضاء محض
وقضاء يشبه الاداء * الاول ينقسم الى القضاء بمثل معقول والقضاء
بمثل غير معقول والمثل المعقول ينقسم الى المثل الكامل والمثل القاصر وكل

من هذه الاقسام يجرى في حقوق الله تعالى وحقوق العباد الا الاخير فانه لا يجرى في حقوق الله تعالى كما سنين ان شاء الله تعالى وقد بين كلامها بامثلها حيث قال (الاداء اما محض كامل) وهو ان يؤدي مستجما بجميع الاوصاف المشروعة واجبات كانت اوسنا مؤكدة قيل التحقيق ان كل اداء محض ترك فيه شئ من الواجبات فهو قاصر والافهمو كامل ﴿اقول﴾ هذا يوجب ان تكون الصلاة منفردة كاملة لان الجماعة ليست بواجبة كما صرح به في الهداية وغيرها وسيجيء انها قاصرة (كالصلاة بالجماعة) يعنى صلاة شرعت فيها الجماعة مثل المكتوبات والعيدن والوتر في رمضان والزواجر والا فالجماعة فيما لم تشرع فيه صفة قصور كالاصبع الزائفة هذا مثال للاداء الكامل في حقوق الله تعالى وقوله (ورد عين المنصوب) مثال له من حقوق العباد وهكذا حال الاقسام الآتية فان كل قسم منها يمثل بمثلين احدهما من حقوق الله تعالى والآخر من حقوق العباد (او محض قاصر) ان لم يستجمع تلك الاوصاف (كالصلاة منفردا) فانه اداء باعتبار الوقت قاصر باعتبار ترك الجماعة (ورده) اى المنصوب (مشغولا بجناية) يستحق بها رقبته او طرفه فانه اداء لوروده على عين ما غصب لكنه قاصر لكونه لا على الوصف الذى وجب عليه اداؤه (واما) غير محض بل (شبيه بالقضاء كفعل اللاحق) وهو الذى ادرك اول الصلاة مع الامام ثم فاته الباقي بالحدث فان فعله (بعد فراغ الامام) اداء باعتبار الوقت شبيه بالقضاء لانه يقضى ما انعقد له احرام الامام بمثله وانما لم يعكس لان كونه اداء باعتبار اصل الفعل وكونه قضاء باعتبار وصفه ﴿حتى لا يتغير فرضه بنية الإقامة﴾ تفرع على شبيه بالقضاء فانه لو كان اداء محضا لتغير بها فلما لم يتغير علم ان فيه شبه القضاء لان عدم التغير من خواص القضاء (وتسليم عبد مشرى بعد امهار) فانه اذا امهر عبد الغير ثم اشتراه كان تسليمه اداء لانه المسمى لكذبه شبيه بالقضاء لانه يصير ملكا له قبل التسليم وتبدل الملك عندهم بمنزلة تبدل الذات (حتى تجبر المرأة) على القبول تفرع على كونه اداء وقوله (وبعته) اى ذلك العبد المشرى قبل التسليم (هو) اى الرجل المشرى (لاهى) اى الامراة المنكوحة تفرع على كونه شبيها بالقضاء فانه لو كان اداء محضا لاعتقه (والقضاء اما) قضاء (محض بمعقول) اى بمثل يعقل فيه المماثلة (كامل) بان يكون مثلا صورة ومعنى (كالصوم) اى كقضاؤه

(بالصوم) هذا مثال من حقوق الله تعالى وأشار الى المثال من حقوق العباد بقوله (وضمن المعضوب بالمثل) أى اذا كان المعضوب مثليا (أو) بمعقول (قاصر) بأن يكون البديل مثلا معنى لاصورة (كضمانه) أى المعضوب (بالقيمة) عند العجز عن المثل الكامل بأن يكون المعضوب قيميا أو مثليا انقطع مثله ولم يمثل بحقوق الله تعالى لعدم جريان هذا القسم فيها وما قيل ان قضاء الفائتة بالجماعة كامل وبالاتفراد قاصررد بأن الثابت فى الذمة هو اصل الصلاة لا بوصف الجماعة فالقضاء بالجماعة أو منفردا آتيان بالمثل الكامل الا ان الاول اكمل (وهذا) أى القضاء بمثل معقول قاصر (خلف عن الاول) يعنى القضاء بمثل معقول كامل وهو المثل صورة ومعنى حتى لا يصار اليه الا عند العجز عن الاول ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن المثل بالقيمة اذا انقطع المثل الا يوم الخصومة لان الواجب فى الذمة هو المثل الكامل وانما يتحول الى القاصر للعجز وذلك وقت القضاء (أو) قضاء محض بمثل (غير معقول) بمعنى انه لا ندر كد يعقولا لان يكون مما يرده العقول اذ العقل حجة شرعية كالسمع بل اقوى ولا يجوز التاقتض بين حجج الله تعالى (كالفدية) فى حق الشيخ الفانى ومن بمعناه فانها قضاء (للسوم) ولا مماثلة بينهما لاصورة وهو ظاهر ولا معنى لان الصوم معنى هو وسيلة الى الجوع والفدية عين هى وسيلة الى الشبع (والمال) قضاء (للقصاص) فيما اذا عني احد الاولياء واخذ الباقي المال او صالحوا عليه او قتل فى دار الحرب او قتل الاب ابنه فان المشروع الاصلى فيها هو القصاص وقد شرع اخذ المال بدلا عنه ولا مماثلة بينهما لاصورة وهو ظاهر ولا معنى لان القصاص معنى هو وسيلة الى الفناء والمال عين هى وسيلة الى البقاء هذا والمشهور فى التمثيل والبيان ان يقال وكضمان النفس بالمال فانه ثابت بقوله تعالى ودية مسلمة الى اهله من غير ان يعقل فيه المماثلة اما صورة فظاهر واما معنى فلان آدمى مالك مبتذل وهو سمة القدرة والمال مملوك مبتذل وهو سمة العجز فلا مماثلة بينهما وانما عدل عنه ههنا لان فيه اشكالين احدهما بالنظر الى التمثيل والثانى بالنظر الى بيان غير المعقولة اما الاول فهو ان القضاء تسليم مثل الواجب بسببه الى مستحقه والضمان فى هذه الصورة عين ما وجب بالنص ابتداء فيكون من قيل الاداء لا القضاء واما الثانى فهو ان المماثلة انما هى

بالنظر الى الثابت في الذمة والنفس ليست مما ثبت فيها فلا وجه لبيان
انتفاء المماثلة بينه وبين المال وانما الثابت فيها القصاص فالوجه بيان
انتفائها بينه وبين المال * ثم لما ورد على قولنا او غير معقول كالفدية للصوم
انكم اوجبتم الفدية لصلاة الشيخ الفاني ومن بمعناه بلا نص او دلالة
قياسا على صومه الثابت بنص غير معقول اجاب عنه بقوله (والامر بها)
اي بالفدية (في الصلاة) اي صلاة الشيخ الفاني ومن بمعناه ليس للعلل
بالقياس على ما لا يصح القياس عليه بل (للاحتياط) فان النص الوارد
في الصوم وهو قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين *
يحتمل ان يكون معللا بالعجز تعليلا يصح معه القياس فان معناه لا يطيقونه
كذا فسرهم ابن عباس وحذف لاجاز عند عدم اللبس ويعضده قراءة
حفصة لا يطيقونه باثبات لا ويحتمل ان لا يكون معللا بذلك التعليل فان
بناء الحكم على المشتق وان كان مشعرا بعلة المبدأ له لكن كل علة منصوصة
لا يجب ان تكون متعددة حتى يصح معه القياس لجواز ان تكون العلة
المنصوصة قاصرة لا يصح معه القياس كما تقرر في موضعه فامرناه
بالفدية نظرا الى الاحتمال الاول احتياطا في باب العبادة لاعلا بالقياس
فيما لا يجوز فيه والدليل عليه أنهم لم يحكموا باجزاء الفدية عن الصلاة كما
حكموا به في الصوم حتى قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات تجزئه ان شاء الله
تعالى ولو كان ثابتا بالقياس لما احتجج الى التعليق كسائر الاجتهادات (كما يجاب
التصدق) اي ما ذكرناه من الامر بالفدية للاحتياط كما يجاب التصديق
(بالعين) اي عين الاضحية المعينة للتضحية (او القيمة) اي قيمتها اذا استهلك
او لم يصحها الغنى فانه ليس اعتبار الخلف بالقياس على ما لا يصح القياس
عليه بل من قيل الاخذ بالاحتياط وذلك ان التصديق بالعين او القيمة
يحتمل ان يكون اصلا لان شكر كل نعمة انما هو من جنسه وهذه عبادة
مالية فينبغي ان يكون شكرها منها الا ان الشارع عين الاراقة تطيبا
للطعام بأزالة ما في مال الصدقة من اوساخ الآثام ويحتمل ان تكون
الاراقة اصلا من غير اعتبار معنى الصدقة في الوقت لم نعمل بالتعليل
المظنون لقيام النص و (بعد ايام التضحية) علمنا به احتياطا في باب العبادة
لبناء على انه مثل لها وخلف عنها ولذا لم ينتقل الحكم الى التضحية في العام
القابل كما انتقل في الفدية عند القدرة فان الحكم بالشيء اذا وقع بجهة

الاصلة ولومن وجه لا ينطل بالشك (ولاسيل اليه) اى الى القضاء بمثل
 غير معقول (الا النص) لامتناع العمل بالقياس كما في الفدية ﴿فان قيل﴾
 اذا وجب بالنص يكون اداء لاقضاء ﴿قلنا﴾ انما يكون اداء اذا وجب به
 ابتداء لاختلاف عن اصل ﴿فان قيل﴾ الفدية لم تجب خافعا عن الصوم لان
 الامر به لم يتناول غير المطبق لاستلزامه تكليف العاجز ﴿قلنا﴾ الصوم واجب
 على المطبق وغيره بالنظر الى اول الآية ثم نقل عنه الى الفدية في غير المطبق
 لفجوزه عنه على سبيل الحقيقة تيسيرا للامر عليه بدليل تسمية ذلك فدية
 في غير المطبق فانها اسم لما يتخلص به المرء عما يلحقه من مشقة ومكروه
 قال الله تعالى وفديناه بذبح عظيم وقوله لاستلزامه تكليف العاجز
 قلنا انما يلزم ذلك اذا كان الغرض بالتكليف عين ما كلف به واما اذا كان
 غيره فجاز كوجوب الصلاة على المسلم في آخر جزء من الوقت كما سبق
 (اودلالته) كما في اخذ المال بدلا عن القصاص على ما مر فانه ثابت مخالفا
 للقياس بدلالة نص ورد في الخطاء وذلك ان ثبوت الدية في الخطاء لا البدلية
 بل لصيانة الدم عن الهدر لكونه عظيم الخطر منة على القاتل بسلامة
 نفسه وقد قتل نفسا معصومة وعلى القاتل بان لم يهدر دمه وقاتله معذور
 وقد لحق به كل عمد تعذر فيه القصاص لمعنى في المحل مع بقائه كما في الصور
 المذكورة فان الخصوص من القياس بالنص يلحق به ما في معناه من كل
 وجه وههنا كذلك بل اقوى لان العمد بعد سقوط القصاص بالشبهة
 احق بعدم الاهدار صرح به صاحب الكشف وغيره فظهر ان الاقتصار
 على النص كما في عبارات القوم ليس كما ينبغي بل لا يد من اعتبار الدلالة
 ايضا واذا لم يجز القضاء بمثل غير معقول الا بالنص اودلالته (فلا يضمن
 المنافع بالمال المتقوم) اذ لا مماثلة بينهما فان المال عين متقوم والمنفعة
 معنى غير متقوم * اما الاول فلان المال مامن شانه ان يدخر للانتفاع
 وقت الحاجة * واما الثاني فلان المنفعة من الاعراض الغير الباقية
 كالحركة ونحوها وغير الباقي في غير محرز لان الاحراز هو الادخار لوقت
 الحاجة ولا ادخار بلا بقاء وغير المحرز ليس بمتقوم كالصيد والحشيش
 فان المنفعة ليست بمتقومة فلا تكون مثلا للمال المتقوم فلا تقضى الا بالنص
 اودلالته وليس فليس وقد فرعوا على هذا الاصل فروما ذكر
 ههنا واحدا منها تعريضا بصاحب التقيح حيث فرعه ابتداء على قوله

ما لا يعقل له مثل لا يقضى الا بنص فقال (فلا يضمن قاتل القاتل لولى القاتل)
 لانه لم يفوت لولى القاتل شيئا الاستبقاء القصاص وهو معنى لا يعقل
 المال مثاله وانما قيد بولى القاتل لانه يضمن لولى القاتل الدية ان كان
 خطاء ويقتص منه ان كان عمدا ذكره الحاكم الشهيد في الكافي (واما)
 قضاء غير محض بل (شبيه بالاداء كقضاء تكبيرات العيد في الركوع)
 فان من ادرك الامام في صلاة العيد وهو راكع فان خاف الفوت يركع
 ويشغل بتكبيرات العيد ويكون ذلك قضاء يشبه الاداء لبقاء عمل الاداء
 في الجملة فان الركوع يشبه القيام صورة لاستواء النصف الاسفل من الراكع
 وحكما لان مدرك الامام في الركوع مدرك لتلك الركعة لقوله عليه الصلاة
 والسلام من ادرك الامام في الركوع فقد ادركها (واداء قيمة عبد مبهم
 تزوج عليه) فان من تزوج امرأة على عبد غير معين يكون تسليم عبد وسط
 اداء وتسليم قيمته قضاء حقيقة لكونها مثل الواجب لاعتنه لكنه يشبه الاداء
 لما في القيمة من جهة الاصلة بناء على ان العبد لجمالة وصفه لا يمكن اداؤه
 الا بتعيينه ولا تعين الا بالتقوم فصارت القيمة اصلا يرجع اليه وتعتبر مقدما على
 العبد حتى كأنه خلف عنها (ولا بدله) اى للمأمور به (من الحسن) لاي معنى كونه
 صفة الكمال كالمعلم او موافقا للغرض كالعدل او ملائعا للطبع كالخلاوة وبالجملة
 كل ما يستوجب المدح في نظر العقول ومجاري العادات فان ذلك يدرك بالعقل
 ورد به الشرع ام لا بالاتفاق بل (بمعنى كونه) اى للمأمور به (متعلق المدح)
 عاجلا في الدنيا (و) متعلق (الثواب) آجلا في العقبى اى كون الفعل بحيث
 يستحق فاعله في حكم الله تعالى المدح والثواب فان هذا هو محل النزاع
 قالت (الاشاعة هو) اى الحسن بهذا المعنى (موجب الامر) اى اثره
 الثابت به فالفعل امر به فحسن لانه حسن فامر به (والحاكم به) اى الحسن
 والموجب له (هو الشرع) ولا دخل للعقل فيه (وانما العقل آلة لفهم الخطاب)
 الشرعى (وهنا) اى من الخفية (من واقفهم) اى الاشاعة في هذا
 الرأي (و) قالت (المعتزلة) الحسن (مدلوله) اى الامر بمعنى انه ثابت قبله
 وهو دليل عليه فالفعل عندهم حسن فامر به على عكس ما عند الاشاعة
 (والحاكم) بالحسن والموجب له (العقل) بمعنى انه يقتضى المأمور به شرعا
 وان لم يرد كما انهم يحكمون بوجوب الاصلح على الله تعالى عنه علوا كبيرا
 (و) لا دخل للشرع في الحكم بل (الشرع مبين) للحسن (في البعض)

الذى لا يدرك العقل فيه الحسن ابتداء فانه ربما يظهر انه مقتضى العقل
الحاكم عند خفاء الاقتضاء وان لم يظهر وجه اقتضائه كما في وظائف
العبادات وما في وجوب صوم آخر رمضان ونحو ذلك (ومنا) اى من
الحنفية كالشيخ ابى منصور وكثير من مشايخ العراق (من واقعهم) لا مطلقا
بل (في الايجاب المعرفة) فانهم قالوا العقل حاكم بوجوب معرفة الله تعالى
حتى قالوا بوجوب الايمان على الصبي العاقل قال صاحب الكشف هذا
ليس بصحيح لان الايجاب على الصبي يخالف لظواهر النصوص
وظواهر الروايات (وقيل) القائل صاحب الميزان (مدلوله) اى الحسن
مدلول الامر كما ذهب اليه المعتزلة لكن لا مطلقا بل (في المفهوم) اى فيما
يفهم العقل حسنه كالايمان واصل العبادات والعدل والاحسان (موجبه)
اى الحسن اثر الامر كما ذهب اليه الاشاعرة لا مطلقا ايضا بل (في غيره)
اى في غير المفهوم ككثر الاحكام الشرعية وادلة كل من المذاهب
مستورة في المطولات فلا حاجة الى ايرادها (والمختار) عندنا (انه مدلوله
مطلقا) 'ى سواء كان في المفهوم او غيره (الحكمة الامر) فانه تعالى حكيم
لا يأمر الا بما هو حسن قال الله تعالى ان الله يأمر بالعدل والاحسان
واعلم ان افادة ما ذكره هنا وماترك من الادلة على المختار حسن المأمور به
بالمعنى المتنازع فيه في غاية الاشكال فلا علينا ان نطوى عن الاشتغال بها
كشيخ المقال (والحكم) بالحسن (هو الشرع) كما هو رأى الاشاعرة
(و) ليس (العقل) مجرد آلة فهم الخطاب بل هو (يعرفه) اى الحسن (في بعض)
من الامور الحسنة (قبل السمع) متعلق بيعرفه وكذا قوله (بلا كسب)
كحسن الصدق النافع (اوبه) كحسن الكذب النافع (و) يعرفه (في)
بعض (آخر بعده) اى بعد السمع ككثر احكام الشرع * واعلم ان المتنازعين
في الحسن متنازعون في القبح ايضا وانما تركنا القبح واقصرنا على الحسن
لان الكلام في حسن المأمور به وقد علم حكم القبح منه واما اقسامه فسيأتى
في مباحث النهى ان شاء الله تعالى (فالأمور به) اى اذا كان الحسن
مدلول الامر مطلقا لا موجبه فالأمور به (اما حسن الحسن في نفسه)
اى بتصف بالحسن باعتبار حسن ثابت في ذاته سواء كان عينه او جزؤه بخلاف
الحسن لغيره فانه يتصف بحسن ثبت في غيره فظهر ان المراد بالمعنى في قول
الجمهور اما حسن لمعنى في نفسه هو الحسن لا امر آخر حتى يحتاج الى تكلف

ارتكبه صاحب التتبع (حقيقة) بان لا يكون فيه شبه بالحسن لغيره (فاما ان لا يقبل) ذلك الحسن (سقوط التكليف) وهو الزام ما فيه كلفة وفي اختياره على قول فخر الاسلام اما ان لا يقبل سقوط هذا الوصف يعنى وصف الحسن فأنه ثان الاول دفع ما يرد عليه انه لا يلزم من جواز سقوط الاقرار بالاكره سقوط حسنه حتى لو صبر فقتل كان مأجورا الثانية ان التكليف مطلقا اعلم من التكليف بنفس الموصوف بالحسن كما في الصلاة ومن التكليف بالسعى في حصوله كما في التصديق فانه كيف او انفعال لا اختيار في حصوله بنفسه مع ورود الامر به (كالتصديق) في الايمان وهو التصديق المنطقي المعبر عنه في الفارسية « بكرويدن وراست كوى داشتن » وحاصله الاذعان والقبول لوقوع النسبة اولا وقوعها وتسميته تسليما زيادة توضيح للقصور وجعله مغيرا للتصديق المنطقي وهم وحصوله للكفار ممنوع ولو سلم في البعض يكون كفره باعتبار تحوده باللسان واستكباره عن اظهار الاذعان ثم لا يخفى انه لا يحتمل سقوط التكليف به في حال من الاحوال فاقرار المناق في نفس الامر وعندنا اذا علمناه واما اجراء احكام الاسلام على الاقرار فلخفاء التصديق (او يقبله) اى سقوط التكليف (كالاقرار) باللسان فانه يسقط حال الاكره لان الاصل هو التصديق وهو قلبي ليس اللسان معدنه وقيام السيف يدل على عدم تبدله ٢ لكن ترك متمكنه من غير عذر يدل على فواته فلا يكون مؤمنا ولو عند الله تعالى لا المصدق الغير المتمكن ٤ ولو كان نادرا ولا المتمكن عند الاجبار على الاقرار او الانكار فان الاكره المحي لا يعدم الاختيار بل يفسده والاسلام مما ثبت بالشبهة لانه يعلم ولا يعلم عليه فيكفي فيه الاختيار الفاسد (والصلاة) فانها تسقط بعذر الجنون والاعماء والحيض والفاس وهى وان شاركته في احتمال السقوط لكن بينهما فرق من وجهين اشارة الى الاول بقوله (لكنها دونه) اى الصلاة ادنى من الاقرار اذ ليست ركنا مثله لاحقيقة وهو ظاهر ولا الحاقا اذ لا تدل عليه عدما كاقرار حال الاختيار ولا وجودا الا على هيئة مخصوصة وسره ان كمال الايمان في الانسان بالجمع بين باطنه وظاهره كاهو مجموع من روحه وجسده فتعين لذلك فعل اللسان لانه الموضوع للسان ولذا جعل رأس الشكر الحمد لله لاعمل سائرا لاركان و اشار الى الفرق الثاني بقوله (وتسقط)

٢ اى على عدم تبدل
التصديق (منه)
٤ فانه مؤمن عند الله
تعالى وعند الناس
ان يعلموا ذلك (منه)

اى الصلاة (باعذار) كاسبق (و) يسقط (هو) اى الاقرار (بعذر)
 واحد وهو الاكراه (او) حسن حسن في نفسه لكن لاحقيقة بل (حكما
 كالصوم) فانه ليس بحسن في ذاته حقيقة اذ فيه تجويع النفس ومنع
 نعم الله تعالى عن مملوكه مع النصوص المبيحة لها وانما يحسن بواسطة حسن
 قهر النفس الامارة بالسوء التى هى اعدى اعداء الانسان زجرا لها عن
 ارتكاب العصيان (والزكاة) فاتها ايضا ليست بحسنة في ذاتها حقيقة
 لان فيها اضعاف المال وانما حسنت بواسطة حسن دفع حاجة الفقير
 والاحسان اليه (والحج) فانه في نفسه قطع المسافة الى امكنة مخصوصة
 وزيارة لها بمنزلة السفر للتجارة وزيارة البلدان وانما حسن بواسطة زيارة
 البيت الشريف بتشريف الله تعالى اياه لكن هذه الوسائط لا تخرجها
 عن ان تكون حسنة لعينها لان النفس وان كانت بحسب الفطرة محلا
 للخير والشر الا انها للمعاصي اقبل والى الشهوات اميل حتى كأنها بمنزلة امر
 جلي لها بمنزلة الاحراق للنار بالنظر الى هذا المعنى لا يحسن قهرها اذ لا يقع
 في الاضطرار والفقير انما يستحق الاحسان من جهة الرحمن لان جهة
 الانسان والبيت لا يستحق الزيارة والتعظيم لنفسه لانه يت كسائر اليبوت
 فسقط حسن قهر النفس ودفع الحاجة وزيارة البيت عن درجة الاعتبار
 وصار كل من الصوم والزكاة والحج حسنا لمعنى في نفسه من غير
 واسطة وعبادة خالصة بمنزلة الصلاة ولهذا جعلت حسنة لحسن في نفسها
 شبيهة بالحسن لحسن في غيره بدون العكس وانما قلنا ان الوسائط هذه الامور
 دون الشهوة والحاجة وشرف المكان لان الواسطة ما يكون حسن الفعل
 لاجل حسنهما وظاهر ان نفس الحاجة والشهوة والشرف ليست كذلك
 ﴿ فان قيل ﴾ لا تاير في الخارج بين تلك الوسائط وبين الزكاة والصوم والحج
 ﴿ قلنا ﴾ لو سلم فيكفى التباير الذهني فلي تأمل (وحكمه) اى حكم الحسن
 لحسن في نفسه حقيقة كان او حكما (عدم سقوطه بالا بداء او) بسبب
 (عروضا ما يسقطه) مثل الحيض والنفاس للصلاة والصوم (بعينه)
 احتراز عن الحسن لحسن في غيره كالوضوء والسعى فانه يسقط بسقوط
 الغروبيقي ببقائه كاسيأتى ﴿ فان قيل ﴾ المراد بالساقط ان كان ماثبت في الذمة
 بالسبب يصح قوله او عروضا ما يسقطه بعينه لانه قد يسقط بعد الوجوب
 بالعوارض الحادثة في الوقت ولكن لا وجه ليراده في هذا الموضع لانه

في بيان حسن ماثبت بالامر وان كان المراد به ماثبت بالامر وهو وجوب
 الاداء لا يستقيم قوله او عروض ما يسقطه بعينه لان وجوب الاداء بعد
 ماثبت لا يسقط بعارض ﴿اجيب﴾ بان الصلاة قد تسقط بعارض الحيض
 والنفاس بعد وجوب ادائه بالامر فان الخطاب يتوجه عند ضيق
 الوقت بحيث لا يسع غير الوقتية ثم تسقط عنها اذا حاضت او نفست في آخر
 الجزء كما سبق في مباحث المقيد بالوقت (واما) حسن الحسن (في غيره) فاما
 ان يتأدى (اي ذلك الغير) بنفس المأمور به (من غير احتياج الى فعل آخر
 كالجهاد) فانه ليس بحسن لذاته لانه تخریب البلاد وتعذيب العباد واما
 حسن لما فيه من اعلاء كلمة الله تعالى (وصلاة الجنازة) فانها ليست بحسنة
 في ذاتها لانها بدون الميت عبث وعلى الكافر قبيحة واما حسنت لما فيها
 من قضاء حق الميت المؤمن (وهذا الضرب) من الحسن الحسن في غيره (شبيهه
 بالاول) اي الحسن الحسن في نفسه وجه المشابهة ان مفهوم الجهاد
 هو القتل والضرب ونحوهما وهو ليس بمفهوم اعلاء كلمة الله تعالى
 لكن لامغايرة بينهما في الخارج والاعلاء حسن لمعنى في نفسه فما يتجدد به
 يكون شبيها به وكذا الحال في صلاة الجنازة ﴿فان قيل﴾ لم يشبه هذا
 بالاول ولم يشبه الحكمي منه بهذا ﴿قلنا﴾ لانه لاجهة ههنا ارتفاع الوسائط
 وصورتهما في حكم العدم بخلافهما ثم (اولا يتأدى) ذلك الغير
 (بها) اي بنفس المأمور به بل يحتاج الى فعل آخر (كالوضوء) فانه في ذاته
 تبرد واصاعة ماء واما حسن لكونه وسيلة الى الصلاة (والسعي) الى الجمعة
 فانه في نفسه تعب واما حسن لكونه وسيلة الى اداء الجمعة ثم الصلاة لا يتأدى
 بالوضوء ولا الجمعة بالسعي بل بفعل مقصود بعد حصول كل واحد منهما
 (وحكمه) اي حكم الحسن الحسن في غيره (وجوبه بوجوب الغير) لذى
 هو الواسطة (وسقوطه به) اي سقوط وجوبه بسقوط وجوب ذلك
 الغير حتى لو اسلم الكفار يسقط وجوب الجهاد معهم وان بقي مع الباغين
 ولو بنى مسلم او قطع الطريق يسقط وجوب الصلاة عليه ولو حاضت
 يسقط الوضوء ولو مرض او سافر يسقط وجوب السعي الى الجمعة (والامر
 المطلق) عن قرينة تدل على الحسن الحسن في نفسه او غيره (يقضى)
 الضرب (الاول) وهو ما لا يحتمل السقوط (من) القسم (الاول) وهو الحسن
 الحسن في نفسه (لاقتضاء الكمال) اي كمال الامر وهو المطلق (الكمال) اي كمال

حسن المأموره (ثم التكليف) اعلم ان ما يطاق على ثلاث مراتب ادناها ما يتنع لعلم الله تعالى بعدم وقوعه او لارادته ذلك او لاجباره به ولا نزاع في وقوع التكليف به فضلا عن الجواز فان من مات على كفره ومن اخبره الله تعالى بعدم ايمانه يعد عاصيا اجاعا واقصاها ما يتنع لذاته كقلب الحقائق وجمع الضدين او النقيضين والاجاع منعقد على عدم وقوع التكليف به والاستقراء ايضا شاهد على ذلك والآيات ناطقة به * والمرتبة الوسطى ما يمكن في نفسه لكن لم يقع متعلقا لقدرة العبد اصلا كخلق الجسم او عادة كالصعود الى السماء وهذا هو محل النزاع ولهذا قلت ثم التكليف اى طلب تحقيق الفعل والايان به لا على قصد التعجيز واطهار عدم القدرة (علا لا يقدر عليه المأمور) مطلقا او عادة (محال) اما عقلا فلان طلب حصول المحال لا يليق من الحكيم المتعال ﴿ فان قيل ﴾ هذا يمنع الوقوع فقط ﴿ قلنا ﴾ بل الجواز ايضا لانا لا نمنع الوجوب بمقتضى الحكمة والوعد والفضل كالا نمنع الايجاب بتخلل الاختيار واما نقلا فلقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وما جعل عليكم في الدين من حرج وغير ذلك وكل ما اخبره الله تعالى بعدم وقوعه يستحيل وقوعه والا يمكن كذبه وامكان المحال محال فظهر انه ليس دليلا على عدم الوقوع فقط واذا كان التكليف بالمحال محالا (فلا بد له) اى للمأمور (من قدرة) لا بمعنى الاستطاعة المقارنة بالفعل فانها علة تامة بل بمعنى سلامة الاسباب والآلات المفسرة بقدرة (بها يمكن) المأمور (من اداء ما لزمه) وانما قال (بلا حرج غالبا) لينخرج الحجج بلا زاد وراحلة فانه نادر وبلا راحلة فقط كثير واما بهما فغالبا (وهى) اى القدرة المفسرة بما ذكر (شرط لوجوب الاداء لا الاداء) نفسه (لوجوده) اى الاداء (قبلها) اى قبل القدرة المفسرة كحج الفقير والزكاة قبل الحول فلو كانت شرطا للاداء لما تقدم عليها (ولا) شرط (لنفس الوجوب لانه) اى الوجوب نفسه (جبرى) غير محتاج الى القدرة ولذا يتحقق في النائم والمغمى عليه اذا لم يؤد الى الحرج ولا قدرة ثمه ﴿ فان قيل ﴾ نفس الوجوب لا ينفك عن التكليف المستلزم للقدرة فكيف ينفك عن لزامه ﴿ قلنا ﴾ عدم الانفكاك ممنوع ولو سلم فغنى استلزام التكليف لقدرة ان الله تعالى لا يأمر العبد الا بما يستطيعه عند ارادة العبد احداثه فهذه القدرة لا تستلزم التكليف مطلقا بل حالئذ (وهى) القدرة (نوعان) النوع الاول

(ادنى ماذكر) من قدرة يتمكن بها من اداء ما لزمه بلا حرج غالبا (ويسمى)
 هذا النوع (ممكنة) لكونه وسيلة الى مجرد التمكن والاعتدال على الفعل
 من غير اعتبار سرزائد (وهو) اى هذا النوع (شرط) لوجوب اداء كل
 واجب (مطلقا) بدنيا كان او ماليا او حسنا لنفسه او لغيره (ولذا) اى
 ولكونه شرطا لوجوب الاداء مطلقا (لم يلزم زفر الاداء في) الجزء
 (الاخير) من الوقت اذا حدث فيه الاهلية فان الاداء فيه ممتنع فلو وجب
 لادى الى التكليف بما لا يطاق (قلنا) في جوابه انه انما يؤدى الى ذلك
 التكليف اذا كلف بالاداء في ذلك الجزء من الوقت وهو ممنوع بل
 التكليف انما هو بالاداء مطلقا وذلك يتصور بوقوع الشروع في الوقت
 فانه (اذا شرع في الوقت يكون) الفعل (اداء) وان اتم بعد الوقت كما سبق
 (او) نقول سلما ان التكليف بالاداء فيه لكن (لزومه) اى لزوم الاداء ليس
 لكونه مطلوبا في نفسه حتى يلزم التكليف بما لا يطاق بل لزومه (خلفه)
 وهو القضاء فان بعض الاحكام قد يجب ادائه ثم يخلفه خلفه للعجز عنه
 كالوضوء للتميم وكن حلف على مس السماء او تحويل الحجر ذهباً ووجود
 القدرة بالنظر الى الخلف الذى هو القضاء كاف (والجواب) المشهور
 (بان) شرط وجوب الاداء ليس الا (القدرة) بمعنى سلامة الاسباب وهى
 (موجودة) ههنا (و) كذا الجواب المشهور (بان القضاء) ليس مبنيا
 على وجوب الاداء حتى يلزم ماذكرتم بل هو (مبنى على نفس الوجوب)
 فايكون سببا لنفس الوجوب يكون سببا للقضاء والجزء الاخير صالح
 للاول لان نفس الوجوب جبرى كما سبق فيكون صالحا للثاني ايضا
 (ضعيف) خبر الجواب اما ضعف الجواب الاول فلان الوقت الصالح
 للاداء من جملة الاسباب فاذا انتفى الصلاحية لا يبقى السلامة واما ضعف
 الجواب الثاني ٢ فلان وجوب القضاء للتكليف فلوبنى على مجرد نفس
 الوجوب وليست القدرة شرطه لوقم التكليف بدون شرطه وهو
 باطل فليتأمل (و) النوع الثاني (اقصاه) اى اعلى ماذكر من القدرة
 (ويسمى) هذا النوع (الميسرة) لتحصيلها اليسر بعد الامكان فهى
 زائدة على الشرط المحض اشترطت لوجوب بعض الواجبات ككرامة
 من الله وفضلا ولذا اشترط في اكثر الواجبات المالية لكون ادائها
 اشق على النفس عند العامة (وبقاؤه) اى بقاء النوع الثاني (شرط لبقاء

٢ لا يجوز ان يريدوا
 سلامة الاسباب
 والآلات التى فى
 نفس الشخص فلا يرد
 الاعتراض المذكور
 (منه)

٢ حتى قال العراقيون
من مشايخنا اذا طلب
الساعي فامتنع من
الاداء عليه حتى هلك
المال ضمن وهكذا
ذكره الكرخي في
مختصره لان الساعي
متمين للاخذ قبل
طلبه والاداء عند طلبه
فبالامتناع يصير مفقوتا
ومشايخنا يقولون
لا يصير ضامنا
وهو الاصح لانه
مافوت بهذا الحبس
على احد ملكا ولا
يداوله رأى في اختيار
محل الاداء ان شاء
من السائمة وان شاء
من غيرها وانما حبس
السائمة ليؤدي من
محل آخر فلا تضمن كذا
في الاسرار والمبسوط
(منه)

٣ جواب عما يقال
قد تقرر عندهم
ان بقاء الحكم يستغنى
عن بقاء العلة
كاستثناء الشروط
عن الشرط (منه)

الواجب) في الذمة (لئلا ينقلب اليسر عسرا) اعترض عليه اولا بانه
يؤدي الى فوت اداء الزكاة فيما اذا اخر اداها خمسين سنة ثم هلك المال
حيث لا يجب عليه شيء * وثانيا باننا لانسلم انه يلزم من عدم اشتراط بقائها
انقلاب اليسر عسرا بل انما يلزم ثبوت احد اليسرين وهو النماء مثلا
دون الآخر وهو البقاء له فان حصول القدرة الميسرة يسر وبقاؤها يسر
آخر * واجيب عن الاول بالترام القوت في صورة هلاك المال ولا محذور
في ذلك لانه ما فوت بهذا الحبس على احد ملكا ولا يدا ٢ بل المال حقه
ملكا ويذا او نأحق الفقير في ان يعين محلا للصرف اليه ولصاحب المال
الخيار في اختيار محل الاداء فله حبس هذا المحل ليؤدي من محل آخر
فلا يضمن الا يرى ان منع المشتري الدار عن الشفع حتى صارت بحرا ومنع
المولى العبد المديون عن البيع او العبد الجاني عن اولياء الجناية من غير اختيار
الارش حتى هلك لا يوجب الضمان * وعن الثاني بان معنى انقلاب اليسر
عسرا انه وجب بطريق ايجاب القليل من الكثير يسرا وسهولة فلو
اوجبه على تقدير الهلاك لوجب بطريق الغرامة والتضمن فيصير
عسرا وليس المراد ان نفس اليسر يصير عسرا فانه محال عقلا وانما يصير
اليسر عسرا او بالعكس (دون) بقاء النوع (الاول) فانه ليس شرطا لبقاء
الواجب (اذ) المقتدر الى حقيقة هذه القدرة وبقاؤها هو حقيقة الاداء (التمكن
من الاداء) والاقتدار عليه (يستغنى عن البقاء) اى بقاء القدرة بل يكفي مجرد
امكانها وتوهمها وذلك لان القدرة الممكنة لما كانت شرطا للتمكن من الفعل
واحداه كانت شرطا محضا ليس فيه معنى العلة فلم يشترط بقاءها لبقاء الواجب
اذ البقاء غير الوجود وشرط الوجود لا يلزم ان يكون شرطا للبقاء كالشهود
في النكاح شرط للانعقاد لالبقاء بخلاف الميسرة فانها شرط فيه معنى العلة
لانها غيرت صفة الواجب من العسر الى اليسر فآثرت فيه واوجبه بصفة
اليسر فيشترط دوامها نظرا الى معنى العلية لان هذه العلة لا يمكن بقاء الحكم
بدونها اذ لا يتصور بدون الميسرة فلهذا اشترط بقاء قدره الميسرة دون
الممكنة مع ان ظاهر النظر يقتضي ان يكون الامر بالعكس اذ الفعل لا يتصور
بدون الامكان ويتصور بدون اليسر (ولذا) اى ولذلك الاستثناء (قيل)
القائل فخر الاسلام ومن تبعه (لم يشترط) اى بقاء القدرة (للقضاء) بديل
ان في النفس الاخير من العمر يلزمه تدارك ما فات من الصلوات والصيامات

والحج وغيرها وظاهر انه ليس بقادر على تداركها ولا يلزم منه تكليف
 ما لا يطابق لان هذا ليس ابتداء تكليف بل بقاء التكليف الاول على ما هو
 المختار ان القضاء انما هو بالسبب الاول وليس ذلك كالجزء الاخير من الوقت
 في حق الاداء لانه انما اعتبر ليظهر اثره في خلفه كاسبق ولا خلف للتضاء كذا
 قالوا وفيه بحث ثم انه فرع على اشتراط بقضاء القدرة الميسرة لبقاء الواجب
 وعدم اشتراط بقاء الممكنة له بقوله (فلا يبقى الزكاة والعشر والخراج
 بهلاك المال النائي) فان كل واحد منها لما وجب بالقدرة الميسرة انتفى
 بانتفائها اما الزكاة فلانها تجب بالنماء الذي يحصل به يسر الاداء فان النصاب
 للمغير الواجب من العسر الى اليسر لان ابتداء الخمسة من المائتين وابتداء
 الواحد من الاربعين سواء في اليسر لم يعد من القدرة الميسرة بل جعل من
 شرائط الاهلية كالعقل والبلوغ او شرط وجوب الاداء لان حسن الاغناء
 لا يتحقق غالبا الا بالغنى الشرعي ﴿ فان قيل ﴾ فينبغي ان لا تسقط الزكاة بهلاك
 النصاب ﴿ قلنا ﴾ انما تسقط لقوات القدرة الميسرة التي هي وصف النماء
 لا لقوات الشرط الذي هو النصاب ولهذا لا تسقط بهلاك بعض النصاب
 مع ان الكل ينتفي بانتفاء البعض ومن هذا ظهر فائدة تقييد المال بالنائي واما
 العشر فلان الله تعالى خصه بالخارج من الارض الذي هو نماؤها ووجب
 قليلا من الكثير اذ القدرة على اداء العشر تستغنى عن تسعة الاعشار وذلك
 دليل اليسر واما الخراج فقد خصه الله تعالى بنماء الارض وهو الخارج حتى
 لو كانت الارض سبعة لا يجب عليه وكذا اذا لم يحصل الخارج بان زرعها ولم
 يخرج شيء واما اذا تمكن من الزراعة وتركها فيجب عليه لوجود الخارج تقديرا
 لان التقصير من جهته فكانه عسر على نفسه كالاستهلاك في الزكاة بخلاف
 العشر فانه انما يجب بالخارج تحقيقا وانما كان كذلك لان الواجب في الخراج
 جنس الخارج فامكن القول بوجوب الخراج مع انعدام الخارج تحقيقا بخلاف
 العشر فان الواجب فيه جزء من الخارج فلا يمكن ايجاب جزء من الخارج بدون
 الخارج وبقوله (بخلاف الحج وصدة الفطر) فان كلا منهما لما وجب
 بالقدرة الممكنة لم يشترط بقاؤها لبقائه اما الحج فلانه وجب بالزاد والراحة
 وهما من الممكنة لان غالب التمكن بهما اذ بدون الزاد نادر وبدون
 الراحة وان كان كثيرا لكنه ليس بغالب ٣ وانما لم يعتبر توهم القدرة بالشيء

٢ فيجب ان لا يشترط
 دواهما ايضا
 وتقرير ان ذلك انما
 هو اذا امكن البقاء
 بدون العلة كالرمل
 في الحج اما اذا لم يمكن
 فبقاء العلة شرط
 وهما بما لا يمكن
 لان اليسر لا يبقى
 بدونها (منه)
 ٣ قد فرق بين الغالب
 والكثير بان كل
 ما ليس بكثير نادر
 وليس كل ما ليس
 بغالب نادرا بل
 قد يكون كثيرا
 واعتبر بالصحة والمرض
 والجدام فان الاول
 غالب والثاني كثير
 والثالث نادر (منه)

وغيره فيه كما اعتبرتهم الامتداد في وقت الصلاة مع ان هذا اقرب منه لان
 اعتباره ههنا يفضي الى التكلف ولا خلف حتى يظهر اثره فيه بخلاف وقت
 الصلاة واما صدقة الفطر فلانها تجب بنصاب فاضل عن الحاجة الاصلية وان
 لم يتم حتى لوملك من ثياب البدلة ما يفضل عنها او ملك نصابا ليلة الفطر
 تلزمه صدقة الفطر واعتبار النصاب ليس ليسر بل ليصير المخاطب به غنيا فيكون اهلا
 للاغناء لقوله عليه الصلاة والسلام اغنوهم عن المسئلة وانما اليسر بالنماء وهو غير معتبر
 ههنا (الامر بامر التبرليس امر الاله الابدليل) اختلف في ان الامر للمكلف
 بان يأمر غيره بشئ سواء كان بلفظ دامر او بالصيغة هل هو امر لذلك الغير به
 ام لا قيل ليس بامر الابدليل وهو المختار لقوله عليه الصلاة والسلام
 مروهم بالصلاة لسبع والالكان قولك مر عبدك ان يتغير في مالك تعديا
 ومناقضا لقولك لعبد لا يتجر وليس كذلك (فان قيل) التناقض انما يلزم لو
 تساوى الدلائل وليس كذلك لاختلافهما بالذاتية والواسطة (قلنا) الواسطة
 في اصطلاحنا لا يرفع التناقض وقيل امر اذ فهم ذلك من امر الله تعالى رسوله
 ان يأمرنا وكذا من امر الملك وزيره به قلنا مع دلالة على انهما مبلغان والكلام
 في الامر الخالي عن الدليل (واتيانه) اي المأمور به (على وجهه) وكما امر به
 (يوجب الاجزاء) اختلف في ان الايتان بالمأمور به على وجهه وكما امر به
 هل يوجب الصحة والاجزاء بمعنى سقوط القضاء لا بمعنى حصول الامتثال به
 اذ لا معنى لانكاره ام لا والمختار انه يوجبهما او لا فلان الامر ان يقي متعلقا
 بعين المأمور به كان طلب تحصيل الحاصل او غيره فلم يكن المأمور به كل
 المأمور به والمفروض بخلافه واما ثانيا فلانه يقتضى الحسن وما ذلك
 الا بالصحة الشرعية واما ثالثا فلانه لو لم يتنقص عن عهده بذلك لوجب
 عليه ثانيا وثالثا فلم يعلم الامتثال مع انه لا يفيد التكرار وقيل لا توجه بل هو
 ثبت بدليل آخر اما او لا فلان النهى لا يقتضى فساد المنهى عنه حتى تجوز
 الصلاة في الارض المفصوبة والبيع وقت النداء فكذا الامر لا يقتضى
 الصحة بحكم قياس العكس (قلنا) النهى المطلق يقتضى فساد المنهى عنه كما
 سيأتى وفي المثالين قرينة على ان النهى للمجاور فلهذا على ان بينهما
 فرقا وهو ان الانتهاء عن الشئ يكون بترك شئ منه فيمكن ان يكون
 المطلوب ترك وصفه او مجاوره اما الامتثال به فليس الا باليتان بجميعه

واما ثانيا فلان مقتضى الامر فعل المأموره وسقوط التكليف زائد **﴿قلنا﴾** سقوط التكليف مقتضى مقتضى وهو الحسن كاسبق **(و)** اتيانه على وجهه يوجب ايضا **(انتفاء الكراهة)** لان الامر يقتضى حسنا لا يجمع الكراهة وروى عن ابى بكر الرازى انه قال صفة الجواز ثبت بمطلق الامر شرعا لكنه يتناول المكروه ايضا بدليل اداء عصر يومه بعد تغير الشمس فانه جائز مأموره شرعا مع كونه مكروها وبدليل طواف المحدث فانه ايضا جائز مأموره مع كونه مكروها **﴿قلنا﴾** المأموره بنفس الصلاة ولا كراهة فيها وانما الكراهة في التأخير الى وقت تكون العبادة فيه تشبها بالكفرة ولا امر بحسبه وكذا المأموره بنفس الطواف ولا كراهة فيه وانما هي لمعنى في الطائف وهو الحدث ولا امر بحسبه ايضا **(ويزول جوازه)** اى المأموره **(ينسخ وجوبه)** لان الامر لا يبق امر بعد ما نسخ وجوبه وهو الوجوب فلا يفيد الجواز كالا يفيد الوجوب وقال الشافعى يبق صفة الجواز اذ لا يوجب انتفاء الوجوب انتفاء الجواز لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام ويميل عليه جواز صوم عاشوراء مع نسخ وجوبه **﴿قلنا﴾** انتفاء الجواز ليس لانتفاء الوجوب بل لانتفاء الوجوب وهو الامر اما جواز صوم عاشوراء فلم يستقد من الامر المنسوخ بل انما جاز لكونه كسائر الايام الجائز فيها الصوم **(وارادة وجوده)** اى المأموره به **(ليست شرطا لصحة الامر)** لاختلاف فى ان طلب الامر امثال المأموره شرط صيرورة الصيغة امرا وانما الخلاف فى ارادة الامر ذلك فعندنا ليست بشرط خلافا للمعتزلة بناء على ان تخلف المراد عن ارادة الله تعالى لم يحجز عندنا لزما القول بانفكاها عن الامر اذ بعض المأمورين بالايان لم يحتلوا ولمجاز ذلك عند المعتزلة لم يحتاجوا الى القول بالانفكاك وتام تحقيق هذه المسئلة فى علم الكلام * ووجه البناء ان الخلاف وان كان فى الامر الاعم من امر الله تعالى وامر غيره لكننا لما لم نجوز تخلف مراد الله تعالى عن ارادته مع امره بما يعلم انه لا يقع لزما القول بان الامر مطلقا لا يستلزم الارادة قائلا قلنا ان الامر يستلزمها للزم الاستلزام فى جميع الصور ومن حملتها امر الله تعالى ولا نقول بالاستلزام فيه والمعتزلة لما لم يفرقوا بين ارادة الرب وارادة العبد فى جواز تخلف المراد اتجه لهم القول بالاستلزام **(ويؤمر الكفار بالايان)** بالاتفاق لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعث الى الناس كافة

للدعوة الى الايمان قال الله تعالى قل يا ايها الناس انى رسول الله اليكم جميعا
 (و) يؤمرون ايضا بلاخلاف باحكام (المعاملات) لان المطلوب بها
 معنى ذنبوى وذلك بهم اليق وانهم آثروا الدنيا على الآخرة ولا انهم
 ملتزمون بعقد الذمة احكامنا فيما يرجع الى المعاملات (و) يؤمرون ايضا
 بلا خلاف باحكام (العقوبات) من الحدد والقصاص وغير ذلك لانهما
 تقام بطريق الجزاء والايذاء لتكون زاجزة عن اسبابها وهم بها اليق
 من المؤمنين (واعتقاد) اى ويؤمرون ايضا بالاتفاق باعتقاد (وجوب
 العبادات) حتى انهم يؤخذون فى الآخرة بترك الاعتقاد عليها لان ذلك كفر
 على كفر فيعاقب عليه كما يعاقب على اصل الكفر وانما الخلاف فى وجوب
 اداء العبادات فى الدنيا فذهب العراقيون منا الى انهم يؤمرون به وهو
 مذهب الشافعى وعند عامة مشايخ نديار ما وراء النهر (لا) يؤمرون (باداء
 ما يحتمل السقوط منها) اى من العبادات واليه ذهب القاضى ابو زيد والامام
 شمس الأئمة وفخر الاسلام وهو المختار عند المتأخرين ولا خلاف فى عدم
 جواز الاداء حال الكفر ولا فى عدم وجوب القضاء بعد الاسلام وانما يظهر
 فائدة الخلاف فى انهم يعاقبون فى الآخرة بترك العبادات زيادة على عقوبة
 الكفر كما يعاقبون بترك الاعتقاد كذا فى الميزان وهو الموافق لما فى اصول
 الشافعية ان تكليفهم بالفروع انما هو لتعذيبهم بتركها كما يعاقبون
 بترك الاصول فظهر ان محل الخلاف هو الوجوب فى حق المؤاخذه على
 ترك الاعمال بعد الاتفاق على المؤاخذه بترك اعتقاد الوجوب وقوله ما يحتمل
 السقوط منها احتراز عن الايمان فانه لا يحتمل السقوط كما سبق وهم
 مكلفون بادائه بالاتفاق (وهو الصحيح) لا ما ذهب اليه العراقيون لان الكافر
 ليس باهل لاداء العبادات لان ادائها لا يستحق الثواب وهو ليس باهل له
 لانه واذا لم يكن اهلا للاداء لم يكن مخاطبا به لان الخطاب بالعمل للعمل
 بخلاف الايمان فانه بالاداء يصير اهلا لما وعد الله تعالى المؤمنين فيكون
 اهلا للاداء ومنه (اى من الخاص) انتهى وهو لفظ طلب
 به الكف) اى من حيث انه كف وامتناع عن الفعل لان حيث انه مفهوم
 برأسه ملحوظ بنفسه فلا يرد النقص بقولنا اكفف (جزما) خرج به الصيغ
 المستعملة للكره فان المكروه ليس بمنهى عنه حقيقة لان موجب
 النهى وجوب الانتهاء لقوله تعالى وما نهيكم عنه فانتهوا والامر

للوجوب كاسبق والخلاف في انه حقيقة في التحريم فقط اوفيه وفي الكراهة
 اشتراكا لفظيا او معنويا كاختلاف السابق في الامر (بوضعه) حال من
 ضميره اى ملتبس بذلك اللفظ بوضعه (له) اى لطلب الكف خرج به اللفظ
 الموضوع للاخبار عن طلب الكف (استعلاء) خرج به الدعاء والالتماس
 بصيغة النهي (وهو) اى النهي (يوجب دوام الترك) لان معنى لا تضرب
 مثلا لا يصدر منك ضرب والنكرة في سياق النفي تعم (الادلل) يدل
 على انتفاء الدوام كقوله تعالى ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى
 قال المخالف قديفك الدوام عنه في نحو نهى الخائض عن الصلاة والصوم
 قلنا ذلك نهى مقيد مع عمومه لافاق الحيض والكلام في المطلق به
 (وبقتضى القبح) لا بمعنى كونه صفة نقصان كالجهل او مخالفا للعرض
 كالظلم او غير ملائم للطبع كالمراة وبالجملة كل ما يستوجب الدم في نظر
 العقول وبجاري العادات فان ذلك يدرك بالعقل ورد به الشرع ام لا
 بالاتفاق بل (بمعنى كونه) اى المنهى عنه (متعلق الدم) عاجلا في الدنيا
 (و) متعلق (العقاب) آجلا في القبي اى كون الفعل بحيث يستحق به
 فاعله في حكم الله تعالى الدم والعقاب فان هذا هو محل خلاف كاسبق
 في الحسن وفي اختيار لفظ يقتضى على يوجب اشارة الى ان القبح لازم
 متقدم بمعنى انه يكون قبيحا فينبه الله عنه لان النهي بوجب القبح كما
 هو رأى الاشعري والاقوال السابقة في الحسن جارية في القبح ايضا
 فلا حاجة الى اعادتها بعد ما عرفت (فهو) اى اذا كان القبح مقتضى
 النهي لاموجهه فقبحه (اما لينه) اى عين المنهى عنه سواء قبح جميع
 اجزائه او بعضها وليس المراد به انه قبيح من حيث هو هولما تقرر
 ان الاضافة داخلية في حقيقة الفعل وان حسنه وقبحه لجهات يقع هو عليها
 بل المراد ان عين الفعل الذى اضيف اليه النهي قبيح وان كان ذلك لمعنى
 زائد على ذاته كالكفر والظلم والبث فان قبحها باعتبار كفران النعمة
 ووضع الشيء في غير محله وخلوه عن الفائدة (وضعا) اى من جهة الوضع
 بان يضع الواضع اللفظ لفعل عرف قبحه بمجرد العقل قبل ورود السمع
 والشرع (كالكفر) فان قبح كفران النعمة مركز في العقول (او)
 لينه (شرعا) لعدم المحلية او الاهلية او نحو ذلك (كبيع الحر) فان الشرع
 جعل محل البيع المال المتقوم حال العقد لتحصل الفائدة والحر ليس مال

(وحكمه) اى حكم القبح لعينه وضعا كان او شرعا (البطلان) اى عدم المشروعية باصله ووصفه بخلاف الفساد فانه عبارة عن عدم المشروعية بوصفه لاصله كاسيأتى (واما) ذلك القبح (لغيره) اى غير المنهى عنه حال كون ذلك الغير (وصفا) لازما للمنهى عنه لا يتصور انفكاكه عنه ولا يكون من الشروط سواء صدق على الملزوم نحو صوم الايام المنهية اعراض عن ضيافة الله تعالى او لا كالتنمى فانه كلما يوجد البيع يوجد الثمن لكنه لا يصدق على البيع وليس ركنه لانه وسيلة الى المبيع لا مقصود اصيل فجرى مجرى آلات الصناعة (كصوم الايام المنهية) يعنى العيدين وايام التشريق فان المعنى الموجب للقبح عبر الصوم لكنه متصل به ووصفه وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى (او) حال كون ذلك الغير امرا (مجاورا) للمنهى عنه يتصور انفكاكه عنه فى الجملة سواء صدق عليه نحو البيع وقت النداء اشتغال عن السعى الواجب او لا كقطع الطريق لانه لا يصدق على السفر الاول (كالبيع وقت النداء) فان النهى فيه لاجل الاخلال بالسعى الى الجمعة الواجب والاخلال بالسعى مجاور للبيع قابل للانفكاك عنه الا يرى ان البيع قد يوجد بدون الاخلال بان يتبايعا فى الطريق ذاهبين وبالعكس والثانى نحو قطع الطريق فانه لا يصدق على السفر (والنهى) المطلق عن القرينة الدالة على القبح لعينه لغيره (عن الافعال الحسية) وهى ما لا يكون موضوعا فى الشرع حقيقة لحكم مطلوب كالفقه والبعث واللواط والزنا (يقتضى الاول) يعنى القبح لعينه لوجود مقتضى وهو النهى الكامل لاطلاقه وانتفاء المانع وهو القرينة او كون الفعل شرعا (كالظلم) فان قبحه مركزوز فى العقول وردبه الشرع او لا (والنهى عن الافعال الحسية المقارن) بالقرينة (الصارفة عن الظاهر) يقتضى (الثانى) يعنى القبح لغيره لوجود المانع (فى الوصف) يعنى فى صورة كون ذلك الغير هو الوصف يكون المنهى عنه (كالاول) يعنى القبح لعينه فى ان كلا منهما باطل الا ان الاول قبيح لعينه وهذا لغيره (كالزنا) فانه فعل حسى وقبيح لغيره وهو تضيع النسب واسراف الماء (لا المجاور) عطف على الوصف اى لا يكون المنهى عنه فى صورة كون الغير هو المجاور كالاول حتى يكون قبيحا لعينه حكما ولا يترتب عليه حكم شرعى (كوطى * الخافض) فان الدليل دل على ان النهى عن قربانها للمجاور وهو الاذى ولذا اثبت به

الحل للزوج الاول والنسب وتكميل المهر واحصان الرجم ولا يبطل به احصان القذف (و) النهي المطلق (عن) الافعال (الشرعية) وهى ما يكون موصوعا في الشرع لحكم مطلوب كالصلاة والبيع يقتضى (اول الثانى) يعنى قيما لغيره وصفا (فيصم) النهي عنه حينئذ (باصله) وان فسد بوصفه (لان كون الفعل شرعا يمنع جريان النهي على اصله كما سيأتى تحقيقه ان شاء الله تعالى قال (الشافعى) النهي المطلق عن الافعال الشرعية يقتضى (لاول) يعنى القبح لئنه (فيطل) النهي عنه حينئذ (لاقتضاء الكمال) اى كمال النهي فان المطلق منصرف الى الكمال (الكمال ٤) اى كمال القبح وهو الذى لئنه (كافى الامام) اى كالاقتضاء الكائن في الامر فان مطلقة ايضا يقتضى الحسن الكامل كاسبق (والتضاد بين المشروعية والمعصية) فلا يجوز ان يكون النهي عنه مشروعا (قلنا) هـ في الجواب عن الدليل الاول (كال مقتضى) يعنى القبح (ههنا) اى في النهي (يبطل المقتضى) وهو النهي حيث لا يبقى التهى على حاله بل يكون نسخا (بخلافه) اى بخلاف كمال المقتضى (ثم) اى في الامر حيث لا يبطله كمال الحسن بل يحققه ويقرره لان النهي عنه يجب ان يكون متصور الوجود بحيث لو اقدم عليه لوجد حتى يكون العبد متبلى بين ان يقدم على الفعل فيعاقب وبين ان يكف عنه فيتاب بامتناعه بخلاف النسخ فانه لبيان ان الفعل لم يبق متصور الوجود شرعا كالتوجه الى بيت المقدس وحل الاخوات وكون التهى طريقا الى النسخ في بعض الصور لا يضر لانه مجاز عن التفى ثم والعبرة بالمعاني لا الصور * واعترض بأن امكان الفعل باعتبار اللغة كاف في التهى ولا نسلم احتياجه الى امكان المعنى الشرعى * وجوابه ان كل فعل نهى عنه فانما يعتبر امكانه بالنظر الى ما ينسب اليه من الحسن والعقل والشرع مثلا اذا نهى الانسان عن الطيران فانما يعد لغوا لامتناع صدوره عنه حسا وكذا اذا نهى عن احاطة العقل بالامور الغير المتناهية المنفصلة فانما يعد لغوا لامتناعه عقلا فظهر ان الفعل الشرعى اذا نهى عنه فان كان متمعا شرعا يعد عبثا فوجب ان يكون متصور الوجود شرعا حتى لا يعد عبثا * ولقائل ان يقول ان اريد بوجوب التصور وجوبه قبل التهى فسلم لكنه لا يفيد لجواز ان يتمتع بعده ولا يعد عبثا نظرا الى الامكان السابق وان اريد وجوبه بعده فممنوع

٤ اى الكمال الحقيقى
لا الاضافى حتى يرد
ان الكمال الاضافى
موجود فيما قلنا ايضا
(منه)
هـ فان ما ل قولنا انه
مشروع بحسب ذاته
ومنهى بحسب العارض
اللازم (منه)


لا بد من الدليل عليه ويمكن ان يحجب عنه بان المراد بوجوب التصور وجوبه
 وقت الانتهاء عن الفعل وهو المستقبل كما ان المعتبر في الامر وجوب تصور
 الامثال في الاستقبال هذا يجب ان يفهم هذا المقام (و) قلنا في الجواب
 عن الدليل الثاني (جهة المشروعية والمعصية مختلفة) اذ المشروعية
 بالنظر الى الاصل والمعصية بالنظر الى الوصف والمشروعات تحتل
 هذا المعنى كالاحرام والاطلاق الفاسدين والصلاة في الارض المنصوبة
 والبيع وقت النداء والحلف على معصية فاذا اختلف جهتها (فلا تضاد
 بينهما) لانه يقتضى اتحاد الجهة (و) النهى عن الافعال الشرعية المقارن
 (بالقرينة) الصارفة عن الظاهر يقتضى (ما تفيد) القرينة ففصل المفاد
 بقوله (فقيما) اى فيقتضى النهى في صورة تدل فيها القرينة على ان القبح
 (لعينة) اى لمن النهى عنه (البطلان) منصوب على انه مفعول يقتضى
 المحذوف (كبيع المضامين) وهى ما فى اصلا ب الآباء (و) بيع (الملاقيح)
 وهى ما فى ارحام الامهات فان الشرع جعل محل البيع المال المتقوم
 حال العقد لتحصل الفائدة والماء فى الصلب او الرحم لامالية فيه فصار بيعها
 عبثا لحلوله فى غير محله كضرب الميت وخطاب الجناد (و) يقتضى النهى
 فى صورة تدل فيها القرينة على ان القبح (لغيره) اى غير النهى عنه
 (الكراهة) منصوب ايضا على المفعولية (فى المجاوز) اى فيما اذا كان ذلك
 الغير مجاورا للنهى عند لاوصفا لازماله (كالصلاة فى) الارض (المقصوبة)
 فان الدليل قد دل على ان النهى عنها للمجاور وهو الشغل بالمكان المنصوب
 فتكون مكروهة (واعترض) بانه ينبغى ان لا تصح كمال قال اجد والامامية
 والزيدية وبعض المتكلمين لان الصلاة يشتمل على حركات وسكنات
 والحركة شغل حيز بعد ما كان فى حيز آخر والسكون شغل حيز
 واحد فى زمان فشغل الحيز جزء من ماهيتهما وهما جزء الصلاة وجزء
 الجزء جزء وشغل الحيز فى هذه الصلاة منهى عنه لانه كونه فى الارض
 المنصوبة وهو منهى عنه فكان جزء هذه الصلاة منها عنه فاستحال ان
 يكون مأمورا به فلم تكن هذه الصلاة مأمورا بها اذا الامر بالكل التركيبى
 امر بالجزء (واجب) بان المعتبر فى جزئية الصلاة شغل ما ولافساد فيه
 والافسد كل صلاة بل الفساد فى تعيينه الحاصل من تعيين متعلقه وهو المكان
 المنصوب وفساده ايضا لا من حيث تعيينه المكان بل من حيث اتصافه

بالعدى وذا مما ينفك عن ذلك الشغل المعين بتعين مكانه بان يلحقه اذن
 مالكه او يتقل ملكه الى المصلى او الى بيت المال ولا يتصور مثله في الصلاة
 في وقت المكروه لان نقصانه في السببية ولا في الصوم لان تعين الوقت معتبر
 فيه بالوجهين (و) يقتضى النهى في الصورة المذكورة (الفساد في الوصف)
 اى فيما اذا كان ذلك التبروصفا لازماله غير شرط (لا البطلان خلافا له)
 اى للشافعى وهو بناء على الخلاف الاول فان الاصل في المنهى عنه عنده
 لما كان البطلان جرى على اصله الا عند الضرورة وهى مقتصرة على
 ما اذا دل الدليل على ان النهى تقبح المجاوز كالبيع وقت النداء واما اذا دل
 على انه تقبح الوصف اللازم فلا ضرورة في عدم جريانه على اصله فان
 بطلان الوصف اللازم يوجب بطلان الاصل بخلاف المجاوز لانه ليس
 بلازم واما عندنا فلان الاصل في المنهى عنه اذا كان شرعا ان يصح باصله
 فيجبرى عليه الا عند الضرورة وهى مقتصرة على ما اذا دل الدليل على ان
 التقبح لعينه او جزئه واما اذا دل الدليل على انه تقبح الوصف اللازم غير
 الشرط فلا ضرورة في البطلان لان صحة الاجزاء والشروط كافية في صحة
 الشئ وترجيح الصحة بصحة الاجزاء والشروط اولى من ترجيح البطلان
 بالوصف الخارجى واذا لم يكن ههنا ضرورة يجبرى المنهى عنه على اصله
 وهو ان يكون صحيحا باصله (فقلنا) بناء على الاصل المقرر وهو ان
 النهى عن الفعل الشرعى سواء كان مطلقا او مقارنا بقرينة تدل على ان التقبح
 للوصف يقتضى الفساد لا البطلان (يفسد الربا) فانه فضل خال عن
 العوض المشروط في عقد المعاوضة فلما كان مشروطا في العقد كان لازما
 له ثم هو خال عن القوض لان الدرهم لا يصلح عوضا الا بمثله فان المبادلة
 بين الزائد والناقص عدول عن قضية العدل فلم توجد المبادلة في الزائد
 لكن الزائد هو فرع الزيد عليه فكان كالوصف او يقال ركن البيع وهو
 مبادلة المال بالمال قد وجد لكن لم توجد المبادلة التامة فاصل المبادلة
 حاصل لا وصفها وهو كونها تامة (و) يفسد (البيع بالخمر) فانه مال غير
 متقوم فجعلها ثمنا لا يبطل البيع لما ذكرنا ان الثمن غير مقصود بل تابع ووسيلة
 فيجبرى مجرى الاوصاف التابعة ولان ركن البيع وهو مبادلة المال بالمال
 متحقق لكن المبادلة التامة لم توجد لعدم المال المتقوم في احد الجانبين

(و) يفسد البيع (بالشرط) كالأربا فان الشرط امر زائد على اصل البيع
 (و) يفسد (صوم الايام المنهية) فان الصوم فيها ترك للمفطرات الثلاث
 والاجابة فن حيث الاضافة الى المفطرات الثلاث تكون عبادة مستحسنة
 ومن حيث الاضافة الى الاجابة يكون متعيا عنه لما فيه من ترك الواجب
 والصد الاصل للصوم هو الاول لا الثاني لاختصاصه بهذه الايام
 فالصوم باعتبار الاضافة الى الاضداد هي الاكل والشرب والجماع
 بمنزلة الاصل وباعتبار الاضافة الى الاجابة بمنزلة التابع فترك الاجابة
 بمنزلة الوصف وترك المفطرات بمنزلة الاصل فبقى الصوم في هذه الايام
 مشروعاً باصله غير مشروع بوصفه فكان فاسدا لا باطلا فاذا فسد (فلا
 يلزم بالشروع) لان الشروع فيه الشروع في المعصية وفي الزامه تقرير
 للمعصية (ولا يصلح للقضاء ايضا) اى لاسقاط ما ثبت في الذمة لان ماوجب
 كاملا لا يؤدى ناقصا كما سبق لما ورد ان الصوم في تلك الايام لما كان
 فاسدا وجب ان لا يلزم بالنذر ايضا اجاب بقوله (وصحة النذر به) اى
 بالصوم فيها (لانفصال المعصية عنه) اى عن الصوم فانه في نفسه
 طاعة وانما المعصية هي الاعراض عن ضيافة الله تعالى وهي في فعل الصوم
 لافي ذكر اسمه واجابه على نفسه او نقول ان للصوم جهة طاعة وجهة
 معصية وانقضاء النذر انما هو باعتبار الجهة الاولى حتى قالوا لو صرح
 بذكر المنهي عنه فقال الله على صوم يوم النحر لم يصح نذره في ظاهر الرواية بخلاف
 ما لو قال غدا وكان الغد يوم النحر (والصلاة في) الاوقات (المنهية) ناقصة
 ايضا لكنهما (دونه) اى ادنى مرتبة في النقصان من الصيام
 في تلك الايام لان تلبس الصوم باليوم لكونه معيارا له وجودا ومذكورا
 في حده تعقلا اكثر من تلبس الصلاة بالوقت لكونه ظرفا لها فقط فتأثير
 نقصان اليوم في الصوم اشد من تأثير نقصان الوقت في الصلاة فلذا فسد
 الصوم لا الصلاة واذا لم تقصد (فتضمن بالشروع) في تلك الاوقات نظير
 الى جهة دنوها من الصوم في النقصان وانما قال فتضمن بالشروع ولم يقل
 فتلزم اشارة الى ان الاولى بعد الشروع ان يقطعها ويقيضها في الوقت
 المباح (ولكن) الصلاة في تلك الاوقات (لا تصلح له) اى للقضاء نظرا الى جهة
 نقصانها في نفسها (و) الصلاة في تلك الاوقات وان كانت دون الصوم المذكور
 لكنها (فوق ما) اى الصلاة الكاشة (في) الارض (المغسوبة) في النقصان

لان نقصان الناشئ من المكان يمكن زواله كما سبق بخلاف النقصان
 الناشئ من الزمان واذا كانت الصلاة في المفضوية ادنى مما في الاوقات
 المنهية (فضمن) تلك الصلاة (به) اى بالشروع في المفضوية (وتصلح)
 ايضا (له) اى للقضاء لان النقصان انما يمنع القضاء اذا كان راجعا الى
 نفس المأمور به اصلا اووصفا وامام لم يدخل تحت الامر ففواته لا يمنع لانه
 لا يخل بالمأمور به ثم الوقت في الصلاة داخل في الامر بالدلائل القطعية
 فنقصانه يمنع القضاء بخلاف المكان فيها فانه لم يدخل تحت الامر
 فلا ينقص المأمور به بنقصانه فنقصانه لا يمنع القضاء فظهر ان معنى قولهم
 ماوجب كاملا لا يؤدى ناقصا لا يؤدى بنقصان راجع الى نفس المأمور به
 اصلا اووصفا ﴿ تذييب ﴾ شبه تعقيب مباحث الامر والنهي
 بالبحث عن ان كلاهما هل له حكم في الضد ام لا بالتذويب وهو جعل
 الشئ ذنابة لشيء آخر لكونه تيمنا لها ومتعلقا بها وان اورده القوم
 بطريق اخرى * واعلم انهم اختلفوا في ان كلا من الامر بالشئ والنهي
 عنه هل لهما حكم في ضده ام لا والحق الذي ذهب اليه احتجاجنا بثبوت
 الاستزام من الطرفين في الجملة ولذا قال (الامر بالشئ يستلزم تحريم ضده)
 اى ضد ذلك الشئ (ان فوت) ذلك الضد (المقصود به) اى بالامر
 سواء كان له ضد واحد يفوته كالسكون للحركة او اضداد يفوته كل منها
 كالنفاق واليهودية والنصرانية للايمان المأمور به وسواء قصد بالامر
 تحريم ضد المأمور به كما في قوله تعالى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا
 كالافطار للكف الدائم المستفاد من قوله تعالى ثم اتعوا الصيام الى الليل
 (والا) اى وان لم يفوته (فالكراهة) اى اللازم هو الكراهة دون الحرمة
 لان الضرورة تندفع بها كالامر بالقيام في قوله عليه الصلاة والسلام
 ثم ارفع رأسك حتى تستوى قائما فانه لا يستلزم تحريم القعود لانه لا يفوت
 القيام المأمور به لجواز ان تعود اليه لعدم تعيين الزمان حتى لو كان القيام
 مأمورا به في زمان بعينه حرم القعود فيه فتركه الصلاة لو قعد ققام ولم تقصد
 لانه لم يترك الواجب (والنهي عنه) اى عن الشئ يستلزم (وجوب ضد)
 اى ضد ذلك الشئ (ان فوت عدمه) اى عدم ذلك الضد (المقصود
 به) اى بالنهي وهو ترك المنهي عنه كالنهي عن عزم عقدة النكاح يقتضى
 وجوب الكف عن التزوج لان عدم الكف من التزوج يفوت ترك العزم

(والا) اى وان لم يفوت عدم ذلك الضد المقصود بالنهى (فيجتملى)
 ذلك الضد (السنة المؤكدة) فان المحرم منهى عن لبس الخيط مدة
 احرامه وعدم ضده اعنى عدم لبس الرداء والازار ليس بمفوت للمقصود
 بالنهى اعنى ترك لبس الخيط لجواز ان لا يلبس الخيط ولا شيئاً من الرداء
 والازار فيكون لبس الرداء والازار سنة لا واجباً (ولا يستلزمها) اى ذلك الضد
 السنة المؤكدة كما ذهب اليه صاحب التنقيح والمنار لجواز ان يكون للضد
 جهة حرمة وابطاح فان الزنا مثلاً منهى عنه وعدم اللواط التى هى ضده
 ليس بمفوت لترك الزنا لجواز ان لا يزنى ولا يلوط فيلزم ما يلزم وكذا عدم
 قربان المنكوحه او الجارية كل يوم الذى هو ضد الزنا ليس بمفوت لتركه لجواز
 ان لا يزنى ولا يقرب كل يوم فيلزم ان يكون القربان كل يوم سنة مؤكدة
 وهو مباح (ومنه) اى من الخاص (المطلق) اختلف فى كون المطلق
 والمقيد قسمان من الخاص والمختار انهما قسمان منه كما صرح به صاحب
 التنقيح وغيره من المحققين (وهو الشايخ فى جنسه) بمعنى انه حصص من الحقيقة
 محتملة لخصص كثيرة فخرج به اقسام المعارف (بلاشمول) اى ملتبساً بانتفاء
 ما يدل على الشمول والاحاطة فخرج به العام (ولا تعيين) اى ملتبساً ايضا
 بانتفاء ما يدل على التعيين والتخصيص ببعض المراد فخرج به المقيد (و)
 منه (المقيد وهو الخارج عن الشروع) بالمعنى المذكور (بوجهما) كرقبة
 مؤمنة اخرجت من شيوخ الرقبة بالمؤمنة وغيرها وان كانت شائعة فى الرقبات
 المؤمنات (وحكمهما) اى المطلق والمقيد (ان يجزى على حالهما)
 اى المطلق على اطلاقه والمقيد على تقيده * اعلم انهما اذا وردا لبيان
 الحكم فاما ان يختلف الحكم او يتحد فان اختلف فان لم يكن احداً الحكمين
 موجبا لتقيد الآخر اجزى المطلق على اطلاقه والمقيد على تقيده مثل
 اطعم رجلاً واكس رجلاً عارياً وان كان احدهما موجبا لتقيد الآخر
 بالذات مثل اعتق رقبة ولا تعتق رقبة كافرة كافية او بالواسطة مثل اعتق عني
 رقبة ولا تملكني رقبة كافرة فان نفي تملك الكافرة يستلزم نفي اعتقادها
 عنه وهذا يوجب تقيد ايجاب الاعتاق عنه بالمؤمنة جل المطلق على
 المقيد وهذا معنى قوله (ولا يحمل الاول) يعنى المطلق (على الثانى) يعنى
 المقيد (عند اختلاف الحكم الا فى صورة الاستلزام) وان اتحد فاما ان
 تختلف الحادثة او يتحد فان اختلف ككفارة اليمين والقتل خطأ فلا يحمل

خلافا للشافعي وان اتحدت فاما ان يكون الاطلاق والتقييد في السبب ونحوه
 اوفى الحكم فان كان الاول فلاجل خلافا له كوجوب الصاع في صدقة
 الفطر بسبب الرأس مطلقا في احد الحديثين ومقيدا بالاسلام في الآخر
 وان كان الثاني يحمل المطلق على المقيد بالاتفاق كقراءة العامة نصيام ثلاثة
 ايام وقراءة ابن مسعود رضى الله تعالى عنه ثلاثة ايام متسابقة لامتناع
 الجمع بينهما ضرورة ان المطلق يوجب اجزاء غير المتابع لموافقة المأمور به
 والمقيد يوجب عدم اجزائه لمخالفة المأمور به وهذا معنى قوله (ولا يجزأ)
 الاول على الثاني (عند اتحادهما) اى الحكم (الا اذا اتحدت الحادثة وكانا)
 اى الاطلاق والتقييد (في الحكم) دون السبب وانما لم يقيد الحكم بكونه
 مثبتا لان النكرة في سياق النفي عام لا مطلق والمعرفة ليست بمطلق قال (الشافعي
 يحمل) المطلق على المقيد (في اتحادهما) اى في صورة اتحاد الحكم (مطلقا)
 اى سواء اختلفت الحادثة او لا وسواء كانا في السبب اوفى الحكم (لان الناطق
 بالمقيد الذى هو المقيد (اولى من الساكت) عن المقيد الذى هو المطلق
 (قلنا) في جوابه (ذلك) اى الترجيح بالناطقية (عند التعارض) ولا
 تعارض الا في اتحاد الحكم والحادثة مع كونهما في الحكم دون السبب لا مكان
 العمل بهما في غيره للقطع بأن الشارع مثلا لو قال اوجبت في كفارة القتل
 اعتاق رقبة مؤمنة وفي كفارة اليمين اعتاق رقبة كيف كانت لم يكن الكلامان
 متعارضين * ثم لما فرغ من مباحث الخاص شرع في العام فقال  واما
 العام فلفظ  احتراز به عن المعنى لان الصحيح ان العموم عن عوارض
 اللفظ وان ذهب بعض مشايخنا الى ان المعنى ايضا يتصف به باعتبار
 وجوده في محال مختلفة كعنى المطر والخصب يوصف بالعموم حقيقة
 اذا اشتمل الامكنة والبلاد (يستغرق مسميات) خرج به العلم واسم الجنس
 والثنية والجمع المنكر (غير محصورة) اى لم يوجد في اللفظ ما يدل على
 الحصر فلا يخرج نحو السموات ويخرج اسماء العدد والجمع المعهود فانطبق
 الحد على المحدود (وحكمه ايجاب الحكم فيما يتناوله) اختلف في حكم
 العام من حيث هو عام فعند الاشاعرة التوقف حتى يقوم دليل عموم
 او خصوص وعند الثلجي والجبائي الجزم بالخصوص كالواحد في الجنس
 والثلاثة في الجمع والتوقف فيما فوق ذلك وعند جمهور العلماء اثبات الحكم

في جميع ما يتناوله (ظنا) عند جمهور الفقهاء والمتكلمين وهو مذهب الشافعي والخيار عند مشايخ سمرقند حتى يفيد وجوب العمل دون الاعتقاد ويصح تخصيص العام من الكتاب بخبر الواحد والقياس ابتداء (وقطعا) عند مشايخ العراق وعامة المتأخرين (لاحتجاج اهل اللسان) بالعمومات في احكام قطعية كقول ابن مسعود رضى الله عنه ان الحامل متوفى عنها زوجها تعتد بوضع الحمل لا بأبد الاجابن لان سورة النساء القصوى انزلت بعد الطولي فنسخت بعمومها خصوص الاولى وان كان من وجه وقول عثمان رضى الله تعالى عنه في تحريم الاختين وظنا بملك اليمين احلتهما ٣ آية وحرمتها آية ٤ والمحرم راجح ونقل ابي بكر رضى الله تعالى عنه قوله عليه الصلاة والسلام الاثمة من قرش وقوله نحن معاشر الانبياء لانورث وامثال ذلك اكثر من ان تحصى * لا يقال فهم ذلك بالقرائن لان قبح ذلك الباب يؤدي الى ان لا يثبت للفظ مفهوم ظاهر لجواز ان يفهم بالقرائن فان الناقلين لم ينقلوا نص الواضع بل اخذوا الاكثر من تتبع موارد الاستعمال (فلا يخص) تفريع على كون العام من حيث هو عام قطعا اى اذا كان العام قطعا لا يخص (بالظنى) سواء كان قياسا او خبرا واحدا لان المخصص عندنا مغير لحكم العام ومغير القطعي لا يكون ظنيا ولهذا شرطنا اتصاله بالعام هذا اذا لم يخصص ابتداء بالقطعي واما اذا خصص به فيجوز تخصيصه بالظنى ولا يجب اتصاله به وسيجيء تمام تحقيقه ان شاء الله تعالى قال (الشافعي التخصيص) يعنى قصر العام على بعض متاويلاته سواء كان بكلام مستقل اولا (محتمل) لانه شائع في العام بمعنى انه لا يخلو عن التخصيص الا قليلا بمعونة القرائن كقوله تعالى ان الله بكل شئ عليم حتى صار قولنا ما من عام الا وقد خص منه البعض بمنزلة لمثل فالعالم العارى عن المخصص ظاهرا يحتمل ان يكون مقصورا على البعض بناء على شيوع ذلك التخصيص (وهو) اى الاحتمال (ينافى القطع) الذى ادعيتوه (فينخص) العام لكونه ظنيا (به) اى بالظنى (ابتداء) لان التخصيص عنده تفسير لا تغيير كاسيأتى ولهذا جوز تراخيه مطلقا (قلنا) في جوابه (احتمال العام) للتخصيص احتمال (غير ناش عن الدليل) اى ليس بمستند اليه فلا ينافى القطع بالمعنى المراد ههنا فان كون التخصيص بالمعنى المذكور لا يصلح ان يكون دليلا على اقتصار

(٣) وهى قوله تعالى
او ما ملكت ايمانكم
الآية فانه يدل على
حل وطى كل امة
مملوكة سواء كانت
مجتمة مع اختها
في الوطى اولا بعموم
كلمة (اجدروى)
٤ وهى وان تجمعوا
بين الاختين فانها تدل
على حرمة الجمع بين
الاختين سواء كان
الجمع بطريق النكاح
او بطريق الوطى
بملك اليمين
(اجدروى)

الحكم على بعض السميات في عام لم يقارنه مخصص (فاذا اختلفا) تفرع على ايجابه الحكم قطعا عندنا وظنا عند الشافعي اى اذا افاد الخاص حكما مخالفا لحكم العام (تعارضنا) اى ثبت بينهما حكم المعارضة عندنا لكونهما قطعيين خلافا للشافعي لان العام الظنى لا يعارض الخاص القطعى كاسبق (فان علم التاريخ يخصصه) اى الخاص العام (ان قارنه) فى النزول ان كانا من الكتاب او الورود ان كانا من الحديث (وينسخه) اى الخاص العام (فى قدر ما تناولنا من تراخي) الخاص سواء كان بينهما عموم وخصوص مطلق او من وجه الاول نحو قوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا والثانى نحو قوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية وقوله تعالى واولات الاحمال اجلهن الآية على رأى ابن مسعود فان قوله تعالى واولات الاحمال متراج عن قوله والذين يتوفون منكم فيكون ناسخا له فى حق الحامل المتوفى عنا زوجها وفائدة كونه ناسخا لا مخصصا ان العام حينئذ يكون قطعى فى الباقي لا كالعام المخصص منه البعض فانه ظنى فى الباقي كاسياتى وانما اشترط فى التخصيص المقارنة وفى النسخ التراخي لان عمل المخصص بطريق والتغير الدفع والمغير الدافع يجب ان يكون موصولا وعلى الناسخ بطريق التبدل والرفع والمبدل الراجع يجب ان يكون مفصولا متراخيا توضيحه ان التخصيص يبان ان الافراد التى تناولها العام ظاهرا غير داخلة فى الحكم فوجب اتصال المخصص اذلو تراخى لدخلت تلك الافراد فى الحكم فلامعنى بعده لبيان عدم دخولها فى الحكم والنسخ لبيان ان الافراد الداخلة فى الحكم ايضا الى الآن خرجت عنه من بعد فوجب التراخي لتدخل فى الحكم ثم تخرج ﴿فان قيل﴾ يلزم من هذا ان لا يجوز تخصيص كل من القياس وخبر الواحد للعام المخصص من الكتاب للقطع بتراخيه عنه وسيأتى جواز ﴿قلنا﴾ لم يشترط الاتصال فى مطلق المخصص بل فى المخصص المغير وهو ليس الا من المخصص الاول فان المفهوم من كلام المشايخ ان ما بعده تفسير لا تغير قال شمس الأئمة السر حسى ثم اختلف العلماء فى جواز تأخير دليل المخصص فى العموم فقال علماءنا دليل المخصص اذا اقترن بالعموم يكون بيانا واذا تأخر لم يكن بيانا بل يكون نسخا وقال الشافعي يكون بيانا سواء كان متصلا بالعموم او منفصلا عنه وانما يتبني هذا الخلاف على الاصل الذى قلنا

ان مطلق العام عندنا يوجب الحكم فيما يتناوله قطعا كالخاص وعند الشافعي
يوجب الحكم على احتمال الخصوص بمنزلة العام الذي ثبت خصوصه
بالدليل فيكون دليل الخصوص على مذهبه فيهما بيان التفسير لبيان
التفسير فيصح موصولا ومفصولا وعندنا لما كان العام المطلق موجبا للحكم
قطعا فدليل الخصوص فيه يكون مغيرا لهذا الحكم من القطع الى الاحتمال
فان العام الذي دخله خصوص لا يكون حكمه عندنا مثل حكم العام الذي
لم يدخله خصوص (وينسخ) الخاص (به) اى بالعام (ان تقدم)
اى الخاص على العام هذا كله ان علم التاريخ (وان جهل جل على المقارنة)
اى مقارنه العام الخاص لا تراخى احدهما عن الآخر لئلا يلزم الترجيح
بلامر جمع فيثبت بينهما حكم المعارضة في متناولهما قال (الشافعي رحمه الله
تعالى يخص) اى العام (به) اى بالخاص (مطلقا) اى سواء تقدم او تأخر
او جهل التاريخ لقطعية الخاص دونه وبرده اتفاق اهل العرف على
اندراج زيد في قول المولى لبعده لا تضرب احد بعد قوله اضرب زيدا
(واذا خص) العام (بكلام) احتراز عن العقل نحو خالق كل شئ فان مجرد
العقل يخص ذاته تعالى ومنه تخصيص الصبي والمجنون من خطابات
الشرع وعن الحس نحو واوتيت من كل شئ ﴿فان قيل﴾ المدرك بالحس هو
ان له كذا وكذا واما انه ليس له غير ذلك فانما هو بالعقل لا غير ﴿قلنا﴾ معنى
تخصيص الحس تخصيص العقل بواسطة الحس واستعانت به فلا اشكال
وعن العادة نحو لا يأكل رأسا فيقع على المعارف وعن تفاوت بعض الافراد
اما بالنقصان نحو كل مملوك لى كذا حيث لا يقع على المكاتب او بالزيادة
كالفاكهة حيث لا يقع على العنب فان كلامنا وان سميته مخصصا لكنه لا يجعل
العام ظنيا في الباقي مطلقا بل ان اقتضى خروج بعض معلوم يكون العام
في الباقي قطعيا وان اقتضى خروج بعض مجهول يكون فيه ظنيا
﴿فان قيل﴾ جعل كل منها مخصصا بلافارقة بين المتراخي وغيره يتناقى قولهم
ان المتراخي نسخ لا تخصيص ﴿قلنا﴾ لا يتصور التراخي فيما سوى العرف
حتى يحتاج الى التقييد بالاتصال وقد ترك التقييد للاعتداد على ماسبق
من اشتراط الاتصال في التخصيص (مستقل) احتراز عن الاستثناء والشرط
والغاية وبدل البعض فان شيئا منها مع انه لا يسمى عندنا مخصصا لا يجعل
العام دليلا ظنيا بل المخرج ان كان معلوما فالعام دليل ثلاثية كما كان

قبل القصر على البعض لعدم مورث الشبهة لانه اما جهالة المخرج
 او احتماله التعليل وغير المستقل لا يحتمله وان كان مجهولا كما اذا قال عبيده
 احرار الابعضا اورث ذلك جهالة في الباقي فلم تصلح للحجة الا ان بين
 المراد (موصول) احتراز عن النسخ فانه ايضا مع انه لا يسمى تخصيصا
 عندنا لا يحمل العام ظنيا في الباقي لان المخرج به ان كان مجهولا يسقط
 بنفسه ولا تعدى جهاته الى العام فيبقى كما كان وان كان معلوما يتناول
 الباقي قطعا لانه لا يحتمل التعليل حتى لا يعلم قدر المخرج لاستزاده كون القياس
 ناسخا كاسيائي (يكون) ذلك العام المخصوص منه البعض دليلا (ظنيا
 فيمخص) تفريع على كونه ظنيا (بالظنى) من القياس وخبر الواحد لان
 الظنى يفسر بالظنى وقد سبق ان هذا التخصيص تفسير وقد علل كونه
 ظنيا فيما اذا كان متاولة مجهولا لقوله (لشبه الاستثناء والنسخ في المجهول)
 يعنى ان التخصيص يشبه الاستثناء بحكمه لانه الدفع وبيان عدم الدخول
 تحت حكم العام لا رفع حكم العام عن البعض بعد ثبوته ويشبه النسخ
 بصيغته لاستقلاله وافادته بنفسه فهو مستقل من وجهه دون وجهه والاصل
 في المتردد بين الشبهين ان يعتبر بهما ويوفى حظا من كل منهما ولا يبطل
 احدهما بالكلية فالتخصيص ان كان متاولة مجهولا عند السامع فن جهة
 استقلاله يسقط هو بنفسه ولا تعدى جهاته الى العام كالناسخ المجهول
 ومن جهة عدم استقلاله يوجب جهالة في العام وسقوط الاحتجاج به
 كافى الاستثناء المجهول فوقع الشك في سقوط العام وقد كان ثابتا
 بيقين فلا يزول بالشك بل يتمكن فيه شبهة جهالة تورث زوال اليقين
 فيوجب العمل دون العلم وعلل كونه ظنيا فيما اذا كان متاولة معلوما
 بقوله (وصحة التعليل في المعلوم) يعنى ان التخصيص ان كان متاولة
 معلوما عند السامع يصح تعليله فاذا لم تدرك علته فاحتمال التعليل باق
 على ماهو الاصل في النصوص واذا ادركت فاحتمال التبر قائم لما في العلل
 من التزاحم وبعدها تعينت لا يدري انها في اى قدر من الافراد توجد
 وكل هذا يوجب تمكن الشبهة فيه لما عرفت انه ثابت بيقين
 والشك توجب زوال اصل اليقين بل وصف كونه يقينا وانما
 عدل من تقرير القوم حيث قالوا وان كان معلوما فن جهة
 استقلاله يصح تعليله كما هو الاصل في النصوص المستقلة فيوجب

جهالة في الباقي اذ لا يدري كمية الخارج فينبغي ان لا يبقى العام حجة
ومن جهة عدم استقلاله لا يصح تعليله كما لا يصح تعليل الاستثناء
فيجب ان يبقى العام على حاله فوق الشك وهو لا يبطل اصل الحججة بل
وصفها وهو القطع لما يرد عليه انكم قائلون بحجة تعليله فيجب ان يبطل
العام عنكم بالتخصيص ولا ينفعكم شبه الاستثناء لانه لا يمنع عنكم التعليل
(وقيل يبقى) العام بعد التخصيص (قطعيًا) سواء كان المخصوص معلوما
او مجهولا (اعتبارا بالناسخ) فانه لما شبه الناسخ بصيغته اعتبر حاله فان
الناسخ ان كان مجهولا يسقط بنفسه وان كان معلوما لا يصح تعليله
لاستلزامه كون القياس ناسخا فعلى التقديرين يكون العام في الباقي قطعيًا
والتخصيص مثله فيكون حكمه ايضا كذلك (وقيل لا يبقى حجة) معلوما
كان المخصوص او مجهولا (كلا استثناء المجهول) اما اذا كان مجهولا
فظاهر واما اذا كان معلوما فالظاهر ان يكون معلولا لانه كلام مستقل
ولا يدري كم خرج بالتعليل فيبقى الباقي مجهولا (وقيل بالتطعية ان علم
المخصوص) كالاستثناء المعلوم فان كلا منهما لبيان انه لم يدخل في الحكم
فلا يقبل التعليل اذا الاستثناء لعدم استقلاله لا يقبله والمستثنى منه حجة قطعية
في الباقي فكذا ما في حكمه (والا) اي وان لم يعلم المخصوص (فعدم الحجية)
كالاستثناء المجهول والحاصل ان القائل الاول اعتبر شبه النسخ فقط والثاني
شبه الاستثناء المجهول فقط والثالث شهد الاستثناء المعلوم في المعلوم والمجهول
في المجهول ونحن اعتبرنا شبه الاستثناء والنسخ في المجهول وصحة التعليل
في المعلوم (وهو) اي العام (في الباقي بعد الاخراج) لبعض الافراد لم يقل
بعد التخصيص ليشمل غير المستقل والنسخ ايضا (حقيقة مطلقا) لانه
حقيقة من حيث تناول الباقي مجاز من حيث الاقتصار على ذلك الباقي وعدم
تناوله للافراد المخصوصة كما تناوله اولا * اعلم انهم اختلفوا في العام الخارج
عنه بعض الافراد انه حقيقة في الباقي ام مجاز والثمره صحة الاستدلال
بعمومه فقيل مبنى على اشتراط الاستغراق او الاكتفاء على انظام جمع
من التسميات والصحيح انه خلاف مبتدأ اذا كثر مشرطي الاستغراق ايضا
على انه حقيقة وهو المختار عند شمس الأئمة حيث قال دعوى انه يصير
مجازا كلام لا معنى له فان الحقيقة ما يكون مستعملا في موضوعه والمجاز ما يكون
معدولا به عن موضوعه واذا كان صيغة العموم تتناول الثلاثة حقيقة كما تناول

المائة والب واكثر من ذلك فاذا خص البعض من هذه الصيغة كيف يكون مجازا فيما وراءه وهو حقيقة فيه ثم قال ﴿فان قيل﴾ البعض غير الكل من هذه الصيغة واذا كانت حقيقة هذه الصيغة للكل فاذا اريد به البعض كانت مجازا ﴿قلنا﴾ ما وراء المخصوص يتناوله موجب الكلام على انه كل لا انه بعض بمنزلة الاستثناء فان الكلام يصير عبارة عما وراء المستثنى بطريق انه كل لا بعض واما ما اختاره صاحب التقيع من انه حقيقة من حيث التناول مجاز من حيث الاختصار لان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يكون حقيقة ومجازا باعتبار حثيتين فضعيف لان ذلك انما هو باعتبار وضعين واما بحسب وضع واحد فذلك المعنى اما نفس الموضوع له فيكون اللفظ حقيقة فيه او غيره فيكون مجازا ﴿الفاظ العموم﴾ اعلم ان الفاظ العموم قيمان الاول العام بصيغته ومعناه وهو مجموع اللفظ ومستغرق المعنى سواء كان له واحد من لفظه كالرجال اولا كالنساء الثاني العام بمعناه فقط وهو مفرد اللفظ ومستغرق المعنى ولا يتصور ان يكون العام عاما بصيغته فقط اذ لابد من تعدد المعنى وهذا القسم اما ان يتناول المجموع لا كل واحد وحيث يثبت الحكم لها انما يثبت لدخولها في المجموع كالرطب والقوم والجن والانس والجميع او يتناول كل واحد اما على سبيل الشمول بأن يتعلق الحكم بكل واحد سواء كان مجتمعا مع غيره او منفردا عنه مثل من دخل هذا الحصن فله درهم واما على سبيل البدل بأن يتعلق الحكم بكل واحد بشرط الانفراد وعدم التعلق بواحد آخر مثل من دخل هذا الحصن او لافله كذا هذا ما اختاره صاحب التقيع وذهب شمس الائمة وفخر الاسلام الى ان مالحقه اولا يكون خاسما وهو المختار ههنا كما سيأتى ان شاء الله تعالى

(الجمع المعروف) باللام او الاضافة فان الاضافة ايضا تفيد العموم (حيث لا عهد) خارجا فانه المفهوم من الاطلاق لا العهد الذهني ولا الاعم * اعلم ان الاصل اى الرجوع عند علماء الاصول هو العهد الخارجى لانه حقيقة التعيين وكال التمييز ثم الاستغراق لان الحكم على نفس الحقيقة بدون اعتبار الافراد قليل الاستعمال جدا والعهد الذهني موقوف على وجود قرينة البضائية فالاستغراق هو المفهوم من الاطلاق حيث لا عهد في الخارج خصوصا في الجمع فان الجمعية قرينة القصد الى الافراد

دون نفس الحقيقة من حيث هي هي وقد تمسك أبو بكر رضي الله تعالى عنه حين اختلف بعد رسول الله عليه الصلاة والسلام في الخلافة وقال الانتصار منا امير ومتمكم امير بقوله عليه الصلاة والسلام الأئمة من قريش ولم ينكره احد فخل محل الاجماع وايضا اتفقوا على صحة الاستثناء منه وهو دليل العموم واورد ان المستثنى منه قد يكون اسم عدد نحو عندي عشرة الا واحدا واسم علم نحو كسوت زيدا الاراسه او مشار اليه نحو صمت هذا الشهر الا يوم كذا واكرمت هؤلاء الرجال الا زيدا فلا يكون الاستثناء دليل العموم واجيب اولاً بان المستثنى منه في مثل هذا الصور وان لم يكن عاماً لكنه يتضمن صيغة عموم وباعتبارها يصح الاستثناء وهو جمع مضاف الى المعرفة اى جميع اجزاء العشرة واعضاء زيد وايام هذا الشهر آحاد هذا الجمع وثانياً بان المراد بقولنا وهو دليل العموم ان الاستثناء من متعدد غير محصور دليل العموم فان المنع عن الدخول يقتضى الدخول لولا المنع فلا بد في المصدر من الشمول واذا ليس فيه حصر ليكون شموله كشمول العشرة للواحد ونحو ذلك وجب استغراقه ليتناول المستثنى وغيره فيصح الاخراج وثالثاً بان المراد بالاستثناء الذى هو دليل العموم استثناء ما هو من افراد مدلول اللفظ نفسه او اصله لا ما هو من اجزائه كما في الصور المذكورة فاندلع ما قيل ان المستثنى في مثل جاءني الرجال الا زيدا ليس من الافراد لان افراد الجمع جوع لا آحاد (وما في معناه) اى معنى الجمع المعرف وهو الذى يتعلق بالحكم بمجموع آحاده لا بكل واحد على سبيل الانفراد وحيث ثبت للآحاد انما ثبت لانه داخل في المجموع كالرهن اسم لما دون العشرة من الرجال ليس فيهم امرأة والقوم اسم لجماعة الرجال خاصة فاللفظ مفرد بدليل انه يثنى ويجمع ويوحد الضمير العائد اليه لكنه متناول للجميع الآحاد لا لكل واحد من حيث انه واحد حتى لو قال الرهن او القوم الذى يدخل هذا الحصن فله كذا فدخل جماعة كان النقل للمجموعهم لا لكل واحد ولودخل واحد لم يستحق شيئاً واما صحة استثناء الواحد منه على الاتصال اذا قيل جاءني القوم الا زيدا فمن جهة ان محيى المجموع لا يتصور بدون محيى كل واحد حتى لو كان الحكم متعلقاً بالمجموع من حيث هو وهو من غير ان يثبت لكل واحد حكم لم يصح الاستثناء مثل يطبق رفع هذا الحجر القوم الا زيدا وهذا كما يصح عندي عشرة الا واحداً ولا يصح العشرة زوج

الاواحدا (ويخصص) كل واحد من الجمع وما في معناه (الى الثلاثة) اختلفوا
 في منتهى التخصيص في الجمع قليل لا بد من بقاء جمع يقرب من مدلول العام
 وقيل يجوز الى ثلاثة وقيل الى اثنين وقيل الى واحد وقد صرح شمس
 الأئمة ان هذا هو الاصل عندنا كما في الاستثناء واختار الامام فخر الاسلام
 ومن تبعه من المحققين ان مذهب اصحابنا هو ان العام ان كان جما
 اوفى معناه يجوز تخصيصه الى الثلاثة (لانها ادناه) فالتخصيص الى
 مادونها يخرج اللفظ عن الدلالة على الجمع فيصير نسبا وانما قلنا ان
 ادنى الجمع هو الثلاثة لان ما فوق الاثنين هو المتبادر الى الفهم من صيغة الجمع
 وايضا يصح نفي الجمع عن الاثنين مثل ما في الدار رجال بل رجلان وايضا
 يصح رجال ثلاثة واربعة ولا يصح رجال اثنان وايضا يصح جاءني
 زيد وعمر والعالمان ولا يصح العالمان وذهب بعض اصحاب الشافعي
 الى انه اثنان وتمسكوا بوجوه * الاول قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه
 السدس * والمراد اثنان فصاء لان الاخوين يحجبان الام من الثلث
 الى السدس كالثلاثة والاربعة وكذا كل جمع في المواريث والوصايا * الثاني
 قوله تعالى * فقد صفت قلوبكم * اي قلبا كما اذا جعل الله تعالى لرجل
 من قلوبين * الثالث قوله عليه الصلاة والسلام الاثنان فمافوقهما جماعة ومثله
 حجة من القوي فكيف من النبي عليه الصلاة والسلام * والجواب عن الاول
 انه لا نزاع في ان اقل الجمع اثنان في باب الارث استحقاقا وحجا والوصية
 لكن لا باعتبار ان صيغة الجمع موضوع للثنين فصاعدا بل باعتبار انه
 يثبت بالدليل ان الاثنين حكم الجمع * وعن الثاني ان اطلاق الجمع على الاثنين مجاز
 بطريق اطلاق اسم الكل على الجزء * وعن الثالث بان النزاع ليس
 في « جمع » وما يشق منه لانه في اللغة ضم شيء الى شيء وهو حاصل في الاثنين
 بالاتفاق وانما الخلاف في صيغ الجمع وضمائره صرح به ابن الحاجب وغيره
 ولوسلم فلما دل الاجماع على ان اقل الجمع ثلاثة وجب تأويل الحديث وذلك
 بان يحمل على ان الاثنين حكم الجمع في المواريث استحقاقا وحجا اوفى
 الاصطفا خلف الامام وتقدم الامام عليهما اوفى اباحة السفر بهما
 وارتفاع ما كان منهي في اول الاسلام من مسافرة واحد او اثنين بناء على
 غلبة الكفار اوفى انقضاء صلاة الجماعة بهما وادراك فضيلة الجماعة وذلك
 لان الغالب من حال النبي عليه السلام تعريف الاحكام دون اللغات وههنا

اشكال وهو ان المشايخ لم يفرقوا بين جمع القلة والكثرة حيث حكموا على
الاطلاق بان الجمع المعرف يتناول مسميات غير متناهية وان اقله ثلاثة
وقد فرق بينهما اهل العربية ولاشك ان استمداد الاصول من العربية
فكيف تستقيم المخالفة لما تقرر فيها ويمكن ان يقال انهم لم ينكروا الفرق
حتى تلزم المخالفة بل بنوا كلامهم على ما يستفاد من القرآن بحسب العرف
والاستعمال واهل العربية ايضا معترفون به ووجه البناء ان مطمح
نظرهم البحث عن احوال الادلة من حيث يثبت بها الاحكام ولاشك
ان مبنى اكثر الاحكام العرف والاستعمال لا مجرد الاوضاع اللغوية حتى
انها ربما تكون مهجورة ملحقه بالمجاز وبهذا ينحل الاشكال الوارد
في الرهط بانه لما كان موضوعا لما دون العشرة ينبغي ان لا يكون مستغرفا
للافراد الغير المتناهية (وقولهم) اى قول مشايخنا (محلاه باللام) يعنى
الجمع المحلى باللام (مجاز عن الجنس) تمسكا بوقوعه فى الكلام كقوله تعالى
لا يحل لك النساء من بعد وهى تشمل الواحد فصاعدا وكقولهم فلان
يركب الخيل ويلبس الثياب البيض والمراد الجنس للقطع بان ليس المقصد
الى عهد واستغراق قلو حلف لا يتزوج النساء ولا يشترى العبيد او لا يتكلم
الناس بحث بالواحد الا ان ينوى العموم فيحنث لا يحنث قط ويصدق
ديانة وقضاء لانه نوى حقيقة كلامه واليمين ينقذ لان عدم تزوج
جميع النساء متصور وعن بعضهم انه لا يصدق قضاء لانه نوى حقيقة لا تثبت
الابائية فصار كانه نوى المجاز (ليس على الاطلاق) خبر قولهم (بل) كونه
مجازا عن الجنس (فى صور ليس فيها العهد والاستغراق) لانك قد عرفت
ان الاصل هو العهد ثم الاستغراق ثم الجنس ولا مساغ للحلف الا عند تعذر
الاصل ولهذا قالوا فى قوله تعالى لا تدركه الابصار انه للاستغراق لا للجنس
وان المعنى لا يدركه كل بضرو هو سلب العموم لا لا يدركه شئ من الابصار
ليكون عموم السلب (والمفرد المرف) باللام او الاضافة وهو عطف
على الجمع المرف (حيث لا عهد) فانه اصل كاسبق فاذا لم يوجد معهود
يصار الى الاستغراق الا ان تدل القرينة على انه نفس الماهية كما فى قولنا
الانسان حيوان ناطق او للعهود الذهبى كما فى اكلت الخبز وشربت الماء
(وما فى معناه) كالجمع الذى يراد به الواحد مثل لا تزوج النساء حيث يحنث
بالواحدة (ويخص) كل من المفرد وما فى معناه (الى الواحد لانه اذناه)

اى ادنى ما يصدق عليه كل منهما (والنكرة المنفية) اى الواقعة في موضع
 ورد فيه النفي بان ينسحب عليها حكم النفي فيلزمها العموم ضرورة ان
 انتفاء الجنس او فرد مبهم منه لا يكون الا بانتفاء جميع الافراد (فان قيل) فيستند
 يكون عمومها عقليا لا وضعيا (قلنا) الوضع اعم من الشخصى والنوعى وقد ثبت
 من استعمالهم للنكرة المنفية ان الحكم منق عن الكثير الغير المحصور واللفظ
 مستغرق لكل فرد في حكم النفي بمعنى عموم النفي عن الآحاد في المفرد
 وعن الجوع في الجمع وهذا معنى الوضع النوعى لذلك فكون عمومها
 عقليا ضروريا بمعنى ان انتفاء الجنس او فرد مبهم منه لا يمكن الا بانتفاء
 كل فرد لا ينافى ذلك (فان قيل) قد صرحوا بانها لم تستعمل الا فيا وضعت له
 بالوضع الشخصى وهو الجنس او الفرد (قلنا) لا ضرر لان المستعمل فيه نفس
 النكرة والعموم انما استفيد من وقوعها في سياق النفي (فان قيل) اذا افادت
 العموم بالوضع النوعى هلا يكون مجازا فانه ايضا موضوع بالوضع النوعى
 (قلنا) لا لان الوضع النوعى قسمان احدهما ان يكون بثبوت قاعدة دالة
 على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى
 مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له كالحكم بأن كل اسم آخره الف
 اوياء مقنوع ما قبلها ونون مكسورة لفردين من مدلول ما الحق
 بآخره هذه العلامة وكل اسم غير الى نحو رجال ومسلمين ومسلات فهو
 لجمع من سميات ذلك الاسم وكل جمع عرف باللام او الاضافة فهو
 لجمع تلك السميات وكل نكرة وقعت في سياق النفي فهو لنفي جميع الافراد
 الى غير ذلك ومثل هذا من باب الحقيقة بمنزلة الموضوعات الشخصية
 بأعيانها بل أكثر الحقائق من هذا القليل كالثنى المجموع والمشتقات
 والمركبات وثانيتها ان يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ
 معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى
 متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه لا بمعنى انه يفهم منه
 بواسطة هذا التعين بل بمعنى انه يفهم منه بالقرينة حتى لو لم يثبت من
 الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازى لكانت دلالة عليه
 وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها ومثله مجاز تجاوزه المعنى الاصلى
 فلفظ الاسود مثلا في قولنا رأيت الاسود من حيث قصد به الشبحان
 مستعمل في غير ما وضع له ومن حيث قصد به العموم مستعمل فيما وضع له

(حقيقه) نحو لا اضرب رجلا (او حكما) كما اذا وقع في سياق النهي والاستفهام
الانكارى والشرط المثبت فانه وان كان خاصا بصورته مطلقا لكنه
عام بعناه ان قصد المنع نحو ان ضربت رجلا فكذا اذ بعناه لا اضرب
رجلا اما ان قصده الحيل نحو ان قتلت حريبا فلك كذا فخاص والمنفى
بالعكس ٢ نحو ان لم اضرب فاسقا وان لم تقتل مسلما نجوت من القصاص
اعلم انى لم اعد النكرة الموصوفة بصفة عامة من الفاظ العموم لان
القائمين بعمومها لم يشترطوا في العموم الاستغراق صرح به صاحب
التلويح في مباحث الاستثناء (والاعادة) اى عادة النكرة او المعرفة (بالمعرفة)
سواء عرفت باللام والاضافة (تقتضى الاتحاد) بين مدلولي الاول والثاني
لان الظاهر المتبادر حينئذ هو العهد (و) الاعادة (بالنكرة) تقتضى
(التغاير) بين المدلولين لانه الاصل ولا موجب للعهد والاتحاد فحصل
اربع صور اعادة المعرفة معرفة والنكرة معرفة والنكرة نكرة والمعرفة
نكرة والاصل في الاولين الاتحاد وفي الاخرين التغاير (الامانع) كالتغايرت
المعرفتان في قوله تعالى وانزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه
من الكتاب والنكرة والمعرفة في قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه الى قوله تعالى
انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا واتحدت النكرتان في قوله تعالى
وهو الذى في السماء له وفي الارض له واتحدت المعرفة والنكرة في قوله
انما الهكم اله واحد (ومن) فانها موضوعة (لذوات من يعقل وعامة)
لهم غير معتبر في عمومها الانفراد كما في كل ولا الاجتماع كافي جميع (قطعا)
ان كانت شرطية او استفهامية فان معنى من جاءنى فله درهم ان جاءنى زيد
وان جاءنى عمرو وهكذا الى جميع الافراد ومعنى من في الدار زيداء زيد في الدار
ام عمرو الى غير ذلك فعدل في الصورتين الى لفظ من قطعا للتطويل المتعسر
والتفصيل المتعذر (لا) ان كانت (موصولة او موصوفة) فانها حينئذ
لا تكون عامة قطعا اما اذا كانت موصوفة فلانها في المعنى نكرة واما اذا
كانت موصولة فلانها قد تكون للخصوص واردة البعض كافي قوله تعالى
ومنهم من يستمعون اليك ومنهم من ينظر اليك فان المراد في الموضعين بعض
مخصوص من المناققين الا ان الضمير جمع تارة نظرا الى تعددهم معنى
وافرد اخرى نظرا الى اللفظ فجمع الضمير لا يبدل على العموم الاعند من
يكتفى في العموم بانتظام جمع من المسميات (ولذا) اى ولكون من الشرطية

٢ المراد بالعكس مجرد
ان يكون المنفى ههنا
عاما بصورته خاصا
بعناه مع قطع النظر عن
التفصيل السابق فان
كل من الفاسق والمسلم
عام بصورته خاص
بعناه وان كان الشرط
في الاول للعمل
وفي الثاني للتع فان
معنى الاول اضرب
فاسقا البتة ومعنى
الثاني ان قتلت مسلما
اقتص منك (منه)

عامة قطعا (سويا) اى ابويوسف ومحمد (بين من شاء من عبيدى عتقه
 فهو حر ومن شئت من عبيدى عتقه فاعتقه في العموم) حيث قالوا اذا
 شاء العبيد في الصورة الاولى عتقوا عتقوا واذا شاء المخاطب في الصورة
 الثانية عتق الكل عتقوا عملا بعموم من ولم يحملا كلمة في الصورة الثانية
 للتبعض (و) لذا ايضا (راعاه) اى راعى ابوحنيفة رحمه الله تعالى العموم
 في الصورتين (ما) دام (امكن) العموم اما في الاول فلانه قال يعتق
 كل عبد شاء واما في الثانية فلانه قال يعتقهم الا واحدا فهو آخرهم
 ان وقع الاعتاق على الترتيب والا فالخيار الى المولى (لان) من الشرطية
 وان كانت للعموم قطعا الا ان (من) موضوعة (للتبعض) وحقيقة فيه
 لما تقرر في موضعه فلا تكون حقيقة في غيره دفعا للاشتراك ولا ينافي هذا قول
 أئمة العربية ان اصلها ابتداء الغاية اى الدخول على مبدأ المسافة لان المبدأ
 في الحقيقة بعض المذكور فلا يخلو عن التبعض (ففي) سورة (اضافة المشية
 الى العام) يعنى من وهى الصورة الاولى (ترجح العموم) فصرفت كلمة من عن
 معنى التبعض (وجلت على البيان) فيعتق كل من شاء بالضرورة
 (وفي) سورة (اضافة المشية الى) (الخاص) كالمخاطب في من شئت (يعتبر
 الخصوص معه) اى مع العموم فيتناول بعضا عاما وذلك في ان يتناولهم
 الا واحدا واما حل قوله تعالى فاذن لمن شئت منهم وقوله تعالى ترجى من
 تشاء منهم على العموم وان اضيف الى الخاص فلقريظة قوله تعالى
 واستغفر لهم الله وقوله تعالى ذلك ادنى ان تقرر اعينهم فان كلا منهما
 يرجح العموم وكون من للبيان (ونخص) اى تكون من خاصا غير معدود
 من الفاظ العموم (اذا لحقه) لفظ (اولا) قال في السير الكبير اذا قال
 بان دخل هذا الحصن اولاً فله كذا فدخل رجلان معاً يستحق واحد
 منهما شيئاً لان الاول اسم لفرد سابق فاذا وصله بكلمة من وهو تصريح
 بالخصوص يرجح معنى الخصوص فيه فلا يستحق النفل الا واحد دخل
 سابقا على الجماعة (وما يمكن) في انها اذا كانت شرطية او استفهامية
 عام قطعا لان كانت موصولة او موصوفة وفي انها تكون خاصا اذا لحقها
 اولا (لكنه) اى ما (لصفات من يعقل وذات غيرهم) كذا في اصول
 شمس الأئمة وفخر الاسلام وغيرها وفي التلويح هذا قول بعض أئمة
 اللغة والا كثرون على انه يعم العقلاء وغيرهم فان قيل ففي قوله تعالى

فاقروا ما تيسر من القرآن يجب ان يقرأ جميع ما تيسر عملاً بالعموم
 كافي قوله ان كان ما في بطنك غلاماً فانت حرة ﴿قلنا﴾ بناء الامر على التيسر
 دل على ان المراد ما ثبت بصفة الانفراد دون الاجتماع لانه عند الاجتماع ينقلب
 متسعراً (ويتأولان) اى ما ومن (المذكر والمؤنث وان عاد اليهما ضميره) اى
 ضمير المذكر لان ذلك بالنظر الى ظاهر اللفظ للاجتماع فى من دخل دارى
 فهو حر على عتق الجوارى الداخلات (ويستعار احدها للآخر)
 اما استعارة من لما فكقوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه واما العكس
 فكقوله تعالى والسماء وما بناها (والذى يعمهما) اى العقلاء وغيرهم
 (واين وحيث تعميم الامكنة) قال الله اين ما تكونوا يدرككم الموت
 وقال الله تعالى اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ولذا لوقال
 لاسرائئله انت طالق اين شئت اوحيت شئت يقتصر على المجلس لانه
 ليس فى لفظه ما يوجب تعميم الاوقات (ومتى للاوقات) اى تعميمها ولذا
 لوقال انت طالق متى شئت لم يشوق ذلك بالمجلس (وكل شمول الافراد)
 اى للدلالة على شمول الحكم لافراد ما ضيف اليه (او) شمول (الاجزاء)
 قال فى معنى اللبيب كل اسم موضوع لاستغراق افراد المنكر نحو كل نفس
 ذائقة الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم آتية واجزاء المفرد
 المعرف نحو كل زيد حسن فاذا قلت اكلت كل رغيف زيد كانت لعموم الافراد
 واذا اضفت الرغيف الى زيد كانت لعموم اجزاء فرد واحد ومن ههنا
 وجب فى قراءة غير ابى عمرو وابن ذكوان كذلك يطعم الله على كل قلب
 متكبر جبار بترك تنوين قلب تقدير كل بعد قلب ليعم افراد القلوب كاعم
 كل اجزاء القلب (وهى تلى الاسماء) لا الافعال حيث يقال كل رجل
 ونحوه ولا يقال كل يضرب (وتعمها صريحاً) تعم (الافعال ضمناً) اى
 فى ضمن تعميم الاسماء حتى لوقال كل امرأة اتزوجها كذا تطلق كل
 يتزوجها على العموم ولو تزوج امرأة مرارا تطلق فى المرة الاولى دون
 الثانية لانها توجب العموم فيما دخات عليه وهو الاسم لا الفعل (وكما
 بالعكس) فانها تلى الافعال وتعمها صريحاً والاسماء ضمناً حتى لوقال
 كلما تزوجت امرأة فكذا فتزوج امرأة مرارا تطلق فى كل مرة (وتصرف)
 اى كلّة كل (الى الواحد فيما لا يعلم متناه) كقوله لفلان على كل درهم
 يلزمه درهم قال فى الكافى من استأجر داراً كل شهر بدرهم فالعقد صحيح

في شهر واحد فاسد في بقية الشهور لأنه لا يمكن بصحح العقد على جلة
الشهور لجهااتها وعلى ما بين الأدنى والكل لعدم اولوية بعضها فتعين
الأدنى وهذا معنى قولهم ان كلمة كل اذا دخلت على ما لا يعرف ممتناه يراد به
أدناه وانما قال (مما يجري فيه النزاع) كالبيع والاجارة والاقرار ونحو ذلك
احترازاً عن نحو ان يقال كل امرأة تزوجها فهي كذا حيث لا يراد واحدة منهم
بل يشمل الحكم كل واحدة صرح به في الكافي ايضا في أوائل السبع (وتخص)
اي كلمة كل (اذا لحقها) لفظ (اولا) حتى اذا قال كل من دخل هذا الحصن
اولا فله من النفل كذا فدخل عشرة على التعاقب فالنفل للاول خاصة
لان من دخل بعده ليس داخلا اولا لكونه مسبوqa بالغير ومعنى الاول
السابق الغير المسبوق واما استحقاق كل واحد منهم النفل الكامل فيما
اذا قال كل من دخل هذا الحصن اولا فله كذا ودخل عشرة معا فلانه قطع
النظر في كل منهم عن الآخر فصار كل اول بالقياس الى المختلف الذي
يقدر دخوله بعد فتح الحصن بخلاف ما اذا قال من دخل اولا فدخل عشرة
معا حيث لم يكن لهم ولا لواحد منهم شيء كاسبق (وجميع الشمول على) سبيل
(الاجتماع) دون الانفراد حتى لو قال جميع من دخل هذا الحصن اولا فله
كذا فدخل عشرة معا فلهم نفل واحد لان لفظ جميع للاحاطة على سبيل
الاجتماع فالعشرة كشخص واحد سابق بالدخول على سائر الناس ولما ورد
ههنا اشكال وهو ان جميعا لو كان للشمول على سبيل الاجتماع لكان حقيقة
فيه ومجازا في المنفرد فلا يصح جمعهما في ارادة واحدة والحال انهم صرحوا
بأنهم لو دخلوا في الصورة المذكورة فرادى يستحق الاول اجاب عنه بقوله
(وهو) اي لفظ جميع (في) قولنا جميع من دخل هذا الحصن (اولا)
فله من النفل كذا ليس بيجري على حقيقته اعني اشمول على سبيل الاجتماع
حتى يلزم من استحقاق الفرد الاول في الدخول فرادى الجمع بين الحقيقة
والمجاز للقرينة المانعة من ذلك وهو ان الكلام للتشجيع والتعريض
على الدخول اولا بل هو (مستعار) لالمعنى كل من دخل اولا حتى يستحق
كل واحد كال نفل عند الاجتماع لعدم القرينة على ذلك بل هو مستعار
(للسابق) في الدخول وحدا كان اوجاعة فيكون للجماعة نفل واحد
كما للواحد عملا بعموم المجاز قيل لو حلوا الكلام على حقيقته وجعلوا
استحقاق المنفرد كال النفل بدلالة النص لكني ورد بأن المفهوم بدلالة

النص ينبغي ان لا يبطل حقيقة المنطوق وههنا يبطل الانفراد حقيقة الجمع (اللفظ الوارد بعد سؤال او حادثة ان يكن مستقلا) وهو ما لا يكون كلاما مفيدا بدون اعتبار السؤال او الحادثة مثل نعم فأنها مقررة لما سبق من كلام موجب او منفي استفهما او خبرا وبلى فأنها مختصة بالايجاب النفي السابق استفهما او خبرا فعلى هذا لا يصح بلى في جواب اكان لى عليك كذا ولا يكون نعم في جواب اليس لى عليك كذا اقرارا الا ان المعتاد المعتبر في احكام الشرع هو العرف حتى يقام كل منهما مقام الآخر فيكون اقرارا في جواب الايجاب والنفي استفهما او خبرا (او كان) مستقلا لكن كان (جوابا قطعيا) نحو سهى فسجد وزنى ماعر فرجم فان السجدة انا هي للسهر والرجم انا هو للزنا قطعيا (او) كان جوابا (ظاهر افجواب) نحو ان تعديت فكذا في جواب تعال تقدمعى ونحو ان اغتسلت فكذا بعد ما قيل تغتسل الليلة من الجنابة فلا يحنث في الاول بالتغدى لامعه ولا في الثانى بالاغتسال لافيها او فيها لامنها الا عند زفر فانه عمه عملا بعموم اللفظ ﴿ قلنا ﴾ خصصته دلالة الحال عرفا كما ينصرف الشراء بالدرهم الى تقديله البلد (وان كان الظاهر الابتداء فابتداء) لا جواب وذلك بأن يشمل على الزائد على قدر الجواب كقوله عليه الصلاة والسلام لما سئل عن ببر بضاعة خلق الماء طهورا لا ينجسه الا ما غير طعمه اولونه اوريجحه وقوله عليه الصلاة والسلام حين رأى شاة ميمونة ايماءا باب دبح فقد طهر وقوله ان تعديت اليوم فكذا في جواب تعالى تغد معى فانه يجعل مبتدأ حتى يحنث بالتغدى في ذلك اليوم مطلقا وانما جل على الابتداء اعتبارا للزيادة الملقوطة الظاهرة والفاء للحال المبطنة الخفية وفى حله على الجواب الامر بالعكس ولا يحنث ان العمل بالحال دون العمل بالمقال وهذا معنى ما قال مشايخنا ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فان التمسك انما هو باللفظ وهو عام وخصوص السبب لا ينافى عموم اللفظ ولا يقتضى اقتصاره عليه ولانه قد اشتهر من الصحابة ومن بعدهم التمسك بالعمومات الواردة في حوادث واسباب خاصة من غير قصر لها على تلك الاسباب فيكون اجاعا على ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب (وان قال) المتكلم فيما يكون الظاهر الابتداء (عنيت الجواب صدق ديانة) لانه نوى ما يحتمل اللفظ (لا قضاء) لانه خلاف الظاهر مع ان فيه تخفيفا عليه (حكاية

الفعل المثبت لاتعم لا خلاف في ان الفعل المنفي اذا حكى يعم لانه نكرة
 في سياق النفي واما الفعل المثبت فالصحيح ان حكايته لاتعم الا زمان
 والاقسام كصلى النبي عليه السلام في الكعبة للفرض والنفل ولا جهات وضع اللفظ
 كصلى بعد غيبة الشفق للاجر والابيض الاعند من يقول بعموم المشترك
 ولا جهات وقوع الفعل نحو كان يجمع بين الظهر والعصر لجمعها في وقت
 الاولى والثانية (لانه) اى الفعل (نكرة في) سياق (الاثبات) فلا يعم
 (بل) يقع ذلك الفعل على صفة معينة فيكون (في معنى) اللفظ (المشترك)
 فيتأمل في وجوهه (فان ترجع البعض) من تلك الوجوه (فذاك والا)
 اى وان لم يترجح بل ثبت التساوى بينهما (فالبعض) من تلك الوجوه ثابت
 (بفعله و) البعض (الباقى) ثابت (بالقياس عليه) اى على البعض الثابت
 بفعله نظيره صلى النبي عليه الصلاة والسلام في الكعبة فقال الشافعي
 لا يعم فيعمل على النفل لا للفرض احتياطا اذ يلزم استدبار بعض الكعبة
 ﴿قلنا﴾ الفرض يشارك النفل ويساويه في امر الاستقبال والاستدبار فاذا
 جاز فيه استدبار البعض جاز في الفرض ايضا قياسا عليه قوله (بخلاف
 الحكاية) مرتبط بقوله حكاية الفعل المثبت لاتعم يعنى ان تلك الحكاية لاتعم
 بخلاف حكاية الفعل (بلفظ ظاهره العموم) نحو نهى عن بيع الثمر وقضى
 بالشفعة للجار فانه يحمل على غرر وكل جار خلافا للاكثرين (لان
 العدل) الذى لا يظن به الكذب لكونه صحابيا (العارف) بوضع اللفظ
 وجهة دلالة على المعنى المراد (لا ينقله) اى الفعل (عاما) اى بلفظ ظاهره
 لعموم (الابعد عامه بعمومه) ﴿فان قيل﴾ يحتمل انه كان خاصا وظن الراوى
 العموما فتحكاه كذلك ﴿قلنا﴾ الظاهر لا يترك بمجرد احتمال خلافه والا
 فلا يصح به الاستدلال لانه لا يخلو عن الاحتمال * واعلم ان بين هذه المسئلة
 وبين المسئلة الاولى فرقا ظاهرا وهو انها فيما ليس في ظاهر اللفظ دليل
 العموم كلام الاستسراق ونحوه بخلاف هذه المسئلة ~~الجمع المذكور~~
 بعلامة الذكور ~~نحو المسلمين~~ وفعلا (يختص بهم) اى بالذكور (الاعند
 الاختلاط) بالاناث فانهم اذا اختلطوا بالاناث يتناول لفظ الجمع المقارن
 بعلامة الذكور الذكور اصالة والاناث تبعاطريق الحقيقة عرفا ما اولا
 فغلبة الاستعمال كما دخلت في ادخلوا الباب سجدا نساء بنى اسرائيل
 في اهبطوا حواء مع آدم عليهما السلام وابليس ﴿فان قيل﴾ صحة الاطلاق

لا تستدعى كونه حقيقة ﴿قلنا﴾ الاصل في الاستعمال هو الحقيقة ﴿لا يقال﴾ حقيقة في الرجال خاصة اجاءا والمجاز اولى من الاشتراك ﴿لانا نقول﴾ ان اريد كونه حقيقة لغة او عرفا عند الافراد فسلم ولكن الكلام ليس فيه وان اريد عرفا عند الاختلاط فمنوع واما ثانيا فلشاركتهم اياهم في نحو احكام الصوم والصلاة وغيرها وان وردت بالصيغ المتنازع فيها ﴿فان قيل﴾ يدخلن بدليل خارجي ولذا لم يدخلن في الجهاد والجمعة ونحوهما ﴿قلنا﴾ الاصل عدمه بل الاستثناء فيما لا يشاركنهم يحتاج اليه. وذا ادل دليل على تناول لولاه (و) الجمع المذكور (بعلامة الاناث) نحو المسلمات وفعلن (يختص بهن) ولا يتناول المذكور اصلا اذ لا وجه للتبعية ههنا (ففي) قول المستأمن (آمنوني على بني وله الفريقان) اى البنون والبنات (يتناولهما) اى الفريقين (الامان) لتناول اللفظ اياها معا (لا في بناتي) اى لا يتناولهما الامان في قوله آمنوني على بناتي اذ لا وجه للتبعية كما مر. علما فرغ من مباحث العام شرع في مباحث المشترك فقال ﴿واما المشترك﴾ اى المشترك فيه لان المفهومات مشتركة واللفظ مشترك فيه فحذف لفظ فيه لكثرة الاستعمال ويجوز ان يكون موضوعا اصطلاحيا لما اشترك فيه المعاني (فا) اى لفظ (وضع) اى عين للدلالة على معنى بنفسه (وضعا كثيرا) المراد به ما يقال الواحد فيشمل الوضعين ايضا (لمعنيين فصاعدا) فخرج المفرد عاما كان او خاصا وهو ظاهر والمجاز اذ لا وضع فيه بهذا المعنى (بلا تقل) من معنى الى الآخر سواء كان بينهما مناسبة او لا فخرج المنقول فانطبق الحد على المحدود (وحكمه التوقف) للتأمل (ليترجح) المعنى (المراد) من بين المعاني حتى لو لم يترجح بأن انسد باب ترجيحه يكون المشترك بجلا لا ينال المراد به الا ببيان من الجمل كاسيأتى ولما كان ههنا مظنة ان يقال لم لا يجوز ان يحمل على كل واحد من المعنيين او المعاني من غير توقف وتأمل فيما يحصل به ترجيح احدهما اورد عقيب ذلك مسألة امتناع استعمال المشترك في معنيتين فصاعدا فقال (ولا عموم له) خلافا لبعض الشافعية وتحريم محل النزاع انه هل يجوز ان يراد بالمشترك في استعمال واحد كل واحد من معنيتين او معانيه بأن تتعلق النسبة بكل واحد منهما لا بالمجموع من حيث هو مجموع اذا امكن اجتماعهما كأنعم على مولاك وان كان متضادين نحو رأيت الجون اى الاسود والابيض واقراءت

هند اى طهرت وحاضت بخلاف ثلاثة قروء وافعل فى الامر والتهديد
 والنذب والاباحة قليل يجوز وقيل لايجوز ثم اختلف القائلون بالجواز
 قليل حقيقة مطلقا وقيل مجاز وعن الشافعى انه ظاهر فى المعنيين يجب
 الجمل عليهما عند التجرد عن القرائن ولا يحمل على احدهما خاصة
 الابقرينة وهذا معنى عموم المشترك فالعام عنده قسمان قسم متفق الحقيقة
 وقسم مختلفها واختلف القائلون بعدم الجواز قليل لا يمكن للدليل
 القائم على امتناعه وقيل يصح لكنه ليس من اللغة ثم اختلفوا فى الجمع
 مثل العيون فذهب الاكثرون الى ان الخلاف فيه مبنى على الخلاف
 فى المفرد فان جاز جاز والا فلا وقيل يجوز فيه وان لم يحز فى المفرد
 والمختار انه لا يستعمل فى اكثر من معنى واحد لافى المفرد ولا فى الجمع
 لاحقيقة ولا محازا اما حقيقة فلائن الوضع لكل واحد منهما بالاستقلال
 يقتضى انفراد المعنى وعدم اجتماعه مع غيره فان جاز ارادتهما معا وضعا
 يلزم ان يكون كل منهما مرادا وغير مراد وهو محال واما مجازا فلان استعماله
 فى كل من المعنيين بطرق المجاز اما بان يكون بين المعنيين علاقة فيراد
 احدهما على انه نفس الموضوع له والآخر على انه يناسب الموضوع له
 لعلاقة بينهما وهذا جمع بين الحقيقة والمجاز واما باستعماله فى كل منهما
 على انه معنى مجازى بالاستقلال ويسمى ان استعمال اللفظ فى معنيين مجازيين
 باطل بالاتفاق  واما الجمع المنكر فوضع وضعا واحدا  خرج
 به المشترك (لكثير غير محصور) خرج به الخاص (بلاشمول) خرج به
 العام (وحكمه ان يتناول الثلاثة واكثر) سواء كان جمع القلة او الكثرة لانها
 اقل الجمع مطلقا عرفا كما سبق تحقيقه (لا الادنى) من الثلاثة لانه غير ما وضع له
 اصلا (حتى لو حلف لا يتزوج نساء لا يحنث بواحدة وثنتين) اذلا شملهما
 لفظ الجمع * لما فرغ من اقسام التقسيم الاول شرع فى اقسام التقسيم الثانى
 فقال  واما الظاهر فما عرف مراده  ولم يقل يظهر لثلاثتهم
 تعريف الشئ بنفسه وان كان المقصود به المعنى اللغوى ولم يقل ما وضع
 لان الموضوع فوق الظهور (بسماع صيغته) اى بمجرد سماعها سواء كان
 مسوقا له او لا كما ان المعترف فى النص كونه مسوقا للمراد سواء احتمل التخصيص
 او التأويل او لا وفى المفسر عدم احتمال التخصيص والتأويل سواء
 احتمل النسخ او لا وفى المحكم عدم احتمال شئ من ذلك فعلى هذا تكون

الاقسام متداخلة بحسب الوجود متميزة بحسب المفهوم واعتبار الحيثية
 هذا على رأى المتقدمين واما على رأى المتأخرين فالمشهور بينهم انها
 اقسام متباينة وانه يشترط في الظاهر عدم كونه مسوقا للمعنى الذى يجعل
 ظاهرا فيه وفي النص السوق مع احتمال التأويل والتخصيص وفي المفسر
 عدم احتمالهما مع وجود احتمال النسخ وفي المحكم عدمه ايضا (وحكمه
 وجوب العمل بما عرف) ولا خلاف فيه وانما الخلاف في ايجابه العلم
 ايضا فعند البعض لا يوجب مع وجوب اعتقاد ان مراد الله تعالى منه
 حق لان الاحتمال وان كان بعيدا قاطع لليقين ﴿ قلنا ﴾ لا عبرة باحتمال لا ينشأ
 عن الدليل كافي العلوم العادية ولذا قلنا (يقينا) قيل والحق ان كلا
 من الظاهر والنص قد يفيد القطع وهو الاصل وقد يفيد الظن وهو ما
 اذا كان احتمال غير المراد مما يعضده دليل ﴿ اقول ﴾ ان اراد الرد على الفريقين
 بان الصواب هو التفصيل كما هو المتبادر من قوله والحق فليس بحق لان
 من يقول بافادة القطع انما يقول بانهما من حيث هما يفيد انه كافي الخاص
 والعالم لا مطلقا وكذا من يقول بعدمها وان اراد بيان الواقع فلا مشاحة
 لكنهما بعيدة كالا يخفى (مع احتمال التأويل) ان كان خاصا (والتخصيص)
 ان كان عاما والا فلا يكون شئ من الخاص ظاهرا (و) مع احتمال
 (النسخ) ايضا سواء كان خاصا او عاما ﴿ واما النص فاذا زاد ظهورا ﴾
 اى ظهوره والمراد ظهور المراد به (على) ظهور (الظاهر) متعلق
 بقوله ازداد (بمعنى) اى ازدياده بسبب امر (من) جهة (المتكلم) قيل
 هو سوق الكلام له لان السوق له اجل من غيره ولهذا رجحت العبارة
 على الاشارة وفي الكشف انه ليس بشئ لعدم الفرق في الظهور بين
 وانكحوا الايى وفانكحوا ما طاب لكم نعم يفيد قوة للسوق له هى علة
 الترجيع عند التعارض بل هو ضم قرينة نطقية سياقية نحو مثنى وثلاث
 ورباع اوسباقية نحو انما البيع مثل الربوا تدل على معنى زائد على
 مفهوم الظاهر هو المقصود الاصلى بالسوق كيان العدد في الاول لان محط
 الفائدة هو القيد الزائد والفرقة في الثاني لكونه جواب قول الكفار انما
 البيع مثل الربوا * ورد اولا بان قرينة السوق تمنع احتمال غير السوق له
 فيزداد به السوق له وضوحا وثانيا ان القرينة لا تختص بالنقية ولعلها
 حاوية (خاصا كان) ذلك النص (او عاما) قال شمس الأئمة زعم بعض

الفقهاء ان اسم النص لا يتناول الا الخاص وليس كذلك فان اشتقاق
 هذه الكلمة من قولك نصت الدابة اذا جلتها على سير فوق السير
 المعتاد منها بسبب باشرته فعرفنا ان النص ما يزداد وضوحا بمعنى من المتكلم
 يظهر ذلك عند المقابلة بالظاهر عاما كان او خاصا (غير مختص بالسبب)
 قال شمس الأئمة رحمه الله تعالى قال بعضهم النص يكون مختصا بالسبب الذي
 كان السياق له فلا يثبت به ما هو موجب الظاهر وليس كذلك عندنا
 فان العبرة بعموم الخطاب لا بخصوص اسباب فيكون النص ظاهرا
 بصيغة الخطاب نصا باعتبار القرينة التي كان السياق لاجلها كقوله
 تعالى احل الله البيع وحرم الربوا هذا مثال للظاهر والنص فانه ظاهر
 في الاطلاق ونص في الفرق بين البيع والربوا بالحل والحرم لان السوق
 كان لاجله فانها نزلت ردا على الكفرة في دعويهم المساواة بين البيع
 والربوا كما قال الله تعالى ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربوا (وحكمه
 وجوب العمل بما وضع يقينا مع الاحتمال السابق) يعني احتمال التأويل
 والتخصيص والنسخ احتمالا غير نائي عن الدليل وقد عرفت انه لا ينافي
 القطع واليقين (وقد يطلق) النص (على مطلق اللفظ) لاشتمال المقال
 على زيادة ايضاح بالنسبة الى الحال (و) يطلق (على لفظ القرآن والحديث)
 لان اكثرهما نصوص فيتمثل ان يكون من قبيل المطلق في مقابلة الاجماع
 والقياس وهذا اقرب  واما المفسر فما ازداد وضوحا على النص بيان
 التفسير او التقرير  فان ما به ازداد المفسر وضوحا على النص اما ان يكون
 مسيبا عن معنى في الكلام او في المتكلم * والاول بيان التفسير بان كان اللفظ
 مجملا فلحقه بيان قطعي الدلالة او الثبوت فانسديه باب التأويل اذ
 لو لم يكن قطعي الدلالة او الثبوت لاتفتح باب التأويل فان الجمل
 لا يقبله ما لم يبين بغير القاطع * والثاني بيان التقرير اما بان يكون عاما فلحقه
 ما انسديه باب التخصيص او خاصا فلحقه ما انسديه باب التأويل وسيبيه
 ارادة المتكلم لان الكلام ظاهر في معناه لكن يحتمل ا يراد به غير
 ظاهره فلحق البيان به يقطع ذلك الاحتمال (بحيث لا يحتمل) متعلق
 بقوله ازداد (الا النسخ) دون التأويل والتخصيص الاول (نحو) قوله
 تعالى (ان الانسان خلق هلوعا) الآية حيث بين بقوله اذا مسه الشر
 جزوعا واذا مسه الخير منوعا ونحو الصلاة والزكاة وامثالهما (و) الاول

من الثاني نحو قوله تعالى (فسجد الملائكة كلهم اجمعون) فان الملائكة
 جمع تام يحتمل التخصيص فيذكر الكل انسداد باب التخصيص وذكر الكل
 يحتمل التفرق فقطع بقوله اجمعون فصار مفسرا (و) الثاني من الثاني نحو
 (طلق نفسك واحدة) فان طلق خاص يحتمل التأويل بالثلاث فيذكر الواحدة
 انسدادات التأويل (وحكمه وجوب العمل به) وجوب (الاعتقاد) بموجبه
 (مع احتماله) يعني النسخ ~~و~~ واما المحكم فما ازداد قوة على المفسر بخلوه
 عن احتمال النسخ ~~و~~ مأخوذ من احكام البناء وقيل ما ازداد وضوحا
 عليه والمختار هو الاول لان منع النسخ لا يفيد الموضوع (وحكمه وجوب
 العمل به) وجوب (الاعتقاد) بموجبه (بلا احتمال) شيء من التأييل
 والتخصيص والنسخ (وهو) اى المحكم (اما لعينه ان انقطع احتماله)
 اى احتمال النسخ (بما يدل على الدوام) والتأييد كقوله تعالى ولان تنكحوا
 ازواجه من بعده ابدا وقوله عليه الصلاة والسلام الجهاد ماض
 الى يوم القيامة (او بحسب محل الكلام) بان يكون معنى الكلام فى نفسه
 بما لا يحتمل التبديل عقلا كآيات الدالة على صفات الصانع تعالى وتقدس
 ومنه الاخبار المحضة الصادرة من الشارع (و) اما (لغيره ان انقطع)
 احتماله النسخ (بمضى زمان الوحي) فعلى هذا كل من النص والظاهر
 والمفسر محكم بعد الرسول عليه الصلاة والسلام (وقطعية كل)
 من الامور المذكورة (متفاوتة) بحسب تفاوت احتمال خلاف المراد فكلما
 كان الاحتمال ابعد كانت القطعية اقوى واشد (فيسقط الادنى) فى القطعية
 (بالاعلى) فيها فالظاهر يسقط بالنص والنص بالمفسر والمفسر بالمحكم
 (عند التعارض) متعلق يسقط مثال تعارض الظاهر مع النص
 من الكتاب قوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين
 نص فى ان مدة الرضاغ حولان وقوله تعالى وحله وفصاله ثلثون شهرا
 ظاهر فى ان مدته حولان ونصف لانها سيقى لثمة الوالدة على الولد
 فترجحت الاولى ومن السنة قوله عليه الصلاة والسلام للعربيين اشربوا
 من ابوالها والباها ظاهرى فى احلال شرب ابوال لابل لان سقوه لبيان
 الشفاء وقوله عليه الصلاة والسلام استنز هوا عن البول فى وجوب
 الاحتراز فهذا راجح ولذا لم يجوز الامام شربه ولو للتداوى ومثال
 تعارض النص مع المفسر قوله عليه الصلاة والسلام المستحاضة

تنوذاً لكل صلاة نص يحتمل التأويل باستعارة اللام للتوقيت وقوله عليه الصلاة والسلام المستحاضة تنوذاً لوقت كل صلاة مفسر فيه فرج عليه ومثال تعارض المفسر مع المحكم قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم فان ذوى عدل مسوق لمقبولية الشهادة لانها فائدة العدالة ووجوب قبولها منهما بالاجماع فهو نص فيها ومفسر لا يحتمل غير قبول شهادة العدول لان الاشهاد انما يكون للقبول عند الاداء وقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً المقتضى لعدم القبول من المحدود في القذف وان تاب وعدل محكم في رده اذ لا يحتمل النسخ للتأيد فرجج **﴿واعترض﴾** باننا لانسلم ان الاولى مفسر كيف والامر يحتمل اليجاب والندب وقد خص منه الاعمى والعبد ولا نسلم ان الاشهاد انما يكون للقبول لفعله لا لتحمل فقط كشهادة العيمان والمحدودين في القذف في النكاح **﴿واجيب﴾** بان المستشهد به للمفسر ذوى عدل لا غير واحتمال المجاز الذى في الامر والتخصيص الذى في مجرور منكم لا ينافيه والعدالة تقصد للقبول لا للتحمل وهذا لان كون الكلام مفسراً لا يكاد يوجد لاسمياً في كلام الشارع لانه ان كان خبراً فتحكم وان كان انشاء فلكل نوع منه محتملات مجازية وكذا كونه محكما كالنهي في لا تقبلوا فالتحقيق يقتضى ان يكون التمثيل لهما بقيد من الكلام لا بمجموعه كالمفعول في اقبلوا المشركين كافة والا فاحتمال ان يراد بالقتل الضرب الشديد مجازاً واحتمال الامر للمعانى المجازية باق فكيف يكون مفسراً (اذانسوا) اى الادنى والاعلى وهو قيد لقوله فيسقط (رتبة) بان يكون متواترين او مشهورين او خبري واحد فلا يرجح نص خبر الواحد على ظاهر الكتاب كما في قوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره * فانه ظاهر في انها ناكحة نص في ثبوت الحرمة الغليظة وقوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح الا بولي وان كان نصاً في اشتراط الولي المنافي لكونها ناكحة لا يقوى على معارضة ذلك الظاهر وعلى هذا ففس **﴿واما الخفي﴾** لما فرغ عن اقسام الظهور شرع في اقسام الخفاء ولما كانت هذه الاقسام متباينة بالاخلاف عرف كلا منهما بحيث لا يتناول الآخر فقال (فما خفي مراده بعارض غير الصيغة) **﴿فان قيل﴾** ينبغي ان يكون الخفي ما خفي المراد منه بنفس الصيغة حتى يصح مقابله للظاهر الذى ظهر المراد منه بنفسها **﴿قلنا﴾** الخفاء بنفسها فوق الخفاء بعارض فلو كان الخفي

ما يكون خفاؤه بنفس اللفظ لم يكن في اول مراتب اخفاء فلم يكن مقابلا للظاهر (كالسارق) فان لفظ السارق خفي (في حق) الطرار والنباش) لاختصاصهما باسميهما (وحكمه اعتقاد حقيقة المراد) من اللفظ الخفي (ثم النظر في ان اخفاءه) اي اخفاء اللفظ فيما خفي فيه (لمزية) لما خفي فيه على ماهو ظاهر فيه في المعنى الذي يتعلق به الحكم (فيشمله) اللفظ ويثبت في حقه الحكم كالطرار فانه سارق كامل يأخذ مع حضور المالك ويقتضه فله مزية على السارق من اليتم في معنى السرقة وهو الاخذ على سبيل الخفية فيقطع (او نقصان) لما خفي فيه عما هو الظاهر فيه في ذلك المعنى (فلا يشمله) اللفظ ولا يثبت الحكم في حقه كالنباش فانه ناقص عن السارق في معنى السرقة لعدم المحافظة بالموتى فلا يقطع ~~حقوقه~~ واما المشكل فاما خفي مراده بحيث لا يدرك ~~ذلك~~ المراد (الا بالتأمل) والنظر يسمى به لدخوله في اشكاله وامثاله وهو قسمان لان ذلك اخفاء (اماغموض في المعنى) المراد ودقة فيه نحو وان كنتم جنبا فاطهروا فان غسل ظاهر البدن واجب وغسل باطنه ساقط فوق الاشكال في القم فانه باطن من وجهه حتى لا يفسد الصوم بابتلاع الريق وظاهر من وجهه حتى لا يفسد بدخول شيء في القم فاعتبرنا بالوجهين فالحق بالظاهر في الطهارة الكبرى حتى وجب غسله في الجنابة وبالباطن في الطهارة الصغرى فلا يجب غسله في الحدث الاصغر وهذا اول من العكس لان قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا بالتشديد يدل على المبالغة لا قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم (فان قيل) معنى التظهر معلوم لغة وشرعا لكنه مشتبه في حق داخل القم والاتف كالسارق فيكون خفيا ~~قلنا~~ لانسلم انه معلوم فانه عبارة عن غسل جميع ظاهر البدن وفيه غوض لا يعلم قبل الطلب والتأمل انه هو البشرة والشعر مع داخل القم والاتف او بدونه هذا والاحسن ان يجعل منشأ الاشكال المبالغة المستفادة من الاظهر فانه محتمل ان تكون من جهة الكيفية بان يجب الدلك كاذهاب اليه ماله وان تكون من جهة الكمية بان يجب غسل ماهو ظاهر من وجهه فبعد ما نظر في المحامل وتوهم ظهر ان المراد هو الثاني فاذا وضع الاشكال اندفع الاشكال (او) ذلك الخفاء (لاستعارة بديعة) لا يطلع على مرادها الا بعد دقة نحو قوارير من فضة اي تكونت منها وهي مع بياض الفضة وحسنها في صفاء القوارير

وشقيها فاستعيرت القوارير لما يشبهها في الصفاء والشفيف استعارة
الاسد للشجاع ثم جعلت من الفضة معانها لانكون الامن الزجاج فجاءت
استعارة غريبة بديعة (وحكمه اعتقاد حقية المراد ثم الطلب) اى النظر
في محامله (ثم التأمل) اى التكلف في الفكر (ليظهر المراد) الداخلى فى اشكاله
وامثاله **﴿** واما المجمل فاخفى مراده بحيث لا يدرك الا ببيان يرجى **﴿**
كن اغترب عن وطنه بحيث انقطع اثره ولهذا سمي مجملا لان الاجال فى اللغة
الابهام وقوله يرجى احتراز عن المتشابه فان بيانه لا يرجى **﴿** فان قيل **﴿** اذا نزلت
آية لا يعلم معناها بالتأمل لا يمكن ان يعلم ان بيانها هل يرد فى حكم بكونها
مجملا او لا يرد فلا يرجى فى حكم بكونها متشابه **﴿** اجيب **﴿** عنه بانه لا بد ان ينظر
فيها انها هل تتعلق بكيفية العمل ام لا فان كانت من الاول يرجى بيانها
قطعا لان العمل بدون البيان محال والافلا (وهو) اى المجمل انواع
ثلاثة لانه (اما ان لا يفهم معناه لغة) وسببه غرابة اللفظ كالهلوع مثلا
(او) فهم ذلك المعنى لكنه (لم يزد) بل اريد معنى آخر وسببه ابهام المتكلم
كالربوا والصلاة والزكاة (او) ذلك المعنى اللغوى (متعدد) والمراد
واحد منها (و) لم يمكن تعيينه اذ (لا ترجع) كاحدهما على الآخر كما فى المشترك
وسببه اما تعدد الوضع او الغفلة عن الوضع الاول ان كان الواضع غيره تعالى
(وحكمه اعتقاد حقية المراد والتوقف الى بيان المجمل) ما اراد بالمجمل
(ثم الطلب ثم التأمل ان احتاج) المجمل اليهما بعد البيان حتى اذا لحقه من
اول الامر بيان شاف لا يحتاج اليهما (وهو) اى بيان المجمل (تفسير
ان شق) وافاد القطع بحيث لا يبقى بعده شبهة ولا احتمال كتفسير الصلاة
والزكاة (وتأويل ان افاد الظن) بالمراد كيان مقدار مسع الرأس
بحديث المسح على الناصية فان الكتاب مجمل عندنا فى حق المقدار وقد
لحقه بيان يفيد الظن فكان مأولا ولهذا لا يكفر جاحده هذا الحكم وان سمي
فرضا بواسطة استناده الى الكتاب (والا) اى وان لم يفد البيان الظن
ايضا (فالاجال ينقلب الى الاشكال) فان البيان اذا لم يفد الظن بالمراد يحتاج اولا
الى الطلب والنظر فى المحتملات ثم الى التأمل فى استخراج المراد منها فيكون
مشكلا ثم اذا استخراج يكون مأولا كالربوا فانه محلى باللام فيستغرق
جميع انواعه والنبي عليه الصلاة والسلام قديين الحكم فى الاشياء الستة
من غير حصر بالاجاع فيق مشكلا فيما وراء الستة ثم للاستخراج المراد وحكم

بأن علته هي القدر والجنس صار مأولا **﴿﴾** وأما المتشابه فأنقطع رجاء معرفة مراده **﴿﴾** أي للامة اما النبي عليه الصلاة والسلام فربما يعلمه بأعلام الله تعالى كذا قيل (وهو) نوعان الاول (متشابه اللفظ ان لم يفهم منه شيء كقطعات اوائل السور) نحوطه ويس سميت بالمقطعات لانها اسماء حروف يجب ان يقطع كل منها عن الآخر في التكلم وتسميتها حروفا باعتبار مدلولاتها الاصلية اولان الحرف قد يطلق على الكلمة وقيل انها ليست من المتشابه بل تكلم بالرمز لتأويل بعض السلف اياها من غير انكار من الباقيين والاكثرين على الاول (و) الثاني متشابه (المفهوم ان احتمال ارادته) أي ارادة ذلك المفهوم (كلاستواء) المفهوم من قوله تعالى الرحمن على العرش استوى (واليد) المفهوم من قوله تعالى يدالله فوق ايديهم (وحكمه اعتقاد حقية المراد والامتناع عن التأويل) هذا طريق السلف ومذهب عامة اهل السنة من مشايخ سمرقند واختاره الامامان فخر الاسلام وشمس الائمة ومن تبعهما حتى حكموا بان السؤال عنه بدعة **﴿﴾** فان قيل **﴿﴾** فلي هذا لوجه لعمده من اقسام النظم من حيث يعرف به الحكم الشرعي اذ لا يعرف به حينئذ حكم اصلا **﴿﴾** اجيب **﴿﴾** بان هذا القسم انما ذكر في المتن استطرادا من ضرورة انجرار التقسيم اليه فلا يلزم افادته الحكم وقد يجاب باننا لانسلم ان معرفة الحكم متوقفة على معرفة المعنى بل يثبت به معرفة ان الله تعالى صفة يعبر عنها باليد والوجه والعين مثلا **﴿﴾** اقول **﴿﴾** هذا على تقدير صحته لا يتناول بعض انواع المتشابه فليتأمل (بناء على لزوم الوقف على الاله) الدال على ان تأويل المتشابه لا يعلمه غير الله تعالى ورجحت هذه القراءة على قراءة الوقف على والراسخون في العلم الدالة على انهم ايضا يعلمون تأويل المتشابه بوجوه* الاول قراءة ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ان تأويله الاعتدال لله والراسخون في العلم برفع الراسخون* الثاني انها توجب تخصيص المعطوف بالخال لان قوله يقولون حال من الراسخون فحسب وذلك غير جائز* الثالث ان الله تعالى ذم من اتبع المتشابه ابتغاء التأويل ومدح الراسخون بقولهم كل من عند ربنا ويقولهم ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا أي لا تجعلنا كالذين في قلوبهم زيغ فيتبعون المتشابه* الرابع انه اليق بالنظم لانه لما ذكر ان من القرآن متشابهها جعل الناظرين فيه فريقين الزايفين عن الطريق والراسخين في العلم فجعل اتباع المتشابه حظ الزايفين

بقوله تعالى فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة
 وابتغاء تأويله وجعل اعتقاد الحقيقة مع العجز عن الإدراك حظ الراسخين
 بقوله تعالى والراسخون في العلم يقولون آمنا به أي صدقنا بحقيقته سواء
 علمناه أو لم نعلمه هو من عند الله * الخامس أنها توجب أن يكون يقولون كلاما
 مبتدأ موضحا لحال الراسخين بحذف المبتدأ أي هم يقولون والحذف خلاف
 الأصل * وإيجاب عن الأول أما إجمالا فإياه منقوض بالرسول عليه الصلاة
 والسلام فإنه يعلم التشابه عندكم صرح به الإمام فخر الإسلام في باب تقسيم
 السنة في حق النبي عليه الصلاة والسلام وأما تفصيلا فبان قراءة ابن مسعود
 رضي الله تعالى عنه لا تدل على وجوب الوقف على الله لجواز أن
 يكون رفع الراسخين من قبيل الميل مع المعنى كافي قوله الشاعر
 ومن جوده الفياض للناس لم يدع * من المال الاستمساك أو مجلف
 على أن قراءة الآحاد لا تعارض الدلائل القطعية ولو سلم ذلك لكن
 معناه أنه لا يعلمه أحد سوى الله تعالى بنفسه لا أنه لا يعلمه
 أحد أصلا لجواز أن يعلمه بالهام الحق كما في الغيب فإن الله تعالى
 قد خصه بعلمه تعالى مع الأنبياء وأن الأولياء يعلمونه بالهامه وعلى
 أن الوقف لا ينافي العطف اذ القراء اطبقوا على أن الوقف بين التابع
 والمتبوع جائز **﴿أقول﴾** لا ضرر فيما ذكرنا إجمالا وتفصيلا أما الأول فلأن كلام
 فخر الإسلام ثم اتعاهو على رأي المتأخرين بدليل ما قال في أول كتابه
 وعندنا لاحظ للراسخين في العلم من التشابه بالاتسليم على اعتقاد
 حقيقة المراد عند الله تعالى وأن الوقف على قوله لا الله واجب * وأما الثاني
 فلأن جل الرفع على الميل مع المعنى ميل عن سواء السبيل لأنه خلاف
 الظاهر ولا ضرورة تدعو إليه مع وجود قراءة لزوم الوقف ودعوى
 قطعية تلك الأدلة غير مسلمة عند الخصم لأنها شبه في زعمه لأدلائل
 وجعل معناه على أنه لا يعلمه أحد سوى الله تعالى بنفسه تقييد للمطلق
 بلا قرينة بخلاف الغيب فإن الاستثناء في قوله تعالى إيمان الآمن ارتضى
 من رسول يدل على التقييد والوقف وإن لم يناف العطف فلزومه ينافيه
 والكلام في لزومه لآيه * وعن الثاني أن ذلك التخصيص جائز حيث لا لبس
 مثل قوله تعالى ووهبنا له اسمحق ويعقوب نافلة * وعن الثالث أنه تعالى
 ما ذمهم مطلقا الذين اتبعوا التشابه ابتغاء التأويل الفاسد الذي
 يستلذه هواهم ويميل إليه طبعهم كالمجسمه مثلا **﴿أقول﴾** الذي يفهم

من ظاهر النظم انه تعالى ذم من اتبع المتشابه ابتداء التأويل مطلقا
 كاذم من اتبعه ابتداء الفتنة بأن يجريه على الظاهر من غير تأويل ويؤيده
 ما روى عن عائشة رضى الله تعالى عنها انها قالت تلا رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم هذه الآية فقال اذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه من دفاولئك
 الذين سماهم الله فاحذروهم امر بالحذر من غير فصل بين متابع ومتابع
 فيتناول الجميع وروى عنها ايضا ان النبي عليه الصلاة والسلام لم يفسر
 من القرآن الآيات علمهن جبرائيل عليه السلام فمن قال انا فسر الجميع
 فقد تكلف فيه ما لم يتكلف الرسول عليه الصلاة والسلام * وعن الرابع بانه
 لو قصد ذلك لكان الاليق بالنظم ان يقال واما الراسخون في العلم * وعن
 الخامس ان الجملة الفعلية سالحة للابتداء من غير احتياج الى اعتبار حذف
 المبتدأ (وان جوزه) اى تأويل المتشابه (التأخرون) وهو مذهب العراقيين
 وأئمة التفسير واختيار المعتزلة قالوا اولا الخطاب بما لا يفهم لا يليق
 الحكيم كخطاب من لا يفهم * فيه بحث لانه انما لا يليق به اذا قصد به فهم
 المخاطب كما اذا تعلق بالعمل واما اذا كانت الحكمة شيئا آخر فلا وقالوا
 ثانيا لو لم يكن للراسخ حفظ في العلم بالمتشابه سوى ان يقولوا آمنابه كل
 من عند ربنا لم يكن له فضل على الجهال لانهم يقولون كذلك * فيه بحث
 لانه لو سلم انتفاء فضل الراسخين على غيرهم من هذا الوجه لكن لا يلزم
 انتفاءه مطلقا وهو المحذور وذلك لان لهم ان يستنبطوا الاحكام
 بطرق دقيقة دون غيرهم وكفى به فضلا لهم على غيرهم وقالوا ثالثا
 ما من آية الا وقد تكلم العلماء في تأويلها من غير تكبر من احد وهذا كالا لاجاع
 على عدم وجوب التوقف في المتشابه * (واجيب) بان التوقف مذهب
 السلف الا انه لما ظهر اهل البدع وتمسكوا بالمتشابه في آرائهم الباطلة
 اضطر الخلف الى التكلم في المتشابه ابطالا لا قاوليهم وبياننا لفساد
 تأويلهم * ورد بان ذلك كان في القرن الاول واثاني حتى نقل تأويل
 المتشابهات عن الصحابة والتابعين وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه
 كان يقول الراسخون يعلمون تأويل المتشابه وانا ممن يعلم تأويله وقديقال
 ان التوقف انما هو عن طلب العلم حقيقة لا ظاهرا والائمة اعانتكموا
 في تأويله ظاهرا لاحقيقة فهذا يمكن ان يرفع نزاع الفريقين * ورد با
 هذا لا يختص بالمتشابه بل اكثر القرآن من هذا القليل لانه بحر لا تنقضي

عجائبه ولا تنتهي غرائبها فاني للبشر الغوص على اخراج لآله والاحاطة بكنهه
 ما فيه ومن هذا قيل انه معجز بحسب المعنى ايضا (وقائدة التزليل) اي
 تنزيل المتشابه (على) الرأي (الاول) انما هي (ابتلاء الراسخين) هذا جواب
 عما يرد ان الخطاب بما لا يفهم وان جاز عقلا فهو بعيد جدا فلا يليق
 بشأن الحكيم تعالى وتقدس وتوضيحه ان قائدة تنزيل المتشابه هو
 الابتلاء فان الراسخ في العلم لا يمكن ابتلاؤه بالامر بطلب العلم كمن له
 ضرب من الجهل لان العلم غاية متمناه فكيف يتلى به وانما قال ضرب
 من الجهل لانه لا تكليف للجاهل الذي لا يعلم شيئا فللراسخ في العلم نوع
 من الابتلاء ولئن لم يضرب من الجهل نوع آخر وابتلاء الراسخ اعظم
 النوعين بلوى لان البلوى في ترك المحبوب اكثر من البلوى في تحصيل
 غير المراد واعلم جدوى لانه اشق وثوابه اكثر ثم لما فرغ من اقسام التقسيم
 الثاني شرع في اقسام التقسيم الثالث فقال **واما الحقيقة** وهي اما
 فعل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت واما بمعنى مفعول من حققت
 الشيء اذا اثبته فيكون معناها الثابتة او المثبتة في موضعها الاصلى والتاء
 على هذا للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح للتأنيث
 لانه صفة غير جارية على موصوفها والتقدير كلمة حقيقة وانما يستوى
 المذكر والمؤنث في فيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوفه لا مطلقا
 (فا) اي لفظ (استعمل) فيه دلالة على ان اللفظ بعد الوضع قبل الاستعمال
 لا يسمى حقيقة ولا مجازا فانهما من عوارض اللفظ المستعمل (فيما) اي
 معنى (وضع) ذلك اللفظ (له) اي لذلك المعنى والمراد بالوضع تعيين
 اللفظ للمعنى بحيث يدل عليه بغير قرينة سواء كان ذلك التعيين من جهة
 واضع اللغة او غيره فيشمل الحقيقة الشرعية واللغوية والاصطلاحية
 والعرفية كالصلاة والاسد والكلمة والدابة فالمعتبر في الحقيقة هو الوضع
 بشئ من الاوضاع المذكورة وفي المجاز عدم الوضع في الجملة حتى ان اتفق
 في الحقيقة ان تكون موضوعة للمعنى بجميع الاوضاع الاربعة فهمي
 الحقيقة على الاطلاق والافهمي حقيقة مقيدة بالجهة التي بها كان الوضع
 وان كان مجازا بجهة اخرى كالصلاة في الدعاء حقيقة لغة ومجاز شرعا
 وكذا المجاز قديكون مطلقا بان يكون مستعملا في غير الموضوع له بجميع
 الاوضاع وقد يكون مقيدا بالجهة التي بها كان غير موضوع له كلفظ

الصلاة في الاركان المخصوصة مجاز لغة حقيقة شرعا فاللفظ الواحد بالنسبة
 الى المعنى الواحد قد يكون حقيقة ومجازا لكن من جهتين كلفظ الصلاة
 على ما ذكرناه بل جهة واحدة ايضا لكن باعتبارين كلفظ الدابة في الفرس
 من جهة اللغة فلا يخفى ان قيد الحيثية معتبر والمعنى من حيث هو موضوع له
 فليتأمل (ويدخل فيه) اى في تعريف الحقيقة (المرتجل) وهو
 ما استعمل في غير ما وضع له استعمالا صحيحا بلا علاقة والاستعمال الصحيح
 بلا علاقة وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة وانما
 جعله صاحب التتبع من قسم المستعمل في غير ما وضع له نظر الى الوضع
 الاول (و) يدخل فيه (المنقول) ايضا وهو ما غلب في غير ما وضع له بحيث
 يفهم بلا قرينة مع وجود العلاقة بينه وبين الموضوع له وينسب الى الناقل
 لان وصف المنقولة انما حصل من جهته فيقال منقول شرعى وعرفى
 واصطلاحى ولا يقال منقول لغوى لان اللغة اصل والنقل طارئ عليه
 (وحكمها) اى حكم الحقيقة (بثبوتها) اى ثبوت ما وضعت له (مطلقا)
 اى سواء كانت عاما او خاصا أو امرا او نهيا نوى او لم ينو (و) حكمها ايضا
 (امتناع نفيها) اى الحقيقة والمراد المعنى الحقيقى (عنه) اى عما وضعت له
 فلا يقال الاب انه ليس باب ويقال للجد انه ليس باب (فان قلت) فواجه
 قوله تعالى في حق يوسف عليه السلام حكاية ما هذا يشيرا ان هذا
 الاملك كريم (قلت) المراد بامتناع النفي الامتناع حقيقة والنفي في الآية
 بطريق الادعاء والمبالغة لا الحقيقة (و) حكمها ايضا (راجحانها على المجاز)
 لاستغنائها عن القرينة الخارجية واحتياج المجاز اليها (وان رجح) المجاز
 (على المشترك) اعلم ان اللفظ اذا دار بين ان يكون مجازا ومشتركا نحو
 النكاح فانه يحتمل انه حقيقة في الوطى مجاز في العقد وانه مشترك بينهما
 فالمجاز اقرب لان الاشتراك يخل بالفاهم عند خفاء القرينة بخلاف المجاز
 اذ يحمل مع القرينة عليه وبدونها على الحقيقة ولان المجاز اغلب من المشترك
 بالاستقراء فاللائق الحاق الفرد بالاعم الاغلب (واما المجاز)
 وهو مفعول من جاز المكان يجوز اذا تعداه والكلمة اذا استعملت في غير
 ما وضعت له فقد تعدت موضعها الاصل (فا) اى لفظ (استعملت في غير
 ما وضع له) ولا بد ههنا وفي تعريف الحقيقة ايضا من اعتبار قيد الحيثية
 وان حذف من اللفظ لوضوحه خصوصا عند تعليق الحكم بالوصف

المشعر بالحيثية فالمراد ان الحقيقة لفظ مستعمل فيما وضع له من حيث انه
 ماوضع له * والمجاز لفظ مستعمل في غير ماوضع له من حيث انه غير ماوضع له
 وحيث لا يتقضى تعريف كل منهما بالآخر لان استعمال لفظ الصلاة مثلا
 في الدعاء شرعا لا يكون من حيث انه موضوع له ولا في الاركان المخصوصة
 من حيث انها غير الموضوع له وكذا استعمال لفظ الدابة في الفرس لغة
 لا يكون مجازا الا اذا استعمل فيه من حيث انه من افراد ذوات الاربع خاصة
 وهو بهذا الاعتبار غير الموضوع له ضرورة ان اللفظ لم يوضع لغة لبعض
 ذوات الاربع بمخصوصه ولا يكون حقيقة الا اذا استعمل فيه من حيث انه
 من افراد مايدب على الارض وهو نفس الموضوع له لغة (لعلقة بينهما)
 اى لاتصال بين المعنى المستعمل فيه والمعنى الموضوع له (ويعبر الشجاع
 في نوعها لاشخصها) اختلف في انه هل يلزم في آحاد المجازات ان تنقل
 باعيانها عن اهل اللسان ام يكفي نقل نوع العلاقة وهذا هو المختار لاجتماعهم
 على ان اختراع الاستعارات الغريبة التى لم تسمع باعيانها من اهل اللسان
 انما هو من طرق البلاغة ولهذا لم يدونوا المجازات تدوينهم الحقائق
 وتمسك المخالف بأنه لو جاز التجوز بمجرد وجود العلاقة لجاز اطلاق نخلة
 لطويل غير انسان للمشابهة وشبكة للصيد للمجاورة واب للابن للسبية
 واللازم باطل بالاتفاق ﴿واجيب﴾ بمنع اللازمة فان العلاقة مقتضية
 للصحة والتخلف عن المقتضى ليس بقادح لجواز ان يكون للمانع خصوص
 فان عدم المانع ليس جزء من المقتضى (وهى) اى العلاقة على ما عليه
 المحققون منحصرة في ثمانية لان المجاز الذى نحن فيه اما استعارة
 او مرسل لان العلاقة فيه اما (المشابهة حقيقة) كافي استعارة الاسد
 للرجل الشجاع (او اعتبارا) بان ينزل التقابل منزلة التاسب بواسطة
 تلميح اوتهمك كافي اطلاق الشجاع على الجبان اوتفأول كما في اطلاق
 البصير على الاعمى او مشاكلة كافي اطلاق السيئة على جزائها وما شيه
 ذلك (و) اما (غير المشابهة) فحيث ان يكون المعنى الحقيق حاصل
 بالفعل ولو في نظر المتكلم للمعنى المجازى في بعض الازمان خاصة اولا
 فعلى الاول ان تقدم ذلك الزمان على زمان تعاق الحكم بالمعنى المجازى
 وان لم يتقدم على زمان ايقاع النسبة والمتكلم بالجملة (فهى الكون) عليه
 (و) ان تأخر عنه (فهى الاول) اليه اذ لو كان حاصل في ذلك الزمان

اوفي جميع الازمنة لم يكن مجازا بهذا الاعتبار وان لم يكن حقيقة ايضا
 مثل اليتامى في قوله تعالى وآتوا اليتامى اموالهم مجاز وقت اليتامى
 لانه وقت البلوغ وان كانوا يتامى حقيقة حال التكلم بالامر وكذا القتل
 في قتل قتيل وانخر في عصرت خيرا مجاز وان صار المسمى في زمان الاخبار
 قتيل او خيرا حقيقة بخلاف قولنا اكرم الرجل الذي خلقه ابوه يتيما
 ولا تشرب العصير اذا صار خيرا فانه حقيقة لكونه يتيما عند الخليف
 وخيرا عند المصير (و) على الثاني ان كان حاصله بالقوة فهي (الاستعداد)
 والا فان لم يكن بينهما لزوم واتصال في العقل يوجه ما فلا علاقة بينهما
 (و) ان كان قاما ان يكون احدهما حالا في الآخر اى حاصله فيه سواء كان
 حصول العرض في الجواهر او الجسم في المكان او غير ذلك كحصول
 الرحة في الجنة وذلك مثل استعمال اليد في القدرة نحو يد الله وعكسه
 نحو قدرة طولى ويدخل فيه استعمال الغائط الموضوع للمكان المطمئن
 في الفضلات او يحلوهما في محل واحد كاستعمال الحياة في الايمان الحالين
 في الشخص او يحلوهما في محلين متقاربين كاستعمال رضى الله تعالى
 في رضى رسول الله او يحلوهما في حيزين متقاربين كاستعمال البيت
 في حرمة بدليل قوله تعالى فيه آيات بينات مقام ابراهيم فهي (الحلول) المتناول
 للاقسام المذكورة (و) اما ان يكون احدهما جزءا للآخر كاستعمال الركوع
 في الصلاة واليد فيما وراء الرسغ اوفي حكمه فيدخل فيه استعمال المطلق
 في المقيد كما في صورة حل المطاق على المقيد وعكسه كاستعمال الرسن في
 الانف والمشفر في شفة الانسان فهي (الجزئية) والكلية واكتفى بالجزئية
 للتضائف بينهما (و) اما ان يكون احدهما سببا للآخر والاخر مسببا
 عنه اما بجهة الفاعلية كاستعمال النبات في الغيث وعكسه ومن السببية
 استعمال الدم في الدية والمسببية استعمال الموت في المرض والجرح
 والضرب المهلكة واما بجهة الغائية كاستعمال الخمر في العنب والعهد
 في الوفاء ومنه قوله تعالى انهم لايمان لهم فهي (السببية) والمسببية
 (و) اما ان يكون احدهما شرطا للآخر والاخر مشروطا به كاستعمال
 الايمان في الصلاة والمصدر في الفاعل والمفعول كالعلم في العالم والمعلوم
 او كونه آلة كاستعمال لسان الصدق في الذكر الحسن في قوله تعالى واجعل لى
 لسان صدق في الآخرين اى ذكر حسنا فهي (الشرطية) الشاملة

للآية * واعلم ان هذه العلاقات يجوز اجتماعها باعتبارات مثلاً إطلاق
 المشفر على شقة الانسان يجوز ان يكون استعارة على قصد التشبيه في اللفظة
 وان يكون مجازاً مراسلاً من إطلاق الكل على الجزء اعني المقيد على
 المطلق وإطلاق الخمر على العنب يجوز ان يكون للسببية الغائية وان يكون
 للأول اليه وعلى هذا فقس (لتوياً كان المجاز اوشريعاً) يعنى كما يجوز
 المجاز في الاسماء اللغوية اذا وجدت العلاقات المذكورة بين معانيها فكذلك
 يجوز في الاسماء الشرعية اذا وجدت بين معانيها نوع من تلك العلاقات
 بحسب الشرع بان يكون تصرفان شرعيان يشتركان في وصف لازم
 بين او يكون معنى احدهما سبباً لمعنى الآخر وذلك لما مر ان المعبر في
 المجاز وجود العلاقة ولا يشترط السماع في افراد المجازات فيجوز المجاز سواء
 كان وجود العلاقة بحسب اللغة او بحسب الشرع وسواء كان الكلام خبراً
 او انشاء وقد يعبر عن علاقة المشابهة في المجاز الشرعى بالاتصال في المعنى
 المشروع كيف شرع لان المشابهة في اتفاق الكيفية والصفة (كالهبة
 والبيع) اى كاستعمال اللفظين الدالين عليهما (في النكاح) فان الهبة
 وضعت ملك الرقبة والنكاح لملك المتعة وملك الرقبة سبب لملك المتعة
 فاطلق اللفظ الموضوع للسبب واريد به السبب شرعاً فيعتقد عندنا
 نكاح غير الرسول عليه الصلاة والسلام كنكاحه بلفظة الهبة اذا
 كانت المنكوحة حرة حتى لو كانت امة تثبت الهبة وعند الشافعى رحمه الله
 تعالى لا ينعقد الا بلفظ النكاح والتزويج لقوله تعالى خالصة لك ولانه
 عقد شرع لمصالح مشتركة كالنسب وعدم انقطاع النسل والاجتناب
 عن الزنا وتحصيل الاحسان واستمداد كل منهما في المعيشة بالآخرو وجوب
 النفقة والمهر وحرمة المصاهرة وجريان التورات ولفظ النكاح والتزويج
 واف بالدلالة على هذه المقاصد لكونه منبثاً عن الضم والاتحاد بينهما
 في القيام بمصالح المعيشة والتلفيق على وجه الاتحاد دون غيرها ﴿ قلنا ﴾
 الجواب عن الاول خلوص المجاز واختصاصه بحضرة الرسول عليه الصلاة
 والسلام في غاية البعد فالمراد اما الخلوص في الحكم وهو عدم وجوب المهر
 وهو لا ينافى صحة العقد في حق غيره عليه الصلاة والسلام مع وجوب المهر
 او خلوصه له عليه الصلاة والسلام واختصاصها به عليه الصلاة والسلام اذ
 لا تحمل ازواج النبي عليه الصلاة والسلام لاحد غيره كما قال الله تعالى وازواجه

امهاتهم * وعن الثاني انا لانسلم ان شرعدلتك المصالح بل للملك له عليها
وانما هي ثمرات تترتب على الملك بدليل لزوم المهر عليه عوضا عن الملك
وكون الطلاق بيده لان من زيل الملك ليس الا المالك واذا صح بلفظين لا يدلان
على الملك لغة فلان يصح بما لا يدل عليه اولى * فان قيل * فينبغي ان لا يصح
التكاح بهما لعدم دلالتهم على الملك * قلنا * انما صح بهما لانهما صارا بمنزلة
المعلم لهذا العقد فلا يضر عدم دلالتهم على الملك واما البيع فانه مثل
الهبة في اثبات ملك الرقبة ويزيد عليها بلزوم العوض فيكون انسب
بالتكاح * واعلم ان هذا الاعتبار انما يصح اذا لم يجب في المجاز باعتبار
السياسة ان يكون المعنى الحقيقي سببا للمعنى المجازي بعينه بل بمنسبه حتى
يراد بالنيث جنس النبات سواء حصل بالمطر او غيره واما اذا اوجب ذلك
فلا يصح ههنا الا باعتبار الاستعارة وهي اطلاق اسم احد المتباينين
على الآخر لاشتراكهما في لازم مشهور هو في احدها اقوى واعرف
كاطلاق الاسد على الرجل الشجاع فههنا معنى التكاح مبين لمعنى الهبة والبيع
لكنهما يشتركان في اثبات الملك وهو في البيع اقوى وهكذا حكم الطلاق
والعتاق كاسياني (ثم ان كانت الاصلالة والفرعية من الطرفين جاز المجاز
منهما) اعلم ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم ومن المشهور
المقرر ان معنى اللزوم ههنا التبعية في الجملة لامتناع الانفكاك فاللزوم
اصل ومتبوع من جهة ان منه الانتقال واللازم فرع وتبع من جهة ان اليه
الانتقال فان كان اتصال الشئين بحيث يكون كل منهما اصلا من وجه
وفرا من وجه جاز استعمال اسم كل منهما في الآخر مجازا (كالسبب
والمسبب المقصود به) فان السبب اصل من جهة احتياج المسبب اليه وابتناؤه
عليه والمسبب المقصود اصل من جهة كونه بمنزلة العلة الغائية والغائية
وان كانت معلولة للفاعل متأخرة عنه في الخارج الا انها كانت في الذهن علة
لفاعليته ومقدمة عليها ولهذا قالوا الاحكام علل مآلية والاسباب علل
آلية فيجوز استعمال احدهما في الآخر مجازا كالشراء والملك حتى اذا قال
ان ملكت عبدا فهو حر فاشترته متفرقا فقال عتيت بالملك الشراء بطريق
اطلاق اسم المسبب على السبب صدق ديانة وقضاء لان العبد لا يعتق في قوله
ان ملكت ويعتق في قوله ان اشتريت فقد عني ما هو اعظم عليه واذا قال
ان اشتريت فقال عتيت بالشراء الملك بطريق اطلاق اسم السبب على المسبب

صدق ديانة لوجود طريق المجاز وان لم يصدق قضاء لانه اراد تخفيفا
(و) نحو (الكل والجزء المستلزم) ذلك الجزء (له) اى للكل فان الكل اصل
يتبنى عليه الجزء في الحصول من اللفظ بمعنى انه اعما يفهم من ضم الكل
بواسطة ان يفهم الكل موقوف على فهم الجزء والجزء اصل باعتبار احتياج
الكل اليه في الوجود والتعلل ﴿فان قيل﴾ لما توقف فهم الكل على فهم الجزء
كان سابقا عليه البتة فلا يكون الانتقال من الكل الى الجزء اصلا بل
بالعكس فلا يكون الكل ملازوما والجزء لازما بالمعنى المذكور ﴿قلنا﴾ ليس
معنى الانتقال من الملزوم الى اللازم ان يكون تصور اللازم متأخرا عنه
في الوجود البتة بل ان يكون اللازم حاصل عند حصول الملزوم في الذهن
في الجملة وهذا المعنى في الجزئية متحقق بصفة الدوام والوجوب ﴿فان قيل﴾
لا حاجة الى قوله المستلزم له لان احتياج الكل الى الجزء ضرورى مطرد
لان المجموع الذى يكون اليد والرجل جزءا منه لا يتحقق بدونهما ضرورة
انتفاء الكل بانتفاء الجزء ﴿قلنا﴾ هو مبنى على العرف حيث يقال للشخص
الذى قطعت يده اورجله هو ذلك الشخص بعينه لا غير فاعتبر الجزء
الذى لا يبقى الانسان موجودا بدونه واما اطلاق العين على الرقب فاعا
هو من جهة ان الانسان بوصف كونه رقبيا لا يوجد بدونه كاطلاق
اللسان على الترجان (و) نحو (المحل والحال المقصود به) اى بذلك
المحل فان المحل اصل بالنسبة الى الحال لاحتياج الحال اليه والحال
اصل من جهة كون القصد اليه الاول نحو فليدع ناديه اى اهل
مجلسه الحال فيه والثانى نحو واما الذين ابضت وجوههم ففى رجة الله
اى فى الجنة التى تحل فيها الرجة (والا) اى وان لم تكن الاصال والفرعية
من الطرفين بل من طرف واحد (فلا يجوز) التجوز (الامن) طرف
(الاصل كفى السبب المحض) وهو ما يفضى الى المسبب ولا تكون شرعيته
لاجله كملك الرقة فان شرعيته ليست لاجل حصول ملك المتعة لكونه
مشروعا بدون ملك المتعة كفى العبد والاخت من الرضاع والامة الغير
الكتابية ومثل هذا السبب يطلق على المسبب بدون العكس لانتفاء
شرط الانعكاس (فيقع الطلاق بلفظ العتق بالاعكس) فان الاعتاق
وضع لازالة ملك الرقة والطلاق لازالة ملك المتعة وتلك الازالة سبب
لهذه لانها تقضى اليها وليست هى مقصودة منها فلا يثبت العتق بلفظ

الطلاق (فان قيل) المتبر في المجاز هو السببية والمسببية بين المعنى الحقيقي والمجازي وازالة الملك ليست معنى حقيقيا للاعتاق كما سيأتى انه اثبات القوة الشرعية (قلنا) قد يقيم الغرض من المعنى الحقيقي مقامه ويحمل كأنه نفس الموضوع له فيستعمل اللفظ الموضوع لاجل هذا الغرض في مسيبه مجازا كالبيع والهبة الموضوعين لغرض اثبات ملك الرقبة في اثبات ملك المتعة قال (الشافعي يقع العكس ايضا) اى كما يقع الاصل لكن لا بطريق اطلاق اسم المسبب على السبب بل (بطريق الاستعارة) وجود وصف مشترك بينهما (اذ كل منهما) اى من الطلاق والعتاق (اسقاط بنى على السراية وال لزوم) اعلم ان التصرفات اما اثباتان كالبيع والاجارة والهبة ونحوها واما اسقاطات كالطلاق والعتاق والعفو عن القصاص ونحوها فان فيها اسقاط الحق والمراد بالسراية ثبوت الحكم في الكل بسبب ثبوته في البعض وباللزوم عدم قبول الفسخ (قلنا) في جوابه (ازالة الملك) التي هي الاعتاق (اقوى من ازالة القيد) التي هي الطلاق فلا يكون ازالة الملك لازمة لازالة القيد (فلوجه للاستعارة) اى لاستعارة ازالة القيد لازالة الملك لان المستعار له يجب ان يكون اضعف في وجه الشبه وههنا ليس كذلك فلا تجرى الاستعارة من الطرفين * واعترض صاحب التلويح بان الاستعارة قد تكون مبنية على التشابه كاستعارة الصبح لفرقة القوس وبالعكس وتحصل المبالغة باطلاق اسم احد المتشابهين على الآخر وجعله اياه وكون المشبه به اقوى في وجه الشبه انما يشترط في بعض اقسام التشبيه على ما تقرر في علم البيان (اقول) قد تقرر في ذلك العلم ان الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد قال صاحب المفتاح في الاستعارة المصرح بها الحقيقية هي اذا وجدت وصفا مشتركا بين ملزومين مختلفين في الحقيقة هو في احدهما اقوى منه في الآخر وانت تريد الخاق الاضعف بالا قوى على وجه التسوية بينهما ان تدعى ملزوم الاضعف من جنس ملزوم الاقوى باطلاق اسمه عليه واورد هذا المعارض على قول صاحب التلخيص ان الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين ان الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد وجزء الماهية لا يخلف بالشد والضعف ثم اجاب مسلما ذلك بان امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية ووجه الشبه انما جعل داخلا في مفهوم

الطرفين لا في الماهية الحقيقية لهما والمفهوم قديكون ماهية حقيقية وقديكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى نعم قديكون التشبيه مبنا على التشابه وانما يشترط قوة وجه الشبه في بعض اقسام التشبيه لكن فرق بينه وبين الاستعارة والمقرر في علم البيان كاتشبه به الكتب انما هو حال التشبيه لا الاستعارة (و) كذا (تعتقد) بناء على الاصل المذكور (اجارة الحر بلفظ البيع) حتى لو قال بت نفسي منك شهرا بدرهم لعل كذا ينقد اجارة ولوترك واحدا من القيود يفسد العقد ولو قال بت منك عهدي بكذا فان لم يذكر المدة ينقد بيعا لا اجارة وان ذكرت فان لم يسم جنس العمل فلا رواية فيه وان سمي ينقد اجارة كذا في الاسرار (بلاعكس) لان ملك الرقبة سبب للملك المنفعة وليس هذا الملك مقصودا من ذلك فصح المجاز من طرف السبب لا المسبب * ولما ورد ان اطلاق البيع واردة الاجارة اذا جاز ينبغي ان يجوز عقد الاجارة بقوله بت منافع هذه الدار في هذا الشهر بكذا لكنه لا يصح اراد ان يدفعه فقال (وعدم انعقادها) اي الاجارة (في صورة) (اضافته) اي العقد (الى المنفعة) ليس لفساد المجاز بل (لأنها) اي المنفعة (لا تصلح محالها) اي لاضافة لعقد اليها لكونها معدومة (وحكمه) اي المجاز (ثبوت ما اراد به) من المعنى (خاصا كان) المجاز (او عامادخل فيه) اي في ذلك العام المعنى (الحقيقي) نحو لا ادخل دار فلان حيث يتناول الملك والعارية والاجارة (اولا) نحو لا تبعوا الصاع بالصاعين فان المراد ما يحل فيه وهو لا يتناول المعيار المخصوص * اعلم انه لما لم يتصور من احد نزاع في صحة قولنا جاءني الاسود الرماة الا زيدا ولم يوجد القول بعدم عموم المجاز في كتب الشافعية كما ذكر في التلويح لم يتعرض لذلك البحث (و) حكمه ايضا (جواز نفيا) اي الحقيقة والمراد المعنى الحقيقي (عن البسمي) وهو المعنى المجازي حيث يقال للجد ليس باب كيقال للرجل التجماع ليس باسد * اعلم ان صحة نفي المعنى الحقيقي للفظ عند العقل وفي نفس الامر عن المعنى المستعمل فيه علامة ككون اللفظ مجازا وعدم صحته علامة كونه حقيقة وقيدوا بنفس الامر لان النفي ربما يصح لغة واللفظ حقيقة كما في قولنا ليس زيد بانسان (واعتراض عليه) بانه يشكل بالمجاز المستعمل في الجزء

او اللازم المحمولين كالانسان في الناطق والكتاب فان عدم صحة نفيه
 عنهما متحقق حيث يصح الحمل من الجانبين ولا حقيقة **(واجب عنه)**
 بانه يصح نفي مفهومه المطابق عن المراد منهما وهو مفهوماها وهو المراد
 بصحة النفي **(اقول)** ليس المراد ذلك بل صحة نفيه عن افراد المعنى المجازي
 كما تشهد به الامثلة لانها المقصودة بالاستعمال فلا يندفع بما ذكر الاشكال
 بل الجواب انه ان اراد استعماله في مفهوم الناطق او الكتاب سلمنا ان الاول
 جزء والثاني لازم لكن صحة النفي متحقق لان مفهوم الناطق ليس بانسان
 وان اراد استعماله فيما صدق عليه الناطق او الكتاب سلمنا عدم صحة
 النفي متحقق لكن الاول ليس بجزء والثاني ليس بالزم نعم يرد الاشكال
 قطعيا اذا استعمل اللفظ الموضوع للعام في الخاص بخصوصه فانه
 مجاز مع امتناع سلب معناه الحقيقي عن الخاص **(ويختلفها)** اى المجاز
 الحقيقة * اعلم ان العلماء اتفقوا على ان المجاز خلف عن الحقيقة اى فرع لها
 ثم اختلفوا في ان الخليفة **(في)** حق **(الكلم)** او في الحكم فقال ابو حنيفة
 رحمه الله تعالى في حق التكلم لا الحكم **(لانهما)** اى الحقيقة والمجاز **(من اوصاف**
اللفظ) ولا بد ان يراعى في حق الخليفة ايضا هذا الوصف **(فكنى صحتها)**
 اى الحقيقة **(لفظا)** اى من حيث العربية سواء صح معناها اولا ولا بد من
 امكان الاصل بالذات وامتناعه بالعرض ليخلفه خلفه حتى اذا امتنع الاصل
 بالذات لا يخلفه خلفه ولا يصح الحكم اصلا كما في اليمن الغموس حيث
 لم نجب الكفارة **(وقالا)** اى الامامان يخلف المجاز الحقيقة **(في)** حق **(الحكم)**
 لانه اى الحكم هو **(المقصود)** باللفظ فلا بد ان يكون هو المعبر دون
 الوسيلة اليه **(فشرط صحتها حكما)** ليخلفها خلفها بسبب امتناعها العارضى
(قلنا) في الجواب عن قولهما التجوز الذى هو **(التصرف اللفظي لا يتوقف على)**
 صحة **(الحكم)** واحتماله **(كلاستثناء)** فانه لما كان تصرفا لفظيا لم يتوقف
 على صحة الحكم وامكانه فان من قال لامرأته انت طالق قالها لتسع مائة وتسعة
 وتسعين انه يقع واحدة ذكره في المتني وايجاب ما زاد على الثلاث باطل حكما
 وان صح تكلمها والاستتداد تصرف في التكلم يمنع عن الدخول لافى الحكم
 والا لزم التناقص فصم وكذا التجوز لما كان تصرفا في التكلم صح لاثبات
 المعنى المجازي وان لم يصح المعنى الحقيقي **(فقول المولى للاكبر)** اى لبعده
 الاكبر **(سنامه هذا ابني)** مراد به البنية **(اصل وهذا ابني)** مراد به الحرية

خلف والاصل صحيح من حيث العربية غير صحيح بعراض الكبر في راديه
 لازم البنوة وهو الحرية من حين الملك فبالضرورة (يجعل) ذلك القول
 من المولى (اقرارا) بالحرية من حين الملك ولاستحالة فيه اتنا المستحيل
 ثبوت البنوة حتى لو قال عتق على من حين ملكته كان صحيحا (ويعتق)
 العبد (عنده) اى عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى قضاء من غيرنية لكونه
 متعينا وعندها الاصل ثبوت البنوة في الخارج والخلف ثبوت الحرية
 بهذا اللفظ والاصل ممتنع فبالضرورة لايجعل اقرارا (ولا) يعتق العبد
 (عندها) اعلم ان لثبوت العتق عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى طريقين
 الاول الاستعارة كما ذهب اليه بعض علماء البيان بان يطلق الابن على
 من ليس بابن لاشتراكهما في لازم مشهور وهو الحرية من حين الملك وهو
 في الابن اقوى واشهر الثاني الملاق السبب على المسبب فان البنوة
 من اسباب العتق فمن شرط في السببية ان يكون المعنى الحقيقي سببا
 للمعنى المجازى بعينه تمسك بالطريق الاول ومن اكتفى بالجنسية تمسك
 بالثاني (بخلاف) قول المولى لعبده (يا ابني) حيث لا يقع به العتق (لانه)
 اى النداء (لاستحضار المنادى) بصورة الاسم لا بجماعه وان لم يكن المعنى
 مطلوبوا لم تصح الاستعارة لتصحيح المعنى لان تصحيح غير المطلوب اشتغال
 بما لا يعنى هكذا يجب ان يعلم هذا المقام (ووقعه) اى وقوع العتق (ياحر
 ويا مولاي) مع وجود النداء ههنا ايضا (لكونه) اى لكون كل واحد
 من هذين اللفظين (صريحا فيه) اى في الاعتاق اما الاول فلكونه حقيقة
 فيه بلا اشتراك ولاقرينة صارفة واما الثاني فلان لفظ المولى وان كان
 مشتركا احد معانيه المعتق لكن في العبد لايليق الا هذا المعنى فيعتق بلانية
 لان المشترك المقترن بالقرينة المعينة حكمه حكم الصريح (ولذا) اى ولكون
 المجاز خلفا عن الحقيقة بالاتفاق (امتع) المجاز (اذا امكنت) الحقيقة
 لان شأن الخلف ان لايزاحم الاصل ولاينازعه (فاذا تعذرت) اى الحقيقة
 بان لا يتوصل الى المعنى الحقيقي الا بمشقة كاكل النخلة (او هجرت) بان يتركه
 الناس وان تيسر الوصول اليه كوضع القدم وقيل المتعذرة ما لا يتعلق به
 حكم وان تحقق والمهجورة ما ثبت به الحكم اذا صار فردا من افراد المجاز
 (عادة او شرعا) فان المهجور شرعا كالمهجور عادة (صير اليه) اى
 الى المجاز لعدم المزاحمة واما المتعذرة فكأن يقول والله لا آكل من هذه النخلة

او الكرم او القدر فانه يقع على ما يتخذ منه مجازا بخلاف ما اذا قال لا آكل
من هذه الشاة او نحوها فانه يقع على عينه لان الحقيقة غير معتدرة فلا يصار
اليه واما الممجورة عادة فكان يقول لاصنع قدي في دار فلان فان الحقيقة
القوية اعنى وضع القدم سواء كان مع الدخول او بدونه مجبورة عادة حتى
لو وضع القدم بلا دخول لم يبحث ذكره قاضيان بل المراد المعنى المجازى
وهو الدخول حافيا او متغلا او راكبا واما الممجورة شرما فكانت وكيل
بالخصومة حيث لا يراد حقيقة الجدال والتزاع اذ لا اذن له في الشرع
بل الجواب مطلقا اقرارا كان او انكارا بطريق استعمال المقيد في المطلق
او الكل في الجزء (فان قيل) الواجب عند تعدد الحقيقة العدول الى اقرب
المجازات كالبحث والمدافعة لا الى ابعدها كالاقرار (قنا) المدافعة هي
عين الخصومة وكذا البحث اذا اريد به المجادلة وان اريد به التفحص عن
حقيقة الحال ثم العمل بموجبها فهو عين الجواب والخصومة لم تجعل
مجازا عن الاقرار الذي هو ضدها بل عمادت عليه القرينة كاهو الواجب
(الاذا تعارض المجاز) اى غلب في التعامل عند بعض مشايخ بلخ وفي الفاهم
عند مشايخ العراق وفي الجامع الصغير ما يدل على ان الثاني قول الامام والاول
قولهما حيث قال اذا حلف لا يأكل لحما فاكل لحم آدمى او خنزير حثت عنده
لان التفاهم يقع عليه ولا يبحث عندها لان التعامل لا يقع عليه لان لهما
لا يؤكل (واستعملت) الحقيقة في الجملة (خلافا لهما) اعلم ان الحقيقة اذا كانت
مجبورة فالعمل بالمجاز اتفاقا والا فان لم يصير المجاز متعارفا فالعمل بالحقيقة
اتفاقا وان صار متعارفا مع استعمال الحقيقة فعنده العبرة بالحقيقة لان الاصل
لا يترك الا للضرورة ولا ضرورة وعندها العبرة للمجاز لان المرجوح في مقابلة
الراجح ساقط بمنزلة الممجور فيترك ضرورة والجواب ان غلبة استعمال
المجاز لا تجعل الحقيقة مرجوحة لان العلة لا ترجح بالزيادة من جنسها فيكون
الاستعمال في حد التعارض كذا في شرح الجامع البرهاني واختاره صاحب
التقريب وهو مشعر بترجح المجاز المتعارف عندهما سواء كان عاما متاولا
للحقيقة ام لا وفي كلام فخر الاسلام وغيره ما يدل على انه انما يترجح
عندهما اذا تناول الحقيقة بعمومه كما في مسألة آكل الخنطة حيث قالوا
ان هذا الاختلاف مبنى على اختلافهم في جهة خلفية المجاز فعندهما
لما كانت الخلفية في الحكم كان حكم المجاز لعمومه حكم الحقيقة اولى

وعنده لما كانت في التكلم كان جعل الكلام عاملا في معناه الحقيقي اولى
(وقد يتعذر ان معا) اى الحقيقة والمجاز والمراد معناها (اذا كان الحكم
ممتعا) فان وضع الكلام لافادة المراد فاذ تعذر اثبات الموضوع يجعل
مجازا او كناية فيحمله فاذا تعذر اثباته ايضا يلغى ضرورة (كقوله لاسرائيه
هذه بنتى حتى لا تطلق مطلقا) سواء كانت اكبر سنانه او اصغر معروفة
النسب او مجهولته اما تعذر المعنى الحقيقي وهو النسب في الاول فظاهر
واما في الثاني فلان النسب لا يجوز ان يثبت مطلقا بان يثبت منه وينتق من
اشتهر منه لانه لما اشتهر من الغير لم يؤثر اقراره في ابطال حق الغير ولا في
حق نفسه فقط بان يثبت منه من غير ان ينتق من اشتهر منه لان الشرع
يكذبه لاشتهاره من الغير ولو كذب نفسه لا يثبت فلان لا يثبت بتكذيب
الشارع اولى لان تكذيبه اقوى من تكذيب نفسه واما في الثالث فلان
الرجوع عن الاقرار بالنسب صحيح قبل تصديق المقر له اياه كاصح الرجوع
عن الايجاب في العقود قبل وجود القبول فلا يمكن العمل بموجب هذا
الاقرار قبل تأكده بالقبول لاحتمال انتقاضه بالرجوع او الرد هذا هو
المذكور في الاسرار والاشارات والمبسوط والامام فخر الاسلام وضع
المسئلة في معروفة النسب لان تعذر العمل فيها اظهر واما تعذر المعنى
المجازى وهو الحرمة فلانه ان ثبت فاما ان تكون الحرمة التى هى من لوازم
البنية او التى تقطع الحل الثابت بالنكاح والاول باطل لانه مناف للنكاح
فالزوج لا يملك اثباته اذ ليس له تبديل حل الحل وكذا الثانى لانه ليس
من لوازم هذا الكلام بل من منافيته فلا يصح استعماله فيه والحاصل
ان التحريم الذى في وسعه لا يصلح اللفظ له والذى يصلح اللفظ له ليس
في وسعه فلا يصح منه اثبات التحريم بهذا اللفظ بخلاف العتق بقوله هذا
ابنى للاكبر او المعروف النسب لان موجب النوة بعد الثبوت عتق قاطع
لملك كانشاء العتق ولهذا يقع عن الكفارة ويثبت به الولاء لا عتق مناف
لملك ولهذا يصح شراء امه وبنته فاثبات العتق القاطع للملك متصور
منه وثابت في وسعه فيجمل هذا ابنى مجازا منه **اقول** ينبغي ان لا يتعذر
المجاز عند من يكتفى في المجاز باعتبار السببية بكون المعنى الحقيقي سببا
للمعنى المجازى بجنسه كاسبق فليتأمل (ولا يجتمعان) اى المعنى الحقيقي
والمجازى (مرادين بلفظ واحد) لانزاع في جواز استعمال اللفظ في معنى

مجازى يكون المعنى الحقيقي من افراذه كاستعمال الدابة عرفا فيما يدب على الارض ووضع القدم في الدخول ولان امتناع استعماله في المعنى الحقيقي والمجازى بحيث يكون اللفظ بحسب هذا الاستعمال حقيقة ومجازا معا وانما النزاع فيما اشير اليه في المتن وهو ان يستعمل اللفظ الواحد ويراد في اطلاق واحد معناه الحقيقي والمجازى معا بان يكون كل منهما متعاقا الحكم مثل ان تقول لا تقتل اسدا ويريد السبع والرجل الشجاع احدهما من حيث انه نفس الموضوع له والاخر من حيث انه متعلق به بنوع علاقة وان كان اللفظ بالنظر الى هذا الاستعمال مجازا والحق انه فرع استعمال المشترك في معنييه فان اللفظ موضوع للمعنى المجازى بالنوع فاللفظ بالنظر الى الوضعين بمنزلة المشترك فن جوز ذلك جوز هذا كالشافعي ومن لا فلا وان امتناعه انما هو من جهة اللغة حيث لم يثبت ذلك ولم يسمع ممن يستد به والقوم يستدلون على امتناعه عقلا بوجه ضعيفة لاحاجة الى ايرادها ورددها (فلايراد المس باليد وغير الخمر) اورد للاصل المذكور فرعين لانه اما ان يتحقق ارادة المجاز فيمتنع ارادة الحقيقة كالللمسة (في قوله تعالى اولا مستم النساء) بحيث اريد بها اللوطى مجازا حتى حل للجنب التيمم فلايراد المس باليد (و) اما ان يتحقق ارادة الحقيقة فيمتنع ارادة المجاز كالخمر (في قوله) عليه الصلاة والسلام (من شرب الخمر فاجلدوه) حيث اريد بها حقيقة شرب فلايراد غيرها من المسكرات بعلاقة المشابهة في تخامرة العقل وانما يجب الحد في السكر منها بدليل آخر من اجاع اوسنة (فان قيل) لم لا يجوز ان يراد باللامسة مطلق المس الشامل للوطى وغيره وبالخمر مطلق ما يخامر العقل فيثبت الحكم في الجميع بطريق عموم المجاز (قلنا) لانه يتوقف على القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي وحده ولا قرينة ولو سلم فخرج عن البحث * ثم لما كان مسائل يترأى فيها الجمع بين الحقيقة والمجاز اوردها وحققها فقال (واذا قال) حالقا (لاضع قدمي في دار فلان) انما وقع ذلك (اى لفظ لاضع قدمي) على الدخول حافيا) الذى هو من معناه الحقيقي (و) الدخول (متعلا) وماشيا (وراكبا) الذى هو معناه المجازى (و) اما وقع لفظ في دار فلان (على الملك) الذى هو معناه الحقيقي (و) على (الاجارة والعارية) اللتين هما معناه المجازى (بمعوم المجاز) اى انما وقع بطريق ارادة معنى مجازى عام شامل للمعنى الحقيقي ايضا لا بطريق


الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي في الارادة (وهو) اى المعنى المجازى العام
 في الصورة الاولى (الدخول) مطلقا بدلالة العرف فكأنه قال لادخل
 فيبحث كيف دخل (و) ذلك المعنى في الصورة الثانية (نسبة السكنى)
 لانسبة المالك حقيقة ولاغيرها مجازا بدلالة العادة وهى الدار لاتعادى
 ولاتهجر لذاتها بل لبعض ساكنها الا ان السكنى قد تكون حقيقة وهو
 ظاهر وقد تكون دلالة بان تكون الدار ملكا له اذ يمكن من السكنى فيها
 فيبحث بالدخول فيها سواء سكن فيها المالك اوغيره لقيام دليل السكنى
 التقديرى كذا في الخانية والظهيرية لكن ذكر شمس الأئمة انه لو كان
 غيره ساكنا لايبحث لاتقطاع النسبة بفعل الغير (و) كذا (اذا قال
 عدى كذا يوم يقدم فلان انما يعنى) العبد (بالقدوم ليلا او نهارا لان اليوم
 فى مثله) اى فى مثل هذا الكلام ليس بمعنى بياض النهار حتى لا يتناول
 الليل بل (بمعنى الوقت) مطلقا كقوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره فان
 التولى من الزحف حرام ليلا كان او نهارا وذلك لان اليوم اذا تعلق بفعل
 ممتد فلبياض النهار وبغير ممتد فلطلق الوقت لانه حقيقة فى النهار فلا يعدل
 عنه لاعدت تعذره وذلك فيما اذا كان الفعل الذى تعلق به اليوم غير ممتد
 لان الفعل المنسوب الى ظرف الزمان بواسطة تقدير فى دون ذكره يقتضى
 كون الظرف معيارا له غير زائد عليه كصمت الشهر يدل على صوم جميع ايامه
 بخلاف صمت فى الشهر فاذا امتد الفعل امتد الظرف ضرورة فيصمح حله على
 حقيقته وهو النهار والا فلا لان الممتد لا يكون معيارا لغيره فلا يصح حله
 على النهار الممتد بل يكون مجازا عن جزء من اجزاء الزمان لا يعتبر امتداده عرفا
 سواء كان من الليل او النهار (و) كذا اذا (قال الله على كذا ونوى اليمين)
 والمسئلة على ستة اوجه لان القائل اما ان لا ينوى شيئا او ينوى النذر مع نفي
 اليمين او بدونه او بنوى اليمين مع نفي النذر او بدونه او بنوى النذر واليمين جميعا
 فالثلاثة الاول نذر بالاتفاق والرابع يمين بالاتفاق وفى الاخيرين خلاف
 واليهما اشار بقوله ونوى اليمين اى مع نية النذر او من غير تعرض له بالنفي
 والاثبات فعند ابي يوسف الخامس يمين والسادس نذر وعندها كلاهما
 نذر ويمين وهما معنيان مختلفان موجب الاول الوفاء باللمتزم والقضاء
 عند القوت لا الكفارة وموجب الثانى المحافظة على البر والكفارة عند
 القوت لا القضاء واللفظ حقيقة فى النذر لانه المفهوم عرفا ولنة ولهذا

لا يتوقف على النية بخلاف اليمين فلما جوز الجمع بينهما لزم ظاهرا تجوز
الجمع بين الحقيقة والمجاز وليس كذلك فاجاب عنه بقوله (انما لزم النذر
واليمين لانه) اى هذا القول (نذربصيغته) لكونها موضوعة لذلك (يمين)
لا بصيغته حتى يلزم الجمع بل (بوجبه) وفحواه لان النذر ايجاب للمباح
الذى هو صوم رجب مثلا وايجاب للمباح يوجب تحريم ضده الذى هو
مباح ايضا كترك الصوم مثلا لان ايجاب الشئ بوجوب المنع عن ضده وتحريم
المباح يمين لقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم اى شرع لكم تحليلها
بالكفارة سمي تحريم النبي عليه الصلاة والسلام مارية او العسل على نفسه
يمينا وههنا بحثان * الاول ان اليمين ان كان موجه يثبت وان لم ينو كافي
شراء القريب يعتق عليه وان لم ينو والا يكون جما بين الحقيقة والمجاز
* الثانى ان الجمع لا يندفع بما ذكرتم لان ثبوت اليمين لما توقف على
الارادة وقد اريد باللفظ ما وضع له وغيره ثبت الجمع ضرورة وما ذكرتم
ليس الا بيان العلاقة بين اليمين والنذر المجوزة للمجاز * واجيب عن الاول
بوجهين * الاول انه لما استعملت الصيغة فى محل آخر خرجت اليمين عن
ان تكون سرادة فصارت كالحقيقة المحجورة فلا يثبت من غير نية
* والثانى ان تحريم ترك المنذور يثبت بموجب النذر ولا يتوقف على القصد
الا ان كونه يميننا يتوقف على القصد لان الشارع لم يجعله يميننا الا عند
القصد بخلاف شراء القريب فان الشرع جعله اعتاقا قصدا ولم يقصد
* واجيب عن الثانى بانه انما يرد لو كان المراد بهذا الكلام معناه الحقيقى
وهو ايجاب المباح والمعنى المجازى وهو تحريم المباح وهو ممنوع بل ظاهر
عبارات السلف يشير الى ان ليس المراد منه غير ايجاب المباح لكن له
صلاحية ان يكون يميننا عند النية فلا يكون الا نذرا نظرا الى الصيغة
ويميننا نظرا الى المعنى وهو الايجاب كالهبة بشرط العوض هبة باعتبار
الصيغة حتى تراعى فيه شرائط الهبة وبيع باعتبار المعنى حتى تراعى فيه
احكام البيع وكالاته فانه فسح نظرا الى اللفظ وبيع نظرا الى المعنى حتى تراعى
فيها احكامها فكذلك ههنا يراعى احكامهما حتى لو لم يصم وجب عليه
القضاء باعتبار النذر والكفارة باعتبار اليمين سلمنا انهما مرادان لكن لانسلم
انه من قبيل الجمع بين الحقيقة والمجاز بل من قبيل الكناية وهو لا ينافى ارادة
الحقيقة ولا يفهم معناها الا بالارادة والممنوع انما هو الجمع بين المعنى الحقيقى

والمجازى لا الحقيقى والمكتنى عنه ﴿فان قيل﴾ الفقهاء لا يعتبرون الكناية بهذا
المعنى ﴿اجيب﴾ بالمنع كيف وقد قال العلامة النسفى فى الكافى فيمن قال الله
على المشى الى بيت الله يجب الحج ماشيا بطريق الكناية لان هذه العبارة
صارت كناية عن ايجاب الاحرام شرعا وعرفا ثم قال ولا فرق بين ان يكون
النادر فى الكعبة او خارجا منها لان هذا اللفظ صار كناية عن التزام الاحرام
عرفا اذ الاحرام باحد التسيكين لا يكون بلا مشى فكان من لوازم الاحرام
وذكر اللازم وارادة الملزوم كناية (ثم شرط صحته) اى المجاز (قرينة معهما)
اى الحقيقة والمراد المعنى الحقيقى وفيه اشارة الى ان القرينة خارجة
عن مفهوم المجاز بل شرط لصحته عند أئمة الاصول وان جعلت داخلية
فى مفهوم المجاز على رأى علماء البيان (حسا) نحو لا يأكل من هذه النخلة
(او عقلا) نحو استفز من استطعت منهم فان العقل يدرك ان الحكيم
لا يريد ظاهره (او عادة) كفى بمن الفور فان المرأة اذا ارادت الخروج فقال
الزوج ان خرجت فانت طالق يحمل على الفور عرفا وان كان المعنى الحقيقى
الخروج مطلقا (او شرعا) كما فى التوكيل بالخصوصة وقد سبق (وهى)
اى القرينة هذا تقسيم للقرينة بوجه آخر (اما خارجة عن المتكلم والكلام)
اى لا تكون اسما فى المتكلم وصفة له ولا من جنس الكلام (كدلالة الحال
فى بمن الفور) فانها ليست صفة للمتكلم ولا من جنس الكلام (او امر فى
المتكلم كقوله تعالى واستفز) اى حرك من استطعت منهم بوسوستك ودعائك
الى الشر فان كون الامر تعالى وتقدس حكما يدل على انه لا يأمر ابليس
باغواء عباده فهو مجاز عن تمكنه من ذلك واقداره عليه لعلاقة ان الايجاب
يقتضى تمكن المأمور من الفعل وقدرته عليه (او) امر (فى الكلام فاما)
ذلك الامر (زيادة معناه) اى معنى ذلك الكلام (فى بعض الافراد) فان
بعض الافراد قد يكون اولى بالارادة من الآخر لاختصاص الآخر بزيادة
ليست فى البواقي كما اذا حلف لا يأكل فاكهة لا يقع الغضب لزيادة خصوصية
فيه (او نقصانه) اى نقصان معنى ذلك الكلام (فيه) اى فى بعض الافراد
فان بعض الافراد قد يكون اولى ايضا بالارادة من الآخر لاختصاص
الآخر بنقصان ليس فى الباقي كما اذا قال كل مملوك لى كذا حيث لا يقع
على المكاتب فان الملك فيه ناقص (واما محل الكلام) اى مضمونه وفحواه
عطف على قوله فاما زيادة معناه (كقوله عليه الصلاة والسلام

(انما الاعمال بالنيات ورفع عن اتي الخطأ والنسيان) فان مضمون هذين الكلامين يدل عقلا على عدم ارادة الحقيقة اذ يحصل العمل بلانية والخطأ والنسيان يقعان غنا والتي عليه الصلاة والسلام معصوم عن الكذب بل المراد والله اعلم حكم الاعمال وحكم الخطأ والنسيان من قيل قوله تعالى واسئل القرية والحكم وما في معناه كالاثر واللازم مشترك لفظا بين ما يتعلق بالآخرة وهو الثواب في الاعمال المقفورة الى النية والاسم في الافعال المحرمة وبين ما يتعلق بالدنيا وهو الجواز والفساد والكراهة والاساءة ونحو ذلك وما يتعلق بالآخرة ليس حكما للاعمال واثر له على مذهب اهل الحق خلافا للمعتزلة بل هي علامات محضة كما تقرقر في موضعه فاطلاق الحكم وما في معناه عليه يكون بمعنى آخر بالضرورة ولا معنى للاشتراك اللفظي الا ذلك فاذن لا تجوز ارادتهما جميعا اما عندنا فلان المشترك لا عموم له واما عند الشافعي فلان مثل هذا المجاز عنده من قيل المقتضى ولا عموم له بالاتفاق صرح به في الاحكام وغيره بل يجب حمله على احدهما فحملة الشافعي رجة الله عليه على الثاني لوجهين الاول انه اقرب الى موافقة دلالة اللفظ على النفي لانه اذا قال لا صلاة ولا صوم الا بكذا فقد دل على نفي اصل الفعل بدلالة المطابقة وعلى نفي صفاته بدلالة الالتزام فاذا تعذر العمل بدلالة المطابقة تعين العمل بدلالة الالتزام تقديلا لمخالفة الدليل الثاني انه اذا كان اللفظ قد دل على نفي العمل وعدمه يجب عند تعذر حمل اللفظ على حقيقته حمله على اقرب المجازات الشبيهة به ولا يخفى ان مشابهة الفعل الذي ليس بصحيح ولا كامل للفعل المعدوم اكثر من مشابهة الفعل الذي نفي عنه احد الاسمين دون الآخر له فكان الحمل عليه اولى وحمله ابو حنيفة رجة الله عليه على الاول لوجهين الاول ان الثواب ثاب اتفقا قال في الاحكام المتبادر الى الفهم من نفي كل فعل كان متحقق الوجود انما هو نفي قائده وجدواه ولا فائدة اعظم من الثواب فلو اريد الصحة ايضا يلزم عموم المشترك او المجاز الثاني انه لو حمل على الثواب لكان باقيا على عومه اذ لا ثواب بدون النية اصلا بخلاف الصحة فانها قد تكون بدون النية كالبيع والتكاح فان قيل ﴿ هذا مشترك الالتزام اذ لا بد عندكم من تخصيصها بالاعمال التي هي محل الثواب قلنا ﴾ لاحاجة اليه بعد ان يراد به ثواب الاعمال بالنيات بخلاف ارادتهم

جواز الاعمال بالنيات حيث يخرج عنه مثل البيع وغيره وكذا الحكم المقدر في الحديث الثاني وما في معناه مشترك بين المؤاخذة الاخوية والعقوبة الدنيوية فلا يجوز اراتهما جميعا لما سبق والاول مراد بالاتفاق فلا يراد الثاني والالزم العموم فلا يجوز الاستدلال بالحديث الاول على اشتراط النية في الوضوء وبالثاني على عدم فساد الصلاة بالكلام ناسيا وعلى عدم فساد الصوم بالاكل غططنا كما ذهب اليه الشافعي هكذا يجب ان يعلم هذا المقام حتى يتخلص عن الشبه والاهام (قيل و) من هكذا القيل (مثل قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم) اني كل ما اضيف فيه الحرمة الى العين كحرمة الامهات وحرمة الميتة والخمر والخنزير فان بعض العلماء على انه مجاز من باب اطلاق اسم المحل على الحال وبعضهم على انه من حذف المضاف فان نفس مضمون الكلام يدل عقلا على عدم ارادة الحقيقة لان الحل والحرمة من عوارض الافعال لا الذوات (والصحيح) الذي عليه المحققون (انه حقيقة) لان الحرام نوعان نوع يكون منشأ حرمة عين ذلك المحل كحرمة اكل الميتة وشرب الخمر ويسمى حراما لعينه ونوع يكون منشأ الحرمة غير ذلك المحل كحرمة اكل مال الغير فانها ليست لنفس ذلك المال بل لكونه ملك الغير فالاكل محرم ممنوع لكن المحل قابل للاكل في الجملة بان يأكل ماله او يأذن لغيره بخلاف الاول فان المحل قد يخرج عن قابلية الفعل ولزم من ذلك عدم الفعل ضرورة عدم قابلية عمله في الحرام لعينه المحل اصل والفعل تبع بمعنى ان المحل اخرج اولاً من قبول الفعل ثم صار الفعل ممنوعاً ومخرجاً عن الاعتبار فحسن نسبة الحرمة واصافتها الى المحل دلالة على انه غير صالح للفعل شرعاً حتى كأنه الحرام نفسه ولا يكون ذلك من اطلاق المحل وارادة الفعل الحال فيه بان يراد بالميتة اكلها لما في ذلك من فوات الدلالة على خروج المحل عن صلاحية الفعل بخلاف الحرام لغيره فانه اذا اضيفت الحرمة فيه الى المحل يكون على حذف المضاف او اطلاق المحل على الحال فاذا قلنا الميتة حرام فمعناه ان الميتة منشأ حرمة اكلها فاذا قلنا خبز البر حرام فمعناه ان اكله حرام بأحد الاعتبارين (ثم) الحقيقة لما كانت اصلاً لا يعدل عنه الالءاع اراد ان يبينه فقال (الءاعى اليه) اى المجاز (اما) لفظى وهو (اختصاص لفظه بالعدوبة) فان لفظ الحقيقة قد يكون وحشياً يتفر الطبع عنه كلفظ الخنفيق مثلاً ولفظ المجاز

وهو الداهية عذب لانسافر فيه (او الوزن) عطف على الذوبة فان لفظ الحقيقة قديكون بحيث اذا استعمل لا يكون الكلام موزونا بخلاف لفظ المجاز (او المحسنات البديعية) من المقابلة والمطابقة والتجنيس والترصيع وغير ذلك فان كلا منها قد يتأني بالمجاز دون الحقيقة (واما) معنوى وهو اختصاص (معناه بالتعظيم) كاستعارة لفظ ابى حنيفة لرجل عالم (او التحقير) كاستعارة الهمج وهو الذباب الضعيف للجاهل (او الترغيب) كاستعارة ماء الحياة لبعض المشروبات لترغيب السامع (او التنفير) كاستعارة السم لبعض الأطعمة لتنفير السامع (او زيادة اليان) فان قولك رأيت اسدا ابين في الدلالة على الشجاعة من قولك رأيت شجاعا لان ذكر المزموم بئنة على وجود اللازم وفي المجاز اطلاق اسم الماروم على اللازم فاستعمال المجاز يكون دعوى بالينة واستعمال الحقيقة يكون دعوى بلا بئنة (او تلتطف الكلام) كاستعارة بحر من المسك موجه الذهب لنعيم فيه جهر موقد فيفيد لذة تخيلية وزيادة شوق الى ادراك معناه فيوجب سرعة الفهم (او مطابقة تمام المراد) وهو الخاصية والمزية التي تفاد بالكلام وتتمام المراد كيفية افادته بتراكيب مختلفة الدلالة عليه في مراتب الوضوح ولاخفاء في انه لا يمكن بالدلالة الوضعية والالفاظ الحقيقية لتساويها في الدلالة عند العلم بالوضع وعدمها عند عدمه وانما يمكن بالدلالة العقلية والالفاظ المجازية لاختلاف مراتب اللزوم في الوضوح واذا قصد مطابقة تمام المراد وتأدية المعنى بالعبارات المختلفة في الوضوح يعدل عن الحقيقة الماز ليتيسر ذلك  تذييب  قد جرت العادة بالبحث عن معاني بعض الحروف والظروف عقيب بحث الحقيقة والمجاز لادلائهما على معان بعضها حقيقة وبعضها مجاز يتوقف شطر من المسائل الفقهية عليها وكثيرا ما يسمى الجميع حروفا تغليباً او تشبيها للظروف بالحروف في البناء وعدم الاستقلال والاول اوجه لما في الثاني من الجمع بين الحقيقة والمجاز او اطلاقاً للحروف على مطلق الكلمة (من حروف المعاني) الحروف (العاطفة) سميت بها لان وضعها لمعان تميز بها من حروف المباني التي بنيت الكلمة عليها وركبت منها فالهمزة المفتوحة اذا قصد بها الاستفهام او التنداء فهي من حروف المعاني والا فهي من حروف المباني (قالوا) لمطلق الجمع) اى جمع الامرين وتشريكهما في الثبوت مثل قام زيد وقعد هرو

او في حكم نحو قام زيد وعمر او في ذاف نحو قام وقعد زيد (بلا) دلالة على
 (مقارنة) اي اجتماع المعطوف مع المعطوف عليه في الزمان كاتقل عن مالك
 ونسب الى الامامين (ولا) دلالة على (ترتيب) اي تأخر ما بعدها عما قبلها
 في الزمان كاتقل عن الشافعي ونسب الى ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 واستدلوا على ذلك بوجوه اخير ههنا اثنان منها واشير الى الاول بقوله
 (للتقل) عن ائمة اللغة حتى ذكر ابو على انه يجمع عليه وقد نص عليه
 سيبويه في خمسة عشر موضعا من كتابه واشير الى الثاني بقوله (والاستقراء)
 اي استقراء موارد الاستعمال فانا نجد مستعملة في مواضع لا يصح فيها
 الترتيب او المقارنة والاصل في الاطلاق الحقيقة ولا دليل على الترتيب
 او المقارنة حتى يكون ذلك معدولا عن الاصل ولما ذهب بعضهم الى انه
 للمقارنة عندهما استدلالا بوقوع الثلاث عندهما في قوله لغير الموطوءة
 ان دخلت الدار فانت طالق وطلاق وطلاق اراد ان يدفعه فقال (فوقوع
 الثلاث عندهما) اذ قيل (لغير الموطوءة ان دخلت الدار فانت طالق وطلاق
 وطلاق) ليس لدلالته على المقارنة بل (لان زمانه) اي زمان وقوع الطلاق
 هو (زمان وجود الشرط) ولا تفريق في ذلك الزمان (و) انما التفريق
 في ازمة التعليق لا في ازمة (التطبيق) حتى يتعدد الطلاق بتفرقة
 ازمة التطبيق فان الترتيب انما هو في التكلم لا في صيرورة اللفظ تطبيقا
 (كما اذا كررت الشرطية) بان يقال لغير الموطوءة ان دخلت الدار فانت طالق
 ثلاث مرات فسد الشرط يقع الثلاث اتفاقا فكذا ههنا (او قدم الاجزئة)
 بان يقال لغير الموطوءة انت طالق وطلاق وطلاق ان دخلت الدار حيث يقع
 الثلاث اتفاقا لانه اذا قال ان دخلت الدار تعلق به الاجزئة المتوقفة دفعة
 * ولما ذهب بعضهم الى انه للترتيب عند ابي حنيفة استدلالا بوقوع
 الواحدة عنده في الصورة المذكورة اراد ان يدفعه ايضا فقال (ووقوع
 الواحدة عنده) في الصورة المذكورة ليس لدلالته على الترتيب بل (لان
 الوقوع) اي وقوع الاجزئة انما هو (على التعاقب) دون الاجتماع
 (كالتعليق) فانه ايضا على التعاقب وذلك لان قوله ان دخلت الدار فانت
 طالق جملة كاملة مستغنية عما بعدها فيحصل بها التعليق بالشرط وقوله
 وطلاق جملة ناقصة مفتقرة في الافادة الى الاولى فيكون تعليق الثانية بعد
 تعليق الاولى والثالثة بعدها فاذا كان تعليق الاجزئة بالشر على سبيل

التعاقب دون الاجتماع كان وقوعها ايضا كذلك لان المعلق بالشرط
 كالنجير عند وقوعه وفي النجير تبين بالاولى فلا يصادف الثانية والثالثة المحل
 فكذا المعلق اذا وقع (بخلاف) صورة (التكرار) التي اورداها مقيسا
 عليها فان كل واحد من الاجزئة يتعلق بالشرط بلا واسطة الاخر في هذه
 الصورة واما في محل النزاع فيتعلق الثاني بواسطة الاول والثالث بواسطة
 الثاني كما عرفت فافتراقا (و) بخلاف صورة (التقديم) ايضا فان الكل
 يتعلق بالشرط دفعة لانه اذا كان في آخر الكلام ما يغير اوله يتوقف الاول
 على الآخر فلا يكون فيه تعاقب في التعليق حتى يلزم تعاقب في الوقوع (وهي)
 اى الواو اذا دخلت بين الشئين فاما ان يتعلق المعطوف عليه بشئ مثل
 ان يقع خبر المبتدأ او جزءا لشرط اوصفة لموصوف او نحو ذلك (تفيد)
 الواو حينئذ (الجمع) بينهما (في) ذلك (التعلق) فقوله ان دخلت هذه
 الدار فانت طالق وطالق وطالق بعد قوله كما حلفت بطلاقك فانت طالق عين
 واحدة ولذا تقع طلقة واحدة اتفاقا لا تكرار الشرط ليكون حلفين فيقع
 ثنتان بمقتضى كما وكذا انت طالق ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه
 يقع به واحدة وان دخلتهما (او) لم يتعلق المعطوف عليه بشئ فتفيد
 الواو حينئذ الجمع بين ذينك الشئين (في الحصول) اى حصول مضمونهما
 في الواقع فقط بلا اعتبار خصوصية الاول في الثاني او العكس وانما افادت
 ذلك اذلولها لاحتمل الرجوع والاضراب عن الاول نحو ان دخلت الدار
 فانت طالق وان دخلت الدار فانت طالق حيث يقع ثنتان اذا دخلتهما
 (واما الزيادة) على ذلك من اعتبار بعض قيود الاول في الثاني او العكس
 (فن القرائن) ولا يدل عليها الواو اصلا مثلا اذا قيل هذه طالق ثلاثا وهذه
 طالق انما تطلق الثانية واحدة لانه لو قصد الثلاث لم يذكر طالق الثاني وعلى
 هذا فقس (وتستعار) الواو (للحال) لان الواو لمطلق الجمع والاجتماع
 الذي بين الحال وذيهما من محتملاته فيعموز استعارتها بمعنى الحال عند الاحتياج
 (كادالى الفا وانت حرفلا يعتق قبل الاداء) لان الواو للحال اذ لا وجه
 للعطف ههنا لان الجملة الاولى فعلية طلبية والثانية اسمية خبرية وبينهما
 كمال الانقطاع والاحوال شروط لكونها مقيدة كالشرط فتتعلق الحرية
 بالاداء كما في قوله ان دخلت الدار راسكة فانت طالق بتعلق الطلاق
 بالركوب تعلقه بالدخول فصار كانه قال اذا ديت الى الفا فانت حر فان
 قيل * ما ذكر عكس ما يقتضيه ذلك الكلام فان الواو لما دخلت في انت

حر اقتضت ان تكون الحرية شرطا للاداء فتكون سابقة عليه لوجوب تقدم
 الشرط على المشروط فلا يكون منعقا بل تقع الحرية في الحال ﴿فلنا﴾
 اولا انه من باب القلب والتقدير كن حرا وانت مؤد الى الفا وانما حل
 عليه لامتناع تعليق الاداء بما دخل فيه الواو لان التعليق انما يصح عن يصح
 منه التمييز وليس في وسع المتكلم تمييز الاداء فكيف يصح تعليقه ولما
 لم يصح العمل بظاهره ولم يمكن العمل بالعطف ايضا حل على القلب الذي
 هو شعبة من البلاغة وثانيا ان الجملة الواقعة حالا قائمة مقام جواب الامر
 بدلالة مقصود المتكلم فأخذت حكمه فمعنى الكلام ادالى الفا تضر حرا
 فتكون الحرية معلقة بالاداء ضرورة (والفاء للتيب) اى لا فائدة كون
 ما بعده بعد ما قبله بغير مهلة قال الشيخ عبد القاهر اصل الفاء الاتباع
 والعطف فرع على ذلك الا يرى انه لا يعزى عن الاتباع بوجه وقد يكون
 الاتباع مجردا من العطف كما في جواب الشرط بالفاء (ففى) قوله
 (ان دخلت هذه) الدار (فهذه لا يحنث بترك) دخول (احديهما
 ولا يتقدم) دخول (الثانية) على دخول الاولى (و) لا (بتأخيرها) اى
 الثانية عن الاولى (مهلة) لان الشرط انما هو دخول الثانية عقيب الاولى
 بلا مهلة (وتدخل حكم المهلة) يعنى ان الاصل ان تدخل الفاء حكم المهلة
 لترتب عليها نحو جاء الشتاء فتأهب (فقوله فهو حر في جواب) من قال
 (بعت منك هذا العبد بكذا قبول) للبيع (واعتاق) للعبد لانه ذكر الحرية
 بحرف الفاء عقيب الايجاب وهى للترتيب ولا يترتب العتق على الايجاب الا بعد
 ثبوت القبول فيثبت ذلك بطريق الاقتضاء بخلاف قوله هو حرا وهو حر
 حيث لا يكون قبولا للبيع لعدم ما يوجب التعقيب فبقى محملا لرد الايجاب
 بان جعل اخبارا عن الحرية الثابتة قبل الايجاب ولقبول البيع بان جعل
 انشاء الحرية في الحال فلا يثبت القبول بالشك ويسمى هذا فاء التفرع
 والسببية (وقد تدخل) الفاء (العلل اذا دامت) تلك العلل فانها اذا كانت
 دائمة كانت في حالة الدوام متراحية عن ابتداء الحكم كما يقال لمن هو فى قيد ظالم
 ابشر فقد اتاك القوث فان القوث بعد ابتداء الاشارة باق وينمى هذا
 فاما التعليل لانها بمعنى لانه (ففى قوله ادالى الفا فانت حرا) لان معناه
 ادالى الفا لانك حر وانما لم يحمل على تعليق الحرية بالاداء كما هو حقيقة الفاء
 بتقدير ان ادبت الى الفا فانت حر لان الاضمار خلاف الاصل فلا يصار اليه

بلا ضرورة ﴿فان قيل﴾ دخول الفاء على اللعل ايضا خلاف الاصل ﴿قلنا﴾
 فيما ذهبنا عمل بحقيقة الفاء من وجه لان العلة لما كانت مستدامة يحصل
 الترتيب فكان اولى من الاضمار عوفيه بحث لان الاضمار وان كان خلاف
 الاصل الا ان فيه عملا بحقيقة الفاء من كل وجه فينبغي ان يكون اولى
 فالصواب ان يقال تقدير الشرط الناقل الى المستقبل عند التلفظ به لم يسهل
 مع الماضي نحو انني اكرمتك فعدم تقدير الشرط مع الاسمية وهي ابعد
 من الماضي اولى (وتستعار) الفاء (للوافى) قوله لفلان (على درهم فدرهم)
 حتى يلزمه درهان لان الفاء للترتيب ولا يمكن رعايته بين العينين حقيقة
 بل بين الفعلين والدرهم في الذمة في حكم العين فلا يتصور فيها الترتيب
 فيجعل الفاء مجازا عن الواو لمشاركتها في نفس العطف ويجوز ان يصرف
 الترتيب الى الوجوب لا الواجب وتبقى الفاء على حقيقتها (وتم التراخي) وهو
 ان تكون بين المعطوفين مهلة لكن ذلك التراخي عند ابي حنيفة (في التكلم)
 ويلزمه التراخي في الحكم بمنزلة ما لو سكت ثم استأنف قولا بكمال التراخي
 اذ لو كان التراخي في الحكم دون التكلم لكان التراخي موجبا من وجه دون
 وجه ولانها دخلت في اللفظ فيجب اظهار اثر التراخي فيه ايضا (وعندها
 في الحكم) لا التكلم لانه متصل في التكلم حقيقة فكيف يحمل منفصلا
 والعطف لا يصح مع الانفصال فينبغي ان يكون الاتصال لفظا مراعاة لحق
 اللفظ ﴿قلنا﴾ ليس المراد انه لتراخي اللفظ بل لتراخي الحكم الحاصل عند تراخي
 اللفظ وصحة العطف تعتمد على الاتصال صورة ولا نزاع في اعتباره حتى
 تم الثاني بما تم به الاول وانما النزاع في جعله الاتصال الصوري المشروط
 في العطف بمنزلة الانفصال الصوري حتى لا يتعلق الثاني بما يتعلق به الاول
 (فاذا قال) الزوج (غير الموطوءة انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت
 الدار ازل الاول) لعدم تعليقه بالشرط الآتي لانه كالتفصيل عنه صورة
 (ولغا الباقي) لعدم المحل لان المرأة غير موطوءة (ولو قدم الشرط تعلق
 الاول) وفائدته انه ان ملكها ثانيا ووجد الشرط يقع الطلاق (وزل الثاني)
 في الحال لعدم تعليقه بالشرط كأنه قال ان دخلت الدار فانت طالق فسكت
 ثم قال انت طالق (ولغا الثالث) لعدم المحل ﴿فان قيل﴾ ينبغي ان يلغوا الثاني
 ايضا لان التراخي لما اعتبر في اللفظ صار كأنه سكت ثم قال طالق فيكون
 خبرا بلا مبتدأ فيلغ ضرورة ﴿قلنا﴾ انما لم يبلغ لما عرفت ان صحة العطف

مبنية على الاتصال صورة وذلك موجود ههنا فيعتبر في الثاني ماتم به الاول
 (وفي) حق (الموطوءة ان آخر) الشرط (نزل الاول والثاني في الحال)
 لعدم تعليقهما بالشرط فكأنه سكت عليهما ثم قال انت طالق ان دخلت
 الدار ولما كانت موطوءة كانت محلا فيقع طلقتان (وتعلق الثالث) لقربه
 بالشرط (وان قدم) الشرط (تعلق الاول) لانصاله به (ونزل الباقي) اى
 الثاني والثالث لوجود المحل (وقالوا) الجمل المذكورة (تتعلق جميعا)
 بالشرط (ويتزلن بالترتيب) عند وجود الشرط في الصور كلها لان ثم
 للعطف بالتراخي في الحكم فلو وجود العطف يتعلق الكل بالشرط ولوجود
 التراخي حكما يقع مرتبا فاذا كانت عند وجود الشرط موطوءة تقع
 الثلاث والافتقاع واحدة ويلغو الباقي لعدم المحل (ويستعار) ثم (للواو
 بجامع كونهما) للعطف (كقوله عليه الصلاة والسلام) من حلف على عيّن
 ورأى غيرها خيرا منها (فليكفر عن عيّن ثم ليأت) بالذى هو خير وانما جعلناه
 عليه عملا بالرواية الاخرى فليأت بالذى هو خير ثم ليكفر عن عيّن فان ثم
 في هذه الرواية على حقيقته اذ الكفارة واجبة بعد الحنث اجبا وهذه
 الرواية هى المشهورة ولا تمارضها الرواية الاولى لانها غير مشهورة كذا
 في الاسرار ولو صحت لكان ثم ثمه بمعنى الواو مجازا لانا لو علمنا بحقيقته لا يمكن
 العمل بحقيقة الامر لان التكفير قبل الحنث ليس بواجب بالايجاع فتعين المجاز
 في ثم دون الامر تحقيقا لما هو المقصود وهو الامر بالتكفير اذ الكلام سيق له
 (وبلى للاضراب عما قبله) اى جمله في حكم المسكوت عنه بلا تعرض
 لنفيه واثباته واذا انضم اليه لاصار نصا في نفيه نحو جاءني زيد لابل عمرو
 كذا ذكره المحققون فملى هذا لا يكون معنى التدارك في قوله (واثبات
 ما بعده على) سبيل (التدارك) ان الكلام الاول باطل وغلط بل ان التكلم به
 ما كان ينبغي ان يقع وقيل هو الرجوع عن الاول وابطاله واثبات الثاني
 تدارك لما وقع اولاً من الغلط فلا يقع في كلام الله تعالى الاحكاية او بتأويل
 ثم الاضراب انما يصح اذا احتمل الصدر الرد والرجوع وهو في الاخبار
 دون الانشاء لان التدارك للكذب ولا كذب في الانشاء كما ظن صاحب
 التتبع فانه لتدارك الغلط وهو اعم من الكذب بل لان الانشاء ايجاد معنى
 بلفظ يقارنه في الوجود فكما يتلفظ يوجد فلا يمكن اعدامه حين هو موجود
 (ففي) قوله (انت طالق واحدة بل ثنتين تطلق الموطوءة ثلاثا) لانه لم يمكن

ابطال الاول لكونه انشاء وقد وقع الاخباران لبقاء المحل (بخلاف) قوله
 (له على درهم بل درهمان) فانه يلزمه درهمان استحسانا لان المراد بمثل هذا
 الكلام عادة التدارك بنفي انفراد ما اقربه اولاً لا بنفي اصله كيف واصله داخل
 في الثاني ولو صح التدارك بنفي اصله لاجتماع النفي والاثبات في شيء واحد
 فكانه قال له على درهم ليس معه غيره ثم تدارك فقال بل معه درهم آخر
 كما يقال سني ستون بل سبعون (ولكن للاستدراك) اي التدارك وهو رفع
 التوهم الناشئ عن الكلام السابق مثل ما جاءني زيد لكن عمرو اذا توهم
 المخاطب عدم مجيء عمرو ايضا لمخالطة بينهما (بعد النفي ان دخلت المفرد)
 فانها لما وضعت للاستدراك وجب مقابلة ما بعدها لما قبلها فاذا عطف بها
 مفرد وهو لا يحتمل النفي يجب ان يكون ما قبلها متفياً لتحصل المغايرة (ويجب
 اختلاف طرفيها) تفياً واثباتاً لفظاً نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء
 او معنى نحو سافر زيد لكن عمرو حاضر (ان دخلت الجملة) لاحتمال كل
 من الجملتين النفي والاثبات فيحصل معنى الاستدراك ثم ان كونه للاستدراك
 ليس على الاطلاق بل (بشرط اتساق الكلام) اي انتظامه بان يصلح
 ما بعد لكن تداركاً لما قبلها وذلك بطريقتين الاول ان يتحقق بين اجزاء
 الكلام ارتباط معنوي ليحصل العطف والثاني ان يكون محل الاثبات
 غير محل النفي ليتمكن الجمع بينهما (كلك) اي كقولك (على الف
 قرض فقال) المقرله (لكن غضب) فان الكلام لما انسق صح الوصل
 ولكن وحل على الخطأ في السبب لا الواجب فنفي القرض وأثبت الغضب
 (فلولاه) اي لولا الاتساق بان يفوت احداً الامرين المذكورين ولا يصلح
 ان يكون ما بعدها تداركاً لما قبلها (يكون ما بعده) كلاماً (مستأنفاً) لاتعلق
 له بما قبله (كقول المولى لامة تزوجت بغير اذنه) اي المولى (لا اجيزا النكاح
 لكن اجيزه بمائتين) لانه نفي اجازة النكاح عن اصله فلا معنى لاثباته
 بمائة او مائتين وانما يكون متسقاً لو قال لا اجيزه بمائة لكن اجيزه
 بمائتين ليكون التدارك في قدر المهر لا اصل النكاح هذا هو الموافق
 لرواية الجامع وكتب الاصول وزعم صاحب الكشف انه اذا قيل
 لا اجيز النكاح بمائة لكن اجيزه بمائتين كان كلاماً غير متسق لما فيه
 من نفي فعل واثباته بعينه وحين اعترض عليه بعض الافاضل بان النفي
 في الكلام المقيد راجع الى القيد والايلازم العبث في ذكر القيد

اجاب عنه بالمنع بل هو راجع الى الذات المقيدة دون مجرد القيد وانما يلزم
 العبث لو لم يقيد الاحتراز عن مقيد آخر **﴿اقول﴾** فيه بحث * اما اولاً فلان
 كون النفي راجعاً الى القيد في مثل هذا الموضع مما يشهد به نقل ائمة العربية
 حتى صرح به الشيخ عبد القاهر في غير موضع من دلائل الاعجاز برجوع
 النفي الى القيد مطلقاً فلا وجه لمنعه * واما ثانياً فلان معنى رجوع النفي الى القيد
 رجوعه الى المقيد باعتبار القيد بمعنى انه لا يدل على نفي اصله على الإطلاق
 ولا يدعي احد رجوعه الى مجرد القيد بل ربما يدعي دلالة على ثبوت
 الاصل مقيداً بقيد آخر * واما ثالثاً فلانه اذا افاد الاحتراز عن مقيد آخر
 لم يكن الفعل المنفي عين المثبت فيما نحن فيه وقد قال لمافيه من نفي فعل
 واثباته بعينه فالاولى في الاعتراض ان يقال ابتداء لانسلم ان قوله لا اجيزه
 بمائة لكن اجيزه بمائتين يفيد نفي فعل واثباته بعينه ليكون غير متسق
 بل يفيد نفي مقيد واثبات مقيد آخر (واولاً حد ما فوقه) اي ما فوق الاحد
 بمعنى الواحد وهو شيان فصاعداً اختيرت هذه العبارة للاختصار (فيوجب
 الشك في الاخبار) لا بمعنى انه موضوع له لان وضع الكلام للفهم فلا يناسبه
 الشك والابهام بل بمعنى انه اكثر ما يحصل من الكلام وهو الاخبار
 فان الاخبار بمعنى احد الشخصين يكون غالباً لشك المتكلم فيه بان يعلم
 ان الجأى احدهما ولا يعلم بعينه وقد يكون لتشكيك السامع لفرض له
 في ذلك وقد يكون لمجرد ابهام واطهار نصفه مثل وانا واياكم لعلى هدى
 او في ضلال مبين وبالجملة الاخبار بالمبهم لا يخلو من غرض الا ان المتبادر
 منه الى الفهم هو الشك فن ههنا ذهب بمضمم الى انه للشك والظاهر
 انه لانزاع لانهم لم يريدوا الاتبادر للذهن اليه عند الإطلاق وماذكروه
 من ان وضع الكلام للفهم على تقدير تمامه انما يدل على ان اولم يوضع
 للتشكيك والا فالشك ايضاً معنى يقصد افهامه بان يخبر المتكلم المخاطب
 بانه شك في تعيين احد الامرين بخلاف الانشاء فانه لا يحتمل الشك
 او التشكيك لانه لاثبات الحكم ابتداء (و) لهذا توجب او (التخيير في الانشاء)
 وقد نفى الاباحة والتسوية وغير ذلك مما يناسب المقام بالتخيير كما في قوله
 تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين الآية فانه بمعنى الامر اي ليكفر
 باحد هذه الامور وسيجيء الفرق بينه وبين الاباحة (نفي) قوله (هذا
 حر او هذا لجمه) اي جمع هذا القول وهو علة لقوله لا يعتق ويوجب

قدمت عليهما (جهتیهما) ای جہتی الاخبار والانشاء فانه اخبار لغة
 وهو ظاهر وانشاء شرعا وعرفا لانه لم يتحقق الحرية بغير هذا اللفظ
 فلو كان خبرا محضا لكان كذا فوجب ان تجعل الحرية ثابتة قليل هذا
 الكلام بطريق الاقتضاء تحكما لدلوله اللغوي وهذا معنى كونه انشاء
 شرعا وعرفا واخبارا حقيقة ولغة فلجهة الاخبارية (لا يفتق العبد
 في الاشارة اليه والى الحر) لرجحان احتمال الحرية ههنا (و) لجهة
 الانشائية (بوجوب ولاية تعين) يعبر عنها بالتحير فانه مخصوص بالانشاء كما
 سبق (بجمع) ذلك التعين ايضا وهو ان يقول اردت هاتين (الجهتين)
 المذكورتين (فشرط) لجهة الشائئة (صلاحية المحل عند اليان) حق
 اذا مات احدهما فقال اردت الميت لا يصدق (و) لجهة اخباريته (صح
 الجبر عليه) اي على ذلك اليان فانه لا جبر في الانشآت بخلاف الاخبارات
 كما اذا اقر بالمجهول فانه يجبر على اليان وهذا ما قيل ان اليان انشاء من
 وجه اخبار من وجه (ولذا) اي ولكون اولاحد الامرين فصاعدا
 الصالح كل منهما للاتصاف بالحكم على السوية اذ من ههنا نشأ الشك
 في الخبر والتحير في الانشاء (ابطلا) اي ابو يوسف ومحمد رجهما الله تعالى
 قول المولى (هذا حر او هذا العبد ودايته) وجعله لغوا لا يثبت به العتق
 لعدم صلاحية الدابة للاتصاف بالحرية هذا هو العلة الصحيحة لا ما قال
 صاحب التتبع وغيره ان وضعه لاحدهما الذي هو اعم من كل منهما
 وهو غير صالح للعتق لما يرد عليه ان يحجب العتق انما هو على ما يصدق
 عليه انه احد الشئتين لاعلى المفهوم العام اذ الاحكام تتعلق بالذوات
 لا بالمفهومات (وان صحح) ابو حنيفة رجه الله تعالى هذا القول (بان
 جعله مجازا عن المعين) لان خلقية المجاز عنده في اللفظ كما سبق وهي
 تحتل التعين حتى يلزمه في العبدن ويتعين بموت احدهما او بيعه والعمل
 بالمحتمل اولى من الاهدار فيلغو ذكر ضميمته كالوصية لحي وميت (وفي)
 قوله لبيده الثلاثة (هذا حر او هذا وهذا) عطفًا للثاني باو والثالث
 بالواو (يعنى الثالث) في الحال (ويخبر في الاولين) لان سوق الكلام
 لا يحجب العتق في احد الاولين وتشريك الثالث له فيما سبق له الكلام
 (كاحدهما حر وهذا) فالعطوف عليه هو المأخوذ من صدر الكلام
 لاحد المذكورين بالتعيين وقيل لا يفتق احدهم في الحال ويكون له الخيار

بين الاول والاخيرين لان الثالث عطف على ما قبله والجمع بالواو بمنزلة الجمع بالف التثنية فكأنه قال هذا حر او هذان كما اذا حلف لا اكلم هذا او هذا وهذا فانه يحتمل بالاول او بالاخيرين جمعا لا بالثاني وحده او الثالث وحده والاول اولى لوجهين الاول ان تقدير الكلام على الاول احدهما حر وهذا حر وعلى الثاني هذا حر او هذان حران والمذكور في المخطوف عليه لفظ حر لاحران فتقديره في المخطوف اولى والثاني ان الثاني مغير للاول من الجزم الى التردد فيتوقف عليه لا الثالث لان الواو للتشريك فيقتضى وجود الاول فيثبت التغير بين الاول والثاني بلا توقف على الثالث فكأنه قال احدهما حر وهذا * واعترض على الاول بجواز تقدير مفرد لكل من الاخيرين كأن يقال هذا حرا وهذا حر وهذا حر وعلى الثاني بان التشريك لا ينافي التغير كافي لا اكلم هذا او هذا وهذا بل يوجه ههنا اذ يجب جمع الاخيرين في الاختيار حينئذ ولا يكفي احدهما * واجيب عن الاول بان الظاهر عند تقدير الخبر لكل ان لا يجتمعا في احد شقي التغير فانه اذا قال هذا حر او هذا حر وهذا حر فالظاهر قصد الاقناع في الثالث في الحال لان افراد الخبر بالذكور ولو تقديرا اشارة افراده بالحكم المستقل لا تشريك * وعن الثاني بان مغيرة الثالث تتوقف على عطفه على الثاني معينا وفيه التزاع ففيه المصادرة بخلاف الثاني فانه معطوف على الاول ومغيره قطعا (وتفيد) او (العموم) اذا استعملت (في) سياق (النفي) وبما معناه كاللهي (لفظا) نحو ما جاءني زيد او عمرو اى لا هذا ولا ذاك ونحو قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا اى لا هذا ولا ذاك فيمثل بان لا يطعهما اصلا لا بان يطيع واحدا منهما فقط (او معنى) بان يقع في اليمين المثبت نحو افعلت هذا او هذا بمعنى لا افعل شيئا منهما او في الاستفهام الانكاري نحو افعلت هذا او هذا بمعنى ما فعلت شيئا منهما والسري في افادتها العموم ههنا انها لاحد الامرين من غير تعيين وانتفاء الواحد المبهم لا يتصور الا بانتفاء المجموع فقولته تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا معناه لا تطع احدا منهما وهو نكرة في سياق النفي فمع وكذا ما جاءني زيد او عمرو فان معناه ما جاءني احدهما بخلاف الواو فانها لنفي العموم حتى اذا قال لا افعل هذا او هذا يحتمل بفعل احدهما واذا قال هذا وهذا يحتمل بفعلهما لا بفعل احدهما لان المراد بمجموع الفعلين فلا يحتمل بالبعض

(الاقربنة) حالة او مقالية تمنع كلمة او عن جعلها على العموم وتدل على انها لا يقع احد النفيين فحينئذ تفيد عدم الشمول * قال صاحب التلويح في تمثيله كاذب اليه صاحب الكشف في قوله تعالى يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن آمنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا انها تدل على ان عدم النفع لمن لم يجمع بين الايمان قبل اشراط الساعة وبين كسب الخير في الايمان ولم يحمله على عموم النفي بمعنى ان عدم النفع لمن لم يعمل لا الايمان قبلها ولا كسب الخير فيه لان نفي الايمان يستلزم نفي كسب الخير في الايمان * وفيه بحث لان كلام صاحب الكشف ليس بقطعي في ان اوفي الآيۃ في سياق النفي حتى يستفاد نفي العموم من القربنة بل يحتمل كون او دخلت على النفي فافادت ايضاع احد النفيين لاعمومه والتقدير لم تكن آمنت او لم تكن كسبت وذلك لانه قال قوله كسبت في ايمانها خيرا عطف على آمنت فتوهما من ظاهره ان مراده ان كسبت عطف على آمنت عطف مفرد على مفرد حتى ان النفي المستفاد من لم تكن آمنت متوجه الى كسبت ايضا قطعاً وليس كذلك بل يحتمل ان يكون مراده ان كسبت عطف على آمنت ولم تكن المقدر عطف على لم تكن المذكور عطف المفردات على المفردات ويؤيد ما ذكرنا قوله في شرح الكشف ان العموم انما يلزم اذا عطف احد الامرين على الآخر باو ثم سلط عليه النفي مثل لم تكن آمنت او علمت لا اذا عطف باونفي امر على نفي امر كما تقول لم تكن آمنت او لم تكن كسبت وههنا قد تعذر الاول للزوم التكرار فتعين الثاني تلخيصه العموم انما هو في نفي العطف باو لافي عطف النفي باو فقوله او كسبت عطف على آمنت بالنظر الى الظاهر واما في التحقيق فكسبت خبر لم تكن المحذوف على معنى لم تكن آمنت او لم تكن كسبت هذا كلامه * واذا تأملت فيه حق التأمل عرفت ان بينه وبين ما ذكر في التلويح تنافيا في غاية الظهور ولكن من لم يجعل الله له نورا فانه من نور * وقد بقي لي في كلام الفاضل بحثان الاول ان صاحب الكشف بعد ما قال قوله او كسبت عطف على آمنت لا وجه لان يقال في توجيهه فقوله او كسبت عطف على آمنت بالنظر الى الظاهر واما في التحقيق فكسبت خبر لم تكن المحذوف فانه تشويه لكلامه لا توجيه لمرامه * والثاني ان عطف كسبت على آمنت لا ينافي كون كسبت خبر لم تكن المحذوف حتى يكون الاول بناء على الظاهر والثاني بناء على التحقيق

لما عرفت ان كسبت مع كونه خبر لم تكن المحذوف معطوفا على آمنت
فلتأمل (و) حكم او (كعكس) حكم (الواو) فانها نفى الشمول لانها للجمع
ونفى المجموع ويجوز ان يكون بنى واحد الا ان يدل قرينة حالية او مقالية
على انها الشمول نفى نحو لا ترتكب الزنا واكل مال اليتيم وكذا نفى بلا الزائدة
المؤكد للنفى مثل ما جاء في زيد ولا عمرو فالخاصل ان او اذا وقعت في سياق
النفى وخلت عن القرينة تحمل على شمول النفي والافعل نفى الشمول والواو
بالعكس (وقد تكون) او (للاباحة) كما تكون للتخيير على ما سبق اعلم ان مثل
قولنا افعل هذا او ذاك يستعمل تارة في طلب احدا من امرين مع جواز الجمع
بينهما ويسمى اباحة (نحو جالس الفقهاء او المحدثين) وتارة في طلبه
مع امتناع الجمع ويسمى تخييرا كقوله بع عبدي هذا او ذاك والاباحة
والتخيير قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى كلمة او وقد عرفت
انها لاحد الامرين فجواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب القرائن ﴿فان قيل﴾
قد لا يمتنع الجمع في التخيير كما في خصال الكفارة ﴿قلنا﴾ المراد امتناع الجمع
من حيث الامثال بالامر ففي امر الوجوب لا يكون الامثال الاباحدها
وليس جمع الجامع من حيث الامثال به بل للاباحة الاصلية حتى لو لم يكن
لم يجز كما اذا قال بع هذا العبد او ذاك وطلق هذه الزوجة او تلك وقد يفرق
بينهما بانه لا يجب في الاباحة الاتيان بواحد يجب في التخيير فان كان الاصل
فيه الحظر وثبت الجواز بعارض الامر كما اذا قال بع من عبيدي هذا
او ذاك يمتنع الجمع ويجب الاقتصار على الواحد لانه المأمور به وان كان
الاصل فيه الاباحة ووجب بالامر واحد كما في خصال الكفارة جاز الجمع
بالاباحة الاصلية وهذا يسمى التخيير على سبيل الاباحة (و) قد يكون اولا للعطف
بل (بمعنى حتى او) بمعنى (الى او) بمعنى (الا ان) اذا وقع بعدها مضارع
منصوب ولم يكن قبلها مضارع كذلك بل فعل ممتد يكون كالعام في كل زمان
ويقصد انقطاعه بالفعل الواقع بعد او والمانع من العطف اما لفظي او معنوي
الاول (كقوله تعالى ليس لك من الامر شيء او يتوب عليهم او يعذبهم)
على احد الاقوال اي ليس لك من الامر في عذابهم او استصلاحهم
شيء حتى تقع توبتهم او تعذيبهم فان عطف الفعل على الاسم غير جائز
وتحريم ان يدعو عليهم بالهلاك يحتمل الامتداد فحمل على الباقية (و) الثاني
(نحو لازمنك او تعطيني حق) فان المقصود وهو كون الزوم لاجل

الاعطاء لا يحصل مع العطف فسقطت حقيقته واستعير لما يحتمله وهو
الغاية او الاستثناء لان تناول احد المذكورين يقتضى تنهى احتمال كل منهما
وارتقاعه بوجود صاحبه ومحتمله الكلام لاحتمال صدره الامتداد وشمول
الاقوات فوجب اضمار ان اما يحرف الجر او ليكون المستثنى مصدرا متزلا
متزلة الوقت المخرج عن الاوقاب المشمولة لصدده ومنه قول امرئ القيس
بكي صاحبي لما رأى الدرب دونه * وايقن ان الاحقان بقبصرا
فقلت له لا تبك عينيك انما * نحاول ملكا او نموت فنعذرا
(و) قد يكون او (بمعنى بل) كقوله تعالى (فهى كالحجارة او كغسوة) اى
بل اشد قسوة قيل (وعليه قوله تعالى ان يقتلوا او يصلبوا) الآية قال مالك
لما كان اوفى الانشاء للتخيير ثبت التخيير في كل نوع من انواع قطع الطريق
بقوله تعالى ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا
من الارض فاجاب بعض ائمتنا بانه تعالى ذكر الاجزئة مقابلة لانواع الجنائية
والجزاء مما يزداد بازياد الجنائية ويتقص بانقاصها وجزاء سيئة سيئة مثلها
فلا يلقى مقابلة اغلظ الجنائية باخف الجزاء ولا العكس فلا يجوز العمل
بالتخيير الظاهر من الآية فوزعت الجملة المذكورة في معرض الجزاء
على انواع الجنائية المتفاوتة المعلومة عادة حسب ما تقتضيه المناسبة
فالقتل جزاؤه المقتل والقتل والاخذ جزاؤه الصلب والاخذ جزاؤه قطع
اليد والرجل والتخويف جزاؤه النفي اى الحبس الدائم على انه رد في الحديث
بيانه على هذا المثال واجاب بعضهم بما في المتن قال شمس الاثمة بعدما
ذكر الجواب الاول وقيل ان اوهنا بمعنى بل فيكون المراد بل يصلبوا اذا
اتفقت المحاربة بقتل النفس واخذ مال بل تقطع ايديهم اذا اخذوا المال
فقط بل ينفوا من الارض اذا خوفوا الطريق فظهر بذلك ان خلط
الكلامين وجعلهما جوابا واحدا كما فعله البعض ليس كما ينبغي * اعلم ان كلمة
حتى لم تذكر كاهنا ذكرت في سائر الكتب لان الاصل فيها هي الجارة
لا الماطفة كما سيجي فلا حسن ان تذكر في الحروف الجارة ومنها
اى من الحروف (حروف الجر) وجه التسمية مشهورة (فالباء للالصاق)
وهو تعاقب الشيء بالشيء وايصاله اليه مثل مررت بزيد اى الصقت مرورى
بمكان يلاسه زيد (فلا تخرج) اى اذا كانت الباء للالصاق فقول المولى
لعبه لا تخرج (الا باذنى يوجب لكل خروج اذا) لانه استثناء مفرغ ومعناه

(لا تخرج)

وتحقيقه حروف
الاستثناء تقتضى ان
يكون هنا مستثنى
منه وحروف الجر
تقتضى ان يكون ذلك
غير الاذن لان الالصاق
انما يكون بين
شيئين ملتصقين فلا بد
ان يكون المستثنى غير
الاذن فيكون المستثنى
منه كذلك فاضمر
مصدر الفعل المذكور
اذ لا دليل على غيره
ثم غير الملفوظ اذا
قدر ملفوظا ان كان
ذلك شرعا يسمى
مقتضى وان كان لغة
يسمى محذوفا والفرق
بينهما ان المحذوف
يقبل العموم دون
المقتضى كما سيأتى في
موضعه ان شاء الله
تعالى وههنا المصدر
ثبت تقديره لغة لا
شرعا فيم لوقوعه في
سياق الشرط فانه في
حكم النفي فصم
الاستثناء ٢

لا تخرج خروجاً الا خروجاً باذني والنكرة في سياق النفي نعم فاذا اخرج منها بمضيق ماعده على العموم (لا) قوله لا تخرج (الا ان اذن لك) فانه لا يوجب لكل خروج ادنا اذلا يمكن جله على حقيقة الاستثناء لان الاذن ليس من الجنس الخروج فحمل على الغاية لمناسبة بينهما فان الغاية قصر لامتداد المغيا وبيان لانتهاه كما ان الاستثناء قصر للمستثنى منه وبيان لانتهاه حكمه وايضا كل منهما اخراج لبعض ما يتناول الصدر فيكون معناه لا تخرج الى ان آن لك فيكون الخروج ممنوعا الى وقت وجود الاذن فاذا وجد مرة ارتفع المنع * فان قيل * المصدر قد يقع حيناً لسعة الكلام تقول آتيك خفوف النجم اى وقت خفوفه فيكون تقديره لا تخرج وقتا لا وقت اذني فيجب لكل خروج اذن * (اجيب) بان هذا التقدير يوجب ان يمحى ان خرج مرة اخرى بلا اذن والتقدير الاول يوجب ان لا يمحى فلا يمحى بالشك * واعترض عليه بان هناك وجهاً ثالثاً يقتضى وجوب الاذن لكل خروج وهو ان يكون على حذف الباء اى الا بان اذن فيصير بمنزلة الا باذني وحذف حرف الجر مع ان وان شايع كثير وعند تعارض الوجهين يبقى هذا الوجه سالماً عن المعارض ضرورة ورد بان قولنا الا خروجاً باذني كلام مستقيم بخلاف قولنا الا خروجاً ان اذن لك فان محذوف لا يعرف له استعمال * والجواب ان اختلاله على تقدير تسليمه انما هو من ترك بعض المقدرات وهو الباء وذكر بعضها وهو خروجاً حتى اذا قدر هكذا لا تخرج الا خروجاً ملصقاً بان اذن لك لا يبقى اختلال اصلاً فالصواب في الرد ان يقال انهم صرحوا بانه لا عبرة بكثرة الأدلة بل بقوتها حتى لو كان في جانب آية وفي آخر آيتان او في جانب حديث وفي آخر حديثان لا تترك الآية الواحدة والاحديث الواحد ولا يقال تعارضت الآيتان فبقيت الآية الاخرى سالمة عن المعارض وكذا الحال في الحديث (والاستعانة) اى طلب المعونة بشئ على شئ مثل كتبت بالقلم وقبل انهار جعة الى الاصاق بمعنى أنك العسقت الكتابة بالقلم (قد دخل) اى اذا كانت الباء للاستعانة تدخل (الوسائل) اذ بها يستعان على المقاصد (كالاغان) في البيوع فان المقصود الاصلى من المبايعه هو الانتفاع بالملوك وذلك في المبيع والثمن وسيلة اليه لانه في الغالب من التقود التي لا يتفجع بها بالذات بل واسطة التوصل بها الى المقاصد بمنزلة الآلات ولذا اشترط وجود المبيع لصحة البيع لاجود

لان شرطه عموم
الصدر وقد وجد
فالصدر اوجب الحظر
في جميع الخروجات
باذن او بغيره لو
اقتصر فاذا استثنى
خروجاً موصوفاً
باذني بقى الباقي تحت
الحظر على عموم
(منه)

الثمن فاذا كان الاصل ان يدخل الباء في الاثمان (فبت) اى قول البائع
 بعت (هذا العبد بكر) من الخططة مثلا (بيع) والعبد مسيغ والكر ثمن يثبت
 في الزمة حالا (و) قوله بعت (كرا) من الخططة (بهذا) العبد (سلم) والعبد
 رأس المال والكر مسلم فيه (فيراعى شرائطه) من التأجيل وبيان القدر
 والجنس والصفة وقبض رأس المال في المجلس ونحو ذلك مما يتوقف عليه
 السلم ويجب تقديمه عليه (و) يراعى (الوازمه) المتأخرة عنه كقدم ٣ جواز
 الاستبدال في الكر قبل القبض (واذا دخلت) الباء (المحل) هذا فبيع ثمن على
 دخولها الوسائل (لم يجب استيعابه) اى استيعاب المحل بالفعل (كالألة) اى كما
 لم يجب استيعاب الآلة بالفعل يعنى لما كان الاصل في الباء ان تدخل على الوسائل
 والآلات نحو مسحت الحائط بيدى ولم يشترط الاستيعاب في الآلة لكونها غير
 مقصودة بالفعل وانما قصد بها التوصل الى المقصود بل اشترط استيعاب المحل
 لكونه المقصود ٤ شبه المحل الذى من شأنه الاستيعاب اذا دخله الباء الآلة التى
 من شأنها عدم الاستيعاب (فلا يجب) الاستيعاب (فى مسح الرأس) كاذه
 اليه مال لان الباء دخلت المحل فى قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم ولما ورد على
 قوله واذا دخلت المحل لم يجب استيعابه ان الباء فى التيمم قد دخلت المحل وقد
 وجب استيعابه اجاب بقوله (واما وجوبه) اى وجوب الاستيعاب (فى التيمم
 ان صح) انما قال ذلك لما قيل انه لا يجب مسح منابت الشعور الخفيفة بالتراب
 فى الوجه كاللحية الخفيفة ولان مسح الاكثر يكتفى فى رواية الحسن قياسا على
 مسح الخف والرأس (فبالحديث المشهور) وهو قوله عليه السلام لعمار رضى الله
 تعالى عنه يكفيك ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين فان الوجه اسم لكل
 فلولو الاستيعاب لزم ان يراد به البعض (ولانه) اى التيمم (خلف عن المستوعب)
 وهو الوضوء فلما وجب استيعاب الوجه فى الاصل وجب استيعابه فى الخلف
 لان الخلف لا يخالف الاصل اصلا (و) لان المسح بالضعيد فى العضوين
 قائم مقام الوظائف الاربعة وانما نصفت للتخفيف ولا شك (ان كل تنصيف
 يقتضى بقاء الباقي على ما كان عليه) من الوصف كصلاة المسافر وعدة الاماء
 وحدود العيود ونحو ذلك (وعلى الاستعلاء) صورة نحو ركب على الفرس
 او معنى ٥ نحو تأمر علينا (و) لان الواجب مستعمل على من عليه كما يقال ركه
 دين (تستعمل) على (للوجوب) بالوضع الشرعى (فعلى) اى اذا كان
 على للوجوب شرعا فقول المقر لفلان على الف (دين) لا وديعة (الا اذا

٣ بخلاف الصورة
 الاولى فانه يجوز
 التصرف فى الكر
 فيها قبل القبض
 بالاستبدال كما فى سائر
 الاثمان (منه)

٤ مثلا اذا قيل مسحت
 الحائط بيدى يجب
 ان يكون الحائط
 مستوعبا بالمسح لا اليد
 اذا قيل مسحت يدى
 بالحائط لا يجب
 استيعاب الحائط
 بالمسح (منه)

٥ صار اميرا علينا
 فان للامير علوا
 وارتفاعا على غيره
 (منه)

وصل به (اى بقوله على الف قوله (وديمة) قحطل على وجوب الحفظ
ترجيحا للمحتمل على الموجب لكون اللفظ محكما وهو قوله وديمة (ثم) لان
الجزء لازم للشرط لزوم الواجب لمن عليه تستعمل (فى الشرط) اى
فى معنى يفهم منه كون ما بعدها شرطا لما قبلها (نحو قوله تعالى يا ايها
على ان لا يشركن بالله شيئا) اى بشرط عدم الاشراك (فان قيل) لا خفاء
فى انها صلة للبايعة يقال بايعناه على كذا فكيف تكون للشرط (قلنا)
كونها صلة للبايعة لا ينافى شرطية مدخولها للبايعة لتوقفها عليه (ثم)
لما بين العوض والم عوض من اللزوم والوجوب تستعمل (فى العوض)
ايضا كالباء الا ان المشروط لتوقفه على الشرط يتعقبه تعقب اللازم
للملزم بخلاف العوض فانه مقارن للمعوض ومقابل به لا يعتبر بينهما
تقدم وتأخر فلم يكن فى معنى اللازم مطلقا فلا جرم كان الشرط بمنزلة
الحقيقة فلم يحمل عند اى حنيقة على معنى الباء الا اذا تعدى معنى الشرط
(كما فى المعاوضات المحضة) اى الخالية عن معنى الاسقاط كالبيع والاجارة
والتكاح فانها لا تتحمل التعليق بالخطر لئلا يلزم معنى القمار قحطل على
العوض بالاتفاق تصحىح للتصرف بقدر الامكان (واما) اذا لم يتعدى
معنى الشرط كما (فى الطلاق) فانه يقبل الشرط ولا يبطل به (فكذا عندهما)
اى تحمل على العوض فيه ايضا لان الطلاق على المال معاوضة من جانب
المرأة ولهذا كان لها الرجوع قبل كلام الزوج وكلمة على تحتل معنى البناء
قحطل عليها بدلالة الحال (وللشرط عنده) عملا بالحقيقة (فى) قول المرأة
لزوجها (مطلقى ثلاثا على الف فطلقها واحدة يجب ثلاثا لالف عندها) لان
الجزء الحوص تنقسم على اجزاء العوض (ولا شئ عنده) لان اجزاء الشرط
لا تنقسم على اجزاء المشروط وذلك لما عرفت ان ثبوت العوض مع العوض
من باب المقابلة حتى يثبت كل جزء من العوض فى مقابلة جزء من العوض
ويمتنع تقدم احدهما على الآخر كالتضايقين وثبوت المشروط مع الشرط
بطريق المعاينة لتوقف المشروط على الشرط بلا عكس فلو انقسم
اجزاء الشرط على اجزاء المشروط لزم تقدم جزء من المشروط على
الشرط فلا يتحقق المعاينة ومن لابتداء القاية المراد بالقاية ههنا
وفى قولهم الى لانتها القاية هى المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل
اذ القاية هى النهاية وليس لها ابتداء وانتهاء (وتستعمل للتبويض)

وعليه المحققون وذهب بعض الفقهاء الى ان اصل وضعها للتبويض
دفعاً للاشتراك ورد بإطباق أئمة اللغة على انها حقيقة في ابتداء الغاية
ولو قيل انها في العرف الغالب الفقهي للتبويض مع رعاية معنى الابتداء
لم يبعد (والبيان) نحو فلان على عشرة من فضة (وبمعنى الباء) كافي قوله
تعالى يحفظونه من امر الله أى بأمره (و) تستعمل (صلة) أى
زائدة نحو ما جاءنى من أحد بخلاف ما جاءنى من رجل لان اللفظ به يكون
نصاً في الاستغراق **وحتى** للغاية **وحتى** أى للدلالة على ان ما بعدها غاية
لما قبلها سواء كان جزء منه اولاً والاول (نحو) اكلت السمكة (حتى رأسها)
الثانى نحو (حتى مطلع الفجر) ٢ اما عد الاطلاق فالأكثر على ان ما بعدها
داخل فيما قبلها (وقد تكون عاطفة) يتبع ما بعدها لما قبلها في الاعراب
(بلا سقوط) معنى (الغاية) لان الاصل هى الجارة والعاطفة فرع عليها
(فيجب) أى فاذا لم يسقط معنى الغاية يجب (كون) المعطوف خبزاً من
المعطوف عليه افضل (الاجزاء) او اخس (الاجزاء) فلا يجوز جاءنى
الرجال حتى هند (و) يجب ايضاً (انقضاء الحكم شيئاً فشيئاً) أى انقضاء
متدرجاً بان ينقض من الجزء الاول الى الثانى ومنه الى الثالث ثم و ثم (حتى) انتهى
الى المعطوف (الذى هو افضل او اخس) (لكن) بحسب الواقع بل
(بالاعتبار) أى بحسب اعتبار المتكلم اذ قد يجوز ان يتعلق الحكم فى الواقع بالمعطوف
اولاً فى قولك كأمات كل اب لى حتى آدم عليه السلام او فى الوسط كفى قولك
مات الناس حتى الانبياء عليهم الصلاة والسلام (و) قد تكون (ابتدائية معها)
أى مع رعاية معنى الغاية (قد دخل على مبتدأ مذكور الخبر) نحو خرجت النساء
حتى هند خارجة ولهذا جاز ادخال حرف العطف عليها كفى قول امرئ القيس

مطوت بهم حتى تكل غزاتهم * وحتى الجياد ٧ ما يقدر بارسان

(او مقدره) أى مقدر الخبر بقرينة ما قبل حتى كقولهم اكلت
السمكة حتى رأسها بالرفع أى مأكول هذا اذا دخلت الاسماء (و) اما
(اذا دخلت الافعال) صورة وان كانت فى الحقيقة داخلية على الاسم
لان هذه الافعال منصوبة باضمار ان (فللغاية) فانها الاصل والجل عليه
اولى لكن (ان احتمال الصدر الامتداد والآخراً الانتهاء) أى كونه منتهى
للصدر نحو حتى يعطوا الجزية فان القتال يحتمل الامتداد وقبول الجزية
يصلى منتهى له (والا) أى وان لم يحتمل الصدر الامتداد والآخراً الانتهاء

٢ فان هذا الحكم
يقضيه حتى من حيث
كونها للغاية لامن
حيث كونها عاطفة
بل الاصل فى العطف
الغايرة كفى ما جاءنى
زيد وعمر يتمتع
حتى عمرو بالعطف
كما يتمتع بالجذر (منه)
٧ فالجاء مبتدأ وما
بعده خبره والواو
داخلية عليه لان حتى
هذه ليست بعاطفة
ولو كانت حرف
عطف لم يجوز دخول
حرف عطف عليها
(منه)

فبعضى كى ان يصلح الصدر للسببية) للفعل الواقع بعد حتى فان جزاء الشئ
ومسببه يكون مقصودا منه بمنزلة الغاية من المنيا فيصح استعارتها لها
نحو اسلمت حتى ادخل الجنة فانه بمعنى كى لا لاغاية لانه ان اريد بالاسلام
احدائه فهو لا يحتمل الامتداد وان اريد به الثبات عليه فدخول الجنة لا يصلح
منتهى له اذ الاسلام يزداد فى الجنة ويتقوى فكيف يتصور الانقطاع
والانتهاء (والا) اى وان لم يصلح الصدر ان يكون سببا للفعل الواقع
بعد حتى (فللمعطف المحض) من غير دلالة على غاية او مجازاة ذهب فخر
الاسلام الى انه غير موجود فى كلام العرب بل اخترعها الفقهاء استعارة
لمعنى الفاء المناسبة للظاهرة بين الغاية والتعقيب ولا حاجة فى افراد المجاز
الى السماع مع ان محمد بن الحسن عن تؤخذ منه اللغة فكفى بقوله سماعا
واوله صاحب الكشف بان المراد انها حرف تدل على الترتيب مثل الفاء
وتم ليكون موافقا لما ذكر فى الزيادات انه لو قال ان لم آتاك حتى اتعدى عندك
فلواتى وتعدى عقيب الايتان من غير تراخ حصل البر والا فلا ان نوى
الفور والاتصال والافهى للترتيب سواء كان مع التراخى او بدونه حتى
لو آتى وتعدى متراخيا حصل البر وانما يحنث لو لم يحصل منه التعدى
بعد الايتان متصلا او متراخيا فى جميع العمر ان اطلق الكلام وفى الوقت
الذى ذكر ان عينه مثل ان لم آتاك اليوم حتى اتعدى وانما يجعل مستعارة
لما يفيد مطلق الجمع كالواو على ما ذهب اليه الامام العسائى لان الترتيب
اناسب بالغاية وعند تعذر الحقيقة الاخذ بالمجاز الانسب انسب (فاذا وقعت)
حتى (فى اليمين فشرط البر فى) صورة كونها لافادة (الغاية وجودها)
اى الغاية اذلا انتهاء بدونها (و) شرط البر (فى) صورة كونها لافادة
(السببية وجودها يصلح سببا) سواء ترتب عليه المسبب اولا (و) شرط
البر (فى) صورة (الغطف وجود الفعلين) المعطوف والمعطوف عليه
ليتحقق التشريك وتوضيحها بفروع فلو قال عبدى حر ان لم اضربك
حتى تصيح فحتى للغاية لان الضرب يحتمل الامتداد بتجديدا امثال وصياح
المضروب يصلح منتهى له فلو ترك الضرب قبل الصياح عتق عبده
لانتهاء الضرب الى الغاية المذكورة ولو قال عبدى كذا ان لم آتاك حتى
تعدى فحتى للسببية لا لاغاية لان آخر الكلام وهو التعدية لا يصلح لانتهاء
الايتان اليه بل هوداع الى الايتان اليه لان المراد بصلوحه له ان يكون

الفعل في نفسه مع قطع النظر عن جعله غاية صالحا لانتهاء الصدر اليه
 وانقطاعه به كالصياح للضرب وظاهر ان التندية مع الاتيان ليس كذلك
 فاذا اتى بر والا حث لان الاتيان هو السبب للاحسان ولو قال عبدي كذا
 ان لم آتاك حتى اتعدى عندك كان هذا للعطف المحض لان هذا الفعل احسان
 فلا يصلح غاية للاتيان ولا يصلح اتيانه سببا لفعله ولا فعله جزاء للاتيان نفسه
 واذا كان كذلك حل على العطف المحض فصار كأنه قال ان لم آتاك فاتعد
 عندك حتى اذا آتاه فلم يتعد ثم تعدى من بعد غير متراخ فقد بر وان لم يتعد
 اصلا حث كذا قال فخر الاسلام * واورد عليه انه اذا لم يتعد عقيب الاتيان
 ثم تعدى بعد ذلك كان متراخيا بالضرورة فلا معنى لقوله غير متراخ
 * واجيب بان المراد ثم تعدى من بعد ذلك غير متراخ من الاتيان بان يأتيه
 وقتا آخر فتعدى عقيب الاتيان من غير تراخ والاشكال انما نشأ من حل
 التراخي على التراخي عن الاتيان الاول المدلول عليه بقوله اذا آتاه
 * ورد بانه كلام لا يثبت له فليل محله التنبية على عدم وجوب الوصل الحسي
 وجواز التأخير بعد لا يعد تراخيا عرفا في الفاء فانه لما كان بمعناه كان
 حكمه حكمه ~~والى~~ ~~لانتهاء~~ ~~الغاية~~ ~~وقدم~~ ~~معناه~~ (فحمل) الى (عليه)
 اى على انتهاء الغاية (ان احتمله الصدر) اى احتمل صدر الكلام الانتهاء
 الى الغاية (كاجلت) مالى عليك (الى شهر) فان التأجيل يحتمل الانتهاء الى
 شهر (والا) اى وان لم يحتمل الصدر الانتهاء اليها (تعلق) الى (بمحذوف)
 دل الكلام عليه (ان امكن) تعلقه بذلك المحذوف. (كبت الى شهر)
 فان صدر الكلام وهو البيع لما لم يحتمل الانتهاء الى الغاية وقدامكن
 تعلق قوله الى شهر بمحذوف دل الكلام عليه صار بمعنى بعت مؤجلا
 اثمن الى شهر (والا) اى وان لم يمكن تعلقه بالمحذوف (تحمل) الى (على)
 تأخير (اى تأخير صدر الكلام) (ان احتمله) اى الصدر التأخير (كانت)
 طالق الى شهر ولا يتوى التمييز والتأخير فان نوى احدهما فذاك والا
 يقع بعد مضي شهر صرفا للاجل الى الايقاع احترازا عن الالغاء
 وقال زفر يقع في الحال لان التأجيل والتوقيت صفة لموجود فلا بد
 من الوجود في الحال ثم يلفو الوصف لان الطلاق لا يقبله (ثم ان تناولها)
 اى صدر الكلام الغاية (تدخل) اى الغاية (في الميا) سواء (قامت)
 الغاية (بنفسها) اى كانت غاية بحسب الوجود قبل التكلم (كرأس)

السمة) فانه غاية وطرف لها في نفس الامر (اولا) اى لم تقم
 بنفسها بل كانت غاية بحسب التكلم دون الوجود (كلما راق) في قوله
 تعالى وايدىكم الى المرافق فان اليد تتناول الابط كما فهم الصحابة
 رضوان الله تعالى عليهم اجمعين في التيميم وقد جعلت المرافق غاية لها
 في التكلم (تفيد) الى اذا كان ما قبلها متنا ولا لغاية (اسقاط ما وراءها)
 اى وراء الغاية (ان كان) وراءها (شئ) كلما راق بخلاف الرأس اذ ليس وراءه
 شئ (لان) ٣ الغاية قبل التكلم تدخل في المنيا حينئذ قطع ما اذا دخلها الى
 جاء الشك في خروجها عنه ولا شك ان (الخروج) الذي هو ضد الدخول
 القطعي (لا يثبت بالشك والا) اى وان لم يتناولها الصدر (فلا) ٨ تدخل الغاية
 تحت المنيا سواء (قامت) الغاية (بنفسها كحائط البستان) فان البستان
 لا يتناول الحائط وهو فاية للبستان بحسب الوجود قبل التكلم (اولا
 كالليل) في قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل فان الصيام لا يتناول الليل
 اذ مطلقه ينصرف الى الامساك ساعة بدليل مسألة الحلف وقد جعل
 الليل غاية له في التكلم (تفيد) الى اذا لم يكن ما قبلها متنا ولا لغاية (مدالحكم)
 الى الغاية لا دخولها في المنيا (لان) الغاية قبل التكلم لم تدخل في المنيا حينئذ
 قطعاً فاذا دخلها الى جاء الشك في دخولها فيه ولا شك ان (الدخول)
 هو ضد الخروج القطعي (لا يثبت بالشك) (فان قيل) القاعدة الاولى
 تنقض بقولنا قرأت الكتاب الى باب القياس فانه يتناول باب القياس ولم يدخل
 في المنيا وكذا القاعدة الثانية تنقض بقوله تعالى الى المسجد الاقصى
 فان مطلق الاسراء لا يتناوله وقد دخل في المنيا (قلنا) عن الاول
 ان ما ذكرتموه معدول به عن الاول بقربة التحسر في ذكر الغاية
 او الافتخار بذكر المنيا لان مقام الافتخار يقتضى عده من المنيا لوقرى
 وعن الثاني ان دخوله في المنيا ثبت بالاحاديث لا بموجب الى فلا نقض
 وللقاضى الامام ابى زيد ههنا بحث وهو انه اذا قرن بالكلام غاية واستثناء
 او شرط لا يعتبر الاطلاق ثم التقييد بل يعتبر المقيد مع القيد جهة واحدة
 لايجاب لا لايجاب والاسقاط لانهما ضدان فلا يشبان الابنصين
 والنص مع الغاية نص واحد (واجيب) بان ما ذكر تحقيق لا وضع له
 مجموع القيد والمقيد وضعاً نوعياً باعتبار معاني مفرديه لا انه اعتبار
 كل منهما مفرداً (وفي الظرفية) بان يشتمل المجرور على ما قبلها اشتمالاً زمانياً

٣ وهى ان الغاية
 تدخل في المنيا ان
 تناولها الى الصدر
 ٨ وهى ان الغاية
 لم تدخل في المنيا ان
 لم يتناولها الصدر

او مكائيا فالزمانى للمكانى والمكانى لها وللذوات حقيقين نحو صمت فى يوم الاثنين وزيد او جلوسه فى الدار او مجازين نحو طاب الحال فى دولة فلان اذا لم يقدر مضاف وتطرت فى الكتاب او زيد فى نعمة وحقيقة كانت الظرفية كالمقدر المختص بالمظروف فى الامثلة المذكورة واعتبارية كالمقدر الاشمل نحو زيد فى البلد والصلاة فى يوم الجمعة فالاقسام اثنا عشر (وسويا) اى الامامان (بين اثباتها وحذفها) اى فى عدم اقتضاء الاستيعاب لان المختصر من الشئ فى حكم ذلك الشئ فلما لم يشترط الاستيعاب مع وجوده لم يشترط بدونه ايضا (فى ظروف الزمان) قيد به لان الخلاف انما هو فيها (وفرق) الامام ابو حنيفة بين اثباتها وحذفها (بصفة نية الآخر) من الوقت (فى صورة) (الاثبات) اى اثبات فى قبح صمت هذه السنة تقتضى استيعاب السنة بالصوم لان الظرف صار بمنزلة المفعول به لانتسابه بالفعل فيقتضى الاستيعاب كالمفعول به يقتضى تعلق الفعل بمجموعه الابدليل بخلاف صمت فى السنة فانه يصدق بصوم يوم بل ساعة لان الظرف قد يكون اوسع فلو نوى فى انت طالق غدا آخر النهار يصدق ديانة لا قضاء وفى انت طالق فى التذ يصدق قضاء ايضا لكن اذا لم ينو شيئا كان الجزء الاول اولى لسبقه مع عدم المزاج (فان قيل) مانقل عنهما مخالفا لما روى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى انه اذا قال امرك بيدك رمضان او فى رمضان فهما سواء فى الاستيعاب وكذا غدا او فى غدا (قلنا) كون الاصل عدم اقتضاء الاستيعاب لا ينافى الاستيعاب بعارض فان التفويض لما كان مما يمتد فى نفسه ويستوجب التزوى والتفكر من المفوض اليها اقتضى مدة مديدة فاذا تعلق بمدة محدودة لا ترجح لبعض اجزائها على بعض بالنظر الى التفويض اقتضى استيعابها بالضرورة سواء ذكرت كلمة فى او لا بخلاف الطلاق فانه ليس كذلك كما لا يخفى (وتقيد) فى اذا دخلت (فى المكان التمييز) يعنى ان اضافة الطلاق مثلا الى المكان لا تقيد بل يقع فى الحال لان نسبته الى الامكنة سواء ولانه موجود فالتعليق به تمييز بخلاف الزمان فاذا قيل انت طالق فى الدار تطلق حالا (الابتقدير فعل كالدخول) حتى يكون معناه انت طالق فى دخولك الدار يعنى وقت دخولك على وضع المصدر موضع الزمان فانه شائع (فصير) الفعل الذى هو بمعنى الوقت (شرطا) حقيقة لان كلا منهما ليس

بمؤثر ويتعلق الطلاق مثلاً به (وقيل) لا يصير شرطاً حقيقة بل يصير
 (كالشرط وهو) أي كونه كالشرط هو (الأصح) إذ الشروط يجب
 أن يكون معاقباً للشرط لامقارناله كما سبق (اذلاً معاقبة) بين الطرفين
 والمظروف لأن من قضية الطرف الاحتواء على المظروف بمجوانيه ولذا
 يتقيد به فلا يكون بينهما الامقارنة وهو ينافي الشرطية (و) إذ (لا تطلق
 اجنبية قيل لها انت طالق في نكاحك فتزوجت) كالوقال مع نكاحك ولو كان
 مستعاراً للشرط طلقت كما تطلق في ان تزوجتك (ولذا) أي ولكون الفعل
 الذي هو بمعنى الوقت بمنزلة الشرط في عدم الوقوع قبله (لا تطلق
 بأنت طالق في مشيئة الله تعالى) لأن التعليق بها متعارف وهي مما يصح وصفه
 تعالى بوجوده وعدمه فلم يعلم وقوعه قطعاً كما في العباد (وتطلق بـ) أي
 أي بقوله انت طالق في (علم الله تعالى) أما لأن المشهور استعماله في المعلوم
 فانت طالق في معلوم الله تعالى تمييزاً لأن معلومه واقع اعلان اتصاله
 تعالى بضده محال فيكون تمييزاً كما سيأتي (وفي القدرة روايتان) يعنى
 اذا قال انت طالق في قدرة الله تعالى ففيه روايتان الاولى انه يقع كما
 في العلم ذكرها في الكافي والثانية انه لا يقع كافي المشيئة قال صاحب
 الهداية في شرح الزيادات اذا قال انت طالق في مشيئة الله اوفى ارادته اوفى
 رضائه اوفى محبته اوفى امره اوفى اذنه اوفى حكمه اوفى قدرته لا يقع الطلاق
 اصلاً الا في علم الله تعالى فانه يقع الطلاق فيه في الحال فان كلمة في للظرفية
 حقيقة الا اذا تعذر حملها على الظرفية بان صحبت الافعال فيحمل على
 التعليق لمناسبة بينهما من حيث الاتصال والمقارنة غير انه انما يصح
 حملها على التعليق اذا كان الفعل مما يصح وصفه بالوجود وبضده
 ليصير في معنى الشرط فيكون تعليقاً والمشيئة والارادة والرضا والمحبة
 مما يصح وصف الله تعالى به وبضده فانه يصح ان يقال شاء الله تعالى كذا ولم
 يشأ كذا فكان اضافة الطلاق اليها تعليقاً بها والتعلق بها بحقيقة الشرط
 ابطال للايجاب فكذا هذا اما العلم فلا يصح وصف الله تعالى بضده
 لأن علمه محيط بجميع الاشياء فكان التعليق به بتحقيقاً وتمييزاً فيقع الطلاق
 في الحال اذا عرفت هذا فاعلم ان القدرة تستعمل تارة بمعنى الصقة القديمة
 وتارة بمعنى التقدير ولذا قرئ قوله تعالى فقدرنا نعم القادر ون
 بالتحنيف والتبشيد وكذا قوله تعالى قدرناها انهم الن العابرين والقدرة

بالمعنى الاول لا بوصف البارى بضدها وهو ظاهر وبالمعنى الثانى بوصفها
وبضدها فبالنظر الى المعنى الاول يكون التعليق بها تحجيها كالمعنى فيقع
الطلاق وهو وجه الرواية الاولى وبالنظر الى المعنى الثانى يكون التعليق بها
تصيها فلا يقع وهو وجه الرواية الثانية ومن اسماء الظرف مع للمقارنة
سواء وصف به ما قبله او ما بعده (فيقع) طلقان (ثنتان في) انت
طالق واحدة (مع واحدة او معها واحدة مطلقا) اى سواء دخل بها
اولا (وقبل للتقدم فيقع) طلقة (واحدة في) قوله انت طالق (واحدة
قبل واحدة) اذا قيل هذا الكلام (لغيرها) اى لغير الموطوءة وذلك لان
القبلية قائمة بالوحدة السابقة لان فاعل الظرف ضمير عائدا اليها فلم يبق
عمل للآخر (و) يقع (ثنتان قبلها) اى بقوله انت طالق واحدة قبلها واحدة
لان القبلية هنا قائمة بالوحدة الثانية لانها فاعل الظرف فيكون هي المتصفة
بالقبلية ولما وصفت الثانية بانها قبل السابقة وليس في وسعه تقديم الثانية جعل
ايقاما في الحال لان من ضرورة الاسناد الى ماسبق الوقوع في الحال فيثبت
تعميها لكلامه كما اذا قال انت طالق امس حيث يقع حالا فيقعان معا
بالضرورة (وبعد بالعكس) اى لو قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة بعد
واحدة تقع ثنتان لما ذكر في قبلها واحدة ولو قال لها انت طالق واحدة
بعدها واحدة تقع واحدة لما ذكر في قبل واحدة (وعند للحضرة)
الحقيقة فيدل على الحفظ لا لزوم في الذمة (فعندى الف وديعة) لادين
(الا اذا وصل به) المقر (دينا) فيحمل عليه لانه محتمل في الجملة والحكمة نحو
ان الدين عند الله الاسلام اى في حكمه ومن كلمات الشرط عمها
لان بعضها اسماء (ان) وهو (اصل فيه) اى في الشرط لانه لمحض
الشرط من غير ظرفية ونحوها اى التعليق حصول مضمون جملة
بمحصول مضمون جملة اخرى (وتدخل) ان (امرا) معدوما لكنه (على
خطر الوجود) اى مترددين ان يكون وان لا يكون ولا يستعمل فيما هو
قطعى الوجود او قطعى الانتفاء الاعلى تنزيلهما منزلة المشكوك لئلا تنكته
اذ المنع او الحمل المقصودان من اليمين لا يتحقق في شئ منهما (فالشرط في)
قول الزوج لها (ان لم اطلقك فانت طالق) لا (يوجد) الا (عند الموت
اى موت الزوج او الزوجة لان التيقن بوجود الشرط لم يحصل الا عنده
لانه حال العجز عن الايقاع حقيقة ففي موت الزوج للموطوء الميراث للفرار

ولغيرها لا وفي موت الزوجية لا ميراث له لان الفرقة من قبله وكون التعليق
 كالتمييز عند وجود الشرط امر حكمي فلا يشترط فيه ما يشترط لحقيقة
 التمييز من القدرة كما اذا وجد الشرط حال الجنون بعد ما علق عاقلا **(فان قيل)**
 سلمنا وقوعه بموته لكن ينبغي ان لا يقع بموتها لان التطبيق ممكن ما لم تمت
 والعجز انما يتحقق بالموت وحينئذ لا يتصور الوقوع **(قلنا)** بل يتحقق العجز
 عن الايقاع قيل الموت لان من حكمه ان يعقبه الوقوع لا يتصور ذلك
(ولو للمضى) لغة لانه لا انتفاء الثاني لا انتفاء الاول في لودخلت الدار
 لم تمت ولم يدخل فيما مضى ينبغي ان لا يفتى **(و)** لكن الفقهاء استعاروه
 لان **(ك)** كما في قوله تعالى ولو اعجبك ولو كره الكافرون كما كرهه في قوله
 تعالى ان كنت قلته فقد علمته فاذا قال انت طالق لودخلت الدار لا يقع
 حتى تدخل **(هو المروى)** في نوادر ابن سماء **(عن ابي يوسف)** ولا نص
 عنهما رحمه الله تعالى **(و)** قد **(تدخل الام في جوابه)** نحو لفسدتا
 وقد لا تدخل نحو جوداء اجابا **(لا الفاء)** اصلا حتى قالوا اذا قال
 لودخلت الدار فانت طالق يقع في الحال كما يقع في ان دخلت الدار وانت
 طالق بالواو **(ولو لا في المنع كاستثناء)** يعني ان اول الماد على امتناع الشيء
 لوجود غيره جعل مانعا عن وقوع ما يترتب عليه فصار كاستثناء **(حتى)** قال
 محمد رحمه الله تعالى **(لا تطلق المرأة في قول الزوج لها)** انت طالق لولا
 دخولك الدار اذ معناه ان عدم وقوع طلاقك لوجود دخولك الدار ذكره
 الكرخي في مختصره **(واذا عند الكوفيين)** مشترك لفظا لانه موضوع
(لا ظرف) فقط بحيث لا مجازاة ولا جزم للمضارع ويستعمل في القطعي كقوله

واذا تكون كريمة ادعى لها * واذا يحاس الخيس يدعى جندب

(و) موضوع ايضا عندهم **(للشرط)** فقط من غير ملاحظة ظرفية اصلا
 ويجزم به المضارع ويستعمل في امر على خطر الوجود كقولك

واستن ما غناك ربك بالغي * واذا تصبك خصاصة قجمل

(وهو مختاره) اي ابي حنيفة رحمه الله تعالى قال فخر الاسلام ولا يصح طريق
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى الا ان يثبت ان اذا قد تكون جرفا بمعنى الشرط مثل
 ان وقد ادعى لذلك اهل الكوفة وقد احتج القراء لذلك بقولهم واستغن ما غناك
 ربك بالغي، البيت وجه الاحتجاج ان اذا هذه قد جزمت المضارع ودخل
 الفاء في جوابها ودخلت على امر متردد وهو اصابة الخصاصة وهذه علامة ان

وخاصتها فيكون بمعنى ان واليه ذهب شمس الأئمة السرخسي وسائر علماء
الاصول وما ذكرناه وهو وجه الاستدلال ولا يتحجج بمجرد دخولها على امر
متردد حتى يرد عليه ان المشكوك منزلة المقطوع للتنبيه على ان شبهة
الزمان رد المواهب وحط المراتب حتى كأنه لاشك في اصابة المكاره لتوطن
النفوس عليها * ويجاب عنه بان القول بالتنزيل انما هو عند عدم الحقيقة
والاصل تحققها فإنه ليس بصواب لان تحقق الحقيقة انما يكون اصلا
اذا لم يستلزم خلاف الاصل كالاشتراك كما ثبت في موضعه وههنا
ان تحققت يلزم اشتراكه بين الظرف والشرط الذي هو معنى ان (و) اذا
عند البصريين (موضوع (للفرف) تضاف الى جملة فعلية في معنى
الاستقبال (و) لكنها (قد تستعمل لمجرده) اى مجرد الظرفية من غير
اعتبار شرط وتعليق كقوله تعالى والليل اذا يغشى اى وقت غشياه
على انه بدل من الليل (و) تستعمل ايضا (للشرط بلا سقوطه) اى سقوط
معنى الظرف مثل اذا خرجت خرجت ٢ اى اخرج وقت خروجك تعليقا
لخروجك بخروجه بمنزلة تعليق الجزاء بالشرط الا انهم لم يجعلوه لكمال
الشرط ولم يحزموا به المضارع لقوات معنى الابهام اللازم للشرط فان قولك
آتيك اذا اجر البسر بمنزلة آتيك الوقت الذى يحمر البسرف فيه تعيين
وتخصيص بخلاف متى تخرج اخرج فانه معنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم
وان تخرج غدا اخرج غدا الى غير ذلك ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
لانه لم يستعمل الا فى معنى الظرف لكنه تضمن معنى الشرط باعتبار افادة
الكلام تقيد حصول مضمون جملة بمضمون جملة اخرى بمنزلة المبتدأ
المضمن معنى الشرط مثل الذى يأتينى فله كذا ولم يلزم من ذلك استعمال
اللفظ فى غير ما وضع له اصلا (وهو) اى كونه للظرف فقط (قولهما)
اى الامامين (فى اذا لم اطلقك فانت طالق لا يقع) الطلاق (عنده)
اى عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى (ما لم يموت احدهما) اى احد الزوجين
لان اذا كما عرفت مشتركة بين الظرف والشرط فان حل على الشرط
لم يقع الطلاق حتى يموت احدهما كما فى ان وان حل على الوقت يقع
فى الحال كما فى متى فلا يقع بالشك (ويقع عندهما) كما فرغ مثل متى لم اطلقك
لانه اضاف الطلاق الى وقت خال عن التطبيق واذا سكت يوجد ذلك
الوقت فتطلق (ونحوه اذا ما الا فى تحضه للمجازاة) فان دخول ما يحقق

٢ اذ ليس المراد تعليق
القسم بغشيان الليل
وتقيده بذلك الوقت
(منه)

معنى المجازاة باتفاق النحاة وتسمى ماهذه منسلطة لجعلها الكلمة التي تعمل
فيما بعدها عاملة فيه تقول اذا ماتت اكرمك فما هي التي سلطت اذا على
الجزم لانه كان اسما يضاف الى الجمل غير عامل فجعلته ماحر فامن حروف
المجازاة عاملة كمتى وقيل انهاصلة (ومتى للوقت اللازم المبهم) ففرع على كونه
للوقة بقوله (فتطلق) المرأة (بأذن سكوت) من الزوج (في) قوله (انت
طالق متى لم اطلقك) فانه لما كان للوقت وقد علق به الطلاق وقع عقيب وقت
خال عن الايقاع لوجود الشرط وفرع على كونه لازما بقوله (ولا يسقط
حين المجازاة) اي اذالزم معنى الوقت لمتى لا يسقط معنى الوقت عنه حين
قصدت الشرطية وفرع على كونه مبهما بقوله (ولا يدخل الاعلى خطر)
اي متردد بين الوجود والعدم (ويجزم) الفعل فان كلا منهما اثر الابهام نحو قوله
متى تاته تمشوا الى ضوء ناره * تجد خيرا نارا عندها خير موقد

(و) انت طالق (متى شئت لم يقتصر على المجلس) وهو ايضا اثر الابهام (ومثله
متى ما) فيما ذكر من الاحكام لكنه لكونه ادخل في الابهام لم يصلح للاستفهام
خاتمة ~~سبى~~ المباحث الآتية خاتمة لان ما يتعلق به تلك المباحث غير
داخل في نوع ما سبق ولكنه مما لا بد من بيان حاله في حق بعض الفقهية
كسائر الكلمات فختمت به (كيف للسؤال عن الحال) يعني باعتبار اصل
الوضع فان معنى كيف زيد على اي حال هو الصحيح ام سقيم الى غير ذلك
ويستعمل تفويض الوصف بعد وقوع الاصل (فان استقام) السؤال
عن الحال بان يصح تعلق الكيفية بصدر الكلام يعتبر ذكر كيف لجواب
ان محذوف (والا) اي وان لم يستقم السؤال عن الحال (لنا) ذكر كيف
(فيعتق) العبد عند ابي حنيفة (في) قول المولى له (انت حر كيف شئت)
بلا تفويض الى المشيئة اما لانه تفويض لحال العتق بعد وقوع اصله
ولامساخ لذلك فيلغو واما لان العتق لا كيفية له لان المراد بالكيفية كيفية
شرعية بمعنى الموقوف على خطاب الشارع ولا كيفية له بهذا المعنى فان كونه
معلقا ومنجزا على مال وبدونه على وجه التدبير وغيره مطلقا ومقيدا
بما يأتي من الزمان لا يتوقف على خطاب الشارع بل العقل مستقل يدركه
بخلاف الرجعية والينونة وكونه واحدا واثنين وثلاثا فانها امور لا مجال
للعقل بدر كمالها لا يخفى على من له انصاف (و) كذا (تطلق غير الموطوءة)
في قول الزوج لها (انت طالق كيف شئت) بلا تفويض للكيفية كالينونة

والثالثة والتعدد الى مشيتها في المجلس اذ لما غ تفويض حال الطلاق بعد وقوع اصله في غير الموطوعة لانقضاء المحل (و) تطلق (الموطوعة) وتفويض الكيفية الى مشيتها في المجلس (ان لم ينو) الزوج (وان نوى فان اتفقتا) اي يتساها فذاك (والا) اي وان لم يتفق النيتان (فرجعية) لان الكيفية لما فوضت اليها فان لم ينو الزوج اعتبر نيتها وان نوى فان اتفقت نيتها يقع مانويا وان اختلفتا فلا بد من اعتبار النيتين اما نيتها فلتفويض اليها واما نيته فلانه الاصل في الايقاع فاذا تعارضتا سقطتا بقي اصل الطلاق وهو الرجعي (وقالا في الايتاى الاشارة اليه) بان لم يكن عينا (يرجع) كيف (الى الاصل) ويفيد تفويضه الى المشيئة فيوجب تفويض الاوصاف بالضرورة لان حلها على السؤال عن الحال متعذر لانه لا يكون قبل وجود الاصل ولولم يرجع اليه احتيج الى الغائه واعماله على وجه من وجوه المجاز اولى من الغائه فاذا رجع كيف الى الاصل (فلا) يقع (شيء) في مستلحق الطلاق والعتاق (ما لم يشأ) كل من المرأة والعبد (في المجلس) فاذا شاءت فكما قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى واذا شاء العبد عتقا على مال او الى اجل او بشرط او شاء التدبير فذلك باطل وهو حر عنده كاسبق وعلى قياس قولهما ينبغي ان يثبت ماشاء بشرط ارادة المولى ذلك وما رأيت في كتاب كذا في الكشف (وله) اي لابي حنيفة رحمه الله تعالى (ان الاستيصاف) الذي معناه الوضعى لا يتصور الا (بعد) وجود (الاصل) كما قال الشاعر
يقول خليلي كيف صبرك بعدنا * فقلت فهل صبر فتسأل عن كيف

واذا كان الاستيصاف يستدعى وجود الموصوف (فيقع) اصل لطلاق (قبل المشيئة) قضية للاستيصاف لكن يثبت ادنى اوصافه ضرورة ان اصله لا ينفك عنه ﴿فان قيل﴾ كيف قد يدخل على موجود فيصير استيصافا وقد يدخل على معدوم فيصير لتفويض الاصل واوصافه بالمشيئة كما في قولك افعل كيف شئت وطلعت نفسك كيف شئت وما نحن فيه من قيل الثاني ﴿قلنا﴾ الفرق باطل بل هو مطلقا للاستيصاف وتفويض بعض الاوصاف من غير تعرض للاصل وقوله افعل وطلق لطلب الفعل والتفويض حاصل قبل دخول كيف عليه ولا تعلق له بكيف بخلاف قوله انت طالق فانه ايقاع في الحال ولا يتغير بدخول كيف فاقاله ابو حنيفة رحمه الله تعالى حقيقة الكلام وما قاله معنى الكلام غير فاستعمالا كذا في الاسرار والمبسوط ﴿اقول﴾ ههنا اشكال وهو ان كيف شئت مثلا

قيد لما قبله ومغيره بالامرية فكيف يعطى لما قبله حكم قبله ولعل هذا هو
 المدار لكلام الامامين فليتأمل فانه الهادى الى سواء السبيل وحسبنا الله
 ونعم الوكيل (وكم اسم) موضوع (للعبد المبهم) لم يقل للعدد الواقع كقال
 القوم لانه بالنظر الى الطلاق فقط اما مطلقا فلا دلالة له على وقوع شئ
 من المبدوعات (فنى) قوله (انت طالق كم شئت لم تطلق قبل المشيئة)
 لان العدد هو الواقع فى الطلاق اما مقتضى كافى قوله انت طالق اذ التقدير
 انت طالق طلبة او تطبيق واحدة واما مذكورا كافى قوله انت طالق ثلاثا
 او اثنين او واحدة ولما كان كذلك وقد دخلت المشيئة على نفس الواقع تعلق
 اصله بالمشيئة بخلاف كيف كانه قال انت طالق اى عدد شئت (و) لما لم يكن
 فى كلامه دلالة على الوقت (تقيدت) المشيئة (بالجلس و) لما كانت هذه الكلمة
 للعدد المبهم صارت عامة حتى كان (لها ان تطلق) نفسها (واحدة فصاعدا)
 لكن لا مطلقا بل (ان طابق فعلها ارادته) اى الزوج (وغير يستعمل صفة
 للنكرة) بحيث لا يعرف بالاضافة الى المعرفة (و) يستعمل (استثناء) لمشابهة
 بينه وبين الامن حيث ان ما بعد كل منهما مغاير لما قبله والفرق بين الاستعمالين
 لوجهين * الاول ان استعماله صفة تختص بالنكرة بخلاف الاستثناء
 * الثانى انه لو قال جاءنى رجل غير زيد لم يكن فيه ان زيد جاء او لم يجرى
 بل كان خبرا ان غيره جاء ولو قال جاءنى القوم غير زيد بالنصب ربما يفهم
 ان زيدا لم يجرى سيما فى العرف وعلى هذا (فنى) قوله (له على درهم غير دائق)
 وهو ربع الدرهم (بالرفع) اى رفع غير يلزمه (درهم) تام لانه حينئذ صفة
 للدرهم اى درهم مغاير للدائق (وبالنصب) يلزمه (ثلاثة ارباع) من الدرهم
 لانه حينئذ استثناء فاللزم الدرهم الخارج منه دائق وهو ثلاثة ارباع درهم
والصريح فما **اي لفظ** (ظهر) المعنى (المراد به ظهورا بينا)
 اى انكشف انكشافا تاما بسبب كثرة الاستعمال فخرج اقسام الظهور
 من جهة البيان لانها باعتبار الدلالة وانما ترك هذا القيد اعتمادا على
 المقسم * وقيل لاحاجة اليه لان ما عدا الظاهر من اقسام الصريح
 فلا بد من دخوله والظاهر قد خرج بقوله بينا لان الظهور فيه ليس بتام
 والاول اصح (حقيقة) كان ذلك الصريح (او مجازا) فان المجاز بسبب
 اشتباهه او ظهور قرينه يكون ظاهر المراد ظهورا بينا (وحكمة ثبوت
 موجب بلا) توقف على (نية) لانه لوضوحه قام مقام معناه فى ايجاب الحكم

بحيث صار المنظور اليه نفس العبارة لامعناها كما اقيم السفر مقام المشقة
 في احكامها فصارت بحيث يثبت الحكم باى وجه ذكرت من نداء او وصف
 او خير سواء نوى او لم ينو (قضاء) قيد به لانه ان اريد صرف الكلام
 عن موجبه بالنية الى محتمله جاز ديانة كما اذا نوى بانث طالق رفع القيد الحسى
 يصدق ديانة لا قضاء ❦ واما الكناية فاما ❦ اى لفظ (استتر) اى المعنى (المراد به)
 والمراد بالاستتار الاستتار بحسب الاستعمال بان يستعملوه على قصده فانه قد يقصد
 لاغراض صحيحة وان كان معناه ظاهرا في اللغة كما ان الانكشاف يحصل
 في الصريح باستعمالهم وان كان خفيا في اللغة ومن لا يشترطه في الصريح
 لا يشترطه هنا فيدخل فيه المشترك والمجمل ونحوهما والصحيح ايضا
 هو الاول (حقيقة) كانت الكناية (او مجازا) فان الحقيقة المحصورة
 والمجاز قبل التعارف يعدان من الكناية * اعلم ان الطلاق الواقع بالفاظ
 الكناية بان عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يقع بها الا الرجعي لانها
 كنايات عن الطلاق فيكون الواقع بها رجعيا كما في الصريح لان الكناية
 لا تفيد الا ما يفيد المكثى عنه * واجاب عنه مشايخنا بان الكناية انما تطلق
 عليها مجازا لان معانيها غير مسترة لكنها شابهت الكناية من جهة الابهام
 فيما يتصل به هذه الالفاظ وتعمل فيه مثالا لبائن معلوم المراد الا ان محل
 الينونة هي الوصلة وهي متنوعة كوصلة النكاح وغيره فاستتر المراد
 لا في نفسه بل باعتبار ايهام المحل الذي يظهر اثر الينونة فيه فاستعيرت لها
 الكناية واحتاجت الى النية ليزول ايهام المحل ويتعين الينونة عن وصلة
 النكاح ويقع الطلاق البائن بموجب الكلام نفسه من غير ان يجعل انت
 بان كناية عن انت طالق حتى يلزم كون الواقع بدرجعا * ولما ورد عليه انه ان
 اريد ان مفهوماتها اللغوية ظاهرة غير مسترة فهذا لا ينافي الكناية واستتار
 مراد المتكلم بها كما في جميع الكنايات وان اريد ان ما اراد المتكلم بها ظاهر
 لاستتار فيه فمنوع كيف ولا يمكن التوصل اليه الا ببيان من جهة المتكلم
 وهم مصرحون بانها من جهة المحل مبهمه مستترة ولم يفسروا الكناية الا بما
 استتر المراد به سواء كان ذلك باعتبار المحل او غيره قلت (ونسبة الكناية الى
 الطلاق) كقولهم كنايات الطلاق او الكنايات عن الطلاق (مجازية) لانها
 ليست بكناية عن صريح الطلاق بل عن الفرقة بطريق الطلاق (وان كانت)
 تلك (الالفاظ) في انفسها (كنايات حقيقة) لاستتار المراد بها كما مر

ان ما ذكره الشافعي اما يصح لو كانت هذه الالفاظ كنايةات عن صريح
الطلاق وليس كذلك فان الاضافة مجازية بل كنايةات حقيقة عن الينونة
عن وصلة النكاح لان اللفظ يحتملها وغيرها وتميز عن غيرها بالنية اودلالة
الحال (تفيد) تلك الالفاظ بالضرورة (الينونة) لا الطلاق الرجعي
(الاعتدي واستبرئ رجك وانت واحدة) فان الواقع بهارجي لان شيئا
منهما لا ينبئ عن قطع الوصلة * اما الاول فلان حقيقة الاخر بالحساب
ويحتمل ان يراد به اعتدى نعم الله تعالى او نعى عليك واعتدى من النكاح
فاذا نوى الاعتماد من النكاح اودل عليه الحال زال الابهام ووجب به
الطلاق بهذا الدخول اقتضاء كانه قال طلقك او انت طالق فاعتدى وقبل
الدخول جعل مستمارا عن الطلاق لانه سببه في الجملة ويجوز استعارة
الحكم للسبب اذا كان مختصا به والطلاق معقب للرجعة * واما الثاني فلانه
تصريح بما هو المقصود بالمدة اعنى طلب براءة الرحم من الحمل لكنه
يحتمل ان يكون للوطء وطلب الولد وان يكون للتزوج بزوجة اخرى فاذا نوى
ذلك يثبت الطلاق اقتضاء وما سبق في اعتدى يأتي ههنا * واما الثالث
فلان قولهم انت واحدة سواء قرأت واحدة مرفوعة او منصوبة
او موقوفة يحتمل ان يراد به انت واحدة في قومك او واحدة النساء
في الجمال او منفردة عندى ليس لى غيرك أو تطلقه واحدة على انها صفة
للمصدر فاذا نوى ذلك وقع الطلاق بمنزلة انت طالق تطلقه واحدة
فلا دلالة فيه ايضا على الينونة (وحكمها) اى الكناية (وجوب العمل
بها بالنية) كما في حال الرضا (اودلالة الحال) كحال مذكورة الطلاق
(و) حكمها ايضا بناء على استتار المراد بها وقصورها في البيان (عدم
اثباتها ما تدرى) اى يتدفع (بالشبهات) فلا يجب حذو القذف بنحو جامعته
فلانة او واقتها ولا يحد اذا اقر على نفسه بموجب الحد بطريق الكناية
ولا يحد بالتعريض ايضا بان قال لست انا بزنا تعريضا بان المخاطب
زان لانه كناية ايضا (فان قيل) لو قذف رجل رجلا فقال آخر هو كما قلت
يحد مع انه ليس بصريح (قلنا) كاف التشبيه يفيد العموم عندنا في محل
يقبله وهذا المحل قابل فيكون نسبه الى الزنا بلا احتمال كالاول * ولما فرغ
من اقسام التقسيم الثالث شرع في بيان اقسام التقسيم الرابع فقال (واما
الدال بعبارة) لا بد قبل الشروع في المقصود من تمهيد مقدمات * الاولى

ان المفهوم من اللفظ المعبر في مقام الاستدلال اما عين الموضوع له او جزؤا ولا يلزمه واللازم اما متأخر عن الملزوم كالمعلول ونحوه او متقدم عليه كالعلة ونحوها او مقارن له كاحد معلولى العلة الموجبة بالنظر الى الآخر وقد يفهم في المقام الخطابي امور لاعتبارها في الاحكام وانما يعتبرها علماء البيان * الثانية ان اللازم المتأخر لا يتوقف عليه صحة الحكم المطلوب والا لم يكن متأخرا اما المتقدم فقد يتوقف عليه صحته شرعا كالتملك لصحة وقوع الاعتاق عن الامر في اعتق عبدك عنى بالف او عقلا كالاهل لصحة تعلق السؤال في اسئل القرية او صحة صدقه كالحكم لصحة تعلق الرفع في رفع عن امتى الخطأ والنسيان والاول مقتضى بالاتفاق وكذا الثانى والثالث عند جمهور المتقدمين وعند بعض المتأخرين يسميان عذوبا ومضرا ولذا قالوا بعمومهما الا باليسر كإسأى ان شاء الله تعالى وقد يتوقف عليه صحة اطلاق بعض المفردات على معناه كزوال الملك لصحة اطلاق الفقير على الغنى * الثالثة ان اللازم المتأخر للحكم قد لا يكون بواسطة منط ذلك الحكم ونسبه ذاتيا وقد يكون بها فذلك المنط اما مفهوم لغة اى لا يتوقف فهمه على مقدمة شرعية او لا بل يتوقف عليها كافي القياس * الرابعة ان معنى الدالة عند علماء الاصول والبيان فهم المعنى من اللفظ اذا اطلق بالنسبة الى العالم بالوضع لافهمه منه متى اطلق والمعتبر عندهم في دلالة الالتزام مطلق الزوم عقليا كان او غير بينا كان او غيره ولهذا يجرى فيه الوضوح والخفاء وان لم يكن الخفاء منافيا للقطعية وانما ينافيها الاحتمال الناشئ عن الدليل اذا تمهدت هذه المقدمات فنقول اما الدال بعبارة (فما) اى لفظ (دل باحدى الدلالات الثلاث) المطابقة والضمن والالتزام (على ما) اى معنى (سبق) ذلك اللفظ (له) اى لذلك المعنى ذهب بعض الاصوليين الى ان معنى السوق له ههنا كونه مقصودا في الجملة سواء كان اصليا كالعدو في آية النكاح او غير اصلى كإباحة النكاح فيها والمفهوم من كلام صاحب التقيج ان المراد به ماسبق في النص المقابل للظاهر من كونه مقصودا اصليا حتى ان غير السوق له بهذا المعنى جار ان يكون نفس الموضوع له كما في قوله تعالى (واحل الله البيع وحرم الربوا) بخلاف غير السوق له بذلك المعنى (واقول) هذا هو الصواب لان الثابت بالاشارة على ما ذكره لا يكون مقصودا اصلا كما صرح حوايه

وهو باطل لان الخواص والمزايا التي بها تتم البلاغة ويظهر الإعجاز ثابتة بالإشارة كما صرح به الامام شمس الأئمة وقد تقرر في كتب المعاني ان الخواص تجب ان تكون مقصودة للتكلم حتى ان ما لا يكون مقصودا أصلا لا يعتد به قطعا على ان كثيرا من الاحكام يثبت بالإشارة والقول بثبوت الحكم الشرعي بما لا يقصده الشارع ذلك الحكم ظاهر الضعف وقولهم كم من شيء يثبت ولا يقصد ليس في مثل هذا المقام مثال الدال بالمطابقة (نحو للفقراء المهاجرين) فانه عبارة (في إيجاب السهم) من النية لهم وهو المعنى المطابق له (و) مثال الدال بالتضمن (نحو كل امرأة على فكذا) حال كون هذا الكلام من الزوج (جواب ارضاء لقولها نكحت على امرأة فطلقها) فانه في طلاق تلك المرأة عبارة وهي جزء مدلول كل امرأة وان طلقت كلهن قضاء (و) مثال الدال بالانترام (نحو واحل الله البيع وحرم الربوا) فانه عبارة (في التفرقة) بين البيع والربوا اللازمة للمعنى المطابق وقد سبق لها الكلام لانه جواب لقول الكفار انما البيع مثل الربوا  واما الدال بإشارته فادل بها  اي باحدى الدلالات الثلاث (على ما ليس له السياق) بمعنى كونه مقصودا أصليا فلا ينافي كونه مقصودا في الجملة كما سبق (بشرط كون اللازم ذاتيا) اي متأخرا لا يكون بواسطة المناط حتى لو كان بواسطة لا يكون ثابتا بالإشارة بل بالدلالة او القياس (او) متقدما (محتاجا اليه لصحة الاطلاق) اي اطلاق بعض المفردات على معناه اذ لو احتج اليه لصحة الحكم او صدقه يكون مقضى أو محذوفا كما سبق مثال الدال بالمطابقة (كآية الربوا) فانها اشارة (في) بيان الحل والحرمية) وهو المعنى المطابق لها (و) مثال الدال بالتضمن (نحو كل امرأة على فكذا) فانه اشارة (في) طلاق (مريدة الطلاق) اي طلاق ضررتها حيث قال نكحت على امرأة فطلقها (و) لما كان اللازم قسامين احدهما الذاتي والآخر المحتاج اليه لصحة الاطلاق اوردت للدال بالانترام مثالين الاول نحو (قوله تعالى وعلى المولود له) الآية فانه اشارة (في ان النسب الى الاباء) وهو لازم للولادة لاجل الاب ومتأخر عنه ولا واسطة بينهما فيكون لازما ذاتيا لاجزأ للوضوح له كما زعم صاحب التقييم (و) الثاني نحو قوله تعالى (للفقراء المهاجرين) فانه اشارة (في زوال ملكهم) عما خلفوا في دار الحرب لان الفقير لا يبعد اليد عن المال وهو لازم لعدم ملكهم

شيأً ومقدم عليه لانه يجب ان يزول ملكهم اولا حتى يتحقق معنى الفقر وعدم ملك شيء لاجزله كما زعم صاحب التقيع وقال الشافعي اطلاق الفقراء عليهم بطريق الاستعارة حيث شبهوا بالفقراء لاحتياجهم وانقطاع اطعمتهم عن اموالهم بالكلية بقرينة انه فلن يحمل الله للكافرين على المؤمنين سيلا والمراد به السيل الشرعي لا الحسى وبقريئة اضافة الديار والاموال اليهم وهى تقييد الملك ~~وقلنا~~ الاصل هو الحقيقة ومعنى الآية نفي السبل عن انفس المؤمنين حتى لا يملكونهم بالاستيلاء لاعتنا اموالهم والاضافة لاتصلح قرينة لما ذكره لان غاية ما يلزم من ذلك ان تكون الديار والاموال ملكا لهم حال اخراجهم وهو لا ينافى فقرهم حال استحقاقهم سهما من الغنية وهو المطلوب (وحكم الاول) اى الدال بالعبارة (انه من حيث هو هو) مع قطع النظر عن العوارض الخارجية (يفيد القطع) حتى اذا كان الدال بالعبارة عاما خص منه البعض لا يفيد القطع (وكذا الثانى) اى الدال بالاشارة من حيث هو هو يفيد القطع كالاول (مطلقا) اى من غير تفرقة بين اشارة واشارة (فى الاصح) ذهب الامام ابو زيد الى ان الاشارة قيمان ما يكون موجبا للفهم قطعا بمنزلة العبارة وما لا يكون موجبا له وذلك عند اشتراك معنى الحقيقة والمجاز فى احتمال الارادة بالكلام وتبعه شمس الأئمة السرخسى واختاره صاحب الكشف حتى حل عبارة فخر الاسلام عليه وذهب سائر المتأخرين الى ان الاشارة من حيث هى هى كالعبارة لان دلالة كل منهما لفظية وهى تقييد القطع وما ذكره فى بعض الصور فانما هو بسبب العوارض فلا يقدح فى قطعية الاشارة من حيث هى هى (و) حكم الاول ايضا انه (يرجح) لانضمامه بالسوق (على الثانى) لانفكاكه عن السوق (اذا تعارضا) فان قوله عليه الصلاة والسلام فى حق النساء تقعد احداهن فى قعر بيتها شطر دهرها اى نصف عمرها لاتصوم ولا تصلى بعد قوله عليه الصلاة والسلام انهن ناقصات العقل والدين سبق لبيان نقصان دينهن وفيه اشارة الى ان اكثر مدة الحيض خمسة عشر يوما كما ذهب اليه الشافعى رحمه الله تعالى وهو معارض بما روى ابو امامة الباهلى رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اقل الحيض ثلاثة ايام ولياليها واكثره عشرة ايام وهذا دال بعبارة ترجيح ~~واعترض~~ بانه لامعارضة

لان المراد بالشرط البعض لا النصف على السواء ولو سلم فاكتر اعمار
 الامة ستون ربعا ايام الصباء وربعا ايام الحيض في الاغلب فاستوى
 النصفان في الصوم والصلاة وتركهما **واجب** بان الشرط حقيقة في
 النصف واكثر اعمار الامة ما بين ستين الى سبعين على ما ورد في الحديث
 وترك الصوم والصلاة مدة الصباء مشترك بين الرجال والنساء فلا يصلح
 سببا لنقصان دينهن (وله) اى للدال باشارته (عموم) كالأول في الاصح
 حتى يحتمل التخصيص قال شمس الأئمة اما الثابت باشارة النص فعند
 بعض مشايخنا لا يحتمل التخصيص لان معنى العموم فيما يكون سياق الكلام
 لاجله فاما ما تقع الاشارة اليه من غير ان يكون سياق الكلام له فهو
 زيادة على المطلوب بالنص ومثل هذا لا يسع فيه معنى العموم حتى يكون
 محتملا للتخصيص ثم قال والاصح عندي انه يحتمل ذلك لان الثابت
 بالاشارة كالثابت بالعبارة من حيث انه ثابت بصيغة الكلام والعموم باعتبار
 الصيغة فكما ان الثابت بعبارة يحتمل التخصيص فكذلك الثابت باشارته
 ولهذا قلنا في اشارة قوله تعالى وعلى المولود له خص منها اباحة الوطء
 للاب جارية ابنه وان كان اللام يستلزم ان يكون الولد وامواله ملكا للاب
 باشارته **واما الدال بدلالة فادل على اللازم** **لا بدالات (بل بمنطق)**
 اى بواسطة علة (حكمه) وقوله (المفهوم) صفة المناط اى مناطه المفهوم
 بمجرد العلم بالغة (لا) المفهوم (بالرأى) الموقوف على الاجتهاد كافي القياس
 المستنبط العلة قوله بمنط حكمه اخرج العبارة والاشارة والاقضاء لان
 اللازم في كل من الاولين ذاتي وفي الثالث متقدم وما بواسطة يجب ان يتأخر
 وقوله المفهوم لا بالرأى اخرج القياس فانطبق الحد على المحدود وتوضيح
 التعريف ان قوله تعالى مثلا ولا تقل لهما اف يفيد حرمة الضرب
 والشم بدلالته فان التأفيف اسم لفعل بصورة معلومة وهو اظهار السآمة
 بالتلفظ بكلمة اف ومعنى مقصود وهو الايذاء والتأفيف حكم هو الحرمة
 فاعظهار السآمة بكلمة اف هو المعنى الوضعي والايذاء هو المعنى المفهوم
 من ذلك المعنى والعلة للحرمة ثم ان الضرب والشم وغيرها فوق التأفيف
 في الايذاء فثبت الحرمة فيها ايضا بطريق الاولى فانص **قد افاد بمعناه**
 الوضعي حرمة التأفيف وبمعنى معناه حرمة الباقي (ولذا) اى ولا نفهم
 مناط الحكم بدون الرأى (ثبت بها) اى بدلالة النص (الحدود والكفارات)

فان الحدود شرعت عقوبة وجزاء على الجنائيات التي هي اسبابها وفيها معنى
الطهارة ايضا بشهادة صاحب الشرع والكفارات شرعت ماحية
للآثام الحاصلة بارتكاب اسبابها وفيها معنى العقوبة والزجر ايضا كاسيأتي
ان شاء الله تعالى ولا مدخل للرأي في معرفة مقادير الجرائم وآثامها ومعرفة
ما يصلح جزاء لها وزاجرا عنها وما يحصل به ازالة آثامها ومقاديرها فحينئذ
(لا) يمكن اثباتها (بالقياس) المبني على الرأي بخلاف الدلالة فان مبناها
على المعنى الذي تضمنه النص لفة فيكون مضافا الى الشرع اولا وبخلاف
القياس المنصوص الملة فانه ايضا بمنزلة النص (واقول) الذي قاله بعض
اصحابنا وبعض اصحاب الشافعي (بانها) اي دلالة النص (قياس جلي)
لما فيه من الحاق فرع باصل جامعة بينهما فان المنصوص عليه حرمة
التأفيف فالحق به الضرب والشمم بجامع الاذني الا انه قياس جلي قطعي
(فاسد) لوجوه اربعة اشار الى الاول بقوله (لان المنصوص فيها
قد يكون جزءا) من الفرع كما لو قال لعبد لا تعط زيدا ذرة فانه يدل على منع
اعطاء ما فوق الذرة مع انها جزء منه (بخلاف القياس) فان الاصل فيه
لا يكون جزءا من الفرع اجاغا لا يقال الاصل هو الذرة يفيد الوحدة هي
ليست جزءا مما فوقها لا بصفة الاجتماع لانه ممنوع كيف والظاهر العموم ولو سلم
فقله ايضا يمتنع في القياس بالاجاع واشار الى الثاني بقوله (وثبوتها) اي
الدلالة (قبله) اي القياس الشرعي فان كل واحد يفهم من لا تقل له اف
لا تضربه ولا تشتمه سواء علم شرعية القياس اولا وسواء شرع القياس اولا
واشار الى الثالث بقوله (ولا تفهام مناطها لفة) بخلاف القياس فان فهم
مناطه يتوقف على مقدمات شرعية من تأثير نوع المعنى او جنسه في نوع
الحكم او جنسه ونحو ذلك كما سيأتي في باب القياس ان شاء الله تعالى والى الرابع
بقوله (ولان الفرع فيه) اي القياس (اذني) من الاصل (وفيها مساو) للاصل
(او اعلى) منه رتبة وقوله (وكل) الى آخره ابتداء كلام لاتعلق له بالدليل
اي كل من المساوي والاعلى قسمان احدهما (جلي) اي اتفق على تعيين
طريق مناطه (و) تأنيدهما (خفي) ان اختلف فيه ولا ينبغي ان يخفاه بالنظر
الى الجلي وان كان جليا بالقياس الى القياس وقد اشار الى كل من الاقسام
الاربعة بمثال فقال المساوي الجلي (كغير الاعرابي) الملحق (به) اي بالاعرابي
المنصوص في وجوب الكفارة عليه بسبب الجناية على صوم رمضان

فان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد اوجب الكفارة على اعرابي جامع
 في نهار رمضان عدما ومن المعلوم يقينا انه عليه الصلاة والسلام ما اوجبها
 عليه لكونه اعرابيا او صحابيا ونحو ذلك لجنايته على صوم رمضان فيجب
 على غيره عند وجود هذه الجناية منه بدلالة النص (و) مثال المساوي الخفي
 نحو (وقاعها) اى وقاع المرأة في نهار رمضان الملتحق (بوقاعه) اى الرجل
 المنصوص عليه في ايجاب الكفارة بواسطة الجناية الكاملة على الصوم
 المشتركة بينهما وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا تجب عليها لانه المباشر دونها
 بخلاف الزنا حيث سماها الله تعالى زانية ﴿فلنا﴾ تمكينها مباشرة وفعل كامل
 كما في الزنا اذ لا يجب الحد مع نقصان فاندفع ما قيل لانسلم ان سبب الكفارة
 هو الجناية الكاملة المشتركة بينهما بل الجناية بالوقاع التام وهي مختصة
 بالرجال (و) مثال الاعلى الجلى (كالضرب والشم) المحققين (بالتأفيف)
 المنصوص في الحرمة بواسطة الاذى للعلم بان المقصود من الحكم المنصوص
 دفع الاذى بخلاف قول الآمر بقتل عدوه لا تقتل له اف واقتله فمدار
 الامر العلم بالمقصود من المنصوص والضرب والشم في ذلك المعنى اعلى
 واجلى من التأفيف وهو فيهما اقوى ولذلك لا يحنث من ضرب بعد الموت
 في والله لا يضربه وير في ليضربه ويحنث بعد الشعر والخلق والعرض من
 حلف لا يضربه كما في لا يؤذيه (و) مثال الاعلى الخفي نحو (الاكل والشرب)
 في نهار رمضان المحققين (بالوقاع) المنصوص في ايجاب الكفارة بواسطة
 المعنى الذي يفهم موجبا للكفارة في الوقاع وهو كونه جناتية على الصوم
 فانه الامساك عن المفطرات الثلاث بل ايجابها لها اولى من ايجاب الوقاع
 لانهما حوج الى الزاجر منه لقلة الصبر عنهما وكثرة الرغبة فيهما سيما في النهار
 وههنا مباحث كثيرة تركناها مخافة الاطناب (وحكمه) اى حكم الدال
 بدلالته (انه من حيث هو هو) مع قطع النظر عن العوارض الخارجية
 (يفيد القطع) لاستناد الثابت بها الى المعنى المفهوم من النظم لغة فيقدم
 على الواحد والقياس (هو الصحيح) لا ما قيل ان المقصود المنصوص
 الذي هو مراد الآمر ان كان معلوما قطعا فالدلالة قطعية كآية التأفيف
 والافظنية كما يجاب الكفارة على المفطر بالاكل لان عدم القطعية يحوجها
 الى الاجتهاد ولا يثبت بها كفارة الفطر اتعالب فيها معنى العقوبة قال بعض
 الافاضل حكم الدال بدلالته ايجاب الحكم قطعا مثلها ثم قال وحاصله

امران التنيه على الاعلى او بالشيء على مايساويه اما الاعلى فتوعان
قطعى جلى ان اتفق على طريق تعيين مناطه وظنى خفى ان اختلف فيه
ثم قال ﴿ان قيل﴾ اشبه الفهم في هذه المسائل على فقيه مبرز في طريق الفقه
بعد ان بلغه الادلة فكيف يكون مفهوما لقويا ومناطا قطعييا صالحا لاثبات
مايندرى بالشبهات ﴿اجيب﴾ بما سلف ان معنى لقويته عدم توقف فهم
مناطه على مقدمة شرعية لافهم كل احد ومعنى قطعية قطعية مفهوميته
لغة بالمعنى المذكور كالجنائية من سؤال الاعرابى لاقطعية دليل مناطيته
ولا قطعية تعدى الحكم الى الملحق ولا قطعية كونه اعلى او مساويا ﴿اقول﴾
فيه بحث اما اولا فلان تقسيمه الى القطعى والظنى غير مستقيم لما عرفت ان
عدم القطعية يحوجها الى الاجتهاد * واما ثانيا فلانه مخالف لما قال اولا حكم
الدال بدلالته ايجاب الحكم قطعا مثلها فان هذا القائل قد اختر انهما
على الاطلاق مفيدان القطع * واما ثالثا فلان دليل المناطية اذا لم يكن
قطعييا لا يكون المناط قطعييا فان قطعية الحكم تابعة لقطعية الدليل ولا شك
ان المراد بالمناط ليس نفس العلة بل مع وصف المناطية * واما رابعا
فلان تعدى الحكم الى الملحق اذا لم يكن قطعييا لم يصح قوله اولا وحكم
الدال بدلالته ايجاب الحكم قطعا فان المراد بالحكم ثم حكم الفرع ﴿لا يقال﴾
الظن من اختلافهم في ان طريق فهم المناط الى اى شىء يفضى مثلا الظن
في مورد حديث الاعرابى من الاختلاف في ان طريق فهم المناط يفضى
الى انه الجنائية المطلقة او المقيدة ﴿لانا نقول﴾ الظن الناشئ من الاختلاف
انما هو بالنظر الى غير المستدلين كما لا يخفى وليس الكلام فيه وانما هو في الظن
بالنظر الى المستدل وذلك لا يفيد الصواب ان يترك التقسيم الى
القطعى والظنى ويقال في جواب السؤال ابتداء اشبه الفهم في المسائل
الجزئية لا ينافى قطعية الاصل بل اشبهاه في الاصل لا ينافيها ايضا فان
الشافعى رحمه الله تعالى قد اشبهه عليه قطعية العام قبل التخصيص ولم يضر
ذلك بقطعيته عندنا وسره ان الاحتمال اذا لم ينشأ عن الدليل لا يبعأ به
كاسبق غير مرة فكل مسألة ادعى فيها احدا المجتهدين دلالة النص فهى عنده
قطعية والاحتمال الذى اعتبره غيره ليس بناشئ عن الدليل فلا ينافى
القطعية ثم ان الدلالة وان كانت مفيدة للقطع كالاشارة لكنها دون
الاشارة عند المعارضة فالثابت بالاشارة يقدم على الثابت بها لان في الاشارة

النظم والمعنى وفي الدلالة المعنى فقط ففي النظم سالما عن المعارض مثاله
 ثبوت الكفارة في القتل العمد بدلالة نص ورد في الخطاء فيعارضه قوله
 تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم حيث جعل كل جزاء جهنم
 فيكون اشارة الى نفي الكفارة فرجحت على الدلالة ﴿فان قيل﴾ المراد
 جزاء الآخرة والالكان فيه اشارة الى نفي القصاص ﴿اجيب﴾ بان القصاص
 جزاء المحل من وجه والجزاء المضاف الى الفاعل هو جزاء فعله من كل وجه
 ولو سلم فالقصاص يجب بعبارة القص الوارد فيه (ويمتنع تخصيصها)
 بالافتاق لكنهم اختلفوا في سبب الامتناع (قيل لعدم عمومها) لان العموم
 والخصوص من عوارض الالفاظ فاذا لم تتم لم تخص لان التخصيص فرع
 العموم (وقيل) العموم ليس من خواص الالفاظ بل يجري في المعاني ايضا
 فامتناع تخصيص الدلالة ليس لعدم عمومها بل لاجل انه (اذا ثبت) معنى
 النص (علة) للحكم (لايحتمل ان لا يكون) ذلك المعنى (علة) له في بعض
 الصور لان المعنى شئ واحد لا تعدد فيه اصلا فلو قلنا بالتخصيص لا يكون
 علة لهذا الحكم في بعض الصور فيلزم كونه علة للحكم وغير علة له وهو محال
 واما الدال باقتضائه ~~ال~~ الاقتضاء الطلب يقال اقتضيت الدين اى طلبته
 وسمى المقتضى مقتضى لان النص بطلبه كما سيظهر (فادل على اللازم) هذا
 يتناول الدلالة والمحدوف وبعض صورة العبارة والاشارة (المحتاج اليه)
 خرج به الدلالة وبعض صور العبارة والاشارة (شرعا) خرج به الباقي فانطبق
 الحد على المحدود وهذا القيد بما اعتبره فخر الاسلام وشمس الأئمة وصدر
 الاسلام وصاحب الميزان وذهب اكثر الاصوليين من اصحابنا المتقدمين
 واصحاب الشافعي وغيرهم الى ان المحدوف من باب المقتضى وفسروه بدلالة
 اللفظ على معنى خارج يتوقف عليه صدقه او حجته الشرعية او العقلية
 وسيأتى لهذا زيادة بيان ان شاء الله تعالى (كاعتق عبدك عنى بالف) فان هذا
 الكلام (يقضى البيع ضرورة) اى لضرورة صحة العتق فان اعتاق
 عبده بطريق النيابة عن الغير لا يجوز الاتمليك له فصار كأنه قال بيع عبدك
 عنى بالف وكن وكلى في الاعتاق كذا في التوضيح قيل هذا التقدير ليس
 بمستقيم لانه يحتاج الى القبول ورد بالمنع وانما يحتاج اليه اذا كان المفقوظ
 هو هذا المقدر فكأنه انما اختار هذا التقدير ليتحقق في هذا البيع عدم القبول
 بخلاف ما ذكره الامام البرغرى من ان الأمر كأنه قال اشتريته منك

فاعتقه عنى والمأمور حين قال اعتقه فكانه قال بعته منك فاعتقه عنك
فانه يشتمل على الإيجاب والقبول نعم هذا التقدير احسن من جهة انه جعل
عنى متعلقا باعتقه على معنى اعتقه نائبا عنى ووكيلا لاصلة البيع اذ لا يقال
بعته عنك بل منك والتحقيق ان عنى حال من الفاعل وبالم متعلق باعتق
على تضمينه معنى البيع كانه قال اعتقه عنى ميعا منى بألف كذا في التلويح
﴿ اقول ﴾ في التحقيق بحث لان البيع لان البيع حينئذ يثبت بطريق التضمنين
وهو غير الاقتضاء الذى كلامنا فيه لانه امر شرعى كما عرفت والتضمنين لغوى
ولو عم كما هو رأى البعض لا يستقيم لان الصحة اللفظية غير الصحة العقلية
ولو جعلت اعم لا يستقيم ايضا لان المقتضى يجب ان يكون لازما متقدما
بخلاف المضمن وعلى تقدير تسليم الاتحاد بينهما لا يستقيم التضمنين الذى
ذكره لان الحرف المذكور يجب ان يكون صلة للفعل المتروك ولا يخفى
ان الباء ليست صلة للبيع فانها للمقابلة ونسبتها الى البيع والعق سواء فالوجه
ان يقدر هكذا بع عبدك منى بألف ثم اعتقه نائبا عنى فليأمل واذا ثبت
البيع بطريق الضرورة (فلا يثبت معه) اى مع البيع (شروط تحتل
السقوط) لان ما ثبت بالضرورة بقدرها فلا يشترط القبول ولا يثبت
خيار الرؤية والعيب نعم يعتبر فى الامر الهية الاعتاق حتى لو كان صيدا ماقلا
اذن له الولي فى التصرفات لم يحجز منه البيع بهذا الكلام ولذا قال ابو يوسف
لو قال اعتق عبدك عنى بغير شئ انه يصح عن الامر ويستغنى الهية عن
القبض وهو شرط كما يستغنى البيع عنه عن القبول وهو ركن فيه لكننا
نقول انما يسقط ما يحتمل السقوط والقبول فى البيع مما يحتمله كفى التعاطى
الا القبض فى الهبة اذ لا يوجد هبة توجد الملك بدون القبض فى الصورة
المذكورة يقع العتق عن المأمور لاعتن الامر (وهو) اى الاقتضاء (ثابت)
يعنى ان الاستدلال به من جملة الاستدلالات الصحيحة (خلافا لفر) فانه
لا يقول بالاستدلال به (بلا عموم) حال من الضمير فى الثابت اى ملتبس بذلك
الاقتضاء الثابت بعدم عموم المقتضى على لفظ اسم المفعول يعنى ان اللازم
المتقدم الذى اقتضاه الكلام صحيحا لهما اذا كان تحته افراد لا يجوز اثبات
جميعها بطريق العموم (خلافا للشافعى رجة الله تعالى) فان المقتضى على
لفظ اسم الفاعل عنده ما يتوقف صدقه او نفعه شرعا او عقلا او لغة
على تقدير وهو المقتضى اسم مفعول فاذا وجدت تقديرات متعددة يستقيم

٣ والحق انه لا
 عموم لها اذا كان ثمة
 تقديرات متعددة
 يستقيم الكلام بكل
 واحد منها فلا يقدر
 الجميع واما اذا تعين
 احدها بدليل عقلي او
 من كان حكمه في العموم
 والخصوص حكما
 المظهر للمفوظ فظهر
 ان المقضى منه
 عموم كذا في اصول
 ابن حبيب وشرحه
 (منه)
 ٤ او نقول القى
 المضاف الى العبد
 اقضى بيا واحدا
 مضافا اليهم فيكون
 المضاف اليه مع
 عموم هو متعلق
 المقضى لانفس
 المقضى (منه)
 بلفظ الجمع احتيم
 ليصح به المذكور ولا
 يتفق صيغة العموم
 عنه واما المقضى هو
 البيع المضاف الى
 العبد المذكور
 لفظا (منه)

الكلام بكل واحد منها فلا عموم له عنده ايضا بمعنى انه لا يصح تقدير
 الجميع بل يقدر واحد بدليل فان لم يوجد دليل معين لاحدها كان بمنزلة
 المجمل ثم اذا تعين بدليل فهو كالذكر لان المذكور والمقدر سواء في افادة
 المعنى فان كان من صيغ العموم فعام والا فلا فعلى هذا يكون العموم صفة
 اللفظ ويكون اثباته ضروريا لان مدلول اللفظ لا ينفك عنه وانما قلنا
 بعدم عموم المقضى (لانه) اى المقضى اسم مفعول (ضرورى) صير
 اليه تصحيحا للمنطوق والضرورة ترتفع باثبات فرد فلا دلالة على اثبات ما وراءه
 فيبقى على عدمه الاصل بمنزلة المسكوت عنه (و) لان (العموم للفظ) اى
 مختص به لا يوجد في المعنى كما سبق والمقضى معنى لا لفظ فلا يوجد فيه ٣ العموم
 (فان قيل) اذا قيل اعتق عبيدك عني بكنا يثبت بيع كل من عبيده اقتضاء
 (قلنا) العموم الثابت به نفس المقضى وفرق ما بين عموم المقضى بالصفة
 وعموم المقضى بين هذا ٤ ولك ان تصرف الدليل الاول الى الدعوى
 الاولى والثاني الى الثانية (تبطل نية الثلاث في اعتدى للموطوعة) هذا شروع
 في فروع عدم العموم وانما بطلت لان الطلاق وقع مقضى للامر بالاعتداد
 فيكون ضروريا ولذا كان رجما اذ الضرورة تندفع به والثلاث فوق
 الضرورة وانما قيد بالموطوعة لان غيرها لا تطلق بالاقتضاء بل بطريق المجاز
 (و) تبطل ايضا نية الثلاث (في انت طالق) فانه يدل بحسب اللغة على
 اتصاف المرأة بالطلاق الذي ليس محلا لنية الثلاث لا على ثبوت الطلاق
 عن الرجل بطريق الانشاء الذي هو محل لنتها وانما ذلك امر شرعى
 ثبت ضرورة ان اتصاف المرأة بالطلاق يتوقف شرعا على تطلق
 الزوج اياها فيكون ثابتا بطريق الاقتضاء فيقدر بقدر الضرورة والحاصل
 ان ما يفهم لغة لبس محلا لنية وما هو محل لها لا يثبت لغة بل اقتضاء
 ينافي العموم (وكذا) تبطل نية الثلاث (في طلقك) فانه وان دل لغة على
 مصدر قابل لنية العموم لكنه مصدر ماض لاحداث في الحال فكان
 ينبغي ان يلغو الانتفاء الطلاق في الماضى لكن الشرع اثبت تصحيح هذا
 الكلام طلاقا من قبل المتكلم في الحال وجعله انشاء للتطبيق فصار دلالة
 على هذا المصدر اقتضاء لنية (فان قيل) صيغ العقود والفسوخ خرجت عن
 الاخبارية الى الانشائية وما ذكرته مبنى على الاخبارية (قلنا) ليس
 معنى خروجها الى الانشائية ان لا يبقى جهة الاخبارية اصلا والامام

حال انشائها باخبارتها اذا امكنت كقوله للمطلقة والمنكوحة احديكما طالق حيث لا يقع شيء فاذا بقيت تلك الجهة صح معنى الاقتضاء وليس معنى بقائها كون تلك الصيغ اخبارات محضة حتى يرد اولاً انه لا يقصد بهذه الصيغ الحكم بنسبة خارجية مثلاً بعت لا يدل على بيع آخر غير البيع الذي يقع به ولا معنى للانشاء الا هذا * وثانياً ان خاصة الاخبار اعني احتمال الصدق والكذب لا يوجد فيها للقطع بتخطئة من يحكم عليها باحدهما * وثالثاً انه لو كان طلقت اخباراً لكان ماضياً فلم يقبل التعليق اصلاً لانه توقف امر على امر آخر * ورابعاً ان كل احد يفرق فيما اذا قال للرجعية انت طالق بين ما اذا قصد انشاء طلاق ثان وبين ما اذا اراد الاخبار عن الطلاق السابق (بخلاف طلق نفسك) فانه مختصر من افعلى طلاقاً من غير ان يتوقف على مصدر مغاير لما ثبت في ضمن الفعل لانه لطلب الطلاق في المستقبل فلا يتوقف الا على تصور وجوده فيكون الطلاق الثابت به هو نفس مصدر الفعل فيكون ثابتاً لانه لا اقتضاء فيكون كالمفوض فيصح حله على الاقل وعلى الكل وان لم يكن عاماً لان الطلاق اسم دال على الواحد حقيقة او حكماً وهو المجموع والاول موجب والثاني المحتمل كاسبق في باب الامر ولم تجزئية الثلاث في المقتضى بهذا الاعتبار لانه مجاز والمجاز صفة اللفظ والمقتضى ليس بلفظ كاسبق وهذا لا ينافي ابتداءه على عدم عموم المقتضى ايضاً (والباين كالتالي) في ان الينونة الثابتة به انما هي بطريق الاقتضاء (الان) بينهما فرقاً وهو ان (الينونة تنوع الى خفيفة) وهي التي تفيد انقطاع الملك فقط كما يحصل بواحد او اثنين (وغليظة) وهي التي تفيد انقطاع الحل بالكلية كما يحصل بالثلاث (فصحت) اي اذا تنوعت الينونة الى النوعين صححت فيها (نية الثلاث) لان اللفظ لما احتملها كانت النية لتعيين المحتمل وهو صحيح فاذا لم ينو او نوى مطلق الينونة تعين الادنى المتيقن واذا نوى انقطاع الحل يثبت العدد ضمناً كالملك في المنصوب يثبت في ضمن الضمان (بخلاف الطلاق) فانه غير متصل بالحل في الحال اتفاقاً لبقاء جميع احكام النكاح فضلاً عن تنوعه بل هو في نفسه انعقاد العلة فقط والافعال قبل الحلول بالحال لا تنوع الى النقصان والكمال كالرمي فانه في نفسه غير متنوع بل المتنوع اثره كالجرح والقتل ولوسم اتصاله به فلان سلم تنوعه ههنا

٩ فان قلت لم تجزئية
الثلاث في المقتضى
بهذا الاعتبار الذي
في البائن لا اعتبار
العموم قلنا لانه مجاز
والمجاز صفة اللفظ
والمقتضى ليس بلفظ
(منه)

كيف وتنوعه يلحد فيكون اصلا في التوزيع فلا يثبت مقتضى والالكان
تبعاً ولئن تنوع بغيره لا يكون محتملاً للطلاق فانه حينئذ انما يتنوع الى منزل
الملك بانقضاء العدة والى منزل الحل بكمال المدد وليس شئ منهما محتملاً
نفسه (وتبطل) كما تبطل نية الثلاث في اعتدى وان طالق وطلقت
(نية تخصيص فاعل) كما اذا قال ان اغتسل الليلة في هذه الدار فكذا فنوى
تخصيص الفاعل بأن قال غيت فلانا دون غيره فالتية باطلة قضاء بالاتفاق
وديانة الا في رواية عن ابي يوسف (ومفعول) كما اذا قال ان اكلت اولا
اكل ونوى طعاما دون طعام فانها باطلة ٢ كما سبق (وسبب) كما اذا قال
ان اغتسلت واراد الاغتسال عن الجنابة فانها باطلة (وحال) كما اذا قال لرجل
قائم لا اكل هذا الرجل واراد حال قيامه (وصفة) كما اذا قال لا تزوج ونوى
كوفية او بصرية (في اليمين) متعلق بالتخصيص فان قيل هذه الامور انما
ثبت بطريق الاقتضاء اذا جعل التوقف اعم من الشرعي والعقلي واما
اذا قيد بالشرعي فلا اذا لم يفهمها من لم يعرف الشرع اصلا قلنا الصحة
الشرعية موقوفة على الصحة العقلية وهي على المقتضى فتكون صحة الحلف
على الاكل مثلاً موقوفة على اعتبار المأكل (ككان) اذا قال لا اخرج
ونوى مكاناً دون مكان (وزمان) كما اذا نوى في المثال المذكور زماناً دون زمان
فهما ان النيتان باطلتان باتفاق بيننا وبين الشافعي وان منعه الآمدى ثم سلم وبين
الفرق ولذا اورد هاتين الصورتين في صورة الاتفاق بخلاف صور السابقة
فانه يقول يجوز التخصيص فيها لان في الحقيقة يستلزم في كل فاعل ومفعول
وسبب وحال وصفة ولذا بحث بكل من الصور وذلك معنى العموم فوجب
قبوله للتخصيص قلنا منقوض بالمكان والزمان فان نية التخصيص فيها باطلة
 بالاتفاق والحل ماسياً على ان دليله لا يفيد الا عموم والمعنى والكلام في العموم
الذي هو من عوارض اللفظ (والمصدر المنفي) كما في الصور المذكورة (وان
ثبت لغة) لا اقتضاء لانه جزء مدلول الفعل (لا يعم) كما لا يعم المقتضى لكن
المفهوم من ظاهر كلام الجامع انه يعم حيث قال لو قال ان خرجت فكذا ونوى
السفر خاصة صدق ديانة ووجهه صاحب الكشف بان ذكر الفعل ذكر
للمصدر وهو نكرة في موضع النفي فيقبل التخصيص (الاذا تنوع) ذلك
المصدر فحينئذ تصح نية نوع دون نوع خلافاً للقاضي ابي هاشم (كالمساكنة)
فانها لما تنوعت الى كاملة وهي ان يسكن في بيت واحد لا بينه وقاصرة
وهي ان يسكن في دار واحدة صح نية الكاملة اذا قال لا اسكن فلانا

٢ لان الاكل اسم
للفعل والمأكل
محله والفعل لا يكون
بدون محله فثبت
الحل مقتضى وحته
بكل طعام لحصول
المحلول عليه فلا
يكون من باب العموم
(منه)
قلنا الحث لحصول
المحلول عليه لا
لعموم المقتضى فبطل
الاستدلال (منه)

على اتفهام الكامل من الاطلاق وان وقع على الدار بلا تقييد. والخروج فانه
 لما تنوع الى مديد مرخص وغيره صغرية المديد بخلاف مالونوى في الاول
 المساكنة في مكان بعينه وفي الثاني الخروج في مكان بعينه حيث لم تعمل
 نية اصلا (هو الصحيح) لا مذهب اليه صاحب الكشف ولا مذهب اليه
 ابو هاشم اما الاول فلما سألني ان نفي الحقيقة ينافي اثبات بعض الافراد وما ذكر
 في الجامع لم ينف فيه نفس الحقيقة بل نوع منه فان الخروج لما تنوع الى نوعين
 صغرية اخفهما ديانة وان لم يصح قضاء لما فيه من التخفيف واما الثاني فلان
 النوعين لما تنافيا بحيث لم يمكن اجتماعهما واريد الجنس من حيث تحققه
 لامن حيث هو هو وجب ان يثبت احدهما (الا اذا اظهر) استثناء مما بقي بعد
 الاستثناء الاول يعني ان المصدر الغير المتنوع لا يعم الا اذا اظهر بان يقال مثلا
 لا آكل الاكلونوى كلا دون اكل يصح (كالمذكورات) من الفاعل والمفعول
 وغير ذلك فانها اذا اظهرت تعم ايضا فيصح تخصيصها * ولما ورد ههنا ان
 في هذه المسائل يبحث بالنظر الى كل فاعل ومفعول وغير ذلك وهذا دليل
 العموم اجاب عنه بقوله (والحنث بكل) اي بكل جزئي من جزئيات المصدر
 والفاعل والمفعول ونحو ذلك في كل من الصور المذكورة لليمين (لوجود
 المحلوف عليه) في تلك الجزئيات (للالعموم) المتنافي للاقتضاء ونفي نفس
 الحقيقة (فان قلت) لا شك في صحة قولنا ان اكلت او لا آكل الا خبز او ان اغتسلت
 الا عن جنابة ولا اكلهم فلانا الاحال قيامه ولا تزوج الا كوفية ولا اخرج
 الامكان كذا او زمان كذا والاستثناء فرع العموم فلو لا العموم لما صح الاستثناء
 (قلت) هذه الامثلة من قبيل المحذوف لا مقتضى والاستثناء قرينة المحذوف
 فلا اشكال وتحقيق مذهبنا ان لا آكل مثلا لنفي نفس الحقيقة فلا يحتمل
 اثبات بعض الافراد للمنافاة الظاهرة بين نفيها واثباتها فلونوى مأكولا
 دون مأكول او اكلادون اكل فقد نوى ما لا يحتمله اللفظ بخلاف لا اكل
 شيئا او اكل اذا يقصد به المتكلم عدم التعيين لما هو معين عنده فلذا فسر
 ببيان نية فقد عين احد احتمالاته ونظيره الفرق بين قراءة لا ريب فيه بالقلم
 والرفع على ما تقرر من الفرق بين نفي الجنس ونفي الفرد المبهم ولذا صح
 ان يقال بالرفع لا رجل في الدار بل رجلان او رجال ولا يصح بالقلم نحو لا رجل
 بل رجلان او رجال فاندفع ما ذكر التلويح ان المصدر في قولنا لا آكل الاكلا
 للتأكيد والتأكيذ تقوية الاول من غير زيادة فهو ايضا لا يدل الا على الماهية

(وعلامته) اعلم ان عامة الاصوليين من اصحابنا المتقدمين واصحاب الشافعي والمعتزلة جعلوا ما اضمح في الكلام تصحيجه ثلاثة اقسام ما اضمح لضرورة صدق التكلم وما اضمح لصحته عقلا وما اضمح لصحته شرعا وسموا الكل مقتضى وههنا قسم رابع وهو ما اضمح لصحته لفظا كحذف المتبدا والخبر وفعل الشرط في مثل ان زيد قام وامثال ذلك ومن هذا القليل التضمينات وخالفهم الامام فخر الاسلام وشمس الأئمة وصدر الاسلام ابو اليسر وصاحب الميزان وقالوا المقتضى ما اضمح لفحة الكلام شرعا وجعلوا ماوراءه محذوفا او مضمرا ولما اختير ههنا غنارهم احتج الى بيان علامة لتمييزها المقتضى عن غيره فقيل وعلامته اى علامة المقتضى (ان يصح به المذكور) اى يتوقف على اعتباره صحة الكلام المذكور (شرعا) اى يصح من جهة الشرع لالا لغة بخلاف المحذوف والمضمح قال الامام شمس الأئمة المحذوف غير المقتضى لان من عادة اهل اللسان حذف بعض الكلام للاختصار اذا كان فيما يلقى منه دليل على المحذوف ثم ثبوت المحذوف من هذا الوجه يكون لغة وثبوت المقتضى يكون شرعا لالغة وانما حذف فخر الاسلام هذا القيد لان الصحة في الاصول اذا اطلقت يراد بها الصحة الشرعية وذكر ههنا لزيادة التوضيح (وشرطه) اى المقتضى (ان لا يلقى) المذكور (عند ظهوره) اى ظهور المقتضى ذكر هذه العبارة في اكثر نسخ اصول فخر الاسلام في بيان العلامة فقيل في توجيهها اى لا يتغير ظاهر الكلام عن حاله واعرابه عند التصريح به بل يبقى كما كان قبله ~~وقول~~ لا يخفى ان تغير الكلام عن حاله واعرابه عند التصريح بالمحذوف لا يستلزم ان يكون المذكور لقوا غاية ما في الباب ان يفيد معنى غير الاول وهو لا يستلزم الالغاء فالصواب ان يقال معناه ان لا يكون المقدر بحيث اذا صرح به لا يبقى الكلام مفيدا اصلا كما اذا قال المولى لعبده المتزوج بلا اذنه طلقها فانه لا يكون اجازة اقتضاء باعتبار ان الطلاق يقتضى سبق النكاح لان فرضه الرد فلوثبت الاجازة اقتضاء يكون المقتضى اعنى قوله طلقها توكيلا محضا بالطلاق وليس ذلك في وسع المولى فيلغو بالضرورة ولما كان هذا المعنى خارجا عن المقتضى وهو موقوف عليه ولم يشترط وجود ضده في غيره جعلته شرطا لاعلامته (و) شرطه ايضا (ان يصلح تابعا للمذكور) بان يكون المقعد ادنى من المذكور او مساويا له فان الشئ قد يستتبع مثله لان يكون

اعلى منه واصلا له ولهذا قلنا اذا قال لامرأته يدك طالق لا يقع الطلاق لان اليد لا تستبج النفس وقلنا الكفار لا يخاطبون بالشرائع لان فروع الايمان لا تستبج الايمان وقلنا اذا قال لعبد كفر عن يمينك لا يثبت الاعتاق اقتضاء لان اهلية الاعتاق اصل لسائر التصرفات فلا يثبت تبعاً الى غير ذلك من القروع (وهو) اى اقتضاء النص (كالدلالة) في افادة الحكم قطعاً واشتراك الثابت بهما في الاضافة الى النص ولو بواسطة فان مقتضى مع حكمه حكم للنص بمنزلة الشراء اوجب الملك والمالك اوجب العتق في القريب فصار الملك بحكمه حكماً للشراء فصار الثابت به كالثابت بنفس النظم بخلاف القياس (الا عند المعارضة) فان دلالة النص حينئذ يترجح عليه ثبوته بناء على الحاجة والضرورة بخلافها

فصل

لما فرغ من لاستدلالات الصحيحة اراد ان يبين فساد وجوه استدلالها بعض العلماء فقال (استدل بوجوه) آخر غير ما ذكر (فاسدة) عندنا منها (مفهو المخالفة) وهوان يكون المسكوت عنه مخالفاً للمذكور في الحكم اثباتاً ونقياً ويسمى ايضاً دليل الخطاب وقد ذكروا له شروطاً منها ان لا تظهر اولوية المسكوت عنه بالحكم او مساواته فيه والاستزام بثبوت الحكم في المسكوت عنه وكان مفهوم موافقة لا مخالفة ومنها ان لا يكون خارجاً مخرج الغالب المعتاد مثل وربائبكم الاتى في مجورك فمجان الغالب كون الربائب في المجبور فالتقيده لذللك لان حكم الاتى لسن في المجبور بخلافه ومنها ان لا يكون لسؤال مسائل عن المذكور او لحادثة خاصة بالمذكور مثل ان يستل هل في الغنم السائمة زكاة فيقول في الغنم السائمة زكاة او يكون الغرض بيانه لمن له السائمة لا العلوفة ومنها ان لا يكون لجهالة المخاطب بان لا يعلم وجوب زكاة السائمة ويعلم وجوب زكاة العلوفة فيقول الرسول في الغنم السائمة زكاة فان التخصيص حينئذ لا يكون لنفي الحكم عما عداها بل للاعلام ومنها ان لا يكون لدفع توهم التخصيص بالاجتهاد لولا التقييد بالوصف مثلاً اذا قيل في الغنم زكاة يحتمل ان يخرج المجتهد السائمة من عموم الغنم ويخصص الوجوب بالعلوفة لدليل يقتضى ذلك فيقال في الغنم السائمة زكاة لثلاث تخصص قال الآمدى وبالجملة لو لم يظهر سبب من الاسباب الموجبة للتخصيص سوى نفي الحكم في محل السكوت فهل يجب القول بنفي الحكم

هـ اى بدلالة النص
يعنى ان شيئاً من
الاولوية والمساواة
لو ظهر كان الحكم
في المسكوت عنه
بإثباته لا بدلالة
النص هذا اذا لم يتجنى
الى تعدية الحكم
من الاصل الى الفرع
لعله لا تدرك باللغة
واما ان احتج اليها بما
لقياس (احمد روى)

في محل السكوت تحقيقاً لقائلة التخصيص او لا يجب وانما قلنا ان الاستدلال به
 فاسد (فانه لو ثبت فينقل) يعنى ان مفهوم المخالفة لو ثبت فاما ان ثبت بلا دليل
 وهو باطل بالاتفاق او بدليل عقلى ولا مجال له في اللغة فتعين انه لو ثبت ثبت
 بنقل (و) ذلك النقل لا يجوز ان يكون بطريق الآحاد اذ (الا حاد متعارضة)
 فلا يفيد الظن لانها انما يفيد اذا سلمت عن المعارضة بمثلها ولما اختلفت
 أئمة اللغة في كل نوع من انواع المفهوم لم يفد الا الشك واللغة لا تثبت بالشك
 (ولامتواترا وشبهه) ليحصل العلم او طمأنينة الظن والاما اختلف فيه ذلك
 الاختلاف (فلا مفهوم) مخالفة اصلا (قل) في وجه فساد الاستدلال
 بالمفهوم (لان الاثبات لم يوضع للنفي وبالعكس فلا يدل) احدهما (عليه)
 اى على الآخر (اقول) فيه بحث لان الخصم لا يدعى الوضع حتى يرد عليه كيف
 ولو ادعاه لبطل قوله بالمفهوم لانه حينئذ يكون من قبيل المنطوق (وهو) اى
 مفهوم المخالفة (انواع) الاول (مفهوم اللقب) وهو نفي الحكم عما لم يتناوله
 اسم الجنس كالماء في حديث الغسل الذى سيأتى او العلم بنحو وجوده ومنعه
 الجمهور وقال به ابو بكر الدقاق وبعض الجنبالة والاشعرية (لفهم الانصار
 عدم) وجوب (الاغتسال بالاكسال) وهو ان يجامع بلا انزال (من قوله
 عليه السلام الماء من الماء) اى الغسل بسبب المني وهم من اهل اللسان فلولوا
 ان التخصيص بالاسم يفيد نفي الحكم عما سواه لما فهموا ذلك (قلنا) بطريق
 القول بموجب العلة (ذلك) الفهم منهم ليس من التخصيص بالاسم بل (من)
 اداة العموم (وهى اللام في الماء) يعنى ان كل فرد من افراد غسل الجنابة ثابتة
 من وجود المني بقرينة ورود الحديث في غسل الجنابة والاجماع على وجوب
 الغسل من الحيض والنفاس (وهو) اى عموم الماء (صحيم) مسلم (لكن الماء)
 لا يجب ان يكون عيانا البتة بل (قد ثبت عيانا) كالاتزال (وقد ثبت دلالة)
 كافي التقاء الختانين فانه لما كان سبيله اقيم مقامه خلفاه وعدم انضباطه كالسفر
 والنوم (و) النوع الثانى مفهوم (الصفة) لا يراد بها النعت بل كل قيد في الذات
 نحو سائمة الغنم ولى الواجد وظرفى الزمان والمكان وغيرها منناه وقال
 به الشافعى ومالك واحد والاشعرى (لان قولنا الفقهاء الحنفية فضلاء ينفر
 الشافعية) فلولوا ان التقييد بالوصف يدل على نفي الحكم عما سواه لما تنفروا
 (اقول) قد وقع العبارة في الاحكام والمختصر وغيرهما هكذا ولعل الاحسن ان
 يقال قولنا الفقهاء الشافعية فضلاء ينفر الحنفية لان تنفر الشافعية لا يصلح

للاستدلال لجواز ان يكون التنفر لاعتقادهم ذلك وانما الالتزام في تنفر
الحقنية حيث يلزم منه الاقرار بعد الانكار (قلنا) لانسالم اللازمة بل التنفرة
(اما لتزكهم على الاحتمال) وتصريح غيرهم باتصافه بالفضل (اولفهم
البعض) اى لفهم المعتقدين لافادته النفي عن الغير قصد ذلك النفي
في الصورة المذكورة فيتنفر عن ان يذكر عبارة يتوهم منها بعض الناس
نفي الفضل عنهم (اولاتفهامه في الجملة) ولو من القرائن وفي المقام
الخطابي المحض (و) النوع الثالث مفهوم (الشرط) وهو اقوى
من مفهوم الصفة ولذا قال به كل من قال بمفهوم الصفة لانه صفة معنى
وبعض من لا يقول به كالكرخي وابي الحسين البصري وعبد الجبار من
المعتزلة وابن الشريح من الشافعية (لان عدمه) اى عدم الشرط
(يوجب عدم المشروط) والا لا يكون شرطا (قلنا) ما ذكرتم اتماهوا
في الشرط الاصطلاحي كالوضوء للصلاة و (هذا الشرط) الذى نحن
بصدده (لقوى) وهو الذى دخل عليه حرف الشرط وهو لا يجب ان يكون
شرطا اصطلاحيا لجواز ان يكون سببا او علة وانتفاء شئ منهما لا يوجب
انتفاء الحكم لجواز تعدد الاسباب والعلل (و) النوع الرابع مفهوم (الغاية)
وهو اقوى من مفهوم الشرط لقوة دليل يختص به ولذا قال به كل من
قال بمفهوم الشرط وبعض من لم يقل به كالفاسى ابى بكر وعبد الجبار
(لانها) اى الغاية (آخر) والا لا تكون غاية (فلو) لم يكن مابعدا
مخالفا لما قبلها في الحكم بل (دخل مابعدا) في حكم ما قبلها (لا تكون) الغاية
(آخر) وهو خلاف المفروض والواقع (قلنا الكلام في الآخر) نفسه
(لافيا بعده) يعنى سلمنا ان مابعد الغاية لو دخل في حكم ما قبلها لم تكن
الغاية آخر لكن النزاع لم يقع فيه اذ لم يقل احد بدخول مابعد المرافق
في التسلسل وانما النزاع في نفس الغاية كزمان غيوبة الشمس ونفس
المرافق (واعترض) على هذا الجواب بان النزاع اذا كان في حكم مدخول
حرف الغاية وهو مذکور لم يصح عدمه من المفهوم (اقول) كونه مذكورا
لا ينافي عد حكمه من المفهوم كما في الاستثناء وانما ينافيه لو لم يكن ذلك
الحكم مخالفا لحكم ما قبل الآخر (وهذا) اى مفهوم الغاية (قد يمد
من) قيل (الاشارة) قال صاحب البدائع هو عندنا من قيل الاشارة
لا المفهوم ولعل هذا هو المحمل لكلام التلويح في بحث المعارضة

والترجيح ان مفهوم الناية متفق عليه (و) النوع الخامس مفهوم (الاستثناء)
 فانه يفيد حكما للمستثنى مخالفا لحكم المستثنى منه عند جهور الشافعية
 واكثر من كبرى المفهوم (لدلالة) قولنا (لافاضل الازيد على) نفى كل فاضل
 سوى زيدو (اثبات كونه فاضلا قلنا هو) اى كونه دالا على ذلك انما هو (من
 خصوصية المقام) وهى كونه مقام المدح فلا يلزم منه الدلالة مطلقا وهو
 المطلوب وسيأتى تمام تحقيقه ان شاء الله تعالى (و) النوع السادس
 مفهوم (انما) ذهب القاضى ابوبكر والغزالى وجاعة من الفقهاء الى انه
 ظاهر (فى الحصر) وان احتمل التأكيد (لقوله عليه السلام انما الولاء) لمن اعتق
 (و) لقوله عليه الصلاة والسلام (انما الاعمال) بالنيات اذ يتبادر منه عدم
 صحة العمل بلانية وعدم الولاء لغير المعتقد (قلنا هو) اى الحصر لم ينشأ الا
 (من عموم الولاء والاعمال) اذ معناه كل ولاء للمعتقد وكل عمل بنية وهو كل
 موجب فينتفى مقابلة الجزئى السالب وهو بعض الولاء ليس لمن اعتق
 بل لغيره وبعض العمل بغير نية * فان قيل * لان سلم ان مجرد عموم الموضوع
 كالولاء مثلا بدون انما يفيد الحصر غاية ان كل الولاء للمعتقد وهو لا ينافى
 ثبوت بعضه بل كله لغير المعتقد لجواز اشتراكهما فى الاضافة اليهما * قلنا *
 انه يفيد نفى الولاء عن غيره ظاهرا اذ لو ثبت له ولاء لما ثبت للمعتقد لامتناع
 قيام الصفة الواحد بمحلين فيصدق ليس الولاء للمعتقد وقد كان كل
 ولاء له * لا يقال هذا انما يتم لو تغير الولاء آن بحسب الوجود وهو ممنوع
 لم لا يجوز ان يتغيرا بمجرد الاعتبار فان الشئ الواحد قد تعرض له اضافات
 متعددة نحو جميع هذا الكتاب سماع لزيد وكله او بعضه سماع لعمر و * لا نا
 نقول لا مجال له ههنا فانه وجودى لان اللام للاختصاص والاستحقاق
 ويمتنع اجتماع الاستحقاقين كما فى ملكية الدار لزيد فانه ظاهر فى الاستقلال
 اذا لمعمرو غير ما لغيره على تقدير الاشتراك (و) النوع السابع مفهوم
 (العدد) وانما افاد التخصيص (لان التعميم) بحيث يشمل الحكم المعدود
 وغيره (بيطل نص العدد) فانه لا يحتمل الزيادة والنقصان كما علم فى ثلثة قروء
 (قلنا التعميم) الذى نقول بجوازه انما هو بطله لاسيما اذا كانت مفهومة
 لغة اذ الثابت (بدلالة النص) فى حكم المنصوص كما سبق (لا به) اى لا بالعدد
 نفسه حتى يلزم ابطال الخصاص ولا شك ان عدم التعرض لشيء ليس
 تعرضا لعدمه (والمذهبان) اى القول بمفهوم العدد والقبول بنفيه

(مرويان عن مشايخنا) فقول صاحب الهداية بعد حديث القواسق ولان الذئب في معنى الكلب العقور في انه يتدنى بالاذى وكذا قوله المعق غير مستثنى لانه لا يتدنى بالاذى فليس كغراب الجيف مع قوله في جواب قياس الشافعي السباع على القواسق والقياس ممتنع لما فيه من ابطال العدد ناظر الى المذهبين (و) النوع الثامن (مفهوم الحصر) ويراد به عرفا النفي عن الغير ويحصل بتصرف في التركيب كتقديم ماحقه التأخير من متعلقات الفعل والفاعل المعنوي والخبر وتعريف المسند والمسند اليه والمراد به ههنا بعض انواعه وهو ان يعرف المبتدأ بحيث يكون ظاهرا في العموم سواء كان صفة او اسم جنس ويجعل الخبر ماهو اخص منه بحسب المفهوم سواء كان علما او غيره مثل العالم زيد والرجل بكر والكرم في العرب وصديق خالد ولاخلاف في ذلك بين علماء المعاني تمسكا باستعمال الفقهاء ولا في عكسه ايضا مثل زيد العالم حتى قال صاحب المفتاح المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيدان حصر الانطلاق على زيدا لا ان اعتبار ائمة الاصول لما فاير اعتبارهم فانهم انما يبحثون عن احوال التراكيب من حيث افادتها خواص تختلف باختلاف المقامات والاعتبارات لم يختاروا ما اختاروه وان اختاره بعض قائلا (اذلوا له) اي لولا الحصر (لاخبر عن الاعم بالاخص) وانه باطل اما الملازمة فلانا اذا قلنا في مقام المدح العالم زيد فظاهر انه لا قرينة للعهد وليس للجنس لامتناع الحمل بل لما صدق عليه العالم فلو فرض ان غير زيد وهو بكر مثلا يصدق عليه العالم لكان اعم من زيد وبكر وقد اخبرت عنه زيد واما بطلان اللازم فلان الخبر الثابت للعالم ثابت لجزئياته فيلزم ثبوت زيد لبكر واذا ثبت هذا بطل جعله للجنس ولما صدق عليه مع بقاءه على العموم (فوجب جعله) لما صدق عليه بعد تخصيصه بما يصلح ان يحمل عليه زيد من معين وما ذلك الا يجعله لمعهود ذهني (بمعنى الكامل) المنتهى في العلم الذي تصوره مخاطب وتوجهه وانت تعلم فتعبر عن ذلك الشخص المتصور المعهود بانه زيد (قلنا اللازم) من الدليل الذي ذكرتم هو (المبالغة) وهي غير مطلوبة (لا الحصر) الذي هو المطلوب (ومنها) اي من الوجوه الفاسدة (ما قيل القرآن في النظم يوجب المساواة في الحكم) يعني ان يدل عطف احدي الجملتين المستقلتين على الاخرى على تشريك الثانية للاولى في الحكم المتعلق بها نفيًا أو اثباتًا

قال به بعض اهل النظر (لان العطف) سواء كان بين المفردين او جملتين ناقصتين او تامتين (يقتضى الشركة) بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الا يرى ان الناقصة اذا عطف على الكاملة في مثل جاءني زيد وبكر ثبت الشركة في الحكم بالاجماع ولا موجب لذلك سوى العطف والعطف قد وجد فيما نحن فيه فيوجبها حتى قال بعض اصحابنا في قوله تعالى اقيموا الصلوة وآتوا الزكاة تجب بناء على هذا الاصل ان لا تجب الزكاة على الصبي كما لا تجب الصلاة عليه تحقيقا للمساواة في الحكم لاشتراك الزكاة والصلاة في العطف فوجب القول بالشركة في الحكم (قلنا) المقتضى للشركة بينهما في الحكم (ليس العطف بل افتقار المعطوف ونقصانه) فان الاصل في كل كلام تام ان يستبد بنفسه ولا يشارك غيره لان في اثبات الشركة جعل الكلامين كلاما واحدا وانه خلاف الاصل والشركة في الناقصة انما تثبت ضرورة افتقارها الى ما تمم به في الافادة فقد عدت الضرورة في التامة لعدم افتقارها قتين ان الشركة دارت مع الافتقار وجودا وعندما ثم الجملة الثانية قد يكون تامة باعتبار امر فلا تشارك الاولى فيه وناقصة باعتبار امر آخر فحتاج اليه ولهذا قلنا اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق وعبدى حر ان العتق يتعلق بالشرط لان الجملة الثانية وان كانت تامة لكنها في حق التعليق قاصرة لانه عرف بدليل ان غرضه تعليق العتق بالشرط لاتيجهزه او ذكر شرط له على حدة فصار ناقصا من حيث المعنى والدليل كون خبر الاول غير صالح لخبرية الثاني فان قوله طالق لا يصلح خبرا لعبدى فيدل ذكره مع الاول على افتقاره اليه بخلاف قوله ان دخلت الدار فانت طالق وعزة طالق فان اعادة طالق مع الاستغناء عنه يدل على ان مراده التمييز والعطف على الجزاء مع الشرط ولهذا قلنا في قوله ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا وعزة طالق يتعلق طلاق عزة بالدخول كطلاق المخاطبة الا ان عزة تطلق واحدة عند الشرط بخلافها وذلك لان قوله وعزة كان كافيا في وقوع الثلاث لو كان مرادا وحيث وجد الخبر في الثاني دل على انه مراده دون خبر الاول فخبر الاول لما لم يصلح للثاني تعلق ايضا بالشرط اقول بعد واوين جلتين لا محل لهما من الاعراب عاطفة محل بحث لان العطف من التوابع والتوابع كل ثان باعراب سابقه ويؤيده ما ذكرنا قول

الامام شمس الأئمة ليس في واو النظم دليل المشاركة بينهما في الحكم
 اما ذلك في واو العطف (ومنها) اى من الوجوه الفاسدة (تخصيص
 العام بسببه) اى قصر العام اصطلاحيا كان اولفويا على سبب ورود
 اوسبب وجوده وعدم تعديه ذهب عامة العلماء الى اجرائه على عومه
 لان التمسك انا هو باللفظ وهو عام وخصوص السبب لا ينافي عموم اللفظ
 ولا يقتضى اقتصاره عليه ولانه قد اشتهر من الضخامة ومن بعدهم التمسك
 بالعمومات الواردة في حوادث واسباب خاصة بلا قصر لها على تلك
 الاسباب فيكون اجماعا على ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب
 وقال الشافعي ومالك رحمهما الله تعالى باختصاصه به وبعض اصحاب
 الشافعي وابو الفرج من اصحاب الحديث فصلوا بين ان يكون السبب
 سؤال السائل وبين ان يكون وقوع حادثة وخصوا الاول دون الثاني
 واما خصص من خصص (اذ لولاه) اى لولا اختصاص العام بالسبب
 (لجاز تخصيصه) اى السبب (بالاجتهاد) لان نسبة العام الى جميع الافراد
 على السوية فلما جاز تخصيص اى فرد كان بالاجتهاد بعد تخصيصه
 بما يصلح للتخصيص جاز تخصيص السبب ايضا لانه من الافراد (و)
 ايضا لولاه (لم يكن لنقله) اى لنقل السبب (فائدة) فانه اذا عم السبب
 وغيره يكون نسبته اليهما سواء فلا تبقى في ذكره فائدة (و) ايضا لولاه
 (لم يطابق) الجواب (السؤال) لانه عام والسؤال خاص وكل منهما
 يجب نفي مثله عن الشارع (قلنا) عن الاول (يجوز دخول البعض)
 من الافراد في الحكم (قطعا) يعنى يجوز ان يكون بعض افراد العام معلوما
 دخوله تحت الارادة قطعا بحيث لا يمتثل التخصيص بدليل يدل عليه يكون
 السبب من تلك الافراد (و) قلنا عن الثاني (الفائدة) من نقل السبب
 (لا تنحصر فيه) اى في خصوص الحكم به بل قد يكون نفس معرفة
 اسباب نزول الآيات وورود الاحاديث ووجوه النصوص فائدة (و) قلنا
 عن الثالث (المطابقة) انا هي (الكشف لا المساواة) يعنى ان معنى مطابقة
 الجواب للسؤال انا هو الكشف عن السؤال وبيان حكمه وقد حصل
 مع الزيادة ولا نسلم وجوب المطابقة بمعنى المساواة في العموم والخصوص
 (ومنها) اى من الوجوه الفاسدة (تخصيصه) اى العام (بفرض المتكلم
 لانه) اى المتكلم (يظهر بكلامه غرضه فيجب بناؤه) اى بناء كلامه

في العموم والخصوص (على ما يعلم من غرضه) وجعل ذلك العرض
 كالمذكور وعلى هذا قالوا الكلام المذكور للمدح او الذم لا يكون له عموم
 لانا نعلم انه لم يكن غرض المتكلم به العموم (قلنا هذا) فاسد لانه (ترك
 موجب الصيغة بمجرد التشهي) من غير موجب يعتد به (وعمل بالمسكوت
 عنه) وهو غرض المتكلم ولا يخفى فساد ترك العمل بالمنصوص والعمل
 بالمسكوت عنه فان العام يعرف بصيغته واذا وجدت الصيغة وامكن العمل
 بحقيقتها يجب العمل والامكان قائم مع استعمال الصيغة للمدح او الذم فان
 المدح العام والثناء العام من عادة اهل اللسان واعتبار القرض اعتبار نوع
 احتمال ولاجله لا يجوز ترك العمل بحقيقة الكلام (ومنها) اى من الوجوه
 الفاسدة (حل المطلق على المقيد مطلقا) اى سواء اقتضاه القياس اولا
 كاذب اليه بعض الشافعية وقد سبق بحثه مستوفى فلا حاجة الى الاعداد
 (او ان اقتضى القياس) كاذب اليه بعض آخر من الشافعية (لان المقيد
 لكونه وصفا زائدا (يجرى مجرى الشرط) في ان انتفاءه يوجب انتفاء
 المتعلق به (فيوجب) القيد (النفي في المنصوص) بالنص (و) الا كان النفي
 مدلول النص المقيد كان حكما شرعيا فيوجب القيد النفي (في نظيره)
 اى في نظير المنصوص ايضا بطريق القياس (قلنا) حل المطلق على
 المقيد بالقياس فاسد لوجوه الاول ان هذا القياس ليس تعديدا للحكم الشرعى
 بل (هو تعديدا للعدم الاصلى) وهو عدم اجزائه غير المقيد في صورة
 التقيد لما سبق في مفهوم المخالفة (و) الثانى ان هذا القياس (ابطال
 للحكم الشرعى) الثابت بالنص المطلق وهو اجزاء غير المقيد كالكافرة مثلا
 (و) الثالث انه (قياس في مقابلة النص) وشرط القياس عدم النص على
 ثبوت الحكم في المقيس وانتفاءه وههنا المطلق نص دال على اجزاء القيد
 وغيره من غير وجوب احدهما على التعيين فلا يجوز ان يثبت بالقياس اجزاء
 المقيد مع عدم اجزاء غير المقيد * فان قيل * المطلق ساكت من المقيد غير
 متعرض له لا بالنفي ولا بالاثبات فيكون المحل في حق الوصف خاليا عن النص
 * اجيب * بانه ممنوع بل هو ناطق بالحكم في المحل سواء وجد القيد او لم يوجد
 ومعنى قولهم ان المطلق غير متعرض للصفات لا بالنفي ولا بالاثبات انه
 لا يدل على احدهما بالتعيين قيل للخصم ان يقول المعنى هو وجوب
 القيد لاجزاء المقيد ولا نسلم ان النص المطلق يدل على عدم وجوب

القيد بل على وجوب المطلق اعم من ان يكون في ضمن القيد او غيره
 ﴿اقول﴾ هذا الكلام مع ما فيه من الخروج عن قانون المناظرة يرد عليه
 ان المسطور في كتب الشافعية ان المطلق مادل على شائع في جنسه وفسروا
 الشيوع بكون المدلول حصّة محتملة لحصص كثيرة وفسر هذا
 المعارض في حواشي شرح المختصر الاحتمال بامكان الصدق على
 حصص كثيرة فحينئذ لا يجوز ان يكون المعدي وجوب القيد لانه ينافي
 تناول والشيوع بالمعنى المذكور اذ وجوب القيد ينافي امكان الصدق
 على حصص كثيرة فاذا ثبت الامكان بالنص امتنع الوجوب بالقياس فظهر
 ان النص المطلق يدل على عدم وجوب القيد قليلاً ﴿ومن المباحث
 المشتركة﴾ بين الكتاب والسنة (البيان) وهو يطلق على فعل المبين
 كالسلام والكلام وعلى ما يحصل به التبين كالدليل وعلى متعلق التبين
 ومحلّه وهو العلم وبالنظر الى هذه الاطلاقات قيل هو ايضاح المقصود
 وقيل الدليل وقيل العلم عن الدليل واختار الثالث ابو بكر الدقاق
 وابو عبدالله البصري والثاني اكثر الفقهاء والمتكلمين والاول اكثر
 اصحابنا الا ان الامام ابا زيد جعل اقسامه اربعة كما هو دأبه في تريع
 الاقسام واخرج بيان الضرورة والنسخ من البين وشمس الأئمة جعل
 الاستثناء بيان تغيير والتعليق بيان تبديل ولم يجعل النسخ من اقسام البيان
 وقال البيان لاظهار الحكم والنسخ لرفعه وفخر الاسلام ومن تبعه
 اعتبروا كونه اظهارة لانتهاء مدة الحكم الشرعي قال في التلويح
 لا يخفى انه ان اريد بالبيان مجرد اظهار المقصود فالنسخ بيان وكذا غيره
 من النصوص الواردة لبيان الاحكام ابتداء وان اريد اظهارة ما هو المراد
 من كلام سابق فليس ببيان وينبغي ان يراد اظهارة المراد سبق كلام
 له تعلق به في الجملة ليشمل النسخ دون النصوص الواردة لبيان الاحكام
 ابتداء ﴿اقول﴾ يؤيد شرط سبق امران الاول قول فخر الاسلام وغيره
 من المشايخ ان هذه الحجج يحمّلها يحتمل البيان فوجب الحاقها فان المتبادر
 منه ان المعروف هو البيان الذي يلحق الكتاب والسنة والثاني حصرهم
 البيان في الخمسة او الاربعة فانه لو اريد المعنى الشامل لبيان الاحكام ابتداء
 لما صمّم الحصر لكن السابق لا يجب ان يكون كلاماً ولا يخرج بعض اقسام
 بيان الضرورة كسكوت الشارع عن تغيير فعل يعاينه وسكوت الشفيع

والمولى كما يجيء ولهذا قلت (هو اظهر المراد) سواء كان بالقول او بالفعل او السكوت * لا يقال يخرج به بيان التقرير اذ لا يظهر منه * لانا نقول دفع احتمال المجاز والخصوص اظهر ان المراد ما اقتضاء الظاهر (بعد) سبق (ما) اى كلام او فعل (له) اى البيان (تعلق ما به) اى بذلك الكلام او الفعل فيشمل النسخ وبيان الضرورة بانواعها (قولا كان) ذلك البيان (او فعلا) ولما كان كون القول بيانا ظاهرا متفقا عليه بخلاف الفعل لم يتعرض له بل استدل على كون الفعل بيانا بالمتقول والمقول فقال (ليانه عليه الصلاة والسلام الصلاة والحج بالفعل) حيث قال صلوا كما رأيتموني اصلى وخذوا عني مناسككم ولما ورد البيان بهذين الحدين لا بالفعل اراد ان يدفعه فقال (وقوله) عليه الصلاة والسلام (صلوا) كما رأيتموني اصلى (وخذوا) عني مناسككم (دليل بيانيته) اى بانية الفعل لانه هو البيان (ولامامة جبرائيل عليه السلام) فانه عليه الصلاة والسلام بين مواقيت الصلاة للنبي عليه الصلاة والسلام بالفعل حيث امه في البيت في اليومين ولما سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال للسائل صل معنا ثم صلى في اليومين في وقتين فينبه له المواقيت بالفعل (ولان) البيان عبارة عن اظهر المراد ولا شك ان (الفعل ادل) من القول على المراد لان دلالة الفعل عقلية لا يجرى فيها التخلف والاحتمال ودلالة القول وضعية يجريان فيها ولذا قيل ليس الخبر كالمعاينة الا يرى انه عليه الصلاة والسلام امر اصحابه بالخلق عام الحديبية فلم يفعلوا ثم لما رأوه خلق بنفسه خلقوا في الحال فدل على ان الفعل ادل (قيل) بالفعل لا يكون بيانه (يطول) اى يكون اطول من القول (فتأخير البيان) اى لو بين به لزم تأخير البيان مع امكان تعجيله وانه غير جائز (قلنا) لانسلم ان الفعل اطول من القول اذ (قد يطول) البيان (به) اى بالقول طولا (اكثر مما) اى من الطول الذى يحصل (بالفعل كهيئات الركعتين) فانها لو بينت بالقول ربما يستدعى زمانا اكثر مما يصلى فيه ركعتان (ولو سلم) ان الفعل اطول من القول (فلا تأخر) اى لانسلم لزوم تأخير البيان (للشروع فيه) اى في الفعل (بعد الامكان) يعنى تأخير البيان انما يلزم اذا لم يشرع في الفعل عقيب الامكان ولم يشغل به وقد شرع فيه واشتغل به الا انه لاستدعائه زمانا طالا ومثله لا يعد تأخيرا كمن قال لغلامه ادخل البصرة فسار في الحال فبقى في سيرة شهرين حتى دخلها فانه لا يعد مؤخرا مبادرا ممثلا بالفور

(ولو سلم) لزوم تأخير البيان لكنه ليس بمنوع مطلقا بل اذا لم يتضمن
 غرضنا يعتد به واما التأخير الذي جوزناه (فلا يثار اقوى اليانين) وهو
 الفعل لكونه ادل من القول كما سبق (على) ان تأخير البيان لا يمتنع مطلقا
 وانما يمتنع اذا اخر عن وقت الحاجة ولا شك (انه لم يتأخر عن) وقت
 (الحاجة) فيجوز وسيجيء توضيحه ان شاء الله تعالى (فاذا وردا) اى
 قول وفعل صالحان للبيان (بعد مجمل) يحتاج الى البيان (فان اتفقا)
 كما طاف عليه الصلاة والسلام بعد نزول آية الحج طوافا واحدا وامر
 بطواف واحد (و) ذلك لا يخلو اما ان يعرف السابق او يجهل فان (عرف
 السابق) من القول والفعل (فهو البيان) لحصوله به (واللا يجهل
 تأكيد) للسابق (وان جهل) السابق (فاحدهما) اى فاليان احدهما
 من غير تعيين (وان اختلفا) اى القول والفعل كما طاف بعد نزول الآية
 طوافين وامر بطواف واحد (فالقول) اى فاليان هو القول لا الفعل
 (تقدم) ذلك القول على الفعل (اولا والفعل ندبه) اى للنبي عليه
 الصلاة والسلام ان فعله على طريق التدبيل (او واجب عليه) على وجه
 (مخصوص) ولا يسرى وجوبه للامة وانما جئنا عليه لان الاعمال بالدليلين اولى
 من افعال احدهما (وهو) اى البيان على ما اختاره المحققون (خسة)
 بيان تقرير وتفسير وتفسير وتبديل وضرورة وازدواج البيان الى الاربعة
 الاول من قبيل اضافة العام الى الخاص والى الخامس من اضافة الشئ
 الى سببه اى بيان يحصل بسبب الضرورة وجه الضبط ان البيان اما
 بالمنطوق او غيره والثانى بيان ضرورة الاول اما ان يكون بيانا لمعنى
 الكلام او الالزام له كالمدة الثانى بيان تبديل الاول اما ان يكون بلا تغيير
 او معه الثانى بيان التغيير الاول اما ان يكون معنى الكلام معلوما لكن الثانى
 اكده بما قطع الاحتمال او مجهولا كالشرك والمجمل ونحوهما فالثانى
 بيان تفسير والاول بيان تقرير (اقول) يشكل الحصر ببيان غير شاف
 فانه خارج عن الاقسام اللهم الا ان يراد بالتفسير معنى اعم عامر فى المفسر
 فيثبت يدخل البيان الغير الشافى فى بيان التفسير الاول (بيان تقرير
 وهو تأكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز) ان كان الكلام المؤكد حقيقة
 نحو قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه فان الطائر يستعمل فى غير معناه
 يقال للبريد طائر لا سراعده ويقال فلان يطير بهمة (و) احتمال (الخصوص

ان كان المؤكد عاما نحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون فان الملائكة
عام يحتمل الخصوص فقررره بذكر الكل وقطع احتمال الخصوص واما
قوله اجمعون فيبان تفسيره فان ما قبله لما احتل الاجتماع والافتراق كان
قوله اجمعون تفسيرا لانه كان يحتمل المجاز بكونه متفرقا فقرر بلفظ اجمعون
اذ الحقيقة مرادة لان الفرق ليس للمعنى المجازى اذ لاوضع للاجتماع
ومن هذا القيل قوله لها انت طالق وله انت حر وقال غنيت المعنى الشرعى
(و) الثانى (بيان تفسير وهو ايضاح ما فيه خفاء) من المشترك او المشكل
او الجمل او الخفى وتخصيص المشايخ الجمل والمشارك بالذكر تسامح كيان
النبي عليه الصلاة والسلام قوله تعالى اقيموا الصلوة بالقول والفعل
وبيانه عليه الصلاة والسلام وقوله تعالى وآتوا الزكوة * بقوله عليه السلام
هاتوا ربع عشر اموالكم وبيانه عليه الصلاة والسلام مقدار ما يقطع
فيه ومحل القطع فى قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
بقوله عليه الصلاة والسلام لا قطع فى اقل من عشرة دراهم وبقطعه
يدسارق رداء صفوان من الزند وكيان الرجل قوله أنت بأئ بقوله غنيت به
الطلاق فانه بيان تفسير اذ الينونة واخواتها من الكنايات مشتركة محتملة
للمعنى فيكون بيانها تفسيرا ثم بعد التفسير يعمل باصل الكلام حتى يكون الواقع
بها بواثن (و) الثالث (بيان تغيير وهو تغيير موجب الصدر) اى صدر
الكلام (بإظهار المراد) من ذلك الصدر وحقيقته بيان ان حكم الصدر
لا يتناول بعض ما يتناوله لفظه فوجب ان يتوقف اول الكلام على آخره
حتى يصير المجموع كلاما واحدا لئلا يلزم التناقض (كالتخصيص)
فانه بيا تغيير عندنا وتفسير عند الشافعى وقد سبق فى بحث العام (والاستثناء)
فانه بيان تغيير بالاتفاق بيننا وبين الشافعية فان المحققين منهم على ان
الاستثناء تغيير (والشرط) فانه بيان تغيير الاعند شمس الأئمة وابى
زيد بل هو عندهما تبديل والنسخ الذى يسميه القوم بيان تبديل ليس
بيان وذلك لان الشرط يبدل الكلام من انعقاده للايجاب فى الحال
الى التعليق اى الى ان يعتد عند وجود الشرط ولا حكم للكلام فى قدر
المستثنى اصلا فلا تبديل فيه بل بيان انه لم يرد بخلاف النسخ فانه رفع
للحكم لاظهار لحكم الحادثة قلنا الشرط فيه تغيير من ذلك الوجه واظهار
وايجاب عند وجوده فكان بيان تغيير كالاستثناء وان كان بينهما

فرق بطريق (آخر) كما سيجي^٦ واما (النسخ) فانه وان لم يكن تغييرا بل رفعا وابطالا بالنسبة اليها لكنه عند الله بيان نهاية مدة الحكم فسمى بيان تبديل الوجهتين (والصفة) نحو اكرم بنى تميم الطوال فيخرج القصار والحال ملحق بها (والغاية) نحو اكرمهم الى ان يدخلوا فيخرج الداخلون (وبدل البعض) نحو قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فيخرج غير المستطيع * واعلم ان هذه الاشياء انما تعد من بيان التغيير لا طراد تغييرها والا فلا حصر فيها لوجود غير غيرها كالعطف مثلا فانه قد يكون مغيرا كما اذا قال انت طالق ان دخلت الدار وعبدى حر ان كنت فلانا ان شاء الله تعالى فان عطف الشرطية الثانية على الاولى بعد ما لحقها الاستثناء غير لحكم الشرطية الاولى في حق الابطال كما صرح به في تخصيص الجامع (ويجوز تأخير) بيان (التقرير والتفسير عن وقت الخطاب لا) عن وقت (الحاجة دون التغيير) فان تأخيره عن وقت الخطاب لا يجوز * اعلم ان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز الاعلى قول من يجوز تكليف المحال وما روى عن بعض الاصحاب من وضع العقالين في آية الخليطين قبل نزول من الفجر فعلى تقدير ثبوته يحمل على نفل الصوم ووقت الحاجة وقت فرض الصوم واما تأخيره عن وقت الخطاب فليل يجوز مطلقا ٦ وقيل يتمتع مطلقا وقيل يتمتع في الظاهر اذا اريد به غيره لا في المجمل وقيل يجوز في المجمل ويتمتع في غيره لكن المتمتع تأخيره هو البيان الاجالى كان يقال هذا العام مخصوص اوسمخص وجوزوا تأخير التفصيل بعد قران البيان الاجالى والمختار عند مشايخنا جوازه اجالا وتفصيلا في بيان التقرير والتفسير واما امتناعه في بيان التغيير باقسامه وفائدة الخطاب على تقدير تأخير البيان العزم على الفعل والتمهله عند ورد البيان فانه يعلم منه احد المدلولات بخلاف الخطاب بالمهمل فانه لا يفهم منه شئ ما اصلا لنا في جوازه في التقرير والتفسير قوله تعالى ثم ان علينا بيانه ٧ حيث اريد به التفسير لا التغيير لانه حل على بيان ما اشكل عليه عليه الصلاة والسلام من معانيه ولان البيان في اللغة الايضاح ولايضاح في التغيير فلا يحمل عليه مطلقا ولانه مراد بالاجاع فلا يراد غيره دفعا لعموم المشترك وفي التقرير معنى التفسير بل اولى ولنا في امتناعه في التغيير قوله عليه الصلاة والسلام فليكفر عن يمينه ولو جاز تراخيه لا اوجب النبي عليه الصلاة والسلام التكفير معنابل قال

٦ كالكرة المراد بها معين وكان التخصيص وكيان الاسماء الشرعية من الصلاة والزكاة وكيان النسخ فيكون اربعة اقسام (منه)
٧ فان قيل لم لا يجوز ان يكون المراد من قوله تعالى ثم ان علينا بيانه هو البيان التفصيلي وتأخيره جائز عند ابى الحسين لا الاجالى قلنا المذكور في الآية مطلق فالتقييد بلا دليل غير جائز قيل لو صح هذا يلزم صحة التأخير عن وقت الحاجة ايضا (منه)

فليستن اوبكفر ثم لما اشترط الاتصال في بيان التخيير وكان التخصيص
تغيرا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى فانه عنده بيان محض فيجوز تأخير
استدلالا بوجوه ثلاثة الاول ان قوله تعالى ان الله يأمركم ان تدبوا بقرة
يعم الصفراء وغيرها ثم خص متراخيا وعلم ان المراد بقرة مخصوصة الثاني
انه تعالى قال لنوح عليه الصلاة والسلام فاسلك فيها من كل زوجين
اثنين واهلك الامن سبق عليه القول والاهل شامل لابنه وغيره ثم خص
بقوله انه ليس من اهلك الثالث انه تعالى قال انكم وما تعبدون
من دون الله حصب جهنم فلما سمعه ابن الزبيرى قال لرسول الله عليه
الصلاة والسلام انت قلت ذلك قلنا نعم قال اليهود عبدوا عزيرا والنصارى
عبدوا المسيح وبنوا مليح عبدوا الملائكة ثم نزل قوله تعالى ان الذين
سبقتم من الحسنى اولئك عنها مبعدون يعنى عزيرا وعيسى والملائكة
وجب رد هذه الوجوه فاشار الى رد الاول بقوله (وبيان البقرة تقييد)
المطلق لالتخصيص للعام وفيه الكلام (فيكون نسخا) للمسيحي لان تقييد
المطلق نسخ فلا يضره التراخي بل يلزمه والى رد الثانى بقوله (والاهل
لم يتناول ابن نوح) لان المراد بالاهل الاهل ايمانا ولا شك ان من لا يتبع الرسول
لا يكون اهلا له بهذا المعنى لانه تناول له لكنه خص متراخيا بقوله انه
ليس من اهلك فعلى هذا يكون الاستثناء بقوله الامن سبق عليه القول
منقطعا (ولو سلم) ان الاهل تناول للابن بان يكون المراد به الاهل قرابة
(فقد اخرج) الابن (بالاستثناء) بقوله الامن سبق عليه القول لان الاستثناء
حينئذ يكون متصلا فيخرج الابن به لالتخصيص المتراخي وحينئذ معنى قوله
تعالى انه ليس من اهلك اى انه ليس من اهلك الذى لم يسبق عليه القول
فلاضافة للهدى الى رد الثالث بقوله (وما) فى قوله تعالى انكم وما تعبدون
(لم يتناول عيسى وعزيرا والملائكة) حقيقة لان ما غير العقلاء وانما اورده
ابن الزبيرى تحتنا بالمجاز او التغليب لانه خص بقوله ان الذين سبقتم
من الحسنى الآية (لانهم) يعنى ابن نوح وعيسى وعزيرا والملائكة
(خصوا) تخصيصا (متراخيا) حتى يلزم جواز تراخي التخصيص فيلزم
تراخي المنعير (اما التخصيص فقصر العام على بعض متناوله) ولم يقل
بعض افراده ليتناول الجميع ونحوه (بكلام) خرج به القصر بالعقل والعادة
ونحو ذلك فانه وان كان مسمى بالتخصيص فى العرف لكنه لا يكون مغيرا

مطلقا كما سبق في بحث العام والمقصود ههنا تعريفه (مستقل) خرج به الاستثناء والشرط ونحوهما كما مر فان شيئا منها لا يسمى تخصيصا في اصطلاحنا (موصول) للعام في النزول والورود (حقيقة) وهو ظاهر (او حكما للجهل بالتاريخ) فانه اذا جهل بحمل المخصص على مقارنته للعام فخرج به المفصول المتراخي فانه نسخ (ويجوز التخصيص بالعقل) وضع المظهر موضع المضمحل لان المراد بالتخصيص ههنا غير ما سبق وانما جازية لخروج الواجب عن نحوه الله خالق كل شيء وهو على كل شيء قدير لاسمالة مخلوقته ومقدوريته تعالى ﴿ فان قيل ﴾ اليان مؤخر والعقل ليس كذلك وايضا لوجاز التخصيص به لجواز النسخ به ايضا وهو محال بالاجاع ﴿ قلنا ﴾ الواجب تأخر صفة ميته لاذاته والفرق بين التخصيص والنسخ ظاهر لان النسخ سواء بين امد الحكم اورفعه محجوب عن نظر العقل بخلاف خروج البعض عن الخطاب (و) يجوز التخصيص (بالعادة) يعنى ان العادة اذا اختصت بتناول نوع من انواع متاولات اللفظ العام تخصصه به استسمانا نحو ان يحلف لا يأكل رأسا يقع على المتعارف الذى يباع في السوق ويكس في التناير وقيل لا تخصصه وهو القياس لانه الحقيقة اللغوية و لنا ان الكلام للفهام فالمطلوب به ما يسبق الى الافهام وذا هو المتعارف قطعا فينصرف الكلام اليه (و) يجوز ايضا (بنقصان بعض الافراد) فيكون اللفظ اولى بالبعض الآخر نحو كل مملوك على كذا لا يقع على المكاتب (او زيادته) كالفاكهة لا تقع على العنب (لا القياس) يعنى لا يجوز تخصيص العام ابتداء بالقياس اما لان المخرج بالقياس داخل تحت العام قطعا والقياس يبين عدم دخوله ظنا فلا يسمع بخلاف العام بعد التخصيص فانه ايضا ظنى والقياس مؤيد بما يشاركه في بيان عدم دخول بعض الافراد واما لان المخصص وان كان بيانا من وجه معارض من وجه آخر كما صرحوا به والقياس لكونه ظنيا لا يعارض النص ولو بوجه (ولا الاجاع) لان زمان الاجاع متراخ ولا تخصيص مع المتراخي وان وقع ذلك صورة فانما هو بنص مجهول التاريخ محمول على المقارنة حقيقة (و) ويجوز التخصيص (بالكتاب) اى للكتاب خلافا للبعض لكنه عند القاضي ابي بكر وامام الحرمين اذا علم تأخر الخاص اذ لو علم تقدمه ينسخه العام ولو جهل التاريخ يحمل على المقارنة فيثبت حكم التعارض بينهما في ذلك القدر وكذا عندنا لكن

إذا اتصل العام الخاص المتأخر اذ لو تراخي كان نامخاوي بقى العام في الباقي قطعيا فلم يجوز تخصيصه بالقياس وخبر الواحد وعند الشافعي ومالك رحمهما الله تعالى يخصه الخاص تقدم او تأخر اوجهل التاريخ (و) يجوز التخصيص بالكتاب (السنة) لقوله تعالى ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء والسنة من جملة الاشياء (و) يجوز التخصيص (بها) اى بالسنة (لهما) اى للكتاب والسنة * اما التخصيص بالسنة للكتاب فقيما اذا كانت السنة متواترة او مشهورة وعلم اتصال المخصص لعام الكتاب اوجهل التاريخ لانه حينئذ يحمل على المقارنة اما اذا كانت خبر واحد فلا يعتبر لانه لا يعارض عام الكتاب واما اذا كانت متواترة او مشهورة وعلم تقدمها ينسخها العام وان علم تراخيها تنسخ العام في قدر ما تناولاه * واما التخصيص بالسنة للسنة فكان التخصيص بالكتاب للكتاب * واعلم ان السنة كما سيأتى ان شاء الله تعالى تناول الحديث والفعل والتقرير وكما يجوز التخصيص بالحديث يجوز بالفعل والتقرير ايضا اما الاول فكالوصول في الصوم بعد نهى الناس عنه واما الثاني فكعدم انكاره فعلا رآه من المكلف مخالفا للعموم وهذا من اقسام بيان الضرورة ❦ واما الاستثناء ❦ لفظ الاستثناء حقيقة اصطلاحية في المنقطع والمنقطع بلا نزاع وان كان صيغ الاستثناء مجازات في المنقطع ولذا قسم الى قسمين قليل (فتصل ان منع) ذلك الاستثناء (بعض ما يتناوله صدر الكلام) احتراز عن الاستثناء المستغرق (عن دخوله) اى دخول ذلك البعض والجار متعلق بمنع (في حكمه) اى حكم صدر الكلام وانما قال ان منع ولم يقل ان اخرج كما في عبارة القوم لانه ان اريد الاخراج عن الحكم فالبعض غير داخل فيه حتى يخرج وان اريد الاخراج عن تناول اللفظ اياه وانفهامه من اللفظ فلا اخراج لان تناول باق بعد وان اريد بالاخراج النزع عن الدخول فالنزع به اولى والباء في (بالا واخواتها) متعلق بمنع وهو احتراز عن سائر انواع قصر العام على بعض ما يتناوله من الشرط والصفة والغاية ونحو ذلك ❦ فان قيل ❦ استثناء المكيل والموزون والمعدود من الدراهم مثلا صحيح عند ابي حنيفة وابي يوسف ويطرح قيمة المستثنى من المستثنى منه ولم يتناول الصدر الخارج ❦ قلنا ❦ القياس ان لا يصح لكنهما استحسننا وقالوا المقدرات جنس واحد وان كانت اجناسا صورة لانها تثبت في الذمة ثمنا والمعديات التي لا تتفاوت كالمقدرات في ذلك (وهو)

اى الاستثناء (تكلم بالباقي بعد النيا) اى المستثنى يعنى انه استخراج صوري
 وبيان معنوى اذ المستثنى لم يرد اولاً نحو قوله تعالى قلبت فيهم الف سنة.
 الاخسين علما والمراد تسعمائة وخسين سنة وسقوط الحكم بالمعارضة
 ولو بوجه حالى انشائي فلا يتصور فى الاخبار عن الخارج لاسيما من الماضى
 وفى العدد (كقوله تعالى وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمناً الا خطأ) فعناه
 ليس له ذلك عدا لان له ذلك خطأ لحرمته بناء على تروك التروى ولذا
 وجب الكفارة والشاقى رحمه الله تعالى حله على المنقطع ﴿قلنا﴾ لان سلم
 صحته فى المفرغ ولو سلم فالاصل المتصل ولا مقتضى للدول عنه ﴿فان قيل﴾
 المثال الجزئى لا يثبت القاعدة الكلية ﴿قلنا﴾ هو شاهد لامثال قال (الشافعى)
 الاستثناء (من النقي اثبات وبالعكس لكلمة التوحيد) فان الاجماع
 قد انعقد على ان لا اله الا الله يفيد التوحيد ولو من الدهرى ولا يحصل
 ذلك الا بالاثبات بعد النقي اذ لا توحيد فى نفي اله سواء اذا لم يحكم بثبوته
 (وللاجماع عليه) اى على انه من النقي اثبات وبالعكس ﴿قلنا﴾ فى الجواب
 عن الاول افادة كلمة التوحيد الاثبات بعد النقي (بالعرف الشرعى)
 لا الوضع اللغوى الذى كلامنا فيه وبه يندفع ما يقال ان المقدر فيها
 ان كان الموجود لم يلزم عدم امكان اله غيره وان كان الممكن لم يلزم منه
 وجوب ذات الله تعالى بل امكانه اذ يلزم عرفا وان لم يلزم لغة (و) قلنا
 فى الجواب عن الثانى (مرادهم) اى مراد اهل الاجماع بالاثبات فى قولهم
 الاستثناء من النقي اثبات (عدم النقي وبالعكس) اى مرادهم بالنقي فى قولهم
 الاستثناء من النقي عدم الاثبات اطلاقا للخاص على العام (ولو سلم)
 ان المراد بالاثبات والنقي حقيقتهما (فعارض) ذلك الاجماع (بمثله)
 اى باجماع آخر من اهل اللغة على انه تكلم بالباقي بعد النيا * فالتوفيق
 بينهما انه تكلم بالباقي بوضعه ونقي واثبات باشارته بحسب خصوصية
 المقام لعدم ذكرهما قصدا بل لازما عن كونه كالتأنيد المنهية للوجود بعدم
 وبالعكس فى ذلك المقام لا مطلقا وبه يندفع ان الاشارة فوق المفهوم
 فكيف يصح انكاره نعم الاعتراف بها (وشرطه) اى الاستثناء (ان يكون)
 الاستثناء (مما وجه الصيغة قصدا) لا مما يثبت ضمنا لانه تصرف لفظى
 فيجب ان يكون من مدلوله القصدى (ولذا) اى لاشتراط كونه مما اوجه
 الصيغة قصدا (لم يجوز ابو يوسف استثناء الاقرار فى التوكيل بالخصوصية)

بان يوكل بالخصومة رجلا غير جائز الاقرار او على ان لا يقر عليه وذلك لان اقتداره على الاقرار انما هو لقيامه مقام الموكل لانه من الخصومة ولذا لا يختص بمجلسها فيثبت بالوكالة ضمنا لا قصدا فلا يصح استثناءه وجوزة محمد اما تناولها اياه بعموم المجاز وهو الجواب مطلقا ٢ اذ المحجور شرعا كالمحجور مادة لكن لما كان الاستثناء تعريضا صرح موصولا لا مفصولا واما للعمل بحقيقة الخصومة لغة فان الاقرار مسالة لا يتناولها الخصومة فصيح بيان تقريره وصلا وفصلا وعلى هذا الطريق لا يكون الاستثناء على حقيقته (وكذا الانكار ٣) يعني انه على الخلاف ايضا لكن على الطريق الاول لمحمد رحمه الله تعالى لان مجازها شامل لهما لا عين شئ منهما فصيح الاستثناء احدهما لا على الثاني اذ ليس عملا بالحقيقة بوجه ولا يصح عند ابي يوسف رحمه الله تعالى للدليل الاقرار بل لان الانكار عين الخصومة فيكون ٤ استثناء الكل من الكل وهو باطل كما سيأتي (في الاصح) احتراز عما قيل لا يصح اتفاقا اذ حقيقتها عينه ومجازها اما عينه او مجاز يتبعه ولا تبع مع عدم المتبوع (ويستثنى الاكثر) من الباقي نحو انت طالق ثلاثا الاثنان (خلافا لابي يوسف) فانه يقول ان الاستثناء بيان فان من قال جاءني القوم الافلانا كان بيان للجائين بطريق الاختصار وهذا انما يتحقق في استثناء القليل لا الكثير وفي ظاهر الرواية لافرق لان الاستثناء كما عرفت تكلم بالحاصل بعد اثني عشر طرحة ان يبقى وراء المستثنى شئ يصير متكلما به (لا الكل) عطف على الاكثر (بلفظه) نحو عيدي كذا الاعيدي (او بالمساوي مفهومهما) نحو امائي كذا الاملو كاتي فان كلامهما باطل لاقتضائه مغايرة الشئ لنفسه ولانه لما لم يبقى شئ بعد الاستثناء لم يجعل متكلما بما بقي فيبقى الكلام الاول كما كان واما اذا ساواه وجودا جاز الاستثناء نحو عيدي كذا الافلانا و افلانا و افلانا ولا عييده سواهم جاز لاحتمال الكلام في نفسه بقاء بعض الافراد (الا اذا عقب) الكل المستثنى (بما يخرجها عن المساواة) نحوه على ثلاثة الاثني عشر حيث يلزم اربعة (لوقوع الاثنان في درجة الاثبات لكونهما مستثنين عن ثلاثة هي في درجة التي لكونها في محل الاستثناء عن ثلاثة مثبتة والواحد الحاصل من ثلاثة الاثنان اذا استثنى من ثلاثة هي في درجة الاثبات يبقى اثنان فتجمعهما مع الاثنان الاخيرين فيحصل اربعة (واذا تعقب) الاستثناء الجمل (المتعاطفة

٢ فيدخل فيها
الاقرار والانكار
قصدا فصيح استثناء
الاقرار (منه)
٣ يعني لو وكل
بالخصومة واستثنى
الانكار لا يجوز عند
ابي يوسف (منه)
٤ لان استثناء الانكار
ليس تقرير للحقيقة
الغوية بل ابطالها
(منه)

ينصرف (الاستثناء (الى (الجملة (الاخيرة) لان الرجوع اليها متحقق
على التقديرين والى غيرها محتملة مع ان حكم الاولى بكمالها متيقن
وارتفاع بعضه بالاستثناء مشكوك لجواز انصرافه الى الاخيرة فقط
والتحقق المتيقن اولى بالاعتبار والشافعي صرفه الى الكل لان الجمع
بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع ولو كان ما قبله جمعا بالصيغة ينصرف اليه
بالإتفاق فكذا هذا ﴿ قلنا ﴾ لانسلم المساواة مطلقا لجواز ان يكون
للاستقلال دخل في منع الصرف مثاله آية القذف فان قوله تعالى الا الذين
تابوا منصرف عندنا الى قوله تعالى واولئك هم الفاسقون حتى ان
فسقهم يرتفع بالتوبة ولا تفيد التوبة قبل شهادتهم بل ردها من تمام الحد
وعنده منصرف الى قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا حتى ان
التائب تقبل شهادته عنده (و) الاستثناء (منقطع ان لم يكن كذلك) اى
ان لم يمنع بعض ما يتناوله الصير عن دخوله في حكمه ولا بد فيه التعليق
بالصدر من المخالفة بين الطرفين باحد وجهين لكون الالف بمعنى لكن
اما بالنفي او الاثبات نحو ما جاء في القوم الاحبار او الازيد اذا لم يكن منهم واما
بعدم الاجتماع نحو ما زاد الاما نقص وما نفع الاضر بخلاف نحو ما جاء في زيد
الا ان الجوهر الفرد موجود ٢ (واما التعليق فيمنع العلية) ويلزم منه منع الحكم
ضرورة * اعلم ان قولنا انت طالق مثلا لعله لوقوع الطلاق بالاتفاق واذا قيد
بالشرط مثل ان دخلت الدار لا يقع الطلاق بالاتفاق ايضا عندنا بمنع العلية
لانه داخل عليها لاعلى حكمها قصدا لانهاى المذكورة وانه حتى ان المعتبر
من الحكم ما هو بين الشرط والجزاء وحده فان مضمون الشرطية ايقاع
الحكم على تقدير وقوع الشرط لا مطلقا واذا كان داخلا على العلة ينمها
من اتصالها بمحلها وبدون الاتصال بالمحل لا ينعقد علة فان تأثير التصرف
الشرعى بثلاثة امور الاهلية والمحلية واتصال التصرف بالمحل ثم كان بانعدام
الاهلية والمحلية لا ينعقد علة كالبيع من المجنون وبيع الحر فكذا بانعدام
الاتصال بالمحل ﴿ فان قيل ﴾ لما اتصل بالمحل كان ينبغي ان يلغو كما اذا قال
لاجنية ان طالق ﴿ قلنا ﴾ لما كان مرجو الوصول بوجود الشرط وانحلال
التعليق جعل كلاما صحيحا له صلاحية ان يصير سببا كشرط البيع حتى لو علق
بشرط لا يرجى الوقوف على وجوده للغا مثل انت طالق ان شاء الله تعالى
واذا كان التعليق مانعا للعية (فزمان) وجود (العلة) هو (زمان

(وجود)

٢ فالطلاق معدوم
قبل دخول الدار
وهذا بالاتفاق لكنهم
اختلفوا في ان عدمه
هو العدم الاصلى
الذى كان قبل وجود
التعليق والاستمرار
مضاف الى وجود
الشرط كما هو مذهبنا
وعند الشافعي عدمه
ثابت بالتعليق مضاف
الى عدم الشرط فعدم
الحكم عند عدم
الشرط حكم شرعى
مستفاد من نص
التعليق عنده وعدم
اصلى ثابت بهذا
النص وهو ساكت
عنه فعدم جواز نكاح
الامة عن الطول عدم
اصلى ليس بمستفاد
من نص قوله تعالى
فمن لم يستطع انما
يثبت جواز نكاحها
عندنا بمعوم نص
فانكحوا اما طاب
لكم من النساء فان
قلت كيف يعمل
بالعمومات وجل ٤

وجود (الشرط) لان المانع حينئذ يتق (فجواز) اى اذا كان زمان العلة هو زمان الشرط جاز (التعليق) اى تعليق ما يصح تعليقه من التصرفات كالطلاق والعاق ونحو ذلك (بالمالك) بان قال لاجنية ان تزوجتك فانت طالق او كلما تزوجت امرأة فكذا او بان قال لعبد الغير ان اشتريتك فانت حر او قال ان اشتريت عبدا فكذا لان وجود الملك انما يشترط لصحة هذه التصرفات عند وجود العلة لامطلقا فحين وجود الملك وهو الشرط وجدت العلة بزوال مانعها وقال (الشافعي) التعليق يمنع (الحكم) بمعنى انه لولا التعليق لكان الحكم ثابتا في الحال اذ لا يؤثر التعليق في قوله انت طالق بمنعه عن الوجود وانما يؤثر في حكمه بمنعه عن الثبوت فظهر ان اثر التعليق في منع الحكم لالعلية بمنزلة شرط الخيار في البيع والاضافة الى الزمان فانه اذا قال انت طالق غدا ينقد السبب ويتراخي الحكم الى الغد ونظيره التعليق الحسى فان تعليق القنديل لا يؤثر في منع ثقله الذي هو سبب السقوط بل في حكمه وهو السقوط ﴿ قلنا ﴾ اللفظ انما يكون علة باعتبار مدلوله الذي هو النسبة التامة وقد منعه التعليق فلا يتصور عليه بمجرد وجوده اللفظي واما شرط الخيار فانما دخل على الحكم لان البيع من قبيل الاثباتات فلا يحتمل التعليق بالخطر لانه يؤدي الى القمار فكان القياس ان لا يجوز البيع معه كالايجوز مع سائر الشروط الا ان الشرع جوزه نظرا لمن لا خبرة له فكان ثابتا بالضرورة فيقدر بقدرها وهي تندفع بجعله داخلا على الحكم فقط اذ لو دخل على السبب يكون داخلا على السبب والحكم جميعا ودخوله على الحكم فقط اسهل من دخوله عليهما فاما الطلاق والعاق ونحوها فيحتمل التعليق بالشرط لانهما من قبيل الاسقاطات والاصل ان يدخل التعليق على السبب كيلا يتخلف الحكم عن السبب ولا مانع عنه فيدخل عليه واما الاضافة الى الزمان فانها لثبوت الحكم بالايجاب في وقته لانه الحكم فيتحقق السبب لوجوده حقيقة من غير مانع اذا الزمان من لوازم الوقوع واذا لم يكن مانعا للعلية (فزمانها) اى العلية (زمان التعليق فلم يحزن) اى اذا كان زمانها زمان التعليق لم يحز (التعليق بالمالك) لان وجود الملك عند وجود العلة شرط لصحة التصرف فلما وجدت العلة ولم يوجد الملك لم يصح التصرف (ومنه) اى مبنى النزاع يتنا وبين الشافعية (ان المعلق) بالشرط (عندنا) هو (الايقاع) اى ايقاع الطلاق

المعلق على المقيد
بالشروط واجب
قلت لانسانه مطلق
بل مقيد فان المطلق
من قبيل الخاص
لاشمول فيه ولا تعيين
(منه)

والعاق ونحوها وإذا كان المعلق هو الإيقاع فلا يتصور قبل وجود الشرط المعلق به فلا ينمقد اللفظ علة (و) المعلق (عنده الوقوع) أي وقوع الطلاق والعاق ونحوها وإذا كان المعلق هو الوقوع فلا مانع من انعقاد اللفظ علة والحق لنا أما أولا فلأن من حلف لا يبتق لا يحنث بالتعليق قبل وجود الشرط اتفاقا فلو انعقد علة لوجب أن يحنث وأما ثانيا فلإجماع أهل العربية وغيرهم أن الجزاء وحده لا يفيد الحكم وإنما الحكم بين مجموع الشرط والجزاء* وقول صاحب التلويح التحقيق في الجملة الشرطية عند أهل العربية أن الحكم هو الجزاء وحده والشرط قيد له بمنزلة الطرف والحال حتى أن الجزاء إذا كان خبرا فالشرطية خبرية وإن كان انشاء فانشائية وعند أهل النظر أن مجموع الشرط والجزاء كلام واحد دال على ربط شيء بشيء وثبوته على تقدير ثبوته من غير دلالة على الانتفاء عند الانتفاء وكل من الشرط والجزاء جزء من الكلام بمنزلة المبتدأ والخبر* قدرد بأن ما ذهب إليه الميزانيون لا يخالف كلام أهل العربية كيف وهم بصدد بيان مفهومات القضايا المستعملة في العلوم والعرف وقد صرح النحويون بأن كالم المجازاة تدل على سببية الأول ومسببية الثاني وفيه إشارة إلى أن المقصود هو الارتباط بين الشرط والجزاء (وذكر مشيئة من لا يظهر مشيئته) نحو أن شاء الله تعالى وإن شاء الملك وإن شاء الجن ونحو ذلك (إبطال) لحكم الكلام (وعند أبي يوسف) فإنه قال إن الصيغة إذا كانت صيغة الشرط لكن معناه رفع الحكم وإعدامه على خلاف سائر التعليقات فإن التعليق بالشروط وإن كان أعدما للحال ولكن عرضية الوجود له ثابتة عند وجود الشرط ولا طريق للوقوف على هذه المشيئة فيكون التعليق بها إعداما لحكم الكلام أصلا (و) ذكر مشيئة من لا يظهر مشيئته (تعليق) لحكم الكلام (عند محمد) نظرا إلى صيغة الشرط (ويروى العكس أيضا) وثمرة الخلاف تظهر في مواضع منها أنه إذا قدم المشيئة فقال أن شاء الله تعالى أنت طالق فعند من قال بالإبطال لا يقع الطلاق لأنه إبطال فيبطل الكلام سواء قدم أو آخر بحرف الفاء أو غيره وعنده من قال بالتعليق يقع لأنه للتعليق فإذا قدم الشرط ولم يذكر حرف الجزاء لم يتعلق وبقي الطلاق من غير شرط ومنها أنه إذا قال أن حلفت بطلاقك فعبدى كذا ثم قال لها أنت طالق

ان شاء الله فعند القائل بالابطال لا يكون عينا فلا يحث وعند القائل بال تعليق
 يكون عينا فيحث **(اقول)** ينبغي ان تظهر ايضا فيما اذا ذكرت مع الهبة
 والصدقة ونحو ذلك فان تعليقها بشرط متعارف وغير متعارف يصح
 ويبطل الشرط فعند القائل بال تعليق ينبغي ان يصح هذه التصرفات وعند
 القائل بالابطال ينبغي ان لا تصح **(واذا دخل الشرط على الشرط)**
 بان يذكر اولا عاطف بينهما **(يقدم)** الشرط **(المؤخر)** ويكون الشرط
 المقدم مع الجزاء جزاء له سواء **(تأخر الجزاء)** عن الشرطين كما اذا قال
 ان خلت الدار ان كملت فلانا فانت حر فشرط القتي وجود الكلام اولا
 حتى ان كلم ثم دخل عتي وان دخل اولا ثم كلم لم يعق وذلك لانه تعذر
 جعلهما شرطا واحدا لعدم حرف العطف وتعذر جعل الثاني مع الجزاء
 جزاء للاول لعدم حرف الجزاء وتعذر فصل احدهما عن الآخر لان الشرط
 الاول حينئذ يلغو ولا يلغى كلام العاقل ما لم يكن وقد امكن بالتقديم والتأخير فان
 الشرط الثاني اذا قدر مقدما كان الشرط الاول مع جزائه جزءا لثاني مقدما
 عليه وفي مثله لا يحتاج الى الفاء فصار كأنه قال ان كملت فلانا فان دخلت الدار
 فانت حر فكان الكلام شرط انعقاد اليمين والدخول شرط انحلاله فاذا وجد
 الكلام اولا انعقد اليمين ثم بالدخول انحلت للحنث اما اذا وجد الدخول
 اولا انعقد وجد شرط الحنث قبل انعقاد اليمين فلا يعتبر **(او تقدم)** الجزاء على
 الشرطين كما اذا قال انت حر ان دخلت الدار ان كملت فلانا فالتقدير ان كملت
 فلانا فانت حر ان دخلت الدار فالثاني شرط الانعقاد والاول شرط الانحلال
 على قياس ماسبق وتقدم الثاني اولى لانه غير متصل بالجزاء **(واذا انحلهما)**
 اي الشرطين **(الجزاء)** اي دخل الجزاء بين الشرطين **(كان)** الشرط
(الاول) شرطا **(للانعقاد)** اي لانعقاد اليمين **(و)** كان الشرط **(الثاني)**
 شرطا **(للانحلال)** اي انحلال اليمين فاذا قال ان تزوجت امرأة فهي
 كذا ان كملت فلانا فتزوج امرأة قبل الكلام واخرى بعده طلقت
 المتزوجة قبل الكلام لالتى بعده لان الشرط الثاني لحق اليمين وما كان
 كذلك لا يكون شرطا للانعقاد والا لا يكون ما فرضناه عينا عينا لانه الكلام
 التام المستقل المنعقد بالشرط فتعين ان يكون شرطا للانحلال والا يكون
 لقوا فصار الكلام شرطا للحنث دون الانعقاد فصار غاية لليمين

فاذا كـم انـحلت فالتى تزوجها بعد الكلام تزوجها بعد انحلال اليمين فلا تطلق
 والتى تزوجها قبل الكلام تزوجها قبله واليمين باقية فتطلق (واذا تقب) الشرط
 (الجل المتعاطفة) اى جاء بعدها نحو هذا حر وهذه طالق وعلى حج ان فعلت كذا (ينصرف) الشرط (اليها) جميعا لان حق الشرط
 التقدم كاهو المذهب المنصور فاذا تأخر الجزاء حكما كانت الجملة الاولى
 ناقصة من حيث تعلقها بالشرط والثانية معطوفة عليها فيكون في حكمها
 في النقصان وكذا الثالثة فظهر الفرق بينه وبين الاستثناء فان حقه التأخير
 (واذا تقدمها) اى الشرط الجمل المتعاطفة (يتعلقن) اى تلك الجمل (به)
 اى بالشرط للمشاركة المذكورة (واذا توسطت) اى المتعاطفة (بينهما)
 اى بين الشرطين نحو ان دخلت الدار فامرأته طالق وعنده حر وعليه الحج
 ان كـلت فلانا ولانية له (تضم) الجملة (الوسطى الى) الجملة (الاولى)
 في التعليق بالشرط الاول لان الاصل تقديم الشرط على الجزاء كما سبق
 فكان تعلق الجزاء المتوسط بالشرط الاول اولى بخلاف الجزاء الثالث
 لان فيه ضرورة وهو صيانة الشرط الاخير عن الالغاء (الاذا قدم الاول)
 اى اولى الجمل الواقعة جزاء (عليه) اى على الشرط يعنى اذا قال امرأته
 طالق ان كـلت فلانا وعنده حر وعليه الحج ان دخلت الدار فاذا كـم طلقت
 لاغير والعق والحج يجب بدخول الدار ولا يضم ههنا الجزاء المتوسط
 الى الجزاء المتقدم ولا يتعلق معه بالشرط المتقدم لانا اذا جعلناه مضموما الى
 الشرط الاول يحتاج الى التقديم والتأخير واضمار الفعل فيجعل كأنه قال
 لامرأته انت طالق انا كـم فلانا وعنده حر انا كـم فلانا ولوجعل معلقا بالشرط
 الاخير بقى نظم الكلام واستغنى عن الاضمار فيكون اولى بخلاف الاولى فان
 هناك امكن ضمها الى الجزاء المتقدم من غير ادراج الزيادة وتغيير نظم الكلام (و)
 الرابع (بيان ضرورة) اى بيان يقع للضرورة فيكون من قيل اضافة الحكم الى
 السبب (وهو نوع توضيح عالم يوضع له) اى للتوضيح (منه ماهو في حكم
 المنطوق) للزومه عنه عرفا (كقوله تعالى وورثه ابواه فلأمة الثلث) فان بيان
 نصيب احد التريكين بيان لنصيب الآخر بالضرورة (ومنه السكوت لدى
 الحاجة) الى البيان (بان يدل عليه) اى على كون السكون بيانا (حال المتكلم)
 اى الذى من شأنه التكلم في الحادثة لانه المتكلم بالفعل فان السكوت ينفيه
 (كسكوت الشارع عن تغيير ما يعاينه) من قول او فعل لم يسبقه تحرير فانه

يدل على جواز ذلك القول والفعل مثل ما شاهدته عليه الصلاة والسلام من معاملات كان الناس يتعاملونها وما كل ومشارب كانوا يستديمون مباشرتها فاقهرهم عليها ولم ينكرها فدل ان جميعها مباح اذ لا يحوز من النبي عليه السلام ان يقر الناس على محظور (و) سكوت (الصحابة عن تقويم منفعة) البدن في (ولد المغرور) وهو من يبطأ امرأة معتمدا على ملك عيني او نكاح على ظن انها حرة فتلد منه ثم يستحق (و) سكوت (الصحابة عن تقويم منفعة البدن) في زوجته اي المغرور روى ان رجلا من بني عذرة تزوج جارية على ظن انها حرة فولدت اولادا ثم جاء مولاهما فرجع ذلك الى عمر رضى الله تعالى عنه فقضى بهامولاهما وقضى على الاب ان يفدى الاولاد وكان ذلك بمحض من الصحابة فسكتوا عن ضمان منافعها ومنفعة الولد ففعل ذلك محل الاجماع على ان المنافع لا تضمن بالاتلاف المجرد بدون المقدوس شبهة بدلالة حالهم والموضع موضع الحاجة لان المستحق جاء طالب بالحكم الحادثة وهو جاهل بما هو واجب له كذا قال شمس الأئمة رجه الله تعالى (و) سكوت (البكر البالغة) فانه جعل بيانا للاجازة لاجل حالها الموجهة للحياء وهي الرغبة في الرجال (و) سكوت (الناكل) فانه جعل بيانا لثبوت الحق عليه واقراء به لحال في الناكل وهي انه امتنع عن اداء ما لزمه وهو اليمين مع القدرة عليه فدل ذلك الامتناع على اقراره بالمدعى لانه لا يظن بالمسلم الامتناع عما يلزمه الا اذا كان محقا في الامتناع وذلك بان تكون اليمين كاذبة او حلف ولا تكون كاذبة الا ان يكون المدعى محقا في دعواه (و) سكوت (الشفيع) عن طلب الشفعة بعد علمه بالبيع فانه جعل بيانا للتسليم لحال في الشفيع وهي ان العادة تقتضي بان من لا يرضى بمثل هذه التصرفات يظهر الرد على المتصرف وينازع معه فلما ترك المتخاصمة مع القدرة عليها دل على القبول او التسليم (و) سكوت (المولى حين رأى تجارة عبده) فانه ايضا جعل بيانا لحال في المولى وهي ان العادة ايضا تقتضي بان من لا يرضى بتصرف عبده حين يرى يظهر النهي ويرد عليه فلما ترك التعرض علم انه راضى بما صنع وتقرير هذا البحث دلى هذا الوجه احسن من تقرير القوم كالا ينجى على ارباب الفهم (ومنه ما ثبت ضرورة اختصار الكلام نحو له على مائة ودرهم ومائة ودينار ومائة وقيز بر) جعل العطف بيانا للمائة عندنا وعند الشافعية المائة بمجلة عليه بيانها كافي مائة وثوب مائة وشاة لان العطف لم يوضع للبيان

بل للنفارية ﴿قلنا﴾ هو مقتضى القياس لكننا استحسننا بالعرف والاستدلال
 فان ارادة التفسير بالمعطوف ويميزه عينه متعارفة في نحو مائة وعشرة
 دراهم للايجاز حتى يستهجن ذكره في العربية ويعد تكرارا وكذا مائة
 ودرهم وعطف كل غير عدد اذا كان مقدارا لانه ثبت في الزمة في عامة
 المعاملات كالمكيل والموزون بخلاف له على مائة وثوب فضلا عن نحو
 وعبد وشاة فانه لا يثبت في الزمة فيها ولان المعطوفين كشيء واحد
 كالمضافين ولذا لم يحز الفصل بينهما الا بالظرف فكما يعرف المضاف اليه
 مضافه يعرف المعطوف المعطوف عليه اذا صلح كما في المقدار (و)
 الخامس (بيان تبديل وهو النسخ) ولا بد من الكلام في تعريفه وجوازه
 ونحوه وشرطه والناسخ والمنسوخ ففيه مباحث الاول في تعريفه (وهو)
 لغة التبديل واسطلاحا (ان يدل على خلاف حكم شرعي دليل شرعي)
 يشمل الكتاب والسنة قولاً وفعلاً وتقريراً فخرج دلالة الدليل الشرعي
 على خلاف حكم العقل من الاباحة الاصلية وخرج ما يكون بطريق
 الانساء والازهار عن القلوب بلا دلالة دليل شرعي وكذا نسخ التلاوة
 فقط لان المقصود تعريف النسخ المتعلق بالاحكام اللهم الا ان تدرج
 الاحكام اللفظية كحجة التلاوة في الصلاة وحرمتها على الجنب ونحوه
 وخرج دلالة عدم الاهلية كالموت والجنون على عدمه (متراخ) خرج به
 التخصيص والاستثناء ونحو ذلك لانه رفع مطلقا والنسخ رفع بالنظر
 اليها وهذا التعريف اولى من تعريف ابن الحاجب بالرفع ومن تعريف
 بعض الفقهاء بالبيان لان صدق كل منهما باعتبار دون آخر فانه بيان
 محض في علم الله تعالى المتعلق بامد الحكم ورفع وتبديل في علمنا باطلاقه
 الظاهر في البقاء المبحث الثاني في جوازه (و) هو (جائز عقلا) اما
 اذا لم يعتبر مصالح العباد فان الله تعالى غنى عن لعالمين فظاهر لانه
 يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ولا يستل عما يفعل واما اذا اعتبرت تفضلا
 على ما عليه الجمهور فلجواز اختلاف مصالح العباد باختلاف الاوقات
 وعلم الخير القدير به وان كان غيا عنا كاستعمال الادوية بحسب الامزجة
 والازمان ففي ذلك حكمة بالغة لا بداء كافي الاحياء والامانة (و) جائز (نقلا)
 لان الاستمتاع بالاخوات والجزء كان حلالا في زمن آدم عليه الصلاة والسلام
 ثم نسخ في سائر الشرايع ولان الختان كان جائزا في شرع ابراهيم عليه السلام

ثم وجب في شريعة موسى عليه الصلاة والسلام ولان الجمع بين الاختين كان
 جائزا في شرع يعقوب عليه السلام ثم حرم في سائر الشرائع ﴿فان قيل﴾
 كل منها رفع للإباحة الاصلية ﴿قلنا﴾ الإباحة فيها بالشريعة فان الناس
 لم يتركوا سدى في زمان كيف وسكوت الانبياء عند مشاهدتها تقرير
 منهم فكانت احكاما شرعية (خلافا لغير العيسوية من اليهود) فانهم
 انكروا الجواز ففرقة عقلا وفرقة نقلا * اما الاول فلان النسخ اما الحكمة
 ظهرت فيكون بداء اولالها فيكون عبثا وكلاهما على الله محال ﴿قلنا﴾
 ان اريد بظهور الحكمة تجددها بتجدد الازمان اخترنا الاول ولا بداء
 وان اريد بتجدد العلم بها اخترنا الثاني ولا عبث لثبوتها * واما الثاني فلنقلهم
 عن موسى عليه الصلاة والسلام ان لانسخ لشريعته وعن التوراة
 تمسكوا بالسبب مادامت السموات والارض ﴿قلنا﴾ لانسل انه قوله وانه متواتر
 ولانسلم انه ثابت في التوراة النازل على موسى عليه السلام وشوته فيما
 في ايديهم لا يكون حجة لانه محرف ولذا اختلف نسخها كيف ولو ثبت ذلك
 لاحتجوا به على النبي عليه السلام ولو احتجوا لاشتهر مادة وانتفاء اللازم
 يدل على انتفاء الملزوم (و) هو (واقع) لما سبق في الجواز نقلا (خلافا
 لابي مسلم) الاصفهاني (ولم يرد) بانكار وقوعه (ظاهرة) فانه لا يصدر عن
 مسلم فكيف عن ابي مسلم) وذلك لان الظاهر منه امر ان الاول انكار
 اطلاق لفظ النسخ وهو مخالف للنص لقوله تعالى ما ننسخ من آية والثاني
 انكار ارتفاع الشرائع السابقة بشريعة محمد عليه الصلاة والسلام وهو ايضا
 باطل بل مراده ان الشريعة المتقدمة موقفة الى ورود الشريعة المتأخرة
 اذ ثبت في القرآن ان موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام بشرا بشرع
 محمد عليه السلام واوجبا الرجوع اليه عند ظهوره واذا كان الاول موقفا
 لا يسمى الثاني ناسخا ﴿قلنا﴾ لانسل ان البشارة والايجاب يقتضيان توقيت
 احكامهما لاحتمال ان يكون الرجوع اليه لكونه مفسرا او موقفا او مبدلا
 للبعض دون البعض فن اين يلزم التوقيت بل هي مطلقة يفهم منها
 التأييد فتبديلها يكون نسخا ولو سلم قتل التوجه الى بيت المقدس
 والوصية للوالدين كان مطلقا فرفع وفي عبارة المتن من اللطف ما لا يخفى
 المبحث الثالث في محل النسخ (ومحل حكم) احتراز عن الاخبار عن الامور
 الماضية او الواقعة في الحال او الاستقبال بما يؤدى نسخها الى كذب او جهل

بخلاف الاخبار عن حل الشيء او حرمة مثل هذا حلال وذاك حرام
 (شرعي) خرج به الاحكام العقلية والحسية فانها لا تقبل النسخ (فرعي)
 خرج به الاحكام الاصلية المتعلقة بالمقائد (لم يلحقه) اي ذلك الحكم
 (توقيت) اي تعيين من الوقت (ولا تأييد) اي دوام الحكم مادامت دار
 التكليف ولهذا كان التقييد بقوله الى يوم القيامة تأييدا لاتوقيتنا (قيدا حكم)
 صفة توقيت وتأيد (نصا) نحو الصوم واجب مستمر ابدا فان نسخه
 لا يجوز اتفاقا (واختلف في غيره) وهو امران * الاول ان لا يكون التوقيت
 والتأييد قيدين للحكم بل للفعل المحكوم به نحو صوموا ابدا او الى كذا
 فان الفعل يعمل بمادته والوجوب انما يستفاد من الهيئة فيكون القيد
 متوجها الى الفعل باعتبار مادته ضرورة فالجمهور منا ومن الشافعية على
 جواز نسخه خلافا للخصاص وعلم الهدى والقاضى ابى زيد والشيخين
 ومن تبعهما * الثاني ان يكون التوقيت والتأييد قيدين للحكم ظاهرا لانصا
 نحو الصوم يجب ابدا فان الفعل اصل في العمل والمختار في التنازع اعمال
 الثاني فيكون ابدا قيذا ليجب ويحتمل ان يكون ظرفا للصوم فان نسخه
 يجوز عند الجمهور ويحمل على خلاف الظاهر من اعمال الابدع لا عندهم
 للجمهور ان ابدية الفعل المكلف به لا ينافي عدم ابدية التكليف به لجواز
 اختلاف زمانيهما كما ان تقييده بزمان يجامع عدم تقييد التكليف به بنحو
 صم غدا فأت قبله او نسخ اليوم وللتأخيرين ان ورود النسخ على الصوم
 الدائم والموقت يجعله غير دائم وغير موقت بذلك الوقت لانه ينافيهما
 وعلى وجوبه يستلزمه لانه اذا لم يجب جازتركه فلم يندم فين دوام الصوم
 ونسخ وجوبه منافاة لمنافاة نقض كل لازم للزومه فيكون مبطلا
 لنصوصية التأييد كافي تأييد الوجوب بعينه * المبحث الرابع في شرط النسخ
 (وشرطه التمكن من الاعتقاد لا الفعل) اعلم ان شرطه عندنا هو التمكن
 من عقد القلب فانه كاف وعند المعتزلة والصيرفي من الشافعية والخصاص
 وابى زيد منا التمكن من الفعل ايضا وهو ان يمضي بعد وصول الامر الى
 المكلف زمان يسهل الفعل من وقته المقدر له شرعا ولا يكفي ما يسهل جزأ منه
 فكل من النسخ قبل دخول وقته او بعده وقبل مضي ذلك القدر محل النزاع
 وبناءه على ان الاصل عندنا عمل القلب والنسخ انتهاء مدته لكفايته
 بقصودا مارة كافي انزال التشابه وكونه اقوى المقصودين اخرى لتوقف

كون العمل قربة عليه بدون العكس وعدم احتمال السقوط دونه وعندهم
 عمل البدن لانه المقصود بكل تكليف نصا والنسخ لبيان انتهاء مدته
 فلو نسخ قبله كان بقاء * لنا خبر المراج حيث نسخ الزائد على النسخ
 من الخمسين قبل التمكن من الفعل لاثمن عقد النبي عليه الصلاة والسلام وهو
 الاصل وعقد جميع المكلفين ليس بشرط وهم لا ينكرون المراج بمعنى الاسراء
 الى المسجد الاقصى لثبوته بالكتاب بل بمعنى الصعود الى السماء والحديث
 مشهور يلتقي بالقبول لا يمكن انكاره كالتواتر فيكون حجة عليهم * المبحث
 الخامس في النسخ (ويجوز) النسخ (بين الكتاب والسنة مطلقا) يعني
 يجوز نسخ الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة والكتاب بالسنة والكتاب
 فيكون اربعة اقسام الاول كنسخ الوصية للوالدين بآية الموارث والثاني
 نحو قوله عليه السلام نهيتكم عن زيارة القبور الا فزوروها ولا خلاف
 في صحة هذين القسمين (وخالف الشافعي في المختلفين) اى نسخ الكتاب
 بالسنة ونسخ السنة بالكتاب واستدل على الاول بوجوه * الاول انه مطعنة
 للطاعن عنه فانه يقول خالف ما يزعم انه كلام ربه * والثاني انه قال
 ما ننسخ من آية او ننسخها نأت بخير منها او مثلها والسنة دونه وليست
 من لده تعالى * والثالث انه عليه السلام قال تكثروا لكم الاحاديث من بعدى
 فاذا روى لكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله تعالى الحديث وهو
 دليل على رده عند المخالفة * والرابع انه قال قل ما يكون لى ان ابدله من تلقاء
 نفسى فلو نسخ ليدل * والجواب عن الاول ان طعن الطاعن لاعبر به كيف
 وانه في نسخ الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة وارد ايضا فان المصدق يثقن
 ان الكل من عند الله والمكذب يطعن في الكل عن جهله * وعن الثاني
 ان المراد والله اعلم خيرية الحكم او مثليته في حق المكلف حكمه او ثوابا كسورة
 الاخلاص تعدل ثلث القرآن ولا شك ان السنة ايضا من لده تعالى لا ينطق
 الابالوحى سيما اذا لم ينبه على الخطأ * وعن الثالث ان ذلك الحديث غير صحيح
 لانه مخالف للنص الدال على وجوب اتباع الحديث مطلقا ولو سلم فالمراد به
 حديث لا يقطع بصحته بدليل سياق الحديث حيث لم يقل فاذا سمعتمنى فالمراد
 فاعرضوه ذلك الحديث الذى لاتعلم صحته على كتاب الله تعالى فان خالفه فردوه
 لانه ان لم يعلم تاريخه يحمل على المقارنة فيرد لعدم قوته على المعارضة وان علم
 فان تقدم على الكتاب فقد نسخ به فوجب رده وان تأخر عنه وجب ايضا
 رده لانه لا يصلح لان ينسخ به الكتاب * وعن الرابع ان المراد بالتبديل وضع

لفظ لم ينزل مكان ما نزل ولو اريد التبديل في المعنى فالسنة ايضا من عنده
 تعالى وتقدس كما سبق فلا يكون التبديل بها تبديلا من تلقاء نفسه
 عليه السلام * وعلى الثاني توجيهين الاول انه مطعنة للطاعن كما سبق
 والثاني انه تعالى قال وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم
 فلا يكون ما جاء به رافعا والجواب عن الاول ما سبق في الاول عن اول
 الاول وعن الثاني ان المراد بالتيين التبليغ ولو سلم فالنسخ بيان امد الحكم
 ولو سلم فيدل على ان النبي عليه الصلاة والسلام مبين في الجملة ولا ينافي كونه
 ناسخا ايضا (والاجاع لا ينسخ) شيئا (ولا ينسخ) بشي لان الاجاع
 بعد عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لكفايته في عهده ولا ينسخ
 بعده واما سقوط نصيب المؤلفة قلوبهم في زمن ابي بكر رضي الله تعالى عنه
 فسقوط سببه لا بالاجاع (وكذا القياس) يعني انه لا ينسخ ولا ينسخ
 لانه لما كان مظهرا كان الناسخ والمنسوخ في الحقيقة نصه لانفسه على انه
 لا ينسخ بعده عليه الصلاة والسلام كما سبق والعبرة في عهده عليه الصلاة
 والسلام بالنص وان وجد القياس (والناسخ) اى الحكم الذى يفيد
 النسخ (يجوز ان يكون اخف) من المنسوخ بالاتفاق (وقد يكون اشق) منه
 في الاصح خلافا لبعض المتكلمين والشافعى فانهم قالوا يجب ان يكون
 مثله او اخف لقوله تعالى نأت بخير منها او مثلها (وقلنا) الاشق قد يكون
 خيرا لان فيه فضل الثواب ولنا عقلا انه يجوز ان تكون المصلحة في النفل
 من الاخف الى الاشق كما يجوز ان يكون في عكسه وسما ان كل من عليه
 الصيام كان في ابتداء الاسلام بخيرا بين الصوم والفدية ثم صار الصوم
 حتما وكذا الخمر كان حلالا في الابتداء ثم نسخ ولاشك ان الحرمة اشق
 من الاباحة (ولا ينسخ المتواتر) كتابا كان اوسنة (بالاحاد) لان المظنون
 لا يقابل القاطع واما استدارة اهل قبا الى مكة في صلاتهم بخبر الواحد مع
 ثبوت التوجه الى بيت المقدس بالدليل القاطع وعدم انكار الرسول عليه
 الصلاة والسلام ذلك فليل لافادته القطع بالقرائن فان نداء مناديه
 عليه الصلاة والسلام بمحضته في مثلها قرينة صادقة عادة فالناسخ
 والمنسوخ كلاهما قطعيان وقيل الثابت بالتواتر اصل الحكم ولا ينسخ
 فيه وانما النسخ في بقاءه حال حياته وهو ظني لثبوته بالاستصحاب لان احتمال
 النسخ قائم في كل حال فالناسخ والمنسوخ كلاهما ظنيان (وينسخ)

المتواتر (بالشهور) لان النسخ من حيث بيانه يجوز بالآحاد كيان المجمل
 ومن حيث تبديله يشترط التواتر فيجوز بالتوسط بينهما عملا بالشبهين
 (ويجوز نسخ الثابت بالدلالة) اى دلالة النص (مع) نسخ (الاصل)
 اتفاقا (واختلف في) نسخ (احدها) بدون الآخر قيل يجوز مطلقا
 لانهم ادلilan متغيران فجاز رفع كل بالآخر ﴿قلنا﴾ لا يفيد التغير اذا ثبت
 الاستلزام وقيل لا يجوز مطلقا اما من طرف الاصل فلائن حكم الاصل
 ملزمه كتحريم التأفيف والضرب ورفع الاكراه يستلزم رفع المزوم
 واما من طرف الفحوى فانه تابع فلا يبقى بدونه ﴿قلنا﴾ التبعية في الدلالة
 والفهم لافي ذات الحكم والمرتفع بالنسخ ذاته لدلالة اللفظ فلا يتم التقريب
 (والمختار جواز نسخ الاصل بدونه) اى بدون الثابت بالدلالة (لا العكس)
 وهو نسخ الثابت بالدلالة دون الاصل لانك قد عرفت ان حكم الاصل
 ملزمه كتحريم التأفيف والضرب ورفع الاكراه يستلزم رفع الزوم بلا
 عكس (بخلاف القياس) يعنى اذا نسخ حكم اصل القياس لا يبقى حكم
 فرعه لان نسخه يوجب الغاء عليه علته وعليها يترتب الحكم وبانقائها يتبقى
 الفرع (يعرف الناسخ بالتاريخ) بان يعلم ان نصا قابلا للنسخية متأخر عن
 نص قابل للمنسخية (وتنصيص الرسول) بنسخيته (صريحا) كهذا
 ناسخ (او دلالة) كحديث كنت نهيتكم (او) تنصيص (الصحابه) خلافا لمن
 لا يرى التمسك بالآثر (واذا لم يعرف) الناسخ (فالتوقف) اى الحكم هو
 التوقف (لالتخير) كاظن لان فيه رفع حكمهما واحدها حق قطعا * البحث
 السادس في المنسوخ (والمنسوخ منه) اى من الكتاب اربعة لانه (اما التلاوة
 والحكم) المستفاد منها (معا) كالنصف السابقة فانها كانت نازلة تقرأ وتعمل بها
 قال الله تعالى ان هذا لفي الصحف الاولى صحف ابراهيم وموسى ولم يبق
 منها تلاوة ولا حكم (واحداهما) ٢ اى التلاوة فقط والحكم فقط وقد منهما
 البعض لان النص وسيلة الى حكمه فلا اعتبار لها عند فواته كوجوب
 الوضوء بعد سقوط الصلاة وان الحكم لا يثبت الا به فلا يبقى دونه كالمالك
 الثابت بالبيع بعد انفساخه ﴿قلنا﴾ التوسل والتسبب ههنا في الابتداء لالبقاء
 والنسخ بالنظر الى البقاء وهما في صورتين في الابتداء والبقاء ولنا اولا
 جوازه من حيث ان اللفظ احكاما مقصودة كالانحياز وجواز الصلاة
 والثواب بقراءته وحرمتها على نحو الجنب لا تلازم بينهما وبين الحكم

٣ قال فخر الاسلام
 وذلك باحد الطرفين
 اما بالنساء او بموت
 من يحفظها من العلماء
 (منه)

قوله فلا يزداد بخبر الواحد الخ فان قيل ﴿ ٢٠٤ ﴾ فرضية النية في العبادات كالصوم

والصلاة بقوله عليه السلام اعمال الاعمال بالنيات وانه من الاحاد فلم يزداد على النص بخبر الواحد قلنا هذا ثابت في التحقيق بالكتاب وهو قوله تعالى مخلصين له الدين فانه جعل الاخلاص وهو النية حالا للعابدين والاحوال شروط والزيادة بالكتاب على الكتاب جائزة فلم ان الآية مخصوصة بالعبادة وردت فيها ونحن نقول بموجبه وهو اشتراط النية في الوضوء اذا اريد به القربة لامطلقا فينبغي ان لا يجب النية في الوضوء الا اذا اريد به القربة لانه عبادة حينئذ يعني ان الوضوء ليس بعبادة اذا العبادة فعل يأتي به المرء تعظيما لله تعالى تذلا وخضوعا والطهارة للاهلية

المستفاد منه فيجوز افتراقهما نسخا كسائر المتباينة * وثانيا وقوعه فالثلاثة فقط كما روى عمر رضى الله تعالى عنه انه كان فيما نزل الشيخ والشيخة اذ انيا فارجهما نكالا من الله ويراد بهما عرفا المحصن والمحصنة لان الشيخوخة تستلزم الدخول بالنكاح عادة والحكم فقط كنسخ ايداء الزواني باللسان وامساكن في البيوت والاعتداد بالحول ووصية الوالدين ونحو ذلك (او وصف الحكم كالاجزاء وحرمة ترك الواجب في زيادة الشرط والجزاء) اعلم ان العلماء اتفقوا على ان الزيادة على النص ان كانت عبادة مستقلة بنفسها كزيادة وجوب الصوم او الزكاة بعد وجوب الصلاة لا تكون نسخا لحكم المزيد عليه لانها زيادة الحكم في الشرع بلا تغيير للاول وكذا ان لم تكن الزيادة متأخرة بقدر عقد القلب كزيادة رد الشهادة في حد القذف مقارنا للجلد واختلفوا في غير هذين القسمين وهو زيادة الشرط وزيادة الجزء اما زيادة الشرط فانهما ترفع اجزاء الاصل واجزاء الاصل بمعنى الخروج عن المهددة حكم شرعي مدلول للامر كما سبق في مباحث الامر واما زيادة الجزء فانهما تكون بثلاثة امور الاول بالتغيير في اثنين بعدما كان الواجب واحدا فالزيادة ههنا ترفع حرمة ترك ذلك الواجب الواحد والثاني بالتغيير في ثلاثة بعدما كان الواجب اثنين ههنا ترفع حرمة ترك واحد هذين الاثنين والثالث بايجاب شئ زائد فالزيادة ههنا ترفع اجزاء الاصل بمعنى الخروج عن المهددة وهو حكم شرعي كما عرفت فاندفع ما ذكر في التلويح ان معنى الاجزاء امتثال الامر او الخروج عن المهددة ودفع وجوب القضاء وذلك ليس بحكم شرعي. ولو سلم فالامتثال بفعل الاصل لم يرتفع وما ارتفع وهو عدم توقفه على شئ آخر ليس بنسخ لانه مستند الى عدم الاصل قال (الشافعي) زيادة الشرط والجزاء ليست بنسخ بل هي (بيان محض لان الزيادة) على الاصل ضم و (تقرير) للاصل (والنسخ) رفع و (تبديل له) فكيف يبعد ان فهمي في حقوق الله تعالى كزيادة عبادة مستقلة وفي حقوق العباد كن ادعى القا وخمس مائة فشهد شاهد بالف و آخره وبخمس مائة (قلنا) لانسم ان الزيادة على الاصل تقريره فانها تفيد رفع الاجزاء ورفع حرمة الترك و (رفع الاجزاء) في بعض الصور (و) رفع (حرمة الترك) في بعض آخر (لا يكون تقريراً) للاصل بل تبديله فاذا كانت الزيادة نسخا عندنا ٣ (فلا يزداد بخبر الواحد والقياس) المفيد للظن

٨ شرط في كل مأثور بقوله تعالى ﴿ ٢٠٥ ﴾ وما امروا الا لعبدوا الله عزه بين والوضوء

مأثور به فتكون
النية شرطا فيه
بالكتاب او بالخبر
المؤيد به يعنى انما
الاعمال بالنيات (منه)
فان قيل قوله فاغسلوا
وجود حكم خرج
مخرج جزاء الشرط
تقديره فاغسلوا
وجوهكم للقيام الى
الصلاة الا يرى ان
قوله تعالى تحمير
رقية مؤمنة اشتراط
النية عند التحمير
في كفارة القتل الخطا
ولم يكن زيادة على
النص قلنا نعم كذلك
لكن اشتراط النية في
جزاء الشرط اذا لم
يكن شرطا مشروط
آخر كما في التحمير
بخلاف الوضوء لان
الشرط يراعى
وجوده لوجوده
قصد او اعترض قوله
تعالى فاغسلوا
وجوهكم امر
بالوضوء لاجل
الصلاة لا مطلقا لانه
على وزن قوله جاء

(على التواتر) المفيد للعلم (والمشهور) المفيد لطمينة الظن (خلافا له)
اي للشافعي فانها لما كانت عنده بيانا محضا جازت بهما كما ذهب اليه في
تخصيص العام (فلا يزداد التعريب على الجمله والنية ٢) بقوله عليه الصلاة
والسلام انما الاعمال بالنيات كما ذهب اليه الشافعي (و) لا (الترتيب)
بقوله عليه الصلاة والسلام ابدأوا بما بدأ الله تعالى به وبقوله
عليه الصلاة والسلام لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه
فينسل وجهه ثم ينسل يديه ثم يمسح برأسه ثم ينسل رجله كما ذهب اليه
ايضا (و) لا (الولاء) اي الموالاته في غسل اعضاء الوضوء كما ذهب اليه
مالك بما روى انه عليه الصلاة والسلام كان يوالى في وضوئه او بقوله
عليه الصلاة والسلام هذا وضوءه لا يقبل الله تعالى الصلاة الا به (على آية
الوضوء) متعلق بلا يزداد وهي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم
الى الصلوة فاغسلوا فان كلا من الفسل والسمع لفظ خاص وضع للمعنى
معلوم وهو الاسالة ولا صابة والنص باطلاقة يقتضى الجواز على اى وجه
كان فزيادة الامور المذكورة عليهم مرفوع لحكم الاطلاق بخبر الواحد ونوقض
باشتراط النية في التيمم مع ان النص ساكت عنه (واجيب) بان النية فيه انما ثبتت
بالنص لا غير لان التيمم ينبئ عنها اذ هو القصد لعه والنية هي القصد فاعترض
بانه انما يستقيم لو كانت النية عبارة عن مطلق القصد وليس كذلك بل هي
عبارة عن قصد الصعيد لاستباحة الصلاة وهذا اخص منه فالعالم لا دلالة
على الخاص فكيف يستفاد ذلك منه (اقول) الجواب ان الاصل في الشروط
المأمور بها ان يلاحظ فيها جهة الشرطية فيكتفى بمجرد وجودها بلا اشتراط
النية فيها والقصد في ايجادها وقديلا يلاحظ فيها جهة كونها مأمورا بها اذا
دلت عليها قرينة فيشترط فيها النية والوضوء من قبيل الاول فانه لما كان
شرطا للصلاة ولم تدل قرينة على تلك الجهة لم يشترط فيه النية والتيمم
من الثاني فانه وان كان شرطا ايضا لكن لما وقع التيمم جزاء للشرط في قوله تعالى
وان كنتم مرضى الى قوله فقيموا صعيدا طيبا علم انه ليس من الشروط
التي لا يعتبر فيها القصد فترجح جانب كونه مأمورا به بالضرورة فاشترط
النية بهذه القرينة ضرورة وهذا معنى قول صاحب الهداية وهو ينبئ
عن القصد فليتأمل فانه دقيق وبالقبول حقيق (ولا) يزداد (الطهارة)
عن الحديث على وجديكون فرضا كما قال الشافعي بقوله عليه الصلاة والسلام

الستاء فتأهب اى فتأهب لاجل الستاء والوضوء لاجل الصلاة كالتبرد والتعلم وغيره لم يكن النص ٣

الى الصلاة او ايجاب وضوء على وجوبه بارادة الصلاة لا ايجاب وضوء مقرون بالنية اذ يفهم من النظر ايجاب تأهب يقع وسيلة الى دفع مضار الشتاء او ايجاب بأهب علة وجوبه الشتاء لا ايجاب تأهب مقرون بالنية (منه)

٢ فان قلت الامر يقتضى انتفاء الكراهة لانه استبعاد ولا كراهة في عبادة العبد ربه وهى لا تنفى الا بالطهارة وكانت من مقتضيات الكتاب قلت المحكى عن ابي بكر الرازى انه يقول الامر يتناول المكروه وشمس الائمة وان كان لا يقول به لكن كراهة طواف الجنب والمحدث وصف في الطائف لا المعنى في الطواف الذى هو تعظيم بيت الله تعالى (منه) ٤ فان قلت قد شرطتم

الطواف بالبيت صلاة الا ان الله تعالى اباح فيه الكلام (على آية الطواف) وهى قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق فان الطواف خاص وضوء معنى معلوم وهو الدوران وهو باطلاقة يقتضى جوازه من المحدث والطاهر فاشتراط الطهارة ٢ بما ذكر رفع لحكم الاطلاق بخبر الواحد وهو نسخ فلا يجوز به (واعترض) بان النص مجمل لان نفس الطواف غير مراد اجابا فانه قدر بسبعة اشواط وشرط فيه الابتداء من الحجر الاسود حتى لو ابتدأ من غيره لا يعتد به حتى ينتهى الى الحجر وكذا يلزم اعادة طواف الجنب والعريان والطواف منكوسا واذا ثبت انه مجمل جاز ان يلحق خبر الطهارة ببياناله والجواب اننا لانسلم انه مجمل واما ثبوت العبد وتعيين المبدأ فأخبار مشهورة يجوز بها الزيادة على الكتاب ووجوب الاعادة ليس لعدم الجواز بل لتمكن نقصان الفاحش فيه كوجوب اعادة الصلاة المؤداة بالكراهة ولهذا ينبغي بالدم بلاعادة انجبار نقصان الصلاة بالسجدة ولو سلم في حق العدد وابتداء الفعل لا مطلقا اما الاول فلان باب الفعل للمبالغة وذلك يحتمل العدد والاسراع فالتحقق خبر الاشواط السبعة ببياناله لانه استفيد من الامر لانه لا يدل على التكرار ونظيره قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا فانه مجمل من حيث احتمال المبالغة الكمية والكيفية لكن المراد ههنا الكيفية اجابا فالاجاع بين الاجال واما الثانى فلانه لابد لتحقيق الحركة وتعيين الواجب شرعا فمأمنه فالمراد حركة اعتبر تعيين مبدئها شرعا وهو غير معلوم فالتحقق خبر الابتداء ببياناله فليأمل (و لا الفاتحة و) لا (التعديل) اى تعديل اركان الصلاة (على الصلاة) كاذب الى الاول الشافعى بقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بفاتحة الكتاب والى الثانى الشافعى وابو يوسف بقوله عليه الصلاة والسلام لا عرابى اخف فى صلاته ثم فصل فانك لم تصل (فرضا) حال من كل ذكر من النية الى التعديل ولم يقل على آية الصلاة لانها مجملة (بخبر الواحد) متعلق بلا يزداد فيكون راجعا الى الكل (و لا) (الايمان على الرقة) فى كفارة اليمين (بالقياس) على كفارة القتل ثم لما ورد علينا انكم زدتم الفاتحة والتعديل بخبر الواحد حتى وجبا وانما لم يثبت الفرضية لانها لا تثبت بخبر الواحد عندكم لان الفرض عندكم مأثب لزومه بدليل قطعى والواجب مأثب لزومه بدليل ظنى فقد زدتم على الكتاب بخبر الواحد لا يمكن ان يراد به وهو الوجوب اجاب عنه بقوله (واما وجوب الفاتحة والتعديل

الطواف بسبعة اشواط وليس هذه الا الزيادة على النص قلت بل بيان لان المبالغة (فليس)

فليس لانه قد شرطتم الاطراف اجمالا فليحتمل (منه)

فليس بالزيادة ٢) التي يلزم منها النسخ لانا لم نقل بعدم اجزاء الاصل لولا
الفاصلة والتعديل حتى يلزم النسخ بل قلنا بالوجوب فقط بمعنى انه يائمه تاركها
عمدا ولا يلزم منه النسخ وهذا لا يتصور في الوضوء حتى تكون النية
والترتيب واجبين فيه بهذا المعنى ٣ اذ لا يمكن جمعه بمعنى اثم المتوضى لتركه لانه
ما يسقط كله بلا اثم لسقوط الغير الذي به وجب وهو الصلاة ولا بمعنى ٤
اثم المصلي لتركه مع جواز صلاته والالساوى واجب الصلاة واقتضى
سهو جابرا وان اريد معنى الاساءة فذا بالسنة كما جاء الوعيد على النقص
عن الثلاث وهذا سران ابا حنيفة رحمه الله تعالى لم يجعل في الوضوء واجبا

(الركن الثاني فيما يختص بالسنة ٦)

لما فرغ من المباحث المشتركة بين الكتاب والسنة شرع في المباحث المختصة
بالسنة (وهى) اى السنة (ماصدر عن النبي عليه السلام من قول ويختص
اى القول المنسوب الى النبي عليه السلام (بالحديث) فانه اذا اطلق لا يفهم منه
الا السنة القولية (اوفل) عطف على قول وهو ظاهر (اوتقرير) وهوان يرى
فعلا او قولاصدر من امته فلم ينكر عليه وسكت وهو تقرير منه عليه السلام له عليه
ولما كان صدور السنة عنه عليه السلام بطريق الوحي احتج الى بيانه ولا تقبل
(الوحي) في حقه عليه الصلاة والسلام (نوحان) الاول (ظاهر) وهو على
ثلاثة اقسام الاول ما اشار اليه بقوله (سمع) النبي عليه الصلاة والسلام
(من ملك يتقنه) اى يعلم ذلك الملك يقينا (مبلغا) من جناب الحق تعالى
وتقدس وهو ما انزل عليه عليه الصلاة والسلام بلسان الروح الامين جبريل
عليه السلام كالقرآن والثاني ما اشار اليه بقوله (او وضع له) اى للرسول
(باشارته) اى باشارة الملك بلا كلام منه كما قال عليه الصلاة والسلام
ان روح القدس نفث في روعى فقال ان نفسا لن تموت حتى تستكمل رزقها
والى الثالث بقوله (اولاح لقلبه يقينا بالهام الله تعالى) قيل هو المراد بقوله
تعالى ان يكلمه الله الا وحيا اى الهاما بان ارام الله تعالى بنوره كما قال
الله تعالى لتحكم بين الناس بما ارا الله (والكل) من الاقسام الثلاثة
(منه) اى من النبي عليه الصلاة والسلام (حجة على الكل) من امته يجب عليهم
اتباعه (بخلاف الهام الاولياء) فانه لا يكون حجة على غيره (و النوع الثانى
(باطن وهو ما ينال بالاجتهاد) والتأمل في حكم النص (ومنعه بعضهم)
مطلقا كالا شاعرة واكثر المعتزلة لانه لا ينطق الا عن الوحي بالنص والمفهوم

او نقول هذه الزيادة
ليست على وجه
الفرضية بمعنى دفع
الاجزاء بترك الزيادة
على جهة الوجوب
فيتمكن نقصان بتركها

كزيادة التعديل على
الصلاة (منه)

٢ وكذلك قوله تعالى
وامسحوا برؤوسكم
يوجب مسح بعض
الرأس لاجل الباء
وهو مطلق يتأدى
بادنى ما يطلق عليه
اسم البعض وقد قيد
تموه عقدا راناصة
بالحديث فهو زيادة
على النص والجواب
بان الكتاب في
المسح ليس بمطلق لان
حكم المطلق ان يكون
الآتى باى فرد كان آتيا
بالمأمور به كافي قوله
تعالى فاقرؤا ما تيسر
من القرآن فان الآتى
ببعض اى ٣

من الوحي ما اتى الله تعالى اليه بلسان الملك او غيره ولا ان الاجتهاد يحتمل
 الخطأ فلا يجوز الاعتدال بعجز عن دليل لا يحتمله ولا عجز بالنظر الى النبي عليه
 الصلاة والسلام لوجود الوحي القاطع ولانه لجواز له الاجتهاد لجواز مخالفته
 لان جواز المخالفة من لوازمه لعدم القطع بمطابقة الواقع واللازم باطل
 بالاجماع * والجواب عن الاول ان معنى النص ما يصدر نطقه بالقرآن
 عن الهوى اى وما القرآن الا وحي يوحى الله تعالى اليه سلما مشو له لغيره لكنه
 اذا كان متعبدا بالاجتهاد كان حكمه بالاجتهاد ايضا وحيا لا نطقا عن الهوى
 وفيه بحث لان حكمه بالاجتهاد حينئذ لا يكون وحيا بل ثابتا بما جاز
 بالوحي فالصواب الاقتصار على المنع * وعن الثانى ان اجتهاده لا يحتمل
 القرار على الخطأ فتقريره على مجتهده قاطع للاحتمال كالاجماع الذى
 سنده الاجتهاد * وعن الثالث ان المخالفة انما تجوز لجواز القرار على
 الخطأ فلما لم يميز لم يميز (وجوزة آخرون) مطلقا كمالك والشافعى وعامة
 اهل الحديث وهو مذهب ابي يوسف من اصحابنا واستدلوا بوجوه * الاول
 ان الاجتهاد واجب عليه عليه السلام لدخوله فى عموم فاعتبروا * والثانى
 وقوعه من غيره من الانبياء كداود وسليمان عليهما السلام حيث روى ان غنم
 قوم افسدت زرع جماعة فتخاصموا عند داود عليه السلام ٩ فحكم بالغنم
 لصاحب الحرث فقال سليمان عليه السلام وهو ابن احدى عشرة سنة
 غير هذا ارفق بالفريقين فقال ارى ان تدفع الغنم الى اهل الحرث يشفقون
 بالانها واولادها واصوافها والحرث الى ارباب الشاء يقومون عليه حتى
 تعود كهيشته يوم افسدت ثم يترادون فقال داود عليه السلام القضاء
 ما قضيت وامضى الحكم بذلك فاذا وقع من غيره يقع منه ايضا اذا قاتل
 بالفصل * الثالث انه عالم بعلم النصوص وكل من هو عالم بها يلزمه العمل
 فى صورة الفرع الذى يوجد فيه العلة وذلك بالاجتهاد * الرابع انه شاو
 اصحابه فى كثير من الامور المتعلقة بالحروب وغيرها ولا يكون ذلك الا لتقريب
 الوجوه وتخمين الرأى اذ لو كانت لطيب قلوبهم وان لم يعمل برأىهم كان
 ذلك ابناء واستهزاء لا تطيبا وان على فلا شك ان رأيه اقوى فاذا جاز له
 العمل برأىهم عند عدم النص فبرأيه اولى لانه اقوى (قلنا) هذه الوجوه
 انما تدل على الجواز فى الجملة ونحن نقول به كاسيأتى تحقيقه لا مطلقا والتزاع
 فيه (والمختار) عندنا (انه عليه السلام ينتظر الاول) يعنى ينتظر الوحي

كثلك القرآن اوربته
 او نصفه يكون الكل
 فرضا مأمورا به
 بخلاف المنع فانه
 لو مسح على نصف
 الرأس او ثلثه لا يكون
 الكل فرضا بل الزائد
 على الربع مستحب
 فيثبت ان الكتاب
 يحمل لا مطلقا
 والحديث بينه (منه)
 ٤ يعنى يلزم المساواة بين
 تبع الاصل وتبع التبع
 مع ثبوت التفاوت بين
 ٦ اصليهما وهى خلاف
 موضوع الشرع (منه)
 اختار لفظ السنة دون
 الخبر لانه شامل بقول
 الرسول عليه السلام
 وفعله وفيه ان الفعل
 غير مراد هنا لانه
 لا يوصف بكونه
 اسرا او نهيا او
 خاصا او عاما مع انه
 يحتاج مشتركين
 لكتاب والسنة (منه)
 ٩ روى ان غنم قوم
 وقت ليلا فى زرع قوم
 فافسدت قنصموا
 عند داود عليه السلام

الظاهر قدر ما يرجو نزوله (ثم) أي بعد ماضى مدة الانتظار وهي قدر ما يرجو
نزوله وخاف القوت في الحادثة يعمل بالثاني يعنى الاجتهاد لان الاول
اصل في حقه عليه الصلاة والسلام والثاني خلف ولا يصار الى
الخلف الا بعد الجيز عن الاصل كن يرجو وجود الماء فعليه ان يطالبه
ولا يجعل بالتيم ما لم ينقطع رجاءه عن الماء (والاول) يعنى الوحي الظاهر
(اولى لاحتمال الثاني) يعنى الاجتهاد (الخطأ وان لم يقرر عليه) القائلون
بجواز الاجتهاد له اختلافوا في جواز خطئه في اجتهاده ففهم من لم يجوز
لانا امرنا باتباعه في الاحكام فلو جاز الخطأ عليه لكننا مأمورين بالاتباع
في الخطأ والامة معصومة عن الاتفاق على الخطأ لادلة الاجماع والمختار
ان الخطأ يجوز لقوله تعالى عفا الله عنك لم اذنت لهم فانه يدك على انه
الخطأ في الاذن لهم لكنه لا يحتمل القرار على الخطأ بل ينبه عليه
في الحال لما ذكرنا انه يؤدى الى امر الامة باتباع الخطأ فاندفع بهذا التقرير
ما قيل هذا منقوض بوجوب اتباع العوام المجتهدين مع جواز تقريرهم
على الخطأ على انا لانسلم انه يؤدى الى الامر باتباع الخطأ بل باقناع
العمل بالاجتهاد الذي هو صواب عملا كما هو مذهب المخطئة اوصواب
مطلقا كما هو مذهب المصوبة (فلا استمرار) اى استمرار الرسول على
اجتهاده وعدم التنبيه على خطئه (دليل على الاضابة) في اجتهاده (يقينا)
فانه لو كان خطأ لنبه عليه فلما لم ينبه علم انه صواب (فلا يجوز مخالفته) اى
مخالفة الامة اجتهاده (بمخالفة اجتهاد غيره) فانه لما جاز خطأه جاز مخالفته
فصل فيما يتعلق بالقول الصادر عن النبي عليه الصلاة والسلام
اخبارا كان او انشاء (وفيه اجحاث) البحث (الاول في كيفية اتصاله) اى القول
(بالنبي عليه السلام وهو) اى اتصاله به بوجوه ثلاثة لانه اما ٩ (كامل
ان كانت الرواة) لذلك القول (في كل قرن) من القرون المتبعة وهي القرن الاول
والثاني والثالث (قوما لا يجوز العقل تواطئهم) اى توافقهم (على الكذب
مادة) وان جوزه نظر الى الامكان الذاتي وعدم تجويزه ذلك ليس لاشتراط
علم كل واحد ولا لعدم احصاء عدد الثواترين ولا لعدم التهم ولا لتباين
اماكنهم لحصول العلم الضروري وان كان البعض مقلدا وظانا ومجازفا
وعند انحصارهم وكفرهم كاختبار الكفرة عن موت ملكتهم واجتماعهم
كاختبار الحجاج عن واقعة صديتهم (ويسمى) هذا القسم الكامل الاتصال

حكم المسئلة في
شريقتا فند ابى
حنيفة لاضمان ان لم
يكن معهما سائق
وقائد وعند الشافعى
يجب الضمان لىلا
لانهارا (منه)

٩ المتواتر والمشهور
وخبر الواحد لان
الخبر لا يخلو من ان
يكون رواه في كل
عصر قوما لا يتفق
تواطئهم على الكذب
او يصير كذلك بعد
القرن الاول او لا
يصير بل رواية
آحاد في الاعصار
الاول متواتر والثاني
مشهور والثالث خبر
الواحد (منه)

٧ وشهادتهم
وتصديقهم ولا عبرة
للاشتهار في القرون
التي بعدها فان عامة
اخبار الاحاد اشتهرت
في هذه القرون
ولا يسمى مشهورا
(منه)

(المتواتر) لتتابع رواته واحدا بعد واحد (وهو) اى المتواتر (يفيد
اليقين) فيكفر جاهده في الشرعيات كقتل القرآن والصلوات الخمس
واعداد الركعات والسجودات ومقادير الزكاة ونحو ذلك وقال السمنية
والبراهمة لا يفيد الا الظن وهو انكار لما يقتضيه صريح العقل وقائله سفيه
لا يعرف خلقته مما هو دينه ودنياه واهه واباه كالسوفسطائية المنكرة
للعيان (بالضرورة) لانه لا يفتقر الى توسيط المقدمتين بالوجدان ولانه يحصل
لمن لا يتأتى منه النظر والاستدلال كالصبيان خلafa للكبي وابى الحسين
البصرى وامام الحرمين لهم * اولا انه يحتاج الى توسيط المقدمتين نحو انه
خبر جماعة كذا عن محسوس وكل ما هو كذلك فهو صدق * وثانيا انه
لو كان ضروريا لعل ضروريته لان العلم بالعلم وبكيفية لازم بين * والجواب
عن الاول انا لانسل الاحتياج بل المعلوم بالوجدان عدمه وامكان
التركيب لا يستدعى الاحتياج كافي قضاي قياساتها منها * وعن الثاني انا لانسل
ان العلم بكيفية العلم لازم بين اذ لا يلزم من الشعور بالشئ الشهور بصفته
ولو سل فلانسل ان لازم الضرورى ضرورى لاحتياجه الى توسيط للمزوم
(و) اما (فيه) اى في ذلك الاتصال (شبهة صورة ان كانت) الرواة (كذلك)
اى قوما لا يجوز العقل تواطئهم على الكذب (في القرن الثاني) وهو
زمان التابعين (و) القرن (الثالث) وهو تبع التابعين (لافى) القرن
(الاول) بل يكون فيه خبر الواحد ولنا كان فيه شبهة عدم الاتصال صورة
وان لم يكن معنى لتلقى العلماء اياه في القرن الثاني والثالث بالقبول
(ويسمى) هذا القسم الكامل معنى فقط (المشهور وهو) اى المشهور
(يفيد طمأنينة الظن) وهى زيادة توطئن وتسكين تحصل للنفس على
مادركته فان كان المدرك يقينا فاطمئنانها زيادة اليقين وكاله كما يحصل
للمتقين بوجود مكة بعدما يشاهدونها ٧ واليه الاشارة بقوله تعالى حكاية
عن ابراهيم عليه الصلاة والسلام ولكن ليطمئن قلبي وان كان ظنيا فاطمئنانها
رجحان جانب الظن بحيث يكاد يدخل في حد اليقين وهو المراد ههنا
وحاصله سكون النفس عن الاضطراب الناشئ عن ملاحظة كونه آحاد
الاصل بسبب الشهرة الحادثة فلا يكفر جاحده بل يضل (و) اما فيه شبهة
(صورة ومعنى ان لم تكن) الرواة (كذلك) اى قوما لا يجوز العقل تواطئهم
على الكذب في القرنين الآخرين (ويسمى) هذا القسم في الاصطلاح

(خبر الواحد) وان رواه اكثر من واحد ما لم يتواتر او لم يشتهر (وهو) اى خبر الواحد (بوجوب العمل وغلبة الظن بشرائط) معتبرة (فى النقل والمنقول) وسأتى بيانها (بالكتاب) وهو قوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون وله توجيهان * الاول انه امر الطائفة المتفقهة بالانذار وهو الدعوة الى العلم والعمل لان التخصيص المستفاد من لولا يتضمن الامر فلولا افادته العمل لم يكن الامر مفيدا والطائفة تتناول الواحد فى الاصح ولو سلم فلا يلزم حد التواتر بالاجماع * الثانى ان لعل للترجى وهو على الله تعالى محال فحمل على لازمه وهو الطلب الجارم فاجاب الحذر عن ترك العمل يستلزم وجوب العمل (والسنة) فانه عليه الصلاة والسلام كان يرسل الافراد من اصحابه الى الآفاق لتبليغ الاحكام واجاب قبولها على الانام وانه عليه الصلاة والسلام قبل خبر بريرة فى الهدية وخبر سلمان فى الصدقة ثم فى الهدية وخبرام سلمة فى الهدايا وقول الرسل فى هدايا الملوك على ايديهم وغير ذلك (والاجماع) فان الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين استدلوا وعملوا به فى وقائع لا تحصى وشاع ذلك ولم ينكر وذلك بوجوب العلم العادى باتفاقهم كالقول الصريح وهذا استدلال بالاجماع المنقول بتواتر القدر المشترك لا باخبار الآحاد حتى يدور (والمعقول) فان الشهادة مع انها مظنة للهمة بالتحاب والتباغض وليست اخبارا عن معصوم ولا مخبر مشهورا بالثقة اذا اوجبت العمل حتى لو لم يقض بعد اليقظة العادلة كان قاسقا فالرواية اولى وكثرة الاحتياج الى الشهادة يعارضها عموم مصلحة الرواية وايضا عدالة الراوى ترجح جانب الصدق لكون الكذب محظور دينه وعقله ويفيد غلبة الظن فيوجب العمل كفى القياس بل اولى اذ لا شبهة فى الاصل ههنا بل فى طريق الوصول (وقيل لا يوجب العمل ايضا) اعلم ان ظاهر قوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ان يتبعون الا الظن يدل على استلزام العمل للعلم فذهبت طائفة الى انه لا يوجب العمل ايضا (لانتهاء اللازم) وهو العلم فيتقضى الملزوم وهو العمل (وقيل يوجب العلم ايضا لموجود الملزوم) وهو العمل قلنا لانعلم استلزام العمل للعلم القطعى كيف واتباع الظن قد ثبتت بالدلالة ولا عموم للآيتين فى الاشخاص والازمان على ان العلم قد يستعمل فى الادراك جاز ما كان او غير جازم والظن

قد يكون بمعنى الوهم فيجوز ان يكون في الآية بذلك المعنى * البحث (الثاني)
 في شرائط الراوى (التى اذا فقد واحد منها لا تقبل روايته (وهى اربعة)
 الشرط الاول (العقل الكامل وهو عقل البالغ) على ماسأتى في بيان
 الاهلية ان شاء الله تعالى فلا يقبل خبر المعتوه والصبي اما المعتوه فظاهر واما
 الصبي فانه وان كان ضابطا كامل التمييز ربما لا يجتنب الكذب لعلمه بان
 لا اثم عليه (و) الشرط الثانى (الاسلام) وهو تحقيق الايمان كما ان
 الايمان بتصديق الاسلام وهو نومان * الاول ظاهر بنشوء بين المسلمين وبتبعية
 الابوين او الدار * والثانى كامل ثبت بالبيان واعلاه البيان تفصيلا بتصديق
 تفاصيل جميع ما أتى به النبي عليه السلام والاقرار به وادناه البيان
 اجالا بتصديق جميع ما أتى به بلا تفصيل ولا عبرة للاول الا ان تظهر امارته
 كالصلاة بالجماعة للحديث ٢ ولذا قال محمد رنجه الله في صغيرة بين مسلمين
 اذا لم تصف بعد الاستيضاف حين ادركت تبين من زوجها بل لثانى الثانى
 فان اشتراط التفصيل حرجا ولذا اكتفى بعد الاستيضاف بنعم ولذا قال
 (وهو التصديق) يجمع ما جاء به النبي عليه السلام بالقلب (والاقرار باللسان
 ولو اجالا) وانما اشترط الاسلام لان الكفر يقتضى الكذب لانه حرام
 في جميع الاديان بل لان الكافر ساع في هدم الدين تعصبا فيرد قوله في امور
 الدين (و) الشرط الثالث (الضبط وهو) مجموع معان اربعة الاول
 (حق السماع) اى سماع الكلام كما هو حقه بان لا يفوت منه شئ (و)
 الثانى (فهم المعنى) للكلام على سبيل الكمال لامكان ان ينقله بالمعنى
 بخلاف القرآن فان فهم تمام معناه ليس بشرط اذ المعتبر في حقه نظمه
 المعجز المتعلق به احكام مخصوصة والمقصود في السنة معناه حتى لو بذل
 مجهوده في حفظ لفظ السنة كان حجة (و) الثالث (حفظ اللفظ) باستفراغ
 الوسع له (و) الرابع (المراقبة) اى الثبات على اللفظ الى حين الاداء فن
 ازدرى نفسه ولم يرها اهلا للتبليغ فقصّر في شئ منها ثم روى بتوفيق الله
 تعالى لا يقبل وانما اشترط الضبط لان طرق الاصابة لا يرجح الا به
 فلا يظن بصدق الخبر دونه لاحتمال السهو وهو نومان ظاهر وباطن
 (و ظاهره ضبط معناه) اى الكلام (لغة وهو الشرط) ههنا ولهذا يمكن
 خبر المغفل خلقه او مساهلة حجة وان وافق القياس (وباطنه ضبطه)
 اى ضبط معنى الكلام (فقها) اى من حيث تعاق الحكم الشرعى به

٢ قال عليه السلام اذا
 رأيت الرجل يعتاد
 الجماعة فاشهدوا له
 بالايمان وفي حديث
 آخر من صلى صلاتنا
 واستقبل قبلتنا واكل
 ذبحتنا فاشهدوا
 بالايمان (منه)

(وهو الكامل) ولهذا قصرت رواية من لم يعرف بالققه عن رواية من عرف به (و) الشرط الرابع (العدالة وهي استقامة الدين والسيرة) وحاصلها كيفية راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة وترك البدعة ليستدل بذلك على رجحان صدقه وهي قسمان قاصر يثبت بظاهر الاسلام واعتدال العقل المانعين عن المعاصي وكامل وليس له حد يدرك غايته والمعتبر اذنى كاله وهو مالا يؤدى الى الجرح وهو رجحان الدين والعمل على الهوى والشهوة ولما كانت العدالة هيئة خفية نصب لها علامات هي اجتناب امور اربعة وان لم بمحصية لان في اعتبار اجتناب الكل سد باب العدالة * الاول الكبائر * والثاني الاصرار على الصغائر فقد قيل لاصغيرة مع الاصرار ولا كبيرة مع الاستغفار * والثالث الصغائر الدالة على خسة النفس كسرقعة لقمة والتطيف بحبة * والرابع المباح الدال على ذلك كاللعب بالحمام والاجتماع مع الاراذل والاكل والبول على الطريق ونحو ذلك فان مرتكب هذه الاشياء لا يجنب الكذب غالباً فنجبر القاسق المستور وهو من لا يعلم صفته وحاله مردود * البحث (الثالث في) بيان (حال الراوى) وهو ان عرف بالرواية وشهر بها (فان كان) ذلك المعروف بها (فقيها) كالخلفاء الرشدين والعبادة وزيد ومعاذ وعائشة ونحوهم رضوان الله تعالى عليهم اجمعين (تقبل) الرواية منه (مطلقاً) اى سواء وافق القياس او خالفه وروى عن مالك ان القياس مقدم عليه ورد بانه يقين باصله ٤ وانما الشبهة في نقله وفي القياس العلة محتملة في الاصل وعلى تقدير ثبوتها فيه يمكن ان يكون خصوصيته اثر او في الفرع مانع (والا) اى وان لم يكن فقيها كأبى هريرة وانس رضى الله تعالى عنهما (فترد) روايته (ان لم يوافق) الحديث الذى رواه (قياساً) اصلاً حتى ان وافق قياساً وخالف آخر تقبل ذلك لان النقل بالمعنى كان شايعاً فيهم فاذا قصر فقه الراوى لم يؤمن ان يذهب شئ من معانيه فتدخله شبهة زائدة يخلو منها القياس مثل حديث المصراة وهو ما روى ابو هريرة انه عليه الصلاة والسلام قال من اشترى شاة فوجد لها حفلة فهو بخير النظرين الى ثلاث ايام ان رضى امسكها وان سخطها ردها ورد معها صاعاً من تمر ووجه كون هذا الحديث مخالفاً للقياس الصحيح ان تقدير ضمان العدوان بالمثل ثابت بالكتاب وهو قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم

٤ يعنى ان خبر يقين
باصله لانه من حيث
كونه قول الرسول
لا يحتمل الخطأ وانما
الشبهة في مارض
النقل حيث يحتمل
الغلط والسيان والكذب
والقياس محتمل باصله
اى علته التى يبنى
عليها الحكم قالها
لا يتحقق يقينه الا بنص
او اجماع وهو امر
عارض ولا شك ان
المتيقن الاصل راجح
على محله (منه)

الآية وتقديره بالقيمة ثابت بالسنة وهو قوله عليه الصلاة والسلام من اعتق شقصه في عبد قوم عليه نصيب شريكه ان كان موسرا وكلاهما ثابت بالاجماع المنعقد على وجوب المثل او القيمة عند فوات العين (فان قيل) رد هذا الحديث بناء على مخالفته للكتاب والسنة والاجماع ولا نزاع فيه (قلنا) هذا ليس من ضمان العدوان صريحا لكنه بعد فسح العقد ظهر انه تصرف في ملك الغير بلا رضاه لان البائع انما رضى بحلب الشاة على تقدير ان تكون ملكا للمشتري فثبت فيها الضمان بالمثل او القيمة قياسا على صورة العدوان الصريح (وان لم يعرف) الراوى (الابحديث واحدشين فان لم يظهر) حديثه (في السلف جاز العمل بها) ٩ اى بروايته (في القرون الثلاثة) الاول لان الصدق والعدالة في ذلك الزمان غالب بشهادة الرسول عليه الصلاة والسلام (ان وافقته) اى روايته القياس ليضاف الحكم الى النص ولذا جوز ابو حنيفة الحكم بظاهر العدالة لانه في القرن الثالث (لا بعدما) اى بعد تلك القرون فان الفسق لما شاع فيها لم يحز العمل بتلك الرواية (وان ظهر) حديثه (فيهم) اى في السلف (فان قبلوها) اى السلف روايته بان رووا عنه وشهدوا بصحة حديثه (ولم يطعنوا) في روايته تقبل تلك الرواية فان السكوت في موضع الحاجة الى البيان بيان كما سبق ولا يتم السلف بالتقصير (وكذا) يقبل حديثه (ان اختلفوا فيه) بان قبل البعض ورد البعض (مع نقل الثقة عنه) لا مطلقا بل (ان وافق) حديثه (قياسا) كحديث معقل بن سنان في بروعات عنها هلال بن ابي مرة قبل الدخول وتسمية المهر فقضى عليه عليه السلام لها مهر مثل نسائها فقبله ابن مسعود رضى الله تعالى عنه ورده على رضى الله تعالى عنه وقد روى عنه الثقة كابن مسعود وعلقمة ومسروق وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم اجمعين فعملنا بها لما وافق القياس عندنا فان الموت كالدخول بدليل وجوب العدة في الموت ولم يعمل به الشافعى ٣ لمخالفته القياس عنده (وان ردوا) اى السلف روايته (ردت) روايته كما روت فاطمة بنت قيس انه عليه الصلاة والسلام لم يجعل لها نفقة ولا سكنى وقد طلقها زوجها ثلاثا فردها وعبره من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين * البحث (الرابع) في بيان (الاتقطاع) اى انقطاع الحديث عن الرسول عليه السلام (وهو نوعان) الاول (ظاهر) وهو الارسال) وهو لغة خلاف التيسيد وفي اصطلاحنا ترك الواسطة

٩ وعندهما لا يجوز
لانهما في القرن الرابع
وهذا النزاع لاختلاف
العهد (منه)
٣ وذلك لان المهر
لا يجب الا بالقرض
بالتراضى او بقضاء
القاضى او باستيفاء
المعقود عليه فاذا عاد
اليها المعقود عليه سالما
لاستوجب بمقابلته
عوضا كما لو طلقها
قبل الدخول بها
(منه)

بين الراوى والمروى عنه وفي اصطلاح المحدثين ترك التابى الواسطة بينه وبين الرسول وان ترك الراوى واسطة بين الراوين مثل ان يقول من لم يصار ابهريرة قال ابهريرة سموه منقطعا وان ترك اكثر من واحدة سموه معضلا والكل يسمى مرسلا عندنا وهو اربعة اقسام الاول مرسل الصحابي والثاني مرسل القرن الثاني والثالث مرسل العدل في كل عصر

والرابع المرسل من وجهه والمسند من آخر (ويقبل مرسل الصحابي بالاجماع) لانه محمول على السماع (و) يقبل مرسل (القرنين) اى الثانى والثالث عندنا اما اولا فلان الثقة من التابعين ارسلوا وقبل منهم فكان اجاعا على قبوله حتى قال البعض رد المراسيل بدعة حدثت بعد المائتين * واما ثانيا فلان المروى عنه لو لم يكن عدلا لكان قطع الاسناد الموهوم بسماعه عن عدل تدليسا واهل القرنين لا يهتمون بذلك * واما ثالثا فلان الكلام في ارسال من لو اسند الى غيره لا يظن به الكذب فلان لا يظن به كذبه على الرسول وفيه زيادة الوعيد اولى ولذا قلنا انه فوق المسند (خلافا للشافعى) رحمه الله تعالى وهو يقول اولا ان جهالة الصفة تمنع صحة الرواية فجهالة الذات اولى وثانيا انه لو قبل في القرنين لقبل في عصرنا اذ لا تأثير للزمان وثالثا انه لو جاز لم تكن في الاسناد فائدة فكان ذكره اجاعا على البعث وهو ممتنع عادة والجواب عن الاول ان الثقة لا يهتم بالنعلة عن صفات من سكت عن ذكره ولنا لو قال حدثنى الثقة سمعت روايته وعن الثانى انا نقلته في الثقة والانسل الملائمة اما للشهادة بالعدالة في القرنين او لجريان العادة بالارسال بلا دراية اصحاب الرواية بعدهما وعن الثالث انا لانسل الملائمة فن فوائد معرفة مراتب النقلة للترجيح (واختلف المتأخرون فيمن دونهما) اى قبول مراسيل من دون القرنين فقال بعضهم منهم الكرخى يقبل من كل عدل لبعض ما ذكر من الادلة وقال بعضهم منهم ابن ابان لا يقبل لانه زمان فشو الفسق وتفسير عادة الارسال الا ان يروى الثقة مرسله كما رووا مسنده كمراسيل محمد بن الحسن (والمرسل من وجهه) والمسند من وجهه آخر (يقبل) عندهم يقبل المرسل وامان لم يقبلوه فقد اختلفوا فيه رده بعضهم لمنع الانقطاع الاتصال ترجيحاً للجرح على التعديل ولان حقيقة الارسال تمنع القبول فشبته تمنع ايضا احتياطا وقبله عامتهم لان المرسل ساكت عن حال

٦ والمرسل من وجهه
هو ما رسله محدث
واسنده هو غيره
(منه)

الراوى والمسنند ناطق والساكت لا يعارض الناطق. ولهذا قال (في الصحيح)
 وذلك مثل لانكاح الابولى رواه اسرائيل بن يونس مسندا وشعبة وسفيان
 الثوري مرسلًا (و) النوع الثاني (باطن وهو اما بنقصان في الناقل)
 لانتفاء الشرائط المذكورة في البحث الثاني (واما بالمعارضة للاقوى)
 اى بكونه معارضا لدليل اقوى منه (صريحاً بحديث) اى بمعارضة
 حديث (فاطمة بنت قيس) ان الرسول عليه الصلاة والسلام لم يفرض
 لها نفقة ولا سكنى وقد طلقت ثلاثاً (للكتاب) وهو قوله تعالى اسكنوهن
 من حيث سكنتم الآية اما في السكنى فظاهر، واما في النفقة فلان قوله
 تعالى من وجدكم يحمل عندنا على قراءة ابن مسعود اتفقوا عليهم من
 وجدكم قبل القراءة الشاذة ٧ غير متواترة ولا مفيدة للطعن فكيف يرد الحديث
 بمعارضتها ﴿اقول﴾ القراءة الشاذة مالم تشهر لا يعمل بها فلما عمل بها علم انها
 اشتهرت وقد سبق في اول الكتاب ان القراءة المشهورة في حكم الحديث
 المشهور عندنا حتى يجوز الزيادة به على الكتاب ٨ (و) بمعارضة (حديث)
 القضاء بشاهد وعين للحديث المشهور) وهو قوله عليه السلام البينة على
 المدعى واليمين على ما انكر اما لان القسمة تنافي الشركة واما لان تعريف المبتدأ
 بلام الاستغراق يوجب انحصار (او) تعارضاً لا صريحاً بل (دلالة) وهو
 فيما (اذا شذ) الحديث بين الصحابة (في البلوى العام) اذ يستحيل عادة ان
 ينحى عليهم ما ثبت به حكم الحادثة المشهورة بينهم فاذا لم ينقلوا الحديث
 في تلك الحادثة ولم يتمسكوا به دل على زيافته وانقطاعه وكونه معارضاً بما
 هو اقوى منه (او) اذا (اعرض عنها الاصحاب) فانهم الاصول في نقل
 الشريعة فاعراضهم عنه عند اختلافهم الى الرايين دليل انقطاعه
 ووجود معارض اقوى منه ولا ينحى على الفطن المنصف ان عبارة المتن
 والشرح احسن من عبارة القوم ههنا * البحث (الخامس في الطعن) اعلم
 ان الطعن اما من المزوى عنه او من غيره وكل منهما سبعة اقسام اما الاول
 فلان انكاره اما بالقول او بالفعل والاول اما بالنفي الجازم والمتردد او بالتأويل
 والثاني اما بالعمل بخلافه قبل الرواية او بعدها او مجهول التاريخ او
 بالامتناع عن العمل بموجبه * واما الثاني فلانه اما من الصحابة فيما لا يحتمل الخفاء
 عليه او يحتمله واما من سائر ائمة الحديث فالطعن مبهم او مفسر بما لا يصلح
 جرحاً او يصلح فاما مجتهداً فيه او متفقاً عليه فاما ممن يوصف بالنصيحة

٧ وههنا ترجيح
 بعض محتملات الآية
 بالقراءة الشاذة وليس
 في رد الحديث بالقراءة
 الشاذة كما توهم على
 ان الاحتياط من باب
 القراءة اقوى للقراءة
 الشاذة رجحان على
 خبر الواحد (منه)
 ٨ مثل قوله عليه
 السلام ابتغوا من
 اموال اليتامى خيراً
 كيلا يأكلها الصدقة
 فقد اختلفوا في زكاة
 الصبي ولم يرجعوا
 الى الحديث فدل انه
 غير ثابت او منسوح
 (منه)

او بالعصية والعداوة فشرع في بيان الاقسام واحكامها على التفصيل
فقال (وهو) اى الطعن (امان المروى عنه فنفيها) اى نفي المروى عنه
الرواية عنه وانكاره لها صريحا (جرح) للحديث المروى لكذب
احدهما قطعا لكن لعدم تعيينه لا تسقط عدالتهما المتينة لان اليقين
لا يزول بالشك كينتين متعارضتين فتقبل رواية كل منهما في غير ذلك
الحديث (وتردده) اى تردد المروى عنه سواء نفي ولم يصرف عليه اوقال
لا ادرى (وتأويله للظاهر) يعنى اذاروى عنه حديث ظاهر فى معنى وقد
اوله بحمله على غير ظاهره كتمخيص العام وتقيد المطلق (فختلف
فيه) اما الاول فقال ابو يوسف رحمه الله تعالى ترده جرح واختاره
الكرخى والشيخان وسائر المتأخرين وقال محمد ومالك والشافعى ومن
تبهم ليس بجرح ولا جرح روايتان مثاله ماروى سليمان عن الزهرى
عن عروة عن عائشة انه عليه السلام قال ايا امرأة نكحت نفسها بغير اذن
وليها فتكاحها باطل الحديث وقد تردد فيه الزهرى واما الثانى فذهب
الكرخى واكثر مشايخنا والشافعى الى انه لا عبرة بتأويله والمعتبر ظهوره
حتى قال الشافعى كيف اترك الحديث بقول من لو عاصرت له لجهجه وقيل
يحمل على تأويله لان الظاهر انه لم يحمله الاقرينة معانية فيصلح للترجيح
(اوليره) اى تأويله لتغير الظاهر كتمين بعض معانى الجمل ونحوه
بما ليس ظاهرا فى بعض الاحتمالات (رد للباقي) من الاحتمالات لما مر
ان الظاهر انه لم يحمله عليه لقريضة معانية (وعمله) اى المروى عنه (بعدها)
اى بعد الرواية عنه (بخالفها يقينا) بان كان الحديث نصا فى معناه غير محتمل
لما عمل (جرح) للمروى لانه محمول على وقوفه على منسوخته او عدم
ثبوته اذ لو كان خلافه باطلا لسقطت روايته ايضا (لا) عمله (قبلها) فان
عمله بخلاف ماروى قبل روايته يحمل على ترك ذلك العمل بالوقوف على
الحديث احسانا للظن به (ولا) عمله حال كونه (مجهول التاريخ) اى لم يعلم قبل
الرواية او بعدها فانه لا يكون ايضا جرحا لان حجية الحديث لا يسقط
بالشبهة (والامتناع عن العمل) بالحديث (كالمعمل بخلافه) وقدم
حكمه (و) الطعن (اما من غيره) اى غير المروى عنه (فان كان) ذلك
الغير الطاعن (صحابيا لا يحتمل الخفاء عليه فجرح) اذ لو صح لما خفى عليه
عادة فيحمل على السياسة او عدم الوجوب والاتساع مثاله قوله عليه السلام

٢ بان خالف بقلة
المبالاة والتهاون
بالحديث او لفظة
اونسيان فقد سقطت
عدالته لانه لم يكن
عدلا (منه)

البكر بالبكر جلد مائة وتعريب عام اى حكم زنا غير المحصن بغير المحصن وقوله عليه الصلاة والسلام الثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة فالخلفاء الراشدون لم يعملوا بهما وهم الائمة والحدود مفوضة اليهم حتى حاتف عمر رضى الله تعالى عنه حين لحق من نفاه بالروم مرتدا ان لا ينفي ابدا وقال على رضى الله تعالى عنه كفى بالنفي فتنة فعمل ان النفي من عمر كان سياسة لاعمال بالحديث فلا ينافيه القول بالنسخ ولما امتنع عمر رضى الله تعالى عنه عن قسمة سواد العراق بين الفائزين حين قمحه عنوة علم ان قسمة حنين لم تكن حتما فيتميز الامام فى الاراضى بين الخراج والقسمة (وان احتمل) الخلفاء (فلا) اى ولا يكون جرحا لان النادر يحتمل الخلفاء كحديث زيد بن خالد الجهنى فى الموضوع بالقهقهة لانها نادرة لاسيما بين الصحابة وان لم يعمل به ابو موسى الاشمرى (وان كان) الطاعن (من ائمة الحديث في مجله) اى بجمل الطعن ومبهمه نحو ان الحديث غير ثابت او مجروح او متروك او رواية غير عدل (لا يقبل) لان الظاهر المدلة بين المسلمين للعقل والدين لاسيما فى القرون الثلاثة ولان قبوله يبطل السنن ولانه لا يقبل فى الشهادة وهى امتنع فيها اولى (ومفسره بما اتفق على كونه جرحا شرما والطاعن ياصح) لا متعصب (جرح والا فلا) فلو فسر بغير المتفق على كونه جرحا شرما بل يجتهد فيه ولا يكون جرحا كالطعن بالاستكثار من فروع الفقه فى حق ابي يوسف رحمه الله تعالى لان كثرة الاجتهاد دليل قوة الذهن والاضبط ولو كان الطاعن متبهما بالعصية كطعن المحدثين فى اهل السنة لا يسمع البحث (السادس فى محل الخبر) اى الحادثة التى ورد فيها الخبر سواء كان خبرا عن النبي عليه الصلاة والسلام او لم يكن والمراد خير الواحد ولذا حصر المحل فى القروع والاعمال اذا لاعتقادات لا تثبت باخبار الآحاد لا بتأنها على اليقين (وهو) اى محل الخبر (اما حقوق الله تعالى) اعلم ان محل الخبر اما حقوق الله تعالى او حقوق العباد والاول اما عبادات او عقوبات والثانى اما فيه الزام محض او لا الزام فيه اصلا اوفيه الزام من وجه دون وجه فشرع فى بيان الاقسام الخمسة واحكامها فقال (فالعبادات) سواء كانت خالصة مقصودة كانت كالصلاة والزكاة والحج ونحو ذلك او لا كالوضوء والاضحية او غالبية على العقوبة كما خلا كفارة الفطر من الكفارات او على المؤنة كصدقة الفطر او مغلوبة عنها كالعشر

٨ يعنى ان عمر رضى الله
الله تعالى عنه نفي
رجلا فلحق بالروم
مرتدا فحلف ان لا ينفي
احدا ابدا فلو كان
النفي حاد لما ترك
نفرنا ان ذلك بطريق
السياسة (منه)

(ثبت بخبر الواحد بالشرائط) السابقة فإذا اعتبرت الشرائط (فلا يقبل خبر الفاسق ٩ والمستور فيها) أى فى العبادات لانقضاء بعض الشرائط (وان قبل) خبرها (فى الديانات) كالأخبار بطهارة الماء ونجاسته (بالتحرى) أى بشرط انضمام التحرى اليه وذلك لأن الطهارة والنجاسة امر لا يستقيم تلقيه من قبل المدول إذ فى كثير من الأحوال لا يكون العدل حاضراً عند الماء فاشتراط العدالة لمعرفة حال الماء حرج فلا يكون خبرها ساقط الاعتبار فواجبنا انضمام التحرى به بخلاف امر الاحاديث فان ناقلها هم العلماء الاتقياء فلا حرج اذا لم يعتبر قول الفسقة والمستورين فى الاحاديث (ولا) يقبل خبر (الصبي والمعتوم والكافر مطلقاً) أى فى الاحاديث والديانات لانقضاء الاهلية وعدم الضرورة (واختلف) فى قبول خبر الواحد (فى العقوبات) روى عن ابى يوسف واختاره الجصاص انه يقبل فيها لدلالة الاجماع على العمل بالينة والها خبر الواحد وبدلالة النص الذى فيه شبهة كالرجم فى حق غير ماعز وذهب التأخرون واختاره الكرخى انه لا يقبل لتمكن الشبهة فى الدلائل والعقوبات تندرى بالشبهة وانما ثبت بالينة بالنص على خلاف القياس فلا يقاس ثبوتها بحديث يرويه الواحد على ثبوتها بالينة والثابت بدلالة النص قطعى كما سبق والثابت بخبر الواحد ليس فى هذه المرتبة (واما حقوق العباد) وهى باقسامها الثلاثة ثبت بخبر الواحد بالشرائط المذكورة واما ثبوتها بخبر يكون فى معنى الشهادة (فا) فيه الزام محض) كالبيع والاجارة ونحوهما (يشترط فيه الولاية) فلا تقبل شهادة الصبي والعبد (ولفظ الشهادة والعدد عند الامكان) حتى اذا لم يكن عرفاً لا يشترط كشهادة القابلة (بشرائط الرواية) التى سبقت صيانة لحقوق العباد ولان فيه معنى الا لزام فيحتاج الى زيادة توكيد والشهادة بهلال الفطر من هذا القليل لما فيه من خوف التزوير والتليس (وما لا لزام فيه اصلاً) كالكالات والرسالات فى الهدايا والودائع والامانات وما اشبه ذلك ثبت بخبر الواحد (ولا يشترط فيه الا التميز) فيقبل فيها خبر الفاسق والصبي والعبد والكافر لانه لا لزام فيه وللضرورة اللازمة ههنا فان فى اشتراط العدالة فى هذه الامور غاية الحرج على ان المتعارف بعث الصبيان والعبيد لهذه الاشغال والمدول لا يتصبون دائماً للمعاملات الخسيسة لاسيما لاجل الغير بخلاف الطهارة والنجاسة فان ضرورتهما

٩ وفيه لزوم عدم قبول رواية قتلة عثمان رضى الله تعالى عنه ومن مال اليه و قد اجعوا على قوله (منه) ٤ ولهذا لم يوجب ابو حنيفة رضى الله تعالى عنده الحد فى الواطئة بقوله اقتلوا الفاعل والمفعول منه

غير لازمة لان العمل بالاصل ممكن (وما فيه الزام وجه) دون وجه كمثل
الوكيل وجبر المأذون. وفسخ الشركة والمضاربة ووجوب الشرائع
على المسلم الذي لم يهاجر (يشترط فيه) بعد وجود سائر الشرائع
(أما العدد أو العدالة عنده) أي عند أبي حنيفة (أن كان المخبر فضوليا والّا)
أي وإن لم يكن المخبر فضوليا بل وكيلًا أو رسولًا (فلا) يشترط العدد
أو العدالة بل يقبل خبر الواحد غير العدل وذلك لان الوكيل والرسول
يقومان مقام الموكل والمرسل فينتقل عبارتهما إليهما فلا يشترط شرائع
الاخبار من العدالة ونحوها في الوكيل والرسول بخلاف الفضولي وإنما
اكتفى بأحد الأمرين عملاً بالشبهين (وقالوا هو) أي القسم الثالث الذي
فيه الزام من وجه دون وجه (كالثاني) من الأقسام الثلاثة وهو ما لا الزام
فيه أصلاً لان الثالث أيضاً من باب المعاملات والضرورة مشتركة قلنا
فيه الغاء شبه الإلزام * البحث (السابع في نفس الخبر وهو) أنواع (أربعة)
الأول (ما علم صدقه كخبر الرسل) فإن الدليل القاطع دل على عصمتهم
عن الكذب وحكمه الاعتقاد بصدقه والائتمار به ٣ قال الله تعالى وما آتاكم
الرسول فخذوه الآية (و) الثاني (ما علم كذبه كدعوى فرعون الربوبية)
وحكمه اعتقاد البطلان والاشتغال برده باللسان (و) الثالث (ما يحتملها)
أي الصدق والكذب (بلا رجحان) لاحدهما على الآخر لانفاء المرجح
(كخبر الفاسق) فإنه يحتمل الصدق باعتباره دينه وعقله ويحتمل الكذب
اعتبار تعاطيه محظور دينه أو نقول يحتمل الصدق لانه مدلوله الأصل
ويحتمل الكذب احتمالاً يساويه لانه وإن كان احتمالاً عقلياً لكنه يقوى
بفسق المخبر وحكمه التوقف فيه لاستواء جانبيه كيف وقد قال الله تعالى
يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ الآية (و) الرابع (ما يترجح صدقه)
على كذبه (كخبر العدل المستجمع للشرائط) المذكورة للرواية فإن جانب
صدقه راجح لظهور غلبة عقله ودينه على هواه وشهوته بامتساعه عما
يوجب الفسق وحكمه العمل به لاعتقاده محققته قطعاً والمقصود
هنا هذا النوع (وله) أي لهذا النوع (أطراف) ثلاثة ولكل طرف عزيمة
ورخصة الطرف الأول (طرف السماع وعزمته أن تقرأ على المحدث)
فتقول أهو كما قرأته فيقول نعم (أو يقرأ) المحدث (عليك والاول) وهو
أن تقرأ على المحدث (أولى) عند الفقهاء (خلاقاً للمحدثين) فإنهم

٣ فإن قلت النبي عليه
السلام سها في صلاته
قلت المراد أنه لا يقرر
على السهو والغلط
(منه)

قالوا انه طريقة الرسول عليه السلام وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى كان ذلك
 احق منه عليه السلام فانه كان مأمونا عن السهو اما في غيره فلا على ان
 رعاية الطالب اشد عادة وطبيعة وايضا اذا قرأ التليذ فالحفاظة من الطرفين
 واذا قرأ الاستاذ لا تكون الحفاظة الامنة (والكتاب والرسالة من الغائب
 كالخطاب) من الحاضر اما الكتاب فعلى رسم الكتب وهو ان يكون مختوما
 بختم معروف معنونا يعنى يكتب فيه قبل التسمية من فلان بن فلان الى
 فلان بن فلان ثم يبدأ بالتسمية ثم بالثناء ثم يقول حدثني فلان عن فلان
 الى ان قال عن النبي عليه الصلاة والسلام ويذكر متن الحديث ثم يقول
 اذا بلغك كتابي هذا وفهمته فحدث به عنى بهذا الاسناد واما الرسالة فكان
 يقول المحدث للرسول بلغ عنى فلانا انه قد حدثنى بهذا الحديث فلان بن
 فلان ويذكر اسناده فاذا بلغك رسالتى هذه فاروه عنى بهذا الاسناد وكل
 منهما كالخطاب مشافهة شرعا وعرفا * اما الاول فلان النبي عليه السلام
 مأمور بتبليغ الرسالة الى الناس كافة ولا يتصور الا باحدهما * واما الثانى
 فلان الخلفاء والملوك قلدوا القضاء والامارة بهما كما قلدوا بالمشافهة
 وعدوا مخالفتهما مخالفا للامر (ورخصته) اى رخصة السماع بان
 لا يكون فيه اسماع (الاجازة) وهى ان يقول المحدث لغيره اجزت لك
 ان تروى عنى هذا الكتاب الذى حدثنى به فلان. وبين اسناده او يقول
 اجزت لك ان تروى عنى جميع ما صح عندك من مسموعاتى. (والمناولة)
 وهى ان يعطى الشيخ كتاب سماعه بيده الى المستفيد ويقول هذا كتابى
 وسماعى عن شيعى فلان فقد اجزت لك ان تروى عنى هذا والمناولة
 لتأكيد الاجازة لان مجردا غير معتبرة بخلاف مجرد الاجازة واما احدهما
 بعض المحدثين تأكيذا للاجازة (والمجاز له ان علمه) اى ما فى الكتاب (صحته)
 الاجازة (والا فلا) تصح (قيل فيه) اى فى عدم صحة الاجازة فيما اذا
 لم يعلم المجاز له ما فى الكتاب (خلاف لابي يوسف كما) له خلاف (فى الكتاب
 الحكيمى) حيث لم يشترط للشاهد معرفة ما فيه واما قلت قيل لما قال
 شمس الائمة والاصح عندى ان هذه الاجازة لا تصح بالاتفاق لان ابا يوسف
 اتما استحسن هناك لاجل الضرورة فان الكتب بمنزلة على الاسرار عادة
 ولا يريد الكاتب ولا المكتوب اليه ان يقف عليهما غيرهما واذ لا يوجد فى كتب
 الاخبار لان السنة اصل الدين ومنها على الشهرة فلا وجه للحكم بصحة

تحمل الامانة قبل العلم (و) الطرف الثاني (طرف الضبط وعزيمته
الحفظ) اى حفظ المسموع من وقت السماع والفهم (الى) وقت (الاداء)
وهو مذهب ابى حنيفة رحمه الله تعالى فى الاخبار والشهادة ولهذا قلت
روايته (ورخصه الكتاب فان نظر) فى الكتاب (وتذكر) الحادثة (فحجة)
سواء خطه هو او رجل معروف او مجهول (وهذا) القسم من الكتاب
(الان غريبة) وان كان فى اول الزمان رخصة (والا) اى وان لم يكن
متذكرا (فلا) يكون حجة عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى أصلا فلا يعمل به
راوى الحديث ولا قاض يحد فى خريطته سجلا بخطوطا بخطه ولا شاهد
يرى خطه فى الصك لان الخط يشبه الخط فلا يستفاد العلم بصورة الخط
من غير تذكر قال (ابى يوسف رحمه الله تعالى) الكتاب (يقبل فى الحديث
والسجل ان كان فى يده) للأمن عن التزوير سواء كان بخطه او خط
رجل معروف اما فى الحديث فلان التبديل فيه غير متعارف فلو شرطنا
التذكر لعمدة الرواية أدى الى تمطيل الاحاديث واما فى السجل فلان
القاضى لكثرة اشتغاله يعجز عن ان يحفظ كل حادثة ولما كان فى يده أمن
عن التزوير فيقبل (والا) اى وان لم يكن فى يده (فلا يقبل فى السجل)
ولا يعمل العمل به لان التزوير فيه غالب (ولاصك فى يدانك) لقبية
التزوير فيه ايضا حتى اذا كان فى يد الشاهد يقبل (بل) يقبل (فى الحديث
اذا عرف) اى اذا كان خطأ معروفا مأمونا عن التبديل واللفظ فى ظالم
العامة لانه من امور الدين ولا يعود بتغييره نفع الى من يغيره (ومحمد)
وافق ابى يوسف فيما ذكر لكنه (قبله فى صك معلوم) اى جوز العمل به
وان لم يكن فى يده اذا علم ان المكتوب خطه على وجه لم يبق فيه شبهة
استحسانا توسعة للأمر على الناس (و) الطرف الثالث (طرف الاداء
وعزيمته النقل) اى نقل المسموع (باللفظ) من غير تغييره (ورخصته النقل
بالمعنى) وهو ان يؤدى بعبارة معنى ما فهمه عند سماعه ومنعه بعض
أئمة الحديث لقوله عليه الصلاة والسلام نضر الله امرأ سمع منا مقالة فوعاها
وأداها كما سمعها ورب حامل فقه الى غير فقيه ورب حامل فقه الى من هو
افقه منه ولانه عليه السلام مخصوص بحوامع الكلم فى النقل بعبارة
اخرى لا يؤمن من الزيادة والنقصان * الجواب عن الاول بان الاداء كما سمع
ليس مقصورا على نقل اللفظ بل النقل بالمعنى من تغيير اداء كما سمع

ولو سلم فلادلالة في الحديث على عدم الجواز غايته انه دعاء للناسل باللفظ
 لكونه افضل ولا نزاع في الافضلية وعن الثاني بان الكلام في غير جوامع
 الكلم ونظائرهما فان الحديث في النقل بالمعنى أنواع (فقيما فوق الظاهر)
 اى النص والمفسر والمحكم (يجوز) النقل بالمعنى (للعالم باللغة) فانه
 لما لم يشتهر منها لا يمكن فيها الزيادة والنقصان اذا نقلت بعبارة أخرى
 (وفيه) اى في الظاهر كسام يحتمل الخصوص وحقيقة يحتمل المجاز
 يجوز النقل بالمعنى (للقبيد) المجتهد لانه يقف على المراد منه فيقع الامن
 عن الخلل (لا في جوامع الكلم) وهى ما كان لفظه وجيزا وتحت معان
 جمة كقوله عليه الصلاة والسلام الخراج بالضممان وقوله عليه السلام لا ضرر
 ولا ضرار في الاسلام وقد جوز بعض مشايخنا نقلها بالمعنى ان كانت
 ظاهرة المعنى اذا كان الراوى جامعاً للغة والفقه قال شمس الأئمة والاصم
 عندي انه لا يجوز لانه عليه السلام كان مخصوصا بهذا النظم على ما روى انه
 قال عليه السلام اوتيت بجوامع الكلم اى خصصت بها فلا يقدر احد
 بعده ما كان مخصوصا به وكل مكلف بما في وسعه (ولا في اقسام الخلفاء)
 اما في الخفي والمشكل فلان المراد منهما لا يعرف الابتأويل وتأويل الراوى
 ليس بحجة على غيره كالقياس واما في المجمل والمتشابه فلعدم الوقوف على
 معناها والنقل بعد الوقوف (مطلقا) اى سواء كان الناقل مجتهدا او لا

مثال المشكل قوله
 عليه السلام ان الله
 خلق آدم على
 صورته وقوله
 رأيت ربي امرد
 الحديث (منه)

فصل

(في) بيان حكم (فعله) عليه السلام (القصدى) قيده لان ما وقع لاعتن قصد
 كما يحصل في حالة النوم والسهو لا يصلح للاقتداء (سوى الزلة) وهى اسم
 لفعل حرام غير مقصود في ذاته للفاعل ولكنه وقع فيه عن فعل مباح قصده
 فلم يوجد القصد فيها الى عينه بل الى اصل الفعل بخلاف المعصية
 فانها حرام قصد بعينه ولهذا عصم الانبياء عليهم الصلاة والسلام بخلاف
 الزلة فانها تصدر عنهم وان لم يحل عن بيان امان جهة الفاعل كقوله تعالى اخبارا
 عن موسى حين وكز القبطى فقتله قال هذا من عمل الشيطان اومن الله تعالى كما
 قال تعالى وعصى آدم ربه واذ قرن به البيان البتة لا يصلح للاقتداء (و) (سوى) (فعل)
 (الطبع) كالاكل والشرب فانه مباح بالاتفاق (و) (سوى) (بيان المجمل) فانه تابع
 للمبين في اى صفة كان المبين فلا يكون من المبحث (و) (سوى) (المخصوص به)
 كوجوب الصمى والتعبدوا باحة الزيادة على الاربع في النكاح فان الشر كة تنافى

الاختصاص (ان علم صفة) اى صفة ذلك الفعل في حقه عليه الصلاة والسلام من الوجوب وغيره اذ ما يقتدى به من افعاله عليه الصلاة والسلام اربعة مباح ومستحب وواجب وفرض وقيل ثلاثة لان الثالث بدليل فيه شك لا يتصور في حقه فلا واجب ووجه بانه تقسيم لافعاله بالنسبة اليها (قامته مثله) في العبادات وغيرها (فيها) اى في تلك الصفة فان كان فرضا عليه كان فرضا علينا وهكذا اما اولا فلرجوع العناية الى فعله المعلوم جهة واما ثانيا فلقلوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة فان التأسي فعل مثل ما فعل على وجهه لافعله مطلقا والا لتأدى بلانية واما ثالثا فلقلوله تعالى لكيلا يكون على المؤمنين حرج في ازواج ادعيائهم ولولا التشريك لما أدى تزويجه عليه السلام الى عدم الحرج في حق المؤمنين (حتى يقوم دليل الخصوص) بالنبي عليه السلام فاذا قام يحتمل على ما يفيد لان الاصل يعدل عنه بالصارف (والا) اى وان لم يعلم صفة الفعل في حقه عليه السلام (فلا يباح) اى حكم ذلك الفعل ان يكون مباحا (له) لان الادنى يتيقن والزائد يحتاج الى الدليل والمفروض عدمه (ويجوز لنا اتباعه) لانه بعث ليقضى باقواله وافعاله كسائر الانبياء قال الله تعالى لاراهيم عليه السلام انى جاءك للناس اماما ولا يحمل على الخصوص به عليه السلام لانه نادر

فصل في تقريره

اذا فعل فعل بحضرة النبي عليه الصلاة والسلام اوفى عصره وعلم به وكان قادرا على الانكار ولم ينكره كان تقريره على ذلك الفعل فاراد ان يبين حكمه فقال (ما قرره ان) كان مما (علم انكاره) اى انه منكره وترك انكاره في الحال لعله بانه علم منه ذلك وبانه لا يتفح في الحال (كذهاب كافر الى كنيسة فلا اثر لسكوته) ولا دلالة له على الجواز اتفاقا (والا) اى وان لم يعلم انكاره (دل) سكوته (على الجواز) اى جواز ذلك الفعل من فاعله ومن غيره اذ ثبت ان حكمه على الواحد حكمه على الجماعة فان كان مما سبق تحريمه فهذا نسخ لتحريمه وانما دل على الجواز لانه لو لم يحزلزم ارتكابه عليه السلام بحرم وهو تقريره على المحرم وهو محرم عليه (والاستبشار معه اذ منه) اى استبشار الرسول مع سكوته وعدم انكاره اذ دل على الجواز من مجرد سكوته (فان قيل) الرسول عليه السلام لم ينكر القياقة في اثناب النسب بين زيد بين حارثة واسامة بل استبشر فيجب ان يعتبر القياقة ولم يعتبر بها الا الشافعية استدلالا بما ذكر (قلنا) مقام الكلام

في الشيء غير مقامه في طريقه ومن كان ابلغ الناس لا يتصور تجاوزه مقتضى
المقام فمن الجائز ان يكون الملتفت اليه ههنا نفس ثبوت النسب لا طريقه
وهو الظاهر من النزاع ويكون عدم الانكار والاستبشار لحصول المقصود
في ذلك من غير التفات الى طريقه بخلاف حديث المتجمين فان النزاع ثمة
في طريق المطلوب قيل على ان القيافة تجوز ان يكون بينهم ثمة علم انكاره
عليه السلام لها فلم يكن الى التصريح به حاجة **اقول** الاستبشار لا يناسبه
بل ينافية **تذيب** لما كانت هذه المباحث تابعة للكتاب والسنة
اردفهما بها وسماها تذييلا (شرايع من قبلنا) قد اختلف في انه عليه السلام
وامته هل كانوا متعبدين بشرع من تقدم عليه بعد البعث فقيل ان كل شريعة
تثبت لني فهي باقية في حق من بعده الى قيام الساعة الا ان يقوم دليل النسخ
فعلى هذا يلزمنا شريعة من قبلنا على انها شريعة ذلك النبي عليه السلام
وقيل ان شريعة كل نبي تنتهي بوفاة او بيعت نبي آخر الا ما لا يحتمل
التوقيت والنسخ فعلى هذا لا يجوز العمل بها الا بما قام الدليل على بقائه
وقيل يلزمنا العمل بما نقل من الشرايع فيما لم يثبت انتساخه على ان
ذلك شريعة لئسنا ولم يفرقوا بين ما ثبت بنقل اهل الكتاب او برواية
المسلمين عما في ايديهم من الكتاب وبين ما ثبت بالقرآن او السنة وذهب اكثر
مشايخنا الى انها (نلزمنا) ويجب علينا العمل بموجبها (اذا قصها الله تعالى
اورسوله عليه السلام بلا انكار على انها شريعة لرسولنا عليه السلام
ما لم يظهر نسخها) اما لزومها فلقوله تعالى ثم اورثنا الكتاب الذين الآية
والموروث يكون مختصا بالوارث والاختصاص ههنا من حيث العمل واما
اشتراط القصة بلا انكار فلا ارتفاع الوثوق بكتبهم لتحريفهم اياها سواء
نقل الكفار او من اسلم منهم واما انه شريعة لرسولنا فاذا لولاه لكان رسولنا
رسول من قبلنا سفيرا بينهم وبين امته كواحد من علماء عصرنا وفساده
لا يخفى كيف وقد قال النبي عليه السلام حين رأى صحيفة من التوراة في يد
عمر اتم هوكون اتم كما تهوكت اليهود والنصارى والله لو كان موسى
حيا لما وسعه الا اتباعي والدليل على ان المذهب هذا احتجاج محمد
رحمه الله تعالى في جواز القسمة بطريق المهايأة بقوله تعالى لها شرب ولكم
شرب يوم معلوم واحتجاج ابي يوسف في جريان القصاص بين الذكور
والانثى بقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس (ويجب على غير

قيل لا يجب بل يجوز
تقليد الصحابي في
فروع الدين قياسا
على عدم جوازه
في اصوله وفيه نظر
اذ الفعل قد يستقل
بالاستدلال على
الصانع وصفاته
تعالى بخلاف الاحكام
الفروعية فان العقل
لا يهتدى اليها
فيحتاج الى التقليد
(منه)

الصحابي تقليده) وهو عبارة عن اتباع الغير فيما يقول او يفعل بمقتد الحقية فيه من غير تأمل في الدليل كأنه جعل قوله قلادة في عنقه ثم ان مذهب الصحابي رضوان الله تعالى عليهم اجمعين اما ما كان او حاكوا ومقتيا ليس بحجة على صحابي آخر وحجة على غيره (فيما شاع بين الاصحاب فسلوه) لانه حينئذ يحل محل الاجماع (لا فيما اختلفوا فيه) فانه ليس بحجة على غيره بل تجوز مخالفته (اجاءا) قيد للحكمين معا (واختلف في المجهول) وهو ما لم يعلم اتفاقهم واختلافهم (فقل لا يجوز) تقليدهم لانه قد ظهرت فيهم الفتوى بالرأى واحتمال الخطأ في اجتهادهم ثابت لعدم عصمتهم عن الخطأ كسائر المجتهدين واذا احتمل الخطأ لم يجز لمجتهد آخر تقليده كما لا يجوز تقليده للتابعي ومن بعدهم (وقيل يجب) تقليدهم (مطلقا) اي سواء كان قوله مما يدرك بالقياس او لا لان قولهم ان كان عن سماع فيها وان كان عن رأى فرأى اقوى من رأى غيره لانهم شاهدوا طريق النبي عليه الصلاة والسلام في بيان الاحكام وشاهدوا الاحوال التي نزلت فيها النصوص والمحال التي تغير باعتبارها الاحكام ولهم زيادة احتياط في حفظ الاحاديث وضبط معانيها ليس ذلك لغيرهم فيه من المعاني يترجح رأيهم على رأى غيره فوجب تقليدهم (وقيل) يجب تقليدهم (فيما لا يدرك بالقياس) اذ لا وجه له الا لسماع او الكذب والثاني متنف واما اذا ادرك به فلا لان القول بالرأى منهم مشهور والمجتهد يخطئ ويصيب (والتابعي قيل مثله) اي مثل الصحابي في وجوب قبول قوله (ان ظهرت فتواه في زمنهم) اي في زمن الصحابي كالخمس وسعيد بن المسيب والشعبي والنخعي وشرع ومسروق لانه لما زاجهم في الفتوى وسوغوا له الاجتهاد صار مثلهم بتسليمهم (وقيل لا) اي ليس التابعي مثل الصحابي في وجوب قبول قوله لان علة وجوبه مفقودة في حق التابعي (هو الظاهر) اي ظاهر الرواية هو لا الاول لانه رواية النوادر

الركن الثالث في الاجماع

(وهو لغة) لمعنيين الاول (العزم) يقال اجمع فلان على كذا بمعنى عزمه فيتصور من واحد (و) الثاني (الاتفاق) يقال اجمع القوم على كذا اي اتفقوا (وعرفا اتفاق المجتهدين من امة محمد عليه السلام) المراد بالاتفاق الاشتراك في الاعتقاد او القول او الفعل قيد بالمجتهدين اذ لا عبرة باتفاق العوام وعرف بلام الاستغراق احترازا عن اتفاق بعض مجتهدي

عصر وبين بامة محمد عليه الصلاة والسلام ليخرج اتفاق مجتهدى الشرائع
 السالفة فانه لا يكون دليلا لانه من خصائص هذه الامة (في عصر) حال
 من المجتهدين معناه زمان مائل او اكثر وفائدته الاحتراز عما يرده على من ترك
 هذا القيد من لزوم عدم انعقاد اجاع الى آخر الزمان اذ لا يتحقق اتفاق جميع
 المجتهدين الا حينئذ ولا يخفى ان من تركه انما تركه لو ضوحه لكن التصريح
 به انسب بالتعريفات (على حكم شرعى) خرج به الاتفاق على حكم غير
 ديني نحو السقمونيا مسهل وعلى ديني غير شرعى لان ادراكه اما بالحس
 ماضيا كاحوال الصحابة او مستقبلا كاحوال الآخرة واشراط الساعة
 فالاعتماد في ذلك على النقل لا الاجاع من حيث هو واما بالعقل فان حصل
 اليقين به فالاعتماد عليه والا ففى قيل الدينيات التى يحصل بالااجاع القطع
 فيها كتفضيل الصحابة على غيرهم عند الله تعالى وغيره من الاعتقادات
 (ويمكن هو) اى الاجاع نفسه خلافا للنظام وبعض الشيعة قالوا اولا
 ان العادة قاضية بامتناع تساويهم فى نقل الحكم اليهم لانتشارهم فى الاقطار
 وجوابه المنع فمين يجد فى الطلب والبحث عن الادلة وثانيا ان اتفاقهم
 لو كان عن قاطع لنقل عادة فاغنى عن الاجاع وان كان عن ظنى فتمتغ
 لاختلاف القرائح والانتظار كاجاعهم اكل طعام واحد فى زمان
 واحد وجوابه ان الاجاع اعنى عن نقل القاطع والاختلاف يمنع الاتفاق
 فى الدقائق لافى الظنى الجلى (وكذا) يمكن (العلم به) خلافا للبعض قالوا
 العادة تقتضى بامتناع معرفة علماء الشرق والغرب باعيانهم فضلا عن معرفة
 تفاصيل احكامهم مع جواز خفاء بعضهم عدا او انقطاعه او خوله
 او اسره فى مطمورة او كذبه خوفا او تعبر اجتهاده قبل السماع عن الباقيين
 وجوابه انه تشكيك فى الضرورى للقطع باجاع الصحابة والتابعين
 على تقديم القاطع على المظنون وهم كانوا محضورين مشهورين دينيين
 ولم يرجع منهم واحد والا لاشهر (و) كذا يمكن (نقله) اى نقل
 الاجاع من يلمه (الى المحتج به) خلافا للبعض قالوا لا يحاد لاتفيد القطع
 ويجب فى التواتر استواء الطرفين والواسطة ويستحيل عادة مشاهدة اهل
 التواتر جميع المجتهدين شرقا وغربا طبقة بعد طبقة الى ان يتصل بالمحتج
 به وجوابه ماصر للقطع بان الاجاع المذكور منقول الينا تواترا (وهو
 حجة قطعية عقلا) فانه لو لم يكن حجة قطعية لما اجتمعوا على تقديمه على
 القاطع والامارضة اجاعهم على ان غير القاطع لا يقدم على القاطع

يعنى ان الاجتماع
 حجة قطعية عقلا
 لانه لو لم يكن حجة
 قطعية لم يجتمعوا
 على تقديم الاجاع
 على الدليل القاطع
 وقد اجتمعوا على
 تقديمه على القاطع
 والاى وان لم يجتمعوا
 على تقديم الاجاع
 على القاطع بل
 على تقديم القاطع
 عليه لارض هذا
 الاجاع اجاعهم
 على ان غير القاطع
 لا يقدم على القاطع
 وهو غير محال
 (منه)

وهو محال عادة (ونقلا) فان الاحاديث الصحيحة قد دلت على ان شريعة
 نبينا عليه الصلاة والسلام باقية الى آخر الدهر فلوجاز الخطأ على اجاعهم
 بان اتفقوا على خطأ واختلفوا وخرج الحق عن اقوالهم وقد انقطع
 الوحي لم يكن باقية فوجب القول بان اجاعهم صواب كرامة من الله تعالى
 صيانة لهذا الدين وايضا قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم وانممت
 عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً * الآية دلت على ان شريعته
 كاملة فلو لم يكن للمجتهدين ولاية استنباط الاحكام التي ضاقت عنها نطاق
 الوحي الصريح تبقى مهمة فلا يكون الدين كاملا ولو امكن اتفاقهم
 على غير الحق كان فاسدا لا كاملا ولا ينافيه ثبوت لادري من البعض
 لجواز دراية الاخر (وركنه الاتفاق والعزيمة فيه) اى في الاتفاق (تكلم
 الكل) من المجتهدين (او علمهم) وهذا القسم يفيد الجواز الامع قرينة
 تدل على الزائد لا الوجوب لما روى عبيدة بن السلماني ما اجتمع اصحاب
 رسول الله عليه الصلاة والسلام كاجتماعهم على الاربعة قبل الظهر
 (والرخصة) في الاتفاق (تكلم بعضهم او عمله وسكوت الباقيين بعد بلوغه)
 اى بلوغ تكلم البعض او عمله الى الباقيين (و) بعد (مضى مدة التأمل) وجه
 كون هذا القسم اجاعا ان المعتاد في كل عصر عند وقوع حادثة ان يتولى
 الكبار الفتوى ويسلم سائرهم فشرط سماع النطق من الكل متعذر على
 ان السكوت عند العرض او الاشتغال بالمنزل منزله وقت المناظرة وطلب
 الفتوى ومضى مدة التأمل فسق وحرام اذ الساكت عن الحق شيطان
 اخرس فمن المحال عادة ان يكون سكوتهم لاعن اتفاقهم (وخالف
 الشافعي رحمه الله تعالى في) القسم (الاخير) فان المشهور عنه انه
 ليس اجاعا ولا حجة لجواز ان يكون سكوت الباقي للتأمل او للتوقف بعده
 لتعارض الأدلة او للتوقير او للهمية او خوف الفتنة واعتقاد حقيقة
 كل مجتهد فيه او كون القائل اكبر سنا او اعظم قدرا او اوفر علما
 كما سكت على حين شاور عمر في حفظ فضل الغنمية حتى سئل
 فروى حديثا في قسمته وفي اسقاط الجنين فاشاروا الى ان لا غرم حتى
 سأله فقال ارى عليك القرة وقيل لابن عباس رضى الله تعالى عنهما
 ما يمنعك ان تجبر عمر لما ترى في المول فقال درته وجوابه ان الصحابة
 رضى الله تعالى عنهم بعد ما شرطنا مضى مدة التأمل لا يشعرون

بارتكاب الحرام مع انه خلاف المعلوم من عادتهم كما قال عمر رضى الله تعالى عنه حين نهى المغلاة في المهر فقالت امرأة ان الله تعالى يعطينا بقوله وآتيتم احدين قطارا ويمتصنا عمر كل اقمه من عمر حتى المخدرات في الحجال وسكوت على في المسئلتين كان تأخيرا الى آخر المجلس لتعظيم الفتوى والمنوع مافيه القوت او محمول على ان الفتوى الاولى كانت حسنة وما اختاره كان احسن صيانة عن السن الناس ورعاية لحسن الثناء والعدل وحديث الدرة غير صحيح لان المناظرة في العول كانت مشهورة بينهم وكان عمر ابن الناس للحق واعتذار ابن عباس انما هو للكف عن المناظرة لانها غير واجبة لاعتبار مذهب (واهلك) اى اهل الاجماع ومن هو ينقذ باتفاقهم (مجتهد) اذ لو اعتبر وفاق العوام لم يتصور اجماع اذا لعادة تمنع وفاقهم وايضا قول المقلد من عنده قول بلا دليل فيكون خطأ فلو اعتبر جاز ان يكون قول المجتهدين ايضا خطأ فجاز اتفاق الامة على الخطأ (غير فاسق) فان وجوب الاتباع انما ثبت باهلية الشهادة واذا لم يكن عدلا لم يكن اهلا للشهادة وذلك يتنافى وجوب اتباعه ويورث التهمة لانه لم يحتز عن الفعل الباطل لا يحتز عن القول الباطل (و) غير (متدع) فانه ان كان عالما بقبح ما يعتقده معاندا فهو متعصب اذ التعصب عدم قبول الحق مع ظهور الدليل للميل سواء غلا حتى كفر ببعض الروافض في تغليب جبرائيل عليه السلام او لا كبعضهم في امامة الشيعة والخوارج في امامة على وان لم يكن عالما به فان كان لعدم المبالة فهو ماجن ولا عبرة بقوله وان كان لتقصان العقل فهو سفيه اذ السفه خفة تحمل على مخالفة العقل لقلة التأمل واياها كان فلا يكون من الامة الكاملة (وشروطه) اى شرط الاجماع (اتفاق الكل) لان المتبر اجماع الامة فاقى منهم احد يصلح للاجتهاد مخالفا لم يكن اجاعا لاحتمال ان يكون الحق مع الواحد المخالف لان المجتهد يخطئ ويصيب فاحتمل ان يكون الصواب معه واذا اشترط اتفاق الكل (فلا يكتفى العترة) اى لا ينقذ الاجماع بمجرد اهل بيت الرسول عليه السلام خلافا للامامية والزيدية من الشيعة (ولا ابو بكر وعمر) خلافا للبعث (ولا الائمة الاربية) خلافا لاجد والقاضى ابى خازم منا (ولا اهل المدينة) خلافا للمالك رحمه الله تعالى (لا كونهم) اى الكل عطف على اتفاق الكل (صحابه) فان ذلك ليس بشرط في انعقاد الاجماع خلافا للظاهرية لانه اجماع الامة قالوا

لواعتبر اجاع غيرهم لاعتبر مع مخالفة بعض الصحابة ولايصح قلنا
 يصح عند من لايشترط ان لايسبقه خلاف مستقر وليس باجاع عند
 من يشترط واذا كان كذلك (فالتابعي معتبر في اجاع الصحابة) لانهم
 ليسوا بدونه كل الامة وان الصحابة سوغوا اجتهاده معهم والتفتوا اليه
 كمايحكى وذا دليل اعتبار وقيل لالانهم الاصول في الاحكام وهم المخاطبون
 حقيقة بالاداء قلنا هو لاينخرج التابعي عن كونه من الامة الكاملة المعتبرة
 (ولا بلوغهم) اى الكل (عدالتواتر) لعموم الادلة السمعية (ولا انقراض
 العصر) اى عصر المجمعين فانه ليس بشرط لانقاده ولا حجيته وهو الاصح
 من 'لشافعي رحمه الله تعالى لعموم تلك الادلة فلو اتفقوا ولو حيناً لم يحز
 لاحد مخالفته ولا رجوع البعض حتى لو رجع لم يبطل الاجاع والمشرطين
 اولا ان الاجاع باستقرار الآراء وهو بالانقراض اذ قبله وقت التأمل
 وثانيا ان احتمال رجوع الكل او البعض ينافي بالاستقرار وثالثا ان ابتداء
 الانقضاء برأى الكل فكذا بقاءه لان مدار كرامة الحجة وصف الاجتماع
 فلا يبقى مع رجوع البعض والجواب عن الاول ان لانقضاء اذا تقرر مضى
 وقت التأمل وعن الثاني ان توهم الدافع ليس دافعا فكيف يكون
 رافعا وعن الثالث انه قياس الرفع على الدفع وهو باطل (ولالاحق)
 اى لايشترط لاجاعهم اللاحق (عدم الاختلاف السابق) ههنا مسئلتان
 الاولى ان اهل العصر لا اول اذا اختلفوا على قولين فبعد ما استقر الخلاف
 بينهم هل يجوز لمن بعدهم الاجاع على احدهما والاصح عند مشايخنا
 انه يجوز والخلاف السابق لا يمنع الاجاع اللاحق لان المعتبر اتفاق مجتهدى
 العصر وقد وجد للمخالف اولا ان الاتفاق معدوم لان الميت منهم
 وقوله معتبر لدليله لالعينه ودليله باق وثانيا ان في تصحيح هذا الاجاع
 تضليل بعض الصحابة والجواب عن الاول ان حجة اتصافهم كرامة لهم
 ولا يتصور ذلك الا من الاحياء المعاصرين ودليله اتصافهم لولم يرتفع
 بالاجاع كالقياس الذى ورد بخلافه نص وعن الثاني انه ان اريد
 التضليل بالنظر الى الدليل فغير لازم لان دليلهم يومئذ كان حجة موجبة
 للعمل الى زمان حدوث الاجاع الراجع وان اريد بالنظر الى الواقع فليس
 بباطل لان المجتهد يخطئ ويصيب والثانية ان اهل العصر الاول اذا
 اختلفوا على قولين يكون اجاعا على نقي قول ثالث ولذا قلت (الا ان يكون)

اى الاجماع اللاحق (على) قول (ثالث) فحينئذ يكون الخلاف السابق مانعا
 للاجماع اللاحق وبعضهم خصوا الخلاف بالصحابة وانما يستقيم عند
 من حصر الاجماع على الصحابة والصحيح الاطلاق * واعلم ان محل
 الخلاف اما واحد او متعدد فالواحد له امثلة منها ارث الجد مع الاخ استقلالاً
 او مقاسمة ويشتركان في ارث الجد فحرمانه ثالث لم يقل به احد * ومنها
 عدة الحامل المتوفى عنها زوجها بالوضع او ابعد الاجلين ويشتركان
 في عدم الجواز بالاشهر قبل الوضع لان التقدير ههنا مانع للاقل فالقول
 بالاشهر ثالث ينفي المتفق عليه * ومنها علة الربوا في غير التقدين القدر مع
 الجنس او الطعم او الادخار معه وتشتركان في ان لا ربوا الامع الجنس فالقول
 الرابع بعة الربوا بدون الجنس ينفي المتفق عليه ومعه لا * ومنها خروج
 النجس من غير السيلين يوجب تطهير المخرج عند الشافعي او الوضوء
 ويشتركان في وجوب التطهير فالقول بعدم وجوب شئ منهما يرفع
 المجمع عليه بوجوب تطهيرهما لا * واما التعدد فالقولان اما الوجود
 في الكل او العدم في الكل كفسخ النكاح بعيوبه الستة وعيوبها السبعة
 عند الشافعي وعنده عندنا اذ تفريق القاضى في الجب والغنة ليس
 بفسخ والفسخ بالبعض دون البعض ثالث لم يقل به احد وكثرت الكل للام
 في الزوج مع الابوين والزوجة معهما وعنده فيهما فالقول بثلاث الكل
 في احدىهما وثلاث الباقي في الاخرى ثالث لم يقل به احد * واما الوجود في البعض
 مع العدم في البعض لصاحب مذهب وعكسه لصاحب مذهب آخر كناقضية
 الخروج من غير السيلين دون المس عندنا وعكسه عند الشافعي فشمول
 وجود الناقضية او عدمها ثالث لم يقل به احد * واما الوجود
 في البعض مع العدم في بعض آخر لصاحب مذهب وشمول الوجود والعدم
 لصاحب مذهب آخر كجواز النقل دون الفرض في الكعبة عند الشافعي
 رحمه الله تعالى وجوازها عندنا فعدم جوازها او جواز الفرض دونه ثالث
 لم يقل به احد (والبعض) اى بعض المتأخرين من الشافعية (قيده)
 اى الثالث (باستلزامه ابطال ما جعوا عليه) اى قالوا ان الثالث ان استلزم
 رفع قول متفق عليه فممنوع والا فلا لان الممنوع مخالفة الكل فيما اتفقوا
 عليه كالصورتين الاولين فان الاكتفاء بالاشهر قبل الوضع متف
 اجاعا اما لان الواجب ابعد الاجلين واما لانه وضع الحمل فعدم الاكتفاء

بالاشهر مجمع عليه وفي الجدمع الاخوة اتفق الفريقان على عدم حرمان
الجد واما مخالفة مذهب في مسألة وآخر في اخرى فلا كما في الصور الاخر
فان في كل منهما ليس الاخالفه مذهب واحد لاخالفه ما اتفقوا عليه
(ورد) هذا التقيد (بان المفهوم من ادلة المانعين) لاحداث الثالث
والمجوزين) لاحدائه (الاطلاق) يعنى ان المفهوم من ادلة المانعين
لثالث انه يستلزم ابطال المجمع عليه مطلقا ومن ادلة المجوزين انه
لا يستلزمه مطلقا وذلك لان المانعين تمسكوا اولا بان الاتفاق ثابت اما على
عدم التفصيل كما في مسألة العيوب او على عدم القول الثالث كما في الكل
لان كلا اوجب الاخذ بقوله او قول صاحبه فاجيب بان عدم القول
بالتفصيل او الثالث ليس قولاً بعدهما والمنفى القول بنفيهم لا بالم تعرضوا له
والالزم على كل مجتهد وفاق صحابيا او مجتهدا آخر ان يوافق في جميع المسائل
وليس كذلك وثانيا ان فيه تخطئة كل فريق في مسألة وفيها تخطئة كل الامة
فاجيب بان الادلة تقتضى منع تخطئة الكل فيما اتفقوا عليه لا مطلقا
والمجوزين تمسكوا اولا بان اختلافهم دليل صحة الاجتهاد ولا منع منه
فاجيب بانه دليل مالم يتقرر اجماع كما لو اختلفوا ثم هم اجمعوا ولو سلم
فالممنوع مخالفة ما اتفقوا عليه من الامر المشترك وثانيا لوم يجوز لم يقع وقد
احدث ابن سيرين ان اللام ثلث الكل مع الزوج دون الزوجة وعكس
تأبى آخر ولم ينكر والانتقل عادة فاذا كان المفهوم من تلك الادلة
الاطلاق (فالتفصيل) بان الثالث ان استلزم ابطال ما اجمعوا عليه منع
والافلا (غير مفيد) بل الشأن في التميز بين الاستلزام وعدمه على ان التمسك
بعدم القائل بالفصل مشهور في المناظرات كما يقال الوجوب في الضمائر
ان كان ثابتا ثبت في الحلى ايضا والا لاجتماع العدمان وهو منتف اجما
فالصواب ما قبل ان النرض اما الزام الخصم فيقبل التمسك ويبطل الثالث
مطلقا وهو محل المنع المطلق من اصحابنا بدليل تجويزهم الاصابة في احدي
المستثنتين المنفصلتين واخطأ في الاخرى في مقام التحقيق دون الالزام
واما اظهار الحق فلا يقبل التمسك ولا يبطله الثالث الا اذا اشترك
القولان في حكم واحد حقيقى شرعى يبطل الثالث كاشتراك القول
بارث الجدمع الاخوة استقلالا والقول بارثه معه مقاسمة فارث الجدمع
وهو حكم واحد حقيقى شرعى يبطله القول بحرماته اما اذا اشترك

في واحد اعتباري كاشتراك القول بعلية القدر مع الجنس والقول بعلية
الطعم معه في مفهوم احد الامرين او احد الامور اوفى واحد حقيقى
ليس بشرعى كالاتفاق فيما لم يحكم الشرع بالمتافاة او شرعى لكن لم يرفعه
الثالث كما في القول بوجوب تطهير المخرج والوضوء فلا يبطله الثالث
(وحكمه) اى الاجاع (انه من حيث هو) مع قطع النظر عن العوارض
(يفيد اليقين) كما ان الكتاب والسنة كذلك فافادته الظن بحسب العوارض
كآلية المأولة وخبر الواحد (فيكفر جاحده) اى منكر حجية الاجاع
مطلقا هو المختار عند مشايخنا وقيل يكفر فيما علم كونه من الدين ضرورة
كالعبادات الخمس وفي غيره خلاف (ولا بدله) اى الاجاع (من سند)
اى دليل او امانة يستند الاجاع اليه لاستحالة الاتفاق بلا داع عادة
ولان الحكم الذى ينقده به الاجاع ان لم يكن عن دليل سمى كان عن عقل
وقد ثبت ان لاحكم له عندنا وقيل لو كان عن سند لاستغنى به عن الاجاع
فلم يبق له اولى حجيته فائدة ﴿ قلنا ﴾ هذا يقتضى ان لا يكون اجاع ماعن سند
وهو خلاف الاجاع ومع ذلك لانسلم اللزوم اذ فادته حرمة المخالفة
وسقوط البحث عن كيفية دلالة السند وعن تعيينه ونحو ذلك * واعلم
انهم اختلفوا في سنده فقيل يجوز ان يكون ظنيا كالتباس وخبر الواحد
وقيل يجب ان يكون قطعيا ثم لما لم يكن للنزاع في جواز كون السند قطعيا
معنى لانه ان اريد انه لا يقع اتفاق مجتهدى عصر على حكم ثابت بدليل
قطعى فظاهر البطلان وكذا ان اريد انه لا يسمى اجاعا لان الحد صادق
عليه وان اريد انه لا يثبت الحكم فلا يتصور نزاع لان اثبات الثابت محال
قلت (وسند ما يستقل بالحجية ليس الا الظنى) فان ماسنده قطعى ليس
بمستقل بالحجية (ونقله) اى الاجاع (اما بالتواتر او الشهرة او الآحاد
واقوى التواتر اجاع الصحابة اذا اتقروا) حتى اذا لم يتقروا لم يكن
الاجاع اتفاقا كامرا (فهو كآلية) القطعية الدلالة والخبر المتواتر (فيكفر
جاحده ان لم يكن سكوتيا) حتى اذا كان سكوتيا لم يكن متفقا عليه ايضا فلا يكفر
بخالفه (ثم اجاع من بعدهم) بالشرط السابق (فيما لم يرد فيه خلافا فهو
كالشهور) من الخبر (يضل جاحده) فلا يكفر اجاعا (ثم) الاجاع (المختلف
فيه) كالايجاع على ما فيه خلاف سابق اورجوع من البعض لاحق
(فهو كالصحيح من) اخبار (الآحاد) لا يضل جاحده ايضا

هـ يعني انا لو سلمنا ان الاعتبار هو الاتعاظ ولا شمول له ٢٣٤ القياس فلا يثبت به اشارة لكننا نقول

الركن الرابع في القياس

(وهو لغة التقدير) يقال قاس النبل بالنبل اى قدر به وجعله مساويا للآخر ويقال قاس الجراحة بالميل اذا قدر عمقها به ولذا سمي الميل مقياسا وصلة القياس لغة الباء ويعبى اصطلاحا بعلى تضمنين معنى الابتناء (وشرعا ابانة مثل حكم احد المذكورين بمنزل علته في الآخر) اختبار الابانة لان القياس مظهر لاثبت والمثبت ظاهرا دليل الاصل وحقيقة هو الله تعالى واختار المثل في الحكم والعلة لان المعنى الشخصى لا يقوم بمحليين ولذا يلزم القول بانتقال الاوصاف لان ابانة حكم شئ في غيره بعلة لا يكون الا بالانتقال وانما قال حكم احد المذكورين ليشمل وجودى الموجودين كما يقال في شبه العمد عمد عدواني فيقتص به كما في المحدود وعدميهما نحو قتل فيه شبهة فلا يقتص به كالعصا الصغيرة ووجودى المدومين كقديم العقل بالجنون على عديده بالصغر في ان يولى عليه وعدميهما كقديمه بالجنون على عديده بالصغر في ان لا يلى على غيره (بالرأى) متعلق بالابانة واحتراز عن دلالة النص لان المبراز بالرأى الاجتهاد (وهو حجة) اى دليل مظهر كما يشعر به تعريفه (بالكتاب) وهو قوله تعالى فاعتبروا يا اولى الابصار اى ردوا الشئ الى نظيره وهو يتناول القياس او ينوamen قوله تعالى للرؤيا تعبرون والتبيين المضاف لنا هو اعمال الرأى بالمعنى المنصوصة لابانة حكم نظيرها او انتقلوا وجاوزوا من العبور وكل قياس مشتمل على هذه اللغات فيندرج تحت المأمور به * واعترض عليه أولا انه ظاهر في الاتعاظ لعلته فيه ومنه العبرة والصحة نفيه عن قاييس لم يتعظ بامور الآخرة ولو سلم فظاهر في العقلات لا الشرعيات لترتبه على يخربون بيوتهم ولا شك في ركافة ان يقال يخربون بيوتهم فقيسوا الازرة على البر او هو ظاهر في المنصوص العلة بدلالة السياق * وثانيا ان الامر يحتمل غير الوجوب ولا يقتضى التكرار ويحتمل الخطاب مع الحاضرين فقط والتجوز فظن وجوب العمل به في غاية الضعف * واجيب عن الاول بان الاتعاظ معلول الاعتبار لاحقيقته ولذا صم اعتبر فاتعظ والغلبة ممنوعة وصحة النفي لو سلمت انما هى بطريق المجاز من قيل صم بكم عمى لاختلال اعظم مقاصده، ثم العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فيشمل العقل والشرعى والمنصوص العلة وبسببها ولو سلم هـ انه حقيقة في الاتعاظ او ظاهر في العقلات او في المنصوص العلة فيمكن الحاق القياس الشرعى المستنبط العلة به

انه ان لم يثبت به اشارة فانه يثبت به دلالة وطريقها انه تعالى ذكره قوبة قوم بناء على السبب هو اغترارهم بالقوة والشوكة ثم اسرنا بالاعتبار لتكف عن مثل ذلك السبب لئلا يترتب علينا مثل ذلك الجزاء فلما دخل فاما التعليل على قوله فاعتبر واجعل القضية المذكورة قبل الامر بالاتعاظ علة لوجوب اسم الاتعاظ وانما يكون علة باعتبار قضية كلية هى ان كل من علم بوجود السبب يجب عليه المحكم بوجود السبب حتى لو لم تقدر هذه القضية الكلية لم يصدق التعليل لان التعليل انما يكون صادقا اذا كان الحكم الكلى صادقا فاذا ثبتت هذه القضية الكلية يثبت وجود القياس في الاحكام الشرعية

بان يقال كل من علم بوجود السبب يجب عليه الحكم بوجود السبب في الاحكام ٢ (لا بالقيا)

٢ الشرعية وهذا المعنى يفهم من ﴿ ٢٣٥ ﴾ لفظ الفاء التي هي للتعليل من غير اجتهاد فيكون

بالقياس ليدور بل بدلالة النص على ما يشعر به فاء التعليل الدالة على ان القضية المذكورة قبل الامر بالاتعاظ علة لوجوب الاتعاظ بناء على ان العلم بوجود السبب يوجب الحكم بوجود المسبب وهو معنى القياس الشرعي قيل فيه نظر لان الفاء بل صريح الشرط والجزاء لا يقتضي العلية التامة حتى يلزم ان يكون علة وجوب الاتعاظ هو القضية السابقة غاية ما في الباب ان يكون لها دخل في ذلك وهذا لا يدل على ان كل من علم بوجود السبب يجب عليه الحكم بوجود المسبب على ان ذلك مما يشك فيه الافراد من العلماء فكيف يجعل من دلالة النص وقد سبق انه يجب ان يكون مما يعرفه كل من يعرف اللغة ﴿ اقول ﴾ قد صرحوا في تحقيق مسالك اثبات العلة ان الفاء الواقعة في كلام الشارع مما يدل صريحا على العلية وصرح به المعترض ايضا فكيف يصح انكاره وقد سبق ان معنى كون الدالة مما يعرفه طرف اللغة انه لا يتوقف على الاجتهاد لان يكون مما يعرفه كل من يعرف اللغة وعن الثاني بانه لا عبرة بتلك الاحتمالات والا لما صح التمسك بشئ من النصوص واما التكرار فليس من الامر بل من تكرر السبب (والسنة) كحديث ٣ معاذ وابي موسى الاشعري وابن مسعود رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وقد تلقبها الامة بالقول فصيح التمسك بها قال الامام الغزالي فيقبل ولو كان مرسلًا وقد قال عليه الصلاة والسلام حكى على الواحد حكى على الجماعة (والاجماع) فان الآثار قد رويت عن عمر وابن مسعود وغيرهما من كبار الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ولم ينكر فكان اجماعا وطاعتهما ضال ومدعى اختصاصهم زال بلا دال (ونفاه) اي القياس (الظاهرية فبعضهم) نفاه (مطلقا) بمعنى انه ليس للعقل حل النظم على النظم لافي الاحكام الشرعية ولا في غيرها من العقليات والاصول الدينية واليه ذهب الخوارج (وبعضهم) نفاه (في الشرعيات) خاصة بمعنى انه ليس للعقل ذلك في الاحكام الشرعية اما لاتباعه عقلا واليه ذهب بعض الشيعة والنظام واما لاتباعه سمعا واليه ذهب داود الاصفهاني ولهم في نفيه الكتاب والسنة ومعنى في الدليل ومعنى في المدلول اما الكتاب فكقوله تعالى تبارك لكل شئ ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين حيث دل على ان الكتاب كاف في جميع الاحكام بعبارة او اشارته او دلالاته او اقتضائه وعند فقد الكل يعمل بالاستصحاب لقوله عليه السلام حكى على الواحد حكى على الجماعة (منه)

٩ يعني ان العمل بالاستصحاب اى بالاصل على بلا ٢٣٦ دليل لان وجود الشيء او عدمه في زمان

لا يدل على بقائه فان
الممكنات توجد بعد
العدم وتقدم بعد
الوجود فلا يفيد
الاستصحاب في الاثبات
وانما يفيد في الدفع
فانه حجة فيه لانا نقطع
بكثير من الاحكام
كوجود مكة وبغداد
وعدم جبل من
الياقوت وبحر من
الزبيق مع عدم
الدليل عليها الا ان
الاصل في الوجود
الوجود حتى يظهر
دليل عدمه وكذا
الاصل في المعدوم
العدم حتى يظهر
دليل الوجود (منه)
٤ هذا هو الحكم انفراد
به خزيمة وقضته
ماروى انه عليه
السلام اشترى
ناقة من اعرابي
واوفاه الثمن
وانكر الاعرابي
الاستيفاء وجعل
يقول هلم شهيدا فقال
عليه السلام من

تعالى قل لا اجد الآية فلو كان القياس حجة لما كفى قلنا تبيان لا بلفظه
فقط قطعاً بل وتارة بمعناه جلياً او خفياً فيتناول القياس كالدلالة والكتاب
المبين كما قيل هو اللوح المحفوظ فلا تمسك لهم بالآية الثانية ولو اراد به
القرآن فالوجه ما ذكرنا فان بعض الاشياء يكون فيه لفظاً وبعضه معنى
فالحكم في المقيس عليه يكون موجوداً فيه لفظاً وفي المقيس معنى ففي
العمل به تعظيم شأن القرآن باعتبار نظمته ومعناه معا والعمل بالاستصحاب ٩
على بلا دليل والنص لا يفيد العمل به بل يوجب العمل بقوله تعالى خلق
لكم ما في الارض جميعاً واما السنة فكقوله عليه الصلاة والسلام لم يزل امر
نبي اسرائيل مستقيماً حتى ظهر فيهم اولاد السبايا فقا سوا ما لم يكن بما قد كان
فضلوا واضلوا قلنا المراد قياس ما لم يكن مشروطاً فهو كالقياس في
نصب الشرائع او الذي يقصده رد المنصوص كقياس ابليس او بمجرد
اعتبار الصورة كاصحاب الطرد وما نحن فيه ليس كذلك واما المعنى في الدليل
فهو انه طريق لا يؤمن فيه الخطأ العقل مانع عن سلوك مثله قلنا
لانسلم منه فيما صوابه راجح والخطأ مرجوح والاعتطت الاسباب
النبوية كريح التاجر وعلم المتعلم ونحو ذلك بل يجب العمل عند ظن الصواب
واما المعنى في المدلول فهو ان الحكم حق الشارع الصادر على البيان
القطعي فلم يجوز التصرف في حقه بما فيه شبهة بخلاف حقوق العباد
الثابتة بالشهادة قلنا جاز ذلك باذنه فان جهة القبلة لاداء محض حق الله
تعالى بلا حرية ومع ذلك اجاز العمل بالرأى اما لتحقيق الابتلاء ولانه غاية
ما في وسعنا فكذا في الاحكام (وله) اى للقياس (شرط وركن وحكم ودفع)
فلا بد من بيان هذه الاشياء فان الشيء لا يوجد الا عند وجود شرطه
ولا يقوم الا بركنه ولا يخرج عن البعث الا بحكمه اذ لو لم يفد حكمه يلغو
كالمصالح المضاف الى الحر ولكونه مما يتجبر به قدي دفع (اما شرطه فان لا يكون
الاصل مختصاً بحكمه بالنص) اى لا يكون المقيس عليه منفرداً بحكمه
بسبب نص آخر دال على الاختصاص كما اختص خزيمة من بين الناس
بقبول شهادته وحده بقوله عليه الصلاة والسلام من شهد به خزيمة فحسب
وعرف هذا الاختصاص بقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم
الآية فانه تعالى لما اوجب على الجميع مراعاة العدد لزم منه نفي قبول
شهادة الفرد فاذا ثبت بدليل في موضع كان مختصاً به وانما اشترط هذا

يشهد لي فقال خزيمة انا اشهد يا رسول الله انك اوفيت الاعرابي ثمن الناقة ه (لثلا)

فقال عليه الصلاة والسلام كيف ٢٣٧ تشهدلى ولم تحضرنا فقال يا رسول الله انا صدقك

فيما تأتيابه من خبر
السماء افلا تصدقك فيما
تخبرنا به من اداء ثمنها
فقال عليه السلام من
شهد له حزيمة فحسب
فجعل عليه السلام
شهادته كشهادة
رجلين كرامة
وتفضيلا على غيره
حتى لا يثبت هذا الحكم
في شهادة غيره وان كان
فوقه في الفضيلة
كالخلفاء الراشدين
وانما اخضع بهذه
الكرامة من بين
الحاضرين لفهم
جواز الشهادة للرسول
بناء على ان خبره عليه
السلام في افادة العلم
بمثلة العيان (منه)
٣ وانما لا تثبت اللغة
بالقياس لما بين الحقيقة
والمجاز ان المعنى قد لا
يراعى في الوضع
كوضع الفرس والابل
ونحوهما وقد راعى
كافي القارورة لكن
رعاية المعنى انما هي
لوضع لا لصحة
الاطلاق حتى لا تطلق
القارورة على الدن
لقرار الماء ٤

لثلا يكون القياس مبطلا للنص (وان لا يعدل به) اى بالاصل المقبس
عليه (عن سنن القياس) وطريقه (بان لا يعقل معناه) وعلته (كالمقدرات
الشرعية) من العبادات والعقوبة وخصوصية الكفارات (او يستثنى عن
سننه كاكل الناس) للصوم فالقياس قوا القربة بما يضادها ويهدم ركنها
كما قال عليه الصلاة والسلام الفطر مما دخل الا انه خرج عنه بقوله عليه السلام
تم على صومك انما اطعمك الله وسقاك (او) شرع ابتداء (وانتفى نظيره)
في الشرع سواء كان (مما ظهر معناه) كرخص السفر لمعنى المشقة (اولا)
كضرب الدية على العاقلة ولا جناية لهم (وان يكون المعدى حكما
شرعيا) اذ لو كان حسيا او لقويا لم يحز لان المطلوب اثبات حكم شرعي
للساواة في علته ولا يتصور الا بذلك ثابتا (ياحد) الادلة (الثلاثة) اى الكتاب
والسنة والاجماع (او الخفى منه) اى من القياس يعنى الاستحسان وسيجيء
ان المستحسن بالقياس الخفى يعدى لالجلي لما سيأتى وستحقق الفرق
بينهما في موضعه ان شاء الله تعالى (غير متغير) في الاصل بان يبق
حكم النص بعد التعليل على حاله لانه لو تغير لكان القياس مبطلا ولا شك
انه للتعميم لا لابطال ولا في الفرع بان لا يتغير في الفرع حكم الاصل
بزيادة وصف او سقوط قيد ونحو ذلك والا لكان اثباتا ابتداء لا لاحقا
بالثابت واما الفنية فلازمة لا تتعلق بنفس الحكم (الى فرع) متعلق بمحذوف
اى وان يكون المعدى حكما موصوفا بما ذكر معدى الى فرع (هو) اى
ذلك الفرع (نظيره) اى الاصل والالم يشاركه في حكمه (ولانص فيه)
اى في الفرع سواء كان وافقه القياس او خالفه اذ لو كان فان وافقه القياس
لما القياس وان خالفه بطل واعترض عليه بانه انما يلفو ولا يصح اذا
لم يقصد به تعاضد الادلة كلاجماع عن قاطع والى هذا ذهب كثير
من المشايخ وكثر في كتب الفروع الاستدلال في مسألة واحدة بالنص
والاجماع والقياس (اقول) الكلام ههنا في القياس الذى هو حجة مستقلة
كامر في الاجماع ولا شك ان وجود النص في الفرع ينافيه والا فالتصوص
الموافقة للقياس اكثر من يحصى وهذه العبارة تتناول ما لا يكون دليلا شاملا
لحكم الفرع شمولاً ظاهراً فانه لا يجوز ايضا والا لكان تعيين الاصل تحكما
ولكان القياس تطويلا بلا طائل * ولما ذكر في هذا الشرط قيودا اراد ان يفرع
على كل منها فرعا فقال (فلا تثبت اللغة ٣ بالقياس) هذا تفريع قوله حكما

٤ فيه وكذا الخمر وضع لشراب مخصوص لمعنى هو ﴿٢٣٨﴾ المخمرة فلا يطلق على سائر الاشربة

شرعيا ووجهه ان بعض الشافعية قالوا اثبات الاسامى بالقياس الشرعى ثم ترتب الاحكام عليها جائز متمسكين بان اسم الخمر ٢ مثلا دارمع الشدة المطربة وجودا وعدما في عصير العنب وذلك الدوران دليل العلة وعلّة التسمية حاصلة في النبيذ فيصدق عليه الخمر والخمر حرام فيحرم النبيذ ويحد بشرب قليله وكثيره كالعقار فلما اشترط في القياس الشرعى كون المعدى حكما شرعيا بطل اثبات الاسامى بالقياس الشرعى وصح التفرع فاندفع ما قيل ان اشتراط كون حكم الاصل شرعيا اما في مطلق القياس وهو باطل او في القياس الشرعى وحينئذ لا معنى لتفريع عدم القياس في اللغة على ذلك (ولا يتعدى المنسوخ) هذا تفريع قوله ثابتا فان الوصف في الاصل لما لم يبق معتبرا في نظر الشرع لم يتعد الى غيره (ولا) يتعدى (الثابت بالقياس) اى الجلى منه فانه المتبادر من الاطلاق هذا تفريع قوله باحد الادلة الثلاثة او الخفى منه وانما لم يتعد لان العلة ان اتحدت في القياسين فالوسط ضايع والابطل احدهما لان المتعبر في الاصل احدى العلتين مثلا اذا قيس الذرة على الحنطة في حرمة الربوا بعلّة الكيل والجنس ثم اريد قياس شئ على الذرة فان وجدت فيه العلة المذكورة كان ذكر الذرة ضايعا ولزم قياسه على الحنطة وان لم توجد لم يصح قياسه على الذرة لانقضاء علة الحكم (ولا يقال الذى اهل للطلاق فاهل للظهار كالمسلم) هذا تفريع قوله غير متغير فان الحكم في الاصل وهو المسلم حرمة ينتهى بالكفارة وفى الذى حرمة لا تنتهى بها لعدم صحة الكفارة عنه لعدم اهليته لها ٦ (ولا يلحق الخطأ بالنسيان في عدم الافطار) هذا تفريع قوله الى فرع هو نظيره فانه ليس نظيره لان عذره دون عذر النسيان (ولا يجوز السلم الحال قياسا على المؤجل) هذا تفريع قوله ولا نص فيه فان قوله عليه الصلاة والسلام الى اجل معلوم نص في اشتراط الاجل في السلم * واعلم ان قوله ولا نص فيه دفن عن اشتراط ان لا يغير القياس حكم النص لان معناه عدم نص دال على الحكم المعدى او عدمه وفيما اذا غير القياس حكم النص قد وجد نص دال على عدمه وبالنظر الى هذا اورد السؤل من طرف الشافعى مع جوابه الوارد على قولهم وان لا يغير القياس حكم النص حيث قال (واما القليل من الطعام فلم يخص من قوله عليه الصلاة والسلام لا تشعروا الطعام بالطعام الا سواء بسواء بالتليل) بسواء متعلق بقوله لم يخص (بالقدر) متعلق بالتليل (بل المراد التسوية

لانه ان اطلق عليه حقيقة فلا بد من وضع الرب ولا وضع فيه وان اطلق عليه مجازا فلا نزاع فيه اذا وجدت العلاقة لكن لا يحمل عليه عند ارادة الحقيقة لعدم جواز الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازى في لفظ واحد بحسب استعمال واحد الا اذا اريد به عموم المجاز بان اطلق على ما ينحصر لعقل فانه يشمل حينئذ العقار وغيره بطريق عموم المجاز (منه) ٢ يعنى ان اسم الخمر انما يطلق على عصير العنب اذا اشتدوا ما قبل الشدة او بعد زوالها فلا والدوران دليل العلة وعلّة التسمية وهى الشدة حاصلة في النبيذ فيطلق عليه اسم الخمر فيكون حراما (منه) ٦ لان المقصود بها التظهير والكافى ليس

بأهله ولان في الكفارة معنى العبادة لا يرى انها تؤدى بالصوم والكافى ليس من اهل العبادة (منه) (بالكيل)

٢ يعنى لما كان قوله الاسواء بسواء استثناء حال اذا المراد حال تساويهما في الكيل

والمذكور في صدر الكلام هو العين ولا يجوز استثناء الاحوال من الاعيان الاعلى سبيل الانقطاع لزم ان يقدر المستثنى منه على وفق المستثنى فوجب عموم صدره في الاحوال من التساوى والتفاضل والمجازفة فان قيل لم يجوز ان يكون تقديره الاطعام مساويا لربوا الكيل قلت الغرض من النهى منع حالة غير المساواة لامنع عين الطعام (منه) ه قوله فبدلالة النص الخ وفيه ان الدلالة لا تناقض النص الذي يقتضى وجوب الشاة عينها فيذنى ان لا يميل بالدلالة الا ان يقال لا معارضة بينهما لان الثابت بالدلالة يعنى الشاة او يراد بالدلالة معناها الغوى يعنى ان النص كما يدل

بالكيل وهي لا تتصور الا في الكثير (تقرير السؤال انكم غيرتم قوله عليه السلام لا تتبعوا الطعام بالطعام الاسواء بسواء ٢ فانه يعنى القليل والكثير وخصصتم القليل من هذا النص العام فيجوزتم بيع القليل بالقليل مع عدم التساوى بالتعليل بالقدر حيث قلتم ان علة الربوا هي القدر والجنس والقدر اى الكيل غير موجود في بيع الحفنة بالحفتين فلا يجري فيه الربوا وهذا التعليل مغير للنص فيجوزتم القياس مع وجود النص في الفرع وتقرير الجواب ان المراد التسوية بالكيل وهي لا تتصور الا في الكثير لان المراد التسوية الشرعية لقوله عليه الصلاة والسلام الاسواء بسواء والتسوية المقترنة شرعا بالمطعمات التسوية بالكيل وهي لا تتصور الا في الكثير فانا اذا قلنا لا تقتل حيوانا الا بالسكين كان معناه لا تقتل حيوانا من شأنه ان يقتل بالسكين الا بالسكين فقتل حيوان لا يقتل به كالقمل والبرغوث والسك لا يدخل تحت النهى وقال (واما سقوط حق الفقير في العين) في باب الزكاة (فبدلالة النص ه لا التعليل بالحاجة) تقرير السؤال انكم جوزتم دفع قيمة الواجب في الزكاة قياسا على العين بملء دفع حاجة الفقير ففي هذا التعليل تغيير لحكم النص الدال على وجوب عين الشاة وتقرير الجواب ان تغيير هذا النص ليس بالتعليل بل بدلالة النصوص الواردة في ضمان ارزاق العباد ويجاب الزكاة في اموال الاغنياء وصرفها الى الفقراء وذلك ان الزكاة عبادة والعبادة خالص حق الله تعالى فلا تجب للفقراء ابتداء وانما تصرف اليهم ايفاء لحقوقهم وانجاز العدة ارزاقهم ولا شك ان حوائجهم مختلفة لا تندفع بنفس الشاة مثلا وانما تندفع بمطلق المالية فلما امر الله تعالى بالصرف اليهم مع ان حقوقهم في مطلق المالية دل ذلك على جواز ذلك الاستبدال فعلم ان لغاه اسم الشاة باذن الله تعالى لا بالتعليل وان ذكره انما هو لكونها ايسر على من وجب عليه الزكاة لان الايتاء من جنس النصاب ايسر ويده اليه اوصل وكونها معيار المقدار الواجب اذ بها تعرف القيمة * ثم لما ورد ان وجوب الشاة اذا ثبت بمبارك نص وجواز الاستبدال بدلالته فاما معنى التعليل بالحاجة اراد ان يدفعه فقال (وانما هو) اى التعليل بها (لبيان صلاحية حدثت لاثبات مثلها) وتقريره ان التعليل انما وقع لحكم آخر هو كون الشاة صالحة للصرف الى الفقير وهذا ليس بحكم ثابت باصل الخلقة حتى يتمتع لتعليه بل حكم شرعى ثابت بالنص الدال على وجوب الشاة

على الشاة يدل على قيمتها (منه) قال عليه السلام الصدقة تقع اولاً ٢

لان المراد به صلاحية حدثت بعدما كانت باطلة في الامم السالفة ولما كان هذا حكما شرعيا علناه بحاجة الفقير الى الشاة او يكونها دافعة لحاجته ليتعدى الحكم الى قيمة الشاة ونجعلها صالحة للصرف الى الفقير لان الحاجة الى القيمة اشد وهي الحاجة ادفع فالحاصل ان ههنا ثلاثة احكام الاول وجوب الشاة والثاني جواز الاستبدال والثالث صلاحية الشاة للصرف الى الفقير والتعليل انما وقع في الاخير وليس فيه تغيير النص اذ لانص يدل على عدم صلاحية الشاة للصرف بل تغيير النص الدال على وجوب الشاة انما هو بدلالة النص الآخر بإيفاء حق الفقراء وهذا التغيير مقارن للتعليل في حكم آخر غير واقع بسببه وهو معنى قوله (فالتغيير مع التعليل لانه) فان قيل كما ان النص الدال على وجوب الشاة دل على صلاحها للصرف كذلك النص الدال على جواز الاستبدال دل على صلاح غير الشاة للصرف فلا حاجة الى التعليل قلنا لا معنى لجواز الاستبدال الاسقوط اعتبار اسم الشاة وجواز ايفاء حق الفقير من كل ما يصلح للصرف اليه وهذا لا يدل على صلاحية القيمة وكل متقوم للصرف بعد ما لم يوجد في الامم السالفة بخلاف ايجاب الشاة بعينها فان معناه الامر بصرفها الى الفقير وهذا تنصيب على الصلاحية فلا بد من اثبات كون القيمة او كل متقوم صالحا للصرف وذلك بالتعليل مع ما فيه من الاشعار بان الاستبدال انما يجوز بما يستدبه في دفع الحاجة حتى لو اسكن الفقير داره مدة بنية الزكاة لم يجز والحاصل ان الصدقة تقع لله تعالى ابتداء وللفقير بقائه فلا بد من ثبوتها حقا لله تعالى اولا ومن صلاحها للصرف الى الفقير ثانيا في الشاة مثلاً ثبت كلا الامرين بالنص وفي القيمة ثبت الاول اى حق الله تعالى بدلالة النص والثاني بالتعليل والقياس على الشاة واعتراض على جواز الاستبدال بدلالة النص بانه انما يلزم لو لم يكن في جنس الواجب ما يصلح لايفاء حق الفقراء او قضاء حوائجهم وهو الدراهم والدنانير المتخلوقة اثماً للأشياء على الاطلاق ووسيلة الى الارزاق وجوابه ان الدراهم والدنانير اموال باطنة لا تؤخذ الزكاة منها جبراً عندنا فلا يحصل بها انجاز المواعيد على سبيل اليقين (واما ركنه فاربعة) ركن الشيء جزؤه الداخلة في حقيقته والمشهور انه للقياس اربعة (الاصل والفرع وحكم الاصل والجامع) واما حكم الفرع فتمتبه لاركنه (اما الاصل فالمحل المشبه به) كالبر

٢ في كف الرحمن
قبل ان تقع في كف
الفقير ولذا قلنا ان
اللام في قوله تعالى
انما الصدقات للفقراء
لام العاقبة عندنا اى
يصير لهم . بعاقبة لا
للتملك (منه)
بيانه ان الشاة تقع لله
تعالى على الخلوص
في ابتداء القبض
ثم تصير للفقير بدوام
يده عليها وكان
قبض الفقير بمنزلة
قبضين الاول لله تعالى
والثاني لنفسه قال الله
تعالى (وهو الذى
يقبل التوبة عن عباده
ويأخذ الصدقات)
(منه)

(وقيل حكمه) كحرمة الفضل (وقيل دليله) كحديث الربوا (واما الفرع
فالمحل المشبه) كالارز والجص (وقيل حكمه) كحرمة فضله لادليله لانه
عين القياس والتزاع اعتبارى فلا يلتفت الى تصحيح الصحيح وان اطنبوا
فيه فانه تطويل بلا طائل (واما حكم الاصل فما افاده النص) كتابا كان
اوسنة (او الاجاع او الاستحسان) بالقياس الخفى كما سبق القياس الجلى
لما سبق (واما الجامع المسمى بالعلة فاجعل علما) اى اماره وعلامه (على حكم
النص) فان المؤثر فى الحقيقة هو الله تعالى وهذا مبنى على ان افعال الله
تعالى معللة بالحكم والمصالح فيه رد على طائفتين الاولى المعتزلة حيث
قالوا العلل الشرعية مؤثرات حقيقة كالعقلية لقولهم بالوجوب على الله
تعالى عن ذلك علوا كبيرا فالقتل العمد العدوانى موجب عندهم شرع
القصاص عليه تعالى الله عنه وثبوت بطلان الاصل يفى عن اثبات
بطلان الفرع والثانية بعض الاشاعرة حيث قالوا افعال الله تعالى ليست
معللة اصلا لاستزاده الاستكمال بالغير وقد اضطرب الاقوال فى توجيه
هذا المقال (اقول) الذى يتأدى اليه الخاطر الفاتر ان معناه ان افعال الله
تعالى لو علت لكانت تلك العلل عللا غائية واغراضا وهو باطل لان
العلة الغائية علة لعلية الفاعلية ولا شك ان المعلول موقوف على العلة
ومحتاج الى تلك العلة فيلزم ان يكون عليه البارى تعالى محتاجا الى
تلك العلة فيلزم منه استكمال بالغير وجوابه ان الملازمة ممنوعة لجواز
ان تكون تلك العلل حكما ومصالح فلا يلزم ما ذكرتم ونحن على ما هو
دأبنا من التوسط نقول النصوص معللة بعلل هى امارات لا يحجب الله تعالى
الاحكام عندها وان كانت مؤثرة بالنسبة اليها بمعنى نوط المصالح بها
تفضلا واحسانا كما ان آثار العلل العقلية والحسية مخلوقة لله تعالى ابتداء
ومعنى تأثيرها جريان سنة الله تعالى بخلقها عقوبتها ثم انها امارات
على الحكم فى الفرع عند اكثر مشايخنا لان حكم الاصل انما هو بالنصوص
وعند مشايخ سمرقند وجهور اصوليين حكم الاصل ايضا مضاف
الى العلة اذ المراد منها الباعث لشرع الحكم وهو ان يكون مشتتلا على
حكمة سالحة لان تكون مقصودة للشارع من شرع الحكم لاجبى الامارة
المجردة والالميق فرق بين العلة والعلامة وهو ثابت بالاجاع (م) اى
من الاوصاف التى (اشتمل) النص (عليه) اما بصيغته كاشتمال نص الربوا

على الكيل والجنس او غيرها كاشتغال نص النهى عن بيع الآبق
على العجز عن التسليم فانه لما كان مستتبعا من النص لا بد من ان يكون ثابتا به
صيغة او ضرورة (وجعل الفرع نظيرا له) اى للنص بمعنى المنصوص
عليه (فى حكمه) اى حكم النص بذلك المعنى (بوجوده) اى بسبب
وجود ذلك المعنى (فيه) اى فى الفرع (ويكون) اى الجامع هذا اشارة
الى ثنى شرائط اعتبرها بعضهم فى العلة فى كونها وصفا لازما جليا منصوبا
عليه الى غير ذلك (وصفا لازما) للاصل كالثنية للزكاة فى المضروب ٧
عندنا فان الحجرين خلقا ثمتا وهذا الوصف لا ينفك عنهما اصلا حتى
تجب الزكاة فى الحلى ولزبوا عند الشافعى (او) وصفا (عارضا) كالكيل
للزبوا فانه ليس بل لازم للجبوب فانها قد تباع وزنا (و) يكون (جليا)
كالطواف (وخفيا) كالقدر والجنس (و) يكون (اسما) اى اسم جنس
كقوله عليه الصلاة والسلام لمستحاضة سألت عن الاستحاضة توضئ وصلى
وان قطر الدم على الحصير فانها دم عرق انفجرت وهذا اسم مع وصف
عارض فان الدم اسم جنس والانفجار وصف عارض والمراد بكونه اسم
جنس ان يتعلق الحكم بمناه القائم بنفسه لان يتعلق بنفس الاسم المختلف
باختلاف اللفات (و) يكون (حكما) من احكام الشرع فى حديث
الجمعية فانه عليه الصلاة والسلام قاس اجزاء الحج عن الاب على اجزاء قضاء
دين العباد عنه والعلة كونهما دينيا وهو حكم شرعى لانه عبارة عن وصف
فى الذمة وذلك شرعى (و) يكون (مركبا) كالكيل والجنس (ومفردا)
كالثنية (و) يكون (منصوبا وغيره) كما سأتى (والاصل فى النصوص
قل عدم التعليل الا بدليل) دل على انها معلولة كما فى ماله علة منصوبة اما
لان التعليل بجميع الاوصاف يسد باب القياس لانها لا توجد الا فى المنصوص
عليه وبكل وصف يتناقض وبالبعض محتمل ولا ثبوت مع الاحتمال
فكان الاصل الوقف واما لان الحكم قبل التعليل مضاف الى النص وبعده
ينتقل الى علته فهو كالحجاز من الحقيقة فلا يصر الى البدليل والجواب
عن الاول ان دليل رجحان البعض يرفع الاحتمال ويعينه وعن الثانى ان التعليل
لحكم الفرع الذى لا يضاف الى النص من حيث الاظهار للحكم الاصل
الذى هو المضاف الى النص (وقيل) الاصل (التعليل بكل وصف يمكن)
اى يصلح لاضافة الحكم اليه فى الجملة لان الادلة قائمة على حجية القياس

٧ ومعنى قولنا ان
الثنية علة للزكاة
فى المضروب هو كون
الذهب والفضة خلقا
ثمتين دليل على انهما
غير مصروفين الى
الحاجة الاصلية بل
هما من اموال التجارة
خلقة فكوان من
المال النامى وتأثير
المال النامى فى وجوب
الزكاة عرف شرعا
فعنى كون الثنية علة
للزكاة ان الثنية من
جزئيات كون المال
ناميا فىكون علة مؤثرة
باعتبار ان الشارع
اعتبر جنسه فى حكم
وجوب الزكاة فالعلة
فى الحقيقة النماء لا الثنية
(منه)

بلا تفرقة بين نص ونص فيكون التعليل هو الاصل ولا يمكن بالكل ولا
 بالبعض دون البعض لما مر فتعين التعليل بكل وصف (الامانع) كمتخالفه
 نص او اجاع او معارضة اوصاف اجيب بان التعليل بكل وصف يفضى
 الى التناقض كما مر وليس بشئ لانه من جملة الموانع فالصواب ان يقال
 انه يفضى الى تصويب كل مجتهد وهو خلاف المذهب وسيأتى ان شاء الله
 تعالى ابطاله (وقيل) الاصل (التعليل) لكن لا بكل وصف لما سبق
 بل (بتميز) اى بوصف ممتاز عن سائر. لان التعليل بالمجهول باطل
 وهذا شبه بمذهب الشافعى وان لم ينقل عنه صريحاً فإنه يكتفى بدلالة التميز
 ولا يشتغل بكون النص معللاً حتى يعمله بالقاصرة (فبعض الشافعية ذهب
 الى) ان المميز للوصف عما سواه هو (الاخالة) اى الايقاع في القلب خيال
 العلية وحاصله تعيين العلة في الاصل بمجرد ابداء المناسبة بينها وبين الحكم
 من ذات الاصل لا بنص ولا بغيره قال ابن الحاجب ان الاخالة هى المناسبة
 وهى المسمى بتخريج المناط اى تنقيح ما علق الشارع الحكم به ومآله الى
 التفسير بانه لا بد للحكم من علة وهى اما الوصف الفارق او المشترك لكن
 الفارق ملغى فتعين المشترك فثبت الحكم لثبوت علته (وبعضهم ذهب الى)
 ان مجرد الاخالة لا يكفي بل يجب بعده (شهادة الاصول) يعنى ان يقابل
 بقوانين الشرع فيطابقها سالماً عن المناقضة اعنى ابطال نفسه باثرا ونص
 او اجاع او ايراد تخلف الحكم عن الوصف في صورة وعن المعارضة
 اعنى ايراد وصف بوجب خلاف ما اوجبه ذلك الوصف من غير تعرض
 بنفس الوصف كما يقال لا تجب الزكاة في ذكور الخيل فلا تجب في اناثها
 بشهادة الاصول على التسوية بين الذكور والاناث وادنى ما يكفي في ذلك
 اصلان فان المناسب للخيل بمنزلة الشاهد والعرض على الاصل تزكية
 بمنزلة العرض على المزكين واما العرض على جميع الاصول كما ذهب اليه
 البعض فلا يخفى انه متعذر او متعسر (وعندنا) الاصل في النصوص (التعليل)
 الامانع ولكن لما لم يصح الابتياز لا بد من دليل يميز لامة عن سائر الاوصاف
 وسيأتى بيانه ان شاء الله تعالى (ولا بد قبل المميز) اى قبل ملاحظة دليل
 التميز (من) بيان (كونه) اى النص (معللاً في الجملة) اى لا يكون من
 النصوص التعهيدية بل يكون معللاً عند الخصم ايضا ولو بعله غير ما نقول
 او يدل عليه دليل يوجب اعترافه بتعليله فان النص نوعان تعبدى

٤ لعدم الفائدة في
التعليل بها والفائدة
اثبات الحكم وفي التتبع
هذا ليس بشئ اذ
الفائدة الفقهية ليست
الاثبات الحكم وفي
التلويح ان اريد
بالفائدة الفقهية
ما يكون له تعلق بالفقه
ونسب اليه فشرعت
للاذمان وزيادة
الاطمينان والاطلاع
على حكمة الصانع
كذلك وان اريد
المسئلة الفقهية فلا
نسلم ان التعليل لا يكون
الا لاجلها لجواز ان
يكون لفائدة اخرى
متعلقة بالشرع فلا
يلزم البعث قلنا نختار
الثاني لكن الكلام
في تعليل الفقيه وغير
اثبات الحكم بالنسبة
اليه من حيث هو فقيده
عبث ولنا ان نختار
الاول ونمنع ان التعقل
بالفقه من حيث هو فقه
ما هو غير اثبات الحكم
(منه)

ومعلل ويحتمل ان يكون هذا النص تعديا فوجب اولا الزامه التعليل
ثم الاشتغال بتعيين العلة ولا يكفي ان يقال الاصل التعليل لانه لا يصلح
للازمام كما ان مجرد الاستصحاب ليس بملزم بل يجب اقامة الدليل في هذا
النص على الخصوص انه معلول مثلا اذا نظر المجتهد في قوله عليه السلام
الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلا بمثل يدا بيد فقبل تميزه العلة
والحكم بانها الوزن والجنس لا بد ان يثبت اولا ان هذا النص من النصوص
المعللة فيقول ان هذا النص تضمن حكم التعيين بقوله يدا بيد لان اليد آلة
التعيين كالاشارة والاحضار وجوب التعيين من باب منع الربوا كوجوب
المماثلة لانه لما شرط في مطلق البيع تعيين احد البدلين احترازا عن بيع
الدين بالدين شرط في باب الصرف تعيين البدلين جميعا احترازا عن
شبهة الفضل الذي هو ربوا كاشتراط المماثلة في القدر احترازا عن حقيقة
الفضل وقد وجدنا وجوب التعيين متعديا عن بيع التقدين الى غيره حتى
قال الشافعي في بيع الطعام بالطعام ان التقاوض شرط ليحصل التعيين
وقلنا جميعا يجب التعيين في بيع الحنطة بالشعير حيث لم يحز بيع حنطة
بعينها بشعير لابعينه مع الحلول وذكر الاوصاف ووجب تعيين رأس
مال السلم بالايجاع فثبت ان نص الربوا معلل في حق وجوب التعيين
اذ لا تعدية بدون التعليل فيجب ان يكون معللا في حق وجوب المماثلة
بطريق دلالة الاجاع حتى يتعدى الى سائر الموزونات لان ربوا الفضل
اشد تحقيقا من ربوا النسبة لان فيه شبهة الفضل باعتبار منزلة النقد
على النسبة وحقيقة الشئ اولى بالثبوت من شبهة فاذا ثبت تعليله وجب
الاشتغال بتمييز العلة وتعيينها بالطريق الآتي ان شاء الله تعالى (ولا يجوز ٤
تعليلنا) النص (بالقاصرة) من العلل خلافا للشافعي ٢ وفي العبارة اشارة
الى ان النزاع في العلة المستنبطة فان المنصوصة تجوز ان تكون قاصرة
 بالاتفاق وانما لم تجز لان الحكم في الاصل ثابت بالنص وانما التعليل لظاهر
حكم في الفرع ولا يتصور ذلك الا بعد العلم بان الشارع قد اعتبر العلة في غير
مورد النص وليس معناه ان التعليل يتوقف على التعدية حتى يقال
ان التعدية موقوفة على التعليل فتوقفه عليها دور بل معناه ان التعليل
يتوقف على العلم بان الوصف حاصل في غير مورد النص واما الشافعي فلما اكتفى
بالاخالة اقتصر على القاصرة فاندفع ما قيل انه لا معنى للنزاع في التعليل

بالقاصرة الغير المنصوصة لانه ان اريد عدم الجزم بذلك فلانزاع وان اريد
عدم الظن فبعد ماغلب على رأى المجتهد عليه الوصف القاصر وترجح عنده
بامارة معتبرة في استنباط العلل لم يصح نفي الظن ذهابا الى انه مجرد وهم واما
عند عدم رجحان ذلك او عند تعارض القاصر والمتعدى فلانزاع في ان العلة
هو الوصف المتعدى وذلك لان المعتبر في الاستنباط العلة عندنا التأثير وهو
لا يتصور بدون التعدية كاسياتى ان شاء الله تعالى (ولا) يجوز تعليلنا النص
(بما اختلف في وجوده في الفرع او الاصل) كقول الشافعي في الاخ انه
شخص يصح التكفير باعتماقه فلا يفتق اذا ملكه كائن العلم فانه ان اراد
عتمقه اذا ملكه لا يفيد لان هذا الوصف غير موجود في ابن العلم وان اراد
اعتماقه بعدما ملكه فلانسلم ذلك في الاخ (او ثبت الحكم في الاصل بالاجماع
مع الاختلاف في العلة) كقوله في قتل الحر بالعبد انه عبيد فلا يقتل به الحر
ككتاب قتل وله مال بنى ببدل كتابته وله وارث غير سيده فتقول العلة
في الاصل جهالة المستحق لا كونه عبدا (ولا بما) اى علة مقارنة (مع)
الوصف (الفارق) اى الموجود في الاصل كقوله مكاتب فلا يصح التكفير
باعتماقه كما اذا أدى بعض البذل فتقول اداء بعض البذل عوض والعوض
مانع من جواز التكفير وهو موجود في الاصل دون الفرع (وتعرف)
اى العلة (بوجوه الاول الاجماع) كالصغر علة لولاية المال اجماعا فكذا
النكاح (الثانى النص فان دل بوضعه فصريح واقتوى مراتبه ما صرح
فيه بالعلية) نحو لعة كذا ولاجل كذا وكى يكون كذا (ثم ما كان ظاهرا
فيها) اى في العلية (بمرتبة) واحتمل غيرها كلام التعليل يحتمل العاقبة
وباء السببية يحتمل المصاحبة وان الداخلة على ما لم يبق للمسبب ما يتوقف
عليه سواء يحتمل مجرد الاستصحاب والشرطية نحو ان اردن تحصنا
(ثم) ما كان ظاهرا فيها (بمرتبتين) كان في مقام التعليل نحو ان النفس
لامارة بالسوء وانها من الطواغيت فان اللام مضمرة والمضمر انزل من المقدر
وقيل ايماء لانها لم توضع للتعليل وانما وقعت في هذه المواضع لتقوية الجملة
التي يطلبها المخاطب ويتردد فيها ويسأل عنها ودلالة الجواب على العلية ايماء
والاول اصح لما قال الامام عبدالقاهر انها في هذه المواضع تفتى غناء اللقاء وتقع
موقعها وكفاء التعليل في لفظ الرسول سواء دخل الوصف نحو فانهم يحشرون
واوداجهم تشخب دما او الحكم والجزاء نحو فاقطعوا ايديهما وسره

٢ وعند الشافعي يجوز
فانه جعل علة الربوا
في الذهب والفضة
الثمنية وهى مقتصرة
عليهما غير متعدية
عنهما اذ غير الحجرين
لم يخلق ثمنا واختلاف
فيما اذا كانت العلة
مستنبطة اما اذا كانت
منصوصة فيجوز
عليها اتفاقا (منه)

ان الفاء لم توضع للعلية بل للترتيب والباعث مقدم عقلا مؤخر خارجا
نجوز ملاحظة الامرين دخول الفاء على كل منهما ثم فهم منه العلية
بالاستدلال (ثم) ما كان ظاهرا فيها (بمراتب) كالفاء في لفظ الراوى نحو سها
فسيجد زاد ههنا احتمال الغلط في الفهم لكنه لا ينفي الظهور بعده (والا)
اي وان لم يدل بوضعه (فايما وهو ان يقترب بالحكم ما لم يكن هو وانظيره
للتعليل كان بعيدا فيحمل عليه) اي على التعليل (دفع الاستبعاد) مثال
العين (كحديث الاعرابي) فان غرضه من ذكر الواقعة بيان حكمها وذكر
الحكم جوابا له ليحصل غرضه لئلا يلزم اخلاء السؤال عن الجواب وتأخير
البيان عن وقت الحاجة فيكون السؤال مقدرا في الجواب كانه قال ان عليه
السلام واقعت فكفر وهذا يفيد ان الوقاع علة للاعتاق الا ان الفاء ليست
محققة لتكون صريحا بل مقدرة فيكون ايماء مع احتمال عدم قصد الجواب
كما يقول العبد طلعت الشمس فيقول المولى اسقني ماء (و) مثال النظر نحو
(حديث الخشعية) فانها سألت النبي عليه الصلاة والسلام عن دين الله
تعالى فذكر نظيره وهو دين الآدمي فنبه على كونه علة للنفع والازم العبث
(ومنه) اي من الايماء (ذكر وصف مناسب للحكم معه) اي مع الحكم
متعلق بالذكر نحو لا يقضي القاضي وهو غضبان تنبيه على علية القضب
لشغل القلب ونحو اكرم العلماء (ومنه) اي من الايماء (الفرق بين شيئين
في الحكم اما بصيغة صفة مع ذكر الحكيمين) نحو للراجل سهم ولل فارس
سهمان فانه فرق بين الفرس والراجل في الحكم بصفة الفروسية وضدها
(او) ذكر (احدها) نحو القاتل لا يرث حيث لم يقل وغير القاتل يرث
وتخصيص القاتل بالمنع من الارث مع سابقة الارث يشعر بان علة المنع
القتل (واما بالغاية) نحو ولا تقربوهن حتى يطهر فان الطهارة علة
جواز القربان (او الاستثناء) نحو الا ان يعفون فالعفو علة لسقوط
المفروض (او الشرط) نحو مثلا بمثل وان اختلف الجنسان فيعوا كيف
شتم فاختلاف الجنس علة لجواز البيع ولا يخفى ان كلا مما ذكر يورث ظن
العلية وان لم يفد القطع بها وان فهم العلية لا يستلزم صحة القياس كما في آية
السرقه والزنا ولا كون العلة معتدية لان المنصوصة وما بالايماء جاز
كونها قاصرة بالاتفاق (الثالث المناسبة) اي مناسبة العلة للحكم بان يصح
اضافته اليها ولا تكون نائمة عنه كاضافة ثبوت الفرقة في اسلام احد
الزوجين الى ابيه الآخر عن الاسلام لانه يناسبه لا الى وصف الاسلام

لانه ناب عنه لان الاسلام عرف عاصما للحقوق لا قاطعها (بشرط الملازمة)
 اى ملازمة العلل للعلل المنقولة عن الرسول عليه الصلاة والسلام وعن
 السلف رضى الله تعالى عنهم لان كون الوصف ٣ مناطا امر شرعى فلا بد
 ان يكون موافقا لما نقل عن الذين عرف احكام الشرعى ببيانهم بأن يكون
 الوصف والحكم الذى نعتبه من جنس ما اعتبروه من الوصف والحكم
 نحو ان يقال الصغر علة ثبوت الولاية عليه لما فيه من العجز وهذا يوافق
 تعليل الرسول عليه الصلاة والسلام لطهارة سؤر الهرة بالطواف لما فيه
 من الضرورة فان العلة فى احدى صورتين الصغر وفى الاخرى الطواف
 فالعتان وان اختلفتا لكنهما مندرجتان تحت جنس واحد وهو الضرورة
 والحكم فى احدى صورتين الولاية وفى الاخرى الطهارة وهما مختلفتان
 لكنهما مندرجتان تحت جنس واحد وهو الحكم الذى يندفع به الضرورة
 فالخلاص ان الشرع اعتبر الضرورة فى اثبات حكم يندفع به الضرورة اى
 فى حق الرخص (وهذه) المناسبة المشروطة (تجاوز القياس) لانها كاهلية
 الشاهد فان المستور يجوز العمل بشهادته قبل ظهور عدائه نظرا الى
 اصل الاهلية حتى لو حكم بها القاضى نفذ (وربما تسمى) هذه المناسبة
 تأثيرا) وهو المراد حين يقال وانما اعتبر التأثير وانما اشترط التأثير (والموجب)
 للقياس (هو التأثير بمعنى ان ثبت بنص اوجاع اعتبار) عليه (نوعه)
 اى نوع الوصف الجامع (او جنسه القريب فى نوع الحكم) قيد
 الجنس بالقرب احترازا عن التأثير لمعنى الاول وانما اوجبه لانه
 بمنزلة العدالة للشاهد فكما ان العمل بشهادته واجب بعد ظهور عدائه
 فكذا يجب تعديده حكم العلة بعد ظهور تأثيرها بهذا المعنى والمراد
 بالنوع العين اورده بدلها لئلا يتوهم ان المراد هو الوصف والحكم مع
 خصوصية المحل كالسكر المخصوص بالخمر والحزمة المخصوص بها
 فيتوهم ان الخصوصية مدخلا فى العلية والمراد بالوصف وصف جعل
 علة لا مطلقة وبالحكم المطلوب بالقياس لا مطلقه وازافة النوع الى
 الوصف والحكم بمعنى من اليانية واما اضافة الجنس الى الوصف والحكم
 فهو بمعنى اللام على ان المراد بهما الوصف المعين والحكم المطلوب
 كفى حالة اضافة النوع والمراد بالجنس ما هو اعم من ذلك الوصف والحكم
 مثلا يجوز الانسان عن الايمان بما يحتاج اليه وصف هو علة لحكم فيه
 تخفيف للتصوص الدالة على عدم الحرج والضرر فعجز الصبي الغير العاقل

٣ الوصف المعتبر
 شرعا بنص او اجماع
 هو المؤثر والمعتبر
 لابنص ولا باجماع
 بل بترتب الحكم على
 وقفه فقط فى صورة
 فهو الملايم ان ثبت
 بنص او اجماع اعتبار
 عنه فى جنس الحكم
 اوعكسه او جنسه
 فى جنسه وان لم يثبت
 فهو القريب الاول
 من امثلة الملايم
 كالتعليل بالصغر فى
 حل النكاح على
 المال فى الولاية فان
 الصغر معتبر فى جنس
 حكم الولاية
 بالاجماع (منه)
 بمعنى المناسبة لا بمعنى
 التأثير الذى سيجى
 (منه)

نوع وعجز المجنون نوع آخر جنسهما العجز بسبب عدم العقل وفوقه
الجنس الذي هو العجز الذي بسبب ضعف القوى اعم من الظاهرة والباطنة
على ما يشمل المريض وفوقه الجنس الذي هو العجز الناشئ عن الفاعل بدون
اختياره على ما يشمل المجنوس وفوقه الجنس الذي هو العجز الناشئ عن الفاعل
بدون اختياره على ما يشمل المسافر ايضا وفوقه مطلق العجز الشامل
لما ينشأ عن الفاعل وعن محل الفعل وعن الخارج وهكذا في جانب الحكم
فيعتبر مثل ذلك في جميع الاوصاف والاحكام والافتقار الى انواع والاجناس
باقسامها مما يعسر في الماهيات الحقيقية فضلا عن الاعتباريات (فالنوع
في النوع) اى مثال تأثير نوع الوصف في نوع الحكم (كالصغر في الولاية
على النفس) كما يقال في الثيب الصغيرة انها صغيرة فثبت الولاية على
نفسها في النكاح كالبكر الصغيرة بجماع الصغر فقد ظهر اثر عين هذا
الوصف وهو الصغر في عين الحكم المدعى تعديته وهو الولاية على
النفس بالاجماع والمقصود التمثيل فلا ينافيه التركيب (والجنس في
الجنس كسقوط الزكوة عن الصبي) فان العجز بواسطة عدم العقل الذي
هو جنس لنوع الصبي مؤثر في سقوط ما يحتاج الى النية وهو جنس لسقوط
الزكاة (والنوع في الجنس كسقوطها) اى الزكاة (عن لاعقل له)
فان العجز بواسطة عدم العقل مؤثر في سقوط ما يحتاج الى النية وهو جنس
لسقوط الزكاة (والجنس في النوع كعدم دخول شئ في الجوف في عدم
فساد الصوم) فان الاحتراز عن شهوتي البطن والفرج الذي هو جنس
لعدم الدخول مؤثر في عدم فساد الصوم (وقديترك البعض) من الاربعة
(مع البعض فتصير الاقسام) للبسيط والمركب (خمسة عشر) اربعة
للبسيط حاصلة من ضرب الاثنين في الاثنين لان المعتبر في جانب الوصف
هو النوع او الجنس وكذا في جانب الحكم (والباقي) وهو واحد عشر (للمركب)
لان التركيب امارباعى او ثلاثى او ثنائى اما الرباعى فواحد فقط واما الثلاثى
فاربعة لانه اذا يصير ثلاثيا بنقصان واحد من الرباعى فذلك الواحد
اما اعتبار النوع في النوع فالباقي اعتبار الجنس في الجنس والنوع في الجنس
والجنس في النوع واما الجنس في الجنس فالباقي النوع في النوع والنوع
في الجنس والجنس في النوع واما النوع في الجنس فالباقي النوع في النوع
والجنس في الجنس والجنس في النوع واما العكس فالباقي النوع في النوع

والجنس في الجنس والنوع في الجنس والمجموع اربعة واما الثائية فستة لان اعتبار النوع في النوع ان تركب مع اعتبار الجنس في النوع او النوع في الجنس او الجنس في الجنس يحصل ثلاثة ثم اعتبار الجنس في النوع ان تركب مع اعتبار النوع في الجنس او الجنس في الجنس يحصل اثنان ثم اعتبار النوع في الجنس ان تركب مع اعتبار الجنس في الجنس يحصل واحد والمجموع ستة فالمجموع احد عشر وامثلة الاقسام مذكورة في المطولات (قيل وتعرف) العلة (بالدوران وهو الوجود عند الوجود) اى وجود الحكم عند وجود الوصف ويسمى الطرد (وزاد البعض) على الوجود عند الوجود (العدم عند العدم) ويسمى الطرد والعكس (و زاد البعض) عليهما (قيام النص في الحالين) اى حال وجود الوصف وعدمه (و) الحال انه (لاحكم له) اى للنص وذلك لدفع احتمال اضافة الحكم الى الاسم وتعين اضافته الى معنى الوصف فانا قد وجدنا وجوب الوضوء دائر مع الحدث وجودا وعدمه والنص موجود حال وجود الحدث وحال عدمه ولا حكم له لان النص يوجب انه كلما وجد القيام الى الصلاة وجد الوضوء وكلما لم يوجد لم يجب اما عند القائلين بالمفهوم فظاهر واما عندنا فلان الاصل هو العدم على ما مر في مفهوم المخالفة وموجب النص غير ثابت في الحالين اما حال عدم الحدث فان ظاهر النص يوجب انه اذا وجد القيام مع عدم الحدث يجب الوضوء وهذا غير ثابت واما حال وجود الحدث فلانه ينبغي انه اذا لم يتم الى الصلاة مع وجود الحدث لا يجب الوضوء اما عند القائلين بالمفهوم فلان هذا الحكم مدلول النص واما عندنا فلان عدم وجوب الوضوء وان كان بناء على العدم الاصلى لكن جعل هذا الحكم حكم النص مجازا حيث عبر بعدم الوجوب المستند الى النص عن مطلق عدم الوجوب وهذا ايضا غير ثابت فلمن ذلك على الحدث اذ لو لا ذلك لما تخلف الحكم عن النص (لان العلة الشرعية امارات فلا حاجة الى معان تعقل قلنا) ذلك في حقه تعالى واما في حقنا فلا احكام مستندة الى العلة كاستناد الملك الى الشراء والقصاص الى القتل (فيحتمل ان لا بد من التمييز بين العلة والشروط) وانما ذلك بمعان تعقل (والدوران مطلقا) اى سواء كان الوجود عند الوجود او معه العدم عند العدم (لا يفيد العلية) لجواز ان يكون ذلك باتفاق كلئى او تلازم تعاكس او يكون المدار

لازم العلة شرطا مساويا لها فلا يفيدظن العلية (والقيام) اى قيام النص
 فى الحالين ولا حكم له (نادر فلا يجعل اصلا فى الباب) اى باب القياس
 الذى يتبنى عليه اكثر الاحكام الشرعية (واما حكمه) اى القياس
 فالتعدية اتفاقا) بيننا وبين الشافعية (كالتعليل عندنا) فان حكم التعليل
 عندنا هو التعدية لكونه مرادفا للقياس خلافا للشافعى حيث جوز
 التعليل بالقاصرة ولم نجوزه كاسبق واذا كان التعدية حكما للتعليل لازما له
 (فلا تعليل) اتفاقا (لاثبات السبب) ابتداء كاحداث تصرف موجب
 للملك (او وصفه) ابتداء كاثبات السوم فى الانعام لان التعليل لا يتصور
 حينئذ كما يظهر لمن يلاحظ معناه ولو سلم فيؤدى الى اثبات الشرع بالرأى
 (ولا) لاثبات (الشرط) لحكم شرعى بحيث لا يثبت ذلك الحكم بدونه
 كالشهود فى النكاح (او وصفه) ككونهم رجالا لان هذا ابطال للحكم
 الشرعى ونسخ له بالرأى مع عدم تصور التعليل كامر (ولا) لاثبات (الحكم)
 كصوم بعض اليوم (او وصفه) كصفة الوتر لانه نصب احكام الشرع
 بالرأى فلا يجوز مع ما سبق (بل) التعليل انما هو (لتعدية حكم شرعى
 من الاصل الثابت بالنص او الاجاع الى فرع هو نظيره) باتفاق بين اصحابنا
 (واختلاف فى تعدية السببية والشرطية) بمعنى انه اذا ثبت بنص او اجاع
 كون الشئ سببا او شرطا لحكم شرعى فهل يجوز ان يجعل شئ آخر علة
 او شرطا لذلك الحكم قياسا على الشئ الاول عند تحقق شرائط القياس
 مثل ان يجعل الواطئة سببا لوجوب الحد قياسا على الزنا ويجعل النية
 فى الوضوء شرطا لعمدة الصلاة قياسا على النية فى التيمم فذهب كثير من
 علماء المذاهبين الى امتناعه وبعضهم الى جوازه وهو اختيار فخر الاسلام
 فظهر بهذا التقرير وجده صحة كلامه وان اعترف صاحب التنقيح بعدم دراية
 مراده **فصل** (ان سبق الافهام) اى افهام المجتهدين اذا فهم
 العوام كالاوهام (الى وجه القياس) وهو المسمى قياسا جليا (يختص باسمه)
 اى باسم القياس (والا) اى وان لم يسبق اليه وهو الذى يسمى قياسا خفيا
 (فبالاستحسان) قد غلب اسم الاستحسان فى اصطلاح الاصول على القياس
 الخفى خاصة كاعلم اسم القياس على القياس الجلى تمييزا بين القياسين
 (وقد يسمى بد) اى بالاستحسان (الاعم) اى اعم من القياس الخفى وهذه
 التسمية فى الفروع شائعة (وهو) اى الاعم (دليل يقابل القياس الجلى وهو)

٧ وفيه ان الاجاع

مار مارضاً للنص

وهو قوله عليه

الصلاة والسلام

لا يبع ما ليس عندك

فان قلت الاجاع

خصص الحديث

قلت شرط التخصيص

الاتصال والاجاع

بعد حياة النبي عليه

الصلاة والسلام

والجواب النص

شخصي بالسلم

قيل الاجاع فيجوز

بعده بالاجاع وشرط

القرآن في التخصيص

الاول (منه)

٣ ولهذا اصح التعبير

عنه بالركوع في قوله

تعالى وخراً كما في

سقط ساجداً (منه)

٦ مع قرب المناسبة

بينهما لكونهما من

اركان الصلاة

وموجبات التبرئة

(منه)

٩ ولقائل ان يقول

من شرط القياس ان

لا يغير حكم النص

وهنا قد تغير لانه

لم يتبق السجدة بعينها

واجبة في قوله عليه

الصلاة والسلام

السجدة على من تلاها

وقيل ثبت هذا بدلالة

اي ذلك الدليل (اما الاثر) كافي الاجارة والسلم وبقاء الصوم في الاكل

ناسياً (او الاجاع) ٧ كافي الاستصناع (والضرورة) كافي طهارة الحياض

والآبار (او القياس الخفي وله) اي القياس الخفي (قسمان) الاول (ما قوى

تأثيره) الثاني (ما ظهر صحته وخفي فساد) اي اذا نظر اليه بأدنى نظر يرى

صحته ثم اذا تأمل حق التأمل علم انه فاسد (وللقياس) الجلي ايضاً (قسمان)

الاول (ما ضعف تأثيره) الثاني (ما ظهر فساد وخفي صحته واول الاول)

اي القسم الاول من الاستحسان (اولى من اول الثاني) اي القسم الاول

من القياس (وثاني الثاني) اي القسم الثاني من القياس (اولى من ثاني الاول)

اي القسم الثاني من الاستحسان لان المتبر هو التأثير لا الظهور فالاول وهو

ان يقع القسم الاول من الاستحسان في مقابلة القسم الاول من القياس

كسور سباع الطير فانه نجس قياساً على سؤر سباع البهائم طاهر استحساناً

لانها تشرب بمقارها وهو عظم طاهر والثاني وهو ان يقع القسم الثاني

من الاستحسان في مقابلة القسم الثاني من القياس كسجدة التلاوة تؤدي

بالركوع ٣ قياساً لاستحساناً لان كلاهما لما اشتمل على التعظيم كان القياس

فيما وجب بالتلاوة في الصلوة ان تؤدي بالركوع كاتؤدي بالسجود لمناسبة

ظاهرة بينهما فهذا قياس جلي فيه فساد ظاهر هو العمل بالمجاز بلا تعذر

الحقيقة وصحة خفية هي ان سجدة التلاوة لم تجب قربة مقصودة وانما

المقصود هو التواضع ومخالفة المتكبرين وموافقة المطيعين على قصد

العادة وهذا حاصل في الركوع في الصلاة الا ان المأمور به سجود مغاير

للكوع فينبغي ان لا ينوب عنه الركوع ٦ كالاينوب عن السجدة الصلواتية

وكالاينوب الركوع خارج الصلاة مع انه لم يستحق بجهة اخرى بخلاف

الركوع في الصلوة وهذا قياس خفي يسمى استحساناً وفيه اثر ظاهر هو

العمل بالحقيقة وعدم تأدية الأمور بغيره وفساد خفي هو جعل غير

المقصود مساوياً للمقصود فعلاً بالصحة الباطنة ٩ في القياس وجعلنا سجدة

التلاوة في الصلاة متأدية بالركوع ساقطة به كما تسقط الطهارة للصلاة

بالطهارة لغيرها بخلاف الركوع خارج الصلاة لانه لم يشرع عبادة

وبخلاف السجدة الصلواتية فانها مقصودة بنفسها كالركوع لقوله تعالى

اركعوا واسجدوا (وكل) من القياس والاستحسان (ينقسم عقلاً)

تارة باعتبار القوة والضعف (الى ضعيف الاثر وقوي) فيكون الاقسام

اربعة (ولا يرجح الاستحسان) على القياس في هذه الصور الاربع (عند التعارض) بين القياس والاستحسان (الا) في صورة واحدة وهي ما (اذا قوى اثره) اى اثر الاستحسان (وضعف اثر القياس) واما في الصور الثلاث الاخر فالقياس راجح على الاستحسان اما اذا كان اثر القياس اقوى فظاهر واما اذا تساوى في القوة فالقياس يرجح لظهوره او في الضعف فاما ان يسقطا او يعمل بالقياس لظهوره (و) ينقسم تارة باعتبار الصحة والفساد (الى صحيح الظاهر والباطن) (و) الى (فاسدها) الى (صحيح الظاهر فاسد الباطن) (و) الى (العكس) وهو فاسد الظاهر صحيح الباطن وفي الجميع يكون القياس جليبا بمعنى سبق الافهام اليه والاستحسان خفيا بالاضافة اليه ويقع التعارض على ستة عشر وجها حاصله من ضرب الاقسام الاربعة للقياس في الاقسام الاربعة للاستحسان (فالاول من القياس) وهو صحيح الظاهر والباطن (يرجح على كل استحسان) لظهوره (وثانيه) اى الثانى من القياس وهو فاسد الظاهر والباطن (مردود) بالنسبة الى الكل لفساده ظاهرا وباطنا (بقى الاخيران) من القياس وهما صحيح الظاهر فاسد الباطن والعكس (فالاول من الاستحسان) وهو صحيح الظاهر والباطن (يرجح عليهما) لصحته ظاهرا وباطنا (وثانيه) اى ثانيا الاستحسان وهو فاسد الظاهر والباطن (مردود) لفساده ظاهرا وباطنا (بقى الاخيران) من الاستحسان وهما صحيح الظاهر فاسد الباطن والعكس (فالتعارض بينهما) اى بين اخيرى الاستحسان (وبين اخيرى القياس) وهما صحيح الظاهر فاسد الباطن والعكس (ان وقع مع اتحاد النوع) بأن يتحد القياس الاستحسان في صحة الظاهر وفساد الباطن والعكس (فالقاس اولى) لظهوره (و) ان وقع التعارض (مع اختلافه) اى اختلاف النوع وهذا في صورتين احدهما ان يعارض صحيح الظاهر فاسد الباطن من الاستحسان فاسد الظاهر صحيح الباطن من القياس وثانيهما ان يعارض فاسد الظاهر صحيح الباطن من الاستحسان صحيح الظاهر فاسد الباطن من القياس (فظاهر فساد ابتداء) سواء كان قياسا او استحسانا (و) لكن اذا تؤمل (تبين صحته اقوى من العكس) لان المتبر ما يظهر بعد التأمل (والمستحسن بالقياس الخفى يعدى لا غير) اراد ان يفرق بين المستحسن بالقياس الخفى الذى هو المتبادر من اطلاق المستحسن والثلاثة الاخر بانه يعدى لالباقية للعدول بها

عن النص يخرج عن البحث ولان دلالة النص لا يعارض النص ويمكن ان يقال على قياس ما تقدم التغير بدلالة النص والتعليل انما هو في الصلاحية بان يقال الواجب هو التواضع والسجود آله فكذا الركوع (منه)

لأن البائع هو المدعى

زيادة الثمن والمشتري

لا يدعى عليه شيئا في

الظاهر

٣ فيكون منكرافي

المعنى وهذا معنى خفي

وفيه ان الاستحسان

كيف يعارض نص

الينة على المدعى

والبين على من انكر

٤ على خلاف القياس

وفيه ان هذا من الاحاد

فكيف يعارض

المشهور وهو قوله

عليه السلام الينة

الح

٦ وعند محمد يتعدى

ايضا باعتبار ان كل

واحد منهما يدعى

عقد او ينكر الآخر

٧ اي لان دليل

الاستحسان اما النص

او الاجماع او

الضرورة وهي

اجماع ايضا والقياس

الخفي فلا اعتبار

للقياس في مقابلة هذه

الامور المذكورة

اذ من شرط صحته

عدم الدليل النص

(منه)

عن سنن القياس اللهم الادلالة اذا تساوى في الوجوه المعبرة مثاله ان
الاختلاف في الثمن قبل قبض المبيع يوجب عين المشتري ٢ فقط قياسا
لانه المنكر ويمنعها استحسانا اما البائع فلانه ينكر وجوب تسليم المبيع ٣
بمقابلة ما هو ثمن في زعم المشتري واما المشتري فلانه ينكر زيادة الثمن وهذا
الحكم الذي هو التحالف يعدى الى وارثيهما الى المورج والمستأجر
اذا اختلفا في مقدار الاجرة قبل استيفاء المنفعة واما بعض القبض فنوته
بقوله عليه الصلاة والسلام اذا اختلفا المتبايعان والسلعة قائمة تحالفا
وترادا ٤ فلا يعدى الى الوارث ولا الى حال هلاك السلعة وهذه التعدية
لاتنافي ما سبق ان من شرطها ان لا يكون الحكم ثابتا بالقياس بلاتفرقة بين
الجلي والخفي لان المدعى حقيقة حكم اصل الاستحسان كوجوب اليقين
على المنكر في سائر التصرفات الا ان صورة التحالف وجريان اليقين
من الجانبين لما كان حكم الاستحسان الذي هو القياس الخفي اضيفت التعدية
اليه اذ لا يوجد في الاصل الذي هو سائر التصرفات عين المنكر بهذه
الكيفية وهي ان يتوجه على المتنازعين في قضية واحدة (وهو) اي
الاستحسان (ليس بتخصيص العلة) على ما توهمه البعض من ان القياس
ثابت في صورة الاستحسان وسائر الصور وقد ترك العمل به في الاستحسان
لما منع وعمل به في غيرها لعدم المانع فيكون باطلا لما سيأتى من ابطال
تخصيص العلة (لان عدمه) اي عدم الحكم في صورة الاستحسان ليس
لان العلة موجودة وقد تخلف عنها الحكم بطريق التخصيص بل
(لعدمها) اي عدم العلة مثلا ٧ موجب نجاسة سؤر سباع الوحش هو
الطوبى النجسة في الآلة الشاربة ولم يوجد ذلك في سباع الطير فاتفق الحكم
بطريق التخصيص لذلك (واما دفعه) اي دفع القياس بدفع علة (فوجوه الاول
النقض وهو منع مقدمة لابينها ببيان وجود العلة مع تخلف الحكم)
كان يقال دليلكم بجميع مقدماته غير صحيح والا لما تخلف الحكم عنه في شيء
من الصور ثم ذهب بعضهم الى ان النقض غير مسموع على الملل المؤثرة
لان التأثير لا يثبت الا بنص او اجماع ولا يتصور المناقضة فيه * وجوابه
ان ثبوت التأثير قد يكون ظنيا فيصم الاعتراض بالنقض وغيره والتحقيق
ان التأثير قد يظن ولا تأثير وربما يورد على المؤثر ما يظن انه معارضة
او قلب او فساد وضع ونحو ذلك وليس كذلك فالمناقضة انما هي بين

التأثير في نفس الامر وتام الاعتراض على القطع ولا قائل بذلك وايضا الخصم
 اذا سلم التأثير لا يورد اعتراضا اصلا واذا لم يسلمد يوردا ما شاء منه فلا وجه
 لتخصيص المال المؤثرة بالبعض دون البعض ولهذا اوردت وجوه
 الاعتراض (ويرد) اى يجاب عن النقض باربعة طرق اشار الى الاول بقوله
 (بالوصف وهو منع وجود العلة في صورة النقض) نحو خروج النجاسة
 علة للانقضاء فنوقض بالقليل فتمنع الخروج فيه فانه الانتقال من مكان باطن
 الى مكان ظاهر ولم يوجد ذلك عند عدم السيالان بل ظمرت النجاسة
 بزوال الجلدة الساترة لها بخلاف السيلين فان فيهما لا يتصور ظهور القليل
 الا بالخروج والى الثانى بقوله (وبمعناه) اى بمعنى الوصف (وهو منع وجود ما)
 اى المعنى الذى (له) اى لاجله (صارت) اى العلة (علة في صورة النقض)
 وهو بالنسبة الى العلة كالثابت بدلالة النص بالنسبة الى المنصوص
 نحو مسح الرأس مسح فلا يسن فيه التثليث كمسح الخف فنوقض بالاستتباء
 فتمنع في الاستتباء المعنى الذى في المسح وهو انه تطهير حكى غير معقول
 ولهذا لا يسن فيه التثليث لانه لتوكيد التطهير المعقول فلا يفيد التثليث
 في المسح كما في التيمم ويفيد في الاستتباء والى الثالث بقوله (وبالحكم
 وهو منع تخلف الحكم عن العلة في صورة النقض) نحو القيام الى الصلاة مع
 خروج النجاسة علة لوجوب الوضوء فيجب في غير السيلين فنوقض
 بالتيمم في صورة عدم القدرة على الماء حيث يوجد القيام الى الصلاة مع
 خروج النجاسة ولا يجب الوضوء فنقول لان لم ينعى وجوب الوضوء
 في صورة عدم الماء بل الوضوء واجب لكن التيمم خلف عنه والى الرابع
 بقوله (وبالعرض وهو ان يقول الفرض) من هذا التعليل والحق الفرع
 بالاصل و(التسوية) بينهما في المعنى الواجب للحكم (وقد حصلت) التسوية
 فكما ان العلة موجودة في الصورتين فكذا الحكم وكما ان ظهور الحكم
 قد يتأخر في الفرع فكذا في الاصل والتسوية حاصلة بكل حال فلا يكون
 ذلك نقضا نحو خارج نجس فنوقض بالاستحاضة فيرد بان الفرض
 اتسوية بين السيلين وغيرها فانه حدث في السيلين لكن اذا استمر
 يصير عفوا فكذا ههنا فلانقض ٣ وهذا راجع الى منع انتفاء الحكم لان
 الناقض يدعى امرين ثبوت العلة وانتفاء الحكم فلا يصح رده لا يمنع احدهما
 (ثم ان رد) النقض (بها) اى بهذه الطرق الاربعة (فقد تم التعليل والا) اى

٣ اى لانقض
 بالاستحاضة في الفرع
 لان ذلك وارد على
 الاصل المجمع عليه
 ايضا وهو السيلين
 (منه)

وان لم يرد بها (فان لم يوجد في صورة النقص مانع) من ثبوت الحكم
 (بطلت العلة) لامتناع تخلف الحكم عن الدليل من غير مانع (وان وجد)
 مانع (فلا) تبطل العلة (اما لاعتبار عدم المانع فيها) اى للقول بان عدم
 المانع جزء من العلة او شرط لها ليكون انتفاء الحكم في صورة النقص مبنيا
 على انتفاء العلة بانتفاء جزءها او شرطها والى هذا ذهب فخر الاسلام و تبعه
 المتأخرون (واما تخصيص العلة) كما ذهب اليه الاكثرون وذلك بان توصف
 العلة بالعموم باعتبار تعدد المحال ثم يخرج بعض المحال عن تأثير العلة
 فيه ويبقى التأثير مقتصرا على المحال الاخر (فعلى هذا) اى على القول
 بتخصيص العلة ٩ (مانع الحكم) سواء منعه بعد تحقق العلة وهو المانع
 المعتبر في تخصيص العلة او منعه بواسطة منع العلة (خسة) لان للحكم
 ابتداء وتاما ودواما وكذا للعلة ابتداء وتاما ولا عبرة فيها للدوام بل
 التمام كاف كخروج النجاسة للحدث الاول (مانع من انعقاد العلة) كاتقطاع
 الوتر في الرمي في المحسوسات وكبيع الحر في الشرعيات (و) الثاني مانع
 (من تمامها) كما اذا حال شئ فلم يصب السهم وكبيع ما لا يملكه وهذان
 ليسا بمعتبرين في تخصيص العلة (و) الثالث مانع (من ابتداء الحكم)
 كما اذا اصاب السهم فدفعه الدرع وكخيار الشرط (و) الرابع مانع
 (من تمامه) كما اذا اندمل بعد اخراج السهم والمداواة وكخيار الرؤية
 (و) الخامس مانع (من لزومه) كما اذا جرح وامتد حتى صار طبعاله وامن
 من الموت وكخيار العيب (فان قيل) ان اريد بالحكم القتل فهو غير ثابت
 وان اريد الجرح فهو لازم على تقدير صيرورته بمنزلة الطبع (وقلنا) الحكم
 هو الجرح على وجه يفضى الى القتل لعدم مقاومة المرمى فاندمل مانع
 من تمام الحكم لحصول المقاومة اما بقاء الجرح وكون المجروح صاحب
 فراش فلا يتمتع بتحقيق عدم المقاومة الا انه مادام حيا يحتمل ان يزول
 عدم المقاومة بالاندمل ويحتمل ان يصير لازما بافضائه الى القتل فاذا
 صار طبعاً فقد منع ذلك افضائه الى القتل وكان مانعا من لزوم الحكم
 ثم لا يخفى انه تمثيل مبنى على التسامح والا فالرأى علة للمضى والمضى
 للاصابة وهى للجراحة وهى لسيلان الدم وهو لزوم الروح (ثم
 عدمها) اى عدم العلة قديكون (لزيادة وصف) كما ان البيع المطلق
 علة للملك فاذا اريد الخيار فقد عدت (اول نقصانه) كاخراج النجس

٩ من لم يقل بتخصيص
 العلة لم يعد مانعا
 ابتداء الحكم منها
 وعلى هذا كل ما جعله
 الفريق الاول مانعا
 لثبوت الحكم قبل
 الفريق الثاني مانعا
 بتمام العلة وعلى هذا
 الاصل يدور الكلام
 بين الفريقين (منه)

مع عدم الجرح علة للانتقاض وهذا معدوم في المذخور (الثاني الممانعة
وهي منع مقدمة بعينها) اما مع السند او بدنه ولما كان القياس مبنيا
على مقدمات هي كون الوصف علة ووجودها في الاصل وفي الفرع
وتحقق شرائط التعليل السابقة وتحقق اوصاف العلة من التأثير وغيره
كان للمعتز ان يمنع كلا من ذلك (ففي المؤثرة اما) ان يقع الممانعة
(في نفس الحجة) بان يقول لانسلم ما ذكرته من الوصف علة او صالح
للعلة واختلف في قبولها في نفس الحجة فقليل القياس الحاق فرع
باصل بجامع وقد حصل فلا يكلف اثبات ما لم يدعه واجيب بانه لا بد
في الجامع من ظن العلية والا لا أدى الى التمسك بكل طرد فيؤدي الى
اللبس فيصير القياس ضايحا والمناظرة عبثا فلهمذا يحتاج في جريان
الممانعة في نفس الحجة الى بيانه ويقال لاحتمال ان يتمسك بما لا يصلح دليلا
كالطرد والتعليل بالعدم ولا احتمال ان يكون العلة هي الوصف الذي
ذكره وان صالحا للعلة بل تكون العلة غيره (واما) ان تقع الممانعة
(في وجودها) اي العلة (في الاصل) بان يقال سلمنا ان العلة ما ذكرته
لكن لانسلم وجودها في الاصل (او) تقع وجودها (في الفرع) بان يقال سلمنا
ان العلة ما ذكرته لكن لانسلم وجودها في الفرع (واما) ان تقع الممانعة
(في شروط التعليل) بان يقال لانسلم تحقق شرائط التعليل فيما ذكرته
(واما) ان تقع (في اوصاف العلة) ككونها مؤثرة (وفي الطردية)
عطف على في المؤثرة (اما في الوصف) بان يقال لانسلم ان الوصف الذي
تدعيه علة موجودة في الاصل او الفرع (او) في (الحكم) بان يقال لانسلم
ثبوت الحكم الذي تدعيه بالوصف المذكور في الاصل او ثبوت الحكم الذي
يكون الوصف علة له في الفرع (او) في (صلاحه) اي الوصف (للحكم)
بان يقال بعد تسليم وجود الوصف لانسلم انه صالح للعلية (او) في (نسبه)
اي الحكم (الى الوصف) بان يقال لانسلم ان العلة في الاصل هذا (الثالث
فساد الوضع وهو ترتيب نقيض ما يقتضيه العلة عليها) كترتيب الشافعي ٧
ايجاب الفرقه على اسلام احد الزوجين وانما يقتضي الاسلام الاتيان
دون الفرقه بل يجب ان يترتب ايجاب الفرقه على الالباء بعد العرض كما هو
عندنا (ولاوردوله) اي لفساد الوضع (بعد) بيان (المناسبة) فان معناها
كما عرفت ان يصح اضافة الحكم اليه ولا يكون نائبا عنه (الرابع

٧ الشافعي يوجب
الفرقة في اسلام
احد الزوجين في غير
المدخول بهما من غير
توقف على قضا
القاضي كرده
احدهما

فساد الاعتبار وهو منع محلية المدعى للقياس متعلق بالمحلية (للنص على خلافه) تعليل المنع (ويرد) اى يجاب عنه (بالظن في السند) اى سند النص ان كان خبر واحد (ويرد) ايضا (بمنع الظهور) اى ظهور ذلك النص في ذلك المعنى لكونه مأولا (وبالمعارضة بآخر) اى بنص آخر مثله ليسم القياس بالتساقط (الخامس الفرق وهو بيان وصف في الاصل له مدخل في العلية لا يوجد) ذلك في الوصف (في الفرع) فيكون حاصله منع علية الوصف وادعاء ان العلة هي الوصف مع شئ آخر وهو مقبول عند كثير من اهل النظر (ويرد) اولاً (بانه غصب) لمنصب التعليل اذا سائل جاهل مسترشد في موضع الانتكار فاذا ادعى علية شئ آخر وقف موقف الدعوى بخلاف المعارضة فانها انما تكون بعد تمام الدليل فلا يبقى سائلاً بل يكون مدعياً ابتداء ولا يخفى انه نزاع جدلي يقصده عدم وقوع الخبط في البحث والافهرو نافع في اظهار الصواب (و) يرد ثانياً (بان الفارق لا يضر اذا اثبت) الملل (علية) الوصف (المشترك) يعنى ان الملل بعدما اثبت كون الوصف المشترك علة لزم ثبوت الحكم في الفرع ضرورة ثبوت العلة فيه سواء وجد الفارق اولاً لان غاية الامر ان المعارض يثبت في الاصل علية وصف لا يوجد في الفرع وهذا لا ينافي علية الوصف المشترك الموجب للتعدية (الا اذا اثبت) الملل (مانعاً في الفرع) فيحينئذ يضر يعنى لو اثبت الفارق على وجه يمنع ثبوت الحكم في الفرع يكون مضراً (لكنه لا يبقى فرقاً) مجرداً بل يكون بيان عدم العلة في الفرع بناء على ان العلة هي الوصف المفروض مع عدم المانع (وكل ما لو اورد به لرد ينبغي ان يورد بالممانعة) هذا تعليم ينفع في المناظرات ومعناه ان كل كلام صحيح في نفسه بان يكون منعا للعللة المؤثرة حقيقة فاذا اورد بطريق الفرق يمنع الجسدي ويرد توجيهه فيجب ان يورد بطريق المنع لئلا يتمكن من رده كقول الشافعي اعتاق الراهن تصرف يبطل حق المرتهن فيرد كالبيع فان قلنا بينهما فرق فان البيع يحتمل الفسخ لا العتق يمنع توجيه هذا الكلام فينبغي ان نورده بطريق المنع بان نقول ان حكم الاصل الذي هو بيع الراهن ان كان البطلان فلا نسلم ذلك كيف وعندنا حكمه التوقف وان كان التوقف فان ادعينا في الفرع البطلان لا يكون الحكمان متماثلين وان ادعينا التوقف لا يمكن لان العتق لا يحتمل الفسخ

(السادس المعارضة وهي اقامة الدليل على نقيض مدعى الخصم وتجري المعارضة (في الحكم) بان يقيم دليلا على نقيض الحكم المطلوب (و تجري ايضا) (في علة) اى علة الحكم بان يقيم دليلا على نفي شئ من مقدمات دليله (ويسمى الاولى معارضة في الحكم فاما) ان تكون المعارضة في الحكم (بدليل الملل ولو بزيادة) اى زيادة شئ على دليله بطريق التقرير او التفسير لا التبديل والتغير ليكون قلبا او عكسا كما سيأتى (وهي معارضة فيها معنى المناقضة) اما المعارضة فن حيث اثبات نقيض الحكم واما المناقضة فن حيث ابطال دليل الملل اذ الدليل الصحيح لا يقوم على النقيضين (فان قيل) في المعارضة تسليم دليل الخصم وفي المناقضة انكاره فكيف يجتمعان (اجيب) بانه يكفي في المعارضة التسليم من حيث الظاهر بان لا يتعرض للانكار قصدا فان قيل ففي كل معارضة معنى المناقضة لان نفي حكم الخصم وابطاله يستلزم نفي دليله المستلزم له ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم (اجيب) بانه لا يلزم عند تغاير الدليلين لاحتمال ان يكون الباطل دليل المعارض بخلاف ما اذا اتحد الدليل (اقول) فيه بحث لان الاحتمال اتماه بالنظر الى الواقع دون زعم المعارض فالاولى ان يقال لاعبرة بالاستلزام اذا لم يتعرض لنفي الدليل ولو ضمنا لا صريحا كما اذا اتحد الدليل فانه اذا استدل بعين دليل الخصم فكانه قال دليلك غير صحيح والا لما قام على النقيضين (فان دل) دليل المعارض (على نقيض الحكم بعينه فقلب) مأخوذ من قلب الشئ ظهورا لبطن قلب الجراب يسمى بذلك لان المعارض جعل العلة شاهدا له بعد ما كانت شاهدا عليه كما اذا قال الشافعي مسم الرأس ركن فيسن تثليثه كفصل الوجه فقلنا ركن فلا يسن تثليثه بعد اكمله زيادة على الفرض في محله وهو الاستيعاب كفصل الوجه (وان دل) دليل المعارض (على ما) اى حكم آخر (يستلزمه) اى النقيض (فمكس) مأخوذ من عكست الشئ رددته الى ورأه على طريقه الاول وقيل رد اول الشئ الى آخره وآخره الى اوله كما اذا قال الشافعي صلاة النفل عبادة لا يجب المضى فيها اذا افسدت فلا تلزم بالشروع كالوضوء فنقول لما كان المذكور وهو صلاة النفل مثل الوضوء وجب ان يستوى فيه التذرع والشروع كما في الوضوء وذلك اما بشمول العدم او بشمول الوجود والاول باطل لانها تجب العمل بالنذر اجاما

فتعين الثاني وهو الوجوب بالنذر والشروع جميعا وهو نقيض حكم
المعلل فالمعترض اثبت بدليل المعلل وجوب الاستواء الذي لازم منه وجوب
صلاة النقل بالشروع وهو نقيض ما اثبت المعلل من عدم وجوبها بالشروع
(والاول) اى القلب (اقوى) من العكس لوجه الاول ان المعترض بالعكس
جاء بحكم آخر غير نقيض حكم المعلل وان استلزمه وهو اشتغال بما لا يفنيه
بخلاف المعترض بالقلب الثاني ان العاكس جاء بحكم مجمل وهو الاستواء
المحتمل لشمول الوجود وشمول العدم والقلب جاء بحكم مفسر وهو نفى
دعوى المعلل الثالث ان من شروط القياس اثبات مثل حكم الاصل في الفرع
ولم يراع هذا في العكس الا من جهة الصورة واللفظ لان الاستواء في الاصل
اعنى الوضوء انما هو بطريق شمول العدم وفي الفرع اعنى صلاة النقل
انما هو بطريق شمول الوجود فلا مماثلة (واما بدليل آخر) عطف
على قوله فاما بدليل المعلل (وهى معارضة خالصة) ليس فيها معنى المناقضة
لعدم التعرض لدليله اصلا (فاما ان ثبت) تلك المعارضة (نقيض الحكم)
الذى ادعاه المعلل (بمعنى) كقوله المسح ركن في الوضوء فيسن تثليثه كالنسل
فتقول المسح فلا يسن تثليثه كما في الخف (او) تثبت نقيض الحكم لكن
لا يبيته بل (بتغيير) كقولنا في اثبات ولاية تزويج صغيرة لاب لها ولا جد
لغيرهما من الاولياء صغيرة فيثبت عليها ولاية الانكاح كالتى لها اب بعله
الصغر فيقول المعترض صغيرة فلا يولى عليها بولاية الاخوة كالمال فالعامة هى
قصور الشفقة لا الصغر والالم يكن معارضة خالصة بل قابا فالمعلل اثبت
مطلق الولاية والسائل لم ينفها بل نفى ولاية الاخ فوقه في نقض الحكم تغيير
هو التقيد بالاخ فلزم نفى حكم المعلل من جهة ان الاخ اقرب القرابات بعد
الولادة فنفى ولايته يستلزم نفى ولاية العلم ونحوه وبهذا الاعتبار يكون لهذا
النوع من المعارضة وجه صحة (واما) ان لا تثبت نقيض الحكم بل تثبت (ما)
اى حكما (يستلزمه) اى التقيض مثلا امرأة نفى اليها زوجها فنكحت
فولدت ثم جاء الاول فهو احق بالولد عندنا لانه صاحب فراش صحيح
فيقال بطريق المعارضة الثاني حاضر وان كان صاحب فراش فاسد
فيستحق النسب كمن تزوج بغير شهود فولدت فالمعارض وان اثبت حكما
آخر وهو ثبوت النسب من الثاني لكنه استلزم نفيه عن الاول فاذا قامت
فالسبيل الترجيح كاسيأتى بان الاول صاحب فراش صحيح وهو اولى

بالاعتبار من كون الثاني حاضرا مع فساد الفرائض لان صحتها توجب حقيقة النسب والفساد يوجب شبهته وحقيقة الشيء اولى بالاعتبار من شبهته (و) الوجه (الاول) وهو ان تثبت نقيض الحكم بعينه (اقوى) من الوجهين الباقيين لدلالته صريحا على ماهو المقصود من المعارضة وهو اثبات نقيض حكم المعلل (والثانية) وهى المعارضة فى علة الحكم (تسمى معارضة فى المقدمة فان كانت يجعل العلة) اى علة المعلل (معلولا والمعلول علة فمعارضة فيها معنى المناقضة) وقد سبق وجهه (و قلب ايضا) لما مر آنفا (وانما يتجه) هذه المعارضة (اذا كانت العلة حكما لاوصفا) لانه اذا كانت العلة وصفا لا يمكن جعلها معلولا والحكم علة نحو الكفار جنس يجلد بكرهم مائة فيرجم شبيهم كالمسلمين ٩ فان جلد المائة غاية حد البكر والرجم غاية حد الايب فاذا وجب فى البكر غاية وجب فى الايب ايضا غايته فان النعمة كلما كانت اكمل فالجناية عليها تكون اخش فجزاؤها يكون اغلظ فاذا وجب فى البكر المائة وجب فى الايب اكثر من ذلك وليس هذا الا لالرجم فالالشرع ماوجب فوق جلد المائة الا لالرجم فنقول المسلمون انما يجلد بكرهم مائة لانه يرجم شبيهم فقد جعل المعلل جلد البكر علة لرجم الايب وجعلنا رجم الايب علة لجلد البكر (والاحتراز عنه) اى عن التعليل بوجه لا يورد عليه هذا القلب (ان) لا يورد الحكمين بطريق تعليل احدهما بالآخر بل (يورد بطريق الاستدلال باحدهما) اى بثبوت احدهما (على) ثبوت (الآخر) اذا ثبت المساواة بينهما فى المعنى الذى بنى الاستدلال عليه اذ لا امتناع فى جعل المعلول دليلا على العلة بان يفيد التصديق بثبوته كما يقال هذه الخشبة مستها النار لانها محترقة نحو ان يقال ما يلزم بالنذر يلزم بالشروع اذا صح كالحج فيجب الصلاة والصوم بالشروع فقالوا الحج انما يلزم بالنذر لانه يلزم بالشروع فنقول الغرض الاستدلال من لزوم المنذور على لزوم ما شرع لثبوت التساوى بينهما بل الشروع اولى لانه لما وجب رعاية ماهو سبب القربة وهو النذر فلان يجب رعاية ماهو القربة اولى (والا) اى وان لم يكن يجعل العلة معلولا والمعلول علة (فخاصة) ليس فيها معنى المناقضة (فان قامت) المعارضة الخاصة (على نفي علية) اى علية ما ثبت المعلل علية (قبلت) المعارضة (وان) قامت (على علية) شئ (آخر فان قصر) ذلك الشئ الآخر (او تعدى الى جمع عليه لا)

٩ هذا بناء على ان الاسلام ليس من شرط الاحصان عند الشافعى حتى لو زنى الذى الحر الايب يرجم (منه)

تقبل اما اذا قصر فلما سبق ان التعليل لا يكون الا للتعدية وذلك كما قلنا
الحديد بالحديد موزون مقابل للجنس فلا يجوز متفاضلا كالذهب والفضة
فيعارض بان العلة في الاصل هي الثمنية لا الوزن وتقبل عند الشافعي
لان مقصود المعارض ابطال علية وصف المعلن فاذا بين علية وصف آخر
احتمل ان يكون كل منهما مستقلا بالعية وان يكون كل منهما جزء علة
فلا يصح الجزم بالاستقلال واما اذا تعدى الى يجمع عليه فلجواز ان يثبت
الحكم بعلل شتى (وان) تعدى (الى مختلف فيه تقبل عند النظار) كما اذا قيل
الجنس بالجنس مكيل قوبل بجنسه فيحرم متفاضلا كالخطة فيعارض بان العلة
هي الطعم فتعدى الى الفواكه ومادون الكيل كبيع الحفنة بالحفتين وجريان
الربوا فيهما مختلف فيه فثقل هذا يقبل عند اهل النظر لان الخصمين قد اتفقا
على ان العلة احد الوصفين فقط اذ لو استقل كل بالعية لما وقع نزاع في الفرع
المختلف فيه فاثبات علية احدها يوجب نفي علية الآخر وهذا بخلاف
ما اذا تعدى الى فرع يجمع عليه فانه يجوز ان يلتزم المعلن علية وصف
المعارض ايضا قولا بتعدد العلة كما اذا ادعى ان علة الربوا الكيل والوزن
ثم التزم ان الاقيات والادخار ايضا علة ليتعدى الى الارز لكن لا يمكنه
ان يلتزم ان الطعم ايضا علة لانه ينكر جريان الربوا في التفاح مثلا فان
قيل الكلام فيما اذا ثبت علية وصف المعلن وتأثيره وانتفاؤه بثبوت علية
وصف المعارض ليس اولى من العكس (اجيب) بان المراد ان ثبوت علية كل
منها يستلزم انتفاء علية الآخر بناء على ان العلة واحدة لا غير فلا يصح الحكم
بعلية احدها ما لم يترجح وليس المراد انه يبطل علية وصف المعلن وتثبت
صحة علية وصف المعارض بمجرد المعارضة (لا) عند (الفقهاء) لانه
ليس لصحة علية احد الوصفين تأثير في فساد الآخر نظرا الى ذاتهما
لجواز استقلال العلتين (السابع القول بموجب العلة وهو التزام السائل
(ما يلزمه المعلن) بتعليقه (مع بقاء الخلاف في الحكم) المقصود وهذا معنى
قولهم هو تسليم ما اتخذ المستدل حكما لدليله على وجه لا يلزم تسليم
الحكم المتنازع فيه (وهو) يقع (على ثلاثا وجه الاول ان يلزم) المعلن
بتعليقه (ما يتوهم انه محل النزاع او ملازمه) مع انه لا يكون محل النزاع
ولا ملازمه فيكون القول بالموجب التزام السائل ما يلزم المعلن الخ (اما
بصرح عبارته) اى عبارة المعلن كما اذا قال القتل بالثقل قتل بما يقتله غالبا

فلا ينافي القصاص كالكثرة بالحرق فيجيب بان النزاع ليس في عدم
 المناقاة بل في ايجاب القصاص (او يحملها) اى بحمل المعترض عبارة
 الملل (على غير مراده) اى الملل كقوله مسح الرأس ركن في الوضوء
 فيسن تثليثه كغسل الوجه فنقول يسن عندنا ايضا لكن الفرض البعض
 لقوله تعالى برؤسكم وهو ربع او اقل والاستيعاب تثليث وزيادة فان
 الملل يريد بالتثليث اصابة الماء محل الفرض ثلاث مرات ٦ والسائل يحمله
 على جعله بثلاثة امثال الفرض حتى لو صرح الملل مراده لم يمكن القول
 بالموجب بل تعين الممانعة (والثاني ان يلزم) الملل بتعليقه (ابطال
 ما يتوهم) الملل (انه مأخذ الخصم) وليس كذلك فالقول بالموجب
 التزام السائل مايلزم الملل ابطال الحكم كما اذا قال الشافعي في السرقة
 اخذ مال الغير بلا اعتقاد اباحة وتأويل فيوجب الضمان كالفرض
 فيقال نعم الا ان استيفاء الحد بمنزلة الابراء في اسقاط الضمان والثالث
 ان يسكت (الملل) (عن) مقدمة (مشهورة) لشهرتها (والسائل يسلم)
 المقدمة (المذكورة ويبقى النزاع) في المطلوب للنزاع في المقدمة المطوبة ثم
 ان المطوبة اما ان يحتمل ان تنتج مع المذكورة نقيض حكم الملل كقوله
 المرافق لا تقبل لان الغاية لا تدخل تحت المعيا كالليل يعنى ٩ انها غاية
 كالليل فلا تدخل مثله فيكون هذا قياسا لدليلا آخر كازعم صاحب التلويح
 فنقول نحن نسلم ذلك لكنه غاية للاسقاط ولو ذكر انها غاية للفصل
 لم يرد الامنعها واما ان لا تحتمله كقوله يشترط في الوضوء النية لان ما ثبت
 قرينة فشرطه النية كالصلاة فنقول ومن اين يلزم اشتراطها في الوضوء
 فهذا يرد لسكوته عن الصغرى اذ لو ذكرها لم يرد الامنعها نحو لانسلم
 ان الوضوء ثبت قرينة (واذا دفع) اى القياس بان اورد عليه الوجوه
 المذكورة من الدفع (تعين الانتقال) اى انتقال القائس في قياسه من
 كلام الى آخر والكلام المنتقل اليه ان كان في غير علة او حكم
 فهو حشوف القياس خارج عن البحث والا فاما ان يكون في العلة فقط
 او الحكم فقط او العلة والحكم جميعا والانتقال في العلة فقط اما ان يكون
 لاثبات علة القياس او حكمه اذ لو كان لاثبات حكم آخر لكان انتقالا في العلة
 والحكم جميعا والانتقال في الحكم فقط ان كان الى حكم لا يحتاج اليه حكم
 القياس فهو حشوف القياس خارج عن المقصود وان كان الى حكم يحتاج اليه

ثلاث مرات لا يمكن
 القول بالموجب بل
 بتعين الممانعة بان يقال
 لانسلم ان الركبة
 توجب هذا بل
 السنون في الركن
 التكميل كما في اركان
 الصلاة بالاطالة
 في القرآن والركوع
 والسجود لكن
 الفصل لما استوعب
 المحل لا يمكن تكميله
 الا بالتكرير لان تكميله
 بالاقالة يقع في غير
 محل الفرض وفي
 مسح الرأس المحل
 الذي هو الرأس
 متسع يمكن التكميل
 بدون التكرار
 فالاعتراض على
 تقدير الاول قول
 بموجب العلة وعلى
 تقدير الثاني ممانعة
 والتفصيل ان يقال
 ان اردتم بالتثليث
 جعله ثلاثة امثال
 الفرض فمخن قائلون
 به لان الاستيعاب
 تثليث وزيادة وان
 اردتم بالتثليث التكرار
 ثلاث مرات تمنع هذا
 في الاصل (منه)

٣ ان الغاية المذكورة

في الآية غاية للفصل

والغاية لا تدخل

تحت الغاية فلا يدخل

المرافق في الفصل

والسائل يريد انها

غاية للاسقاط فلا

تدخل في الاسقاط

فتبقى داخلة في

الفصل فلو صرح

بالمقدمة المطوية

لتعين شقها

(منه)

٧ بان يقال التسليط

هو التمكن والتمكين

اثبات الممكنة والمودع

بالايداع اثبت له

الممكنة لانه قرب

المحل وازال المانع

(منه)

٨ بان يقال لو انتقض

فيكون نقصانه

بثبوت الحرية بوجه

فلا يحتمل الكتابة

الفسخ وهو خلاف

الاجماع

(منه)

حكم القياس فلا بد ان يكون اثباته بعلّة القياس والا يكون استغالا في العلة
والحكم جميعا والانتقال في العلة والحكم يجب ان يكون في حكم يحتاج اليه
حكم القياس والا يكون حشوا في القياس فصارت الاقسام المعبرة في المناظرة
اربعة اشار الى الاول بقوله (امان علة الى) علة (اخرى لاثبات) العلة
(الاولى) وهي علة القياس وهذا القسم انما يتحقق في الممانعة لان السائل
لما منع وصف المجيب عن كونه علة لم يجد بدا من اثباته بدليل آخر كما اذا
قال الصبي المودع اذا استهلك الوديعة لا يضمن لانه مسلط على الاستهلاك
فما انكره الخصم احتاج الى اثباته ٧ والى الثاني بقوله (او) من علة الى
اخرى لاثبات الحكم (الاول) وهذا انما يتحقق في فساد الوضع والمناقضة
للم يمكن دفعهما ببيان الملازمة والتأثير والى الثالث بقوله (او) من علة
الى اخرى لاثبات (حكم آخر) غير حكم القياس لكنه ليس باجنبي عنه
بل (يحتاج اليه) الحكم (الاول) وهو حكم القياس كقولنا ان الكتابة عقد
معاوضة يشمل الفسخ بالاقالة فلا يمنع عن الصرف الى الكفارة كالباع
بشرط الخيار للبائع والاجارة فان قال الخصم المانع عندي ليس عقد
الكتابة بل نقصان في الرق كعتق ام الولد والمدبر قلنا الرق لم ينقص
واثباته بعلّة اخرى ٤ كما اذا قلنا الكتابة عقد معاوضة فلا يوجب نقصانا
في الرق والى الرابع بقوله (واما) من حكم (الى) حكم (آخر) بالعلّة الاولى
(كذلك) اي يحتاج اليه الحكم الاول كما اذا اثبتنا نقصان الرق في المسئلة
الاولى بالعلّة كما تقول احتماله الفسخ دليل على ان الرق لم ينقص
وهذا ان القسمين انما يتحققان في القول بالموجب لانه لما سلم الحكم الذي
رتبة المجيب على العلة وادعى النزاع في حكم لم يتم مراد المجيب فينتقل
الى اثبات الحكم المتنازع فيه بهذه العلة ان امكنه والافعلة اخرى (والكل
صحيح بالاتفاق الا الثاني) فانه مختلف فيه جوزه بعضهم لان الغرض
اثبات الحكم فلا يبالي باي دليل كان ونفاء آخرون لانه لما ثبت الحكم
بالعلّة الاولى يعد اتقاطعا في عرف النظار (فقليل) بناء على هذا الاختلاف
(قصة الخليل منه) قال مجوزوا هذا القسم ان قصة ابراهيم عليه السلام
حبت قال فان الله يأتي بالشمس من المشرق الآية من هذا القليل (وقيل لا)
قال نافوه انها ليست منه لان كلامنا فيها اذا بان بطلان دليل المعلل وانتقل
الى دليل آخر واما اذا صح دليله فكان قدح المعارض فاسدا لانه اشتمل

على تليس ربما يشته على بعض السامعين فلا نزاع في جواز الانتقال وقصة الخليل من هذا القيل فان معارضة العين كانت باطلة لان اطلاق المسجون وترك ازالته حياته ليس باحياء الا ان الخليل انتقل الى دليل اوضح وحجة ابهر ليكون نورا على نور ومع ذلك لم يجعل انتقاله خاليا عن تأكيد الاول وتوضيح وتبيكيت للخصم وتقضيح كانه قال المراد بالاحياء اعادة الروح الى البدن فالشمس بمنزلة الروح للعالم فان كنت تقدر على احياء الموتى فاعد روح العالم اليه بان تأتى بالشمس من جانب المغرب ﴿تذيب﴾ عقب مباحث الادلة الصحيحة بالادلة الفاسدة التي يتحج بها البعض في اثبات الاحكام ليبين فسادها فيظهر انحصار الصحيحة في الاربعة وهذا غير التمسكات الفاسدة لانها تمسك بالكتاب والسنة لكن بطريق فاسدة غير صالحة للتمسك كفهوم المخالفة ونحوه (قديمسك) في اثبات الاحكام الشرعية (بحجج فاسدة منها الاستصحاب) اى استحباب الحال وهو جعل الامر الثابت في الماضي باقيا الى الحال لعدم العلم بالمغير فيه جعله مصاحبا للحال او العكس (وهو حجة عند الشافعي في) اثبات (كل حكم) نفيًا كان او اثباتا (ثبت بدليل) يوجب (ثم شك) اى وقع الشك (في بقاءه) اى لم يقع ظن بعدمه (بعضهم بالضرورة) اى قال بعض الشافعية ان ما تحقق وجوده او عدمه في زمان ولم يظن معارض يزيله فان لزوم ظن بقاءه امر ضرورى ولهذا يرسل العقلاء احكامهم كما كانوا يشافهونهم ويرسلون الودائع والهدايا ويعاملون بما يقتضى زمانا من التجارات والقروض والديون (وبعضهم) استبعدوا دعوى الضرورة في محل الخلاف فتمسكوا بوجهين اشار الى الاول بقوله (بقاء الشرائع) يعنى لو لم يكن الاستصحاب حجة لما وقع الجزم بل الظن ببقاء الشرائع لاحتمال طريان الناسخ واللازم باطل للقطع ببقاء شرع عيسى عليه الصلاة والسلام الى زمن نبينا عليه السلام وبقاء شرع نبينا الى يوم الدين والى الثانى بقوله (وبالاجماع على اعتباره) اى الاستصحاب (في) كثير من (الفروع) مثل بقاء الوضوء والحدث والملكية والزوجية فيما اذا ثبت ذلك ووقع الشك في طريان الضد (و) الاستصحاب (عندنا حجة في الدفع) اى دافع لاستحقاق الغير (لا في الاثبات) اى غير مثبت لحكم شرعى ولذا قلنا يجوز الصلح على الانكار ولم نجعل اصالة براءة ذمة المنكر حجة على المدعى ومبطلا

حق قبل الشهادة بأنه
كان ملكا للمدعى
ويحكم به على الملك
في الحال (منه)

للدعواه ﴿فان قيل﴾ ان قام الدليل على حجيته لزم شمول الوجود والالزام شمول
العدم ﴿واجيب﴾ بان معنى الدفع ان لا يثبت حكم وعدم الحكم مستند الى عدم
دليله والاصل في عدم الاستمرار حتى يظهر دليل الوجود (لان) الدليل
(الموجب) للحكم (لا يدل على البقاء) وهو ظاهر ضرورة ان بقاء الشيء
غير وجوده لانه عبارة عن استمرار الوجود بعد الحدوث ٧ وربما يكون الشيء
موجبا لحدوث شيء دون استمراره ﴿واعترض﴾ بانه ان اريد عدم الدلالة
قطعا فلا نزاع وان اريد ظنا فممنوع فدعوى الضرورة والظهور
في محل النزاع غير مسموعة خصوصا فيما يدعى الخصم بداهة نقيضه
وايضا لا يدعى الخصم ان موجب الحكم يدل على البقاء بل ان سبق الوجود
مع عدم الظن المتنافي والمدافع يدل على البقاء بمعنى انه يفيد ظن
البقاء والظن واجب الاتباع ﴿اقول﴾ الجواب ان البقاء لكونه غير
الوجود الاول وحاصلا بعده يحتاج الى سبب مبق غير السبب الاول
فان علم او ظن وجود السبب المتبقى فالحكم به لا بالاستصحاب والا فلا حكم
اذ لا موجب فليتأمل (و) الجواب عن الاول انا لانسلم ان بقاء الشرايع
بالاستصحاب بل (بقاء الشرايع بدليل آخر) وهو في شريعة عيسى
عليه الصلاة والسلام تواتر ثقلها وتواطى جمع قومه على العمل بها
الى زمن نبينا عليه الصلاة والسلام وفي شريعة نبينا عليه الصلاة والسلام
الاحاديث الدالة على انه لا نسخ لشريعته ﴿فان قيل﴾ هذا انما يصح فيما بعد
وفاته وما قبله فالدليل الاستصحاب لا غير ﴿قلنا﴾ قد تقرر في مباحث النسخ
ان النص يدل على شرعية موجهه قطعا الى نزول النسخ وعدم بيان
النبي عليه الصلاة والسلام للنسخ يدل على عدم نزوله اذ لو نزل لينه
قطعا لوجب التبليغ عليه (و) الجواب عن الثاني انا لانسلم ان البقاء
في الفروع للاستصحاب بل (البقاء في الفروع) انما هو بسبب ان الوضوء
والبيع والتكاح ونحو ذلك يوجب احكاما تمتد الى زمان ظهور المناقض
كجواز الصلاة وحل الانتفاع والوطى وذلك بحسب وضع الشارع فبقاء
هذه الاحكام ليس الا (لتحقق) هذه (الافعال الموجهة للاحكام الى ظهور
المناقض) لا لكون الاصل فيها هو البقاء ما لم يظهر المزيل عنه ما هو قضية
الاستصحاب وهذا ما يقال ان الاستصحاب حجة لبقاء ما كان على ما كان
لا لاثبات ما لم يكن والالزام على الغير قال علماؤنا التمسك بالاستصحاب
على اربعة اوجه * الاول عند القطع بعدم المغير بحسب او عقل او نقل

٧ فكما ان الحادث
لا يستغنى عن علة
الوجود فكذا الباقي
لا يستغنى عن علة البقاء
ولانسلم انه يمكن في
الدوام علة الوجود
لجواز ان يدوم علة
وجوده زيد ولا يدوم
زيد سلما لكن لانسلم
ان دوامه ليس بمجدد
لانه تضمنه ازمة
متجددة متجدد (منه)

ويصح اجاعا كما نطقت به الآية * قل لا اجد فيها اوحى الى * الثاني عند العلم بعدم المعير بالاجتهاد ويصح لا بداء العذر لاجحة على الغير الا عند الشافعي وبعض مشايخنا لانه غاية وسع المجتهد * الثالث قبل التأمل في طلب الغير وهو باطل بالاجاع لانه جهل محض كعدم علم من اسلم في دارنا بالشرائع وصلاة من اشتبهت عليه القبلة بلاسؤال ونحر * الرابع لاثبات حكم مبتدأ وهو خطأ محض لان معناه اللغوى ابقاء ما كان فيه تغير حقيقته (ومنها) اى من الحجج الفاسدة (الاستدلال بعدم المدارك) اى الادلة حيث يقال كل ما لا دليل عليه فيجب نفيه (وهو) فاسد لانه (يوجب الجزم بالنقيضين عند فقد دليل الطرفين) وهو ظاهر (ومنها) التقليد وهو اتباع الغير على اعتقاده (اى ذلك الغير) (محق) في كلامه (بلا دليل على وجوب اتباعه) خرج به تقليد العامى بالمجتهد فانه مستند الى دليل كاسيأتى (وهو ايضا) باطل لانه (يوجب ماسر) من الجزم بالنقيضين عند فقد دليل الطرفين

باب المعارضة والترجيح

لما كانت الادلة الظنية قد تتعارض فلا يمكن اثبات الاحكام بها الا بالترجيح وذلك بمعرفة جهاته عقب مباحث الادلة بمباحث التعارض والترجيح تبين المقصود فقال (اذا ورد دليلان) اراد بهما الظنيين اذ لا يقع التعارض بين القطعيين لامتناع وقوع المتنافيين فلا يتصور الترجيح لانه فرع التفاوت في احتمال النقيضين فلا يكون الا بين الظنيين (يقتضى احدهما عدم مقضى الآخر) بینه حتى يكون الايجاب واردا على ما ورد عليه النفي (فان تساوى) اى الدليلان (قوة) اشار الى جواز تحقق التعارض بلا ترجيح على ما هو الصحيح اذ لا مانع من ذلك والحكم حينئذ هو التوقف وجعل الدليلين بمنزلة العدم ولا يلزم اجتماع النقيضين او ارتفاعهما او الحكم كالا يلزم شئ من ذلك عند عدم شئ من الدليلين (او كان احدهما اقوى) من الآخر لا بالذات بل (بوصف) تابع (فينهما معارضة والقوة) المذكورة (رجحان حتى لو قوى احدهما بالذات لا يكون رجحانا فلا يقال النص راجح على القياس لعدم التعارض وسيأتى تحقيقه ان شاء الله تعالى) (ففى) معارضة (الكتاب) الكتاب (والسنة) السنة (يحمل) التعارض الصورى (على نسخ الاخير) اى كون الاخير ناسخا للاول (ان علم التاريخ) لامتناع حقيقة التعارض في الكتاب والسنة لانه انما يتحقق اذا اتحد زمان ورودها والشارع منز

٢ ولودفع التعارض
بان عمل باحدهما دون
الآخر يلزم الترجيح
بلا مرجح او بهما
لاجتمع النقيضان وان
لم يعمل بهما لارتقا
(منه)

عن تنزيل دليلين متناقضين في زمان واحد بل ينزل احدهما سابقا والاخر لاحقا ناسحا للاول لكننا اذا جهلنا التاريخ توهمنا التعارض واذا علمنا التقدم والتأخر جلتا عليه (والا) اى وان لم يعلم التاريخ (يطلب المخلص) اى يدفع المعارضة ويجمع بينهما ما يمكن ويسمى عملا بالشبهين (فان وجد) المخلص (فيها) ونعمت (وان لم يوجد) المخلص (صير من الكتاب الى السنة) وتعتبر السنة متأخرة عن الكتاب فالآيتان تتساقطان بالتعارض ويقع العمل بالسنة المتأخرة ولا مجال لهذا اذا كان في جانب آيتان او سنتان بان تتساقطا لآيتان بالتعارض ويعمل بالآية السالمة عنه لان اعتبار التأخر فيها لا يتصور لاتحاد النوع ولان الأدنى يجوز ان يكون بمثابة التابع للأقوى فيرجح بخلاف المسائل مثلا قوله تعالى فاقرؤا ما ينسى من القرآن وقوله واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا تعارضتا فصرنا الى قوله عليه الصلاة والسلام من كان له امام فقراءة الامام قراءة له (و) صير (منها) اى من السنة اذا وقع التعارض بين السنتين (الى قول الصحابي مطلقا) اى سواء وافق القياس اولا (ان قدم) قول الصحابي على القياس (مطلقا) كما قال فخر الاسلام وابوسعيد البردعي (والا) اى وان لم يقدم مطلقا بل قدم فيما خالف القياس (ففي مخالف القياس) اى فيقدم قول الصحابي فيما خالف القياس كما قال الكرخي (ومنه الى القياس) مطلقا على الاول ومقيدا على الثاني (والا) اى وان لم يقدم على القياس اصلا كما قال الامام شمس الأئمة (فكالقياس) اى يكونان في مرتبة واحدة (يعمل باحدهما بالتحري) كاسيأتي في القياسين (ان امكن) المصير من الكتاب الى السنة ومنها الى قول الصحابي ومنه الى القياس او منها الى احدهما على الخلاف السابق مثال تعارض السنتين ماروى النعمان بن بشير ان النبي عليه الصلاة والسلام صلى صلاة الكسوف كاتصلون ركعة وسجدةتين وماروت عائشة رضى الله تعالى عنها انه عليه الصلاة والسلام صلاها ركعتين باربع وكوعات واربع سجديات تعارضتا فصرنا الى القياس على سائر الصلوات (والا) اى وان لم يمكن المصير الى ما ذكر (تقرر الاصول) اى يعمل بالاصل ويقرر الحكم على ما كان عليه قبل ورود الدليلين (كافي سؤر الحمار حيث تعارضت الاخبار والآثار وامتنع القياس) من الاخبار اما الاخبار فكما روى انس رضى الله تعالى عنه انه عليه الصلاة والسلام نهى عن اكل لحوم الحمر

٦ والاولى ان قوله تعالى خالق لكم ما في الارض جميعا يدل ٢٧٠ على اباحة جميع الاشياء شرعا فيخص

الخلقة فان الناس لم يتركوا سدى في زمان من الازمنة قال الله تعالى وان من امة الا خلا فيها نذير ٦ فلو قدم الحاضر المغير للاباحة الاصلية لغيره المبيع المتأخر فتكرر التغير بالضرورة وتكرر التغير زيادة على نفس التغير فلا يثبت بالشك (و) نحو (المثبت) يؤخر ٤ (عن النافي لما سر) من لزوم تكرار التغير لان النافي لو جعل مؤخرا لغير المثبت المغير للنفي الاصلى وعن عيسى ابن ابان ان النفي كالمثبت وانما يطلب الترجيح من وجه آخر وقد دلت بعض المسائل على تقديم المثبت وبعضها على تقديم النافي فاحتج الى بيان ضابط في تساويهما وترجيح احدهما على الآخر وهو ان النفي ان كان مبنيا على العدم الاصلى فالمثبت مقدم والا فان تحقق انه بالدليل تساويا وان احتمل الامر ينظر ليتبين الامر ولهذا قلت (ان لم يعرف النفي بالدليل والا) اى وان عرف به (فمثل المثبت) اى فالنافي مثل المثبت في الدرجة فيحتاج الى الترجيح بطريق آخر (وان احتمل) النفي (الوجهين) اى ان يعرف بدليل وان يعرف بلا دليل بناء على العدم الاصلى (ينظر فيه) اى يتأمل في ذلك النفي فان تبين انه بالدليل يكون كالاتبات وان تبين انه بناء على العدم الاصلى فالاثبات اولى فالنفي في حديث ميمونة وهو ما روى انه عليه الصلاة والسلام تزوجها وهو محرم مما يعرف بالدليل وهو هيئة المحرم فعارض الاثبات وهو ما روى انه تزوجها وهو حلال ورجح رواية ابن عباس على رواية يزيد بن الاصم لانه لا يعدله في الضبط والاتقان واذا اخبر بطهارة الماء ونجاسته فالطهارة مما يعرف بالدليل ٢ فان بينه كان كالاتبات فيجب العمل بالاصل والا فالنجاسة اولى وعلى هذا الاصل تنفرع الشهادة ٩ على النفي (واما في) معارضة (القياس) عطف على قوله ففي الكتاب (فلا نسخ) ان علم تأخر احدهما لا مدخل للرأى في بيان انتهاء مدة الحكم (ولا تساقط) ان لم يعلم التأخر ولم يوجد المخلص كافي النصين حتى يعمل بعده بظاهر الحال اذ في النصين اتما يقع التعارض للجهل بالناسخ فلا يصح العمل باحدهما مع الجهل واما القياسان فكل منهما صواب بالنظر الى الدليل فيكون مفيدا في حق العمل وان كان بشرط الآتى (بل) الواجب على طالب الحكم ومن هو بصدد معرفته (العمل بإيهما شاء بشهادة قلبه) وانما اشترط ذلك لان الحق واحد فالمتعارضان لا يبقيان حجة في اصابة الحق وقلب المؤمن نور يدرك به ما هو باطن لا دليل عليه فيرجع عليه (واما

من عمومها ما ليس بمباح فقد ثبتت الاباحة الشرعية في الكل وتكرر النسخ حقيقة وذلك اذا تقدم الحاضر على المبيع فان الحاضر رافع الاباحة الشرعية والمبيع رافع الحظر فيتكرر النسخ (منه)

٤ المراد من المثبت ما ثبت امرا عارضا وبالنسبة ما ينفيه ويبقى الامر الاول على ما كان عليه (منه) ٢ بان أخذ الماء من نهر جار وحفظه ولم يغيب عنه يكون عارفا بطهارته بدليل يوجب العلم لا بظاهر الحال ويحتمل ان تكون الطهارة بناء على ظاهر الحال فلا يكون مثل الاثبات (منه)

٨ مما يعرف بدليل يكون اقرب الى الصدق فتقبل الشهادة عليه والا لا تقبل (منه)

٩ وانما يترجح المثبت

الترجيح فهو) في اللغة اثبات الفضل في احد جانبي المعادلة وصفا اي بما لا يقصد المساواة فيه ابتداء كالحبة في العشرة بخلاف الدرهم فيها ومنه قوله عليه الصلاة والسلام زن وارجح نحن معاشر الانبياء هكذا نزن اي زدعايه فضلا قليلا يكون تابعا بمنزلة الجودة لاقدرا يقصد بالوزن للزوم الربوا وفي الاصطلاح (اثبات فضل احد الدليلين المتماثلين وصفا) تميز من اضافة فضل الى احد (وقد علم مما سبق بعض وجوهه) اي وجوه الترجيح الكائنة (في الكتاب والسنة بالمتن) وهو ما تضمنه الكتاب والسنة من الامر والنهي والخاص والعام ونحو ذلك والترجيح باعتباره كترجيح النص على الظاهر والمفسر على النص والمحكم على المفسر ونحو ذلك (والسند) وهو الاخبار عن طريق المتن من متواتر ومشهور وآحاد مقبول او مرودود والترجيح باعتباره يقع في الراوى كالترجيح بفقهه وفي الرواية كترجيح المشهور على الآحاد وفي المروى كترجيح المسموع من النبي عليه الصلاة والسلام على ما يحتمل السماع كما اذا قال احدهما سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال الآخر قال رسول الله وفي المروى عنه كترجيح ما لم يثبت انكار لروايته على ما ثبت (والحكم) كترجيح الحظر على الاباحة (و) الامر (الخارج) كترجيح ما يوافقه لقياس على ما لا يوافقه ولكل من ذلك تفاصيل مذكورة في المطولات (و) علم مما سبق ايضا بعض وجوه الترجيح (في القياس بالاصل) اي بحسب اصله اما بقطعية حكم اصله لا يقال الظني لا يعارض القطعي لان الترجيح اتما هو بين القياسين ولا يكون القياس بقطعية حكم اصله قطعيا واما بحسب قوة ظن دلائله الظنية فيتضمن ما يذكر في ترجيح النصوص واما بالاتفاق على كونه شرعيا لا كالعديم الاصل واما بالاتفاق على عدم نسخه واما بالاتفاق على جريه على سنن القياس واما بالاتفاق على كونه معللا في الجملة (و) بحسب حكم (الفرع) اما بمشاركته الاصل في نوع الحكم والعلة ثم في نوع العلة ثم في نوع الحكم ثم في الجنس الاقرب فالاقرب واما لنحو ما مر في النص بحسب الحكم من تقدم الحظر والوجوب على التدب والاباحة والكرهية والاثبات على النفي واما لثبوته قبل القياس اجالا والقياس لتفصيله فانه اولى من ثبوته ابتداء لاختلاف في الثاني واما لقطع وجود العلة فيه واما لقوة ظن وجودها (و) بحسب (العلة) اما لقطعيتهما كالتقصوطة والمجمع عليهما واما بقوة مسلكهما كالنص الظاهر بحسب مراتبه السالفة

• لانه يعتمد الدليل
بخلاف الثاني وكان
اقرب الى الصدق
ولهذا قبلت الشهادة
على الاثبات دون
النفي (منه)

والاجماع على غيرها من المسالك واما بالاتفاق على صحة عليته فالمتممة
اولى من المتعددة والوصف الحقيقي من الاقناعى الاعتبارى والثبوتى
من العدى والباعث من مجرد الامارة ان جوز والمنضبطة من المضطربة
والظاهرة من الخفية والمتعدية من القاصرة ان جوز والمؤثرة على الكل
وعلى هذا القياس (و) بحسب الامر (الخارج) ويجرى فيه ما مر في النص
من الوجوه ومنه عدم لزوم المحذور من تخصيص عام وترك ظاهر وتر جميع
بحاز وغير ذلك (وقد) جرت عادة القوم انهم (ذكروا في الاخير) اعنى
القياس (اربعة) من وجوه التجميع (الاول قوة الاثر كما في الاستحسان
والقياس) اذا الاستحسان اذا قوى اثره يقدم على القياس وان كان ظاهر
التأثير اذ العبرة بالتأثير لا بالوضوح والخفاً لان القياس انما صار حجة
بالتأثير فالتفاوت فيه يوجب التفاوت في القياس وهذا بخلاف الشهادة
فان لم تصر حجة بالعدالة لتختلف باختلافها بل بالولاية الثابتة بالحرية
وهي مما لا يتفاوت وانما اشتراطها لظهور جانب الصدق (والثاني
قوة ثباته) اى الوصف (على الحكم) المشهود به والمراد به فضل التأثير
بان يكون الزم له من لزوم الوصف المعارض لحكمه ثبوت تأثيره بالادلة
المتعددة من النص والاجماع دون المعارض (كقولنا في) صوم (رمضان
انه متعين) فلا يشترط تعيينه بالنية (كالتفل) فانه ليعينه لا يحتاج الى
تعيين النية (اولى من) قول الشافعى (انه فرض) فيشترط تعيينه
(كالقضاء) لان تأثير الفرضية في الامثال لا التعيين ولذا جازا الحج بمطابق
النية ونية النفل عنده وتأدى الزكاة عندهبة جميع المال من الفقير او تصدقه
(والثالث كثرة الاصول) التى يوجد فيها جنس الوصف او نوعه (كقولنا)
في مسح الرأس (انه مسح فلا يسن تكراره كسائر المسوحات) اولى من قول
الشافعى (انه ركن فيسن تكراره كالفعل) اذ يشهد التأثير المسح في عدم
التكرار اصول كمسح الخف والتيمم والجوارب والجيرة ولا يشهد لتأثير
الركن في التكرار الا الفسل قيل كثرة الاصول ككثرة الرواة في الخبر وايضا
التجميع بها تجميع بكثرة العلة قلنا العلة هو الوصف لا الاصل وكثرة الاصول
تفيد قوته ولزومه فهى كالشهرة او التواتر او موافقة رواية الاعلم نعم هذا
قريب من القسم الثانى بل الاول قال شمس الائمة الثلاثة راجعة الى التجميع
بقوة تأثير الوصف والجهات مختلفة فالمنظور في قوة الاثر نفس الوصف

وفي الاخيرين الاصل (والرابع العكس) اى عدم الحكم عند عدم الوصف
(كقولنا فى مسح الرأس مسح فلا يسن تكراره اولى لانعكاسه) فان كل
ما ليس بمسح يسن تكراره (من قوله ركن فيسن تكراره لعدم انعكاسه)
لان المضمضة متكررة وليست بركن * اعلم ان التعاض كما يقع بين الاقيسة
فيحتاج الى الترجيح كذلك يقع بين وجوه الترجيح بان يكون لكل من القياسين
ترجيح من وجه فشرع فى بيانه فقال (واذا تعارض سباه) اى سببا الترجيح
(فالتأتى) اى الوصف القائم به بحسب ذاته او بعض اجزائه (اولى من الحالى)
اى الوصف القائم انذلك الشئ بحسب امر خارج عنه لوجهين اشار الى الاول
بقوله (لسبق الذات) وجودا من الحال فيقع به الترجيح اولا فلا يتغير
بما يحدث بعده كاجتهاد امضى حكمه قال شمس الائمة رحمه الله تعالى
اذا حكم بشهادة المستورين بالنسب او النكاح لرجل لم يتغير بشهادة
عدلين لا خرو ليس ذلك الا لترجيح الذات على الوصف والى الثانى بقوله
(وقيام الحال به) اى بالذات وما يقوم بالغير فله حكم العدم بالنظر الى ما يقوم
بنفسه فلورجنا الحالى العارضى لزم ابطال الاصل بالوصف كقولنا فى صوم
رمضان اذا وجد التوبة فى اكثر اليوم يصح وقال الشافعى لا يصح لانقضاء
التوبة فى بعض العبادات وترجيحنا بالاكثر اولى من ترجيحنا بالعبادة فان قلت
ما ذكرته انما يصح فى ذات الشئ وحاله لا فى مطلق الذات والحال اذ قد يقدم
حال الشئ على ذات شئ آخر كحال الاب وذات الابن قلت قد اشير
فى تفسير الذاتى والحالى ان الكلام فيما اذا ترجح احد القياسين بما يرجع
الى وصف تقوم به بحسب ذاته او اجزائه والآخر بما يرجع الى وصف يقوم
بذلك الشئ بحسب امر خارج عنه كوصفى الكثرة والعبادة للامساك
فان الاول بحسب الاجزاء والثانى بمجمل الشارع والافكما ان العبادة
حال الامسك فكذلك الكثرة تدبيل كما ختم مباحث الادلة للصحيحة
بالادلة الفاسدة وسماء تذييلاتكميلا للمقصود كذلك ختم بحث الترجيمات
المقبولة ببحث الردودة وسماء تذييلاتكميلا للمناسبة لا تحفى على القطن فقال
(وقد يرجح) اى يقع ترجيح احد المتعارضين على الآخر من قبل السليبية
(بوجوه فاسدة منها غلبة الاشباه) وهو ان يكون للفرع باخذ الاصلين
شبه من وجه واحد وبالاصل الآخر المخالف للاصل الاول شبه من وجهين
او وجوه (لان) القياس لم يحل حجة الا لافادة غلبة الظن ولا شك

ان (الظن يزاد قوة بكثرتها) اى كثرة الاشباه (كالاصول) كما يزاد بكثرته
 الاصول (قلنا الاشباه علل) اى اوصاف تصلح ان تجعل عللا (وكثرتها
 اى كثرة العلل) (لا توجت ترجيحا) ككثرة الآيات وال اخبار (بخلاف) كثرة
 (الاصول) فان الوصف ههنا واحد وكل اصل يشهد بصحته فيوجب
 قوته وثباته على الحكم فاما هناك فالاصل واحد والواصف متعددة اذ كل
 شبه وصف على حدة يصلح للجمع بين الاصل والفرع فكان من قبيل
 الترجيح بكثرة الادلة مثاله قولهم ان الاخ يشبه الولد والوالد من وجه
 وهو المحرمية ويشبه ابن العم بوجوه كجواز دفع الزكاة لكل واحد منهما
 لصاحبه وحل حليلة كل لصاحبه وقبول الشهادة من الطرفين وجريان
 القصاص بينهما بخلاف الولد مع الوالد فان القصاص لا يجرى فيهما
 من الطرفين فالشبه بابن العم اغلب فلا يفتق كابن العم وهذا باطل لما قلنا ان كل
 شبه يصلح قياسا والترجيح بقياس آخر لا يجوز (ومنها) اى من الوجوه
 الفاسدة (عموم الوصف) الذى جعل علة مثل ترجيح اصحاب الشافعى
 التعليل بوصف الطعم فى الاشياء الاربعة على التعليل بالكيل والجنس لان
 وصف الطعم يعم القليل وهو الحفنة مثلا والكثير وهو الكيل والتعليل بالكيل
 والجنس لا يتناول الا الكثير فكان التعليل بالطعم اولى (لانه اوفق بالمقصود)
 لان المقصود من التعليل تعميم حكم النص (وهو فاسد لان الخاص اصل
 الوصف) وهو النص فانه فرعه لكونه مستنبط منه (راجع على العام عنده)
 لانه يجعل العام ظنيا والخاص قطعيا كما سبق فى مباحث التخصيص (فكيف
 يصح هذا) اى جعل العام راجحا على الخاص (و) اقول (فيه بحث) لان رجحان
 خاص النص باعتبار الدلالة فان المقصود بالالفاظ الدلالة على المعانى ولما
 كانت دلالة الخاص قطعية ودلالة العام ظنية عنده قدمه على العام بخلاف
 العلة فان المقصود بها ليس الدلالة بل افادة حكم فى الفرع والاعم افيد
 (ولان التعدى غير مقصود) من التعليل (عنده) حيث جوز التعليل بـ
 قاصرة فبطل الترجيح بالعموم الذى هو عبارة عن زيادة التعدى (و) اقول
 (فيه بحث ايضا) لانه وان جوز التعليل بالقاصرة لكنه معترف باولوية
 المتعدية بلاهرية (ومنها) اى من الوجوه الفاسدة (قلة الاجزاء) فالعلة
 البسيطة كالثنية او الطعم اولى من ذات جزئين (لقربه من الضبط
 وبعده من الغلط والخلاف وهو فاسد لان العبرة بالمعنى لا الصورة) يعنى
 ان الترجيح بالتفرد باعتبار صورة العلة وترجيحنا المتعدد فيما نقول

باعتبار التأثير الثابت بالنص كافتهمنا القدر والجنس من اشارة المماثلة المذكورة فيه فاین هذا من ذلك (ومنها) اى من الوجوه الفاسدة (كثرة الادلة لان الظن بها اقوى وابعد عن الغلط) اذ كل منها يفيد قدرا من الظن (ولان ترك الاقل اسهل) من ترك الاكثر (وهو فاسد لمعنى الترجيح) لغة وعرفا فانه يدل على الرجحان وهو لا يكون الا بالوصف التابع لا بالامر المستقل (ولان استقلال كل) من الادلة بافادة المقصود (جعل الغير) فى حقها (كان لم يكن) لانه يؤدى الى تحصيل الحاصل ﴿ فان قيل ﴾ اى سر فى انا نرجح بالكثرة فى بعض المواضع كالترجيح بكثرة الاصول وكرجيج الصحة على الفساد بالكثرة فى صوم غير منوى من الليل ولا ترجح بالكثرة فى بعض المواضع كما لم نرجح بكثرة الادلة ﴿ اجيب ﴾ بان السرفيه ان الكثرة معتبرة فى كل موضع تحصل بها فيه هيئة اجتماعية ويكون الحكم منوطا بالمجموع من حيث هو المجموع وانها غير معتبرة فى كل موضع لا تحصل بها فيه تلك الهيئة ويكون الحكم منوطا بكل واحد منها لا بالمجموع وكثرة الاصول من الاول لانها دليل قوة تأثير الوصف فهمى راجعة الى القوة فتعتبر وكذا الكثرة التى فى الصوم فان الحكم قد تعلق بالاكثر من حيث هو هو لا بكل واحد وكثرة الادلة من الثانى لان كل دليل مؤثر بنفسه لا مدخل فيه لوجود الآخر اصلا فان الحكم منوط بكل واحد لا بالمجموع من حيث هو المجموع واذا بطل الترجيح بكثرة الادلة (فلا يرجح) اى لا يقع الترجيح بين الروايتين (بكثرة الرواة ما لم تشتهر) اى ما لم يبلغ الى حد الشهرة لان الهيئة الاجتماعية حينئذ تحصل (ولا) يرجح (نص باخر) اى بنص آخر (وكذا القياس) اى لا يرجح قياس بقياس بواقفه فى الحكم دون العلة ليكون من كثرة الادلة اذ لو واقفه فى العلة كان من كثرة الاصول لان كثرة الادلة اذ لا يتحقق تعدد القياسين حقيقة الا عند تعدد العلتين لان حقيقة القياس ومعناه الذى به يصير حجة هو العلة لا الاصل

المقصد الثانى

من الكتاب (فى الاحكام وما يتعلق بها) ٤ لما فرغ من مباحث الادلة شرع فى مباحث الاحكام وما يتعلق بها من مباحث الحاكم والمحكوم به وعليه (وهو مرتب على اربعة اركان) كما كان فى مباحث الادلة كذلك ركن فى الحكم وركن فى الحاكم وركن فى المحكوم به وركن فى المحكوم عليه وابتدأ بالحكم لان النظر فيه من المقاصد الاصلية ثم بالحاكم لان الحكم منه

٤ المراد مما يتعلق
بالاحكام العلال
والاسباب والشروط
والعلامات فان الحكم
يتعلق بالعلة تعلق
الوجوب والشروط
تعلق الوجود
وبالسبب تعلق
الافضاء بالعلامة
تعلق المعرفة فالاحكام
تتعلق بالكل (منه)

ثم بالمحكوم به لان الخطاب يتعلق به اولا وبواسطة انه مضاف الى المكلف
وعبرة عن فعله يصير المكلف محكوما عليه * الركن (الاول في الحكم) عرفه
بعض الشافعية بخطاب ٩ الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين والخطاب توجيه
الكلام نحو الغير للافهام اذا ظهر والقيد الاخير لادخال خطاب المعلوم
على قول الشيخ والتعريف في افعال المكلفين للجنس مجازا في تناول حكم كل
مكلف بخصوصه كخواص النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبه يندفع ما يقال
لا يندرج تحته حكم اذ لا حكم يتعلق بكل فعل لكل مكلف والخطاب جنس
وخرج باضافته الى الله تعالى خطاب غير الله وبوصفه بالتعلق بافعال
المكلفين خرج خطابه المتعلق بذاته وصفاته وافعاله قيل لكن بقي تحته مثل
والله خلقكم وما تعملون والقصاص فلا يطرذف زيد بالاقتضاء او التخيير اى اقتضاء
الفعل او تركه او تخييره بينهما ليخرج ذلك ثم اورد الاحكام الوضعية على انعكاسه
والوضع خطاب الشارع يتعلق شئ بالحكم التكليفي وحصول صفة له
باعتباره اى باعتبار تعلق شئ بالحكم ككونه دليلا له او سببا او شرطا
او مانعا او غير ذلك فزيده والوضع تعميمه ولما كان الحكم في اصطلاحنا
ما يثبت بالخطاب لاهو قال (قلت وهو اثر خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين
بالاقتضاء او التخيير او الوضع فهو) اى الحكم بناء على هذا التعريف
(توكان) (الاول) (تكليفي و) (الثاني) (وضعي اما التكليفي) وهو اثر خطاب الله
المذكور (فاما ان يكون صفة لفعل المكلف كالوجوب ونحوه) من الحرمة
والندب فانها صفات للصلاة والقتل والنوافل مثلا (او) يكون (اثر الله)
اى لفعل المكلف ولا يبحث عنه ههنا (كالمالك) فانه اثر لفعله الذي هو
الشراء ونحوه (وما يتعلق به) كملك المتعة وملك المنفعة وثبوت الدين
في الذمة (والاول) اى ما هو صفة لفعل المكلف (اما ان يعتبر فيه) اى
في مفهومه وتعريفه (اولا) وبالذات (المقاصد الدنيوية) اى الحاصلة
في الدنيا كتفريغ الذمة المعتبرة في مفهوم صحة العادة ٩ (او الاخرية) اى
الحاصلة في الآخرة كالثواب على الفعل والعقاب على الترك المتعبر في مفهوم
الوجوب ٨ وانما قيد الاعتبار بالاولوية لانه قد يعتبر في نحو الصحة الثواب
وفي نحو الوجوب تفريغ الذمة لكن لا اولا وليس المراد باعتبار المقصود
الدنيوى او الاخرى ابتناء الحكم على حكم ومصالح متعلقة بالدنيا والآخرة

٩ يعنى ان الخطاب في
اللغة توجيه الكلام
نحو الغير للافهام ثم
نقل الى ما يقع به
التخاطب وهو ههنا
الكلام النفسى الازلى
واختلف الاصوليون
في تسمية الكلام في
الازل خطا بافن
ذهب الى ان الخطاب
ما يقصده به افهام من
هو متهمي للفهم
قال لا يسمى الكلام
في الازل خطا بالانه
لم يقصده به افهام من
هو متهمي للعلم وفسر
الخطاب بالكلام
الموجه للافهام او
بالكلام المقصود منه
افهام من هو متهمي
للفهم ومن ذهب الى
ان الخطاب ما يقصد
به الافهام ولم يقصده
عن هو متهمي للفهم
فلا يطر د قال يسمى
الكلام في الازل
خطا بالانه يقصده به
الافهام في الجملة
(منه)

٩ فان صحة العبادة
كونها بحيث توجب
تفريغ الذمة فالمعتبر
في مفهومها اعتبارا
اوليا لانها هو المقصود
الدينوي وهو تفريغ
الذمة وان كان يتبعها
الثواب مثلا
٨ فان الوجوب كون
الفعل بحيث لو أتى به
شاب ولو ترك يعاقب
فالمعتبر في مفهومه
اعتبارا اوليا هو
المقصود الاخرى
وهو الثواب بالفعل
والعقاب بالترك وان
كان يتبعه المقصود
الدينوي كتفريغ
الذمة (منه)
٤ بأن يكون عدم ايصاله
اليه من جهة خلل في
اركانه وشرائطه
(منه)
فالمتصف بالصحة
والفساد حقيقة هو
الفعل لانفس الحكم
وانما يطلق عليهما
لفظ الحكم لثبوتهما
مخاطب الشرع (منه)

اذ من البعيد ان يقال صحة الصلاة مبنية على حكمه دينوي وحرمة الحرج على
حكمه اخروي (فان قيل) ليس في صحة النوافل تفريغ الذمة (قلنا)
لزم بالشروع فحصل بادائها تفريغ الذمة اما عبادة الصبي في حكم
المستثنى كما سيجي في بحث العوارض فالكلام ههنا في فعل المكلف فقط
(والاول) وهو الذي يعتبر فيه المقاصد الدينوية (ينقسم الفعل باعتباره
الى صحيح وباطل وفاسد والى منعقد وغيره ونافذ وغيره ولازم وغيره)
وذلك لان المقصود الدينوي في العبادات تفريغ الذمة وفي المعاملات
الاختصاصات الشرعية وهي الاغراض المترتبة على العقود والفسوخ
كذلك الرقبة في البيع وملك المتعة في النكاح وملك المنفعة في الاجارة واللينونة
في الطلاق وكذا معنى صحة القضاء ترتب ثبوت الحق عليه ومعنى صحة
الشهادة ترتب لزوم القضاء عليها فرجع ذلك الى المعاملات فيكون الفعل
موصلا الى المقصود الدينوي كما ينبغي يسمى صحة والفعل صحيحا وكونه بحيث
لا يوصل اليه ٤ اصلا يسمى بطلانا والفعل باطلا وكونه بحيث يقتضي اركانه
وشرائطه الايصال اليه لا اوصافه الخارجية يسمى فسادا والفعل فاسدا
ثم في المعاملات احكام اخر منها الانعقاد وهو ارتباط اجزاء التصرف
شرما فالبيع الفاسد منعقد لا صحيح ثم النفاذ ترتب الاثر عليه كالملك مثلا
فبيع الفضولي منعقد لا نافذ ثم اللزوم كونه بحيث لا يمكن رفعه ويعلم منها
مقابلاتها فظهر بزيادة قيد كما ينبغي في تعريف الصحيح الفرق بينه
وبين النافذ وصحة مقابلة الصحيح للفاسد فليتأمل (والثاني) وهو ان يعتبر
فيه المقاصد الاخرى (ينقسم الفعل باعتباره الى قسمين الاول عزيمة
وهي ما شرع ابتداء غير مبنى على اعداد العباد فان كان ابتاؤه راجعا
على تركه عند الشارع بالنص عليه او على دليله (فمع المنع) من الترك
(بقطعي) من الادلة (فرض ومع المنع) من الترك (بظني) من الادلة
(واجب و) ان كان ابتاؤه راجعا على تركه (بلا منع) من الترك (سنة
ان كان) ذلك الفعل (طريقة مسلوكة في الدين) سلكها الرسول عليه
السلام او غيره ممن هو علم في الدين قال النبي عليه السلام عليكم يستنى وسنة
الخلفاء الراشدين من بعدى (والا) اي وان لم تكن طريقة مسلوكة في الدين
(فنفل) ويسمى مستحبا ومندوبا ايضا (وان عكس) عطف على قوله
فان كان ابتاؤه راجعا على تركه اي ان كان تركه راجعا على ابتائه (فمع المنع)

من الإتياء (حرام وبلا منع) منه (مكروه وان استويا) أى طرفا الإتياء
والترك في نظر الشارع بان يحكم بذلك صريحا اودلالة بقريئة ان الكلام
في متعلق الحكم الشرعى فيخرج فعل البهائم والصبيان والمجانين ونحو
ذلك (قباح) (فان قلت) جيع ذلك من اقسام ما يعتبر فيه المقاصد الاخروية
وليس في هذه التعريفات الاستفادة من التقسيم اشارة الى ذلك (اجيب) بانه
يجوز ان تكون التعريفات المذكورة رسوما لاحدودا ولوسلم في الرجحان
والاستواء اشارة الى معنى الثواب والعقاب (فان قلت) قد يكون الوجوب
والحرمة ونحو ذلك من اقسام ما هو اثر لفعل المكلف لاصفة له كإباحة
الانتفاع الثابتة بالبيع وحرمة الوطى الثابتة بالطلاق (اجيب) بانها من
صفاته ايضا اذا لانتفاع والوطى فعل المكلف ولا منافاة بين كون الحكم
صفة لفعل المكلف واثر له (فان قلت) عد المباح من قبيل الحكم التكليفي غير
صحيح لان التكليف الزام ما فيه كلفة ومشقة ولا الزام في الإباحة (قلت) ذلك
من باب التغليب (فان قلت) لا يخفى ان الرخصة الآتية ايضا تنصف بهذه
الاحكام كالرخصة الواجبة او المندوبة او المباحة فلا معنى للتخصيص
بالعزيمة (قلت) اتصافها بها من ضرورة كونها من اقسام ما يعتبر فيه
المقاصد الاخروية ولا يلزم من ذلك صحة تقسيمها الى تلك الاقسام فانها
مبنية على امرين احدهما وجود الاقسام على التمام وهو في الاولى لا
في الثانية اذ الرخصة تسمى سنة او حراما تستوجب العقاب والثاني كون
الجهة التي بها صح التقسيم وحصل الاقسام معتبرة في المقسم اولوا بالذات
ولا يكفي وجودها فيه بالجملة فان اللفظ الموضوع اذا قسم من حيث
الوضع الى الظاهر والنص والمفسر والمحكم لم يصح بل يجب تقسيمه
الى الخاص والعام والمشارك فكذا الحال ههنا فان جهة المشروعية
التي هي مبنى التقسيم الى الاقسام المذكورة وان وجدت في الرخصة لكنها
ليست اولوا بالذات كما في العزيمة بل الاعتبار فيها بالذات جهة الخفة المبنية
على العذر كما يظهر ان شاء الله تعالى واذا عرفت ما ذكرنا من مفهومات
الاقسام (فالقرض لازم علما وعملا) أى يلزم اعتقاد حقيقته والعمل بوجبه
ثبوته بدليل قطعي (فيكفر منكروه) بالقول او الاعتقاد (و) يكفر
(مستخفه) ايضا لان الاستخفاف بشرعى يقينى يوجب الكفر لانه دليل
الانكار (ويفسق تاركه بلا عذر) كالاكرام والسيان (وقد يطلق)

الفرض (على) ما لم يثبت بدليل قطعي بل على (ما يفوت الجواز بفوته) ويسمى فرضا عمليا كالوتر عند أبي حنيفة حتى يمنع تذكره صحة الفجر كتذكر العشاء وكقصد الرابح في مسح الرأس فإذا لم يثبت بدليل قطعي (فلا ينفى منكره بل يفسق) أي يحكم بكونه ضالا وفلسقا (إن استخف بإخبار الآحاد) لأن رد خبر الواحد والقياس بدعة (لأن كان مأولا) فإنه لا يفسق ولا يضل لأن التأويل في مظانه من سيرة السلف (ثم إن حصل المقصود من شرعيته بمجرد حصوله ففرض كفاية) كالجهاد المقصود منه إعلاء كلمة الله بإزالة أعدائه (وحكمه اللزوم على كل) أي على كل واحد من المخاطبين (وسقوطه بفعل البعض) لأن الجميع إذا تركوا أئمتهم فلو لم يكن اللزوم على كل للأئمة بالترك فإن قيل ﴿رفع الحكم نسخ﴾ ولا نسخ بعد النبي عليه السلام ﴿قلنا﴾ ليس رفع الحكم مطلقا نسخا بل إذا كان بدليل شرعي متراخ وهذا ارتفاع بطريق عقلي لا ارتفاع شرطه وهو فقد المقصود وقيل يجب على البعض لأنه لو وجب على الجميع لما سقط بفعل البعض ﴿قلنا﴾ فلان لم يلزم اللزوم كيف وقد سقط ما في ذمة الأصيل بإداء الكفيل والاختلاف في طرق الإسقاط لا ينافي وحدة الساقط في الحقيقة كما في الكفالة (وإن لم يحصل) المقصود من شرعيته (لكل أحدا لا بصوره منه ففرض عين) كتحصيل ملكة الخضوع للخالق بقهر النفس بالإمرة بتكرار الأغراض عما عداها والتوجيه إليه في الصلاة (وحكمه اللزوم على من فرض عليه حتما) وقطعا حتى لا تبرأ ذمته بإداء غيره (وقد يفرض واحد مبهم من آخرين فصاعدا كما في خصال الكفارة) فإن الواجب عندنا أحدها مبهما وتحقيقه أن الواحد من تلك الأمور من حيث مفهومه الذي لا يتعدها معلوم ومن حيث تعد ما صدق عليه مبهم وتغير فيه ومعنى وجوبه وجوب تحصيله في ضمن معين ما وإن كان نفسه واحدا جنسيا ومعنى تخييره التخيير في إيقاعه بين المعينات وإن كان الواجب معلوما كلف بإيقاعه معينا لكن بتوقف إيقاعه كذلك على خصوصيات خير بينها (والواجب لا يلزم الإجمالا) أي لاعلماء (فهو كالفرض العملي الآفي القوت) أي فوت الجواز بفوته فإن الواجب ليس مثله في ذلك بل في أن جاحده لا يكفر بل يفسق أن لم يكن مأولا وقد استخف بإخبار الآحاد (وقد يطلق) لفظ الواجب (على الفرض أيضا) فيكون أعم من الفرض والواجب بمعنى أن يكون ابتائوه راجعا على تركه مع المنع سواء ثبت بقطعي أو ظني كقولهم الصلاة

والسنة على ثلاثة
اقسام سنة مؤكدة
وسنة زائدة وسنة
هدى فالاولى ما
واظب عليه رسول
الله صلى الله تعالى
عليه وسلم تركه
مرة او مرتين
وفي آياته ثواب
تركه اساءة وكرهية
وعتاب لعقاب
وهي مثل السنن
الرواتب والتكاح
والثانية هي ما لم
يواظب عليه السلام
على ذلك وفي آياته
ثواب وليس تركه
شيء والثالثة هي
التي من شعائر الدين
كالاذان والاقامة
والختان وفي آياته
ثواب اكثر من ثواب
المؤكدة وفي تركه
نوع عقوبة دون
عقوبة الواجب
فكل سنة هدى
سنة مؤكدة من غير
عكس (منه)

واجبة والزكاة واجبة ونحو ذلك (وتارك كل) من الفرض والواجب (يستحق)
العقاب) للآيات والاحاديث الدالة على وعيد العصاة الا ان يعفو الله تعالى بفضله
وكرمه وبتوبة العاصي وندمه للنصوص الدالة على العفو والمغفرة ولانه
حق الله تعالى فيموزله العفو وعند المعتزلة لا عفو ولا غفران بدون
التوبة وهي مسئلة وجوب الثواب والعقاب على الله تعالى عندهم
(والسنة نوعان) الاول (سنة الهدى) اى مكمل الدين (وتاركها) مسيء
(يستحق اللوم) كصلاة العيد والاذان والاقامة والصلاة بالجماعة والسنن
الرواتب ولذا لو تركها قوم او اهل بلدة عوتبوا وان اصرروا قوتلوا وهي
التي قال محمد في كتاب الاذان تاركه واخرى اساء (و) الثانية سنة (الزوائد)
وتاركها لا يستحقه (اى اللوم كتنويل اركان الصلاة وسيرة النبي عليه
السلام في لباسه كالبيض وقيامه وقعوده وهي التي قال محمد في كتاب الاذان
وغيره لابأس (ومطلقها) اى مطلق السنة بان يقال ان من السنة كذا (مطلق
عندنا) اى شامل لسنة النبي عليه الصلاة والسلام وسنة غيره خلافا للشافعي
فانها عنده مختصة بسنة الرسول عليه السلام (وقد تطلق) السنة (على
الثابت بها) كما روى عن ابي حنيفة ان الوتر سنة وعليه يحمل قولهم
عيدان اجتماعا احدهما فرض والآخر سنة اى واجب بالسنة (والنفل يثاب
فاعله عليه) اى يستحق الثواب (ولا يسيئ تاركه) اورد عليه صوم المسافر
والزيادة على ثلاث آيات في قراءة الصلاة فان كلامهما يقع فرضا ولا يذم تاركه
واحيب عن الاول بان المراد الترك مطلقا وعن الثاني بان الزيادة قبل
تحققها كانت نفلا فانقلب فرضا بعد تحققها لدخولها تحت قوله تعالى
فاقرأ ما تيسر من القرآن كالنافلة بعد الشروع تصير فرضا حتى
لو افسدها يجب القضاء ويعاقب على تركها كما سيأتى (وهو دون) سنن
(الزوائد) في المرتبة لانها صارت طريقة مسلوكة في الدين وسيرة النبي عليه
الصلاة والسلام بخلاف النفل (ويلازم) النفل (بالشروع فيه قصدا) حتى
يجب المضى فيه ويعاقب فيه على تركه لقوله تعالى لا تبطلوا اعمالكم
وفي عدم الاتمام ابطال المؤدى ولان المنذور قد صار لله تعالى تسمية بمنزلة
الوعد فيكون ادنى حالا مما صار لله تعالى فعلا وهو المؤدى ثم ابقاء الشيء
وصيانته عن البطلان اسهل من ابتداء وجوده واذا وجب اقوى الاسرين
وهو ابتداء الفعل لصيانة ادنى الشئين وهو ما صار لله تعالى تسمية فلان

يجب اسهل الامرين وهو ابقاء الفعل لصيانة اقوى الشئين وهو ماصار
 لله تعالى فعلا اولى واتماقال قصدا احترازا عما اذا شرع في الصلاة الوقتية
 ظانا انه لم يصلها وقد صليها فيكون نقلا مشروعا فيه ولا يجب اتاها
 لانه لم يشرع فيها قصدا (والحرام يستوجب العقاب) اى يستحق فاعله
 العقاب على فعله (وهو) اى الحرام (اما لعينه ان كان منشأ الحرمة عنه)
 كالخمر والخنزير والميتة (او لغيره ان كان) منشأ الحرمة (غيره) اى غير
 ذلك الحرام ككل مال الغير والفرق بينهما ان النص تعلق في الاول
 بعينه فاخرج المحل عن قبول الفعل فعدم محله كصب الماء
 وليس ذلك من قبيل اطلاق المحل على الحال او حذف المضاف وفى الثانى
 يلاقى الحرمة الفعل والمحل قابل له كالنوع عن الشرب وقد سبق زيادة
 بسطه فى بحث الحقيقة والمجاز (والمكروه) نوعان الاول (تنزيهى) وهو
 (الى الحل اقرب) النوع الثانى (تحريمى) وهو (الى الحرمة اقرب) والفرق
 بينهما من وجهين * الاول انهما بعد ان لا يعاقب فاعلهما يعاقب بالثانى
 اكثر من الاول * والثانى ان يتعلق بالثانى مخذور دون العقوبة بالنار كحرمان
 الشفاعة لقوله عليه السلام من ترك سنتى لم تنله شفاعتى ﴿ فان قلت ﴾ كيف
 التوفيق بينه وبين قوله عليه السلام شفاعتى لاهل الكباثر من امتى
 ﴿ قلت ﴾ المنى بالاول استحقاق الشفاعة والمثبت بالثانى حقيقتها اذ من
 الجائز ان يستحقق احد بسبب تقصيره الحرمان عن الشفاعة ويشفعه
 الرسول عليه الصلاة والسلام بسبب كمال شفقتة لامته المصاة الاله
 لا تجمعنا من المحرومين من شفاعته (وهذا) اى المكروه التحريمى (حرام
 عند محمد) اى حكمهما واحد وهو استحقاق العقاب على الترك (لكن)
 لا بدليل قطعى بل (بظنى فيقابل الواجب) كما يقابل الحرام الفرض
 (و) القسم (الثانى رخصة ٩ وهى ما شرع ثانيا مبنا على العذر وهى)
 انواع (اربعة نوعان من الحقيقة) اى رخصة حقيقة لكن (احدها حق
 بكونه رخصة من الآخر ونوعان من المجاز) يطلق عليهما اسم الرخصة
 مجازا لكن (احدهما اتم فى المجازية) اى ابعد من حقيقة الرخصة (من
 الآخر) وجه الضبط ان الرخصة ان حصلت مع قيام سبب العزيمة
 فحقيقة والافجاز والحقيقة ان كانت مع عدم تراخى حكم السبب فالحق
 بكونها رخصة والافغيره والمجاز ان لم يكن له شبه حقيقة الرخصة بالنظر

٩ من قسمي ما يعتبر
 فيه اولا بالذات
 المقصد الاخرية
 هو ان لا يكون
 حكما اصليا بل
 يكون مبنا على
 اعذار العباد فسمى
 رخصة ويقابلها
 العزيمة فحرمة اجراء
 كلمة الكفر على
 اللسان عزيمة لانه
 حكم اصلي واصلها
 للمكروه رخصة لانه
 غير اصلي بل هو
 مبني على اعذار
 العباد (منه)

الى غير محلها بل كان نسخا قائم في المجازية والافغيره (اما الاول فاستبج مع قيام المحرم والحرمة) ﴿فان قيل﴾ يلزم منه اجتماع الضدين وهما الحرمة والاباحه في شيء واحد ﴿اجيب﴾ بان معنى الاستباحة ههنا ان يعامل معامل المباح بترك المؤاخذه وتركها لا يوجب سقوط الحرمة لجواز العفو (كاجراء المكره كلمة الكفر على اللسان وقلبه مطمئن الايمان) وكافطار المكره في رمضان وجنابته على الاحرام وعلى ائتلاف مال الغير وسائر الحقوق المحرمة كالدلالة على مال الغير وكما في ترك الخائف على نفسه الامر بالمعروف وكما في تناول مال الغير مضطرا (وحكمه ان يوجر ان قتل باخذ العزيمة) اما الرخصة فلان حق الغير لا يفوت الا بصورة لبقاء التصديق معنى في الكفر اكراها والقضاء في الصوم والجزاء في الاحرام والضمان في مال الغير والانتكار بالقلب في ترك الامر بالمعروف وحق نفسه يفوت صورة لخراب البنية ومعنى بزهاق الروح فله ان يقدم حقه واما الاجران قتل فلانه بذل نفسه حسبة في دينه لاقامة حقه تعالى وهو مشروع كالجهاد على طمع الظفر على الاعداء او النكابة والاضرار عليهم او اغراء المسلمين وقد فعله غير واحد من الصحابة ولم ينكره الرسول عليه الصلاة والسلام عليهم بل بشر بعضهم بالشهادة اما اذا علم بقتله من غير شيء من ذلك لا يسعه الاقدام ولو قتل لا يكون مثابا لانه التي نفسه في المهلكة من غير اعزاز للدين وفي بذل النفس اقامة للمعروف تفريق لجمع الفسقة ظاهرا فان اسلامهم يدعو الى ان ينكأ في قلوبهم وان لم يظهروه (واما الثاني فاستبج مع قيام سبب للعزيمة ومحرم للرخصة) تراخي حكمه المراد بالاستباحة ههنا مطلق الاذن لا بمعنى تساوى الطرفين لتنافي حكمه الآتي ﴿فان قيل﴾ المحرم قائم في القسمين جميعا فكيف اقتضى تأييد الحرمة في الاول دون الثاني ﴿قلنا﴾ العلة الشرعية امارات جاز تراخي الحكم عنها وقد ورد النص بذلك فيحتمله بخلاف ادلة الوجوب الايمان فانها عقلية قطعية لا يتصور فيها التراخي عقلا ولا شرعا فتقوم الحرمة بقيامها وتدوم بدوامها (كافطار المسافر) فان السبب الموجب للصوم والمحرم للافطار وهو شهود الشهر وتوجه الخطاب العام قائم لعموم قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه لم اى حضر ولذا لو ادى كان فرضا والحكم وجوب الصوم وقد تراخي لقوله تعالى فعدة من ايام اخر (و) حكمه ان (العزيمة

فيه ان الحرام ممنوع
التعرض وهذا ليس
ممنوع التعرض فلا
يكون حراما وهذا
ليس الا فرق لفظي
(منه)

اولى) عندنا لقيام سبب العزيمة ولان الرخصة انما شرعت لليسر وهو حاصل في العزيمة ايضا فالأخذ بالعزيمة موصل الى ثواب مختص بالعزيمة ومتضمن ليسر مختص بالرخصة فالأخذ بها اولى (الا ان تضعفه) العزيمة كالصوم للمسافر فيكون الفطر اولى حتى لو صبر فأتى كان آثما لتفويت نفسه بما شرته بلا حصول المقصود وهو حق الله تعالى بخلاف المقيم المكروه على الإفطار حتى قتل فانه ليس قاتل نفسه لان القتل صدر من المكروه الظالم والمكروه في الصبر مستديم للعبادة مستقيم على الطاعة فيوجروا انما كان الاول احق بكونه رخصة من هذا لان في هذا وجد سبب الصوم لكن تراخي حكمه بالنص فكان بالإفطار شبهة حكما اصليا في حق المسافر بخلاف الاول فان الحكم الاصل الذي هو الحرمة قائم فيه مع المحرم وليس فيه شبهة كون استباحة الكفر حكما اصليا اصلا فيكون الاول احق بكونه رخصة من الثاني (واما الثالث) الذي هو رخصة مجازا وهو اتم في المجازية وابعد عن الحقيقة من الآخر (فأوضح عنا) اى ارتفع ولم يشرع علينا (من الاصر) هو الثقل الذي يأصر صاحبه اى يحبس من الحراك جعل مثلا لثقل تكاليفهم وصعوبتها مثل اشتراط قتل النفس في صحة التوبة (والاغلال) هي ايضا مثل لما كانت في شرايعهم من الاشياء الشاقة ككتيعين القصاص في العمد والخطأ وقطع الاعضاء الخاطئة وقطع موضع النجاسة ونحو ذلك مما كانت في الشرايع السالفة فمن حيث انها كانت واجبة على غيرنا ولم يجب علينا توسعة وتخفيفا شابهت الرخصة فسميت بها لكن لما كان السبب معدوما في حقنا والحكم غير مشروع اصلا لم يكن حقيقة بل مجازا (واما الرابع) الذي هو رخصة مجازا لكنه اقرب الى حقيقة الرخصة من الثالث (فا سقط عنا) مع مشروعيتها لنا في موضع آخر المراد السقوط عن بعض الامة مع المشروعية لبعض آخر فمن حيث انه سقط كان مجازا ومن حيث انه مشروع لبعضنا كان شبيها بحقيقة الرخصة بخلاف الثالث فانه ليس بمشروع في حقنا اصلا فيكون ابعد عن الحقيقة (كالمسلم) فانه بيع والاحل في البيع ان يلاقي الايمان لتهيئه عليه الصلاة والسلام عن بيع ما ليس عند الانسان وهذا حكم مشروع في سائر الياعات لكنه

سقط في السلم حتى لم يبق التعيين مشروعا أصلا (وكالحرم والميتة المضطر
والمكره) فان حرمة تناولهما ساقطة في حقهما لخوف الهلاك على النفس
حتى لم يبق مشروعة عندنا وتبدلت بالإباحة حتى اذا صبر ومات اثم ان علم
بالإباحة في هذه الحالة لان في انكشاف الحرمة خفاً يعذر بالجهل كذا ذكره
الامام الاسيبجاني * قيل في وجه سقوط الحرمة لنا الاستثناء المذكور في قوله
تعالى الا ما اضطررتم اليه وحكم المستثنى يضاد حكم المستثنى منه فيقتضي
ثبوت ضد الحرمة المذكورة في المستثنى منه وهو الحل * اقول * فيه
بحث لانه قول بفهم الاستثناء وهو ليس بذهبنا كما سبق فالصواب ان
يقال الكلام المقيد بالاستثناء يكون عبارة عما وراء المستثنى فيثبت
التعميم في حالة الاختيار وقد كانت مباحة قبل التحريم فبقيت في حالة الضرورة
على ما كانت عليه * فان قيل * استثناء اجراء كلمة الكفر على اللسان حال
الضرورة متحقق لقوله تعالى من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكره وقلبه
مطمئن بالإيمان مع انه لم يدل على اباحته * اجيب * بانه ليس استثناء
من الحظر بل هو استثناء من الغضب اذا التقدير من كفر بالله من بعد ايمانه
فعليهم غضب من الله الا من اكره فينتفي الغضب بالاستثناء ولا يدل انتفاؤه
على ثبوت الحل لجواز ان يكون مستباحا ووجه آخر وهو ان حرمة الخمر
لصيانة عقله ودينه والميتة لصيانة بدنه عن سراية الخبث ولا صيانة للبعض
عند فوت الكل (وكقصر المسافر) فانه رخصة اسقاط عندنا فآثم
المسافر بنية الظهر لا يجوز كآثم الفجر ونية الظهر والنفل اساءة وترك
القعدة الاولى مفسد لما روى ان عمر رضي الله تعالى عنه قال لرسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم انقصر الصلاة ونحن آمنون فقال عليه السلام
ان هذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته واتصدق بما لا يحتل
التملك اصلا وان كان بمن لا يلزم طاعته اسقاط محض لا يرتد بالرد كقوة
القصاص او هبته او تصدقه او تملكه من الولي ونحو ذلك فمن يلزم طاعته
اولى بان لا يتوقف على القبول لان تملك الله تعالى في محل يقبله لا يرتد
مطلقا كالارث بخلاف تملكنا في الاعيان ففي محل لا يقبله اذا لم يرتد
من العبد فن الله تعالى اولى ولان التخيير انما يثبت للعبد اذا تضمن رفقا
ولا رفق في هذا التخيير لتعين القصر له بخلاف التخيير في انواع الكفارة
وجزاء الصيد والخلق لاختلاف اجناسها وبخلاف رخصة الصوم

اما سقوط الحرمة
المضطر فبالنص
للاستثناء واما في
المكره فلان فيه نوع
اضطرار اذا كان
ملجأ اذ فيه خوف
تلف النفس كحالة
الخمصة فيكون
داخلا تحت النص
بدلالة او بآيات بدلالة
النص ان اقتصر
الاضطرار بالخمصة
لما فيه من الخوف
المذكور ايضا والله
اعلم (منه)

فان اليسر متعارض اذ مشقة السفر معارضة بخفة الشركة مع المسلمين
ورفق الإقامة بمشقة الانفراد فصار الصوم اولى لصالته ﴿فان قيل﴾ اكمال
الصلاة ان كان اشق فتوابه اكثر فيفيد التحير ﴿اجيب﴾ بان الثواب
الذى يكون باداء الفرض فيهما سواء (ومسح المتخفف) فان غسل الرجل
الذى هو عزيمة سقط في مدة المسح رخصة لان استئثار القدم بالخلف
يمنع سرية الحدث الى القدم فيثبت ان التسل ساقط وان المسح شرع
لليسر ابتداء وكان من قبيل المجاز لاعلى معنى ان الواجب من غسل الرجل
يتأدى بالمسح اذ لو كان كذلك لما اشترط كون الرجل طاهرة وقت اللبس
ولا كون اول الحدث بعد اللبس طاريا على طهارة كاملة كافي المسح على
الجيرة لان المسح حينئذ يصلح رافعا للحدث السارى الى القدم وان
الشرع اخرج السبب الموجب للحدث من ان يكون عاملا في الرجل مادامت
مسترة بالخلف وجعله مانعا من سرية الحدث الى القدم (وحكمه) اى
حكم هذا القسم من الرخصة (ان العزيمة لا تبقى مشروعية فيه)
وقد بينا ذلك في الصور المذكورة ﴿فان قيل﴾ قد صرح الفقهاء بأن من رأى
المسح ولم يمسح أخذ بالعهمة ثياب ولا ثواب في غير المشروع ﴿قلنا﴾ العزيمة
لم تبقى مشروعة مادام متخففا والثواب باعتبار التزع والتسل (واما
الوضعي) عطف على قوله في اول المقصد الثانى اما التكليفي ولما كان فيه
نوع خفاء عرفه فقال (فاثر الخطاب بتعلق شئ بالحكم التكليفي وحصول
صفته) اى لذلك الشئ (باعتباره) اى باعتبار ذلك الحكم التكليفي
(فالمعلق) اى الشئ الذى تعلق بالحكم التكليفي (ان دخل في الآخر) وهو
الحكم التكليفي (فركن والا) اى وان لم يدخل فيه (فان اثر المتعلق فيه)
اى في الآخر (فعلة والا) اى وان لم يكن مؤثرا فيه (فان اوصل المتعلق
(اليه) اى الى الآخر (في الجملة فسبب والا) اى وان لم يوصل اليه
(فان توقف عليه) اى على المتعلق (وجوده) اى وجود الآخر (فتشترط
والا) اى وان لم يتوقف عليه وجوده (فلا اقل من الدلالة عليه) اى على
وجوده (فعلامة * اما الركن فما يقوم به الشئ) اى يدخل في قوامه فيكون
جزأه وهذا اولى من قول صاحب التقيع ما يقوم به الشئ لصدقه على المحل
(وهو) اى الركن قسمان الاول (اصلى ان لم يعتبر حكم الشئ) الذى
يقوم بالركن (باقيا عند انتفائه) اى انتفاء الركن كالتصديق للايمان (و)

الثاني (زائدان اعتبر) حكم ذلك الشيء باقيا عند انتفائه لعذر وان انتفى ذلك الشخص بانتفائه ضرورة انتفاء الكل بانتفاء الجزء فاندفع ما يقال ان قولنا ركن زائد بمنزلة قولنا ركن ليس بركن لان معنى الركن ما يدخل في الشيء ومعنى الزائد ما لا يدخل فيه بل يخرج عنه وذلك لانا لانغنى بالزائد ما يكون خارجا عن الشيء بحيث لا يتنى الشيء بانتفائه بل نغنى به ما لا يتنى بانتفائه حكم ذلك الشيء فغنى الركن الزائد الجزء الذي اذا انتفى كان حكم المركب باقيا بحسب اعتبار الشارع فان الجزء اذا كان من الضعف بحيث لا يتنى حكم المركب بانتفائه كان شيئا بالامر الخارج فيسمى زائدا بهذا الاعتبار (وهو) اى اعتبار الزيادة (اما بحسب الكيفية كالاتقرار في الايمان) فانه كيفية معتبرة في الايمان بالركنية فانه لا يسقط حالة الاختيار اصلا لكنه ركن زائد حتى يسقط لعذر الاكراه (او) بحسب (الكمية كالاقول في المركب منه ومن الاكثر) حيث يقال للاكثر حكم الكل واما جعل الاعمال داخلة في الايمان كاتقل عن الشافعي فليس من هذا القليل لانه انما يجعلها داخلة في الايمان على وجه الكمال لافي حقيقة الايمان واما عند المعتزلة فداخلة في حقيقته حتى ان الفاسق لا يكون مؤمنا عندهم (واما العلة) (وهي لغة المغير كالمرض لا يقال المريض قد بولد مريضا لانا نقول انه متغير ايضا من اصله النوعي سمى بها العلة الشرعية لتغيرها الحكم من العدم الى الوجود او من الخصوص الى العموم بحيث لو تكررت لتكرر الحكم (فما يضاف اليه وجوب الحكم) خرج به ما يضاف اليه وجوده كالشرط (ابتداء) خرج به ما يضاف اليه وجوبه لكنه بواسطة كالسبب وعلة العلة ونحوها ودخلت العلة الوضعية شرعا والمستنبطة اجتهادا (وهي) اى العلة الشرعية (مقارنة للمعول بالزمان كالعقلية) من العلة وعليه الجمهور اذ لو جاز التخلف لما صح الاستدلال بثبوت العلة على ثبوت الحكم ولبطل غرض الشارع من وضع العلة للاحكام (ومن امن) فرق بينهما و (جوز التراخي) اى تراخى الحكم عن العلة اعلم ان بعض مشايخنا فرقوا بين الشرعية والعقلية فقالوا المعول يجب ان يقارن العقلية دون الشرعية لان ايجاب العلة بعد وجودها والا لكان المعدوم مؤثرا فاذا جاز تقدمها بزمان جاز بالاكتر لان الشرعية منزلة منزلة الايمان بدليل قبولها الفسخ بعد ازمته متطاولة كفسخ البيع والاجارة مثلا فجاز بقاؤها بخلاف الاستطاعة التي هي العلة العقلية

قل ان القول
بالتقارن يمنع اداء
النصاب الى الفقير
لتقارن التنازل الاداء
قلنا النساء بدوام
اليدين والمال يصير
زكاة تأييدا لليد
لما هرفت ان الصدقة
تقع اولا في كيف
الرحمن فالمقارنة
ممنوعة (منه)

فالها عرض لا يبقى زمانين فلو لم يكن الفعل معالزم وجود المعلول بلاعلة
 وخلق العلة عن المعلول قلنا اولاً بعدية الإيجاب رتبة مسلمة وليس محل
 النزاع فان كل علة كذلك اتفاقاً وزماناً ممنوعة ومع المقارنة لا يكون المؤثر
 معدوماً كما بين حركتي الاصبع والخاتم * وثانياً منقوض بالعلل العقلية اذا كانت
 اعياناً لا اعراضاً * وثالثاً قبول الفسخ يستدعى وجود الحكم لانه المورد له
 لا وجود العلة حتى تبقى كيف وهى حروف واصوات ولو سلم ان مورد
 الفسخ العلة فكونها بمنزلة الاعيان لضرورة جواز الفسخ فلا يثبت فيما
 وراءها (وهى) اى العلة سبعة لانه ان لم يوجد الاضافة ولا التأثير
 ولا الترتب لا توجد العلية اصلاً وان وجد احدهما منفرداً يحصل ثلاثة
 اقسام وان وجد الاجتماع بين اثنين منها فتلاثة اقسام اخرى وان وجد
 الاجتماع بين الثلاثة قسم آخر فحصل سبعة ولذا قال (اما علة اسما ومعنى
 وحكما) وهى العلة الحقيقية (بان توضع) اى العلة (له) اى الحكم هذا
 تفسير العلة اسما ويلزمه ان يضاف الحكم اليها (وتؤثر) اى العلة (فيه)
 اى فى الحكم هذا تفسير العلة معنى (ولا يتراخى) الحكم (عنها) اى عن
 العلة هذا تفسير العلة حكماً (كالبيع) المطلق فانه علة اسما ومعنى وحكما
 (للمالك) وكذلك النكاح علة كذلك للحل والقتل للقصاص (واما) علة
 (اسما ومعنى) للوضع والتأثير لا حكماً لتراخى المعلول اعنى لا يترتب ابتداءً بل
 بواسطة اعم من ان يكون التراخى حقيقياً زمانياً او ترتيبياً بالنسبة وهذا
 جنس تحت انواع اربعة لان التراخى اما حقيقى او ترتيبى فعلى الاول اما ان يستند
 الحكم الى الاول الوقت او يقتصر على وقت الاضافة الحقيقية او التقديرية
 فان استند فاما ان يتراخى الحكم الى ما لا يحدث بالعلة فيسمى باسم الجنس
 اعنى علة اسما ومعنى لا حكماً او الى ما يحدث بها فيسمى علة فى حيز السبب
 وعلة بمنزلة علة العلة وان اقتضرت سميت علة تشبه السبب وعلى الثانى
 وهو ان يكون التراخى ترتيباً يسمى علة العلة وقد اشير الى الاقسام الاربعة
 بالامثلة والى مثال كل قسم منها باعادة الكاف فالاول وهو ان يكون التراخى
 حقيقياً ويستند الحكم الى الاول ويكون التراخى الى ما لا يحدث بالعلة
 (كالبيع الموقوف) فانه علة اسما للوضع ومعنى للتأثير ولذا يمتنع باعتاق
 المشتري موقوفاً لا كقبل البيع ويحدث به من خلف لا يبيع لا حكماً لتراخيه
 الى اجازة المالك وعندها ثبت المالك من وقت البيع مستنداً فيملك زوائمه

المتصلة والمنفصلة لا مقتصرا فيظهر كونه علة لاسبيا اذ السبب لا يستند
 اليه الحكم ﴿فان قيل﴾ هذا قول بتخصيص العلة وهو تأخر الحكم عنها
 للمانع ﴿قلنا﴾ ذلك الخلاف في العلل المستنبطة لا الوضعية شرعا (و) البيع
 (بالخيار) فانه علة اسما ومعنى للوضع والتأثير لا حكما للمسبق في مباحث
 مفهوم المخالفة اذ الخيار داخل على الحكم لكونه ادنى اذ لو دخل على
 السبب لاستلزمه ودليل انه علة لاسبب اذ المانع اذ ازال وجب الحكم به
 من حين الايجاب كما في الموقوف ولذا قلنا انه مؤثر الان الاعتاق ههنا
 لا ينفذ باسقاطه لعدم الملك مع التعليق بخلاف الموقوف (و) الثاني وهو ان
 يكون التراخي حقيقيا ويستند الحكم الى الاول ويكون التراخي الى ما يحدث
 بالعلة (كرض الموت) فانه موضوع لتغير الاحكام من تعلق حق الورثة
 بالمال وجبر المريض عن التبرع فيما تعلق به حقهم كالهبة والصدقة
 والوصية والحجابة ومؤثر فيه الحكم شرعا ومتراخ الى اتصال الموت به
 حتى يملكه الموهوب له وينفذ تصرفاته لولا الموت ولما كان علة لتراخي الآلام
 المفضى الى الموت صار بمنزلة العلة (والجرح) المفضى الى الهلاك
 بواسطة السراية فانه كرض الموت بعينه (والرمي) المفضى اليه بواسطة
 المضى في الهواء والنفوذ في المرمى والسراية ولكون هذين الامرين بمنزلة
 علة العلة لم يورثا شبهة في وجوب القصاص (والتزكية عند الامام)
 ابي حنيفة فانها موجبة لا يجاب الشهادة بزنا المحصن الحكم بالرجم فيضمن
 المزكى عند الرجوع الا انها لكونها صفة للشهادة كانت تابعة لها من هذا
 الوجه فتضمن الشهود ايضا اذ ارجعوا واما عدم لزوم القصاص فلشبهة
 تحلل قضاء القاضى وقالوا التركية ثناء ليس بتعمد ولا ضمان الا بالتعمد ولذا
 لا ضمان الاعلى الشهود عند رجوع الفريقين قلنا عند الرجوع ظهر
 انها تعد معنى والاعتبار للمعانى (و) الثالث وهو ان يقتصر الحكم
 على وقت الاضافة الحقيقية او التقديرية وهو المسمى علة تشبه السبب
 (كالايجاب المضاف الى وقت) نحو انت طالق غدا فانه علة اسما ومعنى
 للوضع والتأثير لكن الحكم متراخ للاضافة الحقيقية ومقتصروا للاولين جوز
 ابو يوسف في النذر بالصلاة والصوم في وقت بعينه التحجيل قبله فان المتراخي
 وجوب الاداء كصوم المسافر والاخيرين لم يجوزه محمد اعتبارا لايجاب
 العبد بايجاب الله تعالى وشيئه بالسبب لان السبب الخقيق لا بد ان يتوسط

بينه وبين الحكم العلة فالعلة التي اخرجتها الحكم لكن اذا ثبت لا يثبت من حين العلة تكون مشابهة للسبب لوقوع تحلل الزمان بينهما وبين الحكم والتي اذا ثبت حكمها ثبت من اوله او لم يتحلل بينهما زمان لا تكون مشابهة للسبب (والاجارة كذلك) اي المضافة الى الوقت فان عقد الاجارة علة اسما ومعنى لوضعه وتأثيره في ملك المنفعة ولذا صرح تعجيل الاجارة لاحكما لتراخي حكمه فان الاجارة وان صحت في الحال باقامة العين مقام المنفعة الا انها في حق ملك المنفعة مضافة الى زمان وجود المنفعة كانهما تعقد حين وجود المنفعة ليقترن الانقضاء بالاستيفاء وهذا معنى قولهم الاجارة عقود متفرقة يتجدد انقضاءها بحسب ما يحدث من المنفعة وشييه بالسبب للاضافة التفسيرية كما سبق بتحقيقه آنفاً (والنصاب قبل الحول) فانه علة لوجوب اداء الزكاة اسما للوضع له ولذا تضاف اليه ومعنى تأثيره فيه لان الغناء يوجب المواصلة لاحكما لتراخي حكمه الى وصف النماء بالحولان وشييه بالسبب لاضافة حكمه وهو الوجوب الى حصول وصف النماء ولما اقتصر الوجوب على حصول الوصف وانه مؤثر كاصلته وحصل ليسر اشبه العلة والنصاب السبب ولو كان النماء علة حقيقة لكان النصاب سببا حقيقيا وليس كذلك والا لم يجز الاداء قبل الحول ٧ ولما لم يكن الوصف مستقلا في الوجود اشبه النصاب العلة ايضا ولا صلاته غلب شبهه بالعلة فصار علة تشبه السبب (و) الرابع وهو ان يكون التراخي رتبيا وهو المسمى علة العلة (كشري القريب) علة للعق بواسطة الملك اسما لان المضاف الى المضاف الى الشيء مضاف الى ذلك الشيء كحكم المقتضى الى المقتضى ولا شك في ان مطلق الشري او الملك وان لم يوضع للعق لكن شري القريب وملكه وضع شرعا ومعنى لان المؤثر في المؤثر مؤثر لاحكما كما ظن والا كانت علة حقيقية وليس كذلك اذ التوسط بنى الاضافة الابتدائية (واما) علة (معنى وحكما) لا اسما (كاخر جزئيا) اي العلة (كالقربة والملك) فان المجموع علة (للعق فايهما تأخر كان علة لذلك) اي معنى لتأثير كل منهما في العق اما القربة فلانها مؤثرة في الصلة والرق يقطعها ولذا صان الله تعالى هذه القربة عن القطع بادنى الرقين وهو النكاح فباعلاهما اولى واما الملك فلان ملك العق مستفاد منه حكما لوجود الحكم معه وعدم تراخيه منه لا اسما لان قدرة العق لما كان من احدهما ونفسه من الآخر كان الموضوع

١٢ اي لو كان النصاب سببا حقيقيا لم يجز الاداء لانه قبل العلة (منه)

٤ جواب عما يقال اضافته اليها غير كافية بل لابد من وضعه له ولا وضع ههنا لا بين الشري والعق ولا بين الملك والعق كلا وضع بين الشري وملك التمتع (منه)

للتق الكل لا كل واحد فان الموضوع للتق شرعا ملك القريب لا مطلق
 الملك كاسبق اما تأخر الملك فكشري الثابت قرابته فالشترى معتق حتى
 يصح نية الكفارة عند الشري لا بعده اذ لا تراخي الحكم عنه واما تأخر
 القرابة فكشري احد الشخصين بنوة عبد مجهول النسب ورثاه او اشترياه
 فالمدعي معتق وغارم نسيب الآخر (بخلاف آخر الشاهدين) فان العمل
 بالقضاء وهو مجموع الشاهدين بلا اعتبار الترتيب (واما) علة (اسما و حكما)
 لامعنى (كالسبب) الداعى (القائم مقام المسبب) المدعوا اليه كالسفر المطلق
 والمرض المشق لرخصهما والنوم الموجب لاسترخاء المفاصل للحدث
 ودواعى الوطى لحمة المصاهرة وفساد الاحرام والاعتكاف والنكاح
 لثبوت النسب والتقاء الختانين لوجوب الاغتسال والمباشرة الفاحشة مع
 الانتشار وعدم الفاصل للحدث الا عند مجد فان كلا منهما علة اسما للوضع
 والاضافة الشرعيتين وحكما لعدم التراخي لامعنى لان المؤثر هو المشقة
 وخروج النجس والوطى وخروج المنى والحدث (والدليل) اى سبب العلم
 (القائم مقام المدلول) كالخبر عن المحبة والبغض فى ان احببته او ابغضته
 فانت كذا لوقوع الجزاء باخبارها ويقتصر على المجلس لانه بمنزلة تخييرها
 فان كلا منهما علة اسما للوضع والاضافة الشرعيتين وحكما لعدم التراخي
 لامعنى لان المؤثر هو المحبة والبغض (والداعى اليهما) اى السبب المقضى
 لاقامة الداعى مقام المدعوا اليه اقامة الدليل مقام المدلول احد امور ثلاثة
 (اما دفع ضرورة) لتعذر الوقوف على حقيقة العلة كفى النوم والنكاح
 والالتقاء والخبر عما فى القلب (او) دفع (حرج) لتعسر الوقوف على حقيقة
 العلة مع امكانه كفى السفر والمرض والمباشرة (او الاحتياط) كفى العبادات
 ودواعى الوطى فى المحرمات (واما) علة (اسما فقط كالمعلق بالشرط
 على ما يأتى) فى مباحث الشرط ان وقوع الطلاق بعد دخول الدار ثابت
 بالتعلق السابق ومضاف اليه فيكون علة له اسما لكنه ليس بمؤثر فى وقوع
 الطلاق قبل دخول الدار بل الحكم مترخ عنه فلا يكون علة معنى وحكما
 (واما) علة (معنى فقط) ويسمى وصفه شبهة العلة (كاحد وصفين
 تركبت منهما العلة) كتركب علة الربوا من القدر والجنس عندنا والعقود من
 الاجاب والقبول فكل من الجزئين علة معنى لانه لا يدخل فى التأثير لكونه
 مقوما للمؤثر التام لا اسما لعدم الاضافة اليه ولا حكما لعدم الترتيب عليه اذ المراد

فان قلت اذا ورثاه
 وهو قريب احدهما
 فانه يعتق عليه ولا
 يفرم لشريكه قلت
 الملك ههنا آخر
 الوصفين وجودا
 وقد حصل لابن صنفه
 فلا يضاف الى
 الضمان (منه)

هو الجزء الغير الاخير او احد الجزئين المرتين كالقدر والجنس فعلى هذا كان لكل من القدر والجنس شبهة العلية فيثبت بدربوا النسبة لانه شبهة الفضل لما في النقص من المزية فلا يجوز ان يسلم حنطة في شعير وهذا بخلاف ربوا الفضل فانه اقوى الحرمتين فلا يثبت بشبهة العلية بل يتوقف ثبوته على حقيقة العلة اعنى القدر والجنس كيف والنص قائم هو قوله عليه الصلاة والسلام اذا اختلف النوعان فيعوا كيف شتم بعد ان يكون بدا يده وهو عند الامام السرخسى سبب محض لان احد الجزئين طريق يفضى الى المقصود ولا تأثير له مالم ينضم اليه الجزء الآخر وذهب فخر الاسلام الى انه وصف له شبهة العلية لانه مؤثر والسبب المحض غير مؤثر **﴿واعترض عليه﴾** بانه يخاف لما تقرر عندهم من انه لا تأثير لاجزاء العلة في اجزاء المعلول وانما المؤثر هو تمام العلة في تمام المعلول **﴿واجيب﴾** بان معنى ما تقرر لا تأثيرا تاما او بلا واسطة ولو سلم ان له تأثيرا لكن ليس في جزء المعلول بل في نفسه فالحق مع فخر الاسلام اذ كل سبب يتخلل بينه وبين المعلول علة ولا يتخلل ههنا لانه بعض العلة (واما) علة (حكما فقط كشرط في حكم العلة) كما سيجي امثله لان الحكم يترتب عليه من غير وضع وتأثير (واما السبب) فهو في اللغة الطريق نحو فاتبع سببا والحبل نحو فليد يد بسبب والباب نحو اسباب السموات والكل مشترك في الايصال فاصطاح لمعنيين فاشار الى الاول بقوله (فما يكون طريقا الى الحكم فقط) اى بلا وضع له وتأثيره وهذا يتناول ما ليس تعلق الفعل به بصنع المكلف كالوقت وما هو بصنعه لكن لا يكون الغرض من وضعه كالشرى للملك المتعة فانه بالنسبة اليه سبب وان كان بالنسبة الى ملك الرقبة علة ويخرج ما يدرك تأثيره فيما هو الغرض من وضعه كالشرى للملك الرقبة فانه علة والى الثانى بقوله (وقد يطلق) اى السبب (على كل ما دل السمع على كونه معر فالحكم شرعى) وهذا اعم لتناوله كل ما يدل على الحكم من العلل وغيرها فاسند كرم من اسباب الشرايع حقيقة بالثانى لا الاول لان كلاهما او بعضها علة كالعقوبات (وهو) اى السبب اربعة لان افضاء ما فى الحال اوفى المآل والثانى سبب مجازى والاو اما ان يضاف اليه العلة المتخللة بينه وبين الحكم فان كل سبب لابد ان يتخلل بينهما على او لا والثانى سبب حقيقى والاو ان ثبت الحكم به غير موضوع له والا كان علة او ثبت بعده بل ارتخ فسبب

في حكم العلة وان ثبت عنده مع التراخي او بد غير موضوع لتخلل لم يوضع له
 فسبب له شبهة العلة فيبين الاقسام الاربعة بقوله (اما) سبب (حقيقي
 وهو طريق الحكم بلا انضياف وجوب او وجود اليه) اي وجوب الحكم
 او وجوده (وضعا) متعلق بالانضياف (وبلا تعقل التأثير في الحكم) كما
 يعقل في سائر اقسام السبب احتراز بقوله طريق الحكم عن العلامة
 واخرج بقوله بلا انضياف وجوب اليه وضعا العلة لوجوب الحكم بها
 وضعا وبقوله او وجود اليه وضعا الشرط لثبوته عنده وضعا وقيد الوضع
 ليدخل فيه مثل انضياف ملك المتعة الى الشرى فانه سبب لاعلة وبقوله
 وبلا تعقل التأثير الاقسام الباقية من السبب لتعقل حقيقة التأثير واشبهته
 فيها اما الحقيقة ففي السبب الذي في حكم العلة والذي له شبهة العلة اما
 الاول فلانضياف العلة المتخللة اليه وان لم يوضع له والا كان علة العلة
 كما سيجي تحقيقه واما الثاني فلانضياف العلة ايضا لكنه امتاز عن الاول
 لقصور معنى العلة في هذا فان في رفع المانع يتراخي وجود العلة ظاهرا
 كحجر البثر بخلاف قطع الجبل وشق الزق وفي الفعل المفضى يتوسط
 عدم الوضع مرتين كارضاع الكيرة ضررتها بخلاف شهادة القود ووضع
 الحجر واشراح الجناح ونحوها ولذلك اشترط فيه التعدي دون الاول
 واما الشبهة في المجازي لان شبهة العلة المآلية تقتضي شبهة التأثير بلا مرية
 وسيأتي تحقيق جميع ذلك ان شاء الله تعالى (وحكمه) اي حكم السبب
 الحقيقي (ان لا يضاف اثر الفعل اليه) بل الى العلة المتوسطة بين الحكم
 والسبب (فلا يضمن الدال على السرقة او القتل او قطع الطريق ولا يشترك
 في الغنمة الدال على حصن حربي بوصف طريقه) الا اذا ذهب معهم
 فصار صاحب علة وذلك لان الدلالة طريق الوصول الى المقصود
 وقد تخلل بينها وبين الحصول فعل مختار لم يضاف اليها وانما ضمن محرم
 دل على الصيد لان ازالة الامن جنائية في حقه لالتزامه اياه فدلالة
 مباشرة لاسبب كودع دل سارقا على الوديعة لكن لما كانت الادلة
 في معرض الزوال لم يضمن بها حتى تستقر باتصال القتل الى الصيد والا
 صار كما اخذه فارس له او رماه فلم يصبه وانما لم يضمن لحلال دل على صيد الحرم
 لانه كالهدال على الاموال المملوكة ومتاع المسجد والاموال المحرمة لله تعالى
 كالموقوفة وانما اوجبوا الضمان على الساعي استئناسا على خلاف القياس

لعلبة السعادة (ولا) يضمن (من دفع صيبا سلاحا ليسكه له) اى للدافع
 (قتل به نفسه) لان ضربه نفسه صادر باختياره غير مضاف اليه بخلاف ما
 اذا سقط فهلك لانه غير مختار فيضاف الى الدافع لكونه تعديا فيكون
 في حكم العلة (ولا) يضمن (من قال له) اى للصي (اصعد الشجرة وانقض
 عمرتها لتأكل) انت (اولئاكل) نحن (ففعل قطب) لان صعوده حينئذ
 باختياره لمنفعة نفسه من كل وجه في الاول ومن وجه في الثاني فلا ينقطع
 الحكم عن علته بالشك لان الاصل الاضافة الى العلة دون السبب بخلاف ما
 اذا دغته حية وجرحه انسان حيث يسقط نصف الضمان لان كلا علة
 فتعذر الترجيح واما اذا قال لاكل فيضمن عاقبته لانه صار مستعملا له
 بمنزلة الآلة فتلفه يضاف اليه وعلى هذا حل قيد العبد وقبح باب القفص
 والاصطبل ونحو ذلك (واما) سبب (في حكم العلة وهو ما يضاف الى العلة
 المتخللة) بينه وبين الحكم (بلا وضع الحكمها) اى من غير ان يكون ذلك
 السبب موضوعا لحكم تلك العلة والا كان علة لاسيا (وحكمه ان يضاف
 اثر الفعل اليه) لاضافة العلة اليه فان المضاف الى المضاف مضاف اليه
 (كسوق الدابة وقودها) فانها تثنى على طبع السائق والقائد فيضاف
 فعلها اليهما بالضرورة لكن السوق والقود لم يوضعا للتلف فيضاف
 ماتلف اليهما في بدل المحل لانه حكم التسبب لافى جزاء المباشرة كالقصاص
 والكفارة وحرمان الميراث (وقطع جبل القنديل ونحوها) كشق الزق وفيه
 مايع واشراع الجناح الى الطريق ووضع الحجر فيه وترك الحائط المائل
 بعد التقدم اليه وادخال الدابة في زرع الغير حتى اكنته والشهادة بالقود
 فلاضافته اليها صارت في حكم العلة ولعدم وضعها له لم يكن علة فلم يلزم
 القصاص وغيره من اجزية الافعال كالكفارة وحرمان الارث (واما) سبب
 (له شبهة العلة وهو ما يضاف الحكم اليه ثبوتاعنده على صحة التراخي) ككونه
 ايجادا لشرط العلة (او ثبت) الحكم (به) حال كونه (غير موضوع
 لتخلل لم يوضع) ذلك التخلل (للحكم) وسيأتى توضيحه في مثاله (وحكمه
 ان يضاف اثر الفعل اليه) لامطلقا بل (بالتعدي) لانه لما انتقص فيه معنى
 العلة للوجهين السابقين اشترط فيه ذلك مثال ما يضاف الحكم اليه ثبوتا
 عنده على صحة التراخي (كخبر البئر في ملك الغير) فانه سبب للقتل لانه
 طريق للوقوع فيها وليس بعلة له بل العلة ثقلة الماشى والسبب مشيه فيه

فاما الحفر فهو ايجاد شرط الوقوع لكن له شبهة العلة من حيث ان الحكم يضاف اليه وجودا عنده لاثبوتابه ولهذا لم يكن موجبا للكفارة ولا حرمان الارث لان ذلك جزاء المباشرة ولم توجد لكن تجب الدية لان ذلك بدل المتلف لاجزاء الفعل وقد حصل التلغ مضافا الى حفره وجودا عنده بطريق التعدي حتى لو اعترض على فعله ما يمكن اضافة الحكم اليه نحو الالتقاء يكون الضمان على الملقى لا الحافر (و) مثال ما ثبت الحكم به غير موضوع لمختل لم يوضع للحكم (ارضاع الكبيرة ضررتها الصغيرة بالتمتع) رجل تزوج صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة ضررتها الصغيرة حتى حرمتا عليه فان الزوج يغرم الصغيرة نصف صداقها ثم يرجع على الكبيرة ان تمتد الفساد بعد علمها بالنكاح وان لم تعتمد فلا يرجع فالارضاع يثبت به افساد النكاح ولم يوضع له بل للتربية وافساد النكاح مختل يثبت به لزوم المهر ولم يوضع له لما تقرر ان البضع غير مقوم حالة الخروج كذا قالوا واعترض بان ما ذكر من اقسام الشرط التي في حكم العلة واجيب بانه لا امتناع في كون الواحد شرطا اوسيا باعتار رفع المانع والافضاء كافي كونه سببا وعلة بالاعتبارين اوشرطا وعلامة اوسيا وعلة وشرطا بالاعتبارات نعم الفرق بين هذا القسم وبين الثاني غير واضح فانه وان امكن في الحفر ان لا يكون كشق الزق حيث تختل في الحفر سبب آخر اختياري مباح هو المشي دونه في الزق لكن ارضاع الكبيرة كشهادة القتل في ان الحكم مضاف اليه ولم يوضع بل اولى لان ارتضاع الصغيرة غير معتبر فهو كالطبيعي ولذا اذا قتل صغير مورثه لا يحرم عن الميراث اللهم الا ان يفرق باعتبار ان السبب هنا في موضعين اذ ليس الارضاع موضوعا لافساد النكاح بل للتربية ولا لافساد لان المهر لما عرف ان البضع حال خروجه غير مقوم واما الشهادة فموضوعة للحكم القاضى بالقود وان لم يوضع ذلك الحكم بالقود لاحتمال ان لا يباشره الولي باختياره وما يقال ان الشهادة تموضع للقود انما هو بهذا الاعتبار (واما) سبب (مجازي وهو طريق) للحكم (يفضى اليه) لافي الحال بل (في المال) وخص باسم المجاز وان كان السبب مع التأثير كافي القسمين السابقين مجازا ايضا لان التجوز ينقصان الحقيقة اولى من التجوز بالزيادة المكملة عليها (كالتطبيق والاعتاق والنذر المعلقة) صفة الكل فان كل واحدا اذا علق بشرط لا يراد او يراد (للجزء)

الحال لم يجوز التكفير
بعد اليمين قبل الحنث
لانه اداء قيل وجود
السبب وجوزنا
التعليق بالملك في
الطلاق والعناق لان
المعلق ليس بسبب في
الحال ولا يحتاج الى
الحل عند التعليق
خلافًا للشافعي
لانهما سببان في معنى
المنة هذه (منه)
حتى وجب على
الكفيل رد العين حال
بقائها ودفع القيمة
حال هلاكها ولولم
يكن لها ثبوت بوجه
لما صحت هذه
الاحكام كما لا تصح
قبل القبض وايضا
ان الناصب اذا باع
المغصوب فضمنه
المالك قيمته جازيعة
فيكون القيمة شبهة
الثبوت (منه)
هذه ثمرة الخلاف
فقدنا يبطله وعنده
لا صورة النزاع
ما اذا قال لامرأته ان
دخلت الدار فانت
طالق ثلاثا ثم طلقها

ثلاثا وتزوجت بزواج

يكون سببا مجازيا للجزاء (و) نحو (اليمين بالله) فانها ايضا سبب مجازي
(للكفارة) لاحقيق اما التعليقات فلعدم الاقضاء فيها الى الجزاء الاعند
وجود الشرط فعند وجوده تكون التعليقات اسبابا مقضية بالفعل فان
وضعها لان لا يقع الجزاء الا عند الشرط المانع عن وقوعه قبله واما اليمين
فلعدم الاقضاء فيها ايضا الى الكفارة الاعلى تقدير الحنث فعنده تكون اليمين
سببا مفعليا بالفعل فان وضعها للبر المانع عن الحنث وان سلم ان المعلق ونفس
الحنث يكون عللا حينئذ فكان تجوزا من تسمية الشيء بما يؤول اليه على ان
قول المشايخ سبب الكفارة امر دائر بين الحظر والاباحة كاليمين المتعقدة
بخلاف الغموس ظاهر في ان السبب نفس اليمين لكن بشرط فوات البر وعلى
هذا يحمل عبارة المشايخ (وله) اي لهذا السبب المجازي (شبهة الحقيقة)
عندنا لوجهين الاول ان اليمين بالله وبغيره شرعت لتأكيد البر وذلك
بان يكون مضمونا بلزوم الكفارة في الاول والجزاء في الثاني وكل شيء يكون
الثابت بسبب مضمونا بذلك الشيء عند فوات ذلك الثابت يكون له شبهة
الثبوت قبل فوات ذلك الثابت فكذا سببه كالغصب يوجب رد عين
المغصوب مضمونا بالقيمة عند فواته ولها شبهة الثبوت قبله حتى يصح
الابراء عن القيمة والعين والكفالة والرهن حال قيام العين ولذا يتملكه
بالضمان من وقت الغصب الثاني ان وجوب البر لحظ لزوم الكفارة والجزاء
وكل واجب لغيره يكون ثابتا من وجه دون آخر واذا كان له عرضية
الفوات حيث لم يثبت من وجه كان عرضية الثبوت فكذا سببه ليكون
المسبب ثابتا على قدر سببه وشبهة الشيء معتبرة بحقيقته فلا يستغنى عن المحل
كحقيقته اذ كل حكم عائد الى المحل فشبهته كالحقيقة وبقاؤه كالابدء
في استدعاء المحل ولذا لا يثبت شبهة النكاح في المحارم وشبهة البيع في الحر
لان معنى الشبهة قيام الدليل مع تخلف المدلول لمانع فيتمتع في غير المحل
فاذا فات المحل بزوال الحل بطل اليمين (فتبين الثلاث يبطل التعليق) اي
تعلقها وتعليق مادونها (قال زفر هذا) القسم من السبب (مجاز محض)
ليس فيه شبهة الحقيقة لانه فرض للتطبيق مثلا فرض الشيء غيره
فلا يستدعي محلا ولا حلا (فلا يبطله) اي حينئذ لا يبطل تبخير الثلاث
التعليق ولعدم استدعائه شيئا منهما صح تعليق طلاق المطلقة الثلاثة
بتزوجها فيقع لوتزوجها بعد التحاليل فلم يستدع ابتداءه المحل فبقاؤه

وهو اسهل اولى واشترط الملك عند ابتداء التعليق بغيره ليكون الجزء
الموقوف على الملك غالب الوجود بالاستصحاب فيحصل تأكيد البر
المقصود من اليقين ولا حاجة للتعليق بالملك الى ذلك لتيقن وجوده عند
فوات البر بالتزوج مثلاً ومع هذا لا يشترط عند بقاءه فلا يبطل التعليق
بزوال الملك اتفاقاً بان يطلقها مادون الثلاث فكذا بزوال الحل بان يطلقها
ثلاثاً قلنا مأمراً ان شبهة العلية تستدعي الحل كل من قياس التعليق بغير
التزوج على التعليق بالتزوج ليزم من عدم اقتضاء الثاني الحل عدم
اقتضاء الاول اياه وقياس الحل على الملك في انه لا يشترط عند البقاء فاسد
اما الاول فلان شبهة الثبوت للمعلق بالنكاح ممتعة لان ملك النكاح علة
ملك الطلاق وصحته وليس لشيء قبل علة صحته حقيقة الثبوت فكذا
شبهته فلم يشترط للمعلق بالنكاح قيام الحل بخلاف المعلق بغيره واما الثاني
فلان ملك الطلاق يستفاد من ملك النكاح ولما استدعى صحة ملك النكاح
الحل لا الملك استدعى صحة ملك الطلاق اياه ايضا فان المنافي لها زوال
الحل لا الملك (و) قال (الشافعي) هذا القسم من السبب (سبب بمعنى العلة)
لانه الموجب في المال (لاهي) لتأخر الحكم اليه فاستدعى الحل (فلم يجوز
التعليق) للطلاق والعقاق (بالملك) بان قال ان تزوجتك فانت طالق او قال
ان ملكتك فانت حر فانه باطل عنده لعدم الملك عند وجود العلة (وجوز
التكفير بالمال قبل الحنث) لجواز التحيل قبل وجود الشرط اذا وجد
السبب كالزكاة يجوز اداؤها قبل الحول اذا وجد النصاب قلنا اولاً ان المعلق
قبل وجود الشرط بمنزلة جزء السبب لان مجموع الشرط والجزاء كلام واحد
دال على ربط شيء بشيء وثبوته على تقدير ثبوته من غير دلالة على الانتفاء
عند الانتفاء وكل من الشرط والجزاء جزء من الكلام بمنزلة المبتدأ والخبر
وجزاء السبب لا يكون سبباً (واعترض عليه) بان الاضافة ايضا ينبغي ان تكون
مانعة مثل انت طالق غدا (واجيب) بان التعليق عين وهو لتحقيق البر وفيه
اعدام موجب المعلق لا وجوده فلا يكون المعلق مقضياً الى وجود الحكم
بخلاف الاضافة فانها لثبوت الحكم بالايجاب في وقته لالمنع الحكم فيتحقق
السبب لوجوده حقيقة من غير مانع اذا الزمان من لوازم الوقوع وثانياً
ان التعليق مانع للمعلق من الوصول الى الحل والاسباب الشرعية لتأخير
اسباباً قبل الوصول الى الحل لانها عبارة عما يكون طريقاً الى الشيء

٩ آخر ودخل بهائم
عادت الى الاول
بنكاح صحيح فدخلت
الدار لم تطلق عندنا
وعند زفر تطلق (منه)
يعني ان تزوجتك فانت
طالق يقتضي ان لا
يكون الحل ثابتاً في
المحال لان التعليق
ابداً لا يكون الا لامر
مستوجب (منه)
مثلاً الطلاق المعلق
بالتزوج هو ممتنع
الثبوت في الحال لانه
قبل وجود علمه وهو
النكاح فيمتنع شبهة
ثبوته ايضا بخلاف
المعلق بغيره اذا لمانع
فيه عن شبهة الثبوت
فيستدعي محلاً بخلاف
الاول فافترقا (منه)

ومفصيا اليه ﴿واعترض عليه﴾ بأنه لما لم يصل الى المحل كان ينبغي ان يلغو
كما اذا قال لاجنية انت طالق ﴿واجيب﴾ بأنه لما كان مرجو الوصول
بوجود الشرط وانحلال التعليق جل كلاما صحيحا له صلاحية ان يصير
سببا كشرط البيع حتى لو علق بشرط لا يرجي الوقوف على وجوده لنا
مثل انت طالق ان شاء الله تعالى (واعلم ان الكل من الاحكام) لما ذكر
مباحث الاسباب اورد هذا البحث بعدها وصدره بكلمة اعلم تنبيه على جلاله
قدر هذا الباب في فن الاصول وانه يجب ضبطه وعلمه لا كان عم بعضهم من
انه لاعبرة بالاسباب اصلا والاحكام انما تثبت بايجاب الله تعالى صريحا
او دلالة بنصب الادلة والعلم لنا انما يحصل من الادلة وذلك لانه لا كلام
في ان شارع الشرايع هو الله تعالى وحده وانه المنفرد بايجاب الاحكام
الا اننا نضيف ذلك الى ما هو سبب في الظاهر يجعل الله تعالى ونجعل
الاحكام مرتبة عليها تيسيرا وتسهيلا على العباد ليتوصلوا بذلك الى
معرفة الاحكام ٧ بمعرفة الاسباب الظاهرة على انها امارات وعلامات
لامؤثرات وبعض ذلك قد ثبت بالنص والاجماع كالبيع للملك والقتل
للقصاص والزنا للحد الى غير ذلك والى ذلك اشار بقوله (سيب اظهارا)
يترتب عليه الحكم على ماسر في مباحث الامر (فللايمان) اي فالسبب
للتصديق والاقرار بوجوده تعالى ووحدانيته وسائر صفاته على ماورد به
النقل وشهده العقل هو (حدوث العالم) اي كون جميع ماسوى الله تعالى
من الجواهر والاعراض مسبوقا بالعدم وانماسمى علما لانه علم على وجود
الصانع به يعلم ذلك ولاشك ان وجوب الايمان بايجاب الله تعالى الا انه نسب الى
سبب ظاهر تيسيرا على العباد وقطعا لحجج اهل العناد لا يكون لهم تشبث بعدم
ظهور السبب ومعنى سبيته للايمان سبيته لنفس وجوب الايمان الذي هو
فعل العبد لا لوجود الصانع او وحدانيته او غير ذلك مما هو ازلى
ومؤمن به فان الحادث يدل على ان له محدثا صانعا قديما غنيا عما سواه
واجبا لذاته قطعاً للتسلسل ثم وجوب الوجود ينفي عن جميع الكمالات
وينفي جميع النقايس (فيصح) الايمان (من الصبي) المميز لتحقق سببه وهو
الآفاق والانفس ووجود ركنه وهو التصديق والاقرار الصادر عن النظر
والتأمل اذ الكلام في الصبي العاقل وهو اهل لذلك بدليل ان الايمان
قد يتحقق في حقه تبعاً للابوين فلو امتنع صحته لم يكن الابحجر شرعي

٧ اي جميع الاحكام
وهذا اختيار الشيخ
ابي مبصور المازدي
وقال جمهور الاشعري
للعقوبات وحقوق
العباد اسباب يضاف
وجوبها اليها فاما
العبادات فلا يضاف
وجوبها الى الله
تعالى وخطابه واما
العقوبات فلا نها
اجزية الانفال
المحظورة فيضاف
اليها واما المعاملات
فلا نها انما تحصل
بكسب العبد فيضاف
اليه (منه)

وذلك في الايمان محال لانه لا يحتمل عدم المشروعية اصلا (وان لم يخاطب)
 الصبي (به) اى بالايمان لعدم التكليف في حقه فيسقط عنه الاداء الذي يحتمل
 السقوط في بعض الاحوال كما اذا اراد الكافر ان يؤمن فاكره على السكوت
 عن كلمة الاسلام (و) السبب (للمصلاة الوقت) وقد سبق تحقيقه في مباحث
 الامر (و) السبب (للزكاة النصاب) لاضافتها اليه مثل قوله عليه السلام
 هاتوا ربع عشر اموالكم ولتضاعف الوجوب بتضاعف النصب في وقت
 واحد واعتبر الغنى لانه لاصدقة الاغن ظهر غنى واحوال الناس في الغنى
 مختلفة فقدره الشارع بالنصاب الا ان تكامل الغنى يكون بالنماء لينصرف الى
 الحاجات المتجددة فيبقى اصل المال فيحصل الغنى ويتيسر الاداء (والنماء) على
 هذا التقدير (شرط لوجوب الاداء) تحقيقا للغنى واليسر الا ان النماء امر
 باطن فاقم مقامه السبب المؤدى اليه وهو الحول المستجمع للقصول الاربعة
 التي لها تأثير في النماء بالدر والنسل وزيادة القيمة بتقارب الرغبات في كل فصل
 الى ما يناسبه فصار الحول شرطا وتجده تجددا للنماء وتجدد النماء تجدد المال
 الذي هو السبب فيكون تكرار الوجوب بتكرار الحول وتكرر الحكم بتكرار السبب
 لا بتكرار الشرط (و) السبب (لصوم قيل اليوم) اى كل يوم سبب لصومه
 (وقيل الشهود) اى شهود الشهر وقد سبق تحقيقه في مباحث المقيد بالوقت
 (و) السبب (لصدقة الفطر رأس يعونه) اى يتحمل مؤنته ونفقته (وبلى عليه)
 اى ينقذ عليه قوله شاء اوابى لقوله عليه السلام ادوا عن تمونون فان عن
 الانتراعية ههنا داخلة اما على السبب او على محل يكون الوجوب عليه ثم
 يسرى عنه الى غيره كسراية الدية من القاتل الى العاقلة والثاني محال لان العبد
 لا مال له فلا يكلف بوجوب مالى والكافر ليس من اهل القرينة والفقير ممن يجب له
 فلا يجب عليه اذلاخراج على الخراب (واعترض عليه) بان العبد من حيث
 انه انسان مخاطب وهذه صدقة فالظاهر انها عليه كالتفقة والمولى ينوب
 عنه ولكن في الحقيقة لا وجوب عليه لانه التحق بالسيمة فيما ملك عليه فعلى
 اصل الخلقة الوجوب على العبد وعلى اعتبار عارض المملوكية الوجوب
 على المولى فوقت كلمة عن اشارة الى المعنى الاصلى وهكذا تقول في الصبي
 والكافر (والفطر شرط) لان وصف المؤنة في قوله صلى الله تعالى عليه
 وسلم ادوا عن تمونون اى تحملوا هذه المؤنة عن وجبت مؤنته عليكم دال
 على اعتبار الرأس اذا المؤنة انما تجب عن الرأس لاعن الوقت لان مؤنة الشئ

سبب بقائه يقال مانه يعمونه اذا قام بكفائته والرأس هو الموصوف بالبقاء
دون الوقت فعرنا ان الرأس هو سبب الوجوب كما هو سبب وجوب النفقة
والوقت شرطه والحكم قديضاف الى الشرط مجازا (و) السبب (لحج
البيت) اى الكعبة شرفها الله تعالى بدليل الاضافة في قوله تعالى والله
على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فلم يجب الامر (و) الوقت
والاستطاعة (ليساسبين اذلا اضافة اليهما ولا تكرر بتكرار الوقت مع
صحة الاداء بدون الاستطاعة كافي الفخر بل الوقت (شرط الجواز) اى
جواز الاداء (و) الاستطاعة شرط (الوجوب) اى وجوب الاداء اذلا
جواز بدون الوقت ولا وجوب بدون الاستطاعة (و) السبب (للعشر
والخراج الارض النامية تحقيقا) فى العشر (وتقديرا) فى الخراج يعنى
ان سبب كل منها هو الارض النامية الا انها سبب للعشر بالنماء الحقيقى والخراج
بالنماء التقديرى وهو التمكن من الزراعة والانتفاع وذلك لان العشر
مقدر بجنس الخارج فلا بد من حقيقته والخراج مقدر بالدرهم فيكنى
النماء التقديرى (والاول) اى العشر (مؤنة فيها معنى العبادة والثانى)
اى الخراج (مؤنة) ايضا لكن (فيها معنى العقوبة) يعنى ان كلا منهما
مؤنة للارض حتى لا يعتبر فيهما الاهلية الكاملة حتى يجب على الصبي لانه
تعالى حكم ببقاء العالم الى الحين الموعود وذلك بالارض وما يخرج منها فيجب
عمارتهما والنفقة عليها كالعيد والدور والدواب وعمارتهما بجماعة المسلمين
فان المقاتلة يعمرونها ظاهر لانهم يذبون عن الدور ويصونونها عن الاعداء
والكفار فوجب الخراج لهم ليتكفروا من اقامة النصره والفقراء يعمرونها
باطنا لانهم الذين بهم يستنزل النصره على الاعداء فوجب العشر لهم كفاية لهم
فيكون الاتفاق على الفريقين اتفاقا على الارض تقديرا وهو معنى المؤنة
ثم فى العشر باعتبار النماء الحقيقى معنى العبادة لانه يصرف الى الفقراء ولان
الواجب جزء من النماء قليل من كثير بمنزلة الزكاة وفى الخراج باعتبار
النماء التقديرى معنى العقوبة حيث اكتفى بمجرد التمكن لما فيه من الاشتغال
بالزراعة والاعراض عن الجهاد الاصغر والاكبر والاقبال على المبعوض
المذموم بلسان الشرع والدنو من رأس الخطيئات وهذا امر يصلح
سببا للذلة والصغار وضرب ما هو بمنزلة الجزية كذا قالوا ﴿اقول﴾ فيه
بحث * اما لولا فلان الخراج لا يجب ان يكون بالزراعة * واما ثانيا فلان سبب

العقوبة مشتركة بينه وبين العشر فواجه تخصيصها بالخراج * اعلم ان الارض اصل والنماء وصف وتبع فيكون كل منهما باعتبار الاصل مؤنة وباعتبار الوصف العشر عبادة والخراج عقوبة ولذلك حكم بكون سبب العشر الارض النامية دون الحاصل النامي كافي الزكاة (ولذا) اي لا شتمال العشر معنى العبادة والخراج معنى العقوبة (لم يجتمعا) اي العشر والخراج (في سبب واحد) وهو الارض النامية وعند الشافعي يجب العشر من الارض الخراجية وان لم يجب الخراج من الارض العشرية وذلك لان سبب الخراج عنده الارض وسبب العشر الخراج من الارض (و) السبب (للمطهرة ارادة الصلاة) لترتبها عليها في قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا اي اذا اردتم القيام اليها ومثل هذا مشعر بالسببية (والحديث شرط لوجوب الطهارة) لان الغرض من الطهارة ان يكون الوقوف بين يدي الرب بصفة الطهارة فلا يجب تحصيلها الاعلى تقدير عدمها وذلك بالحدث فيتوقف وجوب الطهارة على الحدث فيكون شرطا ولهذا لوتوضأ من غير وجوب كالوتوضأ قبل وقت الصلاة واستدام الى الوقت جازت الصلاة بها لان المعتبر في الشرط هو الوجود قصدا ولم يقصد وليس الحدث سببا لان سبب الشيء ما يفضي اليه ويلايعه والحدث يزيل الطهارة ويناقضها (و) السبب (للحدود والعقوبات والكفارات ما تنسب اليه من سرقة وقتل وامر دائر بين الحظر والاباحة) يعني ان السبب يكون على وفق الحكم ٧ فاسباب الحدود والعقوبات المحضة محظورات محضة كالزنا والسرقه والقتل واسباب الكفارات لما فيها ٢ من معنى العادة والعقوبة تكون امرا دائرا بين الحظر والاباحة مثل الفطر في رمضان من حيث انه يلاقى فعل نفسه الذي هو مملوك له مباح ومن حيث انه جناية على العبادة محظور وكذا الظهار والقتل الخطأ وصيد الحرم ونحو ذلك فان فيها كلها جهة من الحظر والاباحة بخلاف مثل الشرب والزنا فانه يلاقى حراما محضا (و) السبب (لشرعية المعاملات البقاء المقدر) يعني ان ارادة الله تعالى بقاء العالم الى حين علمه وزمان قدره سبب لشرعية البيع والنكاح ونحو ذلك توضيحه ان الله تعالى قدر لهذا النظام المنوط بنوع الانسان بقاء الى قيام الساعة وهو مبني على حفظ الاشخاص اذ بها بقاء النوع والانسان لقرط اعتدال مزاجه يفتقر في البقاء الى امور صناعية في الغذاء

٧ فان قيل لما كان البقاء متعلقا بها كانت هي سببا للبقاء دون العكس قلنا وجودها سبب للبقاء ولكن تعلق البقاء واقتضاه اليها سبب لشرعيتها فيصلح سببا لها (منه)

٢ لانها تتأدى بالصوم والتحرير والصدقة وهي عبادة تجب فيها النية (منه)

وهذا مخالف لما ذكر
في شرح المغني
للسراج ولا تفاوت
في تحقيق الجناية على
الصوم بالافطار
الذي يلاقى فعل نفسه
المملوك له بين الافطار
بالحلال والحرام كالربا
وشرب الخمر ونظر
فيه المنصور القا آني
بانه يشقض بالقتل العمد
لا انه يلاقى فعل نفسه
المملوك به (منه)
ويقصد التأويل ما
وقع في تفسير النيسير
ان هذه الآية في نهاية
القصر وهو ترك
الشرط من الصلاة
وترك الركوع
والسجود والقيام
بالانحاء على الراحة
وذلك مقصور على
حالة الخوف في السفر
(منه)

واللباس والمسكن وذلك يفتر الى معاونة ومشاركة بين افراد النوع
ثم يحتاج للتوالد والتناسل الى ازدواج بين الذكور والاناث وقيام بالمصالح
وكل ذلك يفتر الى اصول كلية مقررة من عند الشارع بها يحفظ العدل
والنظام بينهم في باب المناكحات المتعلقة ببقاء النوع والمبايعات المتعلقة ببقاء
الشخص اذ كل احد يشتهي ما يلايعه ويفض على من يزاحه فيقع
الجور ويختل امر النظام فلهذا السبب شرعت المعاملات (و) السبب
(للاختصاصات الشرعية التصرفات المشروعة كالبيع والنكاح
ونحوها) قد سبق ان من الاحكام ما هو اثر لفعل العبد كالمالك في البيع والحل
في النكاح والحرمه في الطلاق وهذه تسمى الاختصاصات الشرعية
فسببها الافعال التي هي آثارها وهي التصرفات المشروعة كالايجاب
والقبول مثلا فالخصل ان الفقه هو العلم بالاحكام الشرعية العملية على
ما سبق فهي اما ان تتعلق بامر الآخرة وهي العبادات او بامر الدنيا
وهي اما ان تتعلق ببقاء الشخص وهي المعاملات او ببقاء النوع باعتبار
المزول وهي المناكحات او باعتبار التمدن وهي العقوبات (واما الشرط
فهو) لغة العلامة اللازمة ومنه اشراط الساعة والشروط للصكوك
وشرعا (ما يتوقف عليه الوجود) معناه ان شرط الشيء ما يتوقف عليه
ثبوته وحصوله لا وجوده فحينئذ لا يرد ان الشرط قد يكون شرطا للوجود
فان الموقوف ثمة ثبوت الوجود ايضا لان نفسه (بلا تأثير) في ذلك الشيء
خرج به العلة (ولا افضاء اليه) خرج به السبب (وهو) اي الشرط
(اما) شرط (محض وهو) ما لا يلاحظ فيه صحة الاضافة (اي اضافة الحكم
اليه كافي العلة (او الافضاء) اي افضائه الى الحكم كما في السبب فيخرج به
السبب (بل مجرد توقفه) اي توقف الحكم كافي الشرط الحقيقي (او توقف
انقضاء علقته) اي الحكم (عليه) كافي الشرط الجعلي (وهو) اي الشرط
المحض قسمان الاول (حقيقي) يتوقف عليه الشيء في الواقع او بحكم
الشرع حتى لا يصح الحكم بدونه اما اصلا (كالشهود للنكاح) (و) الا عند
تعذره مثل (الطهارة للصلاة) (و) الثاني (جعلي) يعتبره المكلف ويعلق
عليه تصرفاته (كما بكلمته) اي كلمة الشرط (ويسمى الشرط صيغة)
نحو ان تزوجتك فانت طالق (او دلالتها) اي كلمته بان يدل الكلام على
التعليق دلالة كلمة الشرط عليه مثل المرأة التي اتزوجها كذا لانه في معنى
ان تزوجت امرأة فهي كذا باعتبار ان ترتب الحكم على الوصف

تعليق له به كالشرط (ويسمى الشرط دلالة وهذا) اى هذا الشرط دلالة
 (يختص بغير المعين) لان الشرط انما يستفاد من الابهام بخلاف
 الشرط صيغة فانه يجرى في المعين وغيره (واما) شرط (فى حكم العلة وهو
 مالا يعارضه علة تصلح لاضافة الحكم اليها) فيضاف اليه (كحفر البئر)
 فى الطريق او فى ملك الغير (وشق الزق) اذا كان فيه مائع (وقطع جبل
 القنديل) فان كلامها شرط لانه رفع المانع وليس فيها علة صالحة للحكم
 لان السقوط والسيلان والثقل طبع لاختيار فيها بخلاف ابقائه نفسه
 فانه صالح لاضافته الى الاختيار والمشي سبب اقرب من الشرط لكنه
 مباح لا يصلح ترتب ضمان العدوان عليه مع انه غير واجب (واما وضع
 الحجر واشراع الجناح وترك الحائط المائل بعد التقدم الى صاحبه)
 فان ذلك كاف والاشهاد لاحتياط الاثبات ان انكر كما فى الشفعة
 (فاسباب ملحقة بالعلل) لان شيئا منها ليس برفع بمانع بل امور
 ثبوتية مفضية الى التلف فان عدم الحجر ليس بمانع عن الهلاك
 بالسقوط فى ذلك الموضع لجوازه بسبب آخر بخلاف عدم البئر فانه
 مانع عن السقوط فى قعرها وكذا غيرها (واما) شرط (فى حكم
 السبب وهو سابق) احتراز عن الشرط التعليق (اعترض بينه وبين
 الحكم فدل) فاعل (مختار) خرج به نحو سيلان المائع اذا لاختيار فيه (غير
 منسوب اليه) خرج به ما اذا قمع باب القفص على وجه نقر الطائر فخرج
 فانه ليس فى معنى السبب بل فى معنى العلة ولهذا يضمن (كحل قيد العبد)
 حتى ابقى حيث لا يضمن لصاحبه لانه فى حكم السبب لان الشرط المحض
 متأخر عن صورة العلة والسبب يتقدمها لان العلة متوسطة بينه
 وبين الحكم فيكون متقدما لاحالة فعل القيد لما كان متقدما على الابق
 الذى هو علة التلف كان شرطا فى معنى السبب لا فى معنى العلة لان العلة
 ههنا مستقلة غير مضافة الى السبب ولا حادثة به بخلاف سوق الدابة
 واما اذا امر بعبد الغير بالابق فابق قائما يضمن بناء على ان امره استعمال
 للعبد وهو غضب بمنزلة الاستخدام (وقمع) باب (اققص او) باب (اصطلل)
 حتى خرج الطير واللبابة حيث لا يضمن لان كلا منها فى حكم السبب
 ايضا لما سبق كذا قيل وفيه بحث وهو ان وجوب تأخر الشرط عن
 صورة العلة انما هى فى التعليق لا التحقيق كالشهادة فى التكاح والطهارة

في الصلاة والعقل في التصرفات فالأولى ان يقال ان كلاً منها شرط
 في حكم السبب اما أنه شرط فلأنه رفع المانع واما أنه في حكم السبب
 فوجود معنى الافضاء فيه بلا تعقل التأثير (واما شرط اسماً) اى صورة
 لتوقف عليه في الجملة (لاحكاماً) اى لامعنى لعدم اضافة الحكم اليه ثبوتاً
 عنده (كأول شرطين علق بهما الحكم) نحو ان دخلت هذه الدار وهذه
 الدار فانت طالق فأول الشرطين بحسب الوجود شرط اسماً لتوقف
 الحكم عليه في الجملة لاحكاماً لعدم تحقق الحكم عنده فان دخلت الدارين
 وهى في نكاحه ملقت اتفاقاً وان ابانها فدخلت الدارين او دخلت
 احديهما فابانها فدخلت الاخرى لم تطلق اتفاقاً وان ابانها فدخلت
 احديهما ثم تزوجت فدخلت الاخرى تطلق عندنا خلافاً للزفر لان اشتراط
 الملك حال وجود معنى الشرط انما هو لصحة وجود الجزاء للصحة وجود
 الشرط بدليل انها لو دخلت الدارين في غير الملك انحلت اليمين ولا بقاء
 اليمين لان محلها الذمة فتبقى ببقائها فلا يشرط الاعند الشرط الثانى
 لانه حال نزول الجزاء المقتدر الى الملك (واما) شرط هو (علامة وهو ما يظهر)
 وبين (تحقق نفس العلة مع خفائها او) يظهر تحقق (صفتها) اى العلة
 (معه) اى مع خفاء تلك الصفة توضيحه ان علامة الشئ معرفه وانما يحتاج
 الى المعرف ما فيه نوع خفاء كما جعل التكبير علامة لقصد الانتقال الى الاركان
 فشرط الحكم اذا كان مظهراً لتحقق نفس العلة مع خفاء ذاتها او لتحقق
 صفتها للخفاء فيها يسمى شرطاً هو علامة اما كونه شرطاً لتوقف تحقق
 الحكم على تحقق العلة الموصوفة بالموقوفة عليه والموقوف على الموقوف
 موقوف واما كونه علامة فلانه في الحقيقة شرط تحقق العلة لا الحكم مع انه
 مظهره مثال ما كان مظهراً لنفس العلى (كالولادة) المظهرة للعلق
 الذى هو علة للنسب عندها حتى اثبتاه اى النسب (بشهادة القابلة بها)
 اى بالولادة (مطلقاً) اى سواء وجد حمل ظاهر او فراش قائم او اقرار
 من الزوج بالحبل اولا فانهما قالوا المعتدة اذا جاءت بولد فانكر الزوج الولادة
 فشهدت القابلة بالولادة ان النسب ثبت بشهادتها وان انتفت الامور الثلاثة
 لان الولادة شرط بمعنى العلامة فان بها يظهر ما كان موجوداً في الرحم فكان
 ثابت النسب من حين وجد فلم يكن النسب مضافاً اليها لا وجوباً
 ولا وجوداً فتقبل شهادة النساء عليها كما في غير هذه الحالة (قال الامام)
 ابو حنيفة رحمه الله تعالى (الولادة شرط محض) للنسب في حقنا لا تانبنى الحكم

على الظاهر وان كانت بمنزلة العلامة في حق من يعرف الباطن فإكان
باطنا يجعل كالمعدوم الى ان يظهر بالولادة كالخطاب النازل جعل كالمعدوم
في حق من لم يعلم واذا صار النسب مضافا الى الولادة في حقنا (فلا تثبت)
اي الولادة (الابحجة كاملة) كما ان النسب كذلك وهي رجلان اورجل
وامرأان بخلاف ما لو كان الفراش قائما لانه سبب للنسب قبل الولادة
وكانت الولادة معرفة محضة وكذا اذا كان الحمل ظاهرا او اقر الزوج
بالحمل لانه قد وجد دليل قيام النسب وكانت الولادة معرفة محضة (و) مثال
ما كان مظهرا لصفة العلة (كلاحصان) اي المظهر لصفة الزنا التي هو
بها علة (للرجم) وهي كونه بين مسلمين مستوفيين للذة الجماع بعد ان حصل
لهما الدخول بنكاح صحيح فان تلك الصفة هي الداعية الى استحقاق مثل
هذه العقوبة الفخيمة بعد كمال اهليتهما والاحصان ملزوم فيستدل به
على ثبوتها اما انه شرط فلان العلم بوجود الرجيم يتوقف على العلم بصفة
علته الموقوفة على العلم بالاحصان واما انه علامة فلانه معرف لصفة العلة
وامارة لها واذا كان الاحصان شرطا هو علامة لاشراط محضا
(فلا يضمن شهوده) اي الاحصان (اذا رجعوا مطلقا) اي سواء رجعوا
مع شهود الزنا او وحدهم قبل القضاء او بعده لان العلامة لا يضاف الحكم
اليها وجوبا ولا وجودا فلا يجوز خلافتها عن العلة اصلا (واما العلامة)
وهي لغة الامارة كالليل والمنارة واما شرعا (فأي عرف الحكم به بلا تعلق
وجوب ووجوده وهي اما محض) اي خالص عن شوب الاقسام الباقية
دال على وجود امر خفي (كالتكبير) للانتقال من ركن الى ركن (ورمضان
في) قوله (انت طالق قبل رمضان بشهر واما بمعنى الشرط كاسر) من
الاحصان والولادة (واما بمعنى العلة كالعلل الشرعية) فانها امارات لاعل
حقيقة كما سبق (واما) علامة (مجازا كالعلل الحقيقية والشرط الحقيقي)
وقد سبق انه لا منافاة بين اجتماع هذه الاقسام بحسب الاعتبار والحديثات

الركن الثاني

من المقصد الثاني (في) بيان (الحاكم) على المكلف بالاحكام
الشرعية كالوجوب والحرمه ونحوها هل هو الشرع او العقل
(الحاكم بالحسن والقبح) اي المحسن والمقبح للافعال بمعنى الموجب
والمحرم ونحو ذلك ولما كان كل من الحسن والقبح مستملا في معان ثلاثة

وكان محل النزاع واحدا منها كاسبق في مباحث الامر والنهي اراد ان
بينه فقال في تفسير الحسن (بمعنى الاستحقاق المدح) في الدنيا (والثواب)
في العقبي هذا بالظرائى افعال العباد واما اذا اردنا شموله لافعال الله تعالى
اقتصرنا على المدح وقال في تفسير القبح (الذم) في الدنيا (والعقاب)
في العقبي (هو الشرع) اى الشارع (عند الاشاعرة والعقل) عندهم
ليس حاكما بهما كما هو رأى المعتزلة ولا مدركا لهما قبل ورود الخطاب
من الشارع كما هو رأينا بل هو (آلة فهم الخطاب) الوارد من الشارع
فقط (لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) فانه تعالى نفى
التعذيب قبل البعثة وهو يستلزم نفى الوجوب قبلها لان التعذيب لازم
لترك الواجب فاذا انتفى اللازم انتفى الملزوم (قلنا لا) نسلم ان المراد
بالتعذيب المذكور فى الآية الكريمة التعذيب الاخرى المتعبر فى مفهوم الواجب
لم لا يجوز ان يراد به التعذيب الدنيوى بطريق الاستيصال (ولو سلم ارادة
التعذيب الاخرى ففيه لانساق استحقاقه) المتعبر فى مفهوم الواجب
فانه كما عرفت فيما سبق ما يستحق تاركه التعذيب لا ما يندب تاركه لجواز
العفو كما هو الحق (وايضاً لولاه) اى لولا كون الحاكم بهما هو الشرع
بل كان العقل وكانا ذاتين فى كل من الافعال المتصفة بهما (لما تخلفا)
اى الحسن والقبح فانهما اذا كانا عقليين كانا لازمين للفعل غير منفكين
عنه واللازم وهو عدم التخلف باطل لان الفعل الواحد قد يحسن تارة
باعتبار وقد يقيح اخرى باعتبار آخر ولو كانا لازمين لما تخلفا (كافى)
صورة (الكذب انقازا والصدق اهلاكا) فان الكذب من حيث هو هو
قيح لكنه اذا تضمن انقاز نبي عن ظالم كان حسنا والصدق من حيث
هو هو حسن لكنه اذا تضمن اهلاكا نبي كان قيحا فظهر انهما ليسا
من لوازم الافعال وكذا كل فعل يجب تارة ويحرم اخرى كالقتل والضرب
حدا وظلما (قلنا) ما ذكرتم ليس بتمام لان هذا الكذب لما تعين سببا وطريقا
الى الانجاء الواجب كان واجبا فكان حسنا وكذا الصدق لما تعين سببا الى
الاهلاك الحرام كان خراما فكان قيحا واما القتل والضرب فامرهما ظاهر
(ولو تم) ما ذكرتم (فلا يفيد السلب الكلى) وهو ان لاشئ منهما بذاتى
كما هو مدعى الاشاعرة وان كان ردا على المعتزلة حيث يقولون بالايجاب الكلى
(و) الحاكم بالحسن والقبح هو (العقل عند المعتزلة) لابعنى انه لا فائدة

للشرع فانه ربما يظهر انه مقتضى العقل الحاكم عند خفاء الاقتضاء
 وان لم يظهر وجه اقتضائه كما في وظائف العبادات بل بمعنى انه يقتضى
 المأمورية والمنعوية شرعا في الكل وان لم يرد الشرع كما انه يحكم على الله
 تعالى الله عنه بوجوب الاصلح وحرمة تركه عندهم وليس له ان يعكس القضية
 فالعقل مثبت في الكل (والشرع مبين في البعض) الذى يخفى فيه الاقتضاء
 ثم للعتلة في اثبات مطلوبهم طريقان حقيقيان وطريقان الزاميان اما
 الحقيقيان فقد اشار الى احدهما بقوله (لان حسن الاحسان وقبح العدوان)
 مركز في الاذهان (لا ينكره مائل) حتى الذين لا يتدينون بدين ولا يقولون
 بشرع كالبراهمة والدهرية وغيرهم بل ربما يبلغ فيه غير المليون حتى
 يستجبون ذبح الحيوانات وذلك مع اختلاف اغراضهم وعاداتهم
 ورسومهم ومواضعاتهم فلولا انه ذاتي للفعل يعلم بالعقل لما كان كذلك
 (قلنا لا بالمتنازع فيه) اى ليس الاتفاق فيما ذكر على الحسن والقبح بالمعنى
 المتنازع فيه لهما وهو ما ذكر غير مرة بل بمعنى ملائمة غرض العامة
 وطبيعتهم وعدمها ومتعلق المدح والذم في مجارى العقول والعبادات ولا نزاع
 في ذلك فيبطل قولهم بانها نعى بالحسن ما ليس لفعله مدخل في استحقاق
 الذم وبالقبح خلافه واما قولهم بانه لما ثبت المدح والذم واستحقاق الثواب
 والعقاب في الشاهد فكذا في الغائب قياسا فلا يخفى ضعفه كيف وغير
 المتشرع ربما لا يقول بدار الآخرة والثواب والعقاب والى الآخر بقوله
 (ولان من) كانه غرض من الاغراض (استوى في) تحصيل (غرضه
 الصدق والكذب ومن قدر على الانتقاذ) اى انتقاذ شخص اشرف
 على الهلاك وتخليصه (ومن) قدر (على الاهلاك يختار) الاول
 (الصدق و) يختار الثانى (الانتقاذ وما هو) اى اختيارها ذلك
 (الاحسنهما) اى الصدق والانتقاذ (عقلا قلنا) لان سلم انه ليس الاحسنهما
 عقلا بل (لكون الاول) اى اختيار الصدق (اصح) اى انسب لمصلحة
 العالم ووافق لقرض العامة والاستواء المفروض انما هو في تحصيل
 غرض ذلك الشخص واندفاع حاجته لاعلى الاطلاق كيف والصدق
 ممدوح والكذب مذموم عند العقلاء وعلى مذهبكم عند الله تعالى ايضا
 بحكم العقل ولو فرضنا الاستواء من كل وجه فلان سلم ايثار الصدق قطعا
 وانما القطع بذلك عند الفرض والتقدير فيتوهم انه قطع عند وقوع

المقدر المفروض (و) كون (الثاني) هو اختيار الاتقاذ (اليق برقة
الجنسية) المجبولة في الطبيعة وسببها انه يتصور مثل ذلك الحالة لنفسه فيجبره
استحسان ذلك الفعل من غيره في حق نفسه الى استحسانه من نفسه في حق
غيره وبالجملة لانسلم ان ايشار الصدق والاتقاذ عند من لم يعلم استقرار
الشرائع على حسنهما انما هو لحسنهما عند الله تعالى على ما هو المتنازع
فيه بل الامر آخر واما الالتزامان فقد اشار الى احدهما بقوله (ولانه لولاه)
اي لولا كون العقل حاكما بالحسن واليقع بل كانا شرعيين (كان التكليف)
ايضا (شرعا فلزم الحام الرسل) فلا يفيد البعثة وذلك لان المكلف لو قال
في جواب النظر في مجزئتي كي تعلم صدقي لا انظر حتى يجب علي لان ترك
غير الواجب جائز ولا يجب مالم يثبت الشرع اذ لا وجوب الا بالشرع
ولا يثبت الشرع مالم انظر لان ثبوته نظري لا ضروري لم يكن للرسول
الزامه النظر وهو المعنى بالا فحاجب الاجابة الاشاعة عنه بموجبين احدهما
جدلي والاخر حلي اشار الى الجدلي بقوله (اجيب بانه مشترك الالتزام)
وحقيقته الجلاء الخضم الى الاعتراف بنقض دليله اجمالا حيث دل على نفي
ما هو الحق عنده في صورة النزاع وتقريره ان للمكلف ان يقول لا انظر
مالم يجب ولا يجب مالم انظر لان وجوبه نظري يفتر الى ترتيب المقدمات
وتحقيق ان النظر يفيد مطلقا وفي الالهيات سيما اذا كان طريق الاستدلال
ماسبق من انه مقدمة للمعرفة الواجبة مطلقا ﴿فان قيل﴾ بل هي من النظريات
الجلية التي يثبتها العاقل باذن التفات او اصفاء الى ما يذكره الشارع
من المقدمات ﴿قلنا﴾ لو سلم فله ان لا يلتفت ولا يصني ولا يلزم الافحام واسار
الى الحلي بقوله (وان الوجوب) على المكلف في نفس الامر (لا يتوقف
على العلم به) اي بالوجوب فان صحة الزامه النظر يتوقف على وجوب
النظر وثبوت الشرع في نفس الامر على علمه بذلك والمتوقف على
النظر هو علمه بذلك لا تحققهما في نفس الامر فالمكلف ان اراد نفس
الوجوب والثبوت لم يصح قوله لا يثبت الشرع مالم انظر وان اراد العلم
بهما لم يصح قوله لا انظر مالم يجب وان اراد في الوجوب التحقق وفي
الثبوت العلم به لم يصح قوله يجب على مالم يثبت الشرع لان الوجوب عليه
لا يتوقف على العلم بالوجوب ليلزم توقفه على العلم بثبوت الشرع بل العلم
بالوجوب يتوقف على الوجوب لئلا يكون جهلا وان خص ارادة العلم

بقوله لا يثبت الشرع ما لم انظر و ارادة التحقق بقوله لا انظر ما لم يجب
 صج جع المقدمات لكن تختل صورة القياس لعدم تكرار الوسط فهذا
 قياس صحة مادته في فساد صورته (و) اقول (هذا) الجواب الذى سموه
 حلا (لا يدفع لزوم الافحام) على رأى الاشاعرة لان المكلف لو قال لا اصدقك
 ولا انظر في معجزتك حتى اعلم بوجوديهما ولا اعلم به حتى يثبت الشرع عندي
 ولا يثبت عندي حتى انظر لا يمكن الزامه بمجرد ان يقال الوجوب عليك
 لا يتوقف على علمك به كالا يخفى وهذا لا يرد علينا لانا نقول قوله لا اعلم به
 حتى يثبت الشرع عندي مردود لان للنبي حينئذ ان يقول علمك به لا يتوقف
 على ثبوت الشرع عندك بل عقلك يكفي لادراكه فانك اذا تأملت ان دعواى
 وان كانت خبرا يحتمل الصدق والكذب لكنها ان كانت صادقة فكذبتها
 خسرت خسرانا مينا في العاجل والآجل وكذا ان كانت كاذبة فصدقتها
 فلا بد من التمييز بينهما ولا يحصل الا بالنظر في المعجزة وهما امر لا ضرر فيه
 لا عاجلا ولا آجلا ودافع للضرر المظنون لرجمان طرف الصدق وكل
 ما يدفع الضرر المظنون بل المشكوك واجب عقلا بمعنى ان العقل يدركه لانه
 بحكمه به فاذا سمع المكلف هذا لم يبق له بعد ذلك عذر اصلا فكيف الافحام و اشار
 الى طريق الثانى من الطريقين الالزاميين بقوله (ولانه لولاه) اى لولا
 كون العقل حاكما بهما بل كانا شرعيين (لزم) محالان الاول في الله تعالى وهو
 (ان لا يقبح منه تعالى شئ قبل السمع فلزم جواز كذبه) تعالى عنه علوا كبيرا
 (و) جواز (اظهار المعجزة على يد الكاذب) وفي كل منهما ابطال البعثة
 والشرائع والتباس النبي بالمتنبي وغير ذلك من المفاسد (فلا يقبح شئ)
 من الكذب واظهار المعجزة على يده (بعده) اى بعد السمع ايضا (للدور)
 فان حجة السمع موقوفة على صدقه فيلزم الدور (و) الثانى في العبد وهو
 (ان لا يقبح الكفر من الممكن منه ومن العلم بحاله) اى حال الكفر مما يترتب
 عليه عاجلا وآجلا (قبل السمع) وان قبح بعده لعدم الدور (واجيب) عن الاول
 من قبل الاعتراف (بانا لا نسلم الامتناع العقلى) في الكذب وخلق المعجزة
 (وان جز منا بعد مهمما) فانهما من الممكنات وقدرته شاملة لجميعها فلا امتناع
 عقلا (ولو سلم) امتناعهما عقلا (فلا نسلم انه) اى امتناعهما عقلا (للقبح)
 عقلا لجواز كونه اى امتناعهما (لامر آخر) كاستزامهما لالتباس النبي
 بالمتنبي و كاستغناء لازم الدليل الذى هو المعجزة لان وجه الدلالة لازم لكل

دليل وهو متصف في المعجزة في يد الكاذب والالكان الالكاذب صادقا وانتفاء
 اللازم يستلزم انتفاء الملزوم (و) اجيب عن الثاني من قبلهم ايضا (بان) وجود
 المعنى (المتنازع فيه) هو التحريم الشرعي (قبل الشرع ممنوع) فيما ذكرتم
 من الصورة (وغيره لا يضر) لانه خارج من البحث (ونحن) معاشر الخفية
 (نقول شئ منها) اى من ادلة المعتزلة على تقدير صحتها وتعام مقدماتها
 (لم يفيد الحاكمية) للعقل والموجعية له كما هو مقصودهم وانما يفيدان حسن
 بعض الافعال وقبحه معلوم بالعقل ورد الشرع ام لا ونحن لانكره (والاختار)
 عند علمائنا الخفية وهو الحق المتوسط بين الافراط والتفريط (ان الحاكم
 في الكل) اى فيما ادرك جهة حسنة قبل الشرع او لم يدرك (هو الشرع)
 اى الشارع لا العقل لوجهين اشار الى الاول بقوله (لان العقل آلة)
 لانه نور في بدن الانسان مثل الشمس في ملكوت الارض يضيء به الطريق
 الذى مبدؤه من حيث ينتهى اليه اثر الخواص (عاجزة) بنفسها لان الآلة
 لا تعمل بدون الفاعل فكيف يكون حاكما على الاطلاق قال ابن سينا العقل
 آلة اعطيت لدرك العبودية لا لتصرف في امر الربوبية والعجب ان رئيس
 من قصارى امرهم التمسك بالعقل وعدم الاعتداد بالنقل لا يجعل العقل
 آلة للدراك والمعتزلة الذين يعدون انفسهم اصحاب عدل وتوحيد
 يجعلون العقل حاكما على الاطلاق وما هو الا ظلم وقرب من الاشراك
 و اشار الى الثاني بقوله (ولا ينك) العقل (عن الهوى) فان العقل الذى
 هو مناط التكليف غير موجود في اول الفطرة وهوى النفس غالب لكثرة
 الدواعى فاذا حدث العقل حدث مغلوبا الا لمن شاء الله تعالى من الخواص
 والمغلوب في مقابلة الغالب كالمدم فحمله حاكما بنفسه اعمال المغلوب في مقابلة
 الغالب (فان قيل) لو لم يكن العقل موجبا بنفسه لما جاز نسبة الاحكام الى
 العلة واللازم باطل * اما الملازمة فلان العلة ثابتة بالعقل فلو لم يعتبر
 بحكم العقل لم يعتبر بالعلة فلم تجز نسبة الاحكام اليها * واما بطلان اللازم
 فلحجة القياس بالاتفاق (قلنا) تلك النسبة ليست لتكون العقل علة
 موجبة بل الموجب هو الله تعالى الا ان ايجابه غيب عنا وفي الوقوف عليه
 حرج عظيم فاضاف الاحكام الى المال وجعل العقل آلة لمعرفة ذلك
 تيسيرا علينا (وان كان) العقل (مينا) للحسن والقبح ومدركا لهما بخلق
 الله تعالى العلم بعد توجهه بلا كسب او معه وان لم يرد الشرع (في البعض)

الذي يتوقف عليه الشرع كمعرفة الله تعالى والنظر فيها وتصديق النبي عليه الصلاة والسلام في اول اقواله والنظر في معجزاته فان معرفة الله تعالى واجبة بالاجماع بمعنى استحقاق فاعلها الثواب وتاركها العقاب ووجوبها مدرك بالعقل اذ لو كان بالشرع لكان بنص موجب والنص انما يوجب عند المكلف اذا ثبت صدق ناقله عنده وهو ان ثبت بالعقل ثبت المطلوب وان ثبت بالنص لزم توقف الشيء على نفسه لان الاعتداد بالنص يتوقف على صدق الناقل فاذا وجبت المعرفة بالعقل وجب النظر فيها ايضا بالعقل لانه امر مقدور يتوقف عليه الواجب المطلق العقلي الذي هو المعرفة وكل ما هو كذلك فهو واجب عقلا اما كون النظر مقدورا فظاهر واما توقف المعرفة عليه فلانها ليست بضرورية بل نظرية ولا معنى للنظرى الا ما يتوقف على النظر ويتمحصل به واما وجوبه فلكل لا يلزم التكليف بالمحال واما عقليته فللنبعية وكذا تصديق النبي في اول اقواله واجب بالعقل اذ لو كان بالشرع لكان بالنص وهو انما يوجب عند المكلف اذا ثبت صدق ناقله عنده فيلزم الدور او التسلسل او ثبوت المدعى وكذا النظر في ثبوت المعجزة واجب بالعقل اذ لو كان بالشرع لزم ثبوت الشرع عند المكلف قبل ثبوته عنده لانه انما يثبت عنده بعد دلالة المعجزة على صدق النبي عليه الصلاة والسلام فلو وجب النظر فيها بالشرع لزم ما ذكرنا فاذا ثبت وجوب كل مما ذكرنا عقلا ثبت حرمة اضدادها عقلا ايضا فيثبت الحسن والقبح العقليان لان الوجوب والحرمة اخص منهما وثبوت الاخص يستلزم ثبوت الاعم (فهو) اى اذا ثبت ان العقل ليس بمحاكم بل مبين في البعض ثبت ان العقل (غير معتبر كل الاعتبار) في مواجب التكليف (فلا يكلف بالايمان الصبي العاقل) بمجرد العقل وعليه مشايخنا من اهل السنة كابن زيد وفخر الاسلام وشمس الائمة وقال الشيخ ابو منصور يكلف به ويجب عليه وهو قول كثير من مشايخ العراق والفرق بين هذا وبين قول المعتزلة انهم يجعلون العقل موجبا بنفسه وهؤلاء يقولون العقل معرف لا يحجب الله تعالى كالخطاب قالوا الصحيح ما ذهب اليه مشايخنا لان الايجاب عليه مخالف لظاهر النص وظاهر الرواية (ولا) يكلف ايضا بالايمان (من لم يبلغه الدعوة) سواء كان في شاق الجبل او في دار الحرب او نحو ذلك حتى اذا لم يعتقد اكرهوا ولا يمانا لا يعذبان

فان الوجوب اذا سقط عن الصبي سقط عن هذا لان الجهل قد يلحق بالصبي في سقوط العبادات عن اسلم في دار الحرب ولم يهاجر كما سقطت عن الصبي فيموز ان يلحق به ايضا في سقوط وجوب الاستدلال (قبل ادراك زمان التجربة) وهو مدة يتمكن فيها العاقل من الاستدلال على معرفة الله تعالى ودرك العواقب وليس لتحديد هذا الزمان وبيان مقداره دليل قاطع بل في علم الله تعالى ان تحقق يذببه والا فلا لانه متفاوت بحسب تفاوت الاشخاص وان روى عن النبي عليه السلام العمر الذي اعذر الله فيه الى ابن آدم ستون سنة وعن مجاهد ما بين عشرين الى ستين وقيل ثمانى عشرة اوسبع عشرة وسيأتى زيادة تحقيقه ان شاء الله تعالى فاذا لم يكلف الصبي العاقل بالايمان (فلاترتد مراهقة غافلة) عن الاعتقاد بالايمان والكفر (لم تصف) اى لم تعتبر عن ايمان وعن كفر (تحت) زوج (مسلمين) ابوين (مسلمين) فاذا لم يرتد لم تبين عن زوجها واما اذا بان ذلك كانت مرتدة وبانت من زوجها وكذا لو عقلت وهى مراهقة فوصفت الكفر كذا في الجامع الكبير وكذا من في الشاهق ونحوه صرح به فخر الاسلام (ولامهدر كل الاحذار) عطف على قوله غير معتبر كل الاعتبار اى العقل غير متروك كل الترك لانه وان لم يكن حاكما بالحسن والقيم لكنه مدرك لهما كما سبق (فيستبرأ ايمان صبي عاقل وكفره اذا اعتقد) ما يوجبهما سواء (وصف) كلامهما وعبر عنهما (اولا وترتد مراهقة وصفت الكفر) لان التوجه اليه دليل ادراك زمان التجربة (فتبين من زوجها) بلا مهر قبل الدخول ومعه بعده كما هو حكم سائر المرتدات (وهذا) الذى ذكرنا من كون العقل مدركا بحسن بعض الاشياء التى ذكرنا وقيم اضدادها (وهو المحمل لقول الامام) ابى حنيفة رحمه الله تعالى (لا عذر لاحد في الجهل بالخالق لقيام الآفاق والانفس) الدالة قطعا على وجود الصانع القادر العالم المريد قطعا (ويعذر في الشرائع) اى المشروعة الموقوفة على الشرع (الى قيام الحجبة) من قبل الشارع (و) اقول (لعل الاصل) الذى تمسك به الامام في هذا المقام قوله تعالى (اولم نعلمكم ما تبذرون فيه من تذكرة وجاءكم النذير) اعلم ان اصحابنا راجعهم الله تعالى نقلوا في كتبهم عن الامام مسائل تخالف رأى الفريقين ولم يذكرها لها سنداً يعول عليه وقد أدى نظرى القاصر وفكرى الفاتر انها مستنبطة من الآية الكريمة لكنى لما لم اظفر في كلام احدهما بالتصريح به ولا بالاشارة اليه

قلت لعل الاصل ولم اجزم به فلنعد المسائل اولاً ثم نبين وجه استنباطها منها * فاقول وبالله التوفيق وبالله مقاليد التحقيق * المسئلة الاولى ان العقل ليس بحاكم في الحسن والقبح * الثانية ان العقل مدرك بحسن بعض الاشياء وقبح البعض قبل ورود الشرع * الثالثة ان مجرد العقل لا يكفي لهذا الادراك كما ذهب اليه المعتزلة بل لابد من زمان التجربة * الرابعة ان هذا الزمان غير مقدر بمقدار معين * الخامسة ان العقل لا يكفي في ادراك حسن الشرائع بل لابد فيه من بيان الشرائع * واما وجه استنباطها منها فموقوف على بيان معناها وهوان الكفرة تركوا الايمان والعمل الصالح لما قالوا في جهنم ربنا اخرجنا نعمل صالحا غير الذي كننا نعمل قال الله تعالى في جوابهم على سبيل التوبيخ او لم نعمركم الاية يعني لم يبق لكم عذر في ترك الايمان والعمل الصالح في الدنيا حتى تعتذروا فاما قد علمناكم فيها مدة يتمكن العاقل فيها من التفكير في الآفاق والانفس والتذكر للايمان والمعرفة وارسلنا اليكم نذيراً بين لكم الاحكام والشرائع فوجه استنباط الاولى ان اهل التفسير صرحوا بان ما يتذكر فيه متناول كل عمر تمكن المكلف فيه من التفكير والتذكر ولا شك ان القول بحسب الاشخاص متفاوتة قرب شخص يتأني منه الاستدلال بعد اربعين سنة ورب شخص يستدل بعد البلوغ بل قبله ولو كان العقل حاكماً لوجب الايمان على الصبي العاقل مطلقاً كما ذهب اليه المعتزلة والآية تنافيه ووجه استنباط الثانية ان العقل لو لم يذكرهما لما وبخ على تارك الاستدلال بتعميرهم مدة يتمكنون فيها منه ووجه الثالثة ظاهر فان ماعبرة عن ذلك الزمان وكذا الرابعة فان ما مبهم لم يلحقه بيان شاف واما وجه الخامسة فهو ان اول الآية لما افاد ادراك العقل بحسن الايمان قبل الشرع افاد آخرها اعنى قوله وجاءكم النذير ما ذكرنا لان الافادة خير من الاعادة والتأسيس اولى من التأكيد

الركن الثالث

من المقصد الثاني (في) بيان (المحكوم به) وهو الفعل الذي يتعلق به خطاب الشارع (وهو) انواع (اربعة) الاول (حقوق الله تعالى خالصة) وهى ما يتعلق به النفع العام للعالم من غير اختصاص باحد فينسب الى الله تعالى لعظم خطره وشمول نفعه والا فباعتبار التخليق الكل سواء في الاضافة الى الله تعالى ولله ما فى السموات وما فى الارض وباعتبار الضرر والانتفاع هو متعال عن الكل وسيأتى بيان انواعها

(والنوع)

(و) النوع الثاني (حقوق العباد خالصة) وهو ما يتعلق به مصلحة خاصة
 كحرمة مال الغير (كبذل المتلفات) ونحوه من بدل المنصوب والدية
 وملك المبيع والتمن وملك النكاح والطلاق وما اشبهها (و) النوع
 الثالث (ما اجتماع فيه) اى حق الله تعالى وحق العبد (والاول غالب كحد
 القذف) فانه مشتمل على الحقين بالاجماع فان شرعه لدفع عار الزناه
 عن المذنوب دليل على ان فيه حق العبد وشرعه حد ازجرا دليل على
 ان فيه حق الله تعالى الا ان هذا راجع عندنا حتى لا يجرى فيه الارث ولا يسقط
 بالعتو الا في رواية عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ويجرى فيه التداخل
 عند الاجتماع حتى لو قذف جماعة في كلمة واحدة او في كلمات متفرقة لا يقام عليه
 الاحد واحد وعند الشافعي رحمه الله تعالى حق العبد فيه غالب فيجبر
 فيه العفو والارث ولا يجرى فيه التداخل (و) النوع الرابع (العكس)
 وهو ما اجتماع فيه والثاني غالب (كالقصاص) فان فيه حق الله تعالى لانه
 يسقط بالشبهات كالحدود الخالصة وانه يجب جزاء الفعل حتى تقتل الجماعة
 بالواحد واجزية الافعال تجب حق الله تعالى ولكن حق العبد راجع
 لما ان وجوبه بطريق المماثلة وفيه معنى المقابلة بالمحل من هذا الوجه فلم
 ان حق العبد فيه راجع واليه اشار قوله تعالى ولكم في القصاص حياة
 ولهذا يستوفيه الولي ويجرى فيه الارث ويصح الاعتياض والعفو
 عند الاجماع ولم يوجد قسم آخر اجتمع فيه حق الله تعالى وحق العبد
 على التساوي في اعتبار الشارع (وحقوق الله تعالى) انواع (ثمانية) يحكم
 الاستقراء النوع الاول (عبادات خالصة كالايمان وفروعه) وهى
 سائر العبادات لا تنأى عن الايمان واحتياجها اليه ضرورة ان من
 لم يصدق بالله تعالى لم يتصور منه التقرب اليه (وفيهما) اى في الايمان
 وفروعه (اصول وفروع وزوائد) بمعنى ان في جملة الفروع اصولا وحقايقه
 وزوائد لا بمعنى ان كل واحد من الفروع يشتمل على الثلاثة وكون الطاعات
 من فروع الايمان وزوائده لا تنافي كونها في نفسها ماله اصل وملحق به
 وزوائد (فالايمان اصله التصديق) بمعنى اذعان القلب وقبوله بوجود
 الصانع ووحدانيته وسائر صفاته ونبوة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم
 وجب ما علم بحجته به بالضرورة على ما هو معنى الايمان في اللغة الا انه قيد
 باشياء مخصوصة ولهذا قال النبي عليه السلام الايمان ان تؤمن بالله وملائكته

وكتبه ورساله الحديث فيه على ان المراد بالايان معناه القوى وانما الاختصاص في مؤمن به فعنى التصديق هو الذى يعبر عنه في الفارسية « بكرويدن وراست كوى داشتن » وهو المراد بالتصديق الذى جعله المنطقيون احد قسمى العلم كما صرح به ابن سينا ولهذا فسر السلف بالاعتقاد والمعرفة مع اتفاقهم على ان بعض الكفار كانوا يعرفون النبي كما يعرفون ابناءهم ويستيقنون امره الا انهم استكبروا ولم يذعنوا فلم يكونوا مصدقين به (ولاحقه الاقرار) باللسان لكونه ترجمة عما في الضمير ودليلا على تصديق القلب وليس باصل لان معدن التصديق هو القلب ولهذا يسقط الاقرار عند تعذره كما في الاخرس او تعمسه كما في المكره هذا عند بعض العلماء كشمس الأئمة وفخر الاسلام وكثير من الفقهاء وعند بعضهم الايمان هو التصديق وحده والاقرار شرط لاجراء الاحكام في الدنيا حتى لو صدق بالقلب ولم يقر باللسان مع تمكنه منه يكون مؤمنا عند الله تعالى وهذا اوفق باللغة والعرف الا ان في عمل القلب خفاء فيعطى الاحكام بدليله الذى هو الاقرار (وزوائد الاعمال) لما ورد في الحديث انه لا ايمان بدون الاعمال نفيا لصفة الكمال بناء على انها من مميزات الايمان ومكملاته الزائدة عليه (والفروع اصلها الصلاة) لانها عماد الدين وتالية الايمان شرعت شكرا للنعم الظاهرة والباطنة لما فيها من اعمال الجوارح وافعال القلب لكنها لما صارت قرينة بواسطة الكعبة التي عظمها الله تعالى كانت دون الايمان الذى صار قرينة بلا واسطة فلماذا صارت من فروع الايمان (ولاحقها الزكاة) المتعلقة باحدى جزئى نعمة الدنيا فانها ضربان نعمة البدن ونعمة المال وهى ادنى من الصلاة لان نعمة البدن اصل ونعمة المال فرع اذ المال وقاية للنفس (ثم الصوم) فانه وان كان عبادة بدنية لكنه شرع رياضة وقهرا للنفس فلا يصير قرينة الا بواسطة النفس المائلة الى الشهوات وهى صفة قبح فيها ولا قبح في صفة الفقر فكانت النفس اقوى في كونها واسطة (ثم الحج) الذى هو زيارة البيت المعظم بافعال واوقات وامكنة مخصوصات وهى هجرة من الاوطان والخللان فكان دون الصوم بل كانه وسيلة اليه فانه لما هجر الاوطان وجانب الاهل والاولاد انقطع عنه مواد الشهوات وضعف نفسه وقدر على قهرها بالصوم (ثم الجهاد) لانه من فروض الكفاية وما تقدم من فروض الايمان (وزوائد

السنن والآداب) فإنها ليست بواجبة بل شرعت مكملات للفرائض زيادة عليها فلم تكن مقصودة (و) النوع الثاني من حقوق الله تعالى (عبادة فيها مؤنة كصدقة القطر) فان جهات العبادة فيها كثيرة مثل تسميتها صدقة وكونها طهرة للصائم واشتراط النية في ادائها ونحو ذلك مما هو من امارات العبادة ولما فيها من معنى المؤنة لم يشترط لها كمال الاهلية المشروطة في العبادات المالية فوجب في مال الصبي والمجنون الغني اعتبارا لجانب المؤنة خلافا لمحمد فانه اعتبر جانب العبادة لكونها ارجح (و) النوع الثالث (منها مؤنة فيها عبادة كالعشر) وقد سبق تحقيقه فلا يتبدأ على الكافر لكن يبقى عند محمد كالخراج على المسلم ويضاعف عند أبي يوسف وينقلب خراجا عند أبي حنيفة (و) الرابع (مؤنة فيها عقوبة كالخراج) وقد سبق تحقيقه أيضا فلا يتبدأ على المسلم لكن يبقى لانه لا ترد بين المؤنة والعقوبة لم يبطل بالشك (و) الخامس (حقوق دائرة بينهما) أي بين العبادة والعقوبة (كالكفارات) فان في ادائها معنى العبادة لانها تؤدي بها محض العبادة وهو الصوم والتحرير والاطعام وتجب بطريق الفتوى ويؤمر من هي عليه بالاداء بنفسه من غير ان يستوفى منه كرها كالعبادات والشرع لم يفوض الى الملك اقامة شيء من العقوبات على نفسه بل الى الأئمة يستوفون بطريق الجبر وفي وجوبها معنى العقوبة لكنها لم تجب الاجزئية للفعل المحظور الذي يوجد من العباد ولذلك سميت كفارات لانها ستارات للذنوب (فلم تجب) الكفارة (على المسبب) ككفر البثر لان الكفارة جزاء المباشرة وهي ان يتصل فعله بغيره ويحدث منه التلف لا السبب وهو ان يتصل اثر فعله بغيره لا حقيقة فعله (و) لا على (الصبي) لان فعله من حيث هو فعله لا يوجب الجزاء لانه لا يوصف بالتقصير (والتائب) من جهتي العبادة والعقوبة في الكفارة (هو العبادة) لان الكفارة صوم واعتاق وصدقة ويؤمر بها بطريق الفتوى دون الجبر ولانها تجب على اصحاب الاعذار مثل الخاطئ والناسي والمكره ولو كانت جهة العقوبة فيها راجحة لامتنع وجوبها بسبب العذر اذ المذنب لا يستحق العقوبة وكذا لو كانت مساوية فان جهة العبادة لم تمتنع الوجوب على هؤلاء وجهة العقوبة تمتنع والاصل عدم الوجوب فلا ثبت بالشك (فيما سوى) كفارة (الفطر) فان جهة العقوبة فيها راجحة بدليل انها لا تجب على الخاطئ

والناسى وتسقط في كل موضع تحققت فيه شبهة الاباحة كالحدود فان
من جامع على ظن ان الفجر لم يطلع او على ظن ان الشمس قد غربت
وقد تبين خلافه لا تجب الكفارة بالاجاع فلم انها ملحقة بالعقوبات
المحضة وان كانت فيها جهة العبادة ايضا (و) السادس (حق قائم
بنفسه) اى ثابت بذاته من غير ان يتعلق بذمة عبد يؤديه بطريق
الطاعة (كخمس الغنائم والمعادن) فان الجهاد حق الله تعالى اعزازا
لدينه واعلاء لكلمته فالمصاب به كله حق لله تعالى الا انه جعل اربعة
انجاسه للفائزين امتنا واستبقى الخمس حقاله لاحقا لزمنا اداؤه طاعة
وكذا المعادن ولعدم الوجوب علينا جاز صرف خمس الغنم الى الفائزين
والى آبائهم واولادهم وخمس المعدن الى الواحد عند الحاجة (و) السابع
(عقوبة كاملة) اى محضة لا يشوبها معنى آخر (كالحدود) مثل حد قطاع
الطريق فانه خالص حق الله تعالى قطعاً كان او قتلاً لان سببه محاربة الله
تعالى ورسوله وقد ساء الله تعالى جزاء والجزاء المطلق ما يجب حقاله تعالى
بمقابلة الفعل وكحد الزنا والسرقة والشرب فانها شرعت لصيانة
الانساب والاموال والعقول وانما كانت كاملة لانها وجبت بجنايات
كاملة لا يشوبها معنى الاباحة فكان الجزاء المرتب عليها عقوبة كاملة
(الاحد القذف) فانه ليس من حقوق الله تعالى بل بما غلب فيه حقه على حق
العبد كاسبق (و) الثامن عقوبة (قاصرة كحرمان الميراث بالقتل) فانه
حق الله تعالى اذ لا نفع فيه للمقتول ثم انه عقوبة للقاتل لكونه غرماً لحقه
بجنايته حيث حرم مع علة الاستحقاق وهى القرابة لكنها قاصرة من جهة
ان القاتل لم يلحقه الم في بدنه ولا نقصان في ماله بل اتمتع بثبوت ملك له
في تركة المقتول ولما كان الحرمان عقوبة وجزاء لمباشرة الفعل بنفسه
لم يثبت في حق الصبي اذا قتل مورثه عمدا او خطأ لان فعله لا يوصف بالخطأ
وانتقصير لعدم الخطاب والجزاء يستدعى ارتكاب محظور ولا في القتل
بالسبب بأن حفر بثراً في غير ملكه فوقع فيها مورثه وهلك او شهد على
مورثه بالقتل فقتل ثم رجع ﴿ فان قيل ﴾ قد ثبت الحرمان بدون التقصير كن
قتل مورثه خطأ ﴿ قلنا ﴾ البالغ الخطأ يوصف بالتقصير لكونه محل الخطاب
الا ان الله تعالى رفع حكم الخطأ في بعض المواضع تفضلاً منه ولم يرفعه
في القتل لعظم خطر الدم (ثم لها) اى لحقوق الله تعالى (قديكون اصل

وخلف فالإيمان أصله التصديق والاقرار ثم صار الاقرار (المجرد) خلفاً
 أى قائماً مقام الأصل (فى) اجزاء (احكام الدنيا) لان المطلق على السرائر
 هو الله تعالى علام الغيوب (ثم) صار (اداء احد ابوى الصغير خلفاً
 عن اداءه) اى الصغير (ثم) صار (تبعية الدار او العائنين) خلفاً عنه (اذا
 عدما) اى الابوان مثلاً اذا سبى صبي فان اسلم بنفسه مع كونه عاقلاً
 فهو الاصل والا فان اسلم احد ابويه فهو تبع له والا فان اخرج الى دار
 الاسلام فهو مسلم بتبعية الدار وان لم يخرج بل قسم اوبيع من مسلم
 فى دار الحرب فهو تبع لمن سباه فى الاسلام فلو مات يصلى عليه ويدفن
 فى مقابر المسلمين (وكذا الطهارة) بالماء (والتيمم) فانه خلف عنها (لكن
 اى التيمم) خلف مطلقاً يرتفع به الحدث الى غاية وجود الماء (بالنص)
 وهو قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا غصلاً فامسوا بآياتنا فان لم تجدوا
 الى التيمم مطلقاً عند ارادة الصلاة فيكون حكمه حكم الماء فى جواز تقديمه
 على الوقت وتأدية الفرائض بتيمم واحد ولذا قال (قيجوز قبل الوقت
 واداء الفرائض بتيمم واحد) تحقيقه انه ان جعل التراب خلفاً عن الماء
 فتحكم الاصل افادة الطهارة وازالة الحدث فكذلك حكم الخلف والا لما كان
 خلفاً وان جعل التيمم خلفاً عن التوضي فحكم التوضي اباحة الدخول
 فى الصلاة بواسطة رفع الحدث بطهارة حصلت به لامع الحدث فكذلك
 التيمم اذ لو كان خلفاً فى حق الاباحة مع الحدث لم يكن خلفاً (خلافاً للشافعى)
 فانه يقول هو خلف ضرورى بمعنى انه يثبت خلفيته ضرورة الحاجة
 الى اسقاط الفرض عن الزمة مع قيام الحدث كطهارة المستحاضة حتى
 لم يجوز تقديمه على الوقت ولا اداء فرضين بتيمم واحد اما قبل الوقت
 فلا تنفاه الضرورة المبيحة واما بعد اداء فرض واحد فلزوال الضرورة
 (ثم الخلفية بين الماء والتراب) اى بعدما اتفق اصحابنا على كون الخلف مطلقاً
 اختلفوا فى تعيين الخلف قال ابو حنيفة وابو يوسف الخلفية فى الآلة بمعنى ان
 التراب خاف عن الماء لانه تعالى نص عند النقل الى التيمم على عدم الماء وكون
 التراب ملوئاً فى نفسه لا يوجب العدول عن ظاهر النص لان نجاسة المحل
 حكمية فيجوز ان يكون تطهير الآلة ايضا كذلك وقوله عليه الصلاة
 والسلام التراب طهور المسلم ولو الى عشر حجج ما لم يجد الماء يؤدرك ذلك فان قيل
 لو كانت الخلفية فى الآلة لا تقتصر الى الاصابة كالماء اذ من شرط الخلف

ان لا يزيد على الاصل وقد جوزوا التيمم على الحجر الا لمسه (اجيب) بانه ليس من الزيادة لان معناها الزيادة في الحكم وترتب الآثار الا يرى ان استغناء التيمم عن مسح الرأس والرجل لا يوجب زيادة على الوضوء (فيجوز) عندها (امامة التيمم للتوضي) اذ لم يجد المتوضي ماء لان شرط الصلاة في حق كل منهما موجود بكماله فيجوز بناء احدهما على الآخر كالغاسل على الماسح مع ان الخلف بدل من الرجل في قبول الحدث ورفعها واما اذا وجد الماء فكان في زعمه ان شرط الصلاة لم يوجد في حق الامام ففسدت فلا يصح اقتداؤه به كما اذا اعتقد ان امامه مخطي في جهة القبلة (خلافا لمحمد وزفر) فانهما قالا الخلفية في الفعل بمعنى ان التيمم خلف عن التوضي لان الله تعالى امر بالوضوء اولاً ثم بالتيمم عند العجز فلا يجوز اقتداء المتوضي بالتيمم كاقتهاء التيمم بالمومي وكونه مع محمد يوافق ما ذكره الاسييجاني في شرح المبسوط وفي عامة الكتب انه يجوز اقتداء المتوضي بالتيمم عند زفر وان وجد المتوضي ماء (وشرطها) اي شرط الخلفية (امكان الاصل) ليعقد السبب للاصل (ثم عدمه) اي عدم الاصل في الحال (العارض) اذ لا معنى للمصير الى الخلف مع وجود الاصل مثلاً ارادة الصلاة انعقدت سبباً للوضوء لا مكان حصول الماء بطريق الكرامة ثم لظهور العجز يشترط الحكم الى التيمم وهذا كما اذا خلف ليس السماء فان اليمين قد انعقدت موجبة للبر لا مكان من السماء في الجملة الا انه معدوم عن فاعادة فاتقل الحكم الى الخلف وهو الكفارة بخلاف ما اذا خلف على نفي ما كان او ثبت ما لم يكن في الماضي فانه لا يوجب الكفارة لعدم امكان البر

الركن الرابع

من المقصد الثاني (في المحكوم عليه وهو المكلف) اي الذي تعلق الخطاب بفعله وهو الانسان المركب من الروح والبدن (التكليف موقوف على الاهلية) في المكلف (الموقوفة على العقل بالملكة) العقل يطاق على معان كثيرة والختار انه قوة للنفس بها تكتسب العلوم والقوة ما به يصير الشيء فاعلاً او منفعلاً والنفس هي النفس الناطقة المسماة بالروح والمراد بالعلوم النظريات واكتسابها تحصيلها من الضروريات او من النظريات المثبتة اليها ولها قوتان احدهما مبدأ الادراك وهي باعتبار تأثرها عما فوقها مستكملة في ذاتها وتسمى عقلاً نظرياً والاخرى مبدأ الفعل وهي باعتبار تأثرها في البدن مكتملة له وتسمى عقلاً عملياً والقوة النظرية في تصرفها في الضروريات

وترتيبها لاكتساب الكمالات اربع مراتب فان النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم قابلة لها وتسمى هذه المرتبة او النفس فيها عقلا هيو لانياتسيها لها بالهوى الاولى الخالية في نفسها عن جميع الصور القابلة لها وهو بمنزلة استعداد الطفل للكتابة مثلا ثم اذا ادركت الضروريات واستعدت لتحصيل النظريات سميت هذه المرتبة او العقل فيها عقلا بالملكة لحصول ملكة الانتقال كاستعداد الامي لتعلم الكتابة ثم اذا ادركت النظريات وحصل لها القدرة على استحضارها متى شاءت من غير تبجشم كسب جديد سميت هذه المرتبة او العقل فيها عقلا بالفعل لشدة قربها من الفعل كاستعداد القادر على الكتابة الذي لا يكتب وله ان يكتب متى شاء واذا كانت النظريات حاضرة عندها مشاهدة لها سميت هذه المرتبة او العقل في هذه المرتبة عقلا مستفادا لا استفادة هذه القوة من الفياض وجعلوا المرتبة الثانية مناط التكليف اذ بها يرتفع الانسان عن درجة البهائم ويشرق عليه نور العقل بحيث يتجاوز ادراك المحسوسات (وهو) اى العقل بالملكة (متفاوت) في افراد الانسان حدوثا وبقاء اما حدوثا فلان النفوس متفاوتة بحسب الفطرة في الكمال والنقصان باعتبار تفاوت اعتدال امزجة الابدان فكلما كان البدن اعدل وبالواحد الحقيق انسب كانت النفس الفاضلة عليه اكل والى الخيرات اميل وللكمالات اقبل وهذا معنى صفائها ولطافتها بمنزلة المرأة في قبول النور وان كان بالعكس فبالعكس وهذا معنى كدورتها وكثافتها بمنزلة الحجر في عدم قبول النور ولا خفاء ان النفس كلما كانت اكل واقبل كان النور الفاضل عليه من الفياض اكثر واما بقاء فلان النفس كلما ازدادت في كثرة العلوم بتكميل القوة النظرية ازدادت تناسباً بالمبدأ الفياض الكامل من كل وجه فازدادت افاضة نوره عليها لازدياد الافاضة بازدياد المناسبة ولما تفاوتت العقول في الاشخاص تعذر العلم بان عقل كل شخص هل بلغ المرتبة التي هي مناط التكليف ام لا فقد مر من قبل الشرع تلك المرتبة (فاقيم البلوغ مقامه) اى العقل بالملكة اقامة للسبب الظاهر مقام حكمه كما في السفر والمشقة وذلك لحصول شرائط كمال العقل واسابه في ذلك الوقت بناء على تمام التجارب الحاصلة بالاحساسات الجزئية والادراكات الضرورية وتكامل القوى الجسمانية من المدركة والمحركة هي مرآكب للقوة العقلية بمعنى انها بواسطتها تستفيد العلوم ابتداء وتصل الى المقاصد وبمعونتها تظهر آثار الادراك وهي مسخرة مطيعة للقوة العقلية باذن الله

تعالى كذا قيل ولا ينبغي ان بعض ما ذكر وان كان مأخوذا من كلام المتفلسفين
 لكنه ليس مما يخالف عقائد اهل السنة من المتكلمين (وهو) اى العقل
 وحده (كاف للحكم) اى لان يكون محكوما عليه ولا حاجة الى الخطاب الشارع
 (عند المعتزلة) كما سبق تحقيقه (فالصبي العاقل ومن) نشأ (فى الشاهق)
 وهو رأس الجبل (مكلفا بالايمان) حتى ان لم يعتقد اكفرا ولا ايمانا يعذبان
 فى الآخرة (و) مكلفا باتيان (فروعهم تفصيلا فيما يدرك جهته) قالوا ما يدرك
 جهة حسنه او قبحه بالعقل من الافعال التى ليست اضطرارية ينقسم
 الى الاقسام الخمسة لانه ان اشتمل تركه على مفسدة فواجب اوفعله فمحرم
 والا فان اشتمل فعله على مصلحة فندوب او تركه فمكروه والا فان لم يشتمل
 شئ من طرفيه على مفسدة ولا مصلحة فباح (واجالا فيما لا تدرك) قالوا
 ما لا تدرك جهته بالعقل لافى حسنه ولا فى قبحه فلا يحكم فيه قبل الشرع
 بحكم خاص تفصيلي فى فعل اذا لم يعرف فيه جهة تقضيه واما على
 سبيل الاجال فى جميع تلك الافعال ففيل بالحظر لانه تصرف فى ملك
 الغير بدون اذنه لان الكلام فيما قبل الشرع فيحرم كافي الشاهد (واجب)
 بالفرق لتضرر الشاهد دون الغائب وايضا حرمة التصرف فى
 ملك الشاهد مستفادة من الشرع وقيل بالاباحة لانه تصرف لا يضر
 المالك فباح كالاستغلال بجدار الغير والاقباس من ناره والنظر فى مرآته
 (واجب) بان حكم الاصل ثبت بالشرع وحكم العقل فيه بالمعنى المتنازع
 فيه ممنوع بل انما يحكم فيه بمعنى الملايعة وموافقة الغرض والمصلحة
 وقيل بالتوقف فيفسر تارة بعدم الحكم ومرجعه الاباحة اذا ما لامع
 فيه فباح الا ان يشترط فى الاباحة الاذن فيرجع الى كونه حكما شرعيا
 لا عقليا وكلامنا فيه هذا اذا اشترط اذن الشارع لا اذن العقل وربما
 يقال هذا التفسير جزم بعدم الحكم لا توقف الا ان يراد توقف العقل
 عن الحكم ويفسر تارة بعدم العلم ان هناك حظرا واباحة قيل هذا امثل من
 التفسير الاول المشتمل على نوع تكلف فى معنى التوقف كما عرفت لكن عدم
 العلم لانعارض الادلة اذ قد تبين بطلانها بل لعدم الدليل على احد هذين
 الحكمين بعينه (ولا حكم) على العبد (قبل) ورود (السمع عند الاشعري
 فيعذران) اى الصبي ومن فى الشاهق (فلا يعتبر ايمان الاول) وهو
 الصبي العاقل (ولا كفر الثانى) وهو من فى الشاهق لانفاء الخطاب

وعدم الاعتداد بالعقل (فيضمن قوله) اى الثانى لان اباحدومه بسبب الكفر متفية فيكون كالمسلم في الضمان (والختار) عندنا هو (التوسط) بين قولى الاشاعرة والمعتزلة كما هو المختار بين الجبر والقدر (كما سبق) تحقيقه بما لا مزيد عليه فلا حاجة الى الاعداء (ثم الاهلية) يعنى بعد ما ثبت انه لا بد فى المحكوم عليه من اهليته للحكم وانها لا تثبت الا بالعقل يجب ان يعلم ان الاهلية (نوعان) احدهما (اهلية الوجوب) اى صلاحيته لوجوب الحقوق المشروعة له او عليه (و) الثانى (اهلية الاداء) اى صلاحيته لصدور الفعل عنه على وجه يعتد به شرعا (اما) الاهلية (الاولى) وهى اهلية الوجوب نفسه (فبالذمة وهى) فى اللغة العهد وفى الشرع (وصف يصير به الانسان اهلا للماله وعليه) توضيحه ان الذمة فى اللغة العهد كما عرفت فلما خلق الله تعالى الانسان محل امانته اكرمه بالعقل والذمة حتى صار اهلا لوجوب الحقوق له وعليه فثبت له حقوق العصمة والحرية والمالكية كما اذا هاهنا الكفار واعطيناهم الذمة ثبت لهم وعليم حقوق المسلمين فى الدنيا وهذا هو العهد الذى جرى بين الله تعالى وبين العباد يوم الميثاق وبالمجلة قد خص الانسان من بين سائر الحيوانات بوجوب اشياء له وعليه فلا بد من خصوصية بهايصير اهلا لذلك وهو المراد بالذمة ﴿ فان قيل ﴾ هذا صادق على العقل كما يشير اليه ظاهر كلام ابي زيد غايته ان لا يشمل العقل الهولانى ﴿ قلنا ﴾ العقل ليس عينها بل له مدخل فيها فاتها عبارة عن خصوصية الانسان المتبر فيها تركيب العقل وسائر القوى والمشاعر لا كالمالك العارى عن القوى ولا كسائر الحيوانات العارية عن العقل وبها اختص بقبول الامانة المفروضة فكان هذا الوصف بمنزلة السبب لكونه اهلا للوجوبين. والعقل بمنزلة الشرط ﴿ فان قيل ﴾ فعلى هذا لا يبقى لقولهم وجب او ثبت فى ذمته كذا معنى كالا يخفى ﴿ اجيب ﴾ بان معناه الوجوب على نفسه باعتبار ذلك الوصف فلما كان الوجوب متعلقا به جعلوه بمنزلة ظرف يستقر فيه الوجوب دلالة على كمال التعلق واشارة الى ان هذا الوجوب اتمامه باعتبار العهد والميثاق الماضى كما يقال وجب فى العهد والمروة ان يكون كذا وكذا (وله) اى للانسان (قبل الولادة) يعنى ان الجنين قبل الانفصال عن الام جزء منها من جهة انه ينقل بانتقالها ويقرر بقرارها ومستقل بنفسه من جهة التفرد بالحياة والتميز

اهل الشئ من كان
قادرا على ذلك الشئ
فلا اهلية هى القدرة
لكن بمعنى سلامة
العقل والبدن واما
حقيقة القدرة فاتها مع
الفعل والتكليف قبله
(منه)

للافتصال فيكون له (ذمة صالحة للوجوب) أى لوجوب الحقوق (له)
 كالأرث والوصية والنسب (لا) لوجوبها (عليه) حتى لو اشترى الولي له شيئا
 لا يجب عليه الثمن (وله بعدها) أى بعد الولادة (ذمة مطلقة صالحة لهما)
 أى للوجوب له وللوجوب عليه لصيرورته نفسا مستقلة من كل وجه فيصير
 أهلا لهما حتى كان ينبغي أن يجب عليه كل حق يجب على البالغ (لكن لما
 لم يكن) أهلا للأداء لضعف بنته وكان الوجوب غير مقصود بنفسه بل
 (كان المقصود) من الوجوب (هو الأداء اختص واجباته بممكن الأداء عنه) أى
 كان كل ما يمكن أدائه عنه واجبا عليه وما لا فلا (فيجب عليه) أى على الصبي
 (من حقوق العباد القرم) كضمان ما تلفه ولو بالانقلاب عليه فان العذر
 لا ينافي عصمة المحل (و) يجب عليه ايضا منها (العوض) نحو الثمن والاجر
 فان المقصود هو المال وأداؤه يحتمل النيابة (و) يجب عليه ايضا (صلة تشبه
 المؤن أو الاعراض كنفقة القريب) نظير صلة تشبه المؤن (و) نفقة (الزوجة)
 نظير صلة تشبه الاعراض فان الأولى صلة تشبه المؤن من جهة انها يجب
 على الغنى كفاية لما يحتاج اليه اقاربه بمنزلة النفقة على نفسه بخلاف النفقة
 على الزوجة فانها تشبه الاعراض من جهة انها وجبت جزاء للاحتباس
 الواجب عليها عند الرجل وانما جعلت صلة لاعوضا محضا لانها لم يجب
 بعقد المعاوضة بطريق التسمية على ما هو المعتبر في الاعراض فلكونها صلة
 تسقط بمضى المدة اذالم يوجد التزام كنفقة الاقارب ولشبهها بالاعراض
 تصير دينيا بالالتزام (لا) صلة تشبه (الاجزية) فانها لا تجب على الصبي
 (فلا يحتمل) الصبي (الدية) لانها وان كانت صلة الا انها تشبه جزاء
 التقصير في حفظ القاتل عن فعله والصبي لا يوصف بذلك ولهذا لا تجب على
 النساء (لا العقوبة) عطف على القرم أى لا تجب على الصبي العقوبة كالتقصاص
 (و) لا (الاجزية) كحرمان الميراث بالقتل لانه لا يصلح لحكمهما وهو المطالبة
 بالعقوبة وجزاء الفعل (و) يجب على الصبي (من حقوقه تعالى ما صم اداؤه
 عنه كالعشر والخراج) فانهما في الاصل من المؤن كأمريائه ومعنى العبادة
 والعقوبة فيهما ليسا بمقصودين بل المقصود فيهما المال واداء الولي فيه كادائه
 فيكون الصبي من اهل وجوبه (وما لا) يصم اداؤه عنه (فلا) يجب عليه
 (كالعبادات الخالصة) المتعلقة بالبدن كالصلاة والصوم او بالمال كالزكاة
 او بهما كاللحج فانها لا تجب عليه وان وجد سببها ومحلها وهو الذمة لعدم
 حكمها وهو الاداء اذ هو المقصود في حقوق الله تعالى اذ العبادة فعل يحصل

بمخالف العبادات فان
 المقصود منها الاداء
 باختيار فلا يثبت في
 حقه (منه)

عن اختيار على سبيل التعظيم تحقيقا للابتلاء ولا يتصور ذلك من الصبي
 (والقويبات) كالحديد فانها لا تجب عليه كالا يجب ماهو عقوبة من حقوق
 العباد وهو القصاص لعدم حكمه وهو المؤاخنة بالفعل كاسبق (واختلف
 في عبادة فيها مؤنة) كصدقة الفطر لم تلزم عليه عند محمد وزفر لانه ليس
 باهل للعبادة وقد ترجح فيها ذلك وعند ابي حنيفة وابي يوسف تلزم اكفاء
 بالاهلية القاصرة والاختيار القاصر يكون بواسطة الولي مضافا اليه فيما
 هو عبادة قاصرة (واما الثانية) اي اهلية الاداء (فقاصرة تبني عليهما
 صحة الاداء وكاملة يبنى عليها وجوب الاداء وكل) من اهلية الاداء
 القاصرة واهلية الاداء الكاملة (يثبت بقدرة كذلك) اي القاصرة بالقاصرة
 والكاملة بالكاملة (ثابتة) تلك القدرة (بعقل كذلك) اي القدرة القاصرة
 تثبت بالعقل القاصر والكاملة بالعقل الكامل (فالقاصر عقل الصبي
 والمعتوه والكامل عقل البالغ غير المعتوه) اعلم ان الاداء يتعلق بقدرتين
 قدرة فهم الخطاب وهي بالعقل وقدرة العمل به وهي بالبدن والانسان
 في اول احواله عديم القدرتين لكن فيه استعداد ان يوجد فيه كل واحدة منهما
 شيئا فشيئا بخلق الله تعالى الى ان يبلغ كل واحدة منهما درجة الكمال
 فقبل البلوغ الى درجته كانت كل واحدة قاصرة كافي الصبي الغير العاقل
 او احديهما كافي الصبي المميز قبل البلوغ وقد تكون احديهما قاصرة بعد
 البلوغ كافي المعتوه فانه قاصر العقل كالصبي وان كان قوى البدن ثم الشرع
 بنى على الاهلية القاصرة صحة الاداء من غير لزوم عهدة وعلى الكاملة وجوب
 الاداء وتوجه الخطاب لان في الزام الاداء قبل الكمال حرجا بنا لانه يخرج
 في الفهم بادنى عقله وبثقل عليه الاداء بادنى قدرة البدن والحرج مني لقوله
 تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج فلم يخاطب شرعا لاول امره
 حكمة ولاول ما يعقل ويقدر رجة الى ان يعتدل عقله وقدرة بدنه فيتيسر
 عليه الفهم والعمل به ثم وقت الاعتدال يتفاوت في جنس البشر على وجه
 يتعذر عليه الوقوف ولا يمكن ادراكه الا بعد تجربة وتكلف عظيم فاقام
 الشرع البلوغ الذي يعتدل لديه العقل في الاغلب مقام اعتدال العقل
 تيسيرا وصار توهم وصف الكمال قبل هذا الحد وتوهم بقاء نقصان
 بعد هذا الحد ساقطى اعتبار (وما) اي الاحكام الثلاثة (بالقاصرة) من
 القدرة (انواع) لانها اما حقوق الله تعالى او حقوق العباد الاول اما حسن
 لا يحتمل القبح واما قبح لا يحتمل الحسن واما تردد بينهما والثاني اما نفع

محض اضرار محض او متردد بينهما صارت ستة فشرع في تفصيلها فقال
 (فحق الله تعالى) سواء كان (حسنا لا يحتمل غيره كالايان او) كان (قيما
 لا يحتمله) اي غير القبيح (كالكفر وما بينهما كالصلاة ونحوها) كالصوم
 (صح) من الصبي (باللزوم اداء) اما الاول والثالث فلان في الايمان وفروعه
 نفعا محضا فلا يليق بالشارع الحكيم الحجب عنه وانما الضرر من جهة لزوم
 الاداء وهو موضوع عن الصبي لانه مما يحتمل السقوط بعد البلوغ بعذر النوم
 والاعمال والاكرام واما نفس الاداء وصحته فنفع محض لا ضرر فيه (فان قيل)
 نفس الاداء ايضا يحتمل الضرر في حق احكام الدنيا كحرمان الميراث عن
 مورثه الكافر والفرقة بينه وبين زوجته المشتركة (اجيب) باننا لانسلم انهما
 مضافان الى اسلام الصبي بل الى كفر المورث والزوجة ولو سلم فهمان من ثمرات
 الاسلام واحكامه اللازمة منه ضمنا لامن احكامه الاصلية الموضوع هو
 لها لظهور ان الايمان اتما وضع لسعادة الدارين وصحة الشيء انما تعرف
 من حكمه الاصل الذي وضع هو له لا بما يلزمه من حيث انه من ثمراته وهذا
 كان الصبي لو ورث قريبه او وهب منه قريبه فقبله يعتق عليه مع انه
 ضرر محض لان الحكم الاصل بالارث والهبة هو الملك بلا عوض لا العتق
 الذي يترتب عليهما في هذه الصورة واما الثاني فلان الكفر لو عني عنه
 وجعل مؤثما لصار الجهل بالله تعالى علما به لان الكفر جهل بالله تعالى وصفاته
 واحكامه على ما هي عليه والجهل لا يجعل علما في حق العباد فكيف في حق
 رب الارباب (فيستبرده) اي الصبي (في حق) (احكام الدارين) اما في حق
 احكام الآخرة فاتفقا لان العفو عن الكفر ودخول الجنة مع الشرك مما لم يرد به
 شرع ولا حكم به عقل واما في حق احكام الدنيا فكذا عند ابي حنيفة
 ومحمد رحمهما الله تعالى حتى تبين امرأته المسلمة ويحرم الميراث عن مورثه المسلم
 لانه في حق الردة بمنزلة البالغ لان الكفر محظور لا يحتمل المشروعية بوجه
 ولا يسقط بعذر وانما لم يقتل لان وجوب القتل ليس بمعجز الارتداد بل
 بالمحاربة وهو ليس من اهلها كالمرأة ولم يقتل بعد البلوغ لان اختلاف
 العلماء في صحة اسلامه حال الصبا صار شبهة في اسقاط القتل (وحق العبد
 ان كان نفعا) محضا كقبول الهبة ونحوه (صح منه) اي من الصبي وان
 لم يأذن الولي وكذا العبد (فان آجر) المحجور (نفسه وعمل وجب الاجر
 استحسانا) لاقاسا لبطلان العقد وجه الاستحسان ان عدم الضعة كان

لحق المحجور حتى لا يلزم ضرر فإذا عمل فالنفع في الوجوب والضرر في عدمه
 (بلا ضمان) على المستأجر (ان تلف) الصبي في ذلك العمل (بخلاف
 العبد) حيث يضمن مستأجره ان تلف في ذلك العمل لان استعماله غصب
 بخلاف الصبي لان الغصب لا يتحقق في الحر (واذا قاتل) اى الصبي
 المحجور مع الكفار وكذا العبد (يستحق الرضخ) وهو عطاء لا يبلغ سهم
 الغنمية (ويصح تصرفه وكلا) اذ في الصحة اعتبار الآدمية وتوسل
 الى درك المضار والمنافع واحتداء في التجارة بالتجربة قال الله تعالى وابتلوا
 النباى (بلا عهدة ان لم يأذن الولي) اى لا يلزم الصبي بتصرفه بطريق
 الوكالة عهدة برجع حقوق العقد اليه من تسليم الثمن والمبيع والخصومة
 ونحوها لان ما فيه احتمال الضرر لا يملكه الصبي الا ان يأذن الولي
 فيندفع قصور رأيه بانضمام رأى الولي فيلزمه العهدة (وان) كان (ضرا)
 عطف على ان نفعا اى حق العبد ان كان ضرا محضا كالطلاق والهبة
 والقرض ونحو ذلك (فلا) يصح عنه (وان اذن وليه) لان الصبي مظنة
 المراجعة شرعا وعرفا (او باشر) وليه تلك التصرفات لاجله حيث لم يجز
 ايضا لان ولايته نظرية ولا تظر في الضرر المحض الا عند الحاجة كما اذا
 اسلمت الزوجة وابى الزوج فرق بينهما حاجة الزوجية وهى حق العبد
 وكذا اذا ارتد الزوج وحده العياذ بالله تعالى (الا الاقراض للقاضى) فان
 الاقراض قطع الملك عن العين ببدل في ذمة من هو غير ملئ في الصالب
 فيشبه التبرع فلا يملكه الولي واما القاضى فيمكنه ان يطلب مليئا ويقرضه
 مال اليتيم ويكون البدل مأمونا بالتلف باعتبار الملاء وعلم القاضى وقدرته
 على التحصيل بلا دعوى وبينة وهذا معنى كون القاضى اقدر على
 استيفائه وفي رواية يجوز للاب ايضا (وان دار بينهما) اى النفع
 والضرر كالباع او الشراء والاجارة والنكاح ونحو ذلك فمن حيث احتمال
 الرجوع نفع ومن حيث احتمال الخسران ضرر وما قيل احتمال الضرر باعتبار
 خروج البدل عن الملك يلزمه ان لا يندفع الضرر وليس كذلك لانه
 (صح برأى الولي) لان الصبي اهل لحكم ما دار بينهما اذا باشره الولي بنفسه
 لانه اذا باع مال الصبي يملك الثمن ويملك العين اذا اشتريه له ويملك الاجرة
 اذا آجر عينه (ثم هذا) اى الصبي اذا تصرف برأى الولي فيما تردد
 بينهما (كالبالغ) عند ابي حنيفة بطريق ان احتمال الضرر في تصرفه يزول

برأى الولي (حتى صم) اى تصرفه (بغير فاحش من الاجانب) ولا يملكه
الولي (و) صم (من الولي في رواية) لما قلنا انه يصير كالبالغ وفي اخرى
لا لان الصبي في الملك اصيل تام وفي الرأى اصيل من وجه دون وجه
لان له اصل الرأى باعتبار اصل العقل دون وصفه اذ ليس له كمال العقل
فيثبت شبهة النيابة من الولي فيصير كان الولي يبيع من نفسه مال الصبي
بالغير فاعتبر الشبهة في موضع التهمة وهو ان يبيع الصبي من الولي وسقطت
في غيره وهو ان يبيع من الاجانب (خلافا لهما) فان مباشرة عندهما كباشرة
الولي ولا يصح بالغير الفاحش لا من الولي ولا من الاجانب (ثم العوارض)
لما ذكر الاهلية بنوعها شرع فيما يعرض عليهما فيزيلهما او احديهما
او يوجب تغييرا في بعض احكامهما ويسمى العوارض جمع مارض على انه
جعل اسما بمنزلة كانت وكاهل من عرض له كذا اى ظهر وتبدى ومعنى
كونها عوارض انها ليست من الصفات الذاتية كما يقال للياض من عوارض
الثلج ولو اريد بالعروض الطريان والحدوث بعد الدم لم يصح في الصغر
الا على سبيل التغليب فقال (نوعان) احدهما (سماوية) ان لم يكن للعبد
فيها اختيارا واكتساب (و) ثانيهما (مكتسبة) ان كان له فيها دخل باكتسابها
او ترك ازالها والسماوية اكثر تغييرا واشد تأثيرا فقدمت (اما) النوع
(الاول) فاصناف منها الجنون) وهو اختلال القوة المميزة بين الامور الحسنة
والقيحة المدركة للعواقب بان لا يظهر آثارها ويتعطل أفعالها اما
لنقصان جبل عليه دماغه في اصل الخلقة واما لخروج مزاج الدماغ
عن الاعتدال بسبب خلط او آفة واما لاستيلاء الشيطان عليه والقضاء
على الخيالات الفاسدة اليه بحيث يفزع ويفرح من غير ما يصلح سببا (لا يصح
ايمان المجنون) لانفاء ركنه وهو العقل وذلك لا يكون حجرا لانه عبارة عن
ان يتم الفعل بركنه ويصدر عن اهله ويقع في محله ثم لا يعتبر حكمه نظرا
الى الصبي او المولى وايمان المجنون استقلال لا يصح لعدم ركنه وهو الاعتقاد
بخلاف ايمانه تبعا لاحد ابويه فانه يصح لان الاعتقاد ليس ركناله ولا شرطا
وبهذا يظهر الجواب عما يقال ان غاية امر التبع ان يجعل بمنزلة الاصل فاذا
لم يصح بفعل نفسه لعدم صلاحه لذلك فيفعل غيره أولى (الاتباع) لابويه
ووليّه (فاذا اسلمت امرأته عرض) الاسلام (على وليه) يعنى لو اسلمت كتابية
تحت مجنون كتابي يعرض الاسلام على الولي فان اسلم صار المجنون مسلما

تبعاله وبقي النكاح والافرق بينهما وكان القياس التأخير الى الافاقة كما
 في الصغير الا انه استحسان لان للصغر حدا معلوما بخلاف الجنون ففي التأخير
 ضرر بالزوجة مع ما فيه من الفساد لقدرة المجنون على الوطئ* (ويرتد)
 المجنون (تبعاً) لا يويه فيما اذا بلغ مجنوناً وابواه مسلمان فارتداً ولحقاً معه
 بدار الحرب العياذ بالله تعالى وذلك لان الكفر بالله تعالى قبيح لا يحتمل العفو
 بعد تحققه بواسطة تبعية الابوين بخلاف ما اذا تركاه في دار الاسلام فانه
 مسلم تبعاً للدار وكذا اذا بلغ مسلماً ثم جن او اسلم عاقلاً فحين قبل البلوغ فانه
 صار اهلاً للايمان بتقرر ركنه فلا ينعدم بالتبعية او عروض الجنون (والقياس
 ان يسقط) الجنون (العبادات بالاطلاق) لمنافاته القدرة التي بها يتمكن
 من انشاء العبادات على الوجه الذي اعتبره الشرع (لكنه) اى الجنون
 (قيد بالامتداد استحساناً) قالوا الجنون اما ممتد او غير ممتد وكل منهما اما
 اصلي بان يبلغ مجنوناً او طاراً بعد البلوغ فالمتمد مطلقاً مسقط للعبادات وغيره
 ان كان طارياً فليس بمسقط استحساناً وان كان اصلياً فعند ابي حنيفة وابي
 يوسف مسقط بناء للاسقاط على الاصاله او الامتداد وعند محمد ليس بمسقط
 بناء للاسقاط على الامتداد فقط وذكر الاختلاف في اكثر الكتب على عكس
 ذلك (وهو) اى الامتداد (في الصلاة بالزيادة على يوم وليلة بساعة)
 عند ابي حنيفة وابي يوسف (وعند محمد بصلاة) يعني ان الامتداد عبارة
 عن تعاقب الازمنة وليس له حد معين فقدوره بالادنى وهو ان يستوعب
 الجنون وظيفة الوقت وهو اليوم واليلة في الصلاة لانه وقت جنس الصلاة
 ثم اشترطوا في الصلاة التكرار لئلا يترك الكثرة فيتحقق الحرج الا ان محمداً
 اعتبر نفس الواجب اعنى جنس الصلاة فاشترط تكرارها وذلك بان
 يصير الصلاة ستاوها اعتبرها نفس الوقت اقامة للسبب الظاهر اعنى
 الوقت مقام الحكم تيسيراً على العباد في سقوط القضاء ولو جن بعد الطلوع
 ووافق في اليوم الثاني قبل الظهر يجب القضاء عند محمد لعدم تكرار جنس
 الصلاة حيث لم تصر الصلاة ستاوها وعندهما لا تجب لتكرر الوقت بزيادته
 على اليوم واليلة بحسب الساعات وان لم يزد بحسب الواجبات (و) الامتداد
 (في الصوم باستغراق الشهر) حتى لو افاق بعض ليلة يجب القضاء وقيل
 الصحيح انه لا يجب اذ الليل ليس بحمل للصوم فالجنون والافاقة فيه سواء
 ولم يشترطوا فيه التكرار كما اشترطوا في الصلاة لان من شرط المصير

الى التأكيد ان لا يزيد على الاصل ووظيفة الصوم لا تدخل الا بمضى احد عشر شهرا فيصير التبع اضعاف الاصل ولم يلزمنا زيادة المراتين في غسل اعضاء الوضوء تأكيداً كيدا للقرض لان السنة وان كثرة لتأمل الفريضة وان قلت فضلا عن ان تزيد عليها كذا في التلويح (اقول) فيه بحث لان السنة اذا لم تتأمل الفريضة فالتنقل اولى لانه لا يعاثلها فينبغي ان لا يعتبر بصوم احد عشر شهرا فالاولى ان يقال لان صوم رمضان وظيفة السنة لا الشهر وان كان اداؤه في بعض اوقاتها كالصلاة الخمس وظيفة يوم وليلة ولهذا كان رمضان الى رمضان كفارة لما بينهما فلما مضى الشهر دخل وقت وظيفة اخرى وكان الجنس كالتكرار بتكرار وقته وبتأكد الكثرة به فلا حاجة الى تكرار حقيقة الواجب وكان هذا مثل ما قالوا في الصلاة على ماسر (و) الامتداد (في الزكاة بالحوال) اى باستغراق الحول عند سجده وهو رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف وهو الاصح لان الزكاة تدخل في حد التكرار بدخول السنة الثانية وروى هشام عن ابي يوسف ان اكثر الحول قائم مقام الكل تيسيرا وتخفيفا في سقوط الواجب ونصفه ملحق بالقل (ويؤخذ) المجنون (بضم الالف في الاموال) كما اذا تلف مال الانسان لتحقيق الفعل حسا وعصمة المحل شرما والعذر لا ينافيها مع ان المقصود هو المال واداءه يحتمل النيابة و (لا) يؤخذ بضم الالف فانها لا يعتد بها شرما لان قضاء تعقل المعاني فلا تصح اقراره وعقوده وان اجازها الولي (ومنها الصغر) وانما جعل من العوارض مع انه حالة اصلية فانه ما بين الولادة والبلوغ لانه مناف للاهلية وليس لازما لمباهية الانسان وهو المعنى بالعارض على الاهلية كاسر ولانه خلق لحمل اعباء التكليف ولمعرفة تعالى فالاصل ان يخلق وافر العقل تام القدرة كامل القوى والصغر حالة منافية لهذه الامور فيكون من العوارض (وهو) اى الصغر (قبل التعقل عجز محض) ومع هذا ليس كالمجنون كما ذكر في التلويح لوجوه الاول ان العارض في المجنون على وليه وفي الصبي على نفسه الثاني انه يؤخر في الصبي الى ان يعقل ولا يؤخر وفي المجنون الثالث ان في المجنون العارض الغير الممتد يجب قضاء العبادات بخلاف الصبي الغير العاقل الرابع ان في المجنون الاصل الغير الممتد روايتين متاكستين عن الامامين انه يقضى العبادات اولا ولا خلاف في الصبي (وبعد) يصير ضربا من اهلية الاداء مع عذر الصبا فلا يسقط عنه مالا يحتمل

السقوط عن البالغ) بناء على ذلك العذر من الاهلية (كنفس وجوب
 الايمان) فانه لا يحتمل السقوط بوجه على ماسر (فاذا اُده) اى الايمان
 كان فرضا و (استغنى عن الاعادة) بعد البلوغ وشاب عليه ايضا (بل
 يسقط) عنه (ما يحتمل السقوط) عن البالغ بناء على عذر الصبا (كوجوب
 اداء الايمان) حيث يسقط عنه لاحتمال سقوطه عن البالغ بالاكرام مثلا
 وكذا العبادات والعقوبات والاجزبة والكفارات والمضار المحضة
 والغالبة والتبرعات والزمام المعاملات او حقوقها كما سبق (فلا يقتل) الصبي
 (بالردة) فانه لما لم يجب عليه الاداء لم يعتبر برده (وكوجب القتل) حيث يسقط
 عنه ايضا لاحتمال سقوطه عن البالغ بالعمو باعذار كثيرة (فلا يحرم الميراث به)
 اى لا يكون الصبي محروما عن الميراث بقتل مورثه لانه موجب القتل وقد
 سقط ذلك بعذر الصبا ولان الحرمان يثبت بطريق العقوبة وفعل الصبي
 لا يصلح سببا للعقوبة لقصور معنى الجنائية في فعله (وحرمانه) عن الارث
 (بالرق والكفر) ليس لعهدته عليه بل (لنفاقهما الارث) اما الكافر فلانه
 لا ولاية له وهى السبب للارث على ما يشر اليه قوله تعالى حكاية عن زكريا
 عليه السلام وليا يرثى واما الرقيق فلانه ليس اهل للملك (ويولى عليه)
 اى يلى عليه غيره لعجزه عن الاقامة بمصالحه (ولا يلى) على غيره لان العجز
 ينافى الولاية (وعليه يعرض الاسلام اذا اسلمت زوجته) لاعلى الولى كافى
 المجنون لصحة ادائه وان لم يجب لوجود العقل بخلاف المجنون (ومنها التمه)
 وهو اختلال العقل آفاقا لا لتناول بحيث يختلط كلامه فيشبه مرة بكلام
 القلاء ومرة بكلام المجانين فتخرج الاغماء والجنون والسكر (وهو) بعد
 البلوغ (كالصبا مع العقل) فيما ذكر من الاحكام بالاخلاف الا فى بعض منها
 فان فى وضع الخطاب بالعبادات عن المعتوه خلافا للامام ابي زيد فانه قال فى التقويم
 يجب عليه العبادات احتياطا ورده ابو اليسر بانه نوع جنون اذ لا وقوف له
 على العواقب وفى عرض الاسلام على نفسه خلافا لمولانا جيد الدين الضرير
 فانه عنده كالمجنون فى عرض الاسلام على ولده اذ لا حذله مثله والحق
 للجههور لصحة ادائه وان لم يجب كالصبي العاقل (فان قيل) قد صرح فى الجامع
 بان المعتوه يعرض الاسلام على ابيه (اجيب) بانه اراد به المجنون مجازا
 (ومنها النسيان) وهو عدم ملاحظة الصورة الحاصلة عند العقل بعمان
 شأنه الملاحظة فى الجملة اعم من ان يكون بحيث يتمكن من ملاحظتها

اي وقت شاء ويسمى هذا ذهولا او بحيث لا يتمكن من ملاحظتها الا بعد
تجشم كسب جديد وهذا هو النسيان في عرف الحكماء فاذا اعتبر النسيان
في طرف الحق فاطهار خلافه مع التنبه له بادنى تنبيه سهو وبدونه خطأ
فافي التلويح ويسمى هذا ذهولا وسهوا ليس كاي ينبغي (وهو) اي النسيان
(ليس منافيا للوجوب) لبقاء القدرة بكمال العقل (ولا عذرا في حقوق
العباد) لانها محترمة لحاجتهم لالابتلاء والنسيان لا يفوت هذا الاحترام
فلو ائلف مال انسان ناسيا يجب عليه الضمان (وكذا) لا يكون عذرا
(في حقه تعالى ان قصر العبد) اي وقع العبد في النسيان بتقصير منه
كالاكل في الصلاة حيث لم يتذكر مع وجود المذكر وهي هيئة الصلاة
فلا يكون عذرا (والا) اي وان لم يقع فيه بتقصيره (فعذر مطلقا) اي
سواء كان معه ما يكون داعيا الى النسيان ومنافيا للتذكر كالاكل في الصوم
لما في الطبيعة من الشوق الى الاكل او لم يكن كترك التسمية عند الذبح فانه
لاداعي الى تركها لكن ليس هناك ما يذكر اخطارها بالبال او اجراءها
على اللسان فسلام الناس في القعدة يكون عذرا حتى لا تبطل صلاته
اذ لا تقصير من جهته فالتسيان غالب في تلك الحالة لكثرة تسليم المصلي
في القعدة فهي داعية الى السلام (ومنها النوم) وهي فتور طبيعي غير
اختياري يمنع العقل مع وجوده والحواس الظاهرة السليمة عن العمل
فخرج الانعاش والسكر والجنون وعند اطباء سكون الحيوان بسبب منع
رطوبة معتدلة منحصرة في الدماغ الروح النفساني من الجريان في
الاعضاء (وهو) اي النوم لما كان عجزا عن الاحساسات الظاهرة اذ
الباطنة لا تسكن فيه وعن الحركات الارادية اذ الطبيعة كالنفس ونحوه
تصدر فيه (يوجب تأخير الخطاب) بالاداء الى وقت الانتباه لامتناع الفهم
وايجاد الفعل حالة النوم (ولا) يوجب تأخير نفس (الوجوب) واسقاطها
لعدم اخلال النوم بالذمة والاسلام ولا يمكن الاداء حقيقة بالانتباه واخلفا
بالقضاء والعجز عن الاداء انما يسقط الوجوب حيث يتحقق الحرج بتكثير
الواجبات وامتداد الزمان والنوم ليس كذلك عادة واستدل على بقاء نفس
الوجوب بقوله عليه السلام من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها
فانه لو لم تكن الصلاة واجبة لما امر بقضائها (ويبطل) النوم (الاختيار)
والارادة (فلا تصح عباراته) فيما يعتبر فيه الاختيار حتى ان كلامه بمنزلة

فان قلت لما كان الطبع
داعيا الى الاكل لم
عوتب آدم عليه
السلام بأكل الشجرة
ناسيا قال الله تعالى
ففسى ولم نجعله عزا
قلت انه كان بتقصير
منه اذ لم يكن مبتلى
بانواع مختلفة حتى
يتعذر عليه الحفظ
وانما منع عن شجرة
معينة بخلاف الصائم
فانه مبتلى بانواع
وفيه بحث (منه)
لقائل ان يقول لو كان
لنوم عجزا عن استعمال
القدرة لما انتقض تيمم
النائم المار على الماء
(منه)

الحان الطيور ولهذا ذهب المحققون الى انه ليس بخبر ولا انشاء ولا يتصف
بصدق ولا كذب (فلم يعتبر بيعة وشرائه وطلاقه وعقده وورثته واسلامه)
لاتنشاء الارادة والاختيار (ولم يتعلق حكم بكلامه وقراءته وقهقهته
في الصلاة) اى اذا تكلم في الصلاة تأثما لا تفسد واذا قرأ لاتصح قراءته
واذا قهقهه لا يبطل الوضوء ولا الصلاة * ولما كان في القهقهة معنى الكلام
حتى كأنها من جنس العبارات صح تفريع مسألة القهقهة على ابطال
النوم عبارات النائم وذكر في النواذر ان قراءة النائم تنوب عن الفرض
وفي النوازل ان تكلم النائم يفسد صلاته وذلك لان الشرع جعل النائم
كالمستيقظ في حق الصلاة ذكر في المغنى ان عامة المتأخرين على ان قهقهة
النائم في الصلاة تبطل الوضوء والصلاة جميعا اما الوضوء فبالنقص
الفقر الفارق بين النوم واليقظة واما الصلاة فلان النائم فيها بمنزلة
المستيقظ وعند ابي حنيفة يفسد الوضوء دون الصلاة حتى كان له ان
يتوضأ ويبني على صلاته لان فساد الصلاة بالقهقهة مبنى على ان فيها
معنى الكلام وقد زال ذلك بزوال الاختيار في النوم بخلاف الحدث فانه
لا يفتر الى الاختيار وقيل بالعكس (ومنها الانعاء) وهو قنور غير طبعى
يزيل القوى ويعجزه ذوالنهي عن استعماله مع قيامه حقيقة (وهو)
وان كان كالنوم في ابطال عباراته لان العجز عن استعمال العقل لا يوجب
عدمه فتبقى الاهلية ببقائه ولهذا كان النبي عليه الصلاة والسلام غير معصوم
عند كمالهمصم عن الامراض مع انه معصوم عن الجنون لكنه (فوق
النوم) واشد فيه في فوت الاختيار والقدرة لان النوم فترة طبيعية اصلية
ولا يزيل اصل القدرة وان اوجب العجز عن استعمالها ويمكن ازالته
بالتنبيه بخلاف الانعاء فانه مزيل للقوى وان لم يزل اصل العقل كازالة
الجنون (فيبطل العبارات) لكونه كالنوم (ويكون حدثا في الاحوال
كلها) اى في القيام والقعود والركوع والسجود والاضطجاع لكونه فوق
النوم وهو ليس بحدث في بعض الاحوال لانه بذاته لا يوجب استرخاء
المفاصل (ولندرته) اى قلة وقوع الانعاء لاسيما (في الصلاة) منع البناء
يعنى اذا انتفض الوضوء بالانعاء في الصلاة لم يحجز البناء عليها قليلا
كان او كثيرا بخلاف ما اذا انتفض الوضوء بالنوم مضطجعا من غير تمدد
فانه يجوز له ان يبني على صلاته لان النص يجوز البناء انما ورد في الحدث

الغالب الوقوع (والقياس ان لا يسقط واجبا) اى شيا من الواجب كما
 في النوم لكنه يسقط ما فيه حرج استمخانا (وهو في الصلاة كالجنون)
 فان حصل به الحرج بان يمتد حتى يزيد على يوم وليلة يسقط كالجنون
 (لا الصوم والزكاة) فانه لا يسقط لهما لانه يندر حدوثه شهرا او سنة (ومنها
 الرق وهو) لغة الضعف وشرعا (عجز) عن تصرف الاحرار (حكى)
 بمعنى ان الشارع لم يجعله اهلا لكثير مما يملكه الحر مثل الشهادة والقضاء
 والولاية والامانة ونحو ذلك (بقاء) اى في حالة البقاء فانه (شرع في الاصل
 جزاء) للكفر فهو حق الله تعالى ابتداء فان الكفار لما استنكفوا عن عبادة
 الله تعالى والحقا انفسهم بالبهائم في عدم النظر في دلائل التوحيد جازاهم
 الله تعالى بجعلهم عبد عبيده مبتدلين كالبهائم ثم صار حقا للعبد بقاء بمعنى
 ان الشارع جعل الرقيق ملكا من غير نظر الى معنى الجزاء ووجه العقوبة حتى
 انه يبقى رقيقا وان اسلم وكان من المتقين (وهو) اى الرق (لا تجزى) ثبوتا
 وزوالا بان يصير المرء بعضه رقيقا ويبقى البعض الآخر حرا لانه اثر الكفر
 ونتيجة القهروها لا تجزيان ولان مجهول النسب المقر برق نصفه
 رقيق كله في الحدود والارث والنكاح وتوابعه وكذا الشهادة حيث لم يجعل
 كحر ولا نكلمهما كتكلمه كالمرايتين ولا بعد فيه فانه امر اعتبارى ولا جبر
 في الاعتبارات فلا يرد ان التكلم لا ينصور من النصف ولان رد الشهادة
 يجوز ان يكون لاشتراطها بحرية الكل فانه ايضا لا يناسب التجزى بل
 يستدل به في الحقيقة على تحقق الكل الاعتبارى وايضا الشرع لم يعتبر
 اتقسامه اجاما والدليلان الميان والانيان قائمان عليه اى توجيه لما في
 التلويع انا لانسلم امتناعه بقاء لان وصف الملك يقبل التجزى فيجوز
 ان يثبت الشرع للمولى حق الخدمة في البعض ويعمل العبد لنفسه
 في البعض الآخر مشاعا ولا يثبت الشهادة والولاية ونحو ذلك لانها لا تقبل
 التجزى (كالعق) فانه قوة حكمية يصير به المرء اهلا للمالكية والولايات
 ولا معنى لتجزيه (وكذا الاعتاق عندهما) القائلون بعدم تجزى العتق
 اختلفوا في تجزى الاعتاق فذهب ابو يوسف ومحمد الى عدم تجزيه بمعنى
 ان اعتاق البعض اعتاق الكل (لانه ملزوم العتق) والعتق مطاوعه
 وهو ليس بتجزى اتفاقا بين علمائنا فكذا الاعتاق اذ لو تجزأ البعض

صار في حال البقاء
 ثابتا بحكم الشرع
 حكما من احكامه من
 غير ان يراعى فيه معنى
 الجزاء حتى يبقى العبد
 رقيقا وان اسلم
 كالخراج لا يتبدل على
 المسلم لثبوته بطريق
 العقوبة ولكن يبقى
 عليه اذا اشترى
 ارضا خراجا لكونه
 من الامور الحكمية
 ابقاء

(منه)

حتى لو اعتق البعض لا يثبت العبد ٣٣٣ حرية في البعض ولا في الكل بل يكون رقيقا في الشهادة

وسائر الاحكام
فتوقف العتق الى
اداء السعاية حتى
سقط المالك ولا
يتضرر العتق اذ هو
لا يثبت الا في الكل
لعدم التجزئ (منه)
في الكل والا يلزم
الاثر بدون المؤثر ولا
في بعض المحل لان
العتق غير متجزئ فلا
يثبت العتق اصلا
والاعتاق ثابت
فوجد المؤثر بدون
الاثر وهو العتق
(منه)

فنده لو اعتق شقصا
من عبدا ليعتق الكل
بل يصير كالمكاتب
فيخرج الى الحرية
بالسعاية بلا رد الى
الرق بالعجز كالمكاتب
(منه)

والحاصل ان الاعتاق
ازالة للمالك قصدا
وثبوت العتق ضمنا
للازالة والمالك متجزئ
فلا اعتاق متجزئ عنده
وعندها اثبات العتق
قصدا وازالة المالك

بان يقع من المحل على جزء دون جزء لزم تجزئ العتق ضرورة فعتق
البعض عندهما حرمديون يجري عليه احكام الاحرار وذهب الامام الى
تجزئه لان الاعتاق ازالة للملك اذ لا تصرف للمولى الا في حقه وحقه الرقيق
هو المالكية والمالك وهو متجزئ فكذا ازالته كما اذا باع نصف العبد ثم
زوال ملك الكل يستلزم العتق وزوال الرق لان الملك لازم للرق لانه انما
يثبت جزاء للكفر وانما يبقى بعد الاسلام لقيام ملك المولى وانتفاء اللازم
يستلزم انتفاء الملزوم واما زوال ملك البعض فلا يستلزم العتق لبقاء المملوكية
في الجملة بل زوال بعض الملك من غير نقله الى ملك آخر يكون إيجاد بعض علة
لثبوت العتق وهو لا يوجب العتق كالتعديل لا يسقط ما بقي شيء من المسكة
فان قيل ﴿ ملك كل الرقيق حق الله تعالى وليس للعبد ازالته ﴾ اجيب ﴿
بان العبد انما لا يقدر على ازالته قصدا واصالة لاضمتنا ولا تبعا وحق الله
تعالى وان كان اصلا في ابتداء الرق جزاء للكفر لكنه تبع بقاء فان الاصل
هو المالكية والمالية ولهذا لا يزول الرق بالاسلام في الاعتاق ازالة حق
العبد قصدا واصالة ولزم منه زوال حق الله تعالى ضمنا وتعاونكم من شيء
يثبت ضمنا ولا يثبت قصدا فعتق البعض عنده كالمكاتب في الاحكام
لكن المكاتب يرد الى الرق بالعجز لان الكتابة عقد يحتمل الفسخ بخلاف
هذا لان سببه ازالة للمالك لا الى حد وهي لا تحتمل الفسخ (وهو) اي
الرق (ينافي مالكية المال) حتى لا يملك الرقيق شيئا من المال وان ملكه
المولى لانه مملوك مالا فلا يكون مالكا مالا تضاد سمى العجز والقدرة
من جهة واحدة قيد بالمال لعدم التنافي بين المملوكية متعة والمالكية
مالا وبالعكس فالرقيق ولو مدبرا او مكاتب لا يملك شيئا من احكام ملك
المال ولو باذن المولى (و) ينافي مالكية (منافع نفسه) لانها للمولى كنفسه
(الا ما استثنى من القرب) البدنية المحضة كالصلاة والصوم ففرع على الاول
بقوله (فلا يملك) الرقيق مكاتباً كان او غيره (التسرى) لا يثبت على
ملك الرقة دون المتعة وخص التسرى بالذكور لان فيه مظنة ملك المتعة
كالنكاح فاذا لم يملكه فلان لا يملك المال اولى وفرع على الثاني بقوله
(ولا يصح حجة) حتى لو حج فعتق ثم استطاع وجب عليه الحج ولم يكف
الاول لكون منافع للمولى كما سبق فلا قدرة له مالا وبدلا (بخلاف الفقير)
اذ منافعه له فاصل القدرة حاصل له واشترط الزاد والراحلة لوجوبه

ضمنا واثباته بازالة الرق وما لا تجزئان فكذا الاعتاق (منه)

لأنه إذا ذهول دفع الحرج يسيرا كذا قالوا (أقول) هذا مستقيم في الرقيق
الكامل وأما في المكاتب فلا لما صرح صاحب الهداية وبغيره بأن المولى
كالاجنبي في حق اكتسابه ونفسه ويمكن أن يقال كون المولى كذلك أمر
حكمي صير اليه ضرورة التوصل إلى المقصود بالكتابة وهو الوصول إلى
البذل من جانبه وإلى الحرية من جانب المكاتب بناء على ما على الوصول
المذكور صرح به أيضا في الهداية وبغيره وبقوله أيضا (ولا يكمل جهاده)
لما سبق أن الرق ينافي مالكية منافع البدن إلا ما استثنى من القرب فلا يحل له
القتال بدون إذن المولى وإذا قاتل بأذنه أو بدونه (فلا يستحق السهم الكامل)
بل يرضخ له لأن استحقاق الغنية إنما هو باعتبار معنى الكرامة وفي الحديث
أنه كان عليه الصلاة والسلام يرضخ للمالك ولا يسهم لهم بخلاف تنقيح الإمام
فإن استحقاق السلب إنما هو بالقتل أو بالإيجاب من الإمام والعبد يساوي
الحرة في ذلك (ولا ينافي مالكية غيره) أي غير المال إذ ليس مملوكا من جهته
(كالايد والنكاح والحياة والدم) ففرع على الأول بقوله (فالأذنون) من
الارقاء (يتصرف لنفسه بأهليته خلافا للشافعي) فأنه عنده كالوكيل
وثمره الخلاف تظهر فيما إذا أذن العبد في نوع من التجارة فمئذنا ييم أذنه
سائر الأنواع وعنده يختص بما أذن فيه كما في الوكالة وله أن العبد لما يمكن
أهلا لتلك لم يكن أهلا لسببه وهو اليد ولنا أن مقتضى موجود المانع
متنفذ أما الأول فلأنه أهل للتكلم والذمة فيحتاج إلى قضاء ما يجب في ذمته
وأدنى طريقه وأما الثاني فلأن المانع لزوم كونه مالكا للمال وهو مهنا
متنفذ لأن اليد ليست بمال والجواب عما قال أن المقصود الأصلي من
التصرفات ملك اليد وهو حاصل للعبد وذلك الرقبة وسيلة إليه وعدم أهليته
للو وسيلة لا يوجب عدم أهليته للمقصود وإنما يلزم ذلك لو انحصرت الوسيلة
في ذلك وهو ممنوع وفرع على الثاني بقوله (وينعقد نكاحه) أي إذا انكح
العبد بدون إذن مولاه ينعقد نكاحه ويتوقف نفاذه على أذنه لدفع ضرر
تعلق المهر بما لته وصحة جبره عليه تحصينه من الزنا فإنه هلاك معنى
لأنه المالك وعلى الثالث بقوله (ولا يلزم المولى قتله) وأتلاف حياته لأنه
مالك لها فلا يملكها المولى وعلى الرابع بقوله (ويصح إقراره بالحدود
والقصاص) فيقام عليه كل منهما (والسرقة) المستهلكة مأذونا ومحجورا
إذ ليس فيها إلا القطع وبالقائمة مأذونا لأن إقراره يعمل في النفس والمال

اما محجرا فيصح عند الامام في القطع ورد المال وعند محمد لا يصح مطلقا
وعند ابي يوسف يصح في القطع فقط (وينافي) الرق لكونه متبنا عن
العجز والمذلة (كال) الحال في (اهلية الكرامات) فانه يورث القدر
والعزة فينبهما تناف (الدينوية) اي الموضوع للشر في الدنيا احترازه
عن الكرامات الاخرية فان العبد كالحر فيها لان اهليتها بالاسلام
والتقوى وهما في ذلك سواء (كالذمة) فانها من كرامات البشر اذ بها يصير
اهلا لتوجه الخطاب ويمتاز عن البهائم وهي فيه ضعيفة لانه من حيث انه
صار مالا بالرق كانه لازمة له اصلا ومن حيث انه انسان مكلف لابد ان يكون له
ذمة فثبت اصل الذمة ضعيفة (تضعف) ذمة (عن تحمل الدين)
بنفسها حتى لا يمكن المطالبة به (بلا انضمام مالية الكسب) بان لم يوجد
في يده مال من كسبه (و) بلا انضمام مالية (الرقبة اليها) اي الى
الذمة لاي معنى ان يستسى لانه اذا لم يمكن بيعه كالمدر والمكاتب ومعق
البعض عند الامام بل ان يصرف كسبه اولا الى الدين فان لم ينف او لم يوجد
كسب بيع رقبته ان امكن لكن في دين لا تهمة في ثبوته كدين الاستهلاك
مطلقا ودين التجارة في المأذون الا ان يختار المولى الفداء ولا يباع
المحجور فيما اقربه وكذبه المولى او تزوج بلا اذنه ودخل بها حتى وجب
العقر بل يؤخر الى عتقه (و كالحلل) فان استقر اش الحرائر والمسكن
والازدواج والحبة وتحصين النفس والتوسعة في تكثير النسل على وجه
لا يلحقه اثم من باب الكرامة ولذا اختص رسول الله عليه الصلوة والسلام
بالزيادة على الاربع حتى روي عدم الانحصار في التسع وهو في الرقيق عبدا كان
او امة ضعيف حتى يتنصف بتنصيب محله في حق العبد (فلا ينكح) العبد
على الياء للفاعل (الاثنين) حرتين او امتين (و) يتنصف باعتبار الاحوال
في حق الاماء حتى (لا تنكح) الامة على البناء للمفعول (على الحرية) فان نكاح
الامة يجوز متقدما على الحرية لا متأخرا ولما تعذر التنصيف في المقارنة غلبت
الحرمة (وفروعه) عطف على الحل فان فروع الحل ايضا تضعف
بضعف الحل في الرقيق (من العدة والطلاق) فانهما يتنصفان الى ما هو الاصل
لكن الواحدة لا تجزى فيكامل اعتبار الجانب الوجود وذهابا الى ما هو الاصل
من بقاء الحل وليكون عدد الطلاق لاتساع الملوكة وعدد الانكحة
لاتساع المالكية اعتبر الطلاق بالنساء اعتبارا لنكاح بالرجال اجاما

فان النكاح لهم عليهم فاعتبر بهم والطلاق الذي يرفعه لمن فاعتبر بهن
تحقيقا للمقابلة (و) من (القسم) حتى كان للامة الثلث من القسم والحررة
الثلثان لانه نعمة مبنية على الحل فيتنصف (وكالمالكية) فانها ايضا
من تلك الكرامات وهي في الرقيق ناقصة لانه يملك المال يدا لارقبه
وان ملك النكاح (فينقص دينه عن) دية (الحر بما اعتبر في السرقة والمهر
وهو عشرة دراهم) بخلاف المرأة (فان دينها نصف دية الرجل) * اعلم
ان العبد اذا قتل خطأ وجب على عاقلة القاتل قيمته عندنا قلت او كثر
لا تزد على عشرة آلاف درهم بل تنقص منها ما اعتبره الشرع في اقل
ما يستولى به على الحرية استتماما وهو المهر وفي اقل ما يقطع به اليد التي
بمثلة نصف البدن وهو عشرة دراهم وان كانت قيمته عشرين الفا
لنقصان ملك العبد حيث يملك التصرف في المال يدا لاملكا فلا بد من ان ينقص
بدله كما انتقصت دية الاتي عن دية الرجل بسبب الانوثة التي توجب
نقصانا في المالكية الا ان الرق ينقص احد ضربي المالكية وهما مالكية المال
ومالكية النكاح ولا يعدمها لان العبد في مالكية النكاح مثل الحر ومالكية
المال لم تزل عنه بالكلية فانها تثبت بأمرين ملك الرقبة وملك التصرف
واقربهما الثاني لان الغرض المتعلق بالمالكية وهو الانتفاع بالملك يحصل به
وملك الرقبة وسيلة اليه والعبد وان لم يبق اهلا لملك الرقبة فهو اهل
للتصرف في المال الذي هو اصل واهل لاستحقاق اليد على المال لانه
مع صفة الرق اهل للحاجة فيكون اهلا لقضائها وادنى طرق قضاء
الحاجة ملك اليد فوجب القول بنقصان دينه لابلتنصيف وبالانوثة
ينعدم احد ضربي المالكية وهو مالكية النكاح فوجب تنصيف
دينها (و) بتنصيف النعمة تنصف النعمة (اي العذاب يعني ان نحو الذمة
والحل وغيرهما من الكرامات نعمة فلما تنصف اكثرها تنصف النعمة
بالجناية على مولى النعمة لان الترم بالقيم (فتنصف الحدود) فلعنهن نصف
ماعلى المحسنات من العذاب (اذا امكن) التنصيف كالجلد حيث يجب
عليه نصف ما يجب على الحر (والا) اي وان لم يمكن التنصيف (يكمل)
الحدود كقطع اليد (و) الرق (ينافي الولايات) كلها كولاية الشهادة والقضاء
والترويع وغيرها لانها تنافي عن القدرة الحكومية اذ هي تنفيذ القول على
الغير شاء أبا فيناقيه الرق المنبي عن كمال العجز ثم الاصل في الولايات

ولاية المرء على نفسه ثم تعدى منه الى غيره ولا ولاية للعبد على نفسه فكيف الى غيره (فلا يصح امان) العبد (المحجور) لانه تصرف على الناس ابتداء باسقاط حقوقهم في اموال الكفار وانفسهم اغتاما واسترقاقا (واما امان المأذون فليس من) باب (الولاية) بل باعتبار انه بواسطة الاذن صار شريكا للفرقة في الغنية بمعنى انه من حيث انه انسان مخاطب يستحق الرضخ الا ان المولى يخلفه في ملك المستحق كما في سائر اكسابه فاذا آمن الكافر فقد اسقط حق نفسه في الرضخ فصح في حقه ابتداء ثم تعدى الى الغير ولزم سقوط حقوقهم لان الغنية لا تميز في حق الثبوت والسقوط وهذا كما يصح شهادته بهلال رمضان لانه يثبت في حقه ابتداء ثم تعدى الى الغير ضرورة وليس هذا من الولاية (فان قيل) المحجور ايضا يستحق الرضخ فينبغي ان يصح امانه كما ذهب اليه محمد والشافعي (اجيب) بان الامان من الجهاد اذ المقصود اعلاء كلمة الله تعالى وذلك يحصل تارة بالقتال واخرى بالامان والعبد المحجور لا يملك القتال وكذا ماهومن توابه (و) الرق ايضا (ينافي ضمان ماليس بمال) اي لا يجب على العبد الضمان بمقابلة ماليس بمال لان ضمانه صلة والعبد ليس باهل لها حتى لا تجب عليه نفقة الزوجات والمحارم لان الصلة كالهبة (فلا تجب الدية في جنيته خطأ) لانها صلة في حق الجاني اذ ليست في مقابلة المال او المنافع ولذا لم تملك الا بالقبض ولم تجب فيها الزكاة الا بحول بعد القبض ولا تصح الكفالة بها بخلاف بدل المال المتلف وعوض في حق المجني عليه اذا كانت الجناية غير القتل والورثة اذا كانت القتل لان الدم لا يهدر ولا عاقلة له ولما لم تجب عليه لم يتحملها العاقلة فاقام الشرع رقبته مقام الارش فلم تجب الدية (بل وجب) دفعه (جزاء) جنيته فاذا مات العبد لا يجب على المولى شيء (الا ان يختار) المولى (الفداء) فيعود الى الاصل وهو الارش حتى اذا افلس المولى بعد اختيار الفداء لا يجب الدفع عند الامام وعندهما يكون كالحالة حتى يعود حق ولي الجناية في الدفع (وهو) اي الرقيق (معصوم الدم) بمعنى انه حرم التعرض له بالاتلاف حقاله ولصاحب الشرع لان العصمة امامومة توجب الاثم فقط على تقدير التعرض للدم وهي بالاسلام حتى لو وقع في دار الحرب اوجب اثما فقط وامامومة توجب مع الاثم القصاص او الدية وهي بالاحراز بدار الاسلام (والعبد كالحرة)

فلا يرد به ان الرق
ينافي مالكية المال
فكيف اشترك العبد
في الغنية (منه)
جواب سؤال بان
الامان تصرف في
حق الغير في الاغنام
والاسترقاق ولا ولاية
للعبد على الغير
(منه)

وقيل انما جمعهما

لان احكام النفاس
مأخوذة من الحيض
(منه)

واما اذا لم يستوعب
النفاس يوما وليلة
فانما وجب القضاء
للصلاة مع عدم الحرج
كيلا يخلف الفرع
الاصل لان حكمه
مأخوذ من الحيض
(منه)

ولقائل ان يقول
ينبغي ان يكون
النفاس مسقطا
لقضاء الصوم اذا
استوعب الشهر
للحرج قيل حكمه
مأخوذ من الحيض
ويكون مثله وفيه
ان الحرج في النفاس
موجود دون الحيض
(منه)

ولما ثبت الطهارة
في الصوم بخلاف
القياس في يتعدى الى
سقوط قضائهما مع
انه لا حرج في القضاء
بخلافها في الصلاة
فانه على القياس
فيتعدى الى سقوط
قضائهما مع ان فيه
خرجا (منه)

في الامرين فيساويه في العصمتين (فيقتل) الحر (به) اى بالعبد قصاصا
لان مبنى الضمان على العصمتين والمالية لا تخل بهما (ومنها الحيض)
وهو لغة الدم الخارج من القبل وشرعا دم ينفضه رحم بالغة لاداء بها
فخرج الاستحاضة وماتراه بنت سبع سنين (والنفاس) هى الدم الخارج
من الرحم عقب الولادة فخرج الاستحاضة والحيض ودم ما بين ولادتي بطن
واحد على مذهب البعض وانما جعلهما احدا العوارض لاتحادها صورة وحكما
(وهما لا يعدمان الاهلية) اى اهلية الوجوب واهلية الاداء لبقاء الذمة والعقل
وقدرة البدن (الا انه ثبت) بالنص (ان الطهارة عنهما شرط للصلاة) على
وفق القياس لكونهما من الاحداث والانجاس (و) كذا (للصوم) على خلاف
القياس لتأديه مع الحدث والنجاسة (والحرج) اى لما كان في قضاء الصلاة خرج
لدخولها في حد الكثرة (سقط) وجوبها حتى لم يجب (قضاؤها) اى الصلاة
(دونه) اى الصوم اذ لا يخرج في قضائه لان الحيض لا يستوعب الشهر
والنفاس يندرفيه فلم يسقط الا وجوب الاداء ولزم القضاء بخلاف الصلاة
(ومنها المرض) المراد به غير ما سبق من الجنون والاعماء (وهو لا ينافى الاهلية)
اى اهلية الحكم سواء كان من حقوق الله تعالى كالصلاة والزكاة او من
حقوق العباد كالتقصاص ونفقة الازواج والاولاد والبيد واهلية العبارة
لانه لا يخل بالعقل ولا يمنعه عن استعماله حتى صح نكاح المريض وطلاقه
واسلامه وسائر ما يتعلق بالعبارة (لكنه) اى المرض (يوجب العجز
فصرعت العبادات معه بقدرة المكنة) كلما زداد قوة ازدادت نقصا كاتيين
في الصلاة والصوم (و) كان ينبغي ان لا يتعلق بماله حق الغير ولا يثبت
الحجر عليه بسببه لكنه اذا ظهر انه (سبب موت) هو علة للخلافة (اى
خلافة الوارث والتريم في المال (فكان) اى المرض (سبب تعلق حق الوارث
والتريم) لان اهلية الملك تبطل بالموت فيخلفه اقرب الناس اليه والذمة
تزول بالموت فيصير المال الذى هو محل قضاء الدين مشغولا بالدين
فيخلفه التريم في المال (فيوجب) المرض (الحجر) على المريض (اذا
اتصل) المرض (بالموت) حال كون الحجر (مستندا الى اوله) اى اول المرض
فان الموجب للحجر مرض هو سبب الموت وهو الرضى عن اصله لانه
يحصل بضعف القوى وترادفا لالام ولا يظهر ذلك الا باتصاله بالموت
فاذا اتصل به يثبت الحجر مستندا الى اول المرض لان الحكم يستند الى

اول السبب (بقدر ما يصان به) متعلق بالحجر اى فى مقدار ما يقع به
 صيانة (حقهما) اى حق الوارث والغريم وهو مقدار الثلثين فى حق
 الوارث والكل فى حق الغريم ان استغرق الدين ومقدار الدين ان لم يستغرق
 (فقط) اى لم يوجب الحجر فيما لا يتعلق به حق الوارث والغريم مثل ما زاد
 على الدين او على ثلث المال ومثل ما يتعلق به حاجة المريض كالنفقة
 واحرة الطيب والكحل وغير المثل لبقاء نسله لانه كبقائه ولما لم يعلم قبل
 اتصاله بالموت انه يتصل به ام لا لم يثبت الحجر بالشك اذا الاصل هو الاطلاق
 (فكل تصرف) واقع من المريض (يحتمل الفسخ) كالمبة وبيع
 المحاببات (يصح فى الحال) لان ركن التصرف صدر من الامل ووقع
 فى المحل عن ولاية شرعية والمانع متردد فلا حكم له (ثم ينقض) ذلك
 التصرف (ان احتج الى) اى الى نقضه (و) كل (ما لا يحتمله) اى
 الفسخ (يصير كالمعلق بالموت) حيث لا يقبل النقص (كالاتاق) اذا وقع
 (على وارث او) على (غريم) فان كان على الميت دين مستغرق ينفذ
 على وجه لا يبطل حق الدين قجب السعاية فى الكل وان لم يكن دين
 مستغرق له ينفذ على وجه لا يبطل حق الوارث فى الثلثين قجب السعاية
 فيهما لانه حق الوارث (بخلافه) اى الاتاق (عن الراهن) حيث
 ينفذ لان حق المرتهن فى ملك اليد لا فى ملك الرقبة وحق الوارث والغريم
 فى ملك الرقبة وصحة الاتاق تبين عن الثانى لا الاول (والقياس ان لا يملك
 المريض) الصلة (هى تملك مال الى الغير بغير عوض مالى كالمبة والصدقة
 (و) ان لا يملك (اداء حق الله تعالى المالى) كالزكاة وصدقة الفطر (و) ان
 لا يملك (الوصية بهما) اى بالصلة واداء حقه تعالى المالى لوجود سبب
 الحجر عن التبرع وهذه الاشياء تبرعات (لكننا استحسننا) اى تلك
 التصرفات (من الثلث نظر الى) ليتدارك بعض ما قصر فى صحته قال
 عليه السلام ان الله تعالى تصدق عليكم بثلاث اموالكم فى آخر اعماركم زيادة
 على اعمالكم فضعوه حيث شئتم (ولما بطلها) اى الوصية (الشارع للوارث)
 شرع الله تعالى اول الوصية للوارث بقوله تعالى كتب عليكم اذا
 حضر احدكم الموت الآية ثم نسخ هذه الآية (وتولاها) اى انتصب
 لبيانها حيث قال الله تعالى يوصيكم الله فى اولادكم الآية وقال عليه السلام
 ان الله تعالى اعطى كل ذى حق حقه الا لوصية لوارث (بطلت)

اى فى حق السعاية
 كما قال ان مت فهو
 حر الا ان اعتاق
 المريض ينفذ فى الحال
 دون المعلق (منه)
 ملك الرقبة دون
 ملك اليد ولهذا
 صح اعتاق الآبق
 مع زوال اليد عنه
 (منه)

الوصية للوارث (صورة) بان يبيع المريض عينا من التركة من الوارث بمثل القيمة اولا وقالا تصح اذا كان يمثلها اذ ليس فيه ابطال شئ مما يتعلق به حق الوارث وهو المالية كما اذا باع من الاجنبي وله انه آثر بعض ورثته بعين من اعيان ماله فيكون ذلك منه ايضاً صورة اذ للناس مناقشات في صورة الاشياء ليست لهم في معانيها وان لم يكن ايضاً معنى لكونه مقابلاً للعوض (ومعنى) بان يقر لاحد من الورثة فانه وصية معنى لانه يسلم للمال من غير عوض (وحقيقة) بان اوصى لاحد الورثة (وشبهة) بان باع الجيد من الاموال الربوية بردي من جنسه لم يحجز لتقوم الجودة في حقه لان في العدول عن خلاف الجنس الى الجنس تهمة الوصية بالجودة وشبهة الحرام حرام واعترض بان تولى الشارع في الثلثين لا الكل فلم لا تجوز وصيته للوارث من الثلث والجواب ان قوله عليه الصلاة والسلام الا لا وصية للوارث نفى جنس الوصية فيقتضي ان لا تبقى وصية مشروعة في حقه اصلاً ولان تخصيص الوارث بالذكر يدل على ذلك لانه وغيره فيما وراء الثلث سواء (ومنها الموت وهو عجز خالص) ليس فيه جهة القدرة كما في الرق والمرض والصغر ويتعلق بالموت احكام الدنيا واحكام الآخرة اما الثانية فانواع اربعة الاول ما يجب له على غيره بسبب ظلم الغير عليه اما في ماله او في نفسه او عرضة الثاني ما يجب للغير عليه من الحقوق بسبب ظلمه على الغير الثالث ما يلقاه من الثواب والكرامة بسبب الايمان والطاعات الرابع ما يلقاه من الآلام والفضائح بسبب المعاصي وارتكاب القبائح (وله) اى الموت (حكم الحياة في احكام الآخرة) وهي الاحكام الاربعة المذكورة لان القبر لليت بالنسبة الى تلك الاحكام كالرحم والمهد للطفل بالنسبة الى حياة الدنيا من حيث ان الميت وضع فيه للخروج والحياة بعد الفناء وكان له فيه حكم الاحياء فيما يرجع الى احكام الآخرة كما ان الجنين حكم الاحياء فيما يرجع الى احكام الدنيا حتى يصح له الوصية ويوقف له الميراث واما الاولى فاربعة ايضاً قدم الثانية لقلتها الاول ماهو من باب التكليف كالصوم والصلاة والزكاة وغيرها من العبادات (و) الموت (يسقط من النبوية ماهو من قيل التكليف) لان الترض الاداء عن اختيار ليحصل الابتلاء وقد فات ذلك بالموت (الا الاثم) فانه يبقى لانه من احكام الآخرة وقد سبق انه فيها ملحق بالاحياء والثاني ما شرع عليه لحاجة غيره

وهو ينقسم الى ثلاثة اقسام الاول الصلة كالزكاة وصدقة الفطر ونفقة
الحرام الثاني الدين المتعلق بالذمة والاجل فيه الثالث حق متعلق بالعين
كالودائع والنضوب (و) الموت (يسقط مما شرع عليه حاجة غيره الصلة)
لان ضعف الذمة بالموت فوق ضعفها بالرق والرق ينافي وجوب
الصلاة فالموت أولى (الا ان يوصى فيصح من الثلث) لان الشرع جوز
تصرفه فيه نظرا له (و) يسقط ايضا (دينا في الذمة) فانه لا يبقى بمجرد
ذمته المقدرة لانها ضعفت بالموت فلا يحتمل الدين بنفسها (الا ان ينضم
اليها) اى الذمة (مال) يؤدي منه (او كفيل) يؤكد به الذم وحينئذ تصير
ذمته كالحققة فيبقى الدين حتى اذا انتفيا انتفى الدين ولهذا قال الامام
الكفالة بالدين عن المفلس لاتصح اذا لم يخلف كفيلا بخلاف الرقيق
المحجور حيث تصح الكفالة بما اقرب به ويؤخذ بها في الحال لان ذمته في نفسه
كاملة لحياته ومكلفيته وانما ضمت المالة اليها في حق المولى حتى تباع رقبته
بالدين نظرا للغرماء (ولا يسقط) حقا متعلقا بالعين كالودائع والنضوب
لان فعله فيه غير مقصود وانما المقصود في حقوق العباد سلامة العين
لصاحبه ولهذا لو ظفر به ان يأخذه بنفسه بخلاف العبادات والثالث
ما شرع له الحاجة نفسه (و) الموت (لا يسقط ما شرع له الحاجة)
لانه مخلوق محتاج والموت عجز فلا ينافي الحاجة (فيبقى ما تقضى به)
تلك الحاجة (على) حكم (ملكه ولذا قدم جهازه) على ديونه لان
الحاجة الى التجهيز اقوى منها اليها كما ان لباسه حال حياته مقدم
على ديونه وهذا التقديم اذا لم يكن حق الغير متعلقا بالعين اما اذا كان
صك المرهون فصاحب الحق اولى بالعين من صرفها الى التجهيز (ثم)
يقدم (ديونه) على وصاياه لانه اهم من الوصية لان الدين حائل بينه
وبين ربه (ثم) يقدم (وصاياه) من ثمنه اى ينفذ وصاياه من ثلث ماله
قبل ان ينقسم ماله بين الورثة لان الشارع قطع حق الوارث في الثلث
لحاجته الى تدارك ما قصر فيه حال حياته وهذه الحاجة اقوى من خلافة
الوارث عنه في المال كيف وقد نص الله تعالى على ذلك بقوله تعالى
من بعد وصية يوصى بها او دين (ثم يورث) وينقسم ماله بين الورثة (بطريق
الخلافة عنه) لان الوارث اقرب الناس اليه فانتفاع قريبه بماله كاستنفاع
نفسه به حتى لو احياء الله تعالى لما وجده في يد ورثته من ماله بعينه اخذه

وكل ما وجب من
المال بمقابله ما ليس
بمال فهو صلة
(منه)

فان قلت الذمة
عبارة عن النفس
المعاهد والعهد
انما يكون من الحي
والموت بعدم قلت
ان هذه التسمية
تبرعية لا تنوية وكم
من معنى اصطلاحى
ينافى اللغة كتسميتهم
المالكية ذاتية مع
ان الشئ لا يستند الى
ذاته (منه)

حتى لو ظفر الفقير
بمال الزكاة ليس له
ان يأخذ (منه)

لان الوارث خلف عنه في الملك فاذا وجد الاصل بطل حكم الخلف ولكن
 انما يعود الى ملكه بقضاء اورضاء بخلاف ما اذا ازاله الوارث عن ملكه
 او اتلفه لانه ازال او اتلف مال نفسه لانه صار له بموته وبخلاف امهات
 اولاده ومدبريه لانهم عتقوا بوجود الموت والعتق بعد وقوعه لا يفسخ
 كذا في الكافي (نظرا له) متعلق بالجميع اى ثبت هذه الحقوق على الترتيب
 المذكور نظرا له لان النفع في الكل راجع اليه كما بينا (و) لذا ايضا (تبق
) (الكتابة بعد موت المولى) بلا خلاف لان المولى يحتاج اليه لانها اعتاق معنى
وبه يحصل الخلاص من العقاب قال عليه السلام من اعتق رقبة مؤمنة
اعتق الله تعالى بكل عضو منها عضوا منه من النار (و) كذا تبق الكتابة بعد
موت (المكاتب عن وفاة) اى مال يبق ببدل الكتابة لحاجة المكاتب الى
بقائها لانه ينال بذلك شرف الحرية ويعتق اولاده ولا يتأذى في قبره بتأذى
ولده بتعبير الناس اياه برق ابيه قال عليه الصلاة والسلام يؤذى الميت في قبره
ما يؤذيه في اهله (و) لذا ايضا قلنا (تغسل المرأة زوجها في العدة) لان
الزوج مالك لها فبقى ملكه فيها الى انقضاء العدة فيما هو من حوايجه
خاصة حالة الموت وهو الفصل (بلا عكس) حيث لم يكن لزوجها ان يفسها
اذا ماتت لانها مملوكة وقد بطلت اهلية المملوكية بالموت (فان قيل) المملوكية
وهى سمة العجز فاذا نفاها الموت فلان ينفى المالكية وهى سمة القدرة اولى
(اجيب) بان الملك في المملوك شرع لقضاء حاجة المالك لا لقضاء حاجة
المملوك فتبقى المالكية ما بقى الحاجة ولا تبقى المملوكية بعد الموت لانعدام
الحاجة الى اثباتها لانها لم تشرع لحاجة المملوك فلو بقيت لصارت له
والرابع ما لا يصلح لقضاء حاجت الميت واليه اشار بقوله (واماما لا يصلح
لحاجته فكالقصاص) فانه شرع لتشفى الصدور ودرك الثأر والميت غير
محتاج اليه وانه لا يصلح لقضاء حوايجه من قضاء ديونه وتنفيذ وصاياه
(فيجب) القصاص (للورثة ابتداء) لان الميت لما خرج عند ثبوت الحكم
عن اهلية الوجوب له وجب ابتداء لولى القائم مقامه ويؤيده قوله تعالى
ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا جعل ثبوت القصاص
للولى ابتداء فلم يكن الوارث خليفة عنه في القصاص ولذا صح عفو
حال حياة المورث لا كما برأ الوارث غريم المورث عن الدين حال حياته
ولان الغرض من شرعه لما كان درك الثأر وان يسلم حياة الاولياء والمشار

اذلوا لم يقتل القاتل يقصد قتلهم وذلك يرجع اليهم كان القصاص حقهم ابتداء
 ﴿فان قيل﴾ فينبغي ان لا يجوز استيفاء القصاص الا بحضور الكل ومطالبتهم
 وليس كذلك اذلو عنى احدثهم او استوفاه بطل اصلا ولا يضمن للباقيين
 شيئا ﴿قلنا﴾ القصاص لكونه جزاء قتل واحد واحد لا يجزى اذلا يمكن ازالة
 الحياة عن بعض المحل دون البعض فيثبت في حق كل واحد كالا كولاية النكاح
 للاخوة فاذا استوفى احدثهم او عنى لا يضمن شيئا للباقيين لانه تصرف في خالص
 حقه ولذا قال الامام للكبير ولاية الاستيفاء قبل كبر الصغير لانه تصرف
 في خالص حقه لا في حق الصغير وانما لا يملك الكبير اذا كان فيهم كبير غائب
 لاحتمال العفو عن الغائب ورجحان جهة وجود العفو لانه مندوب والعفو هنا
 معدوم ولا عبرة بتوهمه بعد البلوغ لان فيه ابطال حق ثابت للكبير بالاحتمال
 (فصح عفوهم قبل موته) لان القصاص لهم ابتداء (ولم يورث) القصاص
 ايضا (عنده) اى لا يثبت على وجه يجري فيه سهام الورثة بل يثبت ابتداء
 لهم (حتى يتصب البعض) اى بعض الورثة (خصما عن البعض) الآخر
 فان الحاضر لو اقام بينة على القصاص فحبس القاتل ثم حضر الغائب كلف
 ان يعيد البينة ولا يقضى لهما بالقصاص قبل اعادة البينة لانه يثبت لهما ابتداء
 وكل منهما في حق القصاص منفرد وليس الثبوت في حق احدهما شوتا
 في حق الآخر بخلاف ما يكون موروثا كالمال واما عندها فوروث لان خلفه
 وهو المال موروث اجاء وحكم الخلف لا يخالف حكم الاصل والجواب
 ان ثبوت القصاص حق للورثة ابتداء انما هو ضرورة عدم صلوحه لحاجة
 الميت فاذا انقلب مالا بالصلح او العفو والمال يصلح لحوائج الميت من التجيز
 وقضاء الديون وتنفيذ الوصايا ارفقت الضرورة وصار الواجب كانه
 هو المال اذ الخلف انما يجب بالسبب الذى يجب به الاصل فيثبت الفاضل من
 حوائج الميت لورثته خلافة لاصالة كذا قالوا ﴿اقول﴾ فيه بحث اذ قد سبق في
 مباحث القضاء ان المال ليس بمثل معقول للقصاص وان سبب الاصل انما يوجب
 الخلف اذا كان الخلف مثالا معقولا للاصل واما اذا كان غير معقول فيجب
 بالسبب الجديد بالاخلاق فكيف يستقيم قولهم هنا الخلف انما يجب
بالسبب الذى يجب به الاصل فليتأمل (الا اذا انقلب) القصاص (مالا)
 اما بالصلح او بعفو بعض الورثة او بشبهة فحينئذ يثبت للمقتول ابتداء

فجعل موروثا مكان
 التجرى والخلف قد
 يفارق الاصل عند
 اختلاف حالهما
 كالتييم يفارق
 الوضوء في ايجاب
 ائنة لاختلاف حالهما
 بالتطهير والتلوين
 كذا ههنا (منه)

ثم ينتقل منه الى ورثته بطريق الخلافة عنه (حتى يقضى منه ديونه وينفذ وصاياه) لان الاصل في القصاص ايضا ان يجب للميت لانه واجب بمقابلة تقبوت دمه وحياته الا انا اثبتناه للورثة ابتداء لما منع وهو انه لا يصلح الحاجة الميت بعد انقضاء حياته وفي الخلف عدم هذا المانع فجعل موروثا ففارق الخلف الاصل لاختلاف حالهما وهو ان الاصل لا يصلح لدفع حاجة الميت ولا يثبت مع الشبهة والخلف يصلح لذلك ويثبت مع الشبهة والخلف قد يفارق الاصل عند اختلاف الحال كالتيتم يفارق الوضوء في اشتراط النية لاختلاف حالهما وهو ان الماء مطهر بنفسه والتراب ملوث (لكن السبب انعقدله) استدراك عن قوله فيجب للورثة ابتداء يعني ان القصاص وجب للورثة ابتداء لكن سببه انعقد للميت لانه المتلف حياته وكان يتنفع بها اكثر من انتفاع اوليائه بها (فصح) بهذا الاعتبار (عقوه) اي المجروح (ايضا) لان العفو مندوب اليه فيجب تصحيحه بقدر الامكان (اما) النوع (الثاني) يعني العوارض المكتسبة اي التي يكون لكسب العباد مدخل فيها مباشرة الاسباب كالسكر او بالتقاعد عن المنزل كالجهل (فاصناف) ايضا كالاول (منها) ما يكون من المكلف الذي يبحث عن تعلق الحكم به كالسكر والجهل ومنها ما يكون عن غيره عليه كالآكراه من الاول (الجهل) وهو عدم العلم عما من شأنه ان يكون عالما فان كان مع اعتقاد النقيض فركب والافسيط (وهو) بحسب هذا المقام اربعة اقسام بين الاول بقوله (اما جهل لا يصلح عذرا كجهل الكافر) بالله تعالى ووحدايته وصفاته كالهو نبوة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فانه مكابرة محضه وعناد بحث لوضوح البراهين القطعية واورد بلن الكافر المكابر قد يعرف الحق كما قال الله تعالى الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون ابناءهم وانما ينكره جحودا واستكبارا كما قال الله تعالى ووجدوا بها واستيقنتها انفسهم ظلما وعلوا ومثل هذا لا يكون جهلا * واجيب بان معنى الجهل منهم عدم التصديق المفسر بالاذعان والقبول * وورده بعض الافاضل بان الاذعان حاصل فيما ذكره لانه قلبي واجاب عن الايراد بان ترك الاقرار فيما يعرفه ويجهل جهلا ظاهرا ﴿ اقول ﴾ فيه بحث لان ترك الاقرار لساني كما ان الجهل كالعلم جنائي فكيف يستقيم جعل ترك الاقرار من قبيل الجهل بل الجواب اما بتخصيص المثال بجهل كافر جاهل غير معاند واما بتعميمه بجهل المعاند وجعل تسمية فعله جهلا

من قيل تسمية المسبب باسم السبب فان تركهم الاقرار واظهارهم الانكار
 مسبب عن جهلهم بوخامة عاقبة من ترك العمل بموجب علم يفيد البراهين
 القطعية فتدبر (فديانته) اى اعتقاد الكافر (فى حكم لا يقبل التبدل) كعبادة
 الاوثان مثلا (باطلة) حتى لا يعطى للكفر حكم الصحة بوجه (وفيا) اى ديانته
 فى حكم (يقبله) اى التبدل (دافعة للعرض له) لقوله عليه الصلاة والسلام
 اتركوهم وما يدينون (و) دافعة (للخطاب) اى دليل الشرع (فى حكم الدنيا)
 لا تخفيف لهم بل استدراجا ومكرا وزيادة لانهم وعذابهم كان الخطاب
 لا يتناولهم فيها كما ان الطيب يعرض عن مداواة العليل عند اليأس (فيثبت)
 بناء على ما ذكر من دفع الخطاب (تقوم الخمر والضمان باتلافها وجواز بيعها
 ونحوها) اى نحو المذكورات كهيئة الخمر والوصية بها والتصدق بها واخذ
 العشر من قيمتها: كذا الخنزير (وصح لهم نكاح المحارم) فيما بينهم (ان تدينوا به)
 اى اعتقدوا جواز النكاح (فيثبت به الاحسان) حتى ان وطئ* فى ذلك النكاح
 ثم اسلم يكون محصنا فان العفة عن الزنا شرط لاحسان القذف فاذا صح هذا
 النكاح لا يكون الوطء زنا فيحذفه (ويجب النفقة) بذلك النكاح ايضا
 لعننه بذلك المعنى (ولا يفسخ) ذلك النكاح مادام الزوجان كافرين الا
 بمرافعة الامر الى القاضى وطلب حكم الاسلام لا بمرافعة احدهما فقط اعلم
 ان المراد بمقتددهم ليس ما يعتقده بعض منهم كما اذا اعتقد واحد منهم
 جواز السرقة او القتل بغير سبب فانه لا يكون دافعا للعرض بل المراد
 بالديانة الدافعة هو المعتقد الشائع الذى يعتمد على شرع فى الجملة قال
 شيخ الاسلام فى المبسوط ان نكاح المحارم وان حكم بهعت لا يثبت به
 الارث لانه ثبت بالدليل جواز نكاح المحارم فى شريعة آدم عليه السلام
 ولم يثبت كونه سببا للارث فى دينه فلا يثبت سببها فى اعتقادهم وديانته
 لانه لا عبرة لديانة الذمى فى حكم اذا لم يعتمد على شرع (واما الربوا فقد نفوا
 عنه) جواب اشكال يرد على قولهم ان ديانته معتبرة فى ترك العرض
 فانه يجب ان يتركوا على ديانته فى باب الربوا ايضا * فاجاب بوجهين
 * الاول ان ذلك ليس بديانة لهم بل هو فسق فى ديانته ايضا قال الله
 تعالى واخذهم الربوا وقد نفوا عنه واستحل لهم الربوا كاستحل لهم
 الزنا مع كونه محظورا فى الاديان كلها * واشار الى الثانى بقوله (واستثنى

عن العهد) يعني ان الربوا مستثنى من عهودهم قال عليه الصلاة والسلام
الامن اربى فليس بيننا وبينهم عهد فلا يكون الخطاب قاصرا عنهم في حقه
وبين الثاني بقوله (واما جهل كذلك) اى لا يصلح عذرا (لكنه) اى هذا
الجهل (دونه) اى ادنى من الاول وله امثلة الاول (كجهل ذى الهوى)
كافلاسفة والمعتزلة (بصفات الله) اى بصفة اطلاقها عليه تعالى
وبزيادتها على الذات والخلاف في زيادة الصفات الحقيقة القائمة بذاته
تعالى كالعلم بمعنى الحاصل بالمصدر وهو الذى لا يقال له بالفارسية «دانش» وهو
الآثر الحاصل في الفاعل من اتصافه بالمصدر كهيئة التمركية المحسوسة
واما العلم بالمعنى المصدر الذى يقال له بالفارسية «دانستن» فبونه متفق عليه
وموضع تحقيقه علم الكلام (واحكام الآخرة) اى كجهل ذى الهوى
بالاحكام المتعلقة بالآخرة كجهل المعتزلة بعذاب القبر على ما هو المشهور
عنهم لكن الزاهدى صرح بالاتفاق فيه وبالرؤية والشفاعة لاهل
الكبائر وعفو مادون الكفر وعدم خلود الفساق في النار فان جمع ذلك
مخالف للدليل الواضح من الكتاب والسنة والمعقول وموضع استيفائه الكلام
ولهذا لم يكن هذا الجهل عذرا لكنه لما نشأ من التأويل للدلالة كان دون
جهل الكافر ولما اظهر الاسلام لزمننا المناظرة معه والالزام فلا يترك على
ديانته فيلزمه جميع احكام الشرع (و) المثال الثاني (كجهل الباغي) وهو
الخارج عن اطاعة الامام بتأويل فاسد وشبهة طارية (فيضمن) الباغي
(باتلاف نفس العادل او ماله) لبقاء ولاية الالزام عليه لاسلامه (الا ان
يكون له) اى للباغي (منعه) اى شوكته ونظامه (فيسقط الالزام) لتعذره
حسا وحقيقة فيعمل بتأويله الفاسد ولا يؤاخذ بضمان ما اتلف منهما
لكن يسترد ما كان في يده لانه لا يملكه قالوا المراد منه انه يفتى بوجوب اداء
الضمان فيما بينهم لكنهم لا يجبرون على ذلك في الحكم لان تبليغ الحجة الشرعية
قد انقطع بمنعة قائمة حسا فيما يحتمل السقوط بخلاف الاثم فان المنعة
لا تظهر في حق الشارع ولا تسقط حقوقه (ويجب) علينا (محاربتهم)
لقوله تعالى فقاتلوا التي تبغى حتى تقي الى امر الله ولان البغى معصية ومنكر
ونهى المنكر فرض وذلك ههنا بالقتال وقيل انما يجب اذا اجتمعوا وعزأمو على
القتال لانها انما يجب بطريق الدفع والعبارة لا تخلو عن الاشارة اليه فتأمل (و)
يجب علينا ايضا (قتل اسيرهم) اى من اسر منهم على ان الاضافة بمعنى من

وكذا حال قوله (وجري مجهم) وانما وجب هذا دفعا لشرعهم (بلاسقوط الارث من الطرفين) اى العادل اذا قتل الباغي المورث له لا يحرم العادل من ارثه فان الاسلام جامع والقتل حق وكذا العكس لكن (لو ادعى الباغي الحقية) بان قال كنت على الحق وانما الآن على الحق لان الاسلام ايضا جامع والقتل حق ولو فى زعمه حتى لو لم يقل ذلك يحرم بالاتفاق وقال ابو يوسف لا يرثه بحال لان اعتقاده وتأويله ليس حجة على العادل (والاضمان للماله المتلف) عطف على لاسقوط فان الدار لما كانت متحدة حقيقة لاحكامها اذ الديانة مختلفة حيث اعتقد كل فريق ان الآخر على الباطل ثبتت العصمة من وجه دون وجه فلم يجب الضمان بالشك ولم يثبت الملك بالشبهة حتى لو اختلفت من كل وجه ثبت الملك بالاستيلاء التام بلا ضمان ولو اتحدت كذلك لم يثبت الملك ووجب الضمان فلما اختلفت من وجه دون وجه لم يثبت واحد منهما بالشك وقيد المال بالمتلف لانه لو انكسرت شوكة البغاة يرد اليهم اموالهم القاعة في ايدينا نظرا الى اتحاد الدار حقيقة (والمثال الثالث) كجهل المخالف فى اجتهاده الكتاب الغير القطعى الدلالة والافكفر كترك التسمية عمدا فان فيه مخالفة قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه (او السنة المشهورة) كالتحليل بدون الوطى على قول سعيد بن المسيب فان فيه مخالفة حديث عسيلة المشهور (او الاجاع) كبيع ام الولد فان اجاع الصباغة انعقد على بطلانه حتى لو قضى القاضي فى امثال هذه المسائل لا ينفذ وبين الثالث بقوله (واما جهل يصلح شبهة) دائرة للحدود والكفارات (كالجهل فى موضع الاجتهاد الصحيح) اى غير مخالف للكتاب والسنة المشهور والاجاع (او) فى موضع (الشبهة) الاول (كجهل من اقتص بعد عفو شريكه) اى اذا عفا احد الوالين ثم اقتص الآخر على ظن ان القصاص لكل واحد على الكمال) فلا قصاص عليه) لانه موضع الاجتهاد فان عند البعض لا يسقط القصاص فصار شبهة فى درء القصاص على قاتل القاتل (و) الثانى (كجهل من زنى بجارية امرأته او والده بظن الحل فاحد عليه) فانه موضع الاشتباه فيصير شبهة فى درء الحد حتى يندرى بها ولا يثبت النسب والعدة بها وان كانا يثبتان بالوطى بشبهة * واعلم ان الشبهة نوعان * الاول هذا ويسمى الاشتباه وشبهة فى الفعل وهو توهم ما ليس دليل الحل دليله ولا بد فيها من الظن

ليتمحق الاشتباه * والثاني يسمى شبهة الدليل وشبهة في المحل وهو ما يوجد فيه الدليل على الحل مع تخلف المدلول لما عاين اتصل به كوطى عارية ابنه ومعتدة الكنايات فانه لا يجب عليه الحد وان قال علمت انها على حرام لان الشبهة فيه نشأت عن الدليل وهذا النوع لا يتوقف تحققة على ظن الجاني لان المؤثر في الاسقاط وهو الدليل لا يتفاوت بالظن وعدمه ولذا لم يتعرض له ههنا وبين الرابع بقوله (واما جهل يصلح عذرا كجهل مسلم) في دار الحرب (لم يهاجر اليها) فان جهله بالشرائع كلها يكون عذرا حتى لو مكث ثمة مدة ولم يصل ولم يصم ولم يعلم انهما واجبان عليه لا يجب عليه القضاء بعد العلم بالوجوب خلافا لفر لان الخطاب النازل خفي في حقه فيصير الجهل به عذرا لانه غير مقصر واعاجاه الجهل من قبل خفاء الدليل في نفسه (و) مسلم في دارنا لكن (لم يبلغه الخطاب) لعدم انتشاره في دارنا كافي قصة اهل قباء فانهم اذا بلغهم تحويل القبلة وكانوا في الصلاة استداروا الى الكعبة فاستحسنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكانوا يقولون كيف صلاتنا الى بيت المقدس قبل علمنا بالتحويل فانزل الله تعالى وما كان الله ليضيع ايمانكم اى صلاتكم الى بيت المقدس (وكالجهل) من الوكيل (بانه وكيل او) الجهل من العبد بانه (مأذون) فانه لا يصير وكيل ولا مأذونا بدون العلم (حتى لا ينفذ تصرفهما) قبل ذلك على الموكل والمولى حتى لو اشترى الوكيل للموكل قبل العلم بالوكالة يكون موقوفا كبيع الفضولى لان في الاطلاق نوع الزام على المطلق ولهذا يلزم الوكيل والعبد حقوق العقد من التسليم والتسليم والمطالبة والمنازعة فلا يثبت حكم الوكالة والاذن دفعا للضرر عنهما الا يرى ان احكام الشرع لا يلزم في حق المكلف قبل علمه فاولى ان لا يلزم حكم العقد على غيره (وكجهلها) اى الوكيل والعبد المأذون (بال عزل) من الموكل (والحجبر) من المولى (حتى ينفذ) اى تصرفهما على الموكل والمولى فانه عذر لخفاء الدليل ولزوم الضرر عليهما بثبوت العزل والحجبر اذ الوكيل يتصرف على ان يلزم تصرفه على الموكل والعبد على ان يقضى دينه من كسبه ورقبته (وكجهل المولى بجناية العبد) فانه اذا جنى خطأ يميز المولى بين الدفع والفداء وهو الارش فاذا تصرف في العبد بالبيع ونحوه بعد العلم بها يصير مختارا للفداء وان لم يعلم بها وتصرف فلا بل يجب عليه الاقل من الارش والقيمة ويصير جهله

٩ كالبنج والافيون اعلم ان فخر ٣٤٩ الاسلام وكثير من العلماء ذكروا البنج من امثله المباح

مطلقا وذكر
قاصينان في شرح
الجامع ناقلا عن ابى
حنيفة رحمه الله ان
الرجل اذا كان عالما
بتأثير البنج في العقل
فاكل فسكر قال
يصح طلاقه وعتاقه
وهذا يدل على انه
حرام وفي المبسوط
لابأس بان يتداوى
الانسان بالبنج فاذا
اراد ان يذهب عقله
منه به فلا ينبغي له ان
يفعل لان الشرب
على نية السكر حرام
(منه)
فلا يصح لانه عاق
الخطاب بحالة منافية
فيتعلق الخطاب
بالسكر كابتداء الخطاب
في حالة السكر لا
يقال جاز حل
السكر على مبادئ
النشاط لان سياق
الآية وهو قوله
تعالى حتى تعلموا
ما تقولون يأباه لانه
يدل على ان الخطاب

بها عذرا خلفاء الدليل لان العبد مستقل بالجناية (و) كجهل (الشفيع بالبيع)
اي بيع جاره داره فانه عذر حتى يثبت له حق الشفعة اذا علم بالبيع لان دليل
العلم خفي لان صاحب الدار ينفرد ببيعها (ومنها السكر) وهو غفلة
سرور سببها امتلاء الدماغ من الانجزة المتصاعدة يعطل العقل ولا يزيله
ولذا لا يزيل اهلية الخطاب وعده مكتسبا لكون الشرب الذي هو سببه
اختياريا (وهو) حرام بالاجماع لكنه (اما بطريق مباح) كالسكر بالدواء ٩
او بما يتخذ من الجبوب والعسل وبشرب الخمر مضطرا او لمجاء (فمنع
كالاغناء) اي كما يمنع الاغناء (صححة التصرفات) من الطلاق والتاق والبيع
والشراء ونحو ذلك لانه ليس من جنس اللهو حتى يؤاخذ به فصار من
اقسام المرض كالصداع فلا يكون المتبلى به مخاطبا (او) بطريق (محظور)
وهو السكر من كل شراب محرم كالخمر والبازق والمنصف (فلا ينافي) هذا
النوع من السكر (الخطاب) بالاجماع لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا
الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون وهذا الخطاب حال السكر لانه
ممنوع عن القرب من الصلاة حال السكر بهذا الخطاب فيكون مخاطبا به
في تلك الحالة ضرورة ولان الخطاب ان كان متوجها حال السكر فظاهر
وكذا ان كان متوجها حال السهو لانه يصير في التقدير كأنه قال للصاحي اذا
سكرت فلا تقرب الصلاة فلو كان السكر منافيا للخطاب للمجاز ذلك كالايجوز
ان يقال للماقل اذا جننت فلا تفعل كذا واذا ثبت انه لا ينافي الخطاب
(فلا يسل الاهلية) لان خطاب الشارع بناء عليها (فيلزمه الاحكام) كلها
من الصوم والصلاة ونحوها (وتصح تصرفاته) كلها قولا وفلا
عندنا كالطلاق والتساق والبيع والشراء والاقرار وتزويج الصغير
والصغيرة ونحوها (و) يصح (اسلامه كالمكره) لوجود احد الركنين ترجيحا
لجانب الاسلام فانه يعاى ولا يعلى (لارادته) فلا تبين امرأته استحسانا
لعدم الركن وهو تبدل الاعتقاد كما اذا اراد ان يقول اللهم انت ربي وانا عبدك
فجبرى على لسانه عكسه لا يرتد (وحده ان اقربا لا يحتمل الرجوع) كالقود
والقذف (او باشر سبب الحد) مطلقا بان زنى او قذف حال السكر * اما الاول
فلانه لا يسقط بصريح الرجوع فكيف بدليله وهو السكر * واما الثاني
فلان السكران اذا باشر سببا هو معصية لم يصلح السكر سببا للتخفيف لكن
اقامة الحد تؤخر الى السهو ليحصل الاتزاجاز (لا) ان اقر (بما يحتمله)
اي الرجوع كاقارره بمباشرة اسباب الحدود الخالصة لله تعالى مثل حد زنا

متوجه حال زوال العقل وقيل لا يأباه لان الفرض ليس في العلم عنه بالكلية بل حتى يعلم ٤

٤ مايقول * فان قلت تكليف من لاعقل له واقع ﴿ ٣٥٠ ﴾ فان قتل الطفل واتلافه موجب

وشرب الخمر والسرقة فانه اذا اقر بشئ منها لم يحذر لان السكران لا يكاد
يثبت على شئ فاقيم السكر مقام الرجوع فيما يحتمله من الاقارب (وحده)
اي حد السكر يعني الحالة المميزة بين السكر والصحو (اختلاط الكلام)
هذا متفق عليه في غير وجوب الحد من الاحكام حتى لا يرتد بكلمة الكفر
ولا يلزمه الحد بالاقرار بما يوجب الحد الخالص (وزاد الامام) ابو حنيفة
(لا يجاب الحد عدم الفرق الارض والسماء) يعني اعتبر في حق وجوب الحد
السكر بمعنى زوال العقل بحيث لا يعيز بين الاشياء ولا يفرق الارض من السماء
اذ لو ميز في السكر نقصان وفي التقصان شبهة العدم فيندري بها الحد
(ومنها الهزل) فسره الشيخ ابو المنصور بما لا يراد به معنى لاحقيق ولا مجازي
بل يراد اعماله عن افادة الغرض وفخر الاسلام بان يراد باللفظ ما لم يوضع له
يريد بالوضع اعم من الشخصي والنوعي بقسميد فيتناول وضع المجاز كاسبق
تحقيقه في اوائل الكتاب (وهو ضد الجدل) وهو ان يراد باللفظ معناه الحقيقي
او المجازي ويرادفه التجنة وقيل اعم منها والاول اصح (وشرطه
التصريح به) اي شرطه ان يكون مشروطا باللسان صريحا قبل العقد
انهما هازلان في العقد فلا يثبت بدلالة الحال (لا ذكره في العقد) لانه لو ذكر
فيه لما حصل مقصودهما لان غرضهما من البيع هازلا ان يعتقد الناس بيعا
وهو ليس بيع في الحقيقة بخلاف خيار الشرط حيث شرط فيه (وهو
لا ينافي الاهلتيين) اي اهلية الوجوب واهلية الاداء (ولا اختيار المباشرة
والرضاء بها بل اختيار الحكم والرضاء به) يعني ان الهازل يتكلم بصيغة
العقد مثلا باختياره ورضائه لكنه لا يختار ثبوت الحكم ولا يرضاه والاختيار
هو القصد الى الشئ وارادته والرضى هو اثاره واستحسانه فالكفر على المشي
مثلا يختار ذلك ولا يرضاه ومن ههنا قالوا ان المعاصي والقبائح بارادة الله
تعالى لا يرضاه لان الله تعالى لا يرضى لعباده الكفر اذا عرفت هذا فاعلم انه يجب
النظر في التصرفات كيف تنقسم بحسب الاختيار والرضى (فالتصرفات
اما عقائد) واخبارات او انشاءات لان التصرفات ان كانت احداث حكم
شرعي فانشاء والا فان كان القصد منها الى بيان الواقع فاخبارات والا
ففقائد والانشاء اما ان يحتل الفسخ او لا والاول امان ان يتواضع المتعاقدان
على اصل العقد او اثنان بحسب قدره او جنسه وعلى التقادير الثلاثة اما ان يتفقا
على الاعراض عن الهزل والمواضعة او على بناء العقد عليها او على

للضمان والدية من ماله
على وليه * قلت هذا
ليس من باب التكليف
بل من قبيل ربط
الاحكام باسبابها
كربط وجوب الصوم
بشهود الشهر
فظهر ان الخطاب
بتوجه على عديم
العقل كالسكران
ولا يتوجه على عديم
العلم كالنائم والمغبي
عليه لعدم الفهم وهذا
مخلاف المعقول لان
عديم العلم اولى
بالخطاب من عديم
العقل والحق ان
السكران غير مخاطب
حقيقة بل لما قامت
قدرته بسبب هو
موجه من جهة العبد
عدت قائمة زجرا
عليه في حق الاثم
ووجوب القضاء
باعتبار الخطاب هنا
فلا اشكال (منه)
يعني يحتمل ان يتبدل
اعتقاده وان لا يتبدل

فرجنا الثاني وفيه انه يلزم ان يثبت الاسلام لمجرد التصديق بالاقرار (منه) (ان)

ان لم يحضرها شيء وامان لا يتفقا على شيء من ذلك وحينئذ اما ان يدعى
احدهما الاعراض والآخر البناء او عدم حضور شيء او يدعى
احدهما البناء والآخر عدم حضور شيء فشرع في بيان الاقسام
الثلاثة وما يتعلق بها فقال (فالهزل بالردة كفر بعين الهزل لا بماهزل به)
لما فيه من الاستخفاف بالدين وهو من امارات تبديل الاعتقاد بدليل قوله تعالى
حكاية عن الكفار انما كنا نخوض ونلعب قل بالله وآياته ورسوله كنتم
تستهزؤن لاتعتدروا قد كفرتم بعد ايمانكم فلا يرد ان الارتداد
انما يكون بتبديل الاعتقاد والهزل ينفيه لعدم الرضى بالحكم (والاسلام
هزلا صحيح) يوجب الحكم بالاسلام لانه انشاء لا يحتمل حكمه الرد ترجحا
لجانب الايمان للرضاء باحد الركنين فانه يعلو ولا يعلو كافي الاكراه لا لان
الاصل في الانسان هو التصديق والاعتقاد (واما اخبارات فالهزل يبطلها
مطلقا) اى سواء كان اخبارا عما يحتمل الفسخ كالبيع والكاح اولا
كالطلاق والعاق او اخبارا شرعا ولفه كما اذا تواضعا على ان يقراله بان
بينهما نكاحا او بانهما تبايعا في هذا الشيء بكذا اولفة فقط كما اذا اقر بان
لزيد عليه كذا وذلك لان الاخبار يعتمد صحة الخبر به وصدقه والهزل
يدل على عدمه لانه دليل الكذب كالاكراه حتى لو اجاز ذلك لم يجز لان لاجازة
انما تلحق شيئا منعقد يحتمل الصحة والبطالان وبالاجازة لا يصير الكذب صدقا
(واما انشاء فان احتمل) العقد (الفسخ) كالبيع والاجازة ونحوهما
(فاما ان يتواضعا) اى المتعاقدان (في اصل العقد) بان يقولوا قبل البيع
نتكلم بلفظ البيع عند الناس ولا نريد البيع (فان اتفقا على الاعراض)
بان قالوا بعد البيع انا قد اعرضنا وقت البيع عن الهزل وبنا بطريق الجد
(صح) البيع بالثمن المذكور وبطل الهزل لاتفاقهما على الاعراض (وان
اتفقا) على بناء العقد عليه) اى الهزل والمواضعة (صار الخيار الشرط
لهما) اى للعاقدين (مؤبدا) لوجود الرضى بالمباشرة لا الحكم وهو المالك كافي
الخيار (فيفسد) العقد كافي الخيار المؤبد (لكن لا يملك بالقبض) كما يملك في سائر
اليسوع الفاسدة لعدم اختيار الحكم (فان تقضيه) اى العقد الذي اتفقا على انه مبنى
على المواضعة (احدهما) اى احدا المتعاقدين (انتقض) لان لكل واحد منهما
ولاية النقص لكن الصحة تتوقف على اختيارهما جميعا لانه بمنزلة شرط الخيار
لهما فاجازة احدهما لا يبطل خيار الاخر وقد رآه الامام بمدة الخيار بثلاثة ايام اعتبارا

وهذا الاقرار لم
ينفقد موجبا بشيء
اصلا لكونه كذبا
(منه)
التواضع عبارة عن
وضع كل واحد
من العاقدين رأيهما
على شيء (منه)

بالخيار المؤبد حتى يتقرر الفساد بمضى المدة وعندها يجوز الاختيار
 ما لم يتحقق النقص ولذا قال (وان اجازاه في ثلاثة اجاز لان اجاز) اى احدها
 (وان اتفقا على ان لم يحضرها شيء) اى ان لم يقع في خاطرها وقت العقد
 انهما يتنا على المواضعة او اعراضا (او اختلغا) في الاعراض والبناء (صح)
 العقد (عنده) اى عند الامام عملا بالعقد الشرعى الذى الاصل فيه الصحة
 واللزوم حتى يقوم المعارض لانه انما شرع للملك والجدة هو الظاهر فيه
 فاعتبار العقد فيه اولى من اعتبار المواضعة التى لم تتصل بالعقد (لاعندهما)
 لان العادة جارية بان يتنا على المواضعة لئلا يكون الاشتغال بها عبثا فان
 مقصودهما بالتواضع صون المال عن المنقلب ولان الاصل في العقد
 وان كانت الصحة واللزوم لكن المواضعة سابقة والسبق من اسباب الترجيح
 واجيب عن هذا بان العقد متأخر والمتأخر يصلح ناسخا للمقدم اذا
 لم يعارضه ما يغيره كما اذا اتفقا على البناء ولا مغير ههنا لان احدهما يدعى
 عدم المضى فالعقد باعتبار ان اصله الجدة واللزوم بلا معارض يكون ناسخا
 للمواضعة السابقة (واما) ان يتواضعا (في قدر البدل) بان يتواضعا مثلا
 على البيع بالفى درهم على ان يكون الثمن الف درهم حقيقة (او) يتواضعا
 (في جنسه) بان يتواضعا مثلا على البيع بمائة دينار على ان يكون الثمن مائة
 درهم (فالعبارة بظاهر العقد عنده في صور الوجهين) الوجه (الاول)
 الهزل في القدر والثاني الهزل (في الجنس) وصورهما ما اذا اتفقا على
 البناء على الهزل والاعراض عند او على ان لم يحضرها شيء او اختلغا
 في الاعراض والبناء وانما اعتبر بظاهر العقد في صورة الاتفاق على البناء
 ههنا ولم يتبر فيما سبق بل حكم بفساد العقد ثم لان العمل بالمواضعة
 ههنا يجعل قبول احدا للآخرين شرطا لثبوت البيع بالآخر فيقتضى ان يفسد العقد
 وقد وجد في اصله وهو يقتضى ان لا يفسد والجميع بالاصل اولى من الترجيح
 بالوصف الذى هو الثمن لكونه وسيلة لا مقصودا (وعندهما) العبارة بظاهر العقد في
 صور الوجه الثاني و (المواضعة في صور) الوجه (الاول الاعراض انهما) اى
 ينقد البيع في الوجه الثاني بمائة دينار على كل حال وفي الاول بالف درهم لان
 يتفقا على الاعراض وذلك لان اعتبار الهزل في الاول لا يوجب بطلان العقد
 لا مكان العمل بالجدة باعتبار المواضعة. يتصحح العقد بما بقي من المسمى ثما وهو

الالف فوجب العمل بهما غاية الامر ان العمل بالمواضعة بمنزلة شرط مخالف لمقتضى العقد لن الشرط اذ لم يكن له طالب من جهة العباد لا يفسد كشرط ان لا يبيع الدابة بخلاف الهزل في الجنس حيث لا يمكن العمل بهما لان اعتبار المواضعة فيه يوجب خلو العقد عن الثمن لان الدراهم لم تذكر فيه وهو مبطل للعقد فافترقا (وان لم يحتمل) العقد (الفسخ) عطف على قوله فان احتمل الفسخ بمعنى انه لا يجوز فيه النقض والاقالة وهو ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون فيه مال بان يثبت بدون شروط وذكر اولا والاول اما ان يكون المال فيه تبعا او مقصودا فيين الاقسام بقوله (فنه) مالا مال فيه كالطلاق والتعاق والعفو عن القصاص واليمين والنذر (صورة الطلاق والتعاق ان يقع التواضع بين الزوج والمرأة وبين المولى والامد بان يطلقها او يعتقه علانية ولا يكون وقوع الطلاق والتعاق مرادها وهكذا العفو عن القصاص وصورة اليمين ان يتواضع مع امرأته او عبده بان يملك طلاقها او يعتقه بدخول الدار ويكون ذلك هازلا وهكذا في النذر (فكله صحيح) والهزل باطل لقوله عليه الصلاة والسلام ثلاث جدن جدوهن لمن جد النكاح والطلاق واليمين وفي بعض الروايات التعاق مكان اليمين والنذر ملحق باليمين لقوله عليه الصلاة والسلام النذرين وكفارته كفارة اليمين والعفو عن القصاص ملحق بالطلاق لان كل واحد منهما اسقاط على السرية وال لزوم ولان الهزل لا يمنع انعقاد السبب لان الهزل راض به وعند انعقاد هذه الاسباب يوجد حكمها ضرورة عدم التراخي والرد في حكمها حتى لا يحتمل خيار الشرط بخلاف البيع ونحوه واعتراض بالطلاق المضاف مثل انت طالق غدا واجب بان المراد بالاسباب العلل والطلاق المضاف ليس بعلّة بل سبب مفقذ والاستناد الى وقت الايجاب كالبيع بشرط الخيار (ومنه) اى مما لا يحتمل الفسخ (ما يكون المال فيه تبعا كالتكاح فالهزل اما في الاصل) بأن يتواضعا على ان يتنكحا ولا يكون بينهما نكاح فالعقد لازم) ويجب مهر المثل للحديث السابق (اوفى قدر البدل) بان يتواضعا على ان يذكر في العقد الفين ويكون المهر الف (فان اتفقا على الاعراض) عن الهزل والبناء على الظاهر (فالمهر القان و) ان اتفقا (على البناء) على الهزل (فالف) اما عندهما فظاهر كما في البيع واما عند ابي حنيفة

فيحتاج الى الفرق بين النكاح والبيع ووجهه ان البدل في البيع وان كان
 وصفا وتبعا بالنسبة الى المبيع الا انه مقصود بالايجاب لركنيته فيجب
 تصحيح البيع تصحيح الثمن بخلاف البدل في النكاح فانه انما شرع اظهارا
 لحظر المحل لا مقصودا وانما المقصود ثبوت المحل في الجانبين للتوالد والتناسل
 (و) ان اتفقا (على ان لم يحضرها شيء) من الاعراض والبناء (واختلفا)
 في الاعراض والبناء (فقليل) المهر (الف) وهو رواية محمد عن ابي حنيفة
 بخلاف البيع لان الثمن مقصود بالايجاب فيرجع حصة العقد بالثمن (وقيل)
 المهر (الفان) وهو رواية ابي يوسف عنه قياسا على البيع (او جنسه)
 عطف على قوله او في قدر البدل او الهزل اما ان يكون في جنس البدل
 (ففي الاعراض) اى صورة الاتفاق على الاعراض عن الهزل (يجب المسمى و)
 في صورة الاتفاق (على البناء) يجب (مهر المثل اجاما) لانه بمنزلة الزوج
 بالامهر اذ لا سبيل الى ثبوت المسمى لان المال لا يثبت بالهزل ولا الى ثبوت
 المتواضع عليه لانه لم يذكر في العقد بخلاف المواضعة في القدر
 فان المتواضع عليه قد يسمى في العقد مع الزيادة وبخلاف البيع فان فيه
 ضرورة الى اعتبار التسمية لانه لا يصح بدون تسمية الثمن والنكاح يصح
 بدون تسمية المهر (و) في صورة الاتفاق (على عدم الحضور و) في صورة
 (الاختلاف) في الاعراض والبناء (روى محمد) عن ابي حنيفة (مهر المثل)
 لان الاصل بطلان المسمى عملا بالهزل لئلا يصير المهر مقصودا بالصحة
 بمنزلة الثمن في البيع ولما بطل المسمى لم يمتنع مهر المثل (و) روى (ابو يوسف) عنه
 (المسمى) قياسا على البيع (وعندها) اللازم (مهر المثل) بناء على اصلهما
 من ترجيح المواضعة بالسبق والعادة فلا يثبت المسمى لرجحان المواضعة
 وعدم ثبوت المال بالهزل ولا المتواضع عليه لعدم التسمية فيلزم مهر المثل
 (ومنه) اى مما لا يحتمل الفسخ (ما يكون المال فيه مقصودا) حتى لا يثبت
 بدون الذكر (كالمخلع ونحوه) يعنى الطلاق على مال والعشاق عليه
 والصلح عن دم العمد (سواء هزلا في الاصل او القدر او الجنس) كما اذا
 خالع بطريق الهزل بان يقول الزوجان تخالع ولم يكن بينهما خلع او خالع
 على الفين مع المواضعة على ان المال الف او خالع على مائة دينار على ان
 المال الف درهم وكذا في الطلاق على مال والتق عليه ونحوها
 (ففي) صورة الاتفاق على (الاعراض و) الاتفاق على (عدم الحضور و)

ان اخى فيه تعدد اتفاقا لان المصلى

ما مور به يستحب ٢- يذن جميع الجهات بالنسبة الى المصلى الى جهات مختلفة قبله لما تؤدى فرض من اخطأ واللازم باطل لعدم الامر بالاعادة ﴿فان قيل﴾ تعدد الحق يستلزم اتصاف فعل واحد بالمتنافيين كالوجوب وعدمه وهو محال ﴿اجيب﴾ بانه ان اريد بالنسبة الى شخص واحد في زمان واحد فاللزام ممنوع وان اريد بالنسبة الى شخصين فالاستحالة ممنوع لجواز ان يجب شئ على زيد ولا يجب على عمرو كما عند اختلاف الرسل بان يبعث الله تعالى رسولين الى قومين مع اخيصاص كل منهما باحكام فيجوز ان يكون الشئ واجبا على مجتهد وعلى من التزم تقليده غير واجب على آخر وعلى مقلديه (قلنا) في الجواب عن الاول (التكليف بالاجتهاد لا اصابة الحق) يعنى لانسلم ان المجتهد مكلف باصابة الحق بل بالاجتهاد ضرورة انه لا يجوز له التقليد والاجتهاد حق نظرا الى رعاية شرائطه بقدر الوسع سواء أدى الى ما هو حق عند الله تعالى او اخطأ والتكليف به يفيد الاجر ووجوب العمل بموجبه فلا يلزم عبث ﴿فان قيل﴾ المجتهد مأمور بما أدى اليه اجتهاده وكل مأموره فهو حق ﴿واجيب﴾ بانه يكفي في المأمورية ان يكون حقا بالنظر الى الدليل وبحسب ظن المجتهد وان كان خطأ عند الله تعالى كما اذا قام نص على خلاف رأى المجتهد لكنه لم يطلع عليه بعد استفراغ الجهد في الطلب فانه مأمور بما أدى اليه ظنه وان كان خطأ لقيام النص على خلافه فاندفع ما يقال انه يجب على المجتهد العمل باجتهاده ويحرم التقليد بغيره فلو كان اجتهاده خطأ واجتهاد الغير حقا لزم ان يكون العمل بالخطأ واجبا وبالصواب حراما وهو متمتع والجواب عن الثاني اننا لانسلم ان الحق في امر القبلة متعدد كيف (ولو تعدد لما فسد صلاة مخالف الامام عالا حاله) اذ لو كان كل مجتهد مصيبا لصح صلاة مخالف الامام لاصابتهما جميعا في جهة القبلة نظرا الى الواقع وفساد

واعلم المصنف - رحمه الله -

بانتفاء الوسيلة (ولنا) ان الحق (لو تعدد) ^{بشهاد}
لان الاجتهاد الاول ان يبق حقا لزم اجتماع المتنافيين بالنسبة اليه والالزم
النسخ بالاجتهاد وكل منهما فاسد (او صار المقلد مجتهدا) وخالف
الحكم الذي اعتقده تقليدا بالاجتهاد فان الاول ايضا ان يبق حقا لزم
اجتماع المتنافيين. والالزم النسخ بالاجتهاد (وهو) اى الخلاف بيننا
وبينهم انما هو (فى الشرعيات لا العقليات) كباحث تتعلق بالذات والصفات
والافعال من الالهيات والنبوات فان المليون اجعوا على وحدة المصيب
فى العقليات (الاعند بعضهم) اى بعض المعتزلة وهو ابو الحسن العنبري
والجاحظ فانهما قالا ان كل مجتهد مصيب فى مسائل الكلام وهو باطل
لان المطلوب فيها هو اليقين الحاصل بالدالة القطعية ولا يعقل حدوث
العالم وقدمه وجواز رؤية الصانع وامتاعها ونحو ذلك (ثم) المجتهد
(الخطي) فى اجتهاده (مصيب ابتداء) اى بالنظر الى الدليل لبذله تمام الواسع
فيه (وان كان مخطئا انتهاء) اى بالنظر الى الحكم (لترتب الحسنة) على الاجتهاد
الخطأ حيث قال عليه الصلاة والسلام لعمر بن العاص احكم على انك ان
اصبت فلك عشر حسنات وان اخطأت فلك حسنة والحسنة لا تترتب على
الخطأ من كل وجه لا يقال يجوز ان يكون ترتب الحسنة للمسئلة لاجتهادية
لا للاصاية فى الدليل لا نقول الدليل اذا لم يكون شرعيا فلا خذبه ان لم يؤد
الى العقاب كما قيل ودل عليه آية بدر فلا اقل من ان يؤدى الى الثواب
(وقيل لا) اى ليس بمصيب بل مخطي ابتداء وانتهاء وهذا اختيار النسخ
ابى منصور (لاخلاق الخطأ فى الحديث) يعنى ان الخطأ المذكور فى الحديث
السابق مطلق والمطلق منصرف الى الكمال والخطأ الكامل هو الخطأ
ابتداء وانتهاء (قلنا ولو سلم الاعتداد به فى الاصول) يعنى لانسلم اولان اقتضا
المطلق الكمال يعتد به فى مسائل الاصول فانه امر خطابي لا عبرة به

معدور

دليس عنه

دليله (الا ان يكون طريق الصواب) والدليل امو -

المجتهد بتقصير منه وترك مبالغة في الاجتهاد فانه يعاقب عليه وما نقل
من طعن السلف بعضهم على بعض في مسائلهم الاجتهادية كان
مبنيا على ان طريق الصواب بين في زعم الطاعن (وهو) اى الاجتهاد
(لا يتجزأ) اعلم انهم اختلفوا في ان الاجتهاد لمن حصل له مناط في مسألة
فقط هل يجوز ام لا قليل يجوز وقل لا يجوز او لا لزوم العلم بجميع المأخذ
لزم العلم بالاحكام كلها لانه لازمه لكن قد ثبت من المجتهد بالاتفاق كمالك
رحمه الله تعالى في بعض الاحكام لا ادري وثانيا ان امارات غير تلك
المسئلة كالعدم في حقها والجواب عن الاول انا لانسلم لازمه لجواز
ان يعترض ما يمنع من الترتب كتعارض الادلة وعدم المجال للقدر الواجب
من الفكر لتشوشه واستدعائه زمانا وعن الثاني انا لانسلم ذلك لجواز
تعلقها بما لا يعلمه تعلقا لا يظن بالحكم الا يعلمه في المحيط بالبعض يقوى
احتمال الموانع فلا يحصل له الظن بالحكم وفي المحيط بالكل يضعف
او ينعدم فيحصل وللناقي ان كلا مما لا يعلمه يحتمل كونه مانعا فلا يحصل
ظن عدم المانع والجواب ان المفروض حصول جميع ما يتعلق به في ظنه نفيا
اوثباتا ما يأخذه عن المجتهد اوجع اماراتها التي قررها الاثمة وضموا كلا
الى جنسه فيحصل ظن عدم المانع وللتردد بينهما توقف ابن الحاجب وترك
اكثر المصنفين هذه المسئلة لكن كونه غير متميز (هو الصواب) المروى
عن الامام لما مر في حد الفقه ان الفقيه هو الذى له ملكة الاستنباط في الكل
وان المقلد يجوز ان يعلم بعض الاحكام عن الادلة كذا قيل ﴿واقول﴾
التحقيق ان الاجتهاد الذى هو الفقه كالبلاغة وسائر العلوم التى هى
عبارة عن الملكات فكما ان الشخص اذا قدر على تطبيق فرد من الكلام
بل نوع منه من شكر او شكاية او مدح او ذم على مقتضى الحال لا يكون

بسم الله الملك الوهاب

رضعتها ماشطة العقل ببيان الافهام * وكستها حلال

البيان والاعلام * ايدي العبارات والسن الاقلام * ليلة الجمعة السابعة

والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة خمسين وثمان مائة *

والحمد لله على الاتمام * والصلاة والسلام على سيدنا

ونينا محمد عليه الصلاة والسلام

الحمد لله الذي منحنا باكمال طبع هذه المجلة الفخيمة الموسومة بمرآة الاصول

في شرح مرقاة الوصول * التي لم يسمح بثقلها الزمان واقتار الفحول *

الا واحدا بعد واحد وفاقت عند التقاد بالفهم الوقاد على نظائرها لحسن

والبهاء * وفاضت جداول انهارها في فيفاء القلوب بالتروى والهناء *

ورصفتها في صفوف السطور بنان الفاضل الفقيه الامي * ورصفت

على صفحة العجائب يراعة الابدع اللوذعي * فريد عصره وحيد دهره

المشهور الموصوف بمنلا خسرو جازاه ربه حسن سعيه في اولاه * واسبغ على

ضريحه مزيد فضله في اخراه * في زمن من فوض بيده زمام امن الامة *

وقلد بكفاية حاجته استراحة الاقاليم والملة * السلطان ابن السلطان

(السلطان الغازي عبد الحميد خان) ابسط المولى بساط عدله ومرسخته على

مفارق الانام مدى اوانه وساعته * واقبض على من نبى عن قبول امره

وعنا عن تقلد ربة طاعته * بدار الطباعة الشركة الصحافية

العثمانية في اواخر شوال من سنة احدى وعشرين

وثلاثمائة والف * من هجرة

من له المجد والشرف

٢٢٢

٢٢

٢

١٣٤	و ثم للتراخي	٢٠٧	الركن الثاني فيما يختص بالنسبة
١٣٥	وبل للاعراض	٢٠٩	فصل فيما يتعلق بالقول
١٣٦	ولكن للاستدراك	٢١٢	الثاني في شرط الراوى
١٣٧	واولا حذما فوقه	٢١٣	الثالث في حال الراوى
١٤٢	ومنها حروف الجر	٢١٤	الرابع في الاقطاع
١٤٩	وفي للظرفية -	٢١٦	الخامس في العلقن
١٤٩	ومن كلمات الشرط ان	٢١٨	السادس في محل الخبر
١٥٧	وكم ايسم للعدد المبهم	٢١٩	واما حقوق العباد
١٥٧	واما الصريح فما ظهر المراد به	٢٢٠	السابع في نفس الخبر وهو اربعة
١٥٨	واما الكناية فما استتر المراد به	٢٢٣	فصل في فعله القصدى
١٥٩	واما الدال بمبارته	٢٢٤	فصل في تقريره
١٦١	واما الدال باشارته	٢٢٥	تذنيب شرايع من قبلنا
١٦٣	واما الدال بدلالته	٢٢٦	الركن الثالث في الاجاع
١٦٧	واما الدال باقتضائه	٢٣٣	الركن الرابع في القياس
١٧٤	فصل استدلل بوجوده فاسدة	٢٣٦	اما شرطه فان لا يكون
١٧٨	ومنها ما قبل القرآن في النظم	...	الاصل مختصا
١٨٠	ومنها تخصيصه بفرض التكم	٢٤٠	واما ركنه فاربعة اما الاصل
١٨١	ومنها محل المطلق على المقيد	٢٤٣	ولا بد قبل المميز من كونه
١٨٢	ومن المباحث المشتركة	٢٤٦	الثالث المناسبة
	البيان	٢٥٠	واما حكمه فالتعددية اتفاقا
١٨٧	اما التخصيص فقصر العام	٢٥٠	فصل ان سبق الافهام
	على بعض متناوله	٢٥٢	ولا يترجح الاستحسان
١٨٩	واما الاستثناء فتصل	٢٥٣	واما دفعه فبوجوه
١٩٢	واما التعليق فيمنع العلية	٢٥٥	واما لتخصيص العلة
١٩	واذا تعقب الجمل المتعاقبة	٢٥٨	السادس المعارضة
١٩	وبيان تبديل وهو النسخ	٢٦١	السابع القول بموجب العلة
٢٠٠	والاجاع لا ينسخ ولا ينسخ	٢٦٤	تذنيب قد يتمك
٢٠٤	فلا يزاد بخبر الواحد والقياس	٢٦٦	باب المعارضة والترجيح

٢٦٩	والمخلص عن التعارض	٣٣٣	واما القاصرة انواع
٢٧٣	تذليل وقد يرجح	٣٣٦	ثم العواض نوعان
٢٧٥	المقصد الثاني في الاحكام	٣٣٨	ومنها الصغر
	وما يتعلق بها	٣٣٩	ومنها النسيان
٢٧٨	فالقرض لازم علما وعملا	٣٣٠	ومنها النوم
٢٧٩	والواجب لا يلزم الاعمال	٣٣١	ومنها الاغناء
٢٨٠	والسنة نوعان	٣٣٢	ومنها الرق
٢٨١	والحرام يستوجب العقاب	٣٣٨	ومنها الحيض
٢٨٥	واما الوضعي فأنثر الخطاب	٣٣٨	ومنها المرض
	بتفاق شئ	٣٤٠	ومنها الموت
٢٨٧	وهي اى العلة سبعة	٣٤٤	اما النوع الثاني فاصناف منها
٢٩١	واما السبب فما يكون طريقا		الجهل اما جهل لا يصلح عذرا
٢٩٧	اعلم ان لكل من الاحكام	٣٤٨	واما جهل يصلح عذرا
	سببا ظاهرا	٣٤٩	ومنها السكر
٣٠١	واما الشرط فهو ما يتوقف	٣٥٠	ومنها الهزل
	عليه الوجود	٣٥٠	فالتصرفات اما عقايد
٣٠٤	واما العلامة فما يعرف الحكم به	٣٥٥	ومنها السفه
٣٠٤	الركن الثاني في الحاكم	٣٥٧	ومنها السفر
	بالحسن والقبح	٣٥٨	ومنها الخطأ
٣٠٩	والمختار ان الحاكم في الكل هو	٣٥٩	منها الاكراه
	الشرع	٣٦٣	والحرامات انواع حرمة
٣١٢	الركن الثالث في المحكوم به		لا تسقط
٣١٣	وحقوق الله تعالى ثمانية	٣٨٤	وحرمة تسقط كالخمر
٣١٨	الركن الرابع في المحكوم عليه	٣٦٥	الخلاعة في باب الاجتهاد
٣٢١	ثم الاهلية نوعان	٣٦٨	ثم المجتهد مخطئ ومصيب
			ابتداء ٢٢
			٢

